

الجملة الخبرية في نثر الجاحظ

أ.د. إبراهيم إبراهيم بركات

الجملة الخبرية
في
نثر الجاحظ



حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الثانية
١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

رقم الإيداع: ٢٠١٢/٢١٠٦٣

I.S.B.N: 978 - 977-15 -0668 - 3

الجملة الخبرية في نثر الجاحظ

الدكتور

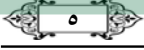
إبراهيم إبراهيم بركات

دارالوفاء

للطببع والنشر والتوزيع بالمنصورة







تقديم

« الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله » ، والصلاة والسلام على خاتم رسل الله ، وعلى آله وصحبه ومنّ والاه .

فلقد منّ الله علىّ بإنجازِ بحثي للدكتوراه عام ١٩٧٩م ، تحت عنوان : « الجملة الخبرية في نثر الجاحظ » ، إشراف أستاذي الدكتور / محمود فهمي حجازي ، وكان مطلوباً أن أنشره علمياً في ذلك الوقت ؛ لكنني شُغلت بأبحاثي الأخرى ، وقد خلت أنه يجب ألا يشغلني عنها شاغلُ الطبع وحيازة ما يُدرّه ؛ وكان يجبُ أن ينشرَ هذا البحثُ وينتشرَ في الساحة العلمية ؛ لأن به تطبيقاً للمنهج الوصفي غير مسبوق بهذا الشمول من ملاحظة الظواهر اللغوية وتتبعها وإبرازها ودقة تحليلها في بابها الأول ، إلى جانب ما تضمنه من دراسة نحوية تعتمد على الموضوعية والمنهجية الدلالية برؤية جديدة عميقة في الربط بين الجوانب الدلالية والنحوية في التركيب ، وذلك في الباب الثاني الذي تضمن دراسة الجملة الخبرية الموسعة في نثر الجاحظ ، فكان به أفكاراً دلاليةً وبلاغيةً مستحدثةً .

وما يميزُ هذا البحثَ استخدامه المنهج الإحصائيّ من جانبي : العد والإحصاء ، والمقارنة النسبية بين ما فيه وما أتيح فيما أنجز من ظواهر لغوية مشتركة في الواقع اللغوي الذي سبق الجاحظ ، والوصول من هذه المقارنة إلى ملحوظات لغوية تختلفُ بين شيوع استخدام الظاهرة ، أو تضاؤل الاستخدام ، أو غير ذلك ، أي : تغيرات استخدام الظاهرة في الواقع اللغوي عبر العصور المختلفة ، ومحاولة إيجاد تعليلٍ لذلك في بعض الظواهر .



لذا رأيتُ أن ينشرَ هذا البحثُ على ما كان عليه ؛ كي يفيدَ منه الباحثون ، وفيه سماتُ البحثِ اللغوي الأول ممزوجًا بكثيرٍ من سماتِهِ الحديثِ .
والله أسألُ أن يجعلَ هذا العملَ خالصًا لوجهِ الكريمِ ، ولبنةً مهمةً في صرحِ الدراساتِ اللغويةِ العربيةِ .

وهو الهادي سواء السبيل

الدكتور

إبراهيم إبراهيم بركات

المنصورة - يوليو ٢٠١٢

مقدمة البحث

منذ أن اضطلع قمم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب بجامعة القاهرة تحت إشراف العالم اللغوي الأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي بمهمة استخدام المنهج الوصفي في دراسة الجملة العربية في مستويات لغوية تختلف باختلاف العصور ، وما قد يضيفه الزمن من تغير بالحذف أو الشيوخ لظواهر لغوية بعينها ، والدراسات جارية حول بناء الجملة العربية في الشعر الجاهلي ، وكان أول بحث في ذلك هو الجملة الشرطية في شعر الهذليين^(١) ، ثم تلتها أبحاث بناء الجملة العربية في أشعار امرئ القيس^(٢) ، وطرفة بن العبد^(٣) ، ولييد بن ربيعة^(٤) ، والنابغة الذبياني^(٥) ، وعروة بن بن أذينة^(٦) ، وعروة بن الورد^(٧) ، وسجل الباحثون نتائجهم ، فكان من قفزة إلى مستوى لغوي آخر يختلف - كما قلت - باختلاف الزمن ، وكان التركيز على الجاحظ ممثلاً للعصر العباسي الأول ، وذلك كي يتسنى للبرنامج العلمي من تحقيق هدفه في المقارنة بين الظواهر اللغوية على مر العصور المختلفة ، وبيان التراكيب أو الأنماط اللغوية التي سادت ، والأخرى التي انقرضت ، والثالثة التي حوفظ على مستواها في الاستخدام اللغوي ، وكان الجاحظ موضعاً لهذا البحث ؛ لما اجتمع حوله من عوامل جعلت نثره جديراً بأن يكون مجالاً للبحث والمقارنة بين

(١) الباحث : إبراهيم إبراهيم بركات ، رسالة ماجستير سنة ١٩٧٧ ، آداب القاهرة .

(٢) الباحث : قيس إسماعيل الأوسي ، رسالة ماجستير سنة ١٩٧٧ ، آداب القاهرة .

(٣) الباحث : طالب محمد إسماعيل ، رسالة ماجستير سنة ١٩٧٨ ، آداب القاهرة .

(٤) الباحث : محمد جيحان الدليمي ، رسالة ماجستير سنة ١٩٧٧ ، آداب القاهرة .

(٥) الباحث : عبد الجليل عيد حسين العاني ، رسالة ماجستير سنة ١٩٧٧ ، آداب القاهرة .

(٦) الباحث : ضياء عبد الرضا حمودي ، رسالة ماجستير سنة ١٩٧٨ ، آداب القاهرة .

(٧) الباحث : مصطفى إبراهيم علي ، رسالة ماجستير سنة ١٩٧٨ ، آداب القاهرة .



العصر الجاهلي وما تم به من أبحاث خاصة ببناء الجملة ، والعصر العباسي الأول في صورة نثر الجاحظ .

ولقد أعد حول الجاحظ دراسات عديدة تشمل جوانب أدبية مختلفة منها فصول مختلفة للأستاذ أحمد أمين في كتابه (ضحى الإسلام)^(١) ، وعرض للدكتور طه حسين في بحثه عن (البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القادر) ، وكذلك في كتابه (من حديث الشعر والنثر) ، وفصل كتبه الأستاذ كرد علي في كتابه (أمراء البيان) ، وقد جمع الأستاذ حسن السندوبي طائفة من أخباره وصنفها وجعلها كتابا نشره باسم (أدب الجاحظ)، وظهر كتابان في الشام عن الجاحظ أحدهما للأستاذ شفيق جبيري، والآخر للأستاذ خليل مردم ، كما ظهرت دراسة لآثار الجاحظ وحياته للدكتور طه الحاجري نشرت تحت عنوان (الجاحظ ، حياته وآثاره) ، ودراسة للدكتور عبد الحكيم بلبع في كتابه (النثر الفني وأثر الجاحظ فيه) .

أما من الناحية اللغوية فلم يدرس الجاحظ إلا من جانب واحد وهو ألفاظ الحضارة ، وذلك في رسالة جامعية قدمتها السيدة طيبة صالح الشذر لنيل درجة الماجستير في الآداب بكلية الآداب جامعة القاهرة، تحت إشراف الأستاذ الدكتور/ محمود فهمي حجازي ، عام ١٩٧٨ .

قد لا يكون من الممكن أن نحكم على عصره بأكمله من خلال أديب أو شاعر واحد ، ولكن عمر الجاحظ الطويل^(٢) قارب المائة من الأعوام ، إلى جانب البيئة البصرية التي نشأ بها ، وكانت الحياة بها معقدة أشد التعقيد ، جياشة فوارة بمختلف النزعات وشتى النزوات ، فكانت تضم شتى الأجناس البشرية بما تختلف بينها في الأخلاق والطوايع والأمزجة والتفكير والتصرفات ، أضف إلى هذا تردده على بيئة

(١) انظر الفصل السادس من الجزء الأول ٣٧٣-٤٠٨ ط ٧ مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٤ .

(٢) انظر في ذلك : تاريخ بغداد ١٢٠ - ٢١٩ ط مصر ١٩٣١ / ياقوت الحموي معجم الأدياء ١١٣/١٦ د . طه الحاجري ، الجاحظ حياته وآثاره ٩٧ - ١٦١ .

المريد ، وما يموج بها من اختلاط بين الحياة البدوية ، وما تتميز به من نزوع إلى المحافظة على السليقة العربية النقية ، والحياة الاجتماعية العراقية وما شابها من تغير لغوي بامتزاج الأجناس الأخرى بها ، وكان الجاحظ يغشى مسجد البصرة ، وكانت المساجد مركزا جامعا ، فشبَّ ملما ما يدور حوله ، وقد كانت بيئة البصرة علمية ، ويدل على ذلك أن عدد العلماء بها كان يبلغ نحو ثلاثة آلاف عامل ، ولذا كثرت فيها دكاكين الوراقين استجابة لهذه الحركة العلمية الواسعة ، كما حرص الجاحظ على الاتصال بالنظام شيخ المعتزلة وصاحب علم الكلام ، فتأثر به أشدَّ التأثير في تكوين شخصيته ، وقد كان هذا اتجاهاً علمياً سائداً ، ويجب ألا نغفل مواهب الجاحظ الفطرية من تطلع وثاب، وعقل متفتح، وفكر رحب، وذهن لاقط، ومخيلة قادرة ، وصبر نافذ ، وحافظة قابضة وشغف بالقراءة لا يمل ، ولا يكمل ، وروح خفيفة فرضتها طبيعته الخلقية من شعور بالقبح جعله يتوحد إلى الأوساط الاجتماعية المختلفة هروبا من سخرياتها وازدراؤها ، ونستطيع أن نلمس ذلك في كتبه التي تركها من : (الحيوان ، والبيان والتبيين ، والبخلاء ، ورسائله المتعددة) فتتحقق من اختلاطه بالأمرء والوزراء كما اختلط بالفقراء والبسطاء ، بل اختلط بالمجانين والبلهاء ، والشواذ في المجتمع ، والخطرين على الحياة الاجتماعية ، بل راقب الطير والحيوان ، ما ينوه بأنه موسوعةٌ يحكم بها على عصره حقا .

ولهذا كله فإن نثر الجاحظ مجالٌ مهم للدراسة النحوية لنصوص العصر العباسي الأول ؛ ولحسن حظي أن هذه الرسالة أول بحث يتم ويناقش بهدف دراسة الظواهر النحوية في نصوص العصر العباسي ، أما الدراسات السابقة التي تمت وأجيزت فقد كانت في الشعر الجاهلي ، ولذا فمن واجبي النظر - أيضا - في الدراسات السابقة لأتبيّن ملامح التغير في بناء الجملة الخبرية في ضوء الفروق بين الجملة الخبرية عند الجاهليين والجملة الخبرية عند الجاحظ .



موضوعُ هذا البحث هو دراسة (الجملة الخبرية في نثر الجاحظ) ، واجتمعت عدة عوامل جعلته - لا أقول صعبا - وإنما أقول متشعبا ، يحتاج إلى جهد مضمّن ، وعناء طويل ، فكُتِبَ الجاحظ - في ذاتها - متنوعة واسعة ، فكان أن اخترتُ عيناتٍ من نثر الجاحظ ، وحرصت على أن تكون من آثار جاحظية مختلفة متفرقة متباعدة ، كما تختص بأقوال جاحظية لا منقولة ولا مجموعة ، بهذا تمثل العينات أسلوبَ الجاحظ تمثيلا دقيقا ، وقد وقعت العينة المبحوثة في أربع عشرة وأربعمائة صفحة من خلال ثمان وستين وخمسمائة وألفي صفحة أي بنسبة (١٦٪) تقريبا . وكان الاختيارُ منظّمًا في معظم أجزائه ، ليس عشوائيا ؛ بل كان اختيارُ صفحاتِ العيناتِ موضع البحث منتظما محققا للتواصل اللغوي ، وليس معتمداً على الاجتزاء المخل . ولا ينفي هذا أهمية قراءة بقية هذه المؤلفات بالإضافة إلى مؤلفات الجاحظ الأخرى للتأكد من استيعابِ العينة للظواهر اللغوية . وبهذا كان البحثُ ممثلاً لنثر الجاحظ تمثيلا دقيقا ، وفي نهاية البحثِ جدولٌ بالعينات التي بحثت ومواقعها ، ورموز الكتب مجال البحث .

هذا بالإضافة إلى ما يستهدفه هذا البحثُ من الوقوف على المقارنة بين ما ورد لدى الجاحظ من ظواهر لغوية وما أثبتته النحاة من ظواهر تختص بمجال البحث . ويقع البحثُ في ثلاثة أبواب ، يتقدمها تمهيد في تعريف الجملة الخبرية ، وتحديد نوعيها : الخبرية البسيطة ، والخبرية الموسعة ، أما البابُ الأول فيعني بدراسة الجملة الخبرية البسيطة ، وقد ضمته أربعة فصول ، يدرس الفصل الأول الجملة الاسمية البسيطة بأنماطها المختلفة التي تصل إلى سبعة وعشرين نمطا ، مع دراسة ما تقوم عليه هذه الأنماط من ظواهر نحوية تتفق أو تختلف مع النحاة خلال تحليلها ، مع ذكر بعض الأنماط الخاصة من ظواهر نحوية تتفق أو تختلف مع النحاة خلال تحليلها ، مع ذكر بعض الأنماط الخاصة التي تتعلق باجتماع معرفتين الثانية منها نفي الأولى والخبار بمثنى عن مفرد ومعطوف عليه ، والخبار بالمصدر المؤول أو

الاجبار عنه ، وسبق الفاء للخبر الجملة الاسمية ، ووقوع المبتدأ بعد (أما) ، والاجبار عن (حسب) ، أو بها ، أو عن (سواء) مع ذكر أنماط خاصة بعدم المطابقة بين المبتدأ والخبر سواء في العدد أو الجنس .

ويعني الفصل الثاني بدراسة الجملة الفعلية البسيطة ، وذلك بذكر الأنماط الخاصة بالفعل اللازم ، ثم ذكر الأنماط التي تشترك بين اللازم والمتعدي وهي التي تعلق الفعل فيها بحرف جر فإما أن يكون المجرور مفعولا به أو غير ذلك ، والأنماط التي تختص بالفعل المتعدي إلى واحد، ثم التي تشترك بين المتعدي إلى واحد وإلى اثنين ، ثم تلك التي تتعدى إلى اثنين ، ثم أنماط الجملة الفعلية ، التي يسند فعلها إلى مفعول به ، وذكر بعض الأنماط الخاصة ، مثل زيادة حرف الجر قبل المفعول به ، أو حذف الجملة الفعلية وذكر المفعول به بعد فاء ، أو ذكر المفعول به بعد (أما) .

أما الفصل الثالث فيعني بدراسة أنماط الجملة الفعلية المحولة على غرار أنماط الجملة الاسمية ، مع عرض تعريف للفعلية المحولة ، وذكر حال النقصان والتمام ، ومراعاة دراسة كل فعل ورد في نثر الجاحظ في أنماطه الخاصة به حتى يتسنى لنا دراسة مدى شيوع كل فعل على حدة ، ومدى تعدد استخدامه في أساليب لغوية متنوعة أو محددة ، وأخيرا عرض بعض القضايا الخاصة بهذه الأفعال ، ثم ذكر ما ورد في نثر الجاحظ من أفعال المقاربة والرجاء والشروع .

أما الفصل الرابع فيختص بدراسة دلالة النسبة في الجملة الخبرية ، وذلك من خلال دراسة الجر والإضافة ، وهما من جوانب تحديد ركني الجملة الخبرية البسيطة اسمية أو فعلية ، لذا ألحقت دراستهما بهذا الباب .

ويختص الباب الثاني بدراسة الجملة الخبرية الموسعة ، وقد ضمته خمسة فصول ، يدرس الفصل الأول منها الجملة المؤكدة ، من تأكيد للجملة الاسمية باستخدام :



إن ، وأن ، وكأن ، ولكن ، مع دراسة أنماطها المختلفة والقضايا الخاصة بها كما هو مدروس في الجملة الاسمية البسيطة ، وباستخدام ضمير الفصل ، وتأکید للجملة الفعلية باستخدام (قد) مع الماضي أو المصدر ، وذكر ما يؤكد الجملة الفعلية والجملة الاسمية على السواء ، نحو اجتماع النفي والاستثناء ، وذكر الأنماط الخاصة بهذه الظاهرة ، واستخدام إنما ، وحرف الجر الزائد مع ذكر صوره المختلفة ، والتأكيد بالقسم مع ثبت ألفاظ القسم المستخدمة وصوره المذكورة عليها ، والتأكيد باللام وصوره ، والتأكيد اللفظي وصوره ، ثم ذكر ما يؤكد الاسم من تأكيد معنوي ، وذكر ما يؤكد المعنى باستخدام بعض الألفاظ ، أو التشبيه ، أو التكرار المعنوي ، أو العطف المتناقض ، أو العطف للاحتواء ، أو التحديد اللفظي ، أو الجمل الاعترافية ، أو التقديم وصوره المختلفة .

ويختص الفصل الثاني بدراسة التعبير عن النفي : من نفي في الزمن الماضي أو الحال أو المستقبل ، ونفي لمضمون الخبر بالنسبة للمبتدأ ، والنفي المعطوف ، والنفي الجزئي ، والنفي المطلق ، مع ذكر الأنماط والصور الخاصة التي يذكر عليها كل نوع من أنواع النفي السابقة .

أما الفصل الثالث فيختص بدراسة التبعية في نثر الجاحظ ، بدراسة المشاركة (العطف) بأنماطها المختلفة وأدواتها ، ودراسة النعت بنوعيه مع ذكر ما يشترك بين نعت المعرفة والنكرة ، أو ما يخص أحدهما ، ودراسة البدل بنوعيه اللذين وردا في نثر الجاحظ .

ويختص الفصل الرابع بدراسة التعليل ، سواء باستخدام الأدوات الوسيطة كلام التعليل والفاء ، وكى ، وحتى ، أم باستخدام المبني ، أم باستخدام العلاقة المعنوية .

أما الفصل الخامس فيختص ببحث الوسائل النحوية للتخصيص الدلالي في الجملة الخبرية ، وذلك بدراسة التمييز ، والحال بأنماطها التي تعد بأحد عشرة ،

ودراسة الدلالة الزمنية بأقسامها التعبيرية الثلاثة ، وهي : الفعل وتراكيبه الفعلية ، والاسم وتراكيبه الاسمية ، مع دراسة التعبير عن المدة الزمنية للحدث من خلال هذين القسمين ، ثم دراسة قرائن التابع الزمني .

وكذلك دراسة التعبير عن المكان ، سواء باستخدام أسماء المكان المبهمة ظروفًا أو ما ينوب عن الظرف ، أو ظروفًا منصوبة على التوسع ، أو أسماء على المكان ، أو باستخدام حروف الجر .

وقد ذكرت مواضع الأنماط الخاصة بكل قسم عقب دراسته وتحليله .

أما الباب الثالث فيختص بدراسة الجملة الخبرية بين آراء النحاة والواقع اللغوي ، ويحتوي على فصلين ، يختص الأول منهما بدراسة الجملة الخبرية بين الجاحظ وآراء النحاة ، وقد شمل أربعة أقسام : أولها الجاحظ والقضايا النحوية الخلافية : كاجتماع المعرفتين في الجملة الاسمية ، والخبر شبه الجملة ، ودخول الفاء على خبر (كل) المضاف ، وتعدد الخبر ، والفاعل جملة ، والرتبة بين الفاعل والفعل ، وبين الفاعل والمفعول به ، وقضايا خبر الأفعال الناقصة ، وقضايا خاصة بالأحرف الناسخة ، وإضافة (كل) إلى اسم ظاهرة ، وتأكيد المحذوف ، وقضايا خاصة بالحال . وثانيها : ظواهر نحوية وردت عند الجاحظ مخالفة لآراء النحاة ، نحو : ضمير الفصل بين المبتدئ والخبر المعرفتين ، والخبر التركيب الشرطي ، والفصل بين النعت والمنعوت ، وثالثها : ظواهر نحوية لم ترد لدى النحاة ، نحو : الرابط بين الخبر الجملة والمبتدئ ، مبني الخبر المنسوب بأحرف الجر ، وقضية الرتبة بين المفعول المسرح والآخر المقيد ، والدلالة على الحدث والمفعول مصدر مؤول ، واختصاص اللام بين المشتق ومعموله . ورابعها ، ظواهر نحوية ذكرها النحاة ولم ترد لدى الجاحظ ، نحو : العائد في الخبر الجملة ، وحذف المبتدئ ، والرتبة بين المبتدئ والخبر ، والابتداء بالنكرة ، وإن المخففة ، وإجراء القول مجرى الظن ، وقضايا خاصة بالحال .



أما الفصل الثاني فيختص بالجملة الخبرية واتجاهات التغير ، ويتحقق عن طريق ثبت جداول إحصائية لأقسام الجملة الخبرية التي سبق دراستها ، ومن خلالها تدرس نسب الاستخدام اللغوي لأنماط وتراكيب ثابتة النسبة ، وأخرى متناقصة ، وثالثة متزايدة ، ورابعة لم تسجل دراستها من قبل .

وقد أفاد التحليل النحوي لهذه المادة من الكتب النحوية الأساسية ، مثل كتاب سيويه (ت ١٨٠ هـ) ، والمقتضب للمبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، والأصول في النحو لابن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، والمقتصد للجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ، والمفصل للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، واللباب للعكبري (ت ٦١٦) ، والمقرب لابن عصفور (ت ٦٦٩) ، والتسهيل لابن مالك (ت ٦٧٢) ، وغيرهم كثير .

كما أفدت كذلك من الكتب النحوية الخاصة بدراسة الحروف على مثال كتاب معاني الحروف للرماني (ت ٣٨٤ هـ) ، والأزهمية للهروي (ت ٤١٥) ، والجنى الداني للمرادي (ت ٧٤٩) ، ووصف المباني للمالقي (٧٠٢ هـ) ، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) .

كما أفاد البحث من مصادر بلاغية نحو : دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١) ، ومفتاح العلوم للسكاكي (ت ٦٢٦ هـ) ، والإيضاح للقزويني (ت ٧٣٩) .

كما ارتكن البحث إلى دراسات المحدثين ، مثل : كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ، وكتاب في النحو العربي نقد وتوجيه لمهدي المخزومي ، واللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان ، وغيرهم كثير ، فلست في مجال حصر ، وإنما إشارة فقط .

وإنني إذ أقدم هذا البحث بين يدي المعنيين باللغة العربية ودرساتها اللغوية ؛ فإنني أسجل مسبقاً عليه جليل تقديري وبالغ امتناني للعالم اللغوي الجليل الأستاذ الدكتور / محمود فهمي حجازي ، فهو تجسيداً لأخلاق العلماء في تواضع الوثائق ،

ومشاعر الصالحين ، وسعادة المضحين ، وأخذ بيدي المقتدين ، وإيثار للغير على الذات ، كما هو مثال للعالم في فكره الخصب ، وصدوره الرحب ، وعلمه الغزير ، ورأيه السيد ، ونظراته الصائبة ، فإليه بعد الله - سبحانه وتعالى - يعودُ الفضلُ في نشوء هذا البحثِ على ما هو عليه بمناقشاته وتوجيهاته ، واستطلاع خبايا فكري ، وتشجيعه في لحظات ضيق صدري ، وإمدادي بالكتب والمراجع دونما حد أو ملل .

فجزاه اللهُ عن تلامذته خير الجزاء ، وكلله بجزيل الثواب ، فهو نعم المولى ونعم القدير .

ولا شك أن هذا البحث يفيد إفادةً كبيرة من توجيهات السادة أعضاء لجنة المناقشة ، فلهم الشكر على تفضلهم بقبوله وبمناقشته ، وجزاهم الله كل خير .



جدول بصفحات العينات موضع البحث

عددتها	العينة	صفحات	حجم	حجم	اسم الكتاب	رمز الكتاب في البحث
	إلى	من	العينة	الكتاب		
			صفحة	صفحة		
١٠	٣٠	٢١	٤٠	٢٨٠	العثمانية	(ع)
١٠	٩٠	٨١				
١٠	١٥٠	١٤١				
١٠	٢١٠	٢٠١				
٣١	٣٠٩	٢٧٩	٤٢	٣٩٣	رسائل الجاحظ	س١
١٣	٣٢١	٣٠٩			(الجزء الأول)	
٢٣	٢٥	٣	٥٠	٤١٢	رسائل الجاحظ	س٢
٢٧	٢١١	١٨٣			(الجزء الثاني)	
٥٨	٥٨	١	٥٨	٢٤٥	البخلاء	(خ)
١٠	١٢	٣	٤١	٤٠٨	البيان والتبيين	(ن١)
١٠	١١٠	١٠١			(الجزء الأول)	
١٠	٢١٠	٢٠١				
١٠	٣١٠	٣٠١				

١٢	١٦	٥	٨٥	٣٨٣	البيان والتبيين	(٢ن)
١٨	٦٧	٥٠				
١٨	١٣٧	١٢٠				
٢٠	٢١٨	١٩٩				
١٧	٢٩٧	٢٨١				
١٨	٢٢	٥	٨٩	٣٦٠	البيان والتبيين	(٣ن)
١٥	١٠٤	٩٠			(الجزء الثالث)	
١٨	١٨٦	١٦٩				
٢٠	٢٧٧	٢٥٨				
١٨	٣٧٣	٣٥٦				
١٠	١٤	٥	١٠	٩٧	البيان والتبيين	(٤ن)
					(الجزء الرابع)	
			٤١٤	٢٥٧٣	المجموع	



تمهيد

الجملة الخبرية بين النحاة والبلاغيين والبحث



تمهيد

الجملة الخبرية بين النحاة والبلاغيين والبحث

يرى الزمخشري أن الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين ، كقولك : زيد أخوك ، وبشر صاحبك ، أو في فعلٍ واسم ، نحو قولك : ضرب زيد ، وانطلق بكر ، وتسمى الجملة^(١) ، وربما تناول الزمخشري تفسيره للجملة والكلام مما استنتجه من كلام سيويه في المسند والمسند إليه^(٢) ، ومثل ذلك نجده عند ابن مالك^(٣) ، كما ترادف الجملة الكلام عند ابن هشام ، فهو يطلق حد الكلام على كونه ، القول المفيد بالقصد ، والمراد بالمفيد ما دل على معنى بحسن السكوت عليه^(٤) ، أمّا الجملة عنده فحدها: عبارة عن الفعلِ وفاعله ، كقام زيد ، والمبتدأ وخبره كزيد قائم ، وما كان بمنزلة أحدهما ، نحو: ضُرب اللص ، وأقائم الزيدان ، وكان زيد قائما ، وظننته قائما ، وبهذا يظهر أنها ليسا مترادفين^(٥) ، ثم يذهب إلى أن الجملة أهم من الكلام ، إذ شرطه الإفادة بخلافهما^(٦) ، ويستشهد السيوطي بقول ابن هشام : ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيدا ، فليس بكلام^(٧) ، ويرى السيوطي أن حدّ الجملة يطلق على : « القول المركب ، كما أفصح به شيخنا العلامة الكافيجي في شرح القواعد ، ثم اختار الترادف ، قال : لأننا نعلم بالضرورة أن كلّ مركبٍ لا يطلق عليه الجملة »^(٨) .

(٢) انظر : الكتاب ١ - ٢٣ .

(١) الفصل ٦ .

(٤) انظر : مغني اللبيب ٢ - ٣٨ .

(٣) انظر : التسهيل ٣ .

(٧) انظر : مغني اللبيب ٢ - ٣٩ ، همع الهوامع ١ - ١٣ .

(٥) (٦) مغني اللبيب ٢ - ٣٩ .

(٨) همع الهوامع ١ - ١٣ .



وبعد إطلاق حد الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا أو جوابا أو صلة على سبيل المجاز ، فكل منها كان جملة قبل وضعها في تركيبها الشرطي أو الوصلي^(١) .

فيجعل السيوطي الجملة بأنها القول المركب ، وكان قد صرح بأن الكلم هو القول المركب من ثلاث كلمات فصاعدا ، أفاد أم لا^(٢) ، ثم يعود ويشرح القول بأنه اللفظ الدال على معنى^(٣) ، وهنا يوقعنا السيوطي في التباسات في تعريفه للقول والجملة والكلام ، حيث يجمع تعريفه للقول بين الأمر ونقيضه .

والواقع أننا لا نستطيع أن نتجاوز حد إطلاق الجملة على كل مبتدأ وخبر ، أو فعل وفاعل ، أو ما كان بمنزلة أحدهما ، سواء أدى المعنى المراد الإخبار به ، كقول الجاحظ ، يغني المعقب^(٤) ، أم لم تؤد هذا المعنى ، كما هو في قوله : لمن ينتحل طريقتنا^(٥) ، فجملة (ينتحل) لا تؤدي المعنى المراد الإخبار إذا اعتبرت بمفردها دون ارتباطها بالسياق المترابط .

وهذا يجعلنا نذكر في تقسيم الجملة إلى نوعين :

أولهما : جملة بسيطة ، تتحقق بذكر الركنين الأساسيين اللذين يكونان الجملة من اسمية وفعلية ، سواء كانت هذه الجملة تؤدي المعنى المراد الإخبار به أم لا ، ولا بد أن تتضح النظرة إلى ما يمكن أن يسمى بالمعنى مجردا والمعنى المراد فالمعنى المراد هو الكلام الذي يريد أن ينقله المتحدث إلى المستمع ، ولا يتحدد إلا بذكر الركن الثاني الذي يتم الركن الأول ، وما قد يضاف إليها من دلالات معنوية أخرى ، أما المعنى مجردا فيمكن أن يتم بالركنين الأساسيين للجملة ، لأن كل جملة يكتمل ركنها تعطينا معنى بالضرورة ، سواء أكان هو المراد ، أم كان جزءا من من المراد .

(١) انظر : الجملة الشرطية عند الهذليين - رسالة ماجستير للباحث بآداب القاهرة : ١١ ، ١٢ .

(٢) ، (٣) همع الهوامع ١ - ١٢ ، ١٣ . (٤) س : ١ - ٣١٦ .

(٥) س : ١ - ٢٨٧ .

لهذا كانت الجملة البسيطة تتحقق بذكر الركنين الأساسيين .

ثانيهما : الجملة الموسعة : وهي الجملة التي لا يكتفى معناها بذكر ركنيها الأساسيين ، وإنما يضاف إليها دلالات معنوية أخرى ، كالتوكيد ، والتمييز ، والاستثناء ، والعطف ، والنعت ، والبدل ، والحال .. إلى غير ذلك ، فمعناها موسع عما يجب أن تكون عليه الجملة البسيطة ، وهو ما يمكن أن نسميه بتكميل المعنى ، أي : إضافة معانٍ أخرى إلى ركني الجملة تمتد بالمقصود منها معنويا إلى التتميم والإيغال والاحتراس والتكميل والتعليل والغلو والتذليل والتعليق والاتساع والإيضاح والتوكيد ... إلى غير ذلك من أنواع علم المعاني العديدة ، وليس لها هم إلا إيضاح المعنى وإقراره وإزالة أي دخل في المعنى أو تساؤل أو نقص ... إلخ .

وبهذا تكون قد ربطنا بين النحو والمعنى ، وهذا أمر مهم إذا استحضرننا أن النحو منظم للعلاقات المعنوية بين الألفاظ بعضها وبعض ، وما تكونه من جمل .

ونظرة النحاة إلى تقسيم الجملة نحويا كانت حسب صدرها أو ما ابتدئ به من أسماء أو أفعال فقط ، لأنه لا اعتبار للحروف في تنويع الجملة ، فالجملة «قالت الأنصار..»^(١) جملة فعلية، لأنها ابتدئت بالفعل (قال)، فإذا ما نطقها الجاحظ مثلا: (الأنصار قالت) ، فإنها تصبح جملة اسمية ، وهذه النظرة تشدنا إلى فكرة غابت عن الأذهان ، وهي أنه يجب أن نضع في احتسابنا أن النحاة العرب في نظرهم هذه قد اهتموا بما هو مجال الحديث ومركزه ، وهذا يؤدي بدوره إلى فهمهم للعلاقة بين النحو والمعنى ، فعندما يقال : (قالت الأنصار) فالإخبار يتركز حول القول ذاته ، حتى إذا ما نطقنا بالقول (الأنصار قالت) ، فإن الحديث يتركز حول الأنصار ، وهم الذين يُسند إليهم هذا القول ، ونستطيع أن نضع أمام أنظارنا في هذا الصدد قول سيبويه :

(١) ع: ٥٢ .



« كأنهم إنما يقدمونه الذي بيانه أهم لهم وهم بيانه^(١) أعنى ، كما نضع كذلك أمامنا نظرة عبد القاهر الجرجاني البلاغية في التقديم والتأخير^(٢) .

والجملتان السابقتين عن اسمية وفعلية تحملان الكلمتين المكونتين أنفسهما ، وكذلك تحملان ذات الصفة الحديثة التي تعبران عنها ، ولكن الفرق في ذلك عند النحاة هو الكلمة المبتدأ بها ، وهذا أدى بدوره إلى فرق فيما هو منطوق ومقدر ، فقولنا : « قالت الأنصار » هاتان الكلمتان تمثلان الجملة الفعلية دونما حذف أو تقدير ، أما قولنا : (الأنصار قالت) فهاتان الكلمتان لا تمثلان الجملة الاسمية إلا باعتبار التقدير ، وهو ضمير الغائبة ، وهذا التكرار يعطينا مدلولاً بلاغياً ، وهو الاهتمام بالقائل أو بفاعل الحديث ، وجعله مركزاً لإنشاء الجملة .

بذلك يتركز تقسيم النحاة الشكلي للجملة (أو مبني الجملة) على حسب الاعتبارات الآتية :

أولاً : باعتبار صدر الجملة : تقسم إلى : جملة اسمية وفعلية وظرفية^(٣) ، وزاد الزمخشري^(٤) وغيره الجملة الشرطية ، ولكن ابن هشام يجعلها من قبيل الجملة الفعلية^(٥) .

ولكن بنظرة فاحصة نجد أن الظرف أو الجار والمجرور يخبر بهما عن اسم مبتدأ ، سواء تقدما الجملة أم لم يتقدماها ، فهما الركن الثاني للجملة الاسمية ، وإذا كان النحاة يعتبر ونهما من أضرب الجملة ؛ فهم في الوقت ذاته يجعلون الجار والمجرور أو الظرف معمولين لفاعل محذوف يقدر (بكان أو استقر) أو لاسم فاعل (كائن أو مستقر)^(٦) ، فعلي التقدير الأول تكون شبه الجملة جملة فعلية ، وعلى الثاني جملة

(١) انظر : الكتاب ١ - ٣٤ . (٢) ينظر : دلائل الإعجاز : ٨٣ وما بعدها .

(٣) انظر : مغني اللبيب ٢ - ٣٩ / هم الهوامع ١ - ١٣ . (٤) انظر : المفصل ٢٤ .

(٥) انظر : المفصل ٢٤ / التسهيل ٤١ / همع الهوامع ١ - ٩٨ / شرح التصريح ١ - ١٦٥ .

(٦) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٢٨ .

اسمية ، بذلك ينحصر نوعا الجملة في اسمية وفعلية .

وإذا اعتبرنا أن الجملة الاسمية قد يطرأ على ركنيها بعض النواسخ فتغير الحكم الإعرابي لأحدهما لنظرنا نظرة أخرى في التقسيم السابق ، فنجد أن بعض هذه النواسخ أفعال ، أو كما يقول بعض المحدثين^(١) محول عن الأفعال وتنسخ حكم الخبر الإعرابي كما أن بضعها حروف أو أدوات ، وتنسخ حكم المبتدأ ، وبهذا تضيئي نوعين آخرين من الجمل : أولهما : الجملة الفعلية المحولة سواء أكان المقصود بالمحولة : الجملة الفعلية المحولة عن الاسمية لأن أصلها جملة اسمية ، أم أكان المقصود بها : ذات الأدوات المحولة عن الفعلية ، وسيوضح ذلك في موضعه ، ثانيهما : الجملة الاسمية المنسوخة ، وهي التي سبقها حرف ناسخ فغير الحكم الإعرابي لاسمها .

ثانيا : من حث الخبر : تقسم إلى جملة كبرى ، وأخرى صغرى .

فالجملة الكبرى : هي الاسمية التي يكون خبرها جملة ، نحو : زيد قام أبوه ، وزيد أبوه قائم ، **والصغرى :** هي المبنية على المبتدأ ، كالجملة المخبر بها في المثالين^(٢) . وعلى هذا الاعتبار فإن الجمل الكبرى يقسمها ابن هشام كذلك إلى قسمين : ذات وجه ، وأخرى ذات وجهين .

« ذات الوجه هي اسمية الصدر فعلية العجز ، نحو : زيد يقوم أبوه ، كذا قالوا : وينبغي أن يزداد عكس ذلك في نحو : ظننت زيدا أبوه قائم بناء على ما قدمنا ، وذات الوجه نحو : زيد أبوه قائم ، ومثله على ما قدمنا نحو : ظننت زيدا يقوم أبوه»^(٣) .

ولكننا سنهمل هذا التقسيم على اعتبار أن الخبر هو ما يتم معنى المبتدأ ، والمفعول به الثاني هو ما يتم معنى المفعول به الأول ، ولكننا سنعتبره من حيث

(١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٢٨ .

(٢) انظر : مغني اللبيب ٢ - ٤١ / همع الهوامع ١ - ١٣ .

(٣) انظر الموضوعين السابقين .



تصنيف الأنماط وتوصيفها ، وكذلك الصور التي تشكل الأنماط من خلاله أنواع الجملة الأربعة السابقة .

ووجه الكلام إما خبر أو إنشاء ، لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه ، أو لا يكون لها خارج ، فالأول الخبر ، والثاني الإنشاء^(١) ، والذي يكون لنسبته خارج تطابقه هو الصدق ، أما الذي لا يكون لنسبته خارج تطابقه هو الكذب ، وبذلك ينحصر الخبر في الكلام الذي يحتمل التصديق والتكذيب^(٢) ، واختلف في حد الصدق والكذب ، فيقال : صدقه مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر ، صوابا كان أو خطأ ، وكذلك عدم مطابقة حكمه له^(٣) ، وذهب بعضهم إلى أن الخبر ثلاثة أقسام : صادق ، وكاذب ، وغير صادق ولا كاذب ، لأن الحكم إما إلى مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له أو عدمه ، وإما غير مطابق مع الاعتقاد أو عدمه ، فالأول والثالث صادق وكاذب ، أما الثاني والرابع فغير صادق ، ولا كاذب^(٤) .

ومعنى الإخبار : هو نقل حكم معنوي معين إلى آخرين ، فإما أن يكون هذا النقل كما هو فيكون الصدق ، وإما أن يكون على غير ما هو عليه فيكون الكذب ، وليس بينهما وسط ، فأقل ما ينقص الحقيقة يعتبر كذبا ، وبهذا تنحصر الجملة الخبرية فيما هو محتمل للصدق أو الكذب ، ولذا فإننا نجد أن الدكتور تمام حسان^(٦) ينظر إلى الجملة من حيث السياق على أنها خبرية وإنشائية ، وتشمل الإنشائية : الجملة الطلبية من : استفهام ، وأمر ، ونهي ، وعرض ، وتحضيض ، وتمن ، وترج ، ودعاء ، ونداء . والتركيب الشرطي من : امتناعي ، وإمكاني ، والجملة الإفصاحية من : قسم ، والتزام ، وتعجب ومدح أو ذم ، أو إخاله ، وصوت ، أما الجملة الخبرية فهي : إثبات ، ونفي ، وتأكيذ ، وقد جعلنا - كما قلنا سابقا - النفي والتوكيد من سمات

(١) انظر : الإيضاح في علوم البلاغة ١٣ .
 (٢) انظر : همع الهوامع ١ - ١٢ .
 (٣) انظر : الإيضاح ١٤ .
 (٤) انظر : الموضوع السابق .
 (٥) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ٢٢٤ .

الجملة الموسعة ؛ لأنها إضافات معنوية للمضمون الأساسي للجملة ، فقد تكون الجملة الخبرية مثبتة مؤكدة كما قد تكون منفية مؤكدة ، وأصل الكلام هو الإثبات ، كما أنه أصل ، كما أنه أصل الإخبار ، أما النفي فما هو إلا نقيض للإثبات ، فالنفي يتفرع عن معنى الإثبات ، ولذا فإنه يحدث بإضافات لفظية ، كما أن التوكيد كذلك ، فما هما إلا إضافات معنوية للمضمون الأساسي للجملة ، وما هما إلا سمات الجملة الخبرية الموسعة .

بهذا تكون الجملة الخبرية في البحث ما يحتمل التصديق والتكذيب في نطاق التقسيم الشكلي السابق للجملة ، أو مبني الجملة ، من : اسمية وفعلية ، واسمية منسوخة ، وفعلية محولة ، وكذلك من جملة خبرية موسعة بما تضيفه من دلالات معنوية أخرى، فهذه الإضافات المعنوية تتعلق بمضمون الجملة إن صدقا وإن كذبا.



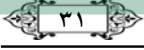
الباب الأول

الجملة الخبرية البسيطة

يشمل :

- الفصل الأول : الجملة الاسمية البسيطة .
- الفصل الثاني : الجملة الفعلية البسيطة .
- الفصل الثالث : الجملة الفعلية المحولة .
- الفصل الرابع : دلالة النسبة في الجملة الخبرية.





الفصل الأول الجملة الاسمية البسيطة



الفصل الأول

الجملة الاسمية البسيطة

الجملة الاسمية :

جملة تعطي مفهوما معينا يراد الإخبارُ به من متحدثٍ لآخرٍ أو آخرين ، صدرها اسم ، كزيد قائم ، وهيهات العقيق ، وقائم الزيدان ، وهذا رأي الأخص والكوفيين ، وبه^(١) أخذنا في هذا البحث .

وللجملة الاسمية عامة ركنان أساسيان :

أولهما : المبتدأ :

وهو «كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام ، والمبتدأ والمبني عليه رفع ، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه»^(٢) .

فحدُّ المبتدأ - كما نرى عند سيبويه - هو الابتداء ليبنى عليه كلام آخر ، وجعله مسندا لما يسند إليه ما بعده من معنى .

أما ابنُ مالك فيعرف المبتدأ في قوله : «هو ما عدم - حقيقة أو حكما - عاملا لفظيا من مخبر عنه أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى»^(٣) . وحول هذا يدور النحاة اللاحقون .

ولا بد أن نجزم أن البتدأ اسمٌ - ولا يكون غير اسم . كما لا نتوقع أن يكون غير

(١) مغني اللبيب ٢- ٣٩- ٤٠ / وانظر : همع الهوامع ١- ١٢ .

(٢) الكتاب ٢- ١٢٦ .

(٣) التسهيل ٤٤ / وانظر : شرح التصريح ١- ١٥٤- ١٥٥ .

ذلك إلا إذا كان اسماً محكياً بالنقل^(١) - وهو يتصدرُ الجملة الاسمية ، أو يجبُ أن تبتدئ به سواء كان هذا الابتداء ظاهراً أم مفهوماً ، ويتمثل الابتداءُ الظاهر في قول الجاحظ «العاجز ناصر بإرادته»^(٢) أما المبتدأ المفهوم موضعُه فيتضح في قوله : « عندي - ابقاك الله - كتاب جامع لاختلاف الناس في أصول الفتيا»^(٣) وكذلك قوله : «وفي ذلك دليل باهر على اضمحلاله»^(٤) فالاسمان « كتاب ، ودليل » كل منهما مبتدأ في جملة مع تأخرهما وعدم تصدرهما الجملة ، إلا أن المفهوم أن تبتدئَ بهما الجملة ولذا فإنَّ حدَّ المبتدأ يكون : هو الاسم الذي يجب أن تبتدئَ به الجملة الاسمية ، سواء كان هذا الابتداء ظاهراً أم مفهوماً ، وهو محور الجملة ، وما يدور فيها من معانٍ أخرى إنما هي ؛ لتوضيحه ، والإخبار عنه .

ثانيهما : الخبر :

ويصفه سيبويه في قوله : «واعلم أن المبتدأ لا بد أن يكونَ المبني عليه شيئاً هو هو ، ويكونَ في مكان أو زمان ، وهذه الثلاثةُ يذكر كلُّ واحد منها بعدما يبتدأ»^(٥) .

ويشرح الأزهري كلامَ ابن مالك فيقول : « الخبر هو الجزء الذي حصلت به أو بمتعلقه الفائدة التامة مع مبتدأ غير الوصف المذكور»^(٦) . وهذا التعريفُ فيه الكفايةُ لأنَّ الخبرَ هو المعنى الذي تتم به الفائدةُ من الحديث ، وهو المعنى المرادُ بالإخبارُ به عن المبتدأ .

ويحصر النحاةُ أنواعَ الخبرِ في قسمين : مفرد وهو ما ليس جملةً وبذلك يشمل المثني والجمع ، وجملة اسمية أو فعلية ، ويجعلون الظرفَ والجارَ والمجرورَ من

(١) نحو : عندما تعرب عبارة مثل : «ضرب فعل ماضٍ» إذ يصير (ضرب) مبتدأ ، فهو اسم محكي . ولفظُه مقصود ، فصار اسماً ، وتحقق للمبتدأ أن يكون اسماً . انظر : د. تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٠ .

(٢) س : ٢ - ٩ . (٣) س : ١ - ٣١٤ . (٤) س : ٢ - ٢٠٩ . (٥) الكتاب ٢ - ١٢٧ . (٦) شرح التصريح ١ - ١٥٩ .



الجملة ، فيقسمونها بذلك إلى ظرفية وغير ظرفية ، ويجوز أن يلحقا بالمفرد بأن بقدر المتعلق مفردا ، وتارة بالجملة بأن يقدر فعلا^(١) ، ولكن نجد من النحاة من يجعل الظرفَ والجارَ والمجرورَ شبه جملة^(٢) ، ويجعل الزمخشري^(٣) جملة الخبر على أربعة أضرب ، وهي : الفعلية ، والاسمية ، والشرطية ، والظرفية ، ويقصد بها الجار والمجرور والظرف ، ويزيد ابنُ مالك نوعين آخرين ، وذلك في قوله : « ولا يمتنع كونها طلبيةً خلافا لابن الأنباري وبعض الكوفيين ، ولا قسمية خلافا لثعلب »^(٤) .

والمبتدأ والخبر يكونان - دائما - مرفوعين إذا كان الخبرُ مفردا ، فإذا كان غير ذلك صارا في محل رفع ، ويجهد النحاة أنفسهم حول عاملِ الرفع في كل منهما ، ويختلفون فيما بينهم على النحو الآتي :

أولا : عند سيبويه : يرفع المبتدأ لمنزلته في الابتداء ، أما الخبرُ فإنه يرفع لأنه مبني على المبتدأ ، ويفهم ذلك من قوله :

« فأما الذي يبني عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به ؛ كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبد الله منطلق ، ارتفع عبد الله ؛ لأنه ذكر ليبنى ليه المنطلق ، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته »^(٥) . ويشارك جمهورُ النحاة^(٦) سيبويه هذا الرأي ، وعلى رأسهم الزمخشري وابنُ مالك .

ثانيا : يذهب الأخفش وابنُ السراج والرماني إلى أن العاملَ في المبتدأ هو الابتداء ؛ لأنه طالب لهما ، فعمل فيهما^(٧) .

ثالثا : يقال : إن العاملَ في الخبرِ الابتداء والمبتدأ معا^(٨) .

(١) انظر : هامش شرح التصريح ١ - ١٦٠ .

(٢) انظر : ابن هشام : مغني اللبيب ٢ - ٦٨ ، ٦٩ / السيوطي : همع الهوامع ١ - ٩٥ .

(٣) التسهيل ٤٨ . (٤) الكتاب ٢ - ١٢٧ .

(٥) انظر : المفصل ٢٤ / التسهيل ٤٤ / همع الهوامع ١ - ٩٤ .

(٦) التسهيل ٤٤ / همع الهوامع ١ - ٩٤ . (٧) انظر الموضوعين السابقين .

رابعاً : ويذهب الكوفيون إلى أنها ترافعا ، فالمبتدأ رفع الخبر ، والخبرُ رفع المبتدأ؛ لأن كلا منهما طالب الآخر ، ومحتاج له ، وبه صار عمدة^(١) .

كما ينسب هذا الرأيُ أيضا إلى ابن جنى وأبي حيان ، وهو المختار لدى السيوطي^(٢) .

وتعليل السيوطي لذلك بأن المبتدأ يتقدم لأن حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه وفرعا له ، أما الخبرُ فإن تقدمه لأنه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه والغرض وإن كان متأخرا في الوجود فهو متقدم في القصد .

خامساً : وللكوفيين رأي آخر، وهو أن المبتدأ مرفوع الذكر الذي في الخبر نحو : زيد ضربته لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسيا للضمير فإذا لم يكن ثم ذكر نحو : القائم زيد ترافعا^(٣) .

وينفي ابن مالك كل ما سبق ويذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه ، وذلك في قوله : «والابتداء كون ذلك كذلك وهو يرفع المبتدأ ، والمبتدأ الخبر خلافا لمن رفعهما به ، أو بتجردهما للإسناد أو رفع بالابتداء المبتدأ أو بهما الخبر أو قال ترافعا»^(٤) .

وهناك محاولةٌ جادة حديثة للدكتور تمام حسان يبين فيها ضوابط أو ما سماه بقرائن تحدد كلا مما يدخل في النظام النحو للغة العربية^(٥) ، منها يمكن استنتاج قرائن المبتدأ على النحو الآتي :

١ - قرينة الصيغة : أنه ينتمي إلى مبني الاسم .

٢ - قرينة العلامة الإعرابية : أنه مرفوع .

(١) همع الهوامع ١ - ٩٤ .

(٢) الوضع السابق .

(٣) ليس لها حاشية ص ٢٠ رقم ٧ .

(٤) التسهيل ٤٤ .

(٥) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٧٨ - ٢٣١ .



- ٣- قرينة التعليق : أن العلاقة بينه وبين الخبر هي علاقة الإسناد .
- ٤ - قرينة الرتبة : أنه ينتمي إلى رتبة التقدم .
- ٥ - قرينة الرتبة : أن تقدمه على الخبر رتبة غير محفوظة فقد يتقدم عليه الخبر .
- ٦ - قرينة المطابقة : وهي غير محفوظة في بعض الأنماط .
- أما الخبرُ فيمكن استنتاج قرائته على النحو الآتي :
- ١ - قرينة الصيغة : غير محفوظة، فقد كونُ اسماً وقد يكون جملة خبرية ، أو إنشائية مع الاحتراز عند جمهور النحاة ، وقد يكون ظرفاً ، وقد يكون جاراً ومجروراً .
- ٢ - قرينة العلامة الإعرابية : أنه مرفوع ، أو في محل رفع تبعاً لقرينة الصيغة .
- ٣ - قرينة التعليق : أن العلاقة بينه وبين المبتدأ هي علاقة الإسناد .
- ٤ - قرينة الرتبة : أنه ينتمي إلى رتبة التأخير .
- ٥ - قرينة الرتبة : أن تأخره عن المبتدأ رتبة غير محفوظة ، فقد يتقدم عليه .
- ٦ - قرينة المطابقة : وهي كذلك غير محفوظة في بعض الأنماط ولكنها محفوظة في معظمها .
- وقد لا يأتي كل من المبتدأ والخبر بمفردهما ركنين أساسيين مكونين للجملة الاسمية ، بل قد يتحددان بوسائلٍ مختلفةٍ يمكن أن تضيفي إليهما صفة التخصيص أو التحديد من صفات أو تعلق بجار ومجرور أو إضافة أو ظرف أو غير ذلك ، كما أن المعنى المستفاد من الجملة الاسمية قد كون مثبتاً وقد يكون منفيًا ، وليس هذا سبيلًا إلى تقسيم من الجملة الاسمية إلى مثبتة ، وأخرى منفية كما أثبت ذلك الكثيرون ، فالنفي والإثبات ما هما إلا من مضمون الأخبار .

تبعاً لكل الاعتبارات السابقة يدرس هذا البحث الجملة الاسمية البسيطة في صورها المتعددة وما يمكن دراسته من هذه الصور في موضع واحد يجمع تحت نمط

واحد ، فالفروق الجوهرية التي تميز الأنماط عن بعضها هي : نوع المبتدأ أو الخبر ، وتعلق أحدهما بجار ومجرور أو ظرف أو غير ذلك ، وما قد يفصل بينهما من ضمائر ، ورتبة كل منهما في التقديم والتأخير ، وما قد يدخل عليهما من أدوات أو حروف ، أو غير ذلك ما يثبت في الدراسة التالية لأنماط الجملة الاسمية البسيطة في نثر الجاحظ .



الدراسة الوصفية والتحليلية

لأنماط

الجملة الاسمية البسيطة



النمط الأول

المبتدأ معرفة + الخبر نكرة

ويعد هذا النمط النموذج المثالي لتكوين الجملة الاسمية كما يفهم من أقوال النحاة ، فيرى سيويوه أن أحسن الكلام إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدأ بالأعرف وهو أصل الكلام^(١) ، ويقول : «ابن مالك» ، مثل ذلك ، فالأصل عنده تعريف المبتدأ وتكبير الخبر^(٢) ، ويشرّح السيوطي ذلك قائلاً : «الأصل تعريف المبتدأ لأنه المسند إليه ، فحقه أن يكون معلوماً لأن الإسناد إلى المجهول لا يفيد ، وتكبير الخبر لأن نسبته من المبتدأ نسبة للفعل من الفاعل ، والفعل يلزمه التنكير ، فرحج تنكير الخبر على تعريفه ، فإذا اجتمع معرفة ونكرة . فالمعرفة المبتدأ ، والنكرة الخبر إلا في صورتين»^(٣) . وذكر اسم الاستفهام وأفعال التفضيل في نحو : خير منك زيد .

ورد هذا النمط في مجال البحث في تسعة وعشرين موضعاً ، تتوزعها خمس صور باعتبار نوع المعرفة التي تحدد المبتدأ : وذلك على النحو الآتي :

الصورة الأولى :

ضمير + نكرة مجردة

وردت في عشرة مواضع ، ويمثلها قول الجاحظ :

« وإذا ذموا قالوا : هو عبوس ، وهو كالح ، وهو قطوب ، وهو مكفهر أبدا ، وهو كرية»^(٤) .

(١) الكتاب ١ - ٣٢٨ .

(٢) التسهيل ٤٦ / وانظر : الأصول في النحو : ١ / ٧١ - شرح المفصل ١ - ٨٥ .

(٣) همع الهوامع ١ - ١٠٠ .

(٤) خ : ٦ .

الصورة الثانية :

علم + نكرة مجردة

وردت في موضعين ، ويمثلها قولُ الجاحظ « سليمان ميت»^(١) وكذلك قوله :
« جريير عفيف»^(٢) .

الصورة الثالثة :

معرف بالألف واللام + نكرة مجردة

وردت في تسعة مواضع ، ويمثلها قولُ الجاحظ : الفاسق ملعون^(٣) ، الأيدي
معلقة^(٤) .

والمبتدأ في الجمل الاسمية بالصور الثلاث السابقة معرفةً ، تتنوع بين الضمير
(هو) ، والعلم (سليمان ، وجريير) والمعرف بالألف واللام (الفاسق ، والأيدي) ،
أما الخبرُ فنكرة مجردة تعطي المعنى المراد الإخبار به عن المعارف السابقة .

الصورة الرابعة :

معرف بالإضافة + نكرة مجردة

وردت في سبعة مواضع ، ومثلها قول الجاحظ : « برهاني حاضر ، وشاهدي
شاهد»^(٥) ، وكذلك قوله : إنصاف اللسان قليل^(٦) .

والموضح أن المبتدأ في الجمل الثلاث السابقة قد تخصص بالإضافة ، أما الخبرُ
فنكرة مجردة تحمل معنى الصفة المراد إكسابها للمبتدأ ، وتتمثل في اسمي الفاعلين
(حاضر ، وشاهد) ، وفي الصفة المشبهة (قليل) .

(٢) ن : ١ - ٢٠٩ .

(٤) خ : ٥٤ .

(٦) س : ١ - ٢٩٣ .

(١) ن : ٣ - ٩٠ .

(٣) س : ٢ - ١٤ .

(٥) س : ١ - ٢٩٤ .



الصورة الخامسة :

معرف بالألف واللام وجار ومجرور + نكرة مجردة

وتتمثل في قول الجاحظ: التمثل بها كفر^(١). فالمبتدأ (التمثل) ليس مقصودا لذاته، بل مع تعلقه بالجار والمجرور (بها)، فليس التمثل مطلقا، بل هو مفيد يشبه الجملة. ويلاحظ أن كلَّ القرائن قد توفرت في كل من ركني الجملة الاسمية البسيطة في هذا النمط، فهما يتتبعان إلى الاسم، كما أنها مرفوعان، والعلاقة بينهما علاقة الإسناد، وهما متطابقان من حيث النوع والعدد والتشخيص (من تكلم أو خطاب أو غيبة)، ولكنها يختلفان في التعريف والتنكير، ولذا نجد أن المعرف قد ابتدئ به ليصير المبتدأ، أما النكرة فهو الذي قد تأخر ليصير خبرا.

النمط الثاني

معرفة + نكرة مخصصة

يفترق هذا النمط عن سابقه في أن الخبر هنا نكرة قد خصصت، فلا يفهم المعنى المراد الإخبار به إلا باعتبار ما خصصت النكرة به، ورد هذا النمط في ثلاثة وعشرين موضعا تتوزعها ثلاث صور، وهي:

الصورة الأولى : ضمير + نكرة موصوفة :

ذكرت في ثمانية مواضع، ومثلها قول الجاحظ: وأنا - مد الله في عمرك - رجل من أهل النظر^(٢). وكذلك قوله: وهو شيء لم أره إلا فيه، ولا سمعت به في غيره^(٣).

الصورة الثانية : اسم إشارة + نكرة موصوفة :

وردت في ثلاثة عشر موضعا، ويمثلها قول الجاحظ: تلك شروط متنوعة عليه^(٤).

(٢) س: ١ - ٣١٤.

(٤) س: ٢ - ١٩١.

(١) س: ٢ - ١٣.

(٣) خ: ٥٧.

وقوله : هذا خبر نقله أصحاب الأخبار^(١) .

في الصورتين السابقتين اختلف مبني المبتدأ بين ضمير المتكلم (أنا) والغائب (هو) وبين اسم الإشارة للبعيدة (تلك) وللقریب (هذا) ، أما الخبرُ فلا يكون إلا بالنظر ما خصصه ، ففي الجملة الأولى (أنا رجل من أهل النظر) لا يقصد الجاحظ أن يخبر عن نفسه بأنه رجل ، إنما الاعتبارُ كله للصفة المخصصة والمتمثلة في شبه الجملة والمضاف (من أهل النظر) ، فهو يريد أن يبرزَ قيمته عند المرسل إليه برسالته ، فيخصص نفسه بأنه من أهل النظر ، ويتضح هذا التحليل في سائر الأمثلة .

الصورة الثالثة : معرف بالألف واللام وشبه جملة + نكرة مخصصة :

وردت في موضعين ، وهما : الكلام في التسوية كلامٌ يدخل في باب التعديل والتجوير^(٢) ، والشعراء عندهم أربع طبقات^(٣) .

ويتضح أن المبتدأ في الجملة الأولى تتعلقُ بالجار والمجرور (في التسوية) ، فنسب إلى المجرور ، أما شبه الجملة (عندهم) في الجملة الثانية فقد نسب إليها مضمون الجملة الاسمية مجتمعة .

وقد توفرت القرائنُ في هذا النمطِ كما توفرت في سابقه .

النمط الثالث

معرفة + نكرة منسوبة^(٤)

يختلف هذا النمطُ عما سبقه في أن الخبرَ نكرةٌ تنسب إلى مجرور بواسطة حرف من حروف الجر ، فتعلق الخبرُ بالجار والمجرور ، وهذا على ما يذكره النحاة ، فلو لحظنا سياق المعنى يتضح لنا أن المراد الإخبارُ به لا يكتمل ولا يكون إلا بالجار والمجرور .

(٣) ن : ٢ - ٩ .

(٢) ع : ٢٠٦ .

(١) ع : ٨٢ .

(٤) انظر : تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠١ ، ٢٠٢ .



وقد ذكر في مجال البحث في تسعة وثلاثين موضعاً، تتوزعها خمسُ صور، وهي :

الصورة الأولى : ضمير + نكرة متعلقة بجار ومجرور .

وردت في أربعة عشر موضعاً ، ويمثلها قول الجاحظ : هو جالس في محرابه ^(١) .

وربما سبق الجار والمجرور الخبر وهو متعلق بهما ، ومثال ذلك : وهي في ذلك لنفسها مستكرهة ولها مكابدة ^(٢) .

الصورة الثانية : اسم إشارة + نكرة متعلقة بجار ومجرور .

ذكرت في خمسة مواضع ، ومثالها : وذلك مشهور عنهم ^(٣) .

الصورة الثالثة : علم + نكرة متعلقة بجار ومجرور .

ذكرت في ثلاثة مواضع ، ويمثلها : الله أعلم بمعاني هذه الأحاديث ^(٤) .

الصورة الرابعة معرف بالألف واللام + نكرة متعلقة بجار ومجرور .

وردت في اثني عشر موضعاً ، ويمثلها : العاجز ناصر بإرادته ^(٥) ، وربما سبق

الجار والمجرور الخبر على مثال : السامة إلى من كانت له صفته أقرب وله ألزم ^(٦) .

الصورة الخامسة : معرف بالإضافة + نكرة متعلقة بجار ومجرور .

وردت في خمسة مواضع ، ومثالها : وجهه بالخل منضوح ^(٧) .

ويلاحظ في هذا النمط بصوره الخمس عدة أمور :

أولاً : اختلاف المبتدأ في مبناه ما بين ضمير الغائب (هو)، والغائبة (هي) ، واسم

الإشارة (ذلك) ، والاسم (الله ، العاجز ، السامة) ، والاسم المنسوب إلى غيره

بالإضافة (وجه) .

(٣) س : ١ - ٢٨٦ .

(٢) س : ٢٩٦ .

(١) س : ٢ - ٨ .

(٦) س : ١ - ٢٩٦ .

(٥) ص : ٢ - ٩ .

(٤) ع : ١٤٢ .

(٧) خ : ٦ .

ثانياً : تعلق الخبر بالجار والمجرور ، فلا تستطيع النكرة أداء المعنى المقصود بدونها ، فليس مراد الجاحظ في قوله : (هو جالس في محرابه) هو الإخبار عن (عثمان ابن عفان) - رضي الله عنه - بأنه جالس ، ولكن المراد هو الجلوس في المحراب ، كي يتضح مدى جرم أولئك النابتة الذين يذمهم الكاتب ؛ حيث يبين أنهم أعملوا سيوفهم فيه وهو جالس يتعبد في محرابه .

ثالثاً : ربما سبق الجار والمجرور الخبر وهو متعلق بهما ، وتتضح كذلك فيهما معنى النسبة .

رابعاً : يتباين معنى النسبة بالنظر إلى العلاقة بين الخبر النكرة والمجرور . ففي قول الجاحظ : (جالس في محرابه) تتضح النسبة المكانية كما تتضح في قوله (وهي في ذلك لنفسها مستكرهة) ، أما النسبة المعنوية فتبدو في قوله : (وذلك مشهور بهم ، الله أعلم بمعاني هذه الأحاديث) ، أما نسبة الوسيلة فتتضح في قوله : (العاجز ناصر بإرادته) .

خامساً : تتوفر القرائن المذكورة في النمط الأول ، كما أن المبتدأ والخبر يختلفان في قرينة المطابقة من جهة تعريف المبتدأ وتنكير الخبر .

سادساً : لوحظ من حيث مبني الخبر في هذا النمط أنه يميل إلى المشتقات ، ويختلف ذلك ما بين اسم الفاعل في (جالس ، مستكرهة ، مكايده ، ناصر) ، واسم المفعول في (مشهور ، منضوح) ، واسم التفضيل في (أعلم ، أقرب ، ألزم) ، وتتضح هذه الملحوظة في أمثلة كثيرة تحمل هذا النمط ، فالخبر اسم فاعل في قول الجاحظ : (هو معتمد عليها^(١) ، الأنصار وادعون في بيوتهم ، رافهون في ديارهم)^(٢) ، واسم مفعول في قوله : (الكلام موضوع على أصله)^(٣) ، وصيغة مبالغة في قوله : (هو

(٢) : ع : ٢٠٣ .

(١) : ن : ٣ - ٩٠ .

(٣) : ع : ٢٠٩ .



ظنين في علي^(١) ، وصفة مشبهة في قوله (هو في ذلك مليح)^(٢) ، واسم تفضيل - وهو متعدد الأمثلة - في قوله : (أنا به أوثق^(٣) ، العرب أوعى لما تسمع^(٤)) ، بل ألاحظ في قول الجاحظ (أمرها أيسر ومدة هيجها أقصر)^(٥) والخبر فيه نكرة مجردة، ومبناه اسم تفضيل - ألاحظ أنه يتضمن جارا ومجرورا تقديرين ، فالتقدير (أمرها أيسر من غيرها ، ومدة هيجها أقصر من ذلك) .

سابعاً : بعض الأخبار المتعلقة بالجار والمجرور ليست من مبني المشتقات ، بل مبناها مصدرية ، وذلك في قول الجاحظ (هذا منهم جهل^(٦) ، وهو مولى لهلal ابن عامر)^(٧) وإن كان فيهما معنى المشتق فيفهم الخبر الأول بأنه دال على الجهل ، أما الثاني فيحمل معنى اسم المفعول .

النمط الرابع

معرفة + معرفة

قد يكون المبتدأ والخبر معرفتين ، وذلك بشرط أن تقع الفائدة المقصودة من ذكر الجملة الاسمية ، حيث يعطى الخبر المعنى المقصود الإخبار به عن المبتدأ ، وإلا كانت المعرفة الثانية من التوابع .

ورد هذا المفهوم في نثر الجاحظ في ثلاثة وسبعين موضعاً ، تتوزعها خمس عشرة صورة ، وهي :

الصورة الأولى : ضمير + موصول وصلته .

وردت في ستة مواضع ، ويمثلها قول الجاحظ : هو ما صارت إليه العجم من

- | | | |
|-------------------|-------------------|-------------------|
| (١) ع : ١٤٤ . | (٢) ن : ٤ - ١٤ . | (٣) س : ١ - ٣٠٦ . |
| (٤) ن : ٣ - ٢٦٦ . | (٥) س : ١ - ٢٨٤ . | (٦) ن : ١ - ٢٠٧ . |
| (٧) ن : ٣ - ٢٦٤ . | | |

مذهب الشعوبية^(١) ، يلحظ أن الخبر (ما) لا يؤدي المعنى إلا باحتساب جملة الصلة (صارت إليه العجم) ، كما أن معنى الجملة تام ، وبه إخبار .

الصورة الثانية : ضمير + علم .

ذكرت في ثلاثة مواضع ، ومثلها قول الجاحظ : هو عبد الله بن أبي سعد ابن أبي سرح^(٢) ، وكذلك قوله : هو حاتم الطائي^(٣) . وفيهما معنى الإخبار .

الصورة الثالثة : ضمير + معرف بالألف واللام .

ذكرت فيسبعة مواضع ، يمثلها قوله : هو الحب^(٤) وأبو الحب .

الصورة الرابعة : ضمير + معرف بالإضافة (منسوب) .

ذكرت في تسعة عشر موضعا ، ومثلها قول الجاحظ : هو شجرة الرسالة و خليل رب العزة^(٥) ، وفي الخبر يجب اعتبار المضاف حتى يفهم المعنى المراد الإخبار به .

الصورة الخامسة : اسم إشارة + موصول وصلته .

ذكرت في ثلاثة مواضع ، يمثلها قوله : هذا ما حضرنا من القول^(٦) ، وكذلك قوله : هذا ما لا يتدافع ولا يتناقض^(٧) .

الصورة السادسة : اسم إشارة + معرف بالإضافة منسوب .

ذكرت في تسعة مواضع ، مثلها قول الجاحظ : ذلك أدنى منازل^(٨) ، وقوله : هذا معنى طبائع الناس^(٩) يلحظ اكتمال المعنى باعتبار ما نسب إليه من مضاف ، كما أن الاسم قد يكتسب التعريف من مضاف إلى المضاف إلى معرفة ، كما في المثال الثاني .

(٢) س : ٢ - ١٨٨ .

(٤) ع : ١٤٧ .

(٦) س : ١ - ٣٠١ .

(٨) س : ٢ - ١٤ .

(١) س : ٢ - ٢٠ .

(٣) ن : ١ - ١٠ .

(٥) ع : ٢١٠ .

(٧) ع : ١٤٣ .

(٩) ع : ٢١٠ .



الصورة السابعة : اسم إشارة + معرف بالألف واللام .

ذكرت في ثلاثة مواضع ، ومثالها قولُ الجاحظ : ذلك المفقأ والمشهي^(١) ، وقد يكونُ المعرفُ بالألف واللام مخصصاً بالصفة ، كما في قوله : هذا - أبقاك الله - لجزءِ الثالث^(٢) .

الصورة الثامنة : اسم موصول وصلته + معرف بالألف واللام .

ذكرت في موضعين ، أحدهما قول الجاحظ : الذي لا بد منه العمّة والمخصرة^(٣) . والآخر : الاسمُ المعرفُ بالألف واللام به مخصص بالصفة ، وهو قوله : الذي رجوت عنده من المنفعة وصلاح قلوب العامة الأجر الكبير والثواب العظيم^(٤) .

الصورة التاسعة : علم + معرف بالإضافة منسوب .

وردت في موضعين ، أحدهما قولُ الجاحظ : مكة فتح الفتوح ، وأم القرى ، وخاتمة الهجرة ، وقبلة العرب ، وموضع الحرم^(٥) ، وثانيهما قوله : على خلى الروع آمن السرب^(٦) ، ويلاحظ أن الخبرَ قد نسب إلى غيره بالإضافة .

الصورة العاشرة : علم + اسم موصول وصلته .

وردت في قول الجاحظ : أبو بكر الذي قام دون النبي ...^(٧) .

الصورة الحادية عشرة : مضاف + علم .

ذكرت في موضعين ، أحدهما : أمه فاطمةُ ابنةُ أسد بن هاشم^(٨) . والآخر قوله : كنيته أبو نعامة في الحرب^(٩) .

(٢) ن : ٣ - ٥ .

(٤) س : ١ - ٢٩١ .

(٦) ع : ٢٧ .

(٨) ع : ٢٢ .

(١) ن : ٣ - ٩٦ .

(٣) ن : ٣ - ٩٢ .

(٥) س : ١ - ٢٩٦ .

(٧) ع : ٢٨ .

(٩) ع : ٢٠١ .

الصورة الثانية عشرة : مضاف + اسم موصول وصلته .

وردت في قول الجاحظ : أضعفُ العلل ما التمس بعد المعلول^(١) . ويلحظ أن كلا من المبتدأ والخبر يكتمل معناه بما نسب إليه وخصصه من إضافة أو جملة صلة .

الصورة الثالثة عشرة: معرف بالألف واللام + معرف بالإضافة (منسوب) .

ذكرت في أبعه مواضع ، ومثلها قولُ الجاحظ : الأخرى شدة فراق الألف^(٢) . وكذلك قوله : الخلاقات أعظم رياسات الدين ، ويلحظ أن الخبر قد اكتسب التحديد والتعريف بما نسب إليه من مضاف .

الصورة الرابعة عشرة : مضاف + معرف بالألف واللام .

ذكرت في سبعة مواضع ، يمثها قولُ الجاحظ : أحمد أحواله عند نفسه التعقد على الخصوم ، وكذلك قوله : أبوها الخليفة والمحجول إليه الإمامة .

بالنظر في الصور السابقة مجتمعةً تتضح عدة أمور :

أولاً : تنوع مبني المبتدأ والخبر بتنوع الصور السابقة .

ثانياً : قرينة المطابقة محفوظة بكل جوانبها من حيث : الإعراب والجنس والعدد والشخص والتعريف والتنكير أو التعيين .

ثالثاً : اختلف النحاة حول تحديد أي من المعرفتين في هذا النمط يكون المبتدأ ، وستدرس القضية تفصيلاً في الباب الأخير .

رابعاً : يلاحظ أنه في هذا النمط قد اجتمعت كل قرائن الابتدائية ، وكذلك قرائن الخبرية .

خامساً : ذكر هذا النمط في دراسة بناء الجملة الخبرية في الشعر الجاهلي ، وإن اختلفت نسبةُ شيوعه من شاعر إلى آخر .

(٢) ع : ١٤٧ .

(١) س : ٢ - ٢٠٦ .



سادسا : إذا كان الدكتور إبراهيم أنيس يقول : «ومما تتميز به الجملة الاسمية حين يكون كل من ركنيها معرفا الميل إلى تأكيد المحكوم عليه فيها بضمير منفصل يقع بين الركنين»^(١) فإن هذا ليس ملحوظا عند الجاحظ ، حيث لم ترد هذه الظاهرة لديه إلا من خلال ستة مواضع تتذكر في نمطها .

النمط الخامس

معرفة + معرفة

ورد هذا النمط في خمسة مواضع ، ومثالها قول الجاحظ : الله - تعالى - الموفق للصواب^(٢) .

يلاحظ أن الخبر (الموفق) يفيد الإخبار عن المبتدأ (الله) باعتبار ما أسند إليه من مجرور وجار (للسواب) ، كما يلاحظ وجود جميع القرائن المتعلقة بالمبتدأ أو الخبر ، كما يتطابقان في كل جوانب المطابقة .

كما يلاحظ تماثل هذا النمط مع مثيله من الأنماط والصور التي يتعلق خبرها بجار ومجرور ، وذلك في كون الخبر مشتقا فهو اسم فاعل ، ويتحقق ذلك في قول الجاحظ : الله الموفق لذلك ، والمهيئ له^(٣) ، فالموفق ، والمهيئ اسما فاعل كذلك ، أما قوله : الله المستعان^(٤) ، فالخبر فيه (المستعان) اسم مفعول ، ولكنه لم يتعلق بجار ومجرور ، ومع التمعن نلمس التعلق التقديري أو الإسناد التقديري ، فالتقدير : والله المستعان به .

(١) انظر : من أسرار اللغة ٣٢٦ .

(٢) س : ٢ - ٢٠٩ ، ١ - ٣١٩ .

(٣) س : ١ - ٣١٩ .

(٤) ن : ١ - ٣٠٦ .

النمط السادس

معرفة + ضمير فصل + معرفة

ذكر هذا النمط في سبعة مواضع ، يمثلها قولُ الجاحظ : هذا هو تأويل قول الأصمعي^(١) ، ومبني هذه الجملة هو الفصل بين المبتدأ والخبر بضمير فصل ، ويلاحظ التطابقُ التام بين المبتدأ والخبر وضمير الفصل من حيثُ الأفراد والتذكير والغيبة والتعريف والإعراب، وينطبق هذا التطابق على بقية الأمثلة، وذلك في قوله: الخنذيذ هو التام^(٢) ، الفصل هو الذي يقول في قصصه^(٣) ، وكذلك في قوله : حياتي هي حياة صديقي^(٤) ، ويلاحظ أن جانبَ التأنيث في الجملة الأخيرة يختلف عما سبقها إذ كان التذكير ، ومن حيثُ الناحيةُ الإعرابيةُ فللنحاة في ضميرِ الفصل ثلاثةُ آراء ذكرها «سيبويه» ، وهي :

أولاً : يقول سيبويه^(٥) : «واعلم أنها تكون في إن وأخواتها فصلاً ، وفي الابتداء ، ولكن ما بعدها مرفوع لأنه مرفوع قبل أن تذكر الفصل ، ويفه من ذلك أن ضميرَ الفصل لا أثر له إعرابياً .

ثانياً : من قول سيبويه : « وقد جعل ناسٌ كثيرٌ من العرب هو وأخواتها في هذا البابِ بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبني عليه»^(٦) ، يفهم أن ضميرَ الفصل يعرب مبتدأ ، وما بعده خبره .

ثالثاً : يعرب ضميرُ الفصل توكيداً لما قبله^(٧) .

- (١) ن : ١ - ١٠٦ . (٢) ن : ٢ - ٩ . (٣) ن : ١ - ٣٠٨ .
(٤) س : ١ - ٢٧١ . (٥) الكتاب ٢ - ٣٩٢ / وينظر المقتضب ٤ - ١٠٣ .
(٦) ينظر الموضوعان السابقان .
(٧) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف م ١٠٠ ص ٤١٥ / مغني اللبيب ٢ - ٩٧ .



ويشترط «سيبويه» أن يكونَ ما قبل ضمير الفصل معرفة أو مضارعها^(١)، وقد توفر ذلك عند الجاحظ حيث كان المبتدأ معرفة تنوعت ما بين اسم الإشارة (هذا)، والعلم (الفضل)، والمعرفُ بالألفِ واللام (الخنذيد)، والمعرفُ بالإضافة (حياة).

النمط السابع

معرفة + جملة

ذكر سيبويه أن الخبرَ قد يكونُ جملةً، ويفهم ذلك من قوله: «كما أن قولك: عبد الله لقيته يصير لقيته بمنزلة الاسم، كأنك قلت: عبد الله منطلق»^(٢)، ويذكر الزمخشري^(٣) أن الجملةَ الخبرَ تكونُ فعليةً واسميةً وشرطيةً وظرفيةً، فجعل الظرفَ من أنواع الخبر الجملة، ولكن ابن مالك^(٤) يجعل الجملةَ الخبرَ اسميةً وفعليةً وطلبيةً خلافا لابن الأنباري وبعض الكوفيين، ويجعل منها كذلك القسيمةً خلافا لثعلب.

وأقصرُ هذا النمطُ على دراسةِ الخبرِ الجملة، وأقصد بالجملة الخبر الجملةَ الفعليةَ والاسميةَ مع اعتبار ما قد يدخل على إحداها من أدوات نفي أو تأكيد أو نسخ أو تحويل، أما الطلبيةُ فلم ترد، وأما شبهُ الجملةِ (وهي الجملة الظرفية عند الزمخشري) فستدرس من خلالِ أنماطٍ لاحقة، وقد ذكر هذا النمط في ثلاثة وستين موضعا تتوزعها ست صور، وهي:

(١) ينظر: الكتاب ٢- ٣٩٢.

(٢) الكتاب ٢- ٨٩.

(٣) المفصل ٢٤/ وانظر: ارتشاف الضرب ٤٢٨/ شرح الكافية في النحو ١- ١٠٩.

(٤) انظر: التسهيل ٤٨/ همع الهوامع ١- ٩٦/ شرح التصريح ١- ١٦٢.

الصورة الأولى

معرفة + جملة اسمية

وردت في قول الجاحظ : أنتم - مع اتساع قلوبكم - أعمالكم وفق علومكم^(١) . والخبر هو الجملة الاسمية (أعمالكم وفق علومكم) ، وهي تؤدي معنى الإخبار وإضفاء صفة للمبتدأ ضمير الرفع البارز المنفصل (أنتم) ، وهو في محل رفع ، ويلاحظ من دراسة هذه الصور ما يأتي :

أولاً : وجود الرابط الذي يربط الجملة الاسمية المسندة الخبر بالمبتدأ ، وهذا الرابط هو كاف هو كاف المختاطبين في (أعمالكم ، علومكم) .

ثانياً : يتطابق الرابط مع المبتدأ في الجمع والتذكير والخطاب .

ثالثاً : يذكر الرابط في هذا الموضع حيث لم يوجد سبب لحذفه ، ولولا وجود هذا الرابط لما حدث انعقاد بين المبتدأ وجملة الخبر الاسمية ؛ لأن الجملة كلام تام قائم بنفسه غير محتاج إلى غيره ، فمتى لم يكن فيها ذكر يتعلق بما قبله فيدعو إلى تأمله وتعليقه به من حيث اقتضاء الضمير لم يكن بينه وبين الأول تعلق ، وانقطع عنه^(٢) .

رابعاً : إذا أخذنا في الحسبان قول العكبري^(٣) : أن الجملة الاسمية الواقعة خبرا تفيد الاتساع في الوصف للدلالة على التفخيم للحظنا توافق هذا التنبيه مع ما هو المذكور سابقا من قول الجاحظ ، فهو يفخم ويعظم محدثه بصفة اتساع القلب وتوافق الأعمال مع العلوم .

(١) س : ١ - ٢٩٣ .

(٢) انظر : هامش المقتضب ٤ - ١٣٣ .

(٣) انظر : الباب في علل البناء والإعراب ١١٩ .



الصورة الثانية

معرفة + جملة فعلية فعلها مضارع

ذكرت هذه الصورة في واحد وعشرين موضعاً ، ويمثلها قولُ الجاحظ : هو يعلم أنه لم يسمع أيضاً عن سلفه^(١) ، الخبرُ فيه هو الجملةُ الفعلية ذات الفعل المضارع (يعلم) ، وقد تضمن الفعلُ ضميراً رابطاً يربط الجملةَ الخبرَ بالمتبداً ، وهذا الضميرُ الغائب المستتر (هو) ، وهو يكرر المتبداً ، وبالتالي فهما متطابقان في كل جوانب المتطابق ، كما يتضح ذلك في قول الجاحظ : أنا أزعمُ أن البكاءَ صالحٌ للطبائع^(٢) ، يلاحظ وجودُ الرابط في الفعل المضارع (أزعم) ، وهو ضميرُ المتكلم المستتر (أنا) ، فهو تكرر كذلك للمتبداً ، ويذكر ابنُ السراج مثل ذلك في قوله : فلا يخلو من أن يكون الخبرُ فعلاً فيه ضميرٌ للمتبداً^(٣) .

الصورة الثالثة

معرفة + لا + مضارع

ذكرت في ثلاثة مواضع ، يمثلها قولُ الجاحظ : نحن - مع قلة علمنا - لا نجد أبداً عملنا إلا مقصراً عن علمنا^(٤) ، والخبر فيه الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع المنفي (لا نجد) ، وقد تضمن الرابط ، وهو ضميرُ المتكلمين المستترُ به ، وتقديره (نحن) ، وهو تكرر للمتبداً ، وبذلك يتطابقان في جميع جوانب التطابق ، أما قوله :

(١) خ : ٥ .

(٢) خ : ٥ .

(٣) الأصول في النحو ١ - ٦٩ ، ٧٠ .

(٤) س : ١ - ٢٩٣ .

أنتم لا تستطيعون أن تجربوا عن علي بن أبي طالب بموقف واحد^(١) . فنجد أن الرابط في جملة الخبر (تستطيعون) هو واو الجماعة ، أما السابقة التاء في بداية الفعل فتدل على الخطاب ، وبهذا يتفق الرابط مع المبتدأ (أنتم) ، وليس الرابط هنا دالةً واحدةً - وإنما هو دالتان .

الصورة الرابعة

معرفة + قد + مضارع

وردت في موضعين ، أحدهما : الكتاب قد يفضل صاحبه ويرجع على واضعه بأمور^(٢) . الخبر فيه الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع (يفضل) ، وقد سبقه أداة التوقع (قد)^(٣) ، وقد تضمن الفعل الرابط الذي يربط جملة الخبر الفعلية بالمبتدأ ، وهو ضمير النائب المستتر والمقدر (هو) ، وهو يتطابق مع المبتدأ في التذكير والإفراد والغيبة والتعريف والرفع .

الصورة الخامسة

معرفة + جملة فعلية فعلها ماض

ذكرت هذه الصورة في ثلاثين موضعاً ، يمثلها قول الجاحظ : خلاد بن يزيد الأرقط قال ...^(٤) ، جملة الخبر الفعلية به (قال) ، وهي ذات فعل ماض يجمل الرابط الذي يربطها بالمبتدأ ، وهو ضمير الغائب المستتر ، وتقديره (هو) ، يتطابق مع المبتدأ في الإفراد والتذكير والغيبة والتعريف والرفع .

(٢) س : ١ - ٢٩٣ .

(١) ع : ٨٦ .

(٣) انظر : الفصل ٣١٦ / شرحه ٨ - ١٤٧ / مغني اللبيب ١ - ١٣٦ / الجنى الداني ٢٥٦ .

(٤) ن : ٢ - ٦٦ .



وربما كان الفعلُ ماضياً معنوياً ، ويمثُلُ ذلك قولُ الجاحظ : الناس لم يعيبيوا الضحك ولم يعيبيوا المزحَ إلا بقدر^(١) ، والماضي المعنوي فيه (لم يعيبيوا) حيث تجعلُ السابقةُ (لم) زمنَ المضارع في الماضي^(٢) ، كما أنه يتضمن الرابط وهو واوُ جماعةِ الذكور مع الياء السابقة للفعل التي تدل على الغيبة ، وبذا يتضامن الرابطان في المطابقة مع المبتدأ في التذكير والجمع والغيبة والرفع والتعريف .

الصورة السادسة

معرفة + فعلية محولة

ذكرت في ست صور ، يمثُلها قوله : علمه ليس بمحذور^(٣) ، والخبر فيه هو الجملة الفعلية المحولة عن الاسمية (ليس بمحذور) ، وقد تضمنت الرابط وهو ضميرُ الغائب المستترُ وتقديرُه : «هو» ، ويتطابق مع المبتدأ في الأفرادِ والتذكير والغيبة والرفع والتعريف ، ومثُل ذلك قولُ الجاحظ : الخزرج بن الصدى كان خطيباً^(٤) .

وبالنظر في صور هذا النمط يتضح ما يأتي :

أولاً : تنوعت الجملةُ المكونةُ للخبر بين اسمية وفلية ، كما تنوعت الفعلية بين ما فعلها ماض ، وأخرى مضارع ، وثالثة سبقت بأدوت ذات دلالات معينة كالنفي أو التوقع ، ورابعة محولة عن الاسمية .

ثانياً : وإذا كان الخبرُ جملةً فإن النحاة ذكروا عدة حالات لوجود العائد الذي يربط الخبر بالمبتدأ وتنحصر في أربع :

(١) خ : ٧ .

(٢) انظر : الكتاب ٣ - ١٧ / الفصل ٣٠٧ / مغني اللبيب ١ - ٢٠٠ / الجنى الداني ٢٦٧ / همع الهوامع ٢ - ٥٦ .

(٤) ن : ٢ - ٢٠٦ .

(٣) س ٢ - ٢٠٦ .

أولها : حالة الاستغناء عن العائد: وذلك إن اتحدت جملة الخبر بالمتبداً معني، هي أو بعضها ، أو قام بعضها مقام مضاف إلى العائد^(١) .

ثانيها : حالة الحذف جوازا : «إن علم ونصب بفعل أو صفة أو جر بحرف تبعيض أو ظرفية أو بمسبوق مائل لفظا ومعمولا أو بإضافة اسم فاعل»^(٢) ، ويذكر السيوطي^(٣) أنه يجوز الحذف في كل اسم له الصدر نحو: كم ، وأي ، وكل اسم لا يتعرف ، نحو : مَنْ وما ، وحكى هذا عن الفراء ، كما ذكر أن الكسائي يجوز حذف المنصوب بفعل جامد كالتعجب^(٤) . ثم يقول السيوطي : والمختار من هذا كله الجواز بشرطين : أحدهما : وجود دليل يدل على المحذوف ، والثاني : ألا يؤدي إلى رجحان عمل آخر بأن يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه منه ؛ كما تقدم في الرغيف أكلت منه ، وكأيهم ضربت^(٥) .

ثالثها : حالة ضعف الحذف : وتفهم من قول ابن مالك : « وقد يحذف بإجماع إن كان مفعولا به والمتبداً كل أو شبهه في العموم والافتقار ، ويضعف إن كان المتبداً غير ذلك»^(٦) .

رابعها : حالة ما يغني عن العائد : قد يغني عن العائد في الجملة الخبر أشياء ، وهي^(٧) : الإشارة^(٨) ، ويقول السيوطي^(٩) ، وصه ابن الحاج يكون المتبداً موصولا ، أو موصوفا ، والخبر إشارة للبعيد ، أو تكرار المتبداً بلفظه ومعناه^(١٠) ، أو عموم

(١) انظر : التسهيل ٤٨ / همع الهوامع ١ - ٩٦ / شرح التصريح ١ - ١٦٢ .

(٢) التسهيل ٤٨ .

(٣) همع الهوامع ١ - ٩٧ / وانظر شرح التصريح ١ - ١٦٢ .

(٤) نحو : أبوك ما أحسن ، أي أبوك ما أحسنه . (٥) همع الهوامع ١ - ٩٧ .

(٦) التسهيل ٤٨ ، وانظر همع الهوامع ، الموضوع السابق .

(٧) انظر : مغني اللبيب ٢ - ٩٨ / وما بعدها / همع الهوامع ١ - ٩٧، ٩٨ / شرح التصريح ١ - ١٦٥ .

(٨) نحو قوله تعالى : ﴿وَلِبَاسُ الْقَوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] .

(٩) الهمع : الموضوع السابق . (١٠) نحو : ﴿الْحَاقَّةُ ١﴾ مَا الْحَاقَّةُ ٢ ﴿ [الحاقة] .



يشمل المبتدأ ، أو تشمل الجملة على اسم أعم من المبتدأ^(١) ، أو عطف جملة فيها ضمير المبتدأ بفاء السببية على الجملة المخبر بها الخالية منه^(٢) ، أو عطف الجملة المذكورة بالواو^(٣) ، وأجازه هشام وحده^(٤) ، أو شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر^(٥) ، أو وجود ضمير عائد على المبتدأ بدلا من بعض الجملة المخبر بها^(٦) ، وقد أجازه الأخفش .

ولم يذكر لدى الجاحظ شيء من ذلك ، وكل ما ذكر سابقا إنما هو وجود العائد الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ .

ثالثا : لم يذكر النحاة حالة تطابق الخبر الجملة الفعلية للمبتدأ في التشخيص (وهو الغيبة أو المتكلم أو الخطاب) ، حيث توجد هذه الدالة على التشخيص في فعل الجملة الفعلية الخبر . وستدرس تفصيلا في الباب الأخير .

رابعا : يتفق النحاة على أن موضع الجملة التي تقع خبرا للمبتدأ إنما هو الرفع ، ويفهم ذلك من قول سيبويه في بداية هذا النمط: «كأنك قلت: عبد الله منطلق»^(٧) ، ويذكر ابن هشام^(٨) في باب الجمل التي لها محل من الإعراب الجملة التي تقع وموضعها رفع .

(١) نحو: زيد نعم الرجل .

(٢) نحو قول الشاعر:

وإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق

(٣) نحو: زيد قامت هند وأكرمها ، وضع ذلك الجمهور (همع الهوامع ١ - ٩٨).

(٤) الهمع: الموضع السابق .

(٥) نحو: زيد يقوم عمرو إن قام .

(٦) نحو ، حسن لجارية أعجبتني هو .

(٧) الكتاب ٢ - ٨٩ .

(٨) مغني اللبيب ٢ - ٥٧ .

النمط الثامن

المبتدأ معرفة + الخبر تركيب شرطي

ورد هذا النمط في ستة مواضع ، ويمثله قولُ الجاحظ :

«الناشئ فيهم إذا وطئ مقعد الرياسة ، وتورك مشورة الخلافة ، وحجزت السلة دونه ، وصارت الدواة أمامه ، وحفظ من الكلام فتيقه ، ومن العلم ملحه ، وروى لبزر جمهور أمثاله ، ولأرد شير عهده ، ولعلد الحميد رسائله ، ولابن المقفع أدبه ، وصير كتاب مزدك معدن علمه ، ودفتر كليلة ودمنة كنز حكمته ظن أنه الفاروقُ الأكبرُ في التدبير....» (١) .

والمبتدأ هو الاسمُ المعرفُ بالألف واللام (الناشئ) ، أما الخبرُ فهو التركيب الشرطي (إذا وطئ مقعد الرياسة ... ظن أنه الفاروق الأكبر ..) وذلك لأن الجاحظَ يريد أن يخبر عن (الناشئ) أنه يظن نفسه الفاروق الأكبر ، وهذا ما يستفاد من الناشئ وجملة جواب الشرط ، ولا يكون ذلك إلا في لحظة معينة تستفاد من أداة الشرط وجملة الشرط (إذا وطئ مقعد الرياسة ..) ولا يكون المضمون الإخباري عن المبتدأ متكاملًا إلا باعتبار كل من أداة الشرط مع جملة الشرط وكذلك جملة الجواب ، أي التركيب الشرطي كله .

ويلاحظ وجودُ الرابط بين المبتدأ والتركيبِ الشرطي ، وهو الضمير المستتر وتقديره : (هو) ، ويقدر في فعل جملة الشرط ، والأفعال المعطوفة وهي على الترتيب (وطئ ، تورك ، حفظ ، روى ، صير) ، وكذلك الضمير في الجملتين المعطوفتين على جملة الشرط ، ولم يتضمن فعلهما هذا الضمير وهما : (حجزت السلة دونه ، صارت الدواة أمامه) ، والضميرُ الرابطُ هو ضمير الغائب في (دونه ، أمامه) ، ويوجد

(١) س : ٢ - ١٩٢ .



الرابطُ كذلك في جملة الجواب . (ظن أنه ..) ، ويتطابق الرابط في كل الجملِ السابقة مع المبتدأ في التذكير والإفراد والغيبة .

وقد ذكر كثيرٌ من النحاة التركيبَ الشرطي خبراً للمبتدأ ، ذكر ذلك الفارسي^(١) والزمخشري^(٢) - كما ذكرنا سابقاً^(٣) - وابن يعيش^(٤) ، كما ذكرها السيوطي^(٥) ولو أنها قد جعلها من قبيل الجملة الفعلية على زعم أنه لا اعتبار للحروف التي تنصدر الجمل ، ويقول السيوطي في ذلك : « وزاد الزمخشري وغيره في الجمل الشرطية والصواب أنها من قبيل الفعلية لأن المراد بالصدر المسند أو المسند إليه ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف»^(٦) .

ويلاحظ في نثر الجاحظ أنه يستخدم التركيب الشرطي مخالفاً قواعد النحاة في اقتران جملة الجواب بالفاء ، ومن ذلك قوله : « ذلك إن كان كفراً كله فلم يبلغ كفر نابتة عصرنا وروافض دهرنا»^(٧) فالمبتدأ ذلك ، والخبر هو التركيب الشرطي ، إن كان .. فلم يبلغ ، والرابط ضمير الغائب في (كان ، كله ، يبلغ) .

وما يلفت النظر فيه اقترانُ جملة جواب الشرط بالفاء مع أنها ليست من المواضع التي ذكرها النحاة من : «الجملة الاسمية ، وأن يكون الفعل جامداً أو طلباً، والطلب يشمل الأمر والنهي والتخفيف والعوض والدعاء والاستفهام ، أو كان شرطاً أو ماضياً مقروناً بقدر لفظاً أو تقديراً ، أو منفياً بغير لا ولم أو مضارعاً مصحوباً بقدر أو بحرف تنفيس أو تعجباً أو قسماً أو مصدرًا برب أو نداء»^(٨) .

فجملة جواب التركيب الشرطي «فلم يبلغ» لم تكن من المواضع السابقة .

(١) الإيضاح ٤٣ . (٢) الفصل ٢٤ . (٣) انظر : مقدمة النمط السابع .

(٤) شرح الفصل ١ - ٨٧ . (٥) همع الهوامع ١ - ١٣ ، ١٩٦ .

(٦) همع الهوامع ١ - ١٣ . (٧) الرسائل ٢ - ١٨ .

(٨) انظر : التسهيل ٢٦٠ ، الارتشاف : ظ ٢٤٧ ، المقتصد ٢ - ١٠٤٠ ، المقرب ١ - ٢٤٧ ، همع

الهوامع ٢ - ٦٠ ، شرح التصريح ٢ - ٢٥٠ ، الجملة الشرطية عند الهذليين ٨٤ - ٨٧ ، ٤١٦ -

وفي مثل هذا الموضع يقدر ضميرٌ في مصدرِ جملةٍ جوابِ الشرطِ لتكون جملةً اسميةً ، المبتدأُ فيها هذا الضمير ، وخبرُها الجملةُ الفعليةُ المذكورةُ .

أما الرابطُ فهو الضميرُ المستترُ المقدرُ «هو» في الفعلية (كان ، يبلغ) ، كما يوجد في (كله) ، ويتطابق مع المبتدأ اسم الإشارة البعيد (ذلك) في الإفراد والتذكير والغيبة .

ودراسةُ هذا النمطِ تماثلُ سابقه إلا من وجودِ أداةِ الشرط التي تربط بين الجملتين متعلقتين ببعضهما البعض الآخر .

ولم يوجد هذا النمطُ في الدراسة الخاصة بلييد أو النابغة ؛ ولكنه ذكر مرتين عند امرئ القيس (٧٨) ، ومرة واحدة لدى كل من طرفة (١٤) ، وعروة بن الورد (٧٥) ، وعروة بن أذينة (٧) ، في حين ذكر ستّ مراتٍ لدى الجاحظ في مجال البحث .

النمط التاسع

المبتدأ معرفة + واو+ الخبر تركيب شرطي

ذكر في وضعين ، وسيدرس تفصيليل في الباب الأخير .

النمط العاشر

معرفة + شبه جملة

ذكر النحاة^(١) أن الخبر قد يكون جاراً ومجروراً أو ظرفاً ، ومنهم من يسميها شبه جملة^(٢) .

(١) انظر : الكتاب ٢ - ١/٨٨ - ٤٠٤ / الفصل ٢٤ / التسهيل ٤٩ / همع الهوامع ١ - ٩٨ / شرح

التصريح ١ - ١٦٧ وما بعدها .

(٢) انظر : همع الهوامع ١ - ٩٨ .



ورد هذا النمط في واحد وثلاثين موضعاً ، تتوزعها صورتان وهما :

الصورة الأولى

معرفة + جار ومجرور

وردت هذه الصورة في ثمانية وعشرين موضعاً ، ويمثلها قول الجاحظ : « هو - مع ذلك - في الذروة القصوى من الصلف »^(١) ، والخبر فيها هو الجار والمجرور (في الذروة) ، وقد أخبر بهما عن المبتدأ المتمثل في ضمير الرفع البارز المنفصل (هو) ، وقد ذكرت هذه الصورة عند سيبويه في قوله : تقول عبد الله فيها ، فيصير كقولك : عبد الله أخوك^(٢) ، حيث جعل سيبويه شبه الجملة (فيها) بمنزلة الخبر المفرد (أخوك) .

ويتضح ذلك قول الجاحظ : هذا من كلام بكر بن عبد الله المزني^(٣) ، ويلاحظ اختلاف حرف الجر ، وقد تضمنت شبه الجملة حروف الجر كلها .

الصورة الثانية

معرفة + ظرف

وردت في ثلاثة مواضع ، ومثالها قوله : « أحذق ما يكون بصناعته عند نفسه حين يأخذ بإبطال السنن ، ويعمل بفلتات الدفوع »^(٤) ، والخبر فيه شبه الجملة (حين يأخذ) ، فهي التي تتم معنى المبتدأ (أحذق) ونستطيع أن نفهم من قول سيبويه : « هو خلفك ، وهو قدامك وأمامك ، وهو تحتك وقبالته ولما أشبه ذلك »^(٥) أن الخبر يكون ظرفاً .

(٣) خ : ٨ .

(٢) الكتاب ٢ - ٨٨ .

(١) س ٢ - ١٩٢ .

(٥) الكتاب ١ - ٤٠٤ .

(٤) س ٢ - ٢٠٦ .

تقديم الخبر :

النمط الحادي عشر

الخبر شبه جملة + المبتدأ معرفة

ذكر هذا النمط في اثنين وثمانين موضعاً في مجال البحث في نثر الجاحظ ، ويأتي في صورتين باعتبار نوع شبه الجملة ، وهما :

الصورة الأولى

جار ومجرور + معرفة

وردت هذه الصورة في ثمانين موضعاً ، ومثالها قولُ الجاحظ : «وقد مدح بالبكاء ناس كثير ، منهم يحيى البكاء ، وهيثم البكاء»^(١) ، والجملة الاسمية موضع البحث (منهم يحيى البكاء) ، ابتدئت بالخبر شبه الجملة من الجار والمجرور (منهم) ، ثم تلي بالمبتدأ العلم (يحيى) ، وذكر سيبويه هذه الصورة في قوله : (فيها عبد الله)^(٢) ، وتنوعت حروف الجر المستخدمة ، كما تنوعت المعرفة في المبتدأ المؤخر ، ففي قوله : «الكليلة»^(٣) ، استخدم الجار (على) ، كما ورد المبتدأ المؤخر معرفاً بالألف واللام ، ويتضح ذلك في أقوال الجاحظ : «بالناس - حفظك الله - أعظم الحاجة»^(٤) ، فيهن الجمعة^(٥) ، من شعراء العرب مَنْ كان يدعُ القصيدة تمكث عنده حولا كريتا»^(٦) .

(٢) الكتاب ٢- ١٢٨ .

(٤) ن : ٣- ٩٠ .

(٦) ن : ٢- ٩ .

(١) خ : ٨ .

(٣) س : ٢ : ٩ / ١٠ / ١٢ / ١٣ .

(٥) س : ٢- ١٧ .



الصورة الثانية

الخبر (ظرف + مضاف) + المبتدأ معرفة

ذكرت في ثلاثة مواضع : أحدها : « قبل ذلك يوم الزابوقة »^(١) ، والخبر المقدم فيه شبه الجملة (قبل ذلك) ، وهي ظرفية ، أما المبتدأ المؤخر فهو المعرف بالإضافة (يوم) ، وكل من المبتدأ والمؤخر لا يؤدي المعنى المراد منه إلا من خلال ارتباطه بها أضيف إليه ، أما الموضع الثاني منها فهو قوله : عنده المرادُ وثامة والعلاف^(٢) ، وعرض سيبويه هذه الصورة في قوله : « ومثله : ثم زيد ، وههنا عمرو .. »^(٣) .

ومن خلال تحليل الصورتين السابقتين يتضح ما يلي :

أولاً : يقدر بعضُ النحاة سبق شبه الجملة في مثل هذا الموضع فعلا محذوفا وتقديره (استقر ، أو كان)^(٤) ، وحينئذ يكون إعرابُ الاسم التالي لشبه الجملة فاعلا بالفعل المحذوف .

ويقدر بعضهم حذف مشتق قبل شبه الجملة ، وتقديره (مستقر ، أو كائن)^(٥) . ويذهب بعضهم^(٦) إلى أن الاسم بعد شبه الجملة فاعلٌ بالظرف أو الجار والمجرور . وقد عرضت في النمط السابق أنني لا أتفق مع المتأولين ، وإنما الجار والمجرور أو الظرف وما أضيف إليه هما بذاتها الخبر ، وليس هناك تقدير حينئذ ، وفسرت ذلك سابقا .

وإذا كان «ابن هشام» يعرف الجملة اظرفية في قوله : «والظرفية المصدرية بظرف أو مجرور ، نحو : أعندك زيد ؟ ، وأفي الدار زيد ؟ ، إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف

(١) س ٢ - ١٠ . (٢) س ٢ - ١٩٦ . (٣) الكتاب ٢ - ١٢٨ .

(٤، ٥، ٦) انظر : التسهيل ٤٩ / مغني اللبيب ٢ - ٤٠ / والنمط العاشر .

والجار والمجرور ، لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما ^(١) ، فليفهم منه التفسيرات السابقة .

ثانيا : عرضت في النمط السابق كذلك قضية اختلاف النحاة حول تحديد الخبر في هذا الموضوع ، وأشارت برأيي في هذه القضية .

ثالثا : لست مع أولئك الذين يُقصرُون كلامهم على استخدام لفظة (المجرور) سواء كان ذلك اختصارا أم حقيقة ؛ لأن ما صنع شبه الجملة في مثل هذا الموضوع إنما هو حرف الجر .

رابعا : يذكر النحاة أن حالة تقديم في هذا الموضوع حالة جواز ، ولكن يلاحظ أن نسبة شيوع هذا النمط ليست بالقليلة، كما أنها تمتد إلى عصر الجاحظ، بل وتتسع، وسيدرس ذلك في الباب الأخير .

النمط الثاني عشر

الخبر (شبه جملة) + المبتدأ نكرة

ورد هذا النمط في واحد وثلاثين موضعا ، تتوزعها صورتان باحتساب نوع شبه الجملة وهما :

الصورة الأولى

الخبر (جار ومجرور) + المبتدأ نكرة

ذكرت هذه الصورة في ستة وعشرين موضعا ، ومثالها قول الجاحظ : «في ذلك دليل باهر على اضمحلاله» ^(٢) والخبر المقدم شبه الجملة من الجار والمجرور (في ذلك) ، أما الخبر المؤخر فهو الاسم النكرة (دليل) ، ويلاحظ أنها مخصصة بالصفة

(٢) س ٢ - ٢٠٩ .

(١) مغني اللبيب ٢ - ٤٠ .



(باهر) ، وأما قوله : «لصناعة الكلام - مع ذلك - فضيلة على كل صناعة»^(١) فالمبتدأ المؤخر به (فضيلة) ، وهي منسوبة إلى المجرور (كل صناعة) بواسطة حرف الجر (على) .

الصورة الثانية

الخبر (ظرف) + المبتدأ نكرة

ذكرت هذه الصورة في خمسة مواضع ، يمثلها قولُ الجاحظ : «عندي - أبقاك الله - كتاب جامع لاختلاف الناس في أصول الفتيا»^(٢) ، والخبرُ المقدمُ هو شبه الجملة الظرفية (عند) مع اعتبار ما أضيف إليه من ضمير المتكلم (الياء) ، أما المبتدأ المؤخر فهو النكرة (كتاب) ، ويلاحظ أنها مخصصة بالصفة (جامع) . ومثل ذلك قولُ الجاحظ : «ها هنا روايات كثيرة»^(٣) .

يتضح من دراسة الصورتين السابقتين ما يأتي :

أولاً : إذا كان الخبرُ شبه جملة والمبتدأ نكرة وجب تقديمُ الخبر وتأخير المبتدأ ، ويعبر الزمخشري عن ذلك في قوله : «وقد التزم تقديمه - أي الخبر فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً»^(٤) ، وقال ابنُ مالك كما قاله ابن هشام^(٥) ؛ إلا أنه علل تقديم الخبر حينئذ في قوله : «وإنما وجب تقديمُ ذلك لأن تأخيرَه يقتضي التباسَ الخبر بالصفة»^(٦) .

ثانياً : يلاحظ في هذا النمط أن النكرة وهي مبتدأ تكون إما مخصصة بالصفة أو منسوبة إلى المجرور ، وقد وضحت ذلك سابقاً في التحليل ، كما جاء ذلك غالباً في الشعر الجاهلي موضع البحث ، وسأوضح هذا تفصيلاً في الباب الأخير .

(١) س ١ - ٢٨٥ . (٢) س ١ - ٣١٤ . (٣) ن ١ - ٢٠٢ .

(٤) الفصل ٢٥ / وانظر : المقرب ١ - ٨٥ . (٥) أوضح المسالك ١ - ١٤٣ .

(٦) قطر الندى ١٢٤ .

النمط الثالث عشر

الخبر (جار ومجرور) + المبتدأ مصدر مؤول

ورد هذا النمط في اثني عشر موضعا؛ ومثاله قولُ الجاحظ: «من الدليل على ذلك أنه لم يرَ كاتبٌ قط جعل القرآن سميره»^(١)، والخبر المقدم شبه الجملة من الجار والمجرور (من الدليل)، أما الخبر فهو المصدر المؤول من (أن) ومعموليها (أنه لم ير كاتب...) وهو في تأويل (عدم رؤية....). ويذكر «الأزهري» في تعريف المبتدأ: «والمصدر المنسبك من الفعل المقدر معه أن، نحو تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، فتسمع مبتدأ، وهو في تأويل سماعك، وقبله أن مقدر»^(٢)، وقياسا على ذلك فالمصدر المنسبك من «أن» واسمها وخبرها تكون مبتدأ مؤخرا، وهو واجب التأخير لأنه مصدر «بأن» مفتوحة الهمزة مشددة النون: فمن حالات وجوب تقديم الخبر على المبتدأ أن يكون الخبر مسندا دون أما إلى أن المفتوحة المشددة وصلتها^(٣).

أما قولُ الجاحظ: «من شكر المعرفة بمغاوي الناس ومراشدهم، ومضارهم ومنافعهم بأن تحتمل ثقل مؤنتهم في تعريفهم، وأن تتوخى إرشادهم»^(٤) ففيه المبتدأ المؤخر يتكون من: أن والفعل المضارع: (أن تحتمل)، ويجوز الفراء والأخفش تأخير المبتدأ قياسا على المسند إلى أن المخففة^(٥).

واختلف المصدر المؤول عند الجاحظ بين «أن» المشددة مفتوحة الهمزة ومعموليها، وبين «أن» والفعل المضارع، ولم ألحظ غير ذلك.

(١) س ٢- ١٩٤. (٢) شرح التصريح ١- ١٥٥.

(٣) انظر: التسهيل ٤٧/ المقرب ١- ٨٥، ٨٦/ الهمع ١- ١٠٢، ١٠٣/ شرح التصريح ١- ١٧٤.

(٤) س ١- ٣١٥. (٥) انظر: الهمع ١- ١٠٣.



ولم يلحظ هذا النمط في شعر الجاهليين .

ومن خلال تحليل الأنماط الثلاثة السابقة يتضح ما يأتي :

أولاً : حالة جواز تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبرُ شبه جملة والمبتدأ معرفة ، وتمثل هذا في النمط الحادي عشر بصورتيه .

ثانياً : حالة وجوب تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبرُ شبه جملة والمبتدأ نكرة ، وتمثل هذا في النمط الثاني عشر بصورتيه ، وكذلك إذا كان المبتدأ مصدراً مؤولاً والخبر شبه جملة ، وتمثل هذا في النمط الثالث عشر .
أما بقية حالات جواز التقديم ووجوبه فلم ترد .

النمط الرابع عشر

الابتداء بالنكرة

ذكر هذا النمط في خمسة مواضع تتوزعها ثلاث صور على النحو الآتي :

الصورة الأولى

المبتدأ نكرة عاملة + الخبر معرفة

وردت في موضعين ، أحدهما قولُ الجاحظ : «أكثر من كتبهم نفعا وأحسن ما تكلموا به موقعا كتب الله»^(١) ، والمبتدأ النكرة هو (أكثر) وهي تنسب إلى المجرور (كتبهم) ، كما أنها تخصصُ كذلك بالمنصوب (نفعا) ، أما الخبرُ فهو الاسمُ المعرفُ بالإضافة (كتاب الله) ، وسياقيا فإن الخبرَ يعطي المراد الإخبار به عن المبتدأ ، فالجاحظ يريد أن يخبرَ بأن كتب الله هي أكثر نفعا من كتبهم ، أما الموضعُ الثاني فهو قولُ الجاحظ : «وأبين من ذلك قول البرجمي»^(٢) وهو يتماثلُ مع القولِ الأول .

(٢) ن: ٢-١١ .

(١) س ١-٣١٦ .

الصورة الثانية

فاء الجزاء + المبتدأ نكرة مجردة + الخبر مصدر مؤول

ذكرت في قول الجاحظ : « كل من كان غيظه يفضل عن حلمه ، وحاجته تفضل عن قناعته ، فواجب أن ينكشف قناعه ، ويظهر سره ويبدو مكنونه»^(١) ، والجملة الاسمية هي (واجب أن ينكشف قناعه) ، المبتدأ فيها هو الاسم النكرة (واجب) ، ويجوز في هذا الموضع الابتداء بالنكرة لأنها مسبقة بفاء الجزاء^(٢) ، أما الخبر فهو المصدر المؤول : (أن ينكشف قناعه) ، ومن حيث المعنى يريد الجاحظ الإخبار عن الواجب يكشف القناع وظهور السر .

الصورة الثالثة

المبتدأ نكرة مخصصة + الخبر مصدر مؤول

وردت في قول الجاحظ : « ووجه آخر مما يدل في هذا الحديث على الاختلاف والوهن أنهم نقلوا...»^(٣) ، والمبتدأ فيه هو النكرة (وجه) ، وهي مخصصة بالصفة (آخر) ، أما الخبر فهو المصدر المؤول (أنهم نقلوا..) وفي هذا الموضع يجوز الابتداء بالنكرة ، حيث هي موصوفة بظاهر^(٤) .

كما وردت كذلك في قوله : « ووجه آخر أن هذا الحديث لم يرد ..»^(٥) .

(١) س ١ - ٢٨٨ .

(٢) انظر : التسهيل ٤٦ ، المقرب ١ - ٨٢ ، همع الهوامع ١ - ١٠١ .

(٣) ع : ١٤٥ .

(٤) انظر : التسهيل ٤٦ / المقرب ١ - ٨٢ / همع الهوامع ١ - ١٠١ .

(٥) ع : ١٥٨ .



النمط الخامس عشر

معرفة + معرفة (المبتدأ نفسه)

ذكر ذلك في ثلاثة مواضع ، منها قولُ الجاحظ : «أحكامه أحكام الأرقاء ، ومحلّه من الخدمة محل الأغبياء»^(١) ، وبه جملتان اسميتان ، المبتدأ والخبر في كل منهما معرفان بالإضافة (منسوبان) ، والمضاف يختلف في الخبر عنه في المبتدأ ، ولولا هذا الاختلاف لما أدت الجملة معنى يستفاد : لهذا يكون اعتبارُ المضاف إلى كل من المبتدأ والخبر في تحديد المعنى ، ويتضح ذلك في قول الجاحظ : فسبيله سبيل ما وصفنا وفصلنا^(٢) ولم يلحظ ذلك في بحوث شعر الجاهليين .

النمط السادس عشر

المبتدأ (مفرد معرفة + معطوف) + الخبر مثنى نكرة

ذكر هذا النمطُ في أربعة مواضع ، ومثاله قولُ الجاحظ : «الصبر والحلم توأمان»^(٣) ، حيث يتكون المبتدأ من المعرفتين (الصبر ، والحلم) ، وقد عطف الثاني على الأول بواسطة الواو ، وأخبر عنها بالمثنى النكرة (توأمان) ، ومعنى الخبر يحتوي ويجمع الكلمتين معا ، ومن هذا الضرب كذلك قولُ الجاحظ : (الصدق والوفاء توأمان)^(٤) ، وكذلك قوله : «أنت وصديقك الموافق و خليلك ذو الشكل المطابق مستويان في المحاب ، متفقان في الهوى ، متشاكلان في الشهوة»^(٥) ولا يتكون المبتدأ في هذه الجملة من ثلاثة أسماء ، لأن الخليل هو الصديق ، أو أن الكاتب يقصد كلا من الصديق والخليل بمفرده مع «أنت» ، ويكون التقديرُ حيثئذ : أنت والصديق ، وأنت والخليل ، ثم يخبر عن كل منهما بالخبر المثنى النكرة (مستويان) ، ويلاحظ أن

(٣) س ١ - ١٢٥ .

(٢) خ : ١٧٤ .

(١) س ٢ - ١٩١ .

(٥) س ١ - ٢٧١ .

(٤) س ١ - ١٢٥ .

الإخبار في هذا المثال نسبته إلى المجرور بواسطة حروف الجر ، ولذا جاءت مشتقة فهي أسماء فاعل ، وهذا يساير ملاحظاتي السابقة .

كما يلاحظ تطابق كل من المبتدأ والخبر في التذكير ، والملاحظات السابقة يندرج تحتها قولُ الجاحظ : المفهم لك والمتفهم لك شريكان في الفضل^(١) .

أما قولُ الجاحظ : « العصابة والعمامة سواء»^(٢) ، فإنه يمكنُ أن يندرج تحت هذا النمط سياقيا ، وذلك لأن المعنى الذي يفهم من الكلمة (سواء) هو (مستويتان) ، ويمكن أن يمثل هذا القولُ نمطا وحده ، حيثُ يمكن اعتبار (سواء) تعود على مذكرين كما عادت على مؤنثين في هذا الموضع .

النمط السابع عشر

معرفة + مصدر مؤول خبر

ذكر هذا النمطُ في أحد عشر موضعا ، يمثلها قولُ الجاحظ : «العجب أن الخلقُ عند العرب إنما هو التقدير نفسه»^(٣) ، والمبتدأ هو المصدرُ المعرفة (العجب) ، أخبر عنه بالمصدرِ المؤولِ (أن الخلق ..) ، ويفهم من السياق المعنوي أن الجاحظ يتعجب ، ومصدر العجب لديه يتمثل في المعنة المفهوم من الخبرِ المصدرِ المؤول ، وإذا اعتبرنا أنه من مواضع فتح همزة (أن) أن تكونَ خبرا لاسم معنى غير قول ولا صادق عليه^(٤) ، لا تضح من القرائن النحوية بالإضافة إلى المعنوية أن المصدرِ المؤول هو الخبر وينطبقُ التحليلُ السابقُ على قول الجاحظ : « المجتمع عليه أن عليا قتل ستة أربعين في شهر رمضان»^(٥) أما قوله : «وجه التدبير في الكتاب إذا طال أن يداوي

(١) ن : ١ - ١١ . (٢) ليس لها حاشية . (٣) س ٢ - ١٨ .

(٤) انظر : الجنى الداني ٤٠٩ / شرح التصريح ٢ - ٢١٧ / حاشية الخصري على شرح ابن عقيل

١ - ١١٦ .

(٥) ع : ٦ .



مؤلفه نشاط القارئ»^(١) ، فإن الخبرَ فيه يتكونُ من المصدر المنسب من «أن» المصدرية والفعل المضارع ، وكذلك قوله : « أول مراتب العلم أن يعرف المعارضة والمقابلة والمنقوص والمتساوي»^(٢) .

ولم يلاحظ هذا النمطُ في بحوث الشعر الجاهلي .

النمط الثامن عشر

مصدر مؤول + خبر نكرة منسوبة

ذكر ذلك في قول الجاحظ : «ولأنَّ ينقصَ الكتابُ عن مقدار الحاجة أحبُّ إلى من أن يفضلَ عن مقدار القوة»^(٣) ، ابتدأتُ الجملةُ فيه باللام ، تلاها المصدر المؤول من «نقص» والمكون من (أن) المصدرية والفعل المضارع (ينقص) ، وأخبر الكاتب عن ذلك بقوله : (أحب إلى من ..) فهو الخبر المتمم للمعنى ، والمصدر المؤول يكون المبتدأ سياقياً ، ومن أنواع المبتدأ التي ذكرها ابنُ هشام « يكون اسماً صريحاً ، نحو : الله ربنا ، ومحمد نبينا ، ومؤولاً بالاسم ، نحو : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤] ، أي : وصياكم خير لكم» ، ومثله قولهم : تسمع بالمعيدي خير ن أن تراه^(٤) ، وجملتنا هذه تتماثل معنى مع قول ابنِ هشام ، إلا من اللام التي سبقت المصدر المؤول ، وهي تفيد أمرين : تأكيد مضمون الجملة ، وتخليص المضارع للحال^(٥) ، ويقول ابنُ هشام^(٦) : «وتدخل بانفلاق في موضعين ، أحدهما بالمبتدأ ، نحو : «لأنتم أشد رهبة» ويلاحظ أن الخبرَ منسوبٌ إلى مجرور ، ولذا فقد ورد مشتقاً اسم تفضيل .

(١) ن : ٣ - ٣٦٦ . (٢) ع : ٤٤ . (٣) س ١ - ٢٩١ .

(٤) شرح شذور الذهب / ١٨٠ / وانظر : شرح التصريح ١ - ١٥٥ .

(٥) انظر : معاني الحروف ٥١ / مغني اللبيب ١ - ١٧٤ / الجنى الداني ١٢٤ .

(٦) مغني اللبيب ١ - ١٧٤ .

النمط التاسع عشر

المبتدأ + الخبر (الفاء + جملة اسمية)

ورد في ثلاثة مواضع ، تتوزعها صورتان ، هما :

الصورة الأولى : معرفة تدل على العموم + الفاء + جملة اسمية .

ذكر ذلك في موضع واحد ، وهو قول الجاحظ : «كل من مكان غيظُه يفضل عن حلمه وحاجتهُ تفضل من قناعته فواجب أن ينكشف قناعه ويظهر سره ويبدو مكنونه»^(١) .

المبتدأ في الجملة الاسمية السابقة هو الاسمُ المعرف (كل) المنسوبُ إلى الاسمِ الموصول (من) بالإضافة ، وهو يدل على عموم ، أما الخبرُ فهو الجملةُ الاسمية (فواجب أن ينكشف قناعه) ، وهي مصدرية بالفاء ، وهي بكاملها تؤدي معنى الإخبار المراد عن المبتدأ ، وقد فسر سيبويه دخولَ الفاءِ على الخبر في مل هذا الموضع بقوله : «لأنه جعل الآخرَ جواباً للأول»^(٢) .

ويمثل سيبويه لذلك بقوله : «كل رجل يأتينا فله درهمان ، ولو قال : كل رجل فله درهمان كان محالاً ، لأنه لم يجيء بفعل ولا بعمل يكون له جواب»^(٣) .

أما ابنُ مالك فقد ذكر مواضعَ دخولِ الفاءِ على خبرِ المبتدأ^(٤) ، وذكر من هذه المواضع : أو موصوف بالموصول المذكر أو مضاف إليه^(٥) .

(١) الرسائل . (٢) الكتاب ٣- ١٠٢ .

(٣) الكتاب ٣- ١٠٣ وانظر : المفصل ٢٧/الهمع ١- ١٠٩ .

(٤ ، ٥) وهي : جوازاً بعد مبتدأ واقع موقع (من) الشرطية أو (أما) أختها ، وهو (أل) الموصولة بمستقبل عام ، أو غيرها موصولاً بظرف أو شبهه ، أو بفعل صالح للشرطية ، أو نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة ، أو مضاف إليها شعر بمجازاة ، أو موصوف بالموصول المذكر ، أو مضاف إليه ، وقد تدخل على خبر «كل» مضافاً إلى غير موصوف ، أو إلى موصوف بغير ما =



والمبتدأ في مثال الجاحظ مضاف إليه الموصول المذكر (مَنْ) ، فجاز أن تدخل فاء الجزاء على خبره ، وسميت بقاء الجزاء لأن فيها معنى الجزاء والشرط أو التعليق ، ويمكن أن نلمسَ تعلقَ حدوثِ جملة الخبر الاسمية على حدوث معنى المبتدأ .

الصورة الثانية : نكرة دالة على العموم + الفاء + جملة اسمية .

ذكر ذلك في موضعين ، أحدهما قولُ الجاحظ : كل كلام خرج من التعارف فهو رجيع بهرج ولغو ساقط^(١) ، ابتدأ الجملة الاسمية فيه بالنكرة «كل» ، وهي دالة على العموم ، أخبر عنها بالجملة الاسمية (فهو رجيع) وقد صدرت بالفاء ، ويلمس في الفاء معنى الجزاء ، ومن المواضع التي ذكرت في دخول فاء الجزاء على الخبر : «نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة - ظرف أو شبهه أو فعل صالح للشرطية - أو مضاف إليها، مشعر بمجازاة»^(٢) . والمثال يتماثل مع هذا الكلام مبني ومعنى ، فالمبتدأ نكرة عامة موصوفة بفعل صالح للشرطية (خرج من التعارف) ، لذا جاز دخولُ الفاء على الخبر في هذا الموضع .

ويلاحظ وجود الرابط بين المبتدأ والخبر ، وهو ضميرُ الغائب في جملة الخبر ، ويتطابق مع المبتدأ في الأفراد والتذكير والغيبة .

النمط العشرون

أما + المبتدأ معرفة + الخبر (الفاء + جملة)

ذكر في ستة مواضع ، تتوزعها ثلاثُ صورٍ باعتبارِ نوعِ الجملة التي تلي الفاء ، وهي :

= ذكر، وعلى خبر موصول غير واقع موقع (من) الشرطية ولا (ما) أختها ، ولا تدخل على خبر غير ذلك خلافاً للأخفش وتزيلها نواسخ الابتداء إلا «إن» و «أن» و «لكن» على الأصح .
التسهيل ٥١ ، وانظر : الهمع ١ - ١٠٩ ، ١١٠ .
(١) ع : ١٧ . (٢) التسهيل ٥١ ، وانظر : همع الهوامع ١ - ١٠٩ ، ١١٠ .

الصورة الأولى : أما + المبتدأ معرفة + الخبر (الفاء + جملة اسمية).

وردت في موضعين ، أحدهما يتمثل في قول الجاحظ : «أما قاتله والمعين على دمه والمريد لك منه فضلال»^(١) ، والعبارة كلها تمثل جملة اسمية مكتملة ، المبتدأ فيها (قاتل) وما عطف عليه وهو معرف بإضافة (هاء الغائب) إليه ، وأما الخبر فهو الجملة الاسمية المسندة (فضلال) ، وقد صدرت بفاء الجزاء ، وهي محذوفة المبتدأ ، وصدرت الجملة الاسمية التامة بالأداة (أما) ، يقول سيبويه : «وأما (أما) ففيها معنى الجزاء»^(٢) ، ومعنى الجزاء يجعل الفاء تدخل لى خبر المبتدأ ، ولهذا فإن ابن مالك يوجب دخول الفاء على خبر المبتدأ الواقع بعد (أما) إلا في ضرورة أو مقارنة قول أغني عن المقول^(٣) ، ويفصل (أما) من الفاء بواحد من أربعة^(٤) : إما مبتدأ^(٥) ، أو بخبر^(٦) ، أو معمول لما بعدها صريح^(٧) ، أو مفسر^(٨) ، أو جملة شرط^(٩) .

والفاصل بين أما والفاء في جملة الجاحظ إنما هو المبتدأ (قاتله) ، وهو مفسر للضمير المحذوف في جملة الخبر الاسمية المسندة ، وتقديره : هم ، ويلاحظ التطابق بين المبتدأ والضمير في التذكير والغيبة ، وكذلك الجمع باعتبار ما عطف على المبتدأ ، وهو (المعين ، والمريد) فهما يشتركان مع (قاتل) في الابتداء ، ويتم الخبر المعنى باعتبارهما معه ، ويلاحظ أن عناصر المبتدأ منسوبةٌ بالإضافة بحروف الجر (على ، واللام ، ومن) ، ولذا فقد وردته مشتقةٌ وهي أسماءٌ فاعل .

(١) الرسائل ٢- ٩ .

(٢) الكتاب ٤- ٢٣٥ .

(٣) التسهيل ٥١ / وانظر : المفصل ٢٧ / الجنى الداني ٥٢٢ وما بعدها ، الهمع ٢- ٦٨ .

(٤) همع الهوامع ٢- ٦٨ .

(٥) نحو : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾ [البقرة: ٢٦] .

(٦) نحو : أما في الدار فزيد .

(٧) نحو : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [١] ﴿ [الضحى] .

(٨) نحو : فأما زيدا فاضربه .

(٩) ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ ﴾ [٨٨] ﴿ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتْ نَعِيمٌ ﴾ [٨٩] ﴿ [الواقعة] .



الصورة الثانية: أما + معرفة + الخبر (الفاء + جملة فعلية) .

ذكرت في ثلاثة واضع ، ومثالها قول الجاحظ : « فأما العرب فقد أصبت لهم من هذا الضرب كالألف كثيرا »^(١) ، هذه الجملة الاسمية صدرت بـ(أما) والمبتدأ فيها هو الاسم المعروف بالألف واللام (العرب) ، أما الخبر فهو الجملة الفعلية المسندة (فقد أصبت لهم) ، وقد صدرت بفاء الجزاء لأن (أما) تحمل معنى الجزاء كما ذكر في الصورة السابقة ، ومعنى الخبر يلتمس فيه معنى الجزاء ، والفاصل بين (أما) والفاء في هذه الجملة هو المبتدأ ، وهو مفسر لما بعده ن ضمير الغائب المذكور في شبه الجملة المتعلقة بفعل جملة الخبر الفعلية المسندة (لهم) ، ويلاحظ أن هذا الضمير هو الرابط بين جملة الخبر الفعلية المسندة والمبتدأ، ويتطابقان في الجمع والتذكير والغيبة، ولم تغير (ما) ما بعدها من أسماء إعرابيا .

وربما كانت الجملة الفعلية المسندة الخبر غير مصدرية بقدر وهي مصدرية بالفاء ، كما هو في قول الجاحظ : وأما غيرهما فزعم أن من عادة الخائفين الرجلين المشفقين أن يقول الرجل منهم ...^(٢) .

الصورة الثالثة: (أما + البتداء معرفة + الخبر (الفاء + تركيب شرطي) .

ذكرت في قول الجاحظ : «أما ما ذكروا من أن الزبير خرج شادا بسيفه يوم السقيفة فإن كانوا صادقين فإن هذا هو الطيش والتسرع إلى الفتنة وتمييع الناس إلى إظهار السلاح»^(٣) .

والجملة الاسمية المذكورة صدرت «بأما» الجزائية ، والمبتدأ فيها هو الاسم الموصول المعرفة «ما» ، وصلته «ذكروا» أما الخبر فهو التركيب الشرطي : (فإن كانوا صادقين ...) ، وقد صدر بفاء الجزاء لأنها واجبة الذكر في هذا الموضع ، وقد فصل بين «أما» و «الفاء» بالمبتدأ الاسم الموصول ، والرابط بين التركيب الشرطي الخبر

(٣) العثمانية ٢٢١ .

(٢) العثمانية ٢٢٨ .

(١) الرسائل ١ - ٣٠٤ .

المسند والمبتدأ هو اسم الإشارة (هذا) في جملة جواب الشرط ، وكذلك ضمير الغائب (هو) ، ويتطابقان مع المبتدأ في الأفراد والتذكير .

النمط الحادي والعشرون

المبتدأ معرفة + الخبر (حسب)

ذكر في قول الجاحظ : « هو حسبنا ونعم الوكيل »^(١) ، المبتدأ فيه هو ضمير الغائب (هو) ، أما الخبر فهو (حسب) ، وقد أضيف إليها ضمير المتكلمين البارز المتصل (نا) الدالة على الفاعلين ، ويذكر سيبويه أن (حسب) تلزم النكرة دائماً ، فقد ذكر تحت عنوان : هذا باب ما لا يكون فيه الاسم إلا نكرة ، ومثل ذلك : هذا أيها رجل منطلق ، وهذا حسبك من رجل منطلق ، وبذلك على أنه نكرة أنك تصف به النكرة ، فتقول : هذا رجل حسبك من رجل^(٢) .

وتبع سيبويه في ذلك كثير من النحاة ، أما عمرو بن العلاء والجرمي فقد خالفا «سبويه» حيث ذكروا أن ضمة «حسبك» علامة بناء ، وليست حركة إعراب ، و(حسب) عندهما اسمٌ سمي به الفعل ، والكاف حرف خطاب^(٣) .

ويلاحظ أن جملة المدح الفعلية «نعم الوكيل» معطوفة على قوله : حسبنا ، ويقول ابن هشام : «زيد نعم الرجل ، يتعين في زيد الابتداء ، ونعم الرجل زيد ، قيل كذاك وعليهما فالرابط العموم أو إعادة المبتدأ بمعناه على الخلاف في الألف واللام : أللجنس هي أم للعهد؟ وقيل ويجوز أيضا أن يكون براً لمحدوف وجوبا ، أي : الممدوح زيد ، وقال ابن عصفور : يجوز فيه وجهٌ ثالث ، وهو أن يكون مبتدأ حذف خبره وجوبا ، أي : زيد الممدوح»^(٤) ، وقد ذكرت هذه العبارة كلها لتبين الرابط

(٢) الكتاب ٢ - ١١١ .

(١) الرسائل ٢ - ٢٠٩ .

(٤) مغني اللبيب ٢ - ١٢١ ، وانظر : المقرب ١ - ٦٩ .

(٣) انظر : المتضرب ٤ - ٣٨٣ .



بين جملة المدح والمبتدأ ، أما ما يعيننا منها أنه يتعين أن يكون الضمير هو المبتدأ ، أما «حسبنا» فتكون الخبر قياسا على ما عطف عليها (نعم الوكيل) .

النمط الثاني والعشرون

المبتدأ (حسب) + الخبر (الباء + مجرور نكرة)

ذكر في قول الجاحظ : «حسبك يقوم أنبلهم أحسهم في الرزق مرتبة ، وأعظمهم غناء أقلهم عند السلطان عقلا»^(١) .

وقد ذكر سيبويه - كما قلنا في النظم السابق - أن (حسب) نكرة أبدا ، ونذكر هنا أنه ذكر أن «حسبك فيها معنى النهي»^(٢) ، ولا يقع النهي في حسبك إلا أن يكون مبتدأ^(٣) .

وذكر بعض النحاة - ومنهم أبو جعفر النحاس - أن «حسب» مبتدأ لا خبر له لكونها في معنى اكتف^(٤) .

ولكن إذا عدنا إلى قول سيبويه : « وإن قلت: مررت برجل حسبك به من رجل ، رفعت أيضا ، وزعم الخليل ورحمه الله - أن به ههنا بمنزلة هو»^(٥) . فإننا نفهم أن (حسب) تكون مبتدأ ، خبره المجرور الذي يليه ، وهذا يتمشى مع مفهوم الجملة الاسمية السابقة ، لأن الجاحظ يريد أن يخبر عن الكفاية التي تؤديها معنى «حسب» بقوله (يقوم) ، فالاسم المجرور هذا هو الذي يؤدي معنى الخبرية .

(١) الرسائل ٢- ٢٠٥ . (٢) الكتاب ١- ٣٣٠ ، ٣- ١٠٠ .

(٣) الكتاب ١- ٣٣٠ ، ٢- ٣٤٧ .

(٤) انظر : الأشباه والنظائر ٢- ٤٥ . تحقيق طه عبد الرؤف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية

القاهرة ١٩٧٥ .

(٥) الكتاب ٢- ٢٦ .

أما الباء التسبق الخبر (قوم) إنما هي للتوكيد ، وقد ذكر سيبويه ذلك^(١) .
ولوحظ هذا النمط في موضع لدى طرفة بن العبد^(٢) إلا أن المجرور كان معرفة.

النمط الثالث والعشرون

بحسبك + مصدر مؤول

ورد في موضعين ، أحدهما قولُ الجاحظ : «بحسبك أن تقفَ على حدودها وتتعرفَ معاني أبوابها بتصفح أوائلها»^(٣) .

ابتدئت الجملة الاسمية بالجار والمجرور والمضاف إليه «بحسبك» ، وهذا أحد أركانها أما الركن الثاني فهو المصدر المؤول : أن تقف .

و (بحسبك) عند سيبويه تقع مبتدأ ويفهم ذلك م قوله: «وقال الخليل رحمه الله : يدلك على أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ مرفوع قولك : لا رجل أفضل منك كأنك قلت : زيد أفضل منه ، ومثل ذلك : بحسبك قول السوء كأنك قلت : حسبك قول السوء»^(٤) وتبعه في ذلك الزمخشري^(٥) ، وغيره^(٦) ويقول ابن يعيش : «ولا نعلم مبتدأ دخل عليه حرفُ اجر في الإيجاب غير هذا الحرف»^(٧) ، ولكن ابن الك يجعل (بحسب) مبتدأ إذا كان ما بعدها نكرة ، أما إذا كان ما بعدها معرفة فإنه يجعلها خبرا والمعرفة هو المبتدأ^(٨) .

ومنه قولُ الجاحظ : «بحسبك أن يكونَ لك من أخيك أكثره»^(٩) .

ولوحظ هذا النمط في موضعين لدى النابغة الديباني^(١٠) .

- (١) الموضع السابق .
(٢) بناء الجملة العربية في ديوان طرفة ١٩ .
(٣) الرسائل ١ - ٣٨٨ .
(٤) الكتاب ٢ - ٢٩٣ .
(٥) المفصل ٢٨٥ .
(٦) انظر : الجنى الداني ٥٣ / مغني اللبيب ١ - ٩٤ .
(٧) شرح المفصل ٨ - ٢٣ .
(٨) انظر : الجنى الداني ٥٣ . (٩) الرسائل ١ - ١٢٢ .
(١٠) بناء الجملة العربية في ديوان النابغة ١٥ .



النمط الرابع والعشرون

المبتدأ (سواء) + الخبر

ورد في ثلاثة مواضع ، تتوزعها صورتان ، هما :

الصورة الأولى : سواء + معرفة + معطوف

ذكرت في قول الجاحظ : «سواء في باب ما يستحق من الإكفار جحد الكتاب ورد السنة»^(١) ، وابتدئ بكلمة (سواء) ، وتمم المعنى بالمعرف بالنسبة - جحد) والمعطوف عليه (رد السنة) .

الصورة الثانية : سواء + جملة فعلية + فعلية معطوفة .

ذكرت في موضعين ، أحدهما يتمثل في قول الجاحظ : «وسواء سميناهم أو ذكرنا ما يدل على أسمائهم»^(٢) يذكر الزمخشري في فصل جواز تقديم الخبر على المبتدأ قوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة:٦] . ويجعل المعنى سواء عليهم الإنذار وعدمه^(٣) ، ويستمر جدل النحاة حول قضية التعبير بسواء وحول إعرابها وإعراب ما بعدها على النحو الآتي^(٤) :

أولاً : تكون (سواء) خبراً عما قبلها : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة:٦] .

ثانياً : تكون خبراً لما بعدها : الإنذار وعدمه (..)

ثالثاً : تكون مبتدأ ، أما بعدها فيكون فاعلاً على الأولى ، ومبتدأ على الثاني ، وخبراً على الثالث .

(٢) البخلاء ٧ .

(٤) انظر : مغني اللبيب ١-١١٥ .

(١) س : ٢-١٦ .

(٣) المفصل ٢٤ .

رابعاً : أبطل بعضهم الأول بأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، وأبطل الثاني بأن المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم .

وسيبيويه يقول تحت عنوان : «هذا باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء وذلك قولك : سلامٌ عليك ...» ثم يقول سيبويه : فهذه الحروف مبتدأة مبني عليها ما بعدها ، والمعنى فيهن أنك ابتدأت شيئاً قد يثبت عندك ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها وفيها ذلك المعنى ^(١) . ولو تمعنا كلمة (سواء) فإننا نجد فيها هذه المعاني كلها ، فهي نكرة ، والمتحدث بها يثبت حقيقة تحققت لديه ، وهو يتدئ بها في معنى الاستواء ، والمتحدث لا يعمل على إثباتها وتزجيتها في حال حديثه عنها ، وعنده ما يؤيد ذلك حيث يقول : «ومع ذلك أيضاً أن الابتداء يحسن فيهن ، تقول : خير منك زيد ، وأبو عشرة زيد ، وسواء عليه الخير والشر» ^(٢) ، والجاحظ في الجملة الاسمية السابقة يريد أن يتدئ بكلمة (سواء) ، ويقرر معناها ، فهي مفتتح حديثه ومبتدؤه ، فيجيب أن تكون مبتدأ ، ثم يريد أن يخبر عن هذا الاستواء بما هو مذكور في قوله ، (سميناهم..) وهي جملة فعلية مسندة تتحمل بذلك معنى الخبر ، أما العطف بقوله : (أو ذكرنا ما يدل على أسمائهم) فهذا ما يقتضيه المدلول المعنوي لكلمة (سواء) ، فهي : بمعنى مستو كما هو ثابت ^(٣) ، فلا بد أن يكون الاستواء بين أمرين متناقضين ، فالتحدث «بسواء» يكون قد نفذ بالا ، أو لمس عدم الجدوى فيسوي بين المعنيين المتناقضين ، وهذا ما يجب أن يفهم من قوله تعالى المذكور سابقاً : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ﴾ [البقرة:٦] ، والآية الكريمة لا تحمل معنى الاستفهام كما فهمها كثير من النحاة ، فالله - سبحانه وتعالى - يخبر رسوله الكريم - ﷺ - بأن إنذار الكافرين وعدم إنذارهم سواء لا يجدى ، فهو مجرد إخبار بجملة اسمية .

ويتضح ذلك في قول الجاحظ : «سواء قتل نفسه بيده أو أسلمها لغيره» ^(٤) .

(٢) الكتاب ٢ - ٢٥ .

(١) الكتاب ١ - ٣٣٠ .

(٤) الرسائل ٢ - ١٢ .

(٣) انظر : مغني اللبيب ١ - ١١٥ .



وقد لوحظ هذا النمط عند بعض شعراء العصر الجاهلي ، فذكر في شعر النابغة^(١) ، وعروة بن الورد^(٢) ، وعروة بن أذينة^(٣) ، وكانت نسبتها ضئيلة كما هي لدى الجاحظ ، حيث ذكر أربع مرات عند كل من النابغة وعروة بن أذينة ، وذكر مرة واحدة لدى عروة بن الورد .

أنماط عدم المطابقة :

النمط الخامس والعشرون

معرفة مفرد + نكرة مثنى من جنس المبتدأ

ذكر في أربعة مواضع ، تتمثل في قول الجاحظ : «والصبر صبران .. والحلم حلمان .. والصدق صدقان .. والوفاء وفاءان ..»^(٤) والمبتدئات فيها هي (الصبر ، الحلم ، الصدق ، الوفاء) ، أما أخبارها فهي : (صبران حلمان ، صدقان ، وفاءان) ويلاحظ ما يأتي :

أولاً : الإخبار من جنس المبتدأ ، وقد أشار سيبويه إلى كون المبتدأ واخبر من جنس واحد في كتابه^(٥) .

ثانياً : والمعنى في هذا النمط يحتمل التفصيل ، حيث نلمس أن الخبر يعتبر تفصيلاً للمبتدأ - سياقياً - فبعد أن ذكر الجاحظ (الصبر) ، أراد أن يخبر عنه بأنه نوعان من الصبر ، والخبر (صبران) يحمل هذا المعنى .

ثالثاً : من حيث المطابقة : يلاحظ تطابق كل من المبتدأ والخبر في التذكير والرفع ، ولكنها يختلفان في التعريف والتنكير ، كما يختلفان في العدد ، فالمبتدأ مفرد ، أما الخبر فمثنى ، والخبر يحمل صفة العددية بالنسبة للمبتدأ ، وليس للعدد مطابقة مع المعدود إذا كان العدد إخباراً عن المعدود .

(١) الجملة العربية في ديوان النابغة ٧ ، ٨ . (٢) البنية اللغوية لشعر عروة بن الورد ٧٧ .

(٣) الجملة العربية في شعر عروة بن أذينة ١١ ، ١٢ .

(٤) س : ١ - ١٢٥ . (٥) الكتاب ٢ - ٣٥٩ .

أما من حيث المبني فالمبتدأ والخبرُ ينتميان إلى الاسمية .

النمط السادس والعشرون

معرفة جمع + نكرة مفرد اسم معنى

ذكر في موضعين، أحدهما قول الجاحظ: «هن تمام كل نعمة وصلاح كل دنيا»^(١) ، فالمبتدأ (هن) لجماعة الإناث ، أما الخبرُ (تمام) نكرة مفردة ، كما أنه اسم معنى ، ويلاحظ أن العلاقة المعنوية بين المبتدأ والخبر في هذا النمط علاقةٌ تعليلية ، فالمبتدأ سببٌ حدوثِ الخبر أو مصدر حدوثه .

وتلاحظ تلك العلاقة كذلك في الموضع الثاني ، وهو قول الجاحظ : أضدادهن سببٌ كل فرقة ، وأصل كل فساد^(٢) .

ويلاحظ أن المبتدأ والخبرَ في الموضعين السابقين يتطابقان في الرفع ، وليس التطابق في التذكير والتأنيث مطردا ؛ حيث لا حكمَ عليه لأن العلاقة التعليلية لا تستلزمه ، ولا يتطابقان في العددِ أو التشخيص .

النمط السابع والعشرون

مؤنث معرفة موصوف + مذكر معرفة منسوب + معطوف

ذكر ذلك في قول الجاحظ : « الطبقة الأولى عصر النبي - ﷺ - وأبي بكر وعمر - وست سنين من خلافة عثمان ..^(٢) والمبتدأ هو المعرفُ بالألفِ واللام (الطبقة) مع اعتبار صفته التي تخصصه ، أما الخبرُ فيتحددُ بعناصرَ عديدةٍ ، هي : المذكر المنسوب (عصر) ، مع اعتبار ما عطف على ما نسب إليه وهو (أبي بكر وعمر) ، وكذلك اعتبار ما عطف عليه (ست سنين) وما نسب المعطوف إليه (من

(٣) س : ٢ - ٧ .

(٢) س : ١ - ١٢٦ .

(١) س : ١٢٥ .

خلافة عثمان) ، وأن اتفق المبتدأ أو الخبر في الرفع والإفراد إن اعتبرت الطبقة مفردا، أو الجمع إن اعتبرت الطبقة مفردا والخبر مجموعا باعتبار المعطوف - وأميل إلى الأخير - وكذلك يتفقان في التعيين وهو التعريف ، إلا أنهما يختلفان في الجنس ، فالمبتدأ مؤنث والخبر مذكر ، والخبر في هذا النمط ظرف زمان متصرف منصرف فيجوز أن يقع ظرفا وغيره .

ويلاحظ من دراسة الأنماط الثلاثة السابقة ما يأتي :

أولا : قد لا يتطابق المبتدأ والخبر في العدد ، حيث ورد المبتدأ مفردا والخبر مثنى ، كما ورد جمعا والخبر مفردا . كما قد لا يتطابقان في التذكير والتأنيث حيث ورد المبتدأ مؤنثا والخبر مذكرا .

ثانيا : إذا كان المبتدأ مفردا والخبر مثنى فإن الخبر يحمل معنى التفصيل للمبتدأ والتفسير له ، ويكون فيه صفة العدد (النمط الخامس والعشرون) .

ثالثا : إذا كان المبتدأ جمعا والخبر مفردا فإن العلاقة بينهما تكون تعليلية ، حيث يكون المبتدأ مصدر حدوث الخبر وسببا له . (النمط السادس والعشرون) كما كان الخبر اسم معنى .

رابعا : ما ورد من الاختلاف في الجنس كان الخبر فيه ظرف زمان متصرفا منصرفا (النمط السابع والعشرون) .

أما النمط الثامن والعشرون ويمثل حذف المبتدأ ، وذكر في عشرة مواضع والنمط التاسع والعشرون ويمثل حذف الخبر وذكر في خمسة مواضع ، والنمط الثلاثون ويمثل تعدد الخبر وذكر في ثمانية مواضع فستدرس في الباب الأخير تفصيلا .

مواضع أنماط الجملة الاسمية البسيطة

الأول (معرفة + نكرة)

س ١: ٢٩٣ / ٢٩٣ / ٣١٣ / ٣١٦ / ٣١٧

س ٢: ١٣ / ١٣ / ١٤ / ٢٠٥ خ: ٦ / ٦ / ٦ / ٦ / ٥٤ / ٥٤

ع: ١٨٩ / ٢٠٨ ن: ١٠١ / ١٠١ / ١٠٥ / ٢٠٢ / ٢٠٢ / ٢٠٢

ن: ٢٠٨ / ٢٠٩ ن: ٣ / ١٢ / ٩٠ / ٩٢

الثاني (معرفة + نكرة مخصصة)

س ١: ٢٨٧ / ٢٨٩ / ٣٠١ / ٣٠١ / ٣١٤ / ٣١٦ س. ٢: ١٩١ / ٢٠٦

خ: ٧ / ٧ / ٥٧ ع: ٢٩ / ٢٩ / ٢٩ / ٨٢ / ٨٤ / ٨٩ / ١٤١ / ١٤٢

ن: ٢٠١ / ٢٠٦ ن: ٢٠١ / ٢٠٣ ن: ٢ / ٩

الثالث (معرفة + نكرة منصوبة)

س ١: ٢٨٤ / ٢٨٤ / ٢٨٦ / ٢٩٤ / ٢٩٦ / ٢٩٦ / ٣٠٣ / ٣٠٤ / ٣٠٦

س ١: ٣١٤ / ٣١٧ / ٣١٨ / ٠ (س ١) ٨ / ٩ / ١٤ / ١٤ (خ: ٥ / ٦ / ٦)

س ٢: ٥٥ / ٠ ع: ٢٢ / ٢٢ / ١٤٢ / ١٤٤ / ٢٠٣ / ٢٠٩ (ن: ٦ / ٦)

س ٢: ٢٠٢ / ٢٠٧ / ٠ ن: ٢ / ٦١ (ن: ٣) ٩٠ / ٢٦٤ / ٢٦٥ / ٢٦٨

س ٢: ٣٦٦ / ١٤ (ن: ٤) ٠

الرابع (معرفة + مصرفة)

س ١: ٢٩١ / ٢٩٦ / ٢٩٦ / ٢٩٧ / ٢٩٨ / ٣٠٠ / ٣١٣ / ٠

س ٢: ٦ / ٩ / ٩١٤ / ٢٠ / ٢٠ / ١٨٧ / ٢٠٥ / ٢٠٥ / ٢٠٦ / ٢٠٦ / ٢٠٦



خ : ٧/٦/٦ ع : ٢٢/٢٢/٢٣/٢٨/٨١/٨٤/٨٤/١٤٢/١٤٣/١٤٦ :
٢١٠/٢٠٥/٢٠١/١٤٧/١٤٧

ن ١ : ١٠/١٠٢/١٠٧/١٠٨/٢٠١/٢٠٤/٢٠٩/٣٠٦/٣٠٨/٣٠٩/٣٠٩
٣٠٩ ن ٢ : ٥/٩/٣٥/١٢٦ (ن ٣) : ٥/١١/١٢/١٤/١٤
٢٦٦/٢٦٤/٢٥٩/٩٦/٩٢/١٩

الخامس (معرفة + معرفة منسوبة)

س ١ : ٣١٩/٣١٩ (س ٢) : ٢٠٩ (ن ٢) : ٥/٧/٥

السادس (معرفة + ضمير ف + معرفة)

س ١ : ٢٧١/٢٧١ (س ٢) : ١٩٤ (ن ١) : ٣٠٨/١٠٦ (ن ٣) : ٩، ٣ :
٢١٠

السابع (معرفة + جملة)

معرفة + جملة اسمية : س ١ : ٢٩٣

معرفة + مضارع : س ١ : ٢٩٣/٢٩١ (س ٢) : ٨/١٩

ح ٥/٥ : (ع) : ٢٢/٢٣/٨٩/١٤٥/١٥٠/٢٠١/٢٠١ (ن ١) : ٤/٢٠٢
٢ : ٦٥/٢٠٤/٢٠٦/٢١٤ (ن ٣) : ٩٠/٩٨/٥

معرفة + لا + مضارع : (س ١) : ٢٩٣/٢٩٣ (ع) : ٨٦

معرفة + قد + مضارع : (س ١) : ٣١٦ (ن ١) : ٢٠٩

معرفة + ماض : (خ) : ٧ (ن ١) : ١٠٤/١٠٤/١٠٤/٢٠٣/٣٠١ (ن ٢) : ٦٦/٦٦
١٣٠/٢٠٢/٢٠٣/٢٠٥/٢٠٦/٢٦٠/٢٩١ (ن ٣) : ١٦٩/١٦٩/١٦٩
١٧٠/١٧٠/١٧١/١٧٤/١٧٨/١٨١/١٨١/٢٧٢/٢٧٣/٢٧٤ (ن ٤) : ٥/١٠

معرفة + فعلية محولة : (س ٢) : ٢٠٦ (ع) : ٤٤/٢٠٧ (ن ١) : ٢٠٨/٢٠٨
(ن ٢) : ٢٠٦ .

الثامن (معرفة + تركيب شرطي)

(س١): ٢٨٤ : (س٢): ١٩٢ / ١٨ : (ع): ٢٢٨ / ٢٠٣ : (ن٣): ٠٩٢

التاسع (معرفة + و + تركيب شرطي)

(س١): ٣١٨ / ٣١٧

العاشر (معرفة + شه جملة)

(س١): ٣١٨ / ٣١٤ / ٣٠١ / ٢٨٩ / ٢٨٥ : (س٢): ١٨٩ / ١٨٩ / ٩ / ٩ / ٩ : (س٣): ١٩٢ / ٢٠٩ / ٢٠٩ / ٢٠٦ / ١٩٢ / (خ): ٥٤ / ٥٤ / ٨ / ٥ : (ع): ٢٠٩ / ١٤٣ : (ن١): ٤ :
٢٠١ / ٢٠٢ / ٢٠٢ / ٣٠٢ : (ن٢): ٥ : (ن٣): ٥ / ١١ / ١٠٢ / ٢٦٥

الحادي عشر (شبه جملة + معرفة)

(س١): ٣١٨ / ٣١٦ / ٣١٣ / ٢٩٦ / ٢٩٣ : (س٢): ١٣ / ١٢ / ١٠ / ١٠ / ٩ : (س٣): ١٤١ / ٨٩ / ٨٤ : (ع): ٧ / ٦ : (خ): ٢٠٩ / ٢٠٨ / ٢٠٦ / ١٩٧ / ١٩٦ / ٢٢ / ١٧ / ١٤١ / ١٤٩ / ١٤١ / ٢٠٨ / ٢٠٨ / ٢٠٨ / ٢٠٨ / ٢٠٨ / ٢٠٤ / ٢٠٣ / ١٤٩ / ١٤١ / ٢٠٩ / ٢٠٩ / ٢٠٩ / ٢٠١ / ١٠٣ / ١٠٣ / ١٠٣ / ١٠٢ / ١٠٢ / ١٠٢ / ١٢ / ٨ / ٨ / ١٦ / ١٦ / ١٦ / ١٥ / ١٥ / ١٣ / ٩ / ٩ / ٧ / ٧ / ٧ / ٦ : (ن٢): ٣٠٨ / ٣٠٦ / ٢٠٩ / ٢٦٥ / ٢٦٤ / ٩٨ / ٩٣ / ٩٣ / ٩٣ / ٩٣ / ٩٣ / ٩٢ / ٩٠ : (ن٣): ١٦ / ١٦ / ٢٦٥ / ٢٦٥ / ٢٦٥ / ٢٦٥ / ٣٦٦ : (ن٤): ١٤

الثاني عشر (شبه جملة + نكرة)

(س١): ٣١٨ / ٣١٨ / ٣١٤ / ٣١٤ / ٣٠٢ / ٢٨٥ : (س٢): ٢٠٩ / ١٨٨ : (خ): ٢٠٢ / ٢٠٢ / ٢٠٢ / ٧ / ٦ : (ن١): ٢١٠ / ٢١٠ / ٨٨ / ٢٨ : (ع): ٣٠٢ / ٢٠٨ / ٢٠٣ / ٢٨١ / ٦١ / ٧ / ٧ : (ن٢): ١١ : (ن٣): ١٣

الثالث عشر (شبه جملة + مصدر مؤول)

(س١): ٣١٥ : (س٢): ١٩٤ : (ع): ١٤١ / ٨٧ / ٨٤ / ٨٣ : (ن١): ٧ : (ن٢): ١٧٢ / ١١ : (ن٣): ٦١ / ٦١ / ٦١



الرابع عشر (الابتداء بالنكرة)

(س١): ٢٨٨/٣١٦ (ع): ١٤٥/١٥٨ / (ن٢): ١١:

الخامس عشر (معرفة + معرفة نفس المبتدأ)

(س٢): ١٩١/١٩١ (خ): ١٧٤:

السادس عشر (المبتدأ (معرفة + معطوف) + الخبر مثنى نكرة)

(س١): ١٢٥/١٢٥/٢٧١ (ن١): ١١:

السابع عشر (معرفة + مصدر مؤول)

(س١): ٢٩٤ (س٢): ١٨ (ع): ٦/٢٤/٢٩/٤٤/٨٢/٢٠٣ / (ن١): ١٠٥:
(ن٣): ١٠٢/٣٦٦:

الثامن عشر (مصدر مؤول + نكرة منسوبة)

(س١): ٢١١:

التاسع عشر (مبتدأ + فاء + جملة اسمية)

(س١): ٢٨٨ (س٢): ١٩١ (ع): ١٧:

العشرون (أما + مبتدأ + فاء + جملة)

(س١): ٣٠٤ (س٢): ٩ (ع): ٢٢١/٢٨٨ (ن١): ٢٠١/٢٠١

الحادي والعشرون (معرفة + حسب)

(س٢): ٢٠٩:

الثاني والعشرون (حسب + باء نكرة)

(س٢): ٢٠٥:

الثالث والعشرون (بحسب + مصدر مؤول)

(س١): ١٢٢/٣٨٨:

الرابع والعشرون : (سواء + الخبر)

(س٢) : ١٦/١٢ : (خ) : ٧

الخامس والعشرون (مفرد معرفة + مثنى نكرة من جنسه)

(س١) : ١٢٥

السادس والعشرون (معرفة جمع + نكرة مفرد)

(س١) : ١٢٦/١٢٥

السابع والعشرون (مؤنث معرفة موصوف + مذكر معرفة منسوب)

(س٢) : ٧

الثامن والعشرون (حذف المبتدأ)

(س٢) : ١٩٩/١٩١/١٤/٩ : (خ) : ٥٥/٤٤/٩

التاسع والعشرون (حذف الخبر)

(س١) : ٣١٨/٢٦٣ : (ع) : ١٨٦/٢٩/١٦

الثلاثون (تعدد الخبر)

بدون عطف : (س١) : ٢٧١ : (ع) : ٢٠٣

استخدام العطف : (س١) : ١٦٣/١٢٥ : (س٢) : ٢٠٩/٩/٩ : (ع) : ٠٧٣



الفصل الثاني
الجملة الفعلية البسيطة



الجملة الفعلية

هي الجملة التي تتصدر بفعل يسند إلى فاعلٍ أو ما ينوب عنه^(١)، والاعتبار في تحديد الجملة بركنيها الأساسيين، فلا اعتدادٌ بالحروفِ المتقدمةِ عليها، فالفعلُ المسبوق بقَد، أو حتى، أو حرف نفي أو غير ذلك مما لا يعد أساساً في تكوين الجمل - يمثل جملة فعلية، والترتيب النمطي لركني الجملة الفعلية يبدأ بالفعل يتلوه الفاعل أو ما ينوب عنه.

ويعرف سيبويه الفعل في قوله: أمثلة أخذت من لفظِ أحداثِ الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع^(٢)، وتعرض له النحاة^(٣)، بالتعريف بعد ذلك، حتى إذا كان «الحملاوي»^(٤) جمع في تعريفه بين الزمن والحدث، ليكون منطوقُ سيبويه أكثر شمولاً وتوضيحاً وبساطة، ويختص الفعلُ دون الاسم بقبول: «قد والسين وسوف وأدوات النصب وأدوات الجزم، وبإلحاق تاءِ الفاعل به وتاء التأنيث الساكنة ونون التوكيد وياء المخاطبة وضمائر الرفع البارزة»^(٥).

وأجهد النحاة أنفسهم في تقسيم الفعلِ باعتبارات عديدة:

فمن حيث الصيغة (ماض ومضارع وأمر)، ومن حيث الملفوظ أو المقول (صحيح ومعتل)، ومن حيث السوابق واللواحق أو أبنية الفعل (مجرد ومزيد)،

(١) انظر: المفصل ٢٤٣/المقتصد ٢٦/اللباب ١-٩٨/التسهيل ٧٥/مع الهوامع ١-١١٥.

(٢) الكتاب ١-١٢.

(٣) انظر: المفصل ٢٤٣/التسهيل ٤٥٣/شرح ابن عقيل ١-١٩/مع الهوامع ١-٦/شرح

التصريح ١-٣٠٨.

(٤) شذا العرف في فن الصرف ٢٠. (٥) المراجع السابقة.

ومن حيث الصيغة كذلك (جامد ومتصرف) ، ومن حيث السياق المعنوي والعمل النحوي (متعد ولازم) .

أما الركن الثاني فهو الفاعل : وهو ما أسند إليه عاملٌ مفرغٌ على جهة وقوعه منه أو قيامه به ، ويشمل العاملُ الفعلَ وما ضمن معناه^(١) ، ومثال ذلك قول الجاحظ : فكلم المكّي غلمانَه^(٢) ، فعند ذلك ينقطع الطمع ، ويموت الحق^(٣) . فكل من (كلم ، ينقطع ، يموت) تدل على حدث وزمن له ، وقد صدر هذا الحدث من مدلول الكلمات (المكّي ، الطمع ، الحق) ولذا فهي الفاعل ، وقد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي فينوب عنه مفعولٌ به ، أو جارٍ ومجرور أو مصدرٍ لغير مجرد التوكيد أو ظرفٍ مختص متصرف ، ويجري مجراه في كل ما له ، ويكون نائباً عن الفاعل^(٤) .

ويذكر الدكتور تمام حسان^(٥) عدة قرائن تميز الفاعل ، وهي كما يأتي :

أولاً : قرينة الصيغة : أنه ينتمي إلى مبني الاسم .

وسنلاحظ أن هناك نمطا الفاعل به ليس باسم .

ثانياً : قرينة العلامة الإعرابية : أنه مرفوع .

ثالثاً : قرينة التعليق : العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة الإسناد .

رابعاً : قرينة الرتبة : أنه ينتمي إلى رتبة التأخر .

خامساً : قرينة الرتبة : أن تأخره عن الفعل رتبة محفوظة .

سادساً : قرينة الصيغة : أن الفعل معه مبني للمعلوم .

- (١) انظر : اتسهيل ٧٥ / شرح ابن عقيل ١ - ١٤١ / الهمع ١ - ١٥٩ / شرح التصريح ١ - ٢٦٧ / ٢٦٨ ، شذا العرف ٥١ .
(٢) خ : ٥٤ .
(٣) س : ١ - ٢٨٥ .
(٤) انظر : التسهيل ٧٧ / شرح شذور الذهب ١٥٩ ، وما بعدها .
(٥) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٨١ .



سابعاً : قرينة المطابقة .

ويكون نائب الفاعل ماثلاً للفاعل في قرائنه سوى قرينة الصيغة ، حيث يكون الفعل مع نائب الفاعل مبنياً للمجهول .

وأما قرائن الفعل فلم يذكر سوى قرينة الصيغة (فعل ، أو يفعل ، أو أفعل) وإذا كان الفاعل مرفوعاً دائماً ، فالنحاة يختلفون في عامل الرفع فيه على النحو الآتي :

أولاً : رافعه العاملُ المسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه ، وعليه الجمهور ، ويقول ابنُ مالك : «وهو مرفوعٌ بالمسند حقيقةً إن خلا من (من) و(الباء) الزائدتين ، وحكما إن جر بأحدهما»^(١) .

ثانياً : رافعه الإسناد وبذلك يكون عاملُ الرفع معنويا ، وعليه هشام^(٢) وخلف الأحمر^(٣) .

ثالثاً : شبهه بالمتبدأ ؛ من حيث إن المتبدأً يخبر عنه بالخبر ، كذلك الفاعل يخبر عنه بفعله .

رابعا : كونه فاعلا ، وعليه خلافٌ ونقله أبو حيان .

خامسا : يرتفع بإحداثة الفعل ، كذا نقله ابن عمرو ، كما نقل عن خلف أن العاملَ فيه معنى الفاعلية^(٤) .

ويرى البصريون أن الفعّالَ يجب أن يتأخرَ عن فعله ، ولكن الكوفيةً يميزون تقديمه ، أما البصريون فيتأولون ذلك على الابتداء ، وعليه ابنُ مالك^(٥) .

ومن ذلك قولُ الجاحظ : مصحفه يلوح في حجره^(٦) ، وقوله : وأنا أزعم أن البكاء

(٢) انظر : همع الهوامع ١ - ١٥٩ .

(١) التسهيل ٧٥ .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٣) انظر : التسهيل ٧٥ / شرح التصريح ١ - ٢٦٩ .

(٧) خ : ٥ .

(٦) س : ٢ - ٨ .

(٥) التسهيل ٧٥ .

صالح للطباع^(١) . وواضح أنها صنفت في أنماط الجملة الاسمية البسيطة لأنها ابتدئت باسم .

وقد تكون الجملة الفعلية مسندة ذات وظيفة نحوية .

وتقسم أنماط الجملة الفعلية تبعاً لمفهومها المعنوي ومكوناتها التي تشترك في الإخبار بهذا المفهوم ، واعتبار العلاقات السائدة بين مؤديات هذا المعنى ، وذلك بتقسيمها إلى مجموعات نمطية تشترك كل مجموعة في جانب من جوانب التعدي وعدمه ، وذلك على النحو الآتي :

أولاً : أنماط الفعل اللازم .

ثانياً : أنماط تشترك بين اللازم والمتعدي .

ثالثاً : أنماط الفعل المتعدي .

رابعاً : أنماط تشترك بين المتعدي إلى واحد والمتعدي إلى اثنين .

خامساً : أنماط الفعل المتعدي إلى اثنين .

مع دراسة الأفعال التي تنصب مفعولين باستخدام السوابق .

سادساً : دراسة الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمجهول .

(المسند إلى المفعول) .

سابعاً : دراسة الأنماط الخاصة ، وتشمل زيادة الحرف قبل المفعول به ، وحذف المفعول به ، وسبق الفاء للمفعول به مع حذف الجملة الفعلية ، ووقوع المفعول به (أما) التفصيلية .

(١) خ : ٥ .



أنماط الجملة الفعلية البسيطة

أولاً : الفعل اللازم : وهو ما لا مفعول له ^(١) ، ويسمى الفعل القاصر ^(٢) ، أو غير المتعدي ، ومن شروطه ألا يتصل به هاء ضمير غير المصدر ، وألا يبنى منه اسم مفعول تام ، والفعل اللازم يحمل في معناه التعدي إلى اسم الحدث ، كما يتعدى إلى الزمان أو المكان اللذين يدل عليهما ^(٣) .

النمط الأول

فعل + فاعل اسم

ذكر هذا النمط في واحد وثمانون موضعاً ^(٤) ، تنوع فيها الفاعل من حيث نوع الاسم ، ففي قول الجاحظ : تكلم يزيد ثم تكلم الحسن ^(٥) ، الفاعل في الجملتين علم ، وفي قوله : اختلفت الفروع وتضادت الأحكام ^(٦) ، الفاعل فيهما معرف بالالف واللام ، أما قوله : خار كل بطل وحاد كل مُقَدِّم ^(٧) ، فالفاعل فيهما مخصص بالنسبة (الإضافة) ، ومن هذا النمط كذلك قول الجاحظ : وقد صاروا بعد السبِّ يُحْفَوْنَ ، وبعد تحريم الكلام يجالسون ، وبعد التصامُّ يستمعون ، وبعد التجليح يدارون ^(٨) ، والجمل الفعلية : (يحفون ، يجالسون ، يستمعون ، يدارون) تندرج تحت هذا النمط، ولو أنها مسندة ، ويلاحظ أنها تتطلب مفعولاً به وربما عده البعض

(١) انظر : الكتاب ١ - ٣٣ .

(٢) انظر : شرح شذور الذهب ٣٥٣ .

(٣) الكتاب ١ - ٣٥ .

(٤) منها خمسة وأربعون تخص الماضي ، وستة وثلاثون تخص المضارع .

(٥) س : ١ - ٢٨٦ .

(٦) س : ١ - ٣١٣ .

(٧) ن : ١ - ٢٠٤ .

(٨) س : ١ - ٢٨٨ . التجليح = المكاشفة في الكلام .

محدوفاً ، ولكن الأزهرى يقول : «هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح عند النحويين ، وليس من الحذف في شيء عند البيانيين ، لأن غرض المتكلم يختلف في إفادة المخاطب ، لأنه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل ، فيسند الفعل إلى المصدر ، فيقول وقع ظن أو علم ، وتارة يقصد نسبته إلى فاعله من غير تعلق بمفعول ، فيقول : فلان يظن أو يعلم ، فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر ، وحينئذ فلا يقال : «إنه حذف منه شيء»^(١) .

ويلاحظ أن الفاعل تتوفر فيه القرائن المذكورة في المقدمة ، أما من حيث قرينة المطابقة فهي متوفرة كذلك : ففي القول الأول يتطابقان في الغيبة والتذكير وفي الثاني يتطابقان في الغيبة والتأنيث ، وفي الثالث والرابع يتطابقان في الغيبة والتذكير .

النمط الثاني

فعل + مصدر مؤول

ذكر ذلك في خمسة مواضع ، ومثاله قول الجاحظ : «وجب أن الله - ﷻ - لكلامه غير خالق»^(٢) ، ومصدر الوجود فيه يمكن في المصدر المؤول (أن الله لكلامه غير خالق) ، ومثل ذلك يكون في قول الجاحظ : ينبغي على هذا القياس أن يكون علماء العثمانية تعرف من ذلك ما تعرف الروافض^(٣) ، ومصدر الفعل كذلك هو المصدر المؤول (أن يكون علماء العثمانية تعرف ..) ولهذا فإن الفاعل فيها هو المصدر المؤول ، ومبني الفاعل هنا يختلف ما سبقه ، لأنه يتكون من (أن المشددة مفتوحة الهمزة + جملة اسمية) في القول الأول ، و(أن المصدرية صامته النون + جملة فعلية) في المثال الثاني ، وليست المطابقة بذى اهتمام في هذا النمط ؛ لأن الفاعل لا يتتمي إلى مرتبة الاسمى المحضة .

(٢) انظر : شرح شذور الذهب ٣٥٣ .

(٤) ع : ١٤٩ .

(١) شرح التصريح ١ - ٢٦١ .

(٣) س : ٢ - ١٩ .



النمط الثالث

قد + فعل + الفاعل

ذكر هذا النمط في ثلاثة عشر موضعا ، ومثاله قولُ الجاحظ : وقد ضحك النبي - ﷺ - ومزح^(١) ، سبق الفعل الماضي (ضحك) بالأداة (قد) ، وهي مع الماضي تفيد تحقيقا وتقريبا من الحال ، أما مع المضارع فتفيد التوقع^(٢) ، وذلك واضحٌ في قولِ الجاحظ : قد يجب أن نذكر بعض ما انتهى إلينا من كلام^(٣) ، ويلاحظ أن مبني الفاعل قد اختلف ، فهو يتكون من المصدر المؤول (أن المصدرية + الجملة الفعلية). وسبقت (قد) الماضي في هذا النمط في تسعة مواضع ، والمضارع في أربعة مواضع .

النمط الرابع

كلام + حتى + فعل + فاعل

ذكر هذا النمط في خمسة مواضع ، كلها مع الفعل الماضي ، ومثاله قول الجاحظ : وأراه أن في الناس بقية ينهون عن الفساد في الأرض حتى قام عبد الملك بن مروان والحجاج بن يوسف فزجرا عن ذلك^(٤) ، الجملة الفعلية (قام عبد الملك ..) سبق فيها الفعل بالأداة (حتى) ، وهي متعلقة سياقيا بما قبلها (وأراه أن في الناس ..) ، ويمكن أن تسمى (حتى) في هذا الموضع (حتى الانقطاعية)^(٥) ، إذ تربط بين حدثين : أولهما يستمر ثم ينقطع فجأة ، وثانيهما يوجد فجأة لانقطاع الأول ، وللأحداث التي تربط بينهما طبيعة معينة ، حيث يكون ما قبلها مناقضا لما بعدها ،

(١) انظر : الكتاب ٣- ١١٧ ، مغني اللبيب ١- ١٣٦ ، ١٣٩ / الجني الداني ٢٥٤- ٢٦٠ .

(٢) خ : ٦ . (٣) ن : ٣- ٣٦٦ .

(٤) س : ٢- ١٦ .

(٥) انظر : جملة الشرط عند الهذليين ، رسالة ماجستير للباحثين آداب بالقاهرة ١٩٧٧ ص ٢٦٥ .

سواء كان أمراً مستحباً فمستكره ، أو مستكرها فمستحب ، وهذا الاستنتاج ينطبق على المعنى السابق ، وهذا ما يمكن أن يكون قريباً من استنتاج النحاة لمعنى (حتى) في مثل هذا الموضع ، وهو (إلى أن) ^(١) ، ويتضح ذلك في قول الجاحظ : فبكى حتى عمى ^(٢) ، وقوله : فلم يمت حتى أذاه عرق الكتابة إلى ذم من ذمه من أوليائه ^(٣) .

النمط الخامس

نفي + فعل + فاعل

ذكر في ثمانية مواضع ، مع الفعل المضارع ، ومثاله قول الجاحظ ، لا تطير رغوته ، ولا تسكن فروته ، ولا يموت ثأره ، ولا يكلّ طالبه ^(٤) ، ويتضح فيه أن الأفعال المضارعة سبقت بأداة النفي (لا) وهي غير مؤثرة في المضارع نحوياً ، وقد يكون الفاعل مصدراً مؤولاً ، كما هو في قول الجاحظ : على أن الكلام لا ينبغي أن يكثر ^(٥) ، الفاعل فيه هو المصدر المؤول من أن المصدرية والجملة الفعلية .

النمط السادس

فعل + جملة

ذكر ذلك في قول الجاحظ : (جاء في الحديث : «ن وقى شر قبقيه وذذببه ولقلقه فقد وقى الشر كله») ^(٦) ، وواضح أن مصدر المجيء في القول السابق هو نص الحديث ، وهو تركيب شرطي ، والنحاة ^(٧) لا يرون أن الفاعل أو نائبه يأتيان جملة ،

(١) انظر : الكتاب ٣- ١٧ ، ١٨ / الواضح ١١٦ / الجنى الداني ٥٤٢ ، وما بعدها / مغني اللبيب ١٠٢- ٢٢٦ وما بعدها .

(٢) خ : ٦ . (٣) س : ٢- ١٨٩ . (٤) س : ٢- ٩ .

(٥) س : ١- ٢٨٩ . (٦) ن : ٣- ٢٧٢ .

(٧) انظر : التسهيل ٧٧ / شرح شذور الذهب ١٦٧ / همع الهوامع ١- ١٦٤ / شرح التصريح ١- ٢٦٨ / شرح ابن عقيل ١- ١٤٢ .

ولكن يجوز ذلك بعضهم لوروده في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لِيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [يوسف] ثم يرى بعضهم أن الفاعل هو ضمير البدء المفهوم من بدا ، أو ضمير السجن المفهوم من الفعل ، وبعض النحاة يجهزون ذلك مع أفعال القلوب إذا علق نحو : ظهر لي أقام زيد أم عمرو .

ويمكن تأويل الفاعل في مثلنا على حذف فاعل يفهم من صفة الجملة المكونة للفاعل ، وتقديره (قول ، أو القول) ، وعلى هذا يكون تأويل الفاعل في الآية الكريمة هو (فكرة أو الفكرة) .

من خلال تحليل الأنماط السابقة الخاصة بالفعل اللازم يتضح ما يأتي :

أولاً : من العلاقات والمعاني التي ورد عليها الفعل في نثر الجاحظ :

أ - أن يدل على حد حدوث ذات مصحوب بحركة ، سواء أكانت حسية كما في قول الجاحظ : هبت ريح العلماء^(١) ، لا تسكن فورته^(٢) ، أو معنوية كما في قوله : قامت سوق العلم والبيان^(٣) ، نبتت هذه النابتة^(٤) ، نبت شحمه^(٥) ، والفاعل في الجمل السابقة (ريح ، فورة ، سوق ، هذه النابتة ، شحمه) أسماء ذوات مصحوبة بحركة الهبوب وعدم السكون ، والقيام ، والنبت ، وهي حركات حسية كما في الأول والثاني ، ومعنوية كما في الباقي .

ب - أن يدل على وقوع معنى مصحوب بحركة كذلك ، والواضح أنها تكون حركة معنوية ، كما هو في قول الجاحظ : كسد الجهل والعي^(٦) ، وقع الوصف^(٧) .

(٢) س : ٢ - ٩ .

(٤) س : ٢ - ١٨ .

(٦) س : ١ - ٣١٧ .

(١) س : ١ - ٣١٧ .

(٣) س : ١ - ٣١٧ .

(٥) خ : ٦ .

(٧) س : ٢ - ١٨ .

ج- أن يكونَ على وزن انفعال أو افتعل ، أو مطاوعة فاعله لفاعلٍ وفعلٍ متعدٍ لواحد^(١) ، كقول الجاحظ : فينبغي أن يكون سبيلنا فيمن بعدنا كسبيل من قبلنا فيهم^(٢) .

د- أن يكونَ على وزن (فعل) ، ويدل على سجية ، أي بطبيعة وسليقة ، وهو ما ليس حركة جسم من وصف ملازم ، ومثال ذلك ؛ حسن في عيني ، وحلا في صدري^(٣) ، تقضي لكل من نبل بالصواب^(٤) .

هـ- أن يدل على عرض، وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت دائماً^(٥) ، ومثال ذلك في قول الجاحظ : ثم يظهر ظرفه^(٦) ، غلب عنه خصمه^(٧) .

وذكر النحاة كذلك : أن يكونَ على وزن فعل الذي وصفه على فاعيل ، كسمن فهو سمين ، وأن يكون موازناً لأفعلل وافعلنل^(٨) ، ولم يظهر ذلك في نثر الجاحظ .

ويمكن ملاحظة ما يأتي :

أن يدل على مشاعرٍ داخليةٍ نفسيةٍ، ومنه: فضحك النبي ﷺ^(٩) ، غلا غليانه^(١٠) ، تطيب نفسه^(١١) ، نعم الوكيل^(١٢) ، عَجَل^(١٣) .

ثانياً : ذكر هذا الفعل في أشعار الجاهليين ، ولم يرد لدى عروة بن الورد^(١٤) ، وكانت نسبة شيوعه كبيرةً ، ولكن الباحثين لم يقسموه طبقاً للأنماط السابقة .

- (١) انظر : شرح شذور الذهب /٣٥٥/ شرح ابن عقيل ١-١٦ / شرح التصريح ١-٣١٠ .
 (٢) س : ١-٣١٦ . (٣) س : ١-٣١٧ . (٤) س : ٢-١٩٦ .
 (٥) انظر : شرح التصريح ١-٣١٠ / حاشية تالخشري ١-١٦٠ .
 (٦) س : ٢-١٩٢ . (٧) س : ١-٣١٤ .
 (٨) انظر : شذور الذهب /٣٥٥/ شرح التصريح ١-٣١١ / شرح ابن عقيل ١-١٦١ .
 (٩) خ : ٦ . (١٠) س : ٢-٩ . (١١) خ : ٦ .
 (١٢) س : ٢-٢٠٩ . (١٣) س : ٢-١٩ .
 (١٤) انظر : البنية اللغوية لشعر عروة بن الورد ٣٩ وما بعدها .



ثانيا : أنماط تشترك بين اللازم والتعدي :

وجدت أن هناك أفعالا تتعلق بالجار والمجرور ، أو يتعلقان بها على حد قول النحاة ، وبالتمعن في المجرور رأيت أن بعضه تقع عليه الفاعلية ، وآخر لا تقع عليه ، لذا وضعت هذه الأنماط لتشارك بين الفعل اللازم في مبنائها والفعل المتعدي في معناها .

النمط السابع

فعل + فاعل + جار ومجرور

ذكر هذا النمط في ثلاثة وتسعين وثلاثمائة موضع ، تتوزعها صورتان وهما :

الصورة الأولى : المجرور ليس مفعولا به :

ورد ذلك في واحد وستين ومائة موضع ، ومثلها قول الجاحظ : (أمتع بك) ^(١) ، الفعل الماضي (أمتع) تعلق بالجار والمجرور (بك) ، إلا أن المجرور لا يقع عليه حدث الإمتاع ، وإنما هو وسيلة أو مصدر له ، ولهذا لا يصح أن يكون مفعولا به . ومثال ذلك قول الجاحظ : فسقط بذلك السبب بشر كثير ^(٢) ، طول مجلسهم به ^(٣) ، نعوذ بك ^(٤) ، ويمكن إدراك ذلك بمحاولة تعدي الفعل إلى المجرور ، وذلك لا يصح ولا يعطي سياقاً معنوياً مفهوماً ، وقد تقدم المجرور على الجملة الفعلية كما في قوله : به تطيب نفسه ^(٥) .

الصورة الثانية : المجرور مفعول به في الأصل :

ذكر ذلك في اثنين وثلاثين ومائتي موضع ، ويمثلها قول الجاحظ : (واستبد على بقية الشورى) ^(٦) ، ويتضح أن الفعل (استبد) تعلق بالجار والمجرور (على بقية

(١) س : ٢ - ١٨٧ . (٢) س : ٢ - ٢٠٨ . (٣) ع : ٢٥ .
(٤) ن : ١ - ٣٠٦ . (٥) خ : ٦ . (٦) س : ٢ - ١٠ .

الشورى) ، وواضح كذلك أن الاستبدادَ وهو الحدثُ واقعٌ على المجرور ، ولذا فاعتبرته مفعولاً به في الأصل ، ولكن الفعلَ من لوازمه حرفُ الجرِّ (لى) لأداء المعنى المفهوم منه .

ومثل ذلك قوله : يغضب على مَنْ شبه أباه بعبده^(١) ، وواضح أن الغضبَ يقع على الاسمِ الموصولِ المجرورِ (مَنْ) ، وحرف الجرِّ (على) من لوازم الفعل (يغضب) ليؤدى معناه ، وينطبق ذلك على قوله : يعرض بالغلما^(٢) ، سنذكر من كلام^(٣) .. ، إن عقل الرسول يدل على مرسله^(٤) وربما كان الجار ظرفاً ، والمجرور فيه معنى المفعولية ، كما هو واضح في قول الجاحظ : آخى بينه وبين ..^(٥) ، وازنوا بين توافقهما ، ومدلوا بين خصالهما^(٦) ، فالمؤاخاة وقعت على المجرورين بالظرف (بين) ، كما أن الموازنة حدثت بين المرافق ، والتعديل وقع على الخصال ، وربما كان حرفُ الجرِّ معبراً عن المكان والمجرور وقعت عليه الحديثة ، كما في قول الجاحظ : رسبت في القلوب أوتاده^(٧) .

النمط الثامن

قد + فعل + فاعل + جار ومجرور

ورد هذا النمطُ في سبعة عشرَ موضعا ، تتوزعها صورتان ، هما :

الصورة الأولى : المجرور ليس مفعولاً به :

ذكرت هذه الصورة في ستة مواضع ، تمثلها قولُ الجاحظ : قد بانوا بسابقتهم^(٨) ، قد كفروا بترك إكفاره^(٩) ، ويتضح منها أن المجرور ليس مفعولاً به ؛ لأن البيان لم

- | | | |
|-------------------|---------------------|------------------|
| (١) س : ١ - ٢٨٦ . | (٢) ن : ٤ - ١٣ . | (٣) ن : ٢ - ١٥ . |
| (٤) س : ١ - ٣٠٧ . | (٥) ع : ١٤٣ ، ١٤٧ . | (٦) خ : ٤ . |
| (٧) س : ٢ - ١٨٧ . | (٨) ع : ٢٠٣ . | (٩) س : ٢ - ١٢ . |



يقع على السابقة ، كما أن الكفر لم يقع على ترك الإكفار .

الصورة الثانية : المجرور مفعولاً به أصلاً :

ورد هذا النمط في أحد عشر موضعاً ، ومثلها قول الجاحظ : قد أطبقوا بأجمعهم على إسلامه^(١) ، فالإطباق يقع على الإسلام ، وقوله : قد كشفت عن قناعها^(٢) ، والكشف يقع على القناع ، ويمكن أن يستتج ذلك بإدراك العلاقة بين الحدث والمجرور .

النمط التاسع

نفي + فعل + فاعل + جار ومجرور

ذكر هذا النمط في سبعة وعشرين موضعاً ، تتوزعها صورتان ، وهما :

الصورة الأولى : المجرور ليس مفعولاً به في الأصل :

وردت هذه الصورة في خمسة مواضع ، ومثلها قول الجاحظ : لا يفتر بأن يكون^(٣) .. المصدر المؤول (أن يكون) لم تقع عليه الحديثية ، وهي عدم الاغترار ، وكذلك قوله : لم يسلم منه نبي ولا صديق^(٤) ، فلم تقع الحديثية وهي عدم السلامة على الضمير المجرور بمن ، لأنه مصدرٌ عدم السلامة .

الصورة الثانية : المجرور مفعول به في الأصل :

وردت هذه الصورة في اثنين وعشرين موضعاً ، ومثلها قول الجاحظ : «لم نخبر عن أهلهم»^(٥) ، حيث نلمس أن عدم الإخبار وقع على الأهل ، وقوله : لا ينتفعون بصلاح آبائهم^(٦) ، نحن لا ننتفع بالمنافق ، ولا تستعين بالمرتاب ولا نثق بالجائع^(٧) ،

(٣) ع : ٨٩ .

(٢) س : ٢ - ٨ .

(١) ع : ٢١ .

(٦) ع : ٢٠٦ .

(٥) ع : ٢٠٦ .

(٤) ع : ٨٩ .

(٧) س : ١ - ٢٨٨ .

والحدثية فيها وقعت على الاسم المجرور ، فعدم الانتفاع وقع على صلاح الآباء ، وعلى المنافع ، وعدم الاستعانة وقعت على الرتاب وعدم الثقة وقعت على الجائع .

النمط العاشر

فعل + فاعل + مجرور + مجرور

ورد هذا النمط في ثلاثة وعشرين ، وتوزعها ثلاث صور ، هي :

الأولى : المجروران ليسا مفعولين :

ذكر ذلك في مسة مواضع ، يمثلها قول الجاحظ : أخذ لمظلومها على يديك^(١) ، والأخذ لم يقع على المجرورين (مظلوم ، يدي) ؛ بل الأول وقعت الحدثية له ، والثاني وسيلة وقوع الحدثية فلم يقع على أي منهما معنى الحدثية .

الصورة الثانية : المجروران مفعولان :

ذكرت هذه الصورة في اثني عشر موضعا ، يمثلها قول الجاحظ ، أمر للناس بتمام عطاياهم^(٢) ، وواضح أن الحدثية وهي الأمر وقعت على كل من المجرورين (الناس ، وتمام العطايا) ، ومثل ذلك قوله : أمر له بألفي درهم^(٣) ، أما قوله : فأعادوا على البيت بالهدم^(٤) ، فيبدو فيه أن الإعادة تقع على البيت كما تقع على الهدم ، فالحدثية تصل في هذه الصورة إلى المجرورين سويا .

الصورة الثالثة : المجروران أحدهما مفعول والآخر ليس مفعولا به :

ذكرت هذه الصورة في ستة مواضع ، أحدها قول الجاحظ : رضوا من الناس بالأفغاني^(٥) ، والملاحظ أن الحدثية وقعت على المجرور الثاني ، وهو (الإنصاف) ، ويتضح ذلك في قوله : احتج عليهم بالذي هو عنده^(٦) ، والاحتجاج وقع على

(٣) ن : ٣ - ٣٧٢ .

(٢) س : ٢ - ٢٠٨ .

(١) س : ١ - ٣١٨ .

(٦) ع : ٢٠١ .

(٥) ع : ١٤٢ .

(٤) س : ٢ - ١٦ .



المجرور الأول ، أما المجرور الثاني فهو وسيلة الاحتجاج .

النمط الحادي عشر

نفي + فعل + فاعل + استثناء + مجرور

ورد ذلك في ثمانية مواضع، منها قولُ الجاحظ: (لا يبرد غليله إلا بشرب دمه)^(١) ولا تقع الحديثية على المجرور (شرب) ، كما أنها لا تقع على المجرور في قوله : (لم نقوْ إلا بما أعرتمونا من فضل قوتكم)^(٢) ، أما الاستثناء المسبوق بالنفي فيفيد القصر أو الحصر ، وسيدرس في موضعه .

ومن خلال تحليل الأنماط السابقة الخاصة بالأنماط التي يتعلق فيها الفعل بالجار والمجرور يتضح ما يأتي :

أولاً : الفعل هو الذي تعلق بالجار والمجرور خلافا لما اعتقده النحاة من أن الجار هو الذي تعلق بالفعل ، وما دعاهم إلى هذا الاعتقاد إلا البحث عما يعتمد عليه الجار ، والواقع - معنويا - أن الفعل لا يؤدي معناه المقصود منه إلا بوسيلة وهي حرف الجر ، وقد اتضح ذلك في الأنماط السابقة ، وأشار النحاة إلى تعدي الفعل اللازم بحرف الجر^(٣) .

ثانياً : ربما كان الجار وسيلةً إلى تعدي الفعل اللازم ووقوع الحديثية على المجرور بواسطته ، وربما كان الجار لأداء معنى آخر كالاستعانة أو الوسيلة أو غير ذلك ، وسيدرس هذا في موضعه .

ثالثاً : لم توجد هذه الدراسة السابقة لحرف الجر واستخدامه مع الفعل في أبحاث الشعر الجاهلي .

(١) س : ٢- ١٢ . (٢) س : ١- ٢٩٢ .

(٣) الفصل ٢٥٧/ البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ - ٤١٧ وما بعدها/ شرح التسهيل ٢ - ١٤٨/ شرح ابن عقيل ٢- ١٤٩/ شرح شذور الذهب ٣٥٥/ شرح التصريح ١- ٣١٢ .

رابعاً : إذا افترضنا أن تلك الأنماط السابقة كلها تدخل في نطاق الفعل اللازم تكون نسبة شيوع أنماط اللازم في الشعر الجاهلي كبيرة كما هي في نثر الجاحظ .

ثالثاً : أنماط الفعل المتعدي إلى واحد :

الفعل المتعدي ويسمى المجاوز ، أي ما يجاوز رفع الفاعل إلى نصب المفعول به بنفسه ، يقول سيبويه : «هذا بابُ الفاعل الذي يتعداه فعلُهُ إلى مفعول وذلك قولك : ضرب عبد الله زيدا ، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب ، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب ، وانتصب زيد لأنه مفعولٌ تعدي إليه فعلُ الفاعل»^(١) . ويسمى كذلك واقعا^(٢) .

وقد وضع له النحاة علامتين :

أولاهما : أن تتصل به هاءٌ تعودلى غير مصدره .

ثانيتها : أن يصاغ منه اسمٌ مفعول تام غيرٌ مقترن بحرف جر أو ظرف .

وهذه دراسةٌ للأنماط الخاصة بالفعل الذي يتعدي إلى مفعول واحد .

النمط الثاني عشر

فعل + فاعل + مفعول به اسم

ذكر هذا النمط في اثنين وتسعين ومائتي موضع ، تختلف بين نوع الفاعل ، والمفعول ، ففي قول الجاحظ : مدح ابنُ هرمة أبا جعفر المنصور^(٣) ، يكون الفاعل (ابن هرمة) ، والمفعول به (أبا جعفر المنصور) علمين ، وفي قوله : ذكر بعض الأعراب ضرباً من الموسم^(٤) ، نجد أن الفاعل (بعض الأعراب) معرف بالإضافة ،

(١) الكتاب ١ - ٣٤ ، وانظر : اللباب ١ - ٢١١ / المفصل ٢٥٧ / شرح شذور الذهب ٣٥٤ / شرح التصريح ١ - ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

(٢) انظر : التسهيل ٨٣ / شرح ابن عقيل ١ - ١٥٩ .

(٣) ن : ٣ - ٣٧٢ . (٤) ن : ٣ - ٩١ .



أما الفعولُ به : (ضروباً من الوسم) فهو منسوب إلى المجرور ، وفي قوله : تقرأ ما خف عليك منه^(١) ، يكون الفاعلُ ضميراً مستتراً تقديره : (أنت) ، أما المفعولُ فهو الاسمُ الموصول وصلته (ما خفف) ، وفي قوله : أعلنته ورعيتهُ^(٢) ، نجد أن الفاعلُ ضميرُ الماطب (التاء) ، أما المفعولُ به فهو ضمير الغائب (الباء) ، فالمطابقةُ بين الفاعل والمفعول ليست متوفرة ، ولا حاجةٌ إليها .

النمط الثالث عشر

فعل + فاعل + مصدر مؤول

ذكر ذلك في اثنين وستين موضعاً ، ومثاله قولُ الجاحظ : وعلمنا أن الناظرَ فيه إن كان فطناً أقنعه القليل فقضى^(٣) ، الفاعلُ فيه ضمير المتكلمين «نا» الدالة على الفاعلين ، أما المفعولُ به فهو المصدرُ المؤولُ من (أن ومعموليهما) (أن الناظر فيه إن كان فطناً أقنعه القليل) ، أما قوله : أراد الصحيح أن يفقأ عين الأعور ، فالفاعلُ فيه هو المعرفُ بالألف واللام (الصحيح) ، والمفعولُ به هو المصدرُ المؤولُ (أن يفقأ عين..) ، ويتكون من (أن) المصدرية والفعل المضارع (يفقأ)^(٤) .

وإذا كان المفعولُ به مصدراً مؤولاً فإنه يجب تأخيرهُ ويمتنع تقديمهُ^(٥) .

وقد لحظت أنه إذا كان المفعولُ به مصدراً مؤولاً من (أن) المشددة المفتوحةِ الهمزة ومعموليهما كانت الحديثية دالةً على الظن والحديث ، أو تدور في دائرة الفكر أو التفكير ، وإذا كان منسباً من (أن) المصدرية المخففة والفعل المضارع فإن الحديثية تدل على إرادة وطلب ، أو ما يمكن تسميته بالمشاعر الإنسانية ، وسيفسر ذلك في الباب الأخير .

(٢) س : ١ - ٣١٧ .

(١) س : ١ - ٢٩١ .

(٤) ع : ٩٠ .

(٣) س : ٢ - ٢٠٩ .

(٥) انظر : التسهيل ٨٤ / همع الهوامع ١ - ١٦٦ .

النمط الرابع عشر

فعل (من القول) + فاعل + جملة

ورد هذا النمط في تسعة وأربعين وستمائة موضع ، وكلُّها بعد القول ، ومثاله ما قاله الجاحظ : قالوا : صنعه وجعله وقدره^(١) ، وواضح أن ما وقع عليه القول هو الجملة الفعلية (صنعه) والمعطوف عليها (جعله وقدره) ، وفعل كل منها ماض ، أما قوله : (قلت : اذكر لي نواذرَ البخلاء)^(٢) ، فما وقع عليه القول هو الجملة الفعلية (اذكر لي ..) وفعلها أمرى ، وقوله : وقلت : ولا بد من أن تعرفني الهنات التي ..^(٣) ، فيقولُ القول جملةً اسمية منسوخة بلا النافية للجنس ، وقوله : وقلت : وليس عجبى ممن خلع عذاره في البخل وأبدى صفحته للذم ...^(٤) ، مقولُ القول فيه جملة فعلية محولة عن الاسمية بواسطة الفعلِ الناقصِ (ليس) .

ويلاحظ أن الحدثَ في هذا النمط كان القول ، ولم تقع حديثة على جملة في غير القول ، وذلك في نثر الجاحظ ، ويقول ابنُ مالك : «يحكى بالقول وفروعه الجمل»^(٥) .

وربما كان القولُ اسماً مفرداً ، وذكر في نثر الجاحظ مقولُ اسمٍ إشارة ، وذلك في قوله : قالوا ذلك ؛ لأنهم لم يجدوا بين كلامنا وكلامه فرقاً^(٦) ، فالمقول (ذلك) ، وعند ابن مالك : ينصب به المفرد المؤدي معناها والمراد به مجرد اللفظ^(٧) ، ولكن هل تجوز الحكاية على اللفظ ؟ في ذلك قولان :

أحدهما : إن تعلق بالقول مفردٌ لا يؤدي معنى جملة ولا يراد به مجرد اللفظ حكى مقدرامعه ما هو به جملة ، وكذا إن تعلق بغير القول^(٨) .

(١) س : ٢ - ١٩ . (٢) خ : ١ . (٣) خ : ٣ . (٤) خ : ٣ .
(٥) التسهيل ٧٣ / وانظر : همع الهوامع ١ - ١٥٦ / شرح التصريح ١ - ٢٦١ / شرح ابن عقيل ١ - ١٣٩ .
(٦) س : ٢ - ٢٠ . (٧) التسهيل ٧٣ / وانظر : المراجع السابقة .
(٨) انظر : التسهيل ٧٤ / المقرب ١ - ٢٩٣ .



ثانيهما : أن ينصبَ المفردُ ، وهو نوعان : المؤدي معى الجملة : كالحديث والشعر والخطبة، والمفرد المراد به اللفظ وهو الذي لا يكون اسماً للجملة نحو: قلت كلمة^(١) ، وإذا كان ما بعد القول مفرداً مصدره له أو صفة للمصدر لم تحكه^(٢) .

والمثال الذي بين يدينا من نثر الجاحظ المقولُ فيه اسمٌ إشارة يعود على قول ، أي جملة ، ولذا فهو منصوب محلاً .

واختلف العربُ في إجراء القول مجرى الظن في نصب مفعولين ، وكما هو معلوم سابقاً فإن الجملة الفعلية بعد القول تكونُ على سبيله الحكاية ، فالقولُ لا يعمل في جزأها شيئاً ، أما الاسميةُ ففيها خلاف ، فبنو سليم^(٣) يميزون ذلك مطلقاً ، وغيرهم من العرب يوجبُ الحكايةَ ، ولا يميزون إجراء القول مجرى الظن إلا بشروط^(٤) :

أولها : أن تكونَ صيغة القول (تقول) ، أي يكون الفعلُ مضارعاً مسنداً إلى تاء المخاطب وأجاز السيرافي الماضي المسند إلى تاء المخاطب (قلت) ، ومنهم مَنْ سوى فعل الأمر بالماضي^(٥) .

ثانيها : أن يكونَ مسبوقةً باستفهام .

ثالثها : أن يكونَ الاستفهامُ متصلاً بالفعل أو منفصلاً عنه بظرف أو مجرولاً أو مفعول .

(١) انظر: التسهيل ٧٤/ مع الهوامع ١- ١٥٦، ١٥٧/ شرح التصريح ١- ٢٦٤- ٢٦٦ .

(٢) انظر: المقرب ١- ٢٩٦ .

(٣) سليم بالتصغير قبيلة من قيس عيلان ، وسليم أيضاً قبيلة من جذام من اليمن (شرح التصريح ١/ ٢٦٢) .

(٤) انظر: الكتاب ١- ١٢٣ وما بعدها/ التسهيل ٧٣ ، ٧٤/ الألفية : باب ظن وأخواتها /

شرح شذور الذهب ٣٧٨- ٣٨١٤/ المقرب ١- ٢٩٥/ شرح التصريح ١- ٢٦٢- ٢٦٤/

شرح ابن عقيل ١- ١٣٨، ١٣٩ .

(٥) انظر: شرح التصريح ١- ٢٦٢ .

واشترط السهيلي أيضا في المضارع ألا يتعدى باللام^(١) .
ولم يرد ذلك في نثر الجاحظ ، وما ورد منه هو الجملة الاسمية بعد القول في قوله:
قال : ذلك لها شهادة^(٢) ، وواضح أنها على سبيل الحكاية .
ويلاحظ أن المفعول في هذا النمط مختلف في رتبة الصيغة لأنه جملة .
ولم يتعرض لذلك في بحوث الشعر لجاهلي ، ونسبة شيوع هذا النمط كبيرة في نثر
الجاحظ ، لأنه جامع من غيره ، ويبدأ تلك النصوص المجموعة بالقول ، ولذا نجد
الشيوع ملحوظا في كتاب (البيان والتبيين) .

النمط الخامس عشر

فعل + مفعول به + فاعل

ذكر هذا النمط في تسعة وسبعين موضعا ، واختلفت مظاهر التقديم على النحو
الآتي :

أولا : منها ما قدم للاهتمام والتخصيص ، نحو : فعل ذلك حبيش بن دلجة^(٣) .
حيث تقدم المفعول به (ذلك) على الفاعل (حبيش) ، وذلك للاهتمام بالمفعول به ،
والتركيز عليه .

ثانيا : منها ما قدم للضرورة والوجوب مثل : خذلتها تميم^(٤) ، حيث تقدم
الفعل به (هما) ضمير المثني الغائبين على الفاعل تميم ، ولذلك لأن الضمير المتصل
يحتاج إلى ما يعتمد عليه من حدثية ، فلزم تقديمه على الفاعل .

ثالثا : كما تقدم المفعول به المعرفة على الفاعل النكرة ، وذلك في قول الجاحظ :

(٢) خ : ٦ .

(٤) ع : ٢٧ .

(١) الموضع السابق .

(٣) س : ٢ - ١٧ .



ولا يدفع ذلك صاحب خبر ولا حامل أثر^(١) ، حيث تقدم المفعولُ به اسمُ الإشارة (ذلك) وهو معرفةٌ على الفاعلِ النكرة (صاحب) المنسوب إلى النكرة (خبر) .

النمط السادس عشر

مفعول به + فعل + فاعل

ذكر في قولِ الجاحظِ : إياه عني^(٢) ، فقوله (إياه) ضمير منفصل وقع عليه الحديثة المفهومة من الفعل : (عني) ، ويذكر النحاة أن المفعول إذا كان ضميراً منفصلاً يلزم تقديمه على العامل ، لأنه لو تأخر لزم اتصاله^(٣) .

وحالة ثانية ذكرها النحاة ، وهي : أن يكونَ المفعولَ مما له الصدرُ كاسم الاستفهام واسم الشرط^(٤) ، وليس هذا من مجال البحث .

وحالة ثالثة وهي أن يقع عاملُ المفعول بعد فاء الجزاء في جواب (أما) ظاهرة أو مقدرته ، وليس له منسوب غيره^(٥) ، ولم يوجد هذا في نثر الجاحظ .

ويلاحظ أن المفعولَ به في هذا النمط يختلف في قرينة الرتبة ؛ حيث تقدم الفعلُ وفاعله .

النمط السابع عشر

حذف المفعول

ورد في خمسة عشر موضعا ، تنقسم إلى ثلاث مجموعات ، ستدرس تفصيلاً في الباب الأخير .

(٣) انظر : المقرب ١- ٥٥ .

(٢) ع : ١٤٦ .

(١) س : ١- ٢٩٣ .

(٥) المراجع السابقة .

(٤) انظر : المقرب ١- ٥٥ .

النمط الثامن عشر

نفي + فعل + فاعل + مفعول به

ورد هذا النمطُ في أربعين موضعا ، يمثله قول الجاحظ : لا يباهي نفسه ، ولا يغالبُ عقله ، حيثُ سبقت أداة النفي (لا) المضارع (يباهي) ، وكذلك قوله : لا يمكن السامع إنكاره^(١) ، وتحليله كمثيله ، وهو النمط الثاني عشر مع اعتبار أداة النفي في هذا النمط ، ولكن ما يجب الالتفاتُ إليه هو أن هذا النمط لم يرد إلا مضارع الفعل ، وما ورد منه ماضيا كان ماضيا معنويا ، أي : مضارعا مسبوقا بلم ، كما هو في قول الجاحظ : لم يستحلوا سبه ولا خلعه^(٢) .

النمط التاسع عشر

قد + فعل + فاعل + مفعول به

ورد هذا النمطُ في ثمانية وعشرين موضعا ، منها سبعة وعشرون موضعا تخص الفعل الماضي ، ومثال ذلك قول الجاحظ : وقد فسر سويد بن كراع ما قلنا^(٣) ، ويتضح أن الماضي (فسر) سبق (بقد) ، وقد فسر ذلك في النمط الثالث . وما يخص المضارع قول الجاحظ : والكتاب قد يفضل صاحبه^(٤) . وقد ذكر النحاة المعاني الآتية للمضارع إذا سبق بقد :

- التوقع : (قد) ترد للدلالة على التوقع مع الماضي والمضارع^(٥) .

- التقليل : وترد للدلالة عليه مع المضارع^(٦) .

(٣) ن : ٢ - ١٤ .

(٢) س : ٢ - ١٥ .

(١) س : ٢ - ١٨٨ .

(٥) لجنى الداني ٢٥٦ .

(٤) س : ١ - ٣١٦ .



- **التكثير**: يقول المرادي: «وهو معنى غريب وقد ذكره جماعة من النحويين»^(١).

- **التحقيق**: وتردُّ للدلالة عليه مع الفعلين الماضي والمضارع^(٢).

ويقول ابن مالك: «وتكون - أي قد - حرفاً فتدخل على فعل ماضٍ متوقع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال، أو على مضارع مجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس لتقليل معناه، وعليهما للتحقيق»^(٣).

والمعنى الأقرب لقد مع المضارع هو التوقيع، فالجاحظ في المثال السابق يتوقع معنى فضل الكتاب على صاحبه.

النمط العشرون

نفي + فعل + فاعل + مصدر مؤول

ذكر ذلك في أربعة مواضع، يمثلها قولُ الجاحظ: لئلا يشك من رآه أنهم قد تعمدوا ذلك^(٤)، والمضارع سبق بأداة النفي (لا)، أما المفعول به مصدر مؤول من (أن ومعموليهما)، أما قوله: لا يحسن أن يسمى هذا المكان^(٥) فالمصدرُ المؤولُ المفعولُ به يتكون من (أن المصدرية والمضارع)، وبتماشى النمط مع الاستنتاجات السابقة حيث نجد أن الحدیثية في المثال الأول فيها ظن أو تفكير، أما في الثاني فتدل على مشاعر إنسانية.

النمط الحادي والعشرون

قد + فعل + فاعل + مصدر مؤول

ذكر هذا النمط في ستة عشر، يمثلها قولُ الجاحظ: قد زعمتم أن رسول الله -

(١) الجنى الداني ٢٥٦.

(٢) انظر: المفصل ٣١٦، ٣١٧/ مغني اللبيب ١- ١٣٦- ١٣٩/ الجنى الداني ٢٥٦.

(٣) التسهيل ٢٤٢، ٢٤٣. (٤) خ: ٥٧. (٥) ن: ٢- ١٢.

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال ... (١) ، والماضي مسبوق بأداة التحقيق (قد) ، أما المفعول به فهو المصدرُ المؤول من (أن ومعموليهما) ، ولذا كانت الحديثة دالةً على تفكير وظن ، وهو الزعم ، أما قولُ الجاحظ : وكنت قد هممت قبل ذلك أن أعاتبه على الشيء يستأثر به (٢) . فالمفعولُ به هو المصدرُ المؤول (أن أعاتبه) ، ويتكون من (أن المصدرية والفعل) ، ولهذا إذا كانت الحديثة دالةً على مشاعر إنسانية ، وهي الهمة والإرادة .

ومن خلال تحليل الأنماط السابقة الخاصة بالفعل المتعدي إلى مفعول واحد مع اعتبار القسم السابق له يتضح ما يأتي :

أولاً : التعدي والمجازة والوقوع ضوابطٌ معنوية ، حيث يجاوزُ الفعلُ الفاعل المسند إليه إلى مفعول (٣) ، أو يتعداه أو يقع عليه ، وهذا أمر يفهم سياقياً .

ثانياً : من الأفعال ما يتعدى إلى واحد بالجار دائماً ، ومن ذلك أقوال الجاحظ : فأغار على الأسوار على بعض ما بين يديه (٤) ، وقفوا منها على التقدير (٥) ، نمت على المتكلمين ودلت على حقائق المتموهين (٦) ، شحت بالقليل من الطعم (٧) ، فالأفعال (أغار ، وقف ، نمت ، دل شح) تقع أحداثها على (بعض ما بين يديه ، التقدير ، المتكلمين ، حقائق المتموهين ، القليل) ، وهي قد توصلت إليها بحرفي جر (على ، الباء) .

ثالثاً : من الأفعال ما يتعدى لواحد بنفسه دائماً ، وتتمثل في الأفعال الدالة على الظن والحديث ، والطلب والإرادة ، كما يظهر في النمط الثالث عشر ويقول ابن هشام : «وما يتعدى لواحد بنفسه دائماً كأفعال الحواس» (٨) ، وأفعال الحواس تدخل ضمن ما لاحظته .

رابعاً : من الأفعال ما يتعدى إلى واحد تارة بنفسه ، وأخرى بالجار ، ومن ذلك

(١) ن : ١ - ٢٠٢ . (٢) خ : ٥٧ . (٣) الكتاب ١ - ٣٤ . (٤) خ : ٥٦ . (٥) س : ٢ - ٢٠٥ . (٦) خ : ٣ . (٧) خ : ٣ . (٨) انظر : شرح شذور الذهب ٣٥٥ - ٣٥٦ .



أقوال الجاحظ : فزجوا عن ذلك وعاقبا عليه^(١) ، قد كشفت عن قناعها ورفعت عن ذيلها^(٢) ، مد الله في عمرك^(٣) ، فرقوا بينهما^(٤) ، ثم إن المأمونَ أمر للناس بتما عطاياهم^(٥) ، فالفعالُ : (زجر ، عاقب ، كشف ، رفع ، مد ، فرق ، أمر) متعديةٌ بالجار في الأمثلة ، ويجوز أن تقع حديثها على المفعول بلا حرف جر .

خامسا : يذكر (ابن هشام)^(٦) قسما يتعدى فيه الفعل لواحد بنفسه تارة ، ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار ، نحو : فغر ، شحا ، ولم يرد منه شيء لدى الجاحظ .

سادسا : تتضح القرائن التي ذكرها الدكتور تمام حسان للمفعول^(٧) كما يأتي :

١ - **قرينة الصيغة** : انتمي إلى مبني الاسم ، ولكن منه ما لم ينتم إلى الأسماء كالجمله في النمط الرابع عشر ، وكالمصدر المؤول في النمط االث عشر .

٢ - **قرينة العلامة الإعرابية** : وهي أنه منصوب .

٣ - **قرينة التعليق** : وهي أن العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة التعدي .

٤ - **قرينة الرتبة** : أن رتبته من الفعل والفاعل هي رتبة التأخر .

٥ - **قرينة الرتبة** : أن هذه الرتبة غيرُ محفوظة كما وضح في النمط الخامس عشر .

سابعا : قد يتعدى الفعلُ اللازم أو زوائد أو حذف أدوات : كزيادة الهمزة ، أو التضعيف ، أو زيادة الهمزة والسين والتاء ، أو زيادة ألف المفاعلة ، أو باستخدام حرف الجر ، أو بحذف حرف الجر توسعا ، أو باستخدام التضمين النحوي ، أو تحويل اللازم إلى باب نصر ، وسيفسر ذلك في موضعه .

(٣) س : ٢- ٢٢ .

(٢) س ٧- ٢ .

(١) س : ٢- ١٦ .

(٦) شرح شذور الذهب ٣٥٦ .

(٥) س : ٢- ٢٠٨ .

(٤) خ : ٤ .

(٧) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٨١ .

رابعا : نمط يشترك بين المتعدي إلى واحد وإلى اثنين :

النمط الثاني والعشرون

فعل + فاعل + مفعول به + جار ومجرور

ذكر هذا النمط في أربعة وأربعين ومائتي موضع ، تتوزعها صورتان باعتبار العلاقة بين المجرور والحديثة ، فإحدهما : المجرور بها وقعت عليه الحديثة ، والأخرى : لم تقع عليه الحديثة ، وهما :

الصورة الأولى : المجرور ليس مفعولا به :

ذكر ذلك في ثلاثة عشر مائة موضع ، يمثلها قولُ الجاحظ : شاهدنا بها ما غاب عنا^(١) ، وفتحنا بها المستغلقَ علينا^(٢) ، والمفعول به في الجملتين هو (الاسم الموصول ، ما ، المستغلق) والجار والمجرور هما (بها) ، ويلاحظ أن الحديثة لم تقع على المجرور ، وإنما هو واسطة الحديثة أو الوسيلة إليها، ويتضح ذلك في قوله: سمي عائشة له^(٣) ، فالحديثة وهي التسمية لم تقع إلا على عائشة ، ولم تقع على الجار والمجرور ، فالعلاقة بين الحديثة والمجرور في المثالين الأولين علاقة وسيلة ، أما العلاقة بينهما في المثال الثالث فهي علاقة ملكية ، حيث كانت تسمية عائشة من أجله .
ويتمشى هذا مع مثيله من الأنماط السابقة .

الصورة الثانية : المجرور به مفعول :

ذكر ذلك في واحد وثلاثين ومائة موضع ، يمثلها قولُ الجاحظ : يغضب على مَنْ شبه أباه بعبد^(٤) ، المفعول به الأول (أباه) ، منصوب بالألف أما المجرور (عبد) فقد وقعت عليه الحديثة كذلك ؛ لأن التشبيه وقع على كل من الأب والعبد ، ولذا

(٣) ع : ٢٥ .

(٢) س : ١ - ٣١٦ .

(١) انظر : شذا العرف ٥٠ .

(٤) س : ١ - ١٨٦ .



فالمجرور مفعول به أصلا ، والباء التي سبقت المجرور لازمة لأداء المعنى ، فهي التي ربطت بين المشبه (أباه) والمشبه به (عبده) .

كما يتضح ذلك في قول الجاحظ (أتبعنا كل كتاب بما يليه) ^(١) ، فالحدثية وهي الإتيان وقعت على كل من (كل كتاب ، ما يليه) ، والباء ضرورة لترتيب الإتيان ^(٢) .

ومن حيث قضية التقديم بالنسبة للمفعول المسرح غير المقيد على المفعول المقيد به ، فستدرس في الباب الأخير .

خامسا : أنماط المتعدي إلى مفعولين بنفسه ^(٣) :

النمط الثالث والعشرون

فعل + فاعل + مفعول اسم + مفعول اسم

ذكر هذا النمط في أربعة وخمسين موضعا ، منها ثمانية وعشرون تخص الماضي ، وستة وعشرون تخص المضارع ، ومثاله قول الجاحظ : جعله سكيننا مخلطا ومسبوقا مؤخرا ^(٤) ، الحدثية وهي الجمل على كل من ضمير الغائب المتصل بها والنكرة سكيننا ، ويلاحظ أن المفعولين بدون الجملة الفعلية ابتداء وإخبار عنه ، فهما يكونان جملة اسمية ، أما قول الجاحظ : قد أعطينا كل شكل من ذلك قسطه من الاختيار ^(٥) ، فالمفعولان بع (كل شكل) ، و(قسطه) ، وهما لا يمثلان جملة اسمية لأنهما لا يعطيان معنى مفيدا : ولا يتمم الثاني الأول بمعنى مفيد .

(١) س : ١ - ٣١٩ .

(٢) التسهيل ٨١ / همع الهوامع ١ - ١٦٨ / شرح التصريح ١ - ٣١٤ .

(٣) انظر : الكتاب ١ - ٣٧ ، ٤١ / المفصل ٢٥٩ - ٢٦١ / الألفية ، باب تعدي الفعل ولزومه /

التسهيل ٧٠ - ٧٢ / همع الهوامع ١ - ١٤٨ - ١٥٠ / شرح التصريح ١ - ٢٤٦ - ٢٥٤ / شرح

ابن عقيل ١ - ١٦٠ / شذا العرف ٤٩ .

(٥) ن : ٢ - ٧ .

(٤) ن : ٢ - ٩ .

النمط الرابع والعشرون

فعل + فاعل + مفعول اسم + مفعول مصدر مؤول

ورد هذا النمط في تسعة مواضع ، أربعة منها تخص الماضي ، وخمسة تخص المضارع ، ومثاله قول الجاحظ : أمره أن يهجوَ أبا سفيانَ بنَ الحارث^(١) ، الحديثية فيه وهي الأمر وقعت على كل من ضمير الغائب (هاء) ، والمصدر المؤول من (أن والفعل المضارع) أما قوله : وأراه أن في الناس بقيةً ينهون عن الفساد في الأرض^(٢) ؛ ففيه الحديثية وهي الرؤية وقعت على هاءٍ للغائب وعلى المصدر المؤول المنسب من أن المشددة المفتوحة الهمزة ومعمولها ، ولهذا فقد كانت الحديثية في المثال الأول بها اتصال بمشاعر إنسانية ، وهي الأمر بالهجاء والأمر فيه إرادة ولكنها في تصميم ، أما الحديثية في المثال الثاني فقد دلت على ظن وحديث أو التفكير .

النمط الخامس والعشرون

فعل + فاعل + مفعول اسم + مفعول جملة

ذكر ذلك في ستة مواضع ، أحدها قولُ الجاحظ : رأينا عليا يروي عنه^(٣) ، والرؤية - وهي بمعنى العلم - لأن الجاحظ لم يرَ عليا بنَ أبي طالب - كرم الله - وجهه - وقعت على كل من العلم (عليا) ، والجملة الفعلية (يروي عنه) ، وهما يكونان جملة اسمية ، ويتضح ذلك قوله : لم نجد الناسَ احتاجوا مع خبره إلى شاهد^(٤) ، فالوجدان وهو الحديثية بمعنى العلم قد وقع على الاسمِ المعرف بالألف واللام (الناس) ، وعلى معنى الجملة الفعلية (احتاجوا) ولذا فهما مفعولان ، وهما يكونان جملةً اسمية ، ولم أجد في هذا النمط مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً .

(٤) ع : ٨٤ .

(٣) ع : ٨٢ .

(٢) س : ٢ - ١٦ .

(١) ع : ٢٤ .



النمط السادس والعشرون

فعل + مفعول + فاعل + مفعول

ذكر ذلك في أربعة مواضع ، مهما قول الجاحظ : وقد أورثه الألف السكون^(١) ، الفاعل فيه هو (الألف) ، أما المفعولان فأحدهما تقدم الفاعل وهو ضمير الغائب ، وهذا ضرورة لأن الضمير يحتاج إلى فعلٍ يعتمد عليه ، فهو ضمير متصل ، وقد درست هذه الظاهرة سابقاً^(٢) ، أما المفعول الثاني فهو المعرف بالألف واللام (السكون) ، ويتماثل ذلك مع قول الجاحظ : هي الجزرة التي جعلها رسول الله ﷺ كفوا لبناته وأمامه وعقائله^(٣) .

ومن خلال تحليل الأنماط السابقة الخاصة بالأفعال المتعدية إلى مفعولين من خلال نثر الجاحظ وأقوال النحاة يتضح ما يأتي :

أولاً : ذكر النحاة أنه لبعض المفاعيل الأصالة على بعض آخر ، وأصالة المفعول إما يكونه مبتدأ في الأصل ، والآخر خبر ، كما في باب ظن ، أو يكونه فاعلاً في المعنى ، والآخر مفعول معنى في باب أعطى^(٤) . وهذه القاعدة مماثلة لما ورد في نثر الجاحظ .

ثانياً : الأفعال التي وردت في نثر الجاحظ ونصبت مفعولين كانت على النحو الآتي :

١ - ما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، ويذهب السهيلي إلى أن المفعولين في هذه الأفعال ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، واستدل بظننت زيدا عمرا ، فإنه لا يقال زيد عمرو ، إلا على جهة التشبيه ، وأنت لم تُرد ذلك^(٥) .

(٣) س : ٢ - ٨ .

(٢) انظر النمط الخامس عشر .

(١) ع : ٢٢ .

(٤) انظر : التسهيل ٨٤ / شرح التصريح ١ - ٣١٣ / همع الهوامع ١ - ١٦٧ .

(٥) انظر : شرح التصريح ١ - ٢٤٦ .

وترد على أربعة أقسام :

أولهما : ما دل على ظن في الخبر ، وأفعاله :

زعم

لم يرد الزعمُ لدى الجاحظ إلا مسلطاً على مصدر مؤول من (أن) المشددة المفتوحة الهمزة ومعمولها ، نحو قوله : زعم أكثرهم أن كلامَ الله حسنٌ وبين^(١) ، وأنا أزعم أن البكاء صالحٌ للطابع ومحمودٌ المغبة إذا وافق الموضوع^(٢) ، ويزعمون أن لكل زمان تدبيراً ومصالحةً^(٣) ، والزعم عند الجاحظ بمعنى الاعتقاد ، وهو المفهوم غير المؤكد ، وللنحاة أقوالٌ في معنى الزعم ، حيث يذكر السيوطي : «قال السيرافي : الزعمُ قولٌ يقترن به اعتقادٌ صح أو لم يصح ، وقال ابن دريد : أكثر ما يقع على الباطل ، وفي الإيضاح زعم بمعنى علم في قول سيبويه ، وقال غيره ، يكون بمعنى أعتقد ، فقد يكون علماً ، وقد يكون تقليداً ، ويكون أيضاً ظناً غالباً ، وقيل يكون بمعنى الكذب»^(٤) ، وأن ومعمولها في هذا الموضوع سدت مسد المفعولين^(٥) ، والواقع أن (أن) صلة واسمها وخبرها هما المفعولان ولم يقع عليهما النصبُ لأن (أن) حجت ذلك .

ويذكر النحاة أن (زعم) بهذا المعنى أكثرُ ما تقع على (أن) و (أن) ، كما أنها لم ترد في القرآن إلا كذلك^(٦) ، وهذا يتفق مع نثر الجاحظ ، إلا أنه عند الجاحظ لم ترد إلا مع (أن) المشددة ومعمولها) فقط ، ويتضح ذلك في الأنماط الخاصة بالفعل المتعدي إلى واحد، وربما كانت متعديةً إلى واحد أو لازمة ، ولكن لم يرد ذلك في نثر الجاحظ، وهذه لغيات لا يعتد بها^(٧) .

(١) س : ٢ - ٦٨ . (٢) خ : ٥ . (٣) س : ١ - ٢٨٦ .

(٤) انظر : همع الهوامع ١ - ١٤٨ .

(٥) انظر : الكتاب ٣ - ١٢٠ / اللباب ١٩٠ / المقرب ١ - ١١٨ / همع الهوامع ١ - ١٥١ .

(٦) انظر : همع الهوامع ١ - ١٤٨ . (٧) س : ١ - ٢٨٥ .



جعل

ورد في نثر الجاحظ في قوله : جعلوا الكلام عيارا على كل نظر^(١) ، جعل الحظ فيه دنية^(٢) ، ويلاحظ أن فيها معنى الاعتقاد أو الظن ، وربما وردت بمعنى صير أي فيها معنى التحويل والاستمرار ، كما هو في أقوال الجاحظ : هي الجزرة التي جعلها رسول الله - ﷺ - كفوا بناته وأياماه وعقائله^(٣) ، وجعل إسماعيل بعد أن كان أعجميا عربيا^(٤) ، كما جعل حليف قريش من العرب بعد أن كان أعجميا قرشيا^(٥) .

فإن كانت بمعنى أوجد أو أوجب أو ألقى فهي تتعدى إلى واحد ، ولكنها وردت في نثر الجاحظ بهذا المعنى متعديةً إلى واحد بنفسها ، وإلى آخر بواسطة حرف الجر ، كما هو في قول الجاحظ : وجعل ليه قبض الصدقات ومحاسبة العمال ، وإنما جعلوا له الأمور وخصوه بالفضيلة لحاجة كل عالم إليه ، فجعل في القولين بمعنى أوجب ، أو ألقى وتعدت إلى المفعول الأول (قبض الصدقات ، الأمور) بنفسها ، وتعدت إلى الثاني (هاء الغائب) في القولين بواسطة حرفي الجر (إلى ، واللام) ، وذكر النحاة الأفعال : (حجا ، وعد وهب) ، ولكنها لم ترد في نثر الجاحظ .

ثانيها : ما يدل على يقين ، وأفعاله :

وجد :

وردت عند الجاحظ في قوله (سأوجدك ذلك في قصصهم)^(٦) ، وهي بمعنى لم كما يقول سيبويه^(٧) ، ومصدرها (وجدان) عند الأخفش ، و(وجود) عند السيرافي^(٨) ، فإن كانت بمعنى وجدان الضالة تعدت إلى واحد فهي حينئذ بمنزلة ضربت^(٩) ، ومنها في نثر الجاحظ : تجد هذه الأبواب وأكثر منها مصورة في كتابي^(١٠) .

(٣) س : ٢ - ٨ .

(٦) خ : ٥ .

(٢) س : ٢ - ١٩٠ .

(٥) س : ٢ - ٢١ .

(٨) همع الهوامع ١ - ١٤٩ .

(١٠) خ : ٥ .

(١) س : ١ - ٢٨٥ .

(٤) س : ٢ - ٢١ .

(٧) انظر : الكتاب ١ - ٤٠ .

(٩) انظر : الكتاب ١ - ٤٠ .

وإن كانت بمعنى أصاب تعدت إلى واحد ، وإن كانت بمعنى حزن أو حقد أو استغنى فهي لازمة ، ولم ترد لدى الجاحظ بهذه المعاني .

علم :

لم ترد لدى الجاحظ إلا متسلطةً على مصدر مؤول منسبك من (أن ومعموليتها) ، فهي كالزعم في ذلك ، ومثالها : علمت أن الغالب على إرادتك والمستولى على مذهبك تقريبُ العلماء ، وإقصاءُ الجاهل^(١) ، فإن كانت بمعنى المعرفة تعدت إلى واحد ، ومثال ذلك : ولا ألم شيئاً من العلم الذي جعل الله العمل له تبعاً^(٢) .

وقد تأتي لازمةً بمعنى شق الشفقة ، ولكن هذا لم يرد في نثر الجاحظ .

وذكر النحاة (ألفى ودرس وهب اعلم وهما جامدان) ، ولم يرد ذلك في نثر الجاحظ .

ثالثها : ما استعمل في ظن واليقين ، وأفعاله :

رأى :

بمعنى ظن أو علم ، ومما ورد منها في نثر الجاحظ قوله : يرى الكثير في ذلك قليلاً^(٣) ، فقد رأيتك أطنبت بإخماذ هذا الصنف من الناس^(٤) ، وواضح أن الرؤية في المثالين فيها ظن كما هو في الأول ، وعلم في الثاني .

وربما تسلطت على (أن ومعموليتها) ، كما هو في قول الجاحظ : وأراه أن في الناس بقيةً ينهون عن الفساد في الأرض^(٥) .

فإن كات بمعنى أبصر أو ضرب تعدت لواحد^(٦) ، ومن ذلك قول الجاحظ : متى رأيت زللاً غفرته ، ومتى رأيت صواباً أعلنته^(٧) ، وذكرها الأزهري مع علم

(١) س : ١ - ٣١٧ . (٢) س : ١ - ٣١٤ . (٣) س : ١ - ٢٨٥ .

(٤) س : ٢ - ١٨٧ . (٥) س : ٢ - ١٦ . (٦) انظر : الجمع ١ - ١٥ .

(٧) س : ١ - ٣١٧ .



فيما يؤدي اليقين بالرجحان ، وهما لليقين غالباً^(١) ، وألحقوا برأى العلمية رأى الخُلُمِيَّة ، و(سَمِعَ) المعلقة بعينٍ ولا يُخْبِرُ بعدها إلا بفعلٍ دال على الصوت^(٢) .

حسب :

وهي معنى الظن أو العلم كذلك^(٣) ، ووردت في نثر الجاحظ بمعنى الظن والاعتقاد ناصبةً لفعلين ، ولكن صيغتها كانت في الأمر ، وهذا ليس مجال البحث^(٤) .

ولكنها وردت في مجال الجملة الخبرية في نثر الجاحظ متسلطةً على مصدر مؤول منسبك من (أن ومعموليتها) ، ومن ذلك قوله : فحسبت أن أقل ما عند الرجلين ألا يودا إلى مائدته أبداً^(٥) ، وإن كانت لَلَوْنِ فهي لازمة^(*) ، ولم يرد ذلك .

وذكر النحاة الفعلين (ظ - خال) ، ولم ردا في نثر الجاحظ .

رابعها : ما دل على تحويل ، وأفعاله :

جعل :

وهي بمعنى صَيَّرَ^(٦) ، ومما ورد من ذل في نثر الجاحظ قوله : يجعل ذلك الظرف سلماً لي منع شينته^(٧) ، وكذلك قوله : جعل الله العمل له تبعاً ، والجنة له ثواباً^(٨) ، وواضح أن الجعل فيها بمعنى التصبير .

(*) ويرجع إلى : شرح التسهيل / التسهيل ٧١ . حسب الرجل . إذا احمرَّ لونه وبيضَّ كالبرص ، وكذا إذا كان شُغرةً ، فيكون فعلاً لازماً .

(١) شرح التصريح ١ - ٢٤٨ . (٢) انظر : التسهيل ٧١ .

(٣) انظر : الكتاب ١ - ٣٩ ، ٤٠ .

(٤) من ذلك : واحسب ما رورا عليه من الأشعار التي قولها شرك والتمثال بها كفر شيئاً مصنوعاً ، س : ٢ - ١٣ .

(٥) خ : ٥٦ .

(٦) انظر : الكتاب ٣ - ١٦٠ / التسهيل ٧١ / همع الهوامع ١ - ١٥٢ .

(٧) خ : ٥٧ . (٨) س : ١ - ٣١٤ .

صير:

وردت في قول الجاحظ: صير كتاب زدن معدن علمه^(١)، علمنا أن إسماعيل صيره الله عربيا بعد أن كان أعجميا^(٢)، ويبدو فيها أن (صير) نصبت فعلين في كل منهما.

وذكر النحاة: (أصار - هب - رد - ترك - تخذ - اتخذ، واختلفوا في تعدي الثلاثة الأخيرة، وجعلوا المنصوب الثاني حالاً - تيقن - شعر - درى - تين - أصاب - اعتقد - تمنى - ردى، هب بمعنى حسب)^(٣).

ولم يرد ذلك في نثر الجاحظ.

ويذكر السيوطي^(٤): (توهم)، ولكنها وردت في نثر الجاحظ متسلطة على (أن) ومعمولها) في قوه: (ثم يتوهم الواحد منهم إذا عرض جبته.. أنه المتبوع ليس التابع)^(٥).

ويذكر سيبويه ضرورة ذكر المفعولين فيما سبق، ويعلل ذلك بقوله: «وإنما منعك أن تقتصر على أحد الفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكاً، وذكرت أول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو»^(٦).

٢ - ما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وأفعاله:

منح:

وردت في قول الجاحظ: فنسأل ضحك حسن الرعاية أن يمنحنا حسن الطاعة^(٧)، وقد تعدى الفعل (منح) إلى مفعولين، وهما ضمير المتكلمين (نا) في الجملتين،

(١) س: ٢ - ١٩٢. (٢) س: ٢ - ٢٢. (٣) انظر: همع الهوامع ١ - ١٥٠، ١٥١. (٤) الموضوع السابق. (٥) س: ٢ - ١٩١. (٦) الكتاب ١ - ٣٩. (٧) س: ١ - ٣١٣.



والمفعول الثاني (حُسن) منسوبا إلى اِرعاية في الجملة الأولى ، وإلى الطاعة في الجملة الثانية .

أعطى :

ذكر في قول الجاحظ : قد أعطينا كلَّ شكل ذلك قسطه من الاختيار^(١) .

وذكر سيبويه أفعالا أخرى تدل على معنى العطاء تتعدى إلى مفعولين وهي : (أورد - يكسب - أمنح - أرفد) ، كما جعل من أفعال هذا القسم (أليس - كسا)^(٢) ، ومنه :

كسا :

ذكر في : وسَكِرَ زبيدةٌ ليلةً فكسا صديقا له قميصاً^(٣) .

وجد في نثر الجاحظ ما يؤدي معنى العطاء ، ولم يذكر لدى النحاة وهو الفعل (رزق) ، وذلك في قول الجاحظ : يرزقُ صاحبُ ديوان الرسائل - وبلسانه يخاطب الخلق - العشرَ من رزقِ صاحبِ الخراج^(٤) ، والحديثية وهي (الرزق) وقعت على نائبِ الفاعل (صاحب ديوان الخراج) ، كما وقعت على (العشر من رزق صاحب الخراج) .

ويجعل سيبويه أفعالَ هذا الباب لا تلتزمُ بوجود المفعولين ، حيث يقول : هذا بابُ الفاعلِ الذي يتعداه فعلُهُ إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول ، قولك : (أعطى عبد الله زيدا درهما)^(٥) .

(٢) الكتاب ١ - ٣٧ .

(٤) س : ١ - ٢٠٥ .

(١) ن : ٢ - ٧ .

(٣) خ : ٣٦ .

(٥) الكتاب ١ - ٣٧ .

٣. أفعال أخرى وردت بصيغها الأصلية ناصبةً لمفعولين :

منع :

ذكر في قول الجاحظ : ولكن الله منع نبيه - ﷺ - ذلك^(١) ، وواضح أن المنع وقع على كل من : نبيه ، واسم الإشارة ذلك) ، فكل منها مفعولٌ به .

أمر :

ورد في قول الجاحظ : وأمرت مَنْ يحتاجُ إلى المادة وإلى حسن المعونى من الموافقين والإخوان الصالحين أن ينظروا فيه وأن يشوهه ويُشيعوه^(٢) ، الحديثية فيه وهي الأمرية وقعت على كل من اسم الموصول مع صلته (من يحتاج) والمصدر المؤول المنسب من (أن المصدرية والمضارع) ، ومثل ذلك يتضح في قوله : وأمره ألا يفر من ...^(٣) .

سأل :

ورد في قول الجاحظ : فنسأل الذي أسندنا بخلافته أن يَمُنَّ علينا بطولِ بقائه^(٤) ، الحديثية وهي السؤال وقعت على كل من الاسم الموصول (الذي) مع اعتبار جملة صلته ، وعلى المصدر المؤول من أن والمضارع : (أن يَمُنَّ) ويتضح ذلك في قوله : فأنا أسألك - أكرمك الله - أن ترى هذا الكتاب وتقرأ ما خف عليك منه^(٥) ، وكذلك قوله : وسأل المأمون أن يوليه تصنيف الجند^(٦) .

سقى :

ورد في قول الجاحظ : فسقوه ماء بئر^(٧) ، وقع السقى فيه على ضمير الغائب (الهاء) ، وعلى (ماء) ، فكل منها مفعولٌ به .

(٣) س : ٢ - ٢٠٨ .

(٢) س : ١ - ٢٩١ .

(١) س : ٢ - ١٩٠ .

(٦) س : ٢ - ٢٠٧ .

(٥) س : ١ - ١٩١ .

(٤) س : ١ - ٣٠٨ .

(٧) خ : ٥٥ .



٤ - أفعال تنصب مفعولين باستخدام السوابق (أحرف الزيادة) :

أ - بزيادة الهمزة :

أعلم :

ورد في قول الجاحظ : أراد النبي - ﷺ - أن - يُعلم زيدا غلظه في ذلك القول ^(١) ، المضارع (يعلم) ، ماضيه (أعلم) بزيادة الهمزة ، وقع الإعلام على كل من (زيد) ، وغلظه) .

أسمع :

ذكر في قول الجاحظ : فما قدرت بنو مخزوم من يلائها ، ومُرامٍ شبابها ومع عزها وشدة عداوتها أن تحصّ مه شعرةً ، ولا تُسمعه كلمة : حتى مشت إليه بأجمعها ^(٢) ، الفعل المضارع (تُسمع) ماضيه (أسمع) بزيادة الهمزة ، والإسماعُ وقع على كل ضمير الغائب (الهاء) و(كلمة) ، فكل منهما مفعولٌ به للإسماع .

أورث :

ذكر في قول الجاحظ : وقد أورثه الإلفُ السكون ^(٣) ، وواضح أن الميراث وقع على كل من ضمير الغائب (الهاء) ، و(السكون) ، فكلاهما مفعول به .

أرى : (ماض)

ورد في قول الجاحظ : وأراه في الناس بقيةً ينهون عن الفساد في الأرض ^(٤) ، وأصل الفعل : (أرأى) فهو مزيد بالهمزة ، وأوقعت الرؤية فيه على كل من ضمير الغائب (الهاء) والمصدر المؤول من (أن المشددة ومعموليها) ، فكل منهما مفعول به ، والأفضل أن يكونَ الفعلُ هنا قليلاً ، فيتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، الأول (هاء الغائب) ، والثاني والثالث سد المصدر المؤول مسدّهما .

(٢) ع : ١ - ٢٣ .

(٤) س : ٢ - ١٦ .

(١) ع : ١٤٥ .

(٣) ع : ٢٢ .

ب - بالتضعيف :**سمى :**

ورد في أقوال الجاحظ : سموه عام الجماعة^(١) ، سموا المداهنة مداراة^(٢) ، كان صفوان بن محرز يُسمى البكاء^(٣) ، الفعل (سمى) فيها مضعف الوسط وقد تعدى إلى مفعولين ، فالتسمية وقعت على كل من (ضمير الغائب و عام) في القول الأول ، و(المداهنة، ومداراة) في القول الثاني و(ضمير الغائب وهو نائب الفاعل ، والبكاء) في القول الثالث .

وربما تعدى إلى الثاني بحرف الجر^(٤) ، كما هو في قول الجاحظ : ولفضل خصال الضحك عند العرب تسمى أولادها بالضحاك^(٥) .

خوِّف : (مضعف العين) :

ذكر في قول الجاحظ : خوفه العواقب^(٦) ، يخوفونه العاقبة^(٧) ، وهو مضعف العين ، ووقع التخويف على كل من هاء الغائب والعواقب في الجملة الأولى، وهاء الغائب ، والعاقبة في الجملة الثانية .

ولَّى (مضعف العين) :

ذكر في قول الجاحظ : وعلى مثل ذلك ولَّى تاب ابن أسيد مكة^(٨) ، وقوله وسأل المأمون أن يولِّيه تصنيفَ الجند^(٩) ، وواضح فيهما أن التولية قد وقعت على (عتاب ، ومكة) في الجملة الأولى ، وعلى (هاء الغائب ، وتصنيف) في الجملة الثانية ، فكل منها مفعولٌ به .

(٢) س : ١ - ٢٨٦ .

(٤) انظر : الكتاب ١ - ٣٨ .

(٦) س : ٢ - ١٦ .

(٨) س : ١ - ٢٩٦ .

(١) س : ٢ - ١١ .

(٣) خ : ٦ .

(٥) خ : ٦ .

(٧) س : ١ - ٢٨٦ .

(٩) س : ٢ - ٢٠٧ .



قَلْد : (مضعف العين :

ذكر في قول الجاحظ : «وقلده الأحكام»^(١) ، التقليد قد وقع على هاء الغائب والأحكام ، فكل منهما مفعول به .

عَوْد :

بتضعيف الواو ، ذكر في قول الجاحظ : «لا تُعوِّدْ أنفسها أن تضع»^(٢) وعدم التعود وقع على كل من (أنفس) ، والمصدر المؤول المنسب من أن والفعل المضارع ، فكل منهما مفعول به .

عَرَّف :

بتضعيف الراء ، ورد في قول الجاحظ : «يعرفه هوان ذلك الأمر»^(٣) وقع التعريف على كل من هاء الغائب ، وهوان ، فكل منهما مفعول به .

خَبَّر : (مضعف العين) :

ذكرته في هذا المجال لأن صيغته مصعفة الوسط ، وذكر في قول الجاحظ : ولقد خبَّرني خبازٌ لبعض أصحابنا أنه جلده على إنضاج الخبز^(٤) ، وقع الإخبار على كل من ضمير المتكلم (الياء) ، ÷ والمصدر المؤول من (أن المشددة ومعموليهما) .

ج . بزيادة الهمزة والسين والتاء :

جَاوَز :

ورد في قوله : وقد كانت هذه الأمة لا تجاوز معاصيها الإثم والضلال^(٥) ، فعدم المجاوزة وقع لى كل من (المعاصي ، والإثم) .

وإذا كان ابن السراج يقول : «واعلم أن من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين في اللفظ، وحقه أن يتعدى إلى الثاني بحرف الجر ، إلا أنهم استعملوا حذف حرف الجر

(٣) ن : ٤ - ١٣ .

(٢) ن : ٣ - ٢٣ .

(١) س : ١ - ٢٩٦ .

(٥) س : ٢ - ٢٠ .

(٤) خ : ٥٥ .

فيه ، فيجوز فيه الوجهان في الكلام»^(١) فربما انطبق هذا المفهوم على أفعال هذا القسم ، وأفعال القسم السابق له إلا أنه لا داعي إلى تأويل حرف جر ، ما دامت الجماعة اللغوية اصطلحت واجتمعت على هذا الاستخدام لهذه الأفعال دون استخدام حروف الجر ، وما يجب أن يفهم من هذا القول أنه يجوز أن تأتي هذه الأفعال ؛ وقد استخدم فيها حروف الجر للتعدية إلى المفعول الثاني .

د - باستخدام حروف الجر للتعدية إلى المفعول الثاني :

وذلك من خلال دراسة القسم السابق وهو (نمط يشترك بين المتعدي إلى واحد والمتعدي إلى اثنين) :

١ - بواسطة الباء :

أتى : يأتيكم به^(٢) ، فأتوه بخبز وزيتون^(٣) .

أتبع : أتبعنا كل كتاب بما يليه^(٤) .

أخبر : رأيت بعيني من هذا الرجل ما أخبرك به^(٥) .

أخص : وأخصوه بالفضيلة^(٦) .

أذكر : يذكركم بما عنده^(٧) .

أسمى : ولفضل خصال الضحك تسمى أولادهما بالضحك وبسام ويطلق وبطليق^(٨) .

أشبه : يغضب على من شبه أباه بعبده ، ولا يغضب على من شبه ربه بخلقه^(٩) .

(١) الأصول في النحو ١- ٢١٢ / وانظر : شرح المفصل ٧/ ٦٣ / المقرب ١- ٢١٢ .

(٢) س : ٢٩٢ . (٣) ن : ٤- ١٢ .

(٤) س : ١- ٣١٩ . (٥) خ : ٥٧ .

(٦) س : ١- ٢٨٣ . (٧) س : ١- ٢٩٢ .

(٨) خ : ٦ / وانظر : خ : ٥٧ . (٩) س : ١- ٢٨٦ .



ضرب : يضربون بالكاتب فيما بينهم المثل^(١) .

عرف : قد عرفناه بالبخل على الطعام^(٢) .

عمر : فالحمد لله الذي عمّر الدنيا بك^(٣) (بتضعيف الميم) .

قرن : ثم قرنوا بذلك العصبية التي هلك بها عالم بعد عالم^(٤) .

وصل : ثم نسأل الذي عرفنا فضلك أن يصل حبلاً لنا بحبلك^(٥) .

وئى : توّلاك الله بحفظه^(٦) (بتضعيف اللام) .

ونلمس في الجمل السابقة أن الحديثة قد وقعت على كل من المفعول الأول هو الاسم المجرور بالباء .

٢ - بواسطة اللام :

بلغ : فقد بلغت ما لم يبلغه أب بار ولا أم رءوم^(٧) .

أتم : أتم نعمته عليك ، وكرامته لك^(٨) .

جعل : جعلوا له الأمور^(٩) .

أصاب : فأما العرب فقد أصبت لهم من هذا الضرب كلاً ما كثيراً^(١٠) .

كفى : والفراسة فيك تكفي مئونة التجربة لك^(١١) .

وجد : لم نجد له أصلاً^(١٢) .

وفق : وفقك لطاعته^(١٣) .

(١) س : ٢ - ١٩٧ . (٢) خ : ٥٥ . (٣) س : ١ - ٣١٨ .

(٤) س : ٢ - ٢٠ . (٥) س : ١ - ٣١٩ . (٦) خ : ١ .

(٧) خ : ٤ . (٨) س : ١ - ٢٨٣ . (٩) س : ١ - ٢٨٥ .

(١٠) س : ١ - ٣٠٤ . (١١) س : ١ - ٣٠١ . (١٢) ع : ١٤٤ . (١٣) خ : ١ .

ونستطيع أن نلمس أن الحديثية قد وقعت على كل من المفعول به الاسم والمجرور باللام .

٣ - بواسطة (عن) :

ستر : ولا أستر عنك عيبه^(١) .

وقد وقعت الحديثية على كل من (العيب) والمجرور ضمير المخاطب (الكاف) .

٤ - بواسطة (في) :

جعل : وجعلوا في شاربه وسيلته غالية^(٢) .

تذكر : تذكر فيه ما رأت في أبيها^(٣) .

رأى : وهو شيء لم أره إلا فيه^(٤) .

ردد : يردد فيها نظره^(٥) .

زين : يزين في سمعك ما تقربنا به إليك^(٦) .

أشرك : يُشركه في أكله أحبُّ الناس إليه^(٧) .

استعمل : استعمل فيهم الأحقادَ والد من^(٨) .

قلّب : يقلّب فيها رأيه^(٩) .

وقد وقعت الحديثية على كل من المفعول به الاسم ، والمجرور بواسطة حرف الجر (في) .

(٢) خ : ٥٨ .

(٤) خ : ٥٧ .

(٦) س : ١ - ٣١٩ .

(٨) س : ٢ - ٢٠٧ .

(١) خ : ٧ .

(٣) ع : ٨٧ .

(٥) ن : ٢ - ٩ .

(٧) ع : ١٥٠ .

(٩) ن : ٢ - ٩ .



٥ - بواسطة (من) :

جعل : وأن يجعلنا من صالحى أعوانك^(١) .

ارتضى : لا يرتضى من الكتب إلا المنطق^(٢) .

عزز : لا أعزك عنه^(٣) .

أمكن : أمكنه من أذن من لا يسمعُ إلا ما يشتهي^(٤) .

منع : وليس يمنعني من أن أهديها إليك معا إلا ما أعرفه من كثرة شغلك^(٥) .

وقد وقعت الحديثةُ على كل من الاسم المقعول به والمجرور بمن .

٦ - بواسطة (إلى) :

أدى : فلم يمت حتى أداه عرق الكتابة إلى ذم مَنْ ذمَّ من أوليائه^(٦) .

جمع : جمعنا إلى قليلنا كثيرهم^(٧) .

تحول : تحول إلينا رجال من قادتهم ومن أعلامهم^(٨) .

ونلمس في الجمل السابقة أن الحديثة قد وقعت على المفعول به الاسم والمجرور

بواسطة (إلى) .

٧ - بواسطة (على) :

أتم : أتم نعمته عليك^(٩) .

دل : يدللك على تقديمه للغاية وإيثاره للتعليم والاستبانة قوله حين ..^(١٠)

(٢) س : ٢ - ١٩٤ .

(٤) خ : ٥٥ .

(٦) س : ٢ - ١٨٩ .

(٨) س : ١ - ٢٨٥ .

(١٠) س : ١ - ٣٠٠ .

(١) س : ١ - ٣١٩ .

(٣) خ : ٧ .

(٥) س : ١ - ٣١٨ .

(٧) س : ١ - ٣١٦ .

(٩) س : ١ - ٢٨٣ .

أعاد : أعاد المسألة عليه^(١) .

أعان : أعانك عى شكره^(٢) .

نبه : نبهك التصفح لها على عيب قد أغفلته^(٣) .

أوجب : يوجب على خصمه له تصديق الشاذ^(٤) .

سادسا: الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمجهول (المسند إلى المفعول) :

قد يجذفُ الفاعلُ المسند إليه الحديثُ لأسباب^(٥) ، ويسند إلى ما كان مفعولاً به ، فيسميه النحاة المفعولَ الذي لم يُسمَّ فاعله^(٦) ، ويطلق عليه ابنُ مالك^(٧) النائبَ عن الفاعل ، كما ذكر ذلك ابنُ هشام الأنصاري^(٨) والسيوطي^(٩) والأزهري^(١٠) ، والخضري ؛ لأنها أدل وأخصر^(١١) ، وأحكامه تشترك مع أحكام الفاعل^(١٢) ، كما يتخذ الفعلُ المبني للمجهول صيغةً تختلف عما هي عليه المبني للفاعل أو المسند إليه ، وللنحاة المحدثين نظرةٌ في ذلك ، حيث يرون أن هذه أبنية كسائر أبنية الأفعال ، ويرون أنها ليست محولةً عن الفاعل^(١٣) .

(١) خ : ٥٥ . (٢) خ : ١ . (٣) خ : ٣ . (٤) ع : ٨١ .

(٥) حددها النحاة : إما لعلم المخاطب ، أو لجهل المخاطب ، أو للخوف منه ، أو للخوف عليه ، أو للتظيم ، أو للتحقير ، أو لإيثار الغرض السامع ، أو لإقامة الوزن ، أو لتوافق القوافي ، أو لتقارب الأسجاع . انظر : المقرب ١ - ٨٠ .

(٦) انظر : المقرب ١ - ٧٩ / شرح المفصل ٧ - ٧١ .

(٧) التسهيل ٧٧ / الألفية : باب النائب عن الفاعل .

(٨) شرح شذور الذهب ١٥٩ .

(٩) همع الهوامع ١ - ١٦٤ .

(١٠) شرح التصريح ١ - ٢٨٦ .

(١١) حاشية الخضري على ابن عقيل ١ - ٢٤٩ .

(١٢) انظر : المراجع السابقة .

(١٣) انظر : د . محمد عيد ، النحو الهدفي ٤١١ / د . أحمد عبد الستار الجوارى : نحو الفعل ٨٨ -

٩١ / د . مهدي المخزومي . في النقد العربي : نقد وتوجيه ٤٥ - ٤٧ .



وإذا كان سببويه يسميه^(١) المفعول الذي لم يتعدَّ فعله ولم يتعدَّ إليه فعل فاعل ، فهذا المدلول يحيل كل ما يحيط بالمرفوع في هذه الظاهرة اللغوية ، فلا مناص من أن هذا المرفوع وقعت عليه الحديثة ، ولكن الذي أحدثها أو ما صدرت منه الحديثة غيرُ معلوم ، ولا بد للحديثة من إسناد ، فأسندت إلى ما وقعت عليه ، فقول الجاحظ : يستمرُّ الطعام ، فيه الحديثة هي الاستمرار ، ولكن مصدرها أو فاعلها غيرُ معروف ، أو لا يهتم به ، لأنه لا جدوى من ذكره ، ولا مقصود في المعنى من مدلوله ، ولا بد لها من إسناد ، فأسندت إلى ما وقعت عليه وهو الطعام ، فنظرة النحاة العرب إلى المبني للمجهول يتماشى مع المبني المفهوم منه ، ولا شك في اختلاف صيغ الأفعال ، لهذا سمى الفعل مبنيًا للمجهول ، وفي الصفحات القادمة ثبتُّ لأنماط هذه الظاهرة اللغوية ، ثم تحليل لها ومقابلة لما هو مستنتج في نثر الجاحظ ودراسات بناء الجملة في الشعر الجاهلي .

أنماط للمبني للمجهول

النمط السابع والعشرون

فعل + نائب فاعل :

ورد هذا النمط في أربعة وأربعين موضعاً ، منها عشرون تخص الماضي ، وأربعة وعشرون للمضارع ، تتوزعها أربع صور باعتبار نوع نائب الفاعل ، وهي :

الصورة الأولى : فعل + اسم :

ذكرت في سبعة وعشرين موضعاً ، ومثلها قولُ الجاحظ : مُمدُّ أثره^(٣) . فالحمد وقع على الأثر فهو مفعول به ؛ إلا أن الفاعلُ معلوم لدى المخاطبين ، ولا حاجة إلى تحديده لعدم إفادته المعنى شيئاً ، فلا جدوى من ذكره ، لهذا أسندت الحديثة إلى المفعول به ، وحدثت التغييرات في صيغة الفعل حيث ضُمَّ الأوّل وكسر الأوسط ،

(٣) س ٢٠٩ .

(٢) س : ١ - ٣١٨ .

(١) الكتاب ١ - ٣٤ .

ثم رُفِعَ المفعول به ليصيرَ نائبَ فاعلٍ ، أو مفعولاً لم يسم فاعله ، ومثال ذلك قولُ الجاحظ : قُتِلُوا شهداء^(١) ، أسندتِ احدثية إلى المفعول ضمير الغائب (واو الجماعة) ، فالمفعول الذي يقامُ مقامَ الفاعلِ حكمه حكمُ الفاعلِ^(٢) ، من حيث الإسنادُ إليه ، والعلاوة الإعرابية .

الصورة الثانية : فعل + مصدر مؤول :

ذكر ذلك في قول الجاحظ : لن يرى أن موحدًا يقدم على قتل من كان في مثل صفته وحاله^(٣) ، احدثية (عدم الرؤية) وقعت على المصدر المؤول المنسب من «أن» المشددة المفتوحة الهمزة ومعموليها ، فهو مفعولٌ به ، إلا أن الفاعل لا يهتم به فأسندتِ احدثيةً إلى المفعول به ليحلَّ محلَّ الفاعلِ ، وتصير له أحكامه ، وتتغير بنية الفعل لذلك ، حيث يضم أوله ، ويفتح ما قبل آخره .

الصورة الثالثة : فعل + جار ومجرور :

وردت في أربية مواضع ، ومثالها قول الجاحظ : قضى على صاحبه بالهلع^(٤) ، والقضاء هنا بمعنى الحكم ، والحكم يصدر من الآخرين ، لكن لا أهمية لذكرهم ، ولا بد من إسناد للفعل فأسندت إلى الجار والمجرور المفعول به أصلاً ، وعرض النحاة هذه الظاهرة حيث يذكر : «قد ينوب عن الفاعل الجار والمجرور إذا كان صالحاً ، أي يؤدي معنى»^(٥) ، فانطلقت الفكرة من الإسناد ، ولذا فإن الجمهور لهم من الأدلة على نيابة المجرور في لسان العرب قولهم : سير بزيد سيرا بالنصب ، فأنابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر لإبهامه^(٦) .

(١) ع : ١٤٢ .

(٢) انظر : الأصول في النحو ٢ - ٢٩٦٩ / والمراجع السابقة .

(٣) س : ٢ - ٨ .

(٤) خ : ٦ .

(٥) انظر : التسهيل ٧٧ / شرح ابن عقيل ١ - ١٥٢ ، ١٥٣ / شرح التصريح ١ - ٢٨٧ .

(٦) انظر : شرح التصريح ١ - ٢٨٧ ، والمراجع السابقة ، الأصول في النحو ١ - ٢٨٨ / شرح شذور الذهب ٢١١ .



الصورة الرابعة : فعل + جملة :

ذكر ذلك في اثني عشر موضعا ، ومثلها قولُ الجاحظ : قيل لصفوان ابن محرز عند طول بكائه وتذكر أزانه : إن طول البكاء يورث العمى^(١) ، فوقع اقول ثابت على الجملة الاسمية المنسوخة ، ولكن الفاعل مجهولٌ ، فاسندت الحديثة إلى ما وقعت عليه ، وتغير بناء الفعل أو صيغته لذلك حيث كسر الأول ليناسب ما آل إليه الوسط وكان حق الأول الضم والأوسط الكسر .

النمط الثامن والعشرون

فعل + نائب فاعل + مجرور

ورد هذا النمط في واحد وخمسين موضعا ، تتوزعها صورتان مختلفتان باختلاف العلاقة بين الحديثة والمجرور ، وإذا ما كانت علاقة التعديّة أم لا ، وهما ؟

الصورة الأولى : المجرور ليس مفعولا به :

ذكر ذلك في خمسة عشر موضعا ، يمثلها قولُ الجاحظ : وصديق لنا آخر كنا قد ابتلينا بمؤاكلته^(٢) ، الابتلاء وقع على ضمير المتكلمين (نا) الدالة على الفاعلين ، ولكنه أسند إليه لعدم الاهتمام بذكر الفاعل بذكر الفاعل ، فصار نائب فاعل مبني في محل رفع ، أما المجرور (مؤكلة) فالعلاقة بينه وبين الحديثة علاقة وسيلة ، لأنه وسيلة الابتلاء ، فلم تقع الحديثة عليه ، أما قول الجاحظ : فلما أوذى في الله^(٣) ، فإن العلاقة بين الحديثة وهي الإيذاء وبين المجرور وهو لفظ الله فهي علاقة تحديد أو تخصيص ، أي حدد الإيذاء وخصص بأنه في سبيل الله ، فلم تقع الحديثة عليه .

الصورة الثانية : المجرور مفعول به :

ذكر ذلك في ستة وثلاثين موضعا ، ومثلها قول الجاحظ : قلّد ثم من أمر الجماعة^(٤) ، وواضح أن الحديثة أسندت إلى المفعول به (تاء المخاطب) الدالة على

(١) خ : ٦ . (٢) خ : ٥٥ . (٣) ع : ٢٨ . (٤) س : ١ - ٢٩٢ .

جماعة المخاطبين بوساطة (الميم) ، فصار نائب فاعل ، ولكن العلاقة بين الحديثة وهي التقليد بين المجرور (أمر الجماعة) علاقة تعديّة لأن التقليد هذا وقع كذلك على المجرور ، لذا فهو مفعول به وتدى إليه الفعل بواسطة حرف الجر (من) ، ومثّل ذلك قوله : يلقب بأسد قريش^(١) ، فالتلقيب واقعٌ على جهتين : ضمير الغائب المقدر (هو) ، واللقب ذاته وهو (أسد قريش) ، ولكن لأن الفاعل عام فلا يهتم به ، وتسند الحديثة إلى المفعول به الأول ليصير نائب فاعل ، ويظل المجرور متعدي إليه بواسطة حرف الجر .

النمط التاسع والعشرون

فعل + نائب فاعل + مفعول به

وردت هذه الظاهرة في تسعة مواضع ، أربعة منها للماضي ، وخمسة للمضارع ، ويمثلها قولُ الجاحظ : سُمي أبو بكر وطلحةُ القرنين^(٢) ، التسمية وهي الحديثة وقعت على كل من (أبو بكر وطلحة) من جانب، و(القرنين) من جانب آخر، ولكن لأن الفاعل لا اهتمام به ، ولا تحديد له ، ولا جدوى منه ، أسندت الحديثة إلى أبي بكر وطلحة ، وصارا نائب فاعل مرفوعا ، وهو أبو بكر ، وعلامة رفعه الواو ثم معطوف عليه ، وهو طلحة ، وبقي الثاني ، وهو (القرنين) مفعولا به ، ويعرّض ابن مالك^(٣) ذلك في قوله :

وباتفاق قد ينوب الثان من باب كسا فيما التباسه أمن

في باب ظن وأرى المنع اشتهر ولا أرى منعاً إذا القصد ظهر

وما سوى النائب ماعلقا بالرافع النصب له محققا

فالقاعدة أن الفعل لا يرفع إلا مفعولا واحدا ، كما أنه لا يرفع إلا فاعلا واحدا ، وما زاد عن ذلك من مفعولات نصبت ، أما الاختلاف حول (ظن وأرى) فابن مالك يرى أنه

(١) ع : ٢٧ .

(٢) ع : ٢٨ .

(٣) انظر : ألفية ابن مالك . باب النائب عن الفاعل .



لا مانع من إنابة الثاني مناب الفاعل ، ولم يرد في ذلك إلا قول الجاحظ : وُجد الواحدُ منهم ذاكرا شيئا^(١) ، ويتضح فيه أن المفعولَ الأول هو الذي حل محل الفاعل ، أما بقيةُ الأفعال فهي : سُمي في خمسة مواضع ، ويرزق في موضعين ، وخُبر في موضع واحد .

ومن خلال تحليل الأنماط السابقة ، ودراسة النحاة لظاهرة نائبِ الفاعل ، ودراسة بناء الجملة في الشعر الجاهلي يتضح ما يأتي :

أولاً : ظاهرة «نائب الفاعل» - كما أشرت في المقدمة - فهمها النحاةُ فهمها صحيحا، حيث بنوا دراستها على أساس العلاقة بين الحديثة المفهومة من الفعل وما أسندت إليه ، وعلى أساس من هذه العلاقة وتفهم من جانبيين : جانب الإسناد لحاجة الفعل إلى ما يسند إليه ، وجانب السياق المعنوي ، وهو المراد من التعبير - حدد النحاة الاسمَ المرفوع بنائبِ الفاعل أو مفعول لم يسم فاعله واتخذ أحكام الفاعل بكل جوانبها .

ثانياً : تبعا لما سبق فإن قرائنَ النائب عن الفاعل تشترك مع الفاعل في جوانب وهي :

١ - **قرينة الصيغة:** حيث ينتمي إلى الاسم، وقد يخرج عنه إلى الجملة أو شبهها. فهي قرينة غير محفوظة .

٢ - **قرينة علامة الإعراب :** حيث يكون مرفوعا دائما .

٣ - **قرينة الرتبة :** حيث يتقدم عليه الفعل ، وهي رتبة محفوظة دائما .

٤ - **قرينة المطابقة :** حيث لا حاجة إليها، إلا فيما يسمى لغة أكلوني البراغيث، وهذا غير موجود لدى الجاحظ) ، وقد يخطئ بعضهم فيرى أن هناك مطابقةً بين الفعل وما سبقه ، والواقعُ أن هذه المطابقة بين الجملة الفعلية ككل متكامل والاسم

السابق لها كالمبتدأ مثلاً ، وهو ما سمي بالرابط حيث تكون المطابقة بينه وبين ما عاد عليه .

ومن حيث المطابقة فإن الفعل يتطابق مع نائب الفاعل في الجنس (التذكير والتأنيث)، والتشخيص (الغيبية والتكلم والخطاب) ، والجانب الأخير يختص بصيغة المضارع دون الماضي ، ففي قول الجاحظ : ويسمون التي لم تُوشَّح بالقرآن وتزين بالصلاة على النبي ﷺ الشوهاء^(١) ، وقوله: يقال له شهيد الكرم^(٢) ، أسند الفعل في الأول إلى غائبة نزيد بسابقة وهي التاء التي تدل على التأنيث ، أما الفعل في الثاني فأسند إلى غائب فزيد بسابقة، وهي الياء لتدل على ذلك، وفي قول الجاحظ : نحن لا نطالب ما كنتم قياما ، أسند إلى متكلمين فزيد بسابقة ، وهي النون لتدل على ذلك .

ولكن نائبَ الفاعل - وإن كان يتفق مع الفاعل في قرينة التعليق حيث تكون علاقة إسناد لأنها ضرورة في بناء الجملة - فهما يختلفان في الجانب المعنوي لهذه القرينة وهو جانب التعدي والفاعلية .

ثالثا : وجد هذا النمط في أبحاث بناء الجملة في الشعر الجاهلي ، وكانت نسبة شيوعه متقاربة بين العصر الجاهلي والجاحظ .

رابعا : اختلفت الأفعال الناصبة لفعالين، وبنيت للمجهول؛ فصار المفعول الأول نائب فاعل بين الجاهليين والجاحظ ، فبينما اشترك لبيد والجاحظ في الفعل (رزق) ؛ اختلف الجاحظ في بقية الأفعال ، كما اختلفوا هم مع بعضهم وما ذكر عند لبيد^(٣) ، (جوز ، كل ، بدل ، ضمن ، ترى) أما ما ذكر عند النابغة^(٤) فهو (بدل - بلغ - دعا - حرم - عد - ترك - نشد - سام) .

(٢) ن : ١ - ١٠٧ .

(١) ن : ٢ - ٦ .

(٣) الجملة العربية في ديوان لبيد بن ربيعة ٦٠ ، ٦١ .

(٤) بناء الجملة العربية في ديوان النابغة الديباني ٣٨ .



خامسا: قد ينوب عن الفاعل، المفعولُ به، نحو: يرزق صاحب ديوان الرسائل العشر^(١)، (صاحب) النائب عن الفاعل كان مفعولا به ، أو المجرور سواء كان الفعل لازما للبناء للمفعول أولا ، هذا مذهبُ الجمهور ، وذلك نحو : لا يحس به^(٢) ، أمرَ به^(٣) ، ولربما قد فعلن له^(٤) ، أما ابن درستويه والسهيلي وأبو علي الرندي فيرون أن النائبَ هو ضميرُ المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه ، لا المجرور بالحرف المعدي^(٥) ، وقد ينوبُ عنه المصدر المتصرف المختص بصفة أو غيرها ، أو الظرف الزماني أو المكاني المتصرف المختص^(٦) ، ولم يردا في نثر الجاحظ .

سادسا : إذا أسند الفعل إلى المفعول فإن الفعلَ تحدث به عدة تغييرات ليختلف صيغته الأصلية دليلا على إسناده إلى المفعول وهي^(٧) :

الفعل الماضي :

١ - إن كان مجرّداً وليست عينه ألفاً ضمّ أوله وكسر ما قبل آخره ، نحو : وفيه أسر ابن حنيف ، وقتل حكيم بن جبلة^(٨) .

وإن كان الفعل ثلاثيا مضعفا ضم الأول نحو : وربما عد من الوفاء وشدة الوجد على الأولياء^(٩) ، على رأي الجمهور ، وأجاز الكوفيون الكسر ، وجوز ابن مالك الإشمام^(١٠) .

٢ - إن كان مبدؤا ببناء زائدة ضمّ الثاني مع الأول مع كسر ما قبل آخره .

٣ - إن كان مبدؤا بهمزة وصل (أو زائدة) ضمّ الثالث مع الأول، مع كسر ما قبل

(١) س : ٢ - ٢٠٥ . (٢ ، ٣) س : ٢ - ١٢ . (٤) خ : ٣ .

(٥) الألفية: باب النائب عن الفاعل: شرح التصريح ١ / ٢٨٧ / شرح ابن عقيل ١ - ١٥١ ، ١٥٢ .

(٦) المراجع السابقة .

(٧) انظر : الفصل ٢٥٨ / التسهيل ٧٧ - ٧٩ / شرح التصريح ١ - ٢٨٦ وما بعدها / شرح ابن

عقيل ١ - ١٤٩ . د . محمد أبو الفتوح شريف : نظرة وصفية في تصريف الأفعال ٥٧ - ٦١ .

(٨) س : ٢ - ١٠ . (٩) خ : ٥ . (١٠) انظر : التسهيل ٧٨ .

آخره ، نحو : وأضعف العلل ما التمس بعد المعلول^(١) .

٤ - إن كانت عينه ألفا (أي الحرف الأول ذو حركة طويلة بالفتح) قلبت باء (أي حركة طويلة بالكسر) مع إخلاص الكسر أو إشمامه الضم أو الضم الخالص نحو : قيل لهم : ليس لنا أن ندع قول الله^(٢) ، أعين بحفظ^(٣) ، هذا إذا أمن اللبس ، فإن لم يؤمن اللبس كسر أول الأجوف الواوي إن كان مضارعه على يفعل كما مثلنا ، ونحو: سَمْتُ ، أي : سامني المشتري ، وضم أول الأجوف اليائي والواوي إن كان مضارعه على يفعل نحو : بُعْتُ أي باعني ، وكذا خُفْتُ ، أي : أخافني الغير^(*) .

٥ - إن كان على صيغة (فاعل) قلبت الحركة الطويلة بالفتحة إلى حركة طويلة بالضممة ، نحو : أو ذي في الله^(٤) .

الفعل المضارع :

يضم أوله ويفتح ما قبل آخره ، نحو : ونفي ما لا يُدرك بالعيان^(٥) ، وكان صفوان ابن محرزُ يسمَّى بالبكاء^(٦) ، لا يُوقَف فيه لكثرة المعارض^(٧) ، فإن كان ما قبل الآخر حركةً طويلة قلبت إلى حركة طويلة بالفتحة (ألف مد)، نحو : كان يقال: السلطان سوق^(٨) ... ، لا يلام إن جهل^(٩) ، لا يستتاب إن كفر^(١٠) .

سابعاً : أنماط خاصة :

النمط الثلاثون

فعل + فاعل + مفعول مجرور والجار زائد

ذكر ذلك في سبعة مواضع ، أحدها قولُ الجاحظ : وضع الله من عزهم ، ونقص

- (*) يرجع إلى : شذا العرف في فن الصرف ٥٢ .
 (١) س : ٢ - ١٨٧ .
 (٢) ع : ٢٠٩ .
 (٣) س : ١ - ٢٩٦ .
 (٤) ع : ٢٨ .
 (٥) س : ٢ - ١٩٤ .
 (٦) خ : ٦ .
 (٧) ع : ١٤٣ .
 (٨) س : ١ - ٣١٣ .
 (٩) ع : ٢١ .
 (١٠) ع : ٢١ .



/٨٩/٨٨/٨٧/٨٥/٨٥/٨١/٢٨/٢٩/٢٩/٢٨/٢١/٢١/٢١٠/٢١٠/٢٠٩
 /١٥٠/١٥٠/١٤٥/١٤٥/١٤٤/١٤٣/١٤٢/١٤٢/١٤١/٩٠/٩٠/٨٩/٨٩
 /٢٥٤/١٥٠/١٤٩/٩٠/٨٩/٨٢/٨٢/٣٠/١٤٩/١٤٩/٢٠٩/٢٠٩/٢٠٧
 /٢٠٢/١٠٥/١٠٥/١٠٥/٨/٨/٧/٣٠٢/٢٠١/١١٠/١٢/٨/٧ (ن) ٨٨
 /١٣٦/١٢٦ (ن) ٢٠٤/١١٠/١٠٣/٣٠٦/٣٠٦/٣٠٣/٣٠٢/٢٠٧/٢٠٢
 /٦/٦/٢١٤/١٣٠/٦٧/٩/٦/٥/٥/٢٩٢/٢٨٨/٢٨٦/٢٨٥/٢٨٥/٢٨٢
 /٦٧/٢٨١/٢٨١/٢٨١/٢١١/١٣٥/١٣٥/١٣٠/١٣٠/١٥/١٣/١٠/٧
 /٢٦٨/١٠٢/٩٧/٩٥/٩٥/٩٠/٢٣/١٩/١٤/٣٧٢/٣٧٢/٩١ (ن) ٢٨١
 /٢٢/١٤/١٤/١٤/٧/٧/٦/٥/١٧٧/١٧٦/١٧٢/٣٧٠/٣٦٧/٣٦٠/٢٦٨
 /٣٧٢/١٧٧/١٧٠/٣٧٠/٣٦٨/٣٥٩/١٤/١٤/١٧٧/١٧٦/٣٦٠/١٠١

الثالث عشر (فعل + فاعل + مصدر مؤول)

/١٩١/١٨/١٤/١٢ (س) ٣١٧/٣٠٣/٢٩٩/٢٩٢/٢٨٦/٢٨٦ (س) ١
 /٥٥/٤/١/١ (خ) ٢٠٦/١٩١/٢٢/١٠/١٩/١٨/١٦/٢٠٩/٢٠٧/٢٠٧
 /١٤٥/١٤٤/١٤٢/١٤٢/١٤١/٩٠/٩٠/٨١/٢٧/٢٧ (ع) ٥٥/٥٤/٥/٥٦
 /٢٠١/١٥٠/١٤٥/٢٣/٢١/٢١٠/٢٠٦/٢٠٦/٢٠٥/٢٠٤/١٥٠/١٤٥
 /٢٠١/٢٠١/٢٠٥/٢٠٥/٢٠١/٢٠١ (ن) ٢٠٥/٢٠٥/٢٠١/٢٠١ (ن) ٢
 /٢١٦/٢١٧/٥/٥ (ن) ٢٠٥/٢٠٥/٢٠١/٢٠١ (ن) ٣
 /١٩ (ن) ١٠١/١٩ (ن) ٤
 /٥

الرابع عشر (فعل + فاعل + جملة)

/١٩/١٩/١٨/١٨/١٨/١٨/١٨/١٢ (س) ٣٠٧/٣٠١/٢٩٤ (س) ١
 /٢١/٢١ (ع) ٥٦/٥٤/٥٤/٥٤/٥٤/٦/٦/٦/٦/٢/٢/٢/١ (خ) ١٩٧
 /٨٢/٨١/٨١/٨١٤/٣٠/٣٠/٢٩/٢٨/٢٨/٢٦/٢٤/٢٤/٢٤/٢٣/٢١
 /٩٠/٨٩/٨٩/٨٩/٨٨/٨٧/٨٧/٨٥/٨٥/٨٥/٨٥/٨٤/٨٣/٨٣/٨٣/٨٢

/١٤٣/١٤٣/١٤٢/١٤١/١٤١/١٤١/١٤١/٩٠/٩٠/٩٠/٩٠/٩٠/٩٠
 /١٥٠/١٥٠/١٥٠/١٤٧/١٤/١٤٧/١٤٧/١٤٦/١٤٥/١٤٥/١٤٥/١٤٤
 /٢٠٧/٢٠٧/٢٠٧/٢٠٧/٢٠٧/٢٠٧/٢٠٦/٢٠٥/٢٠٣/٢٠٢/٢٠١/٢٠١
 (ن) ٢٠١/٢١٠/٢٠٩/٢٠٩/٢٠٩/٢٠٩/٢٠٨/٢٠٨/٢٠٨/٢٠٨/٢٠٨
 /١١/١١/١٠/١٠/١٠/٩/٩/٧/٧/٧/٧/٦/٦/٦/٥/٥/٥/٥/٣/٣/٣
 /١٠٦/١٠٦/١٠٥/١٠٥/١٠٤/١٠٤/١٠٤/١٠٤/١٠١/١٠١/١٠١/١١
 /٢٠١/١١٠/١١٠/١١٠/١٠٩/١٠٨/١٠٨/١٠٨/١٠٨/١٠٧/١٠٧/١٠٦
 /٢٠٦/٢٠٥/٢٠٥/٢٠٥/٢٠٥/٢٠٥/٢٠٥/٢٠٤/٢٠٤/٢٠٢/٢٠٢/٢٠٢
 /٢١٠/٢١٠/٢١٠/٢١٠/٢٠٩/٢٠٩/٢٠٧/٢٠٧/٢٠٧/٢٠٦/٢٠٦/٢٠٦
 /٣٠٥/٣٠٤/٣٠٤/٣٠٤/٣٠٤/٣٠٤/٣٠٣/٣٠٣/٣٠٢/٣٠١/٣٠١/٢١٠
 /٣١٠/٣٠٨/٣٠٨/٣٠٨/٣٠٨/٣٠٧/٣٠٧/٣٠٧/٣٠٥/٣٠٥/٣٠٥/٣٠٥
 /١٣/١٣/١٣/١٠/٩/٩/٦/٦ (ن) ٣١٠/٣١٠/٣١٠/٣١٠/٣١٠/٣١٠
 /٦٦/٦٦/٦٦/٦٦/٦٥/٦٥/٦٥/٦٥/٦١/١/١٦/١٥/١٤/١٤/١٤/١٤
 /١٩٩/١٣٥/١٣٥/١٣٤/١٣٣/١٣٢/١٣٠/١٣٠/١٢٦/٦٧/٦٧/٦٦
 ٢٠٠/٢٠٠/٢٠٠/٢٠٠/٢٠٠/٢٠٠/١٩٩/١٩٩/١٩٩/١٩٩/١٩٩/١٩٩
 /٢٠٥/٢٠٤/٢٠٤/٢٠٣/٢٠٣/٢٠٣/٢٠٣/٢٠٢/٢٠٢/٢٠٢/٢٠١/
 ٢٠٦/٢٠٦/٢٠٦/٢٠٦/٢٠٦/٢٠٦/٢٠٦/٢٠٦/٢٠٦/٢٠٥/٢٠٥/٢٠٥
 /٢١٣/٢١٣/٢١٢/٢١٢/٢١٢/٢١٢/٢١١/٢١١/٢١١/٢١٠/٢٠٧/
 ٢١٨/٢١٨/٢١٨/٢١٧/٢١٧/٢١٧/٢١٧/٢١٦/٢١٥/٥١٥/٢١٤/٢١٣
 /٢٨٢/٢٨٢/٢٨٢/٢٨١/٢٨١/٢٨١/٢٨١/٢٨١/٢١٨/٢١٨/٢١٨/
 ٢٨٤/٢٨٤/٢٨٤/٢٨٤/٢٨٤/٢٨٣/٢٨٣/٢٨٣/٢٨٣/٢٨٢/٢٨٢/٢٨٢
 /٢٨٦/٢٨٦/٢٨٦/٢٨٦/٢٨٦/٢٨٥/٢٨٥/٢٨٥/٢٨٥/٢٨٥/٢٨٤/
 ٢٩٠/٢٨٩/٢٨٩/٢٨٩/٢٨٩/٢٨٩/٢٨٩/٢٨٨/٢٨٧/٢٨٧/٢٨٧/٢٨٧



/٢٩٢/٢٩٢/٢٩٢/٢٩٢/٢٩٢/٢٩١/٢٩١/٢٩١/٢٩٠/٢٩٠/٢٩٠/
 ٢٩٧/٢٩٧/٢٩٦/٢٩٦/٢٩٥/٢٩٥/٢٩٤/٢٩٤/٢٩٤/٢٩٤/٢٩٣/٢٩٢
 /١٠/١٠/١٠/٩/٩/٩/٩/٨/٨/٨/٨/٧/٧(٣ن)/٢٩٧/٢٩٧/٢٩٧/
 ١٩/١٩/١٨/١٦/١٦/١٥/١٥/١٥/١٤/١٣/١٢/١٢/١١/١١/١١/١٠
 /٩٢/٩١/٩١/٩١/٩١/٢٣/٢٣/٢٣/٢٢/٢٢/٢١/٢١/٢١/٢٠/٢٠/
 /١٠٠/١٠٠/٩٩/٩٩/٩٩/٩٨/٩٨/٩٧/٩٧/٩٦/٩٦/٩٦/٩٦/٩٤/٩٣
 ١٦٩/١٠٤/١٠٤/١٠٤/١٠٣/١٠٣/١٠٣/١٠٣/١٠١/١٠١/١٠٠/١٠٠
 /١٧٠/١٧٠/١٧٠/١٦٩/١٦٩/١٦٩/١٦٩/١٦٩/١٦٩/١٦٩/١٦٩/
 ١٧٢/١٧٢/١٧٢/١٧٢/١٧١/١٧١/١٧١/١٧١/١٧١/١٧٠/١٧٠/١٧٠
 /١٧٤/١٧٤/١٧٤/١٧٤/١٧٤/١٧٤/١٧٤/١٧٣/١٧٣/١٧٣/١٧٢/
 ١٧٨/١٧٨/١٧٨/١٧٧/١٧٧/١٧٧/١٧٧/١٧٦/١٧٦/١٧٦/١٧٥/١٧٥
 /١٨٢/١٨٢/١٨٢/١٨٢/١٨١/١٨١/١٨٠/١٨٠/١٨٠/١٨٠/١٧٨/
 ٢٦١/٢٦١/٢٦١/٢٥٩/٢٥٩/٢٥٩/٢٥٩/٢٥٨/٢٥٨/١٨٣/١٨٢/١٨٢
 /٢٦٧/٢٦٧/٢٦٦/٢٦٥/٢٦٥/٢٦٣/٢٦٣/٢٦٢/٢٦٢/٢٦٢/٢٦١/
 ٢٧٠/٢٧٠/٢٧٠/٢٦٩/٢٦٩/٢٦٩/٢٦٩/٢٦٨/٢٦٨/٢٦٨/٢٦٨/٢٦٧
 /٢٧١/٢٧١/٢٧١/٢٧١/٢٧١/٢٧١/٢٧١/٢٧٠/٢٧٠/٢٧٠/٢٧٠/
 ٢٧٣/٢٧٣/٢٧٣/٢٧٣/٢٧٢/٢٧٢/٢٧٢/٢٧٢/٢٧٢/٢٧٢/٢٧٢/٢٧٢
 /٢٧٧/٢٧٦/٢٧٦/٢٧٥/٢٧٥/٢٧٥/٢٧٤/٢٧٤/٢٧٤/٢٧٣/٢٧٣/
 ٣٦٠/٣٦٠/٣٦٠/٣٥٩/٣٥٩/٣٥٩/٣٥٨/٣٥٨/٣٥٧/٣٥٦/٣٥٦/٢٧٧
 /٣٧٠/٣٦٧/٣٦٥/٣٦٤/٣٦٤/٣٦٣/٣٦٣/٣٦٢/٣٦٢/٣٦١/٣٦١/
 ٢٦٦/١٧٧/١٧٦/٣٧٣/٣٧٢/٣٧٢/٣٧٢/٣٧٢/٣٧١/٣٧١/٣٧١/٣٧٠
 /٨/٨/٧/٧/٧/٧/٦/٦/٦/٦/٦/٥/٥/٥/٥/٥/٥ (٤ن) ٣٦٩/٢٦١/
 ١٣/١٢/١٢/١٢/١١/١١/١١/٩/٩/٩/٩/٩

الخامس العاشر (فعل + مفعول به + فاعل)

(س) ١) ٢٦٠/٢٨٨/٢٩٣/٢٩٥/٢٩٦/٢٨٨/٢٩٤/٣٠١/٣٠١/٣٠٦
 (س) ٢) ١٧/١٩٠/١٩٠/١٩١/١٩١/١٧/١٨٧ (خ)
 (ع) ٥٧/٥ ٢٧/٢٧/٢٨/٢٩/٣٠/٨٢/٨٢/٨٤/٨٩/١٤١/١٤١/١٤٢
 (ن) ١) ١٤٤/١٤٦/١٥٠/١٥٠/١٥٠/٢٠٨/٢٠٨/٢٠٩/٢٠٩ (ن)
 (ن) ٢) ١٠٣/١٠٦/١٠٧/١٠٨/٣٠١/٣٠١/٣٠٣/٣٠٣/٢٠١ (٢ن)
 (ن) ٣) ٦١/٦١/٦١/١٣٠/٢٩٢/٢٧/٢٧/٩٠/٩٢/٩٣/٩٧/١٠٠
 (ن) ٤) ١٧٧/٢٦٥/٣٧٠/١٧٧/١٧٧/٩/٧

السادس عشر (مفعول به + فعل + فاعل)

(ع) ١٤٦

السابع عشر (حذف المفعول)

(س) ١) ٢٨٣/٣٠١/٣٠١/٣١٦/٣١٦/٣١٧/٣١٧ (س) ٢) ١٢/١٦/١٦/١٨٨
 (خ) ٥ (ع) ١٤٩/٨٧ (ن) ٢٠١

الثامن عشر (نفي + فعل + فاعل + مفعول به)

(س) ١) ٢٨٨/٣١٤/٣١٦/٣١٦ (س) ٢) ١١/١٤/١٥/٢٠/١٨٨/١٩٧
 (ع) ٣/٣/٣ (خ) ٢٨٨/٢٠٩/٢٠٧/٢٠٦/١٩٧
 (ن) ١) ١٤٤/٢١٠/٢١٠/٢٠٩/٢٠٩/١٢/١٢ (ن) ٢) ٢١٢/٦١/٦١
 (ن) ٣) ٢١٢/٩٠/٩٠/٩٦/٩٦/١٠٢

العشرون (نفي + فعل + فاعل + مصدر مؤول)

(خ) ٥٧ (ع) ٨٦/٢٠٣ (ن) ٢١٢

الحادي والعشرون (قد + فعل + فاعل + مصدر مؤول)

(س) ١) ٢٨٨/٣٠٧ (خ) ٣/٥٧/٥٧ (ع) ١٤٢/١٤٥/١٤٧/٢٠٥



٢٠٦ (٢ن) ١١/٧ (٣ن) ١٣/١٢

الثاني والعشرون (فعل + فاعل + مفعول + مجرور)

المجرور ليس مفعولا به : (س١) ٢٨٧/٢٨٩/٢٩٤/٢٩٤/٣٠٣/٣١٦
 ٣١٨/٣١٨/٣١٩/٣١٩ (س٢) ٩/١٦/١٢/١٣/١٣/١٣/٢٠٥/٢٠٧/١٢
 /١٢/١٣/١٤/١٤/١٤/١٤/١٤/١٤/١٤/١٣/١٢/١٢/١١/١١/١/١/١/١/١/١/١/١/١/١/١
 (ع) ٢٥/٢٣/٢٦/٢٦/٢٨/٨١/٨٩/٢٦/٢٦/٢٦/٢٧/٢٨/٢٨/٩٠
 /١٤٥/١٤٥/٢٠١/٢٠١/٢٠٦/٢٠٧/٢٠١/١٠٢(ن)/١٠٥/٢٠١
 /٢٠١/٢٠٧/٣٠٦/٣٠٦/٣٠٧ (٢ن) ٥/٥/٥/٥/٥/٥/٥/٥/٥/٥/٥/٥/٥/٥
 ٢٩٢ (٣ن) ٩٩/١٠١/١٠٤/٣٦٠/٣٦٦/٣٦٦/٣٦٧/٣٦٧/٣٦٧/٣٦٧/٣٦٨
 ٣٧٢/٣٧٣ (٤ن) ٩/١٣

المجرور مفعول به (س١) ٢٨٣/٢٨٥/٢٨٥/٢٩٢/٢٩٦/٣٠٣/٣١٣
 ٣١٥/٣١٥/٣١٦/٣١٦/٣١٩/٣١٩/٣١٩/٢٩٢/٢٩٢/٣٠٠/٣٠٠/٣٠١/٣٠٨/٣١٨
 /٣١٩/٢٩٨/٣٠٤ (س٢) ٧/١٠/١٢/١٧/١٨/١٨/٢٠/١٨٩/٢٠٧
 /١٩٣/١٩٧/٢٠٩/٢٠٩/١٩٢/١٩٤/١٩٤ (خ) ١/١/٣/٤/٤/٥٦/٥٥
 (ع) ٥٥/٢٩/٨١/٨٧/٨٧/٩٠/٩٠/٩٠/٩٠/٥٨/٥٨/٧/٧/٦/٦/٥٨/٥٧
 /٩٠/٩٠/١٤٢/١٤٤/١٤٥/١٤٥/١٤٦/١٤٧/١٤٧/٢٠١/٢٠١/٢٠١
 /٢٠١/٢٠٦/٨١/١٤٦/١٥٠ (ن) ٧/٧/٧/٨/١٠١/١٠١/١٠١/١٠٧/١٠٧
 ٣٠٢/٣٠٣/٣٠٣/٣٠٦/٣٠٦/٣٠٧/٣٠٨/٣٠٩/٣١٠/٣١٠ (٢ن) ٥/٦
 /٩/١٦/١٣٥/١٥٥/٢١٢/٢١٥/٢١٧/٢٨١/٢٨٢/٢٨٢/٢٨٣/٢٨٦
 /٢٨٦/٢٨٦/٢٨٩/٢٩٥/٢٩٧/٩/٩/٩ (٣ن) ١٧٩/٢٦٨/٢٧٠/٢٧٧
 /٢٧٧/٢٦٥ (٤ن) ٦/٦/١١/١٢

الثالث والعشرون (فعل + فاعل + مفعول + مفعول اسم)

(س) ٢٨٥/٢٨٦/٢٩٦/٣١٣/٣١٤/٣١٩/٣١٤/٢٨٥/٣١٤/٣٩٣/٢٨٦
 ٣١٤ / (س) ١١/١٣/١٦/١٨/٢١/٢٢/١٨٩/١٩٠/٢٠٧/١٨٨/٢٠٧
 (خ) ٣/٥٥/٥٦/١/٥/٣/٥/٦/٥٧ (ع) ٢٤/٢٠٦/٢١٠/٢١/١٤٥
 ٢١٠/٢١/٢٣ (ن) ٢٠٤ (ن) ٧/٧/٦/٦/٧/٩/٩/١٢ (ن) ٩٥
 (ن) ١٣/٦

الرابع والعشرون (فعل + فاعل + مفعول + مصدر مؤول)

(س) ٢٩١/٢٩١/٣٠٧/٣١٩ (س) ٢٠٧/٢٠٨/١٦ (ع) ٢٤ (ن) ٢٣

الخامس والعشرون (فعل + فاعل + مفعول + جملة)

(س) ١٨٧ (ع) ٨٢/٨٤ (ن) ١٠٥ (ن) ١٤ (ن) ٢٣

السادس والعشرون (فعل + مفعول + فاعل + مفعول)

(س) ٣١٣ (س) ٨/٢٠٧ (خ) ٥٥ (ع) ٢٢

السابع والعشرون (فعل + نائب فاعل)

(س) ٣١٤/٣١٨/٢٩٣/٢٩٣/٣١٣ (س) ٨/١٨/٢٠٨/٢٠٩ (خ)
 ٦/٦/٧/٥٥/٥٧ (ع) ٢١/١٤٢/١٤٣/١٤٧/٢١/٢١/٨١/٨١/١٤٣
 /١٤٣/١٤٦/١٤٤/٢٠٩ (ن) ١٢/١٢/٢١٠/٢١٠ (ن) ٢٨١/٢٨١
 ٢٨٦ (ن) ١٧٥/٦/٢٣

الثامن والعشرون (فعل + نائب فاعل + مجرور)

(س) ٢٩٠/٢٩٦/٣١٩/٢٨٦/٣١٦/٣١٦/١٢/٣١٥ (س) ٨/١٨
 ١٨/١٩/١٩٤/٢٠٥/٢٠٥/١٩٠/٢٠٥/١٩٧/١٩٢/١٩٣/١٩٣/١٩٣
 (خ) ٣/٦/٥٥/٥٧/٥٧/٥٧/٥٧/٥٧/٥٧ (ع) ٨٧/٢٧/٢٨/٢٠٨/٢٥
 ٢٦/٢٧/٢٨/٨٥/١٤٣/١٤٣ (ن) ١٠٧/٢٠٨ (ن) ٦/٢١٧ (ن) ٣٧٠



٣٧٠ / ١٧٦ /

التاسع والعشرون (فعل + نائب فاعل + مفعول)

(٢س) ٢٠٥ / ٢٠٥ / ١٩٨ / ١٩٤ (خ) ٥ / ٦ / (ع) ٢٨ / ٨٨ / (ن) ٣٧٧

الثلاثون (فعل + فاعل + مجرور والجار زائد)

(١س) ٢٨٥ / ٣١٥ (ع) ٢٥ / ٨١ (ن) ٩ / ١٠٥

الحادي والثلاثون (ف + مفعول به)

(ع) ١٤٤ / ١٤٤

الثاني والثلاثون (أما + مفعول به)

(ع) ١٥٠ / ١٥٠ / ١٥٠

مواضع صيغ الأفعال الزائدة

أفعل :

(١س) ٢٨٣ / ٢٨٣ / ٢٨٣ / ٢٨٣ / ٢٨٦ / ٢٨٥ / ٢٨٥ / ٢٨٣ / ٢٨٣ / ٢٨٣

٢٩٢ / ٢٩٤ / ٢٩٤ / ٢٩٦ / ٢٩٦ / ٢٩٦ / ٣٠٠ / ٣٠٠ / ٣٠١ / ٣٠١ / ٣٠١ / ٣٠٣ / ٣٠٣ / ٣٠٣

٣٠٤ / ٣٠٦ / ٣١٣ / ٣١٣ / ٣١٣ / ٣١٤ / ٣١٤ / ٣١٤ / ٣١٤ / ٣١٥ / ٣١٦ / ٣١٧ /

٣١٧ / ٣١٧ / ٣١٧ / ٣١٩ / ٣١٩ (٢س) ٧ / ٧ / ٧ / ٧ / ٩ / ١٠ / ١٠ / ١١ / ١٢ / ١٢ /

١٢ / ١٣ / ١٤ / ١٤ / ١٥ / ١٥ / ١٦ / ١٦ / ١٦ / ١٨ / ١٨ / ١٨ / ١٩ / ١٩ / ٢٠ /

٢٢ / ١٨٧ / ١٨٧ / ١٨٨ / ١٨٩ / ١٨٩ / ١٨٩ / ١٩٠ / ١٩١ / ١٩١ / ١٩١ / ٢٠٥ / ٢٠٥ / ٢٠٧ /

٢٠٧ / ٢٠٩ / ٢٠٩ / ٢٠٩ / ٢٠٩ / ٢٠٩ (خ) ١ / ٢ / ٢ / ٢ / ٣ / ٣ / ٣ / ٤ / ٤ / ٤ / ٤ / ٥٤ /

٥٥ / ٥٥ / ٥٥ / ٥٥ / ٥٦ / ٥٨ / ٥٨ (ع) ٢١ / ٢١ / ٢١ / ٢١ / ٢٢ / ٢٢ / ٢٢ / ٢٣ / ٢٧ / ٢٩ /

٣٠ / ٣٠ / ٨١ / ٨١ / ٨١ / ٨٣ / ٨٣ / ٨٤ / ٩٠ / ١٤١ / ١٤٢ / ١٤٦ / ١٥٠ / ١٥٠ /

١٥٠ / ٢٠١ / ٢٠٢ / ٢٠٦ / ٢٠٦ / ٢٠٧ / ٢٠٧ / ٢١٠ (ن) ٧ / ٩ / ٩ / ١٠٥ /

١٠٧ / ١٠٨ / ١٠٩ / ١٠٩ / ١٠٩ / ٣٠٩ / ٣٠١ / ٣٠٠ / (٢ن) ٥ / ٥ / ٥ / ٥ / ٦ / ٧ / ٧ /

/٨١/٨١/٢٩/٢٨/٢٧/٢٦/٢٢/٢١ (ع) ٥٨/٥٧/٥٧/٧/٦/٦/٥/٥/٣
 /٨٢/٢٩/٢٨/٢٧/٢٦/٢٢/٢١/٢٠٨/٢٠٧/٢٠٣/١٤٦/٨٤/٨١/٨١
 (١ن) /٢٠٤/٢٠٤/١٤٦/١٤١/٨٩/٨٧/٨٦/٨٥/٨٥/٨٤/٨٤/٨٢/٨٢
 /١٢/٣٠٦/٣٠٦/٢٠٣/٢٠٢/٢٠٢/٢٠١/١٠٦/١٠٥/١٠٣/١٠١/٧/٧
 /١٤/١٤/١٤/١١/٩/٦/٥/٥/٥ (٢ن) /٣٠٦/٣٠٦/٣٠١/٢٠٤/١٢
 ٢٦٥/٧/٧ (٣ن) /٢١٢/٢٠١/٩/٩/٩/٦/٦/٦/٥/٥/٢٨٢/٢١٨/٢١١
 ٩ (٤ن) ٣٧٠/٣٦٦/٣٦٦/٢٧٧/٢٦٥/٢٦٤/٩٥/٩٥/٦/٣٩٨/

انفعل :

/١٨٩ (٢س) /٣١٦/٢٨٩/٢٨٨/٢٨٨/٢٨٧/٢٨٥/٣١٦/٢٩٣ (١س)
 ١٩٧/١٨٨ (خ) ٧/٥٦/٤ (ع) ١٤٦

افتعل :

/٣١٤/٣١٤/٣١٤/٣١٤/٣٠١/٢٩١/٢٩١/٢٨٦/٢٨٢/٢٨٥ (١س)
 ٣١٤/٢٩٢/٢٩١/٢٨٩/٢٨٩/٢٨٩/٢٨٩/٢٨٧/٣١٩/٣١٩/٣١٦/٣١٥
 /١٩١/١٩١/١٨٧/٢٠/٩ (٢س) /٣١٨/٣١٧/٣١٥/٣١٥/٣١٥/٣١٤/
 ٢٠٧/١٩٤/١٩٠/١٩٠/١٢/٢٠٩/٢٠٨/٢٠٨/٢٠٨/٢٠٧/٢٠٦/١٩٧
 ٩٠/٨٤/٨٤/٨٤/٢٤/٢١ (ع) ٥٧/٧/٧/٥/٥/٥/٤/٥٦/٥٥/٣/١ (خ)
 /١٤٣/١٤٢/١٤١/٩٠/٢٦/٢٥/٢٥/٢٠٩/٢٠٩/٢٠١/١٤٨/١٤٨/
 ١٤/١٤ (٢ن)/٢٠٩/١٠٥/٧ (١ن) /٢٠٦/٢٠٦/٢٠١/١٥٠/١٤٩/١٤٥
 /٩٦/٩٥/٩٠/١٦/١٦/٣٧٢/٣٧٠/٣٦٧/٣٦٦/٧ (٣ن) ١٥/٦/٥/٥/

تفعل :

/٣٠١/٣٠١/٢٨٨/٣١٩/٣١٤/٣١٤/٣٠١/٢٨٥/٢٨٥/٢٨٥ (١س)
 ٢٠٦/٢٠٥/١٩٤/١٩١/١٩٠/١٨٩/١٨٧/١٨/١٨/١٤/١١ (٢س) ٣١٩

٧/٤/٣/٥٥/١/١ (خ) /١٩٠/١٩٠/١٩٠/١٩٠/١٨٩/١٥/٢٠٩/٢٠٧/
 /٩٠/٣٠/٢٢/٢٠٨/٨٨/٨٧/٨٥/٨٥/٨٤/٨٢/٢٨ (ع) ٥٧/٥٧/٥٥/
 (٣ن) /٢٩٥/٢٩٢/٢٨٢ (٢ن) ٣٠٦/٢٠٤/٣/٣ (١ن) /٢٠٨/١٤٦/١٤٢
 /١٢/٩(٤ن)/١٠١/١٠١/٩٥/٩٠/١٢/٣٦٦/٣٦٦

تفاعل :

/١٤٣/٨٦ (ع) /٥٦/٥٥/٥٤ (ع) ١٦/٢٠٧/١٩٦ (٢س) ٣١٤ (١س)
 ٩٠/١٦/٣٧٠/١٩ (٣ن) ٢٨١ (٢ن) ١٤٣

استفعل :

/٣٠١/٢٨٨/٢٨٨/٢٨٨/٣١٥/٣١٥/٣٠٣/٣٠٣/٢٨٩/٢٨٦ (١س)
 /١٨٣/١٨/١٨/١٤/١١ (٢س) /٣١٨/٣١٧/٣١٦/٣١٥/٣١٥/٣٠٨
 ٢٠٦/١٩٤/١٨٨/٢٠٩/٢٠٧/٢٠٦/٢٠٥/١٩٤/١٩١/١٩٠/١٨٩/١٨٧
 /٨٦/٢٧/٢٧/٢٦/٢١/٢٠٧/٨٥/٢٨ (ع) ٥٧/٣/٣ (خ) /٢٠٩/٢٠٧/
 /٦/٦/٦ (٢ن) /٣٠٢/٢٠٩/٢٠٨/٣٠٢/١٠٣/١٢ (١ن) /٢٠١/١٤٢
 ٦(٤ن) /٣٦٩/١٦/٣٧٢ (٣ن) /٢٠٣



الفصل الثالث
الجملة الفعلية المحوّلة



الجملة الفعلية المحولة

درس النحاة هذه الجملة تابعةً للجملة الاسمية ، وجعلوها تحت باب (الأفعال الرافعة الاسم والناصبه الخبر) ^(١) ، ولأن هذه الأفعال تؤثر في الخبر فجعل هذا بعضهم يدرسونها تحت باب (نواسخ الخبر) ^(٢) ، فهي تنسخ حكم الخبر ، أو من النسخ ، وهو الإزالة لإزالتها حكم المبتدأ أو الخبر ^(٣) .

والنواسخُ كلها أدوات ، وبعضها محوّل عن الفعلية ، وهي كان وأخواتها ، ولا يزال يحتفظُ بعضها بصورته بين الأفعال التامة ^(٤) ، وسواء نظرنا إلى أن هذه الأدوات محولة عن الفعلية ، أم أن هذه الجملة محولة عن الاسمية ، فهي جملة فعلية محولة ، وستحلل هذه النظرة في القسم الخاص بتحليل هذه الجملة ، بعد ثبت أنها طها .

والمبتدأ يكون معها مرفوعاً ، أما الخبرُ فيكون منصوباً ، ويتفق النحاة ^(٥) على ثلاثة عشر فعلاً تؤدي هذا العمل الإعرابي ، تقسم إلى ثلاثة أقسام :

أولها : ثمانية أفعال لا شرط لها ، وهي : كان وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وأمسى ، وبات ، وصار ، وليس ، حيث ترفع المبتدأ وتنصب الخبرَ مطلقاً ، سواء كانت مثبتة أم منفية ، صلة لما الظرفية أم لا .

(١) انظر : التسهيل ٥٢/ همع الهوامع ١ - ١١٠ / شرح التصريح ١ - ١٨٣ / شرح ابن عقيل ١ - ١٩٨ .

(٢) انظر : همع الهوامع ١ - ١١١ .

(٣) انظر : حاشية الخصري على شرح ابن عقيل ١ - ٩٨ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ١٢٨ .

(٥) انظر : المراجع في رقم (١) ويضاف إليها : الفصل ٢٦٣ وما بعدها / شرح شذور الذهب ١٨٤ ، ١٨٥ ، المقرب ١ - ٩٢ .

وألحق قومٌ منهم ابنُ مالك^(١) بصار ما جاء بمعناها من أفعال ، وعدّها عشرة وهي : أض وعاد وآل ورجع وحر واستحال وتحول وارتد وما جاء في قولهم (ما جاءت حاجتك)^(٢) ، وقعد في قولهم : شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة^(٣) .

وألحق قومٌ منهم الزمخشري^(٤) ، وأبو البقاء والجزولي وابنُ عصفور^(٥) بأفعال هذا الباب غدا ؛ وراح بمعنى صار ، وألحق الفراء بها أسحر وأفجر وأظهر^(٦) ، ولكن ابنُ مالك يقول : والأصح ألا يلحق بها آلا ولا تعد مطلقا ، وألا يجعل من هذا الباب غدا وراح ولا أسحر وأفجر وأظهر^(٧) .

ثانيها : أربعة أفعال يشترط فيها أن يتقدمها نفي ، سواء كان باستخدام الحرف أم الاسم أم الفعل أم النهي أو الدعاء ، وهي : زال ماضي يزال^(٨) ، وبرح وفتئ وانفك ، وقد أضاف ابنُ مالك : فتأ وأفتأ وونى ورام^(٩) ، وذكر الصاغاني : فتؤ يفتؤ على وزن ظرف لغة في فتئ^(١٠) .

ثالثها : فعلٌ واحد شرطه أن تسبقه (ما) الظرفية المصدرية ، وهو (دام) ولم يرد في نثر الجاحظ من هذه الأفعال سوى : كان ، وصار ، وليس ، وما زال وما دام تامة في موضع واحد .

وفي الصفحات التالية ذكر لأنماط الجملة الخبرية البسيطة التي وردت فيها هذه الأفعال ، مع دراسة أنماط كل فعل على حدة ، باعتبار أن مدلول كل فعل يختلف

(١) التسهيل ٥٣ . (٢) وانظر الكتاب ١- ٥١ ، المقرب ١- ٩٢ .

(٣) انظر : المفصل ٢٦٣ / الممع ١- ١١٢ ، ١١٣ .

(٤) انظر : المفصل ٢٦٣ . (٥) انظر المقرب :

(٦) انظر : همع الهوامع ١- ١١٢ ، ١١٣ . (٧) التسهيل ٥٤ .

(٨) فإن ماضي يزول فعل تام قاصر بمعنى الذهاب والانتقال ، وماضي يزيل فعل تام متعد بمعنى ماز يميز ، يقال زال زيد ضأنه من معز فلان ، أي ميزه منه . انظر : التسهيل ٥٢ ،

شدور الذهب ١٨٤ ، ١٨٥ / الممع ١- ١١٢ ، شرح التصريح ١- ١٨٥ ، ١٨٦ .

(٩) التسهيل ٥٢ والمراجع السابقة . (١٠) انظر : الممع ١- ١١٢ .



عن الأفعال الأخرى ، ومع عدم اعتبار صيغة الفعل من ماض أو مضارع ، وتحليل الأنماط مع هذه الأفعال ويتماثل مع تحليل أنماط الجملة الاسمية ، لهذا لن أستطرد في التحليل ، بل هو مجرد ثبت للأنماط .

النقصان والتمام :

تسمى هذه الأفعال أفعالاً ناقصة ، واختلف النحاة في سبب تسميتها بذلك : فقال قومٌ : لعدم دلالتها على الحدث بناءً على أنها لا تفيده ، وقال آخرون : لعدم اكتفائها بالمرفوع لأن فائدتها لا تتم به فقط ، بل تفتقر إلى المنصوب ، ويستطاع فهم ذلك من سببويه حيث يقول : « وذلك قولك كان ويكون وصار وما دام وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يتستغنى عن الخبر»^(١) ، وهو إن لم يصرح بالنقصان والتمام فإنه يفهم منه مدلول هذين المصطلحين ، ولذا فإنه يقول : « إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد»^(٢) ، فربط كلا من المبتدأ والخبر بهذه الأفعال . وسهاها (الزخشري)^(٣) الأفعال الناقصة وعلل ابن مالك تسميتها بذلك لعدم اكتفائها بمرفوع ، ورفض تعليل عدم دلالتها على الحدث^(٤) ، ولكننا نقرأ عند الأزهري : « وهو - أي مذهب مالك - مخالف لسببويه وأكثر البصريين من أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان ، وكذا الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصاً ، فعلى الأول - وهو مذهب ابن مالك - لكونه لم يكتف بمرفوعه ، وعلى قول الأكثرين لكونه لم يكتف بمرفوعه ، وعلى قول الأكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان»^(٥) ولكن لا نستطيع أن نفهم ذلك مما قاله سببويه ، وما يمكن فهمه هو أن سبب ذلك عدم الاكتفاء بالمرفوع ، فسببويه يركز على أن اسم الفاعل واسم المفعول لشيء واحد ، وهو الفعل ، فهما مرتبطان به ،

(١) انظر : الكتاب ١ - ٤٥ . (٢) الموضوع السابق . (٣) الفصل ٢٦٣ .

(٤) انظر : التسهيل ٢ ، ٥٣ / مع الهوامع ١ - ١١٥ ، ١١٦ / شرح ابن عقيل ١ - ١٠٢ .

(٥) شرح التصريح ١ - ١٩٠ .

وهذه الأفعال لا تستغنى عن الخبر ، كما يذكر بعد ذلك مواضع اكتفاء كان بالفاعل^(١) . وقال بمثل ذلك الزمخشري كما ذكر سابقا .

وقد ذهب مذهبَ ابن مالك كل من السيوطي^(٢) ، والأزهري^(٣) ، وابن عقيل^(٤) .

أما من حيث جواز التمام والنقصان فتنقسم إلى :

- ملازم النقصان : وهو (ليس) باتفاق النحاة^(٥) ، وكذلك (زال) خلافا للفارسي فإنه أجاز أن تأتي تامة قياسا لا سماعا^(٦) ، وكذلك فتى خلافا للصاغاني فإنه ذكر استعمالها تامة ، كما ذهب أبو حيان إلى ذلك^(٧) . ولكن ابن مالك لم يذكر هذه الأفعال ضمن الأفعال التي يمكن أن تكون تامة^(٨) .

- ما يمكن أن يكون تاما أو ناقصا ، وهو بقية الأفعال ، فإذا استعملت تامة اكتفت بالمرفوع ، وتؤدي دلالات معنوية أخرى وضعت لها ، ويذكر ابن مالك : « فإن أريد بكان ثبت أو كفل أو غزل ؛ وبتواليها الثلاث دخل في الضحى والصباح والمساء ؛ ويظل دام أو طال ؛ وبيات نزل ليلا ، ويصار رجع أو ضم أو قطع ، وبدام بقي أو سكن ، ويبرح ذهب أو ظهر ، وبوني فتر ، وبرام ذهب أو فارق ، وبانفك خلص أو انفصل ، ويفتأ سكن أو اطفأ سميت تامة^(٩) .

وأضاف النحاة إلى كل معاني : حضر أو حدث أو دفع ، وإلى ظل أقام نهارا ، وإلى بات أقام ليلا ، وإلى ونى ضعف^(١٠) .

- (١) انظر : الكتاب ١ - ٤٥ ، ٤٦ .
 (٢) همع الهوامع ١ - ١١٥ .
 (٣) شرح التصريح ١ - ١١٠ .
 (٤) شرح ابن عقيل ١ - ١٠٢ .
 (٥) انظر : شرح ابن عقيل ١ - ١٠٢ / همع الهوامع ١ - ١١٥ .
 (٦) انظر المواضع السابقة ، وشرح التصريح ١ - ١٩١ .
 (٧) انظر : التسهيل ٥٢ .
 (٨) الموضوع السابق ، وانظر الكتاب ١ - ٤٦ .
 (٩) انظر : همع الهوامع ١ - ١١٦ .



قضية حديثها :

يدرس الدكتور تمام حسان ما سبق من ألفاظ تحت عنوان (الأداة) ، ويجعلها أدواتٍ محولةً عن الفعلية ، معللاً ذلك بأنها لا تدل على حدثية ، كما أن بعضُها ليس على صيغة فعلية معينة كليس ، ولا تتصرف إلى صيغ أخرى ، وأنها تدخل على الأفعال كما تدخل الأدوات، وأن بعضَ النحاة كما يبدو من أقوالهم اعتبرها أدوات، وليس ما يسلك سلوكَ الأفعال من حيث الإسناد والتعدي واللزوم^(١) .

ومن حيثُ الحديثيةُ فإننا نثبتُ أنها تدل على حدثية ، وذلك في الصفحات القادمة .

ومن حيثُ الصيغةُ الفعليةُ : فإن النحاة يكادون يتفقون على إخراج (ليس) من بين هذه الأفعالِ لاعتبارات ذكرت في موضعها ، وليس لهذا الاعتبار فقط ، ولذا فإننا نجد تركيب (ليس) مع خبر مجرور بحرف الجر في أكثر مواضعها ؛ كما لحظنا في المقارنة بين شعر الجاهليين ونثر الجاحظ .

أما من حيثُ التصرفُ إلى صيغ أخرى : فإن (ليس) قد قلنا بإخراجها ، أما (دام) فإنها تلزمها (ما) الظرفيةُ ، وهي خاصة بالربط بين حدثين ، فلماذا تصرفها ؟ أما ما كان استعماله بعد حروف النفي فإنها تتصرف إلى الماضي والمضارع ، ومعلوم أنها لا تستخدم إلا منفية ، والأمر لا يكون منفيًا ، ولكن يكون منها ، لذا لم يلزم تصرفها إلى الأمر ، أما بيقظةُ الأفعال فإنها تتصرف إلى الصيغ الثلاث .

أما من حيثُ دخولها على الأفعال كما تدخل الأدوات ؛ فليس هذا صحيح لأنها تدخل على الأفعالِ دخول الأفعالِ على بعضها ، ولذا فقد استدرك أستاذنا الدكتور تمام حسان في ذلك بقوله : «مع فارق واحد وهو أن الفصل جائز في الحالة الأولى وغير جائز في الثانية» ، وهذا الفصل هو الفارق بين دخول الأدوات على الأفعال (لم يفعل ، سيفعل .. إلخ) بين دخول الأفعالِ على الأفعال : (خرج يتنزّه ،

(١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٣٠ - ١٣١ .

أقبل يجري ، كان يفعل .. إلخ) .

أما من حيث أقوال النحاة : فإذا وجد القسم الذي ينادي بذلك فإن القسم المناقض كان أكثر عددا .

أما من حيث الإسناد والتعدي واللزوم فيكفي ما تؤثره من تغييرات نحوية في الجملة الاسمية .

وهناك ملحوظة مهمة ، يجب أن تدرك أن الأدوات قد اكتسبت مدلولها عن طريق الاصطلاح بين المجموعة اللغوية ، فلم مثلا تؤدي النفي اصطلاحيا ، وليس لأنها مشتقة من النفي ذاته ، مع ملاحظة أن اصطلاحيا ، وكذلك السين أو سوف أو غير ذلك من الأدوات ، أما هذه الأفعال فقد استمدت دلالتها من غيرها ، وغيرها من المشتقات التي تدور في دائرة معنوية واحدة ، فكان من الكينونة ، وصار من الصير والصور و غيرها مما سندرسه في الصفحات القادمة ، وهذا فرق واضح ومهم بين هذه الأفعال والأدوات .

لذا فإننا نعد هذه أفعالا ، ويمكن استثناء (ليس) منها على اعتبار تركيب خبرها من الجار والمجرور ، وكذلك ما يياثلها وهي (ما) .

كان :

تفيد توقيت حدوث الجملة في الزمن الذي وضعت له ، وتأتي في اللغة على أربعة أوجه (١) :

ناقصة : كما سيأتي ، وهي التي لا يكتمل المعنى بها وبفاعلها إلا بذكر خبرها ، كما تكون تامة بمعنى وقع ووجد ، كما تكون زائدة .

ويشترط في كان الزائدة أن تكون بلفظ الماضي ، وتكون بين شيئين متلازمين ليسا

(١) انظر : المفصل ٢٦٤ / التسهيل ٥٥ / المقرب ١ - ٩٢ / همع الهوامع ١ - ١٢٠ / شرح التصريح ١ - ١٩١ ، ١٩٢ / شرح ابن عقيل ١ - ١٣٠ .



جاراً أو مجروراً ، حينئذ لا تحتاج إلى منصوب أو مرفوع ، ولا يعني النحاة زيادتها أنها لم تدل على معنى ألبتة ؛ بل إنها لم يؤت بها للإسناد^(١) ، وجوز الفراء زيادتها بلفظ المضارع ، كما جوز زيادتها في آخر الجملة ، وشد زيادتها بين الجار والمجرور^(٢) ، وجوز ابن مالك زيادتها بلفظ المضارع^(٣) ، وهي إذا كانت زائدة فإنها تفيد اقتران مضمون الجملة بالزمان^(٤) .

ودار الخلاف كذلك حول كان الزيدة ، هل يوجد لها فاعل أم لا ؟

يذهب السيرافي إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كأنه قيل : كان هو ، أي كان الكون . ويذهب الفارسي إلى أنها لا فاعل لها ، واختار ابن مالك هذا^(٥) ، كما يذكر ابن عصفور زيادتها بين الشيئين المتلازمين ، ولكن ذلك لم يرد في نثر الجاحظ . وتأتي (كان) كذلك بمعنى (صار)^(٦) .

وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا ، حيث تأتي دالة على الدوام ، وإن كان الأصل فيها أن يدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه ، أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه ، وجزم به ابن مالك^(٧) .

ووزنها فعلاً (بفتح العين) ، وقال الكسائي فعل (بضم العين) .

وقد وردت في نثر الجاحظ ناقصة ، كما وردت تامة بمعنى وقع ووجد كما هو في النمط الرابع عشر ، كما جاءت بمعنى (صار) ، وكل (كان) يؤدي معنى صار . إذا اعتبرنا أن المعنى السابق لها قد تحول إلى ما بعدها ، ولم يذكر د. تمام حسان^(٨) لكان جهة ، ويقصد بها المدلول ، ولكنه من الواضح أن كان تفيد الكينونة بمعنى الوجودية

(١) انظر المواضع السابقة . (٢) انظر : همع الهوامع ١ - ١٢٠ . (٣) التسهيل ٥٥ .

(٤) انظر : المقرب ١ - ٩٢ .

(٥) انظر : التسهيل ٥٥ / همع ١ - ١٢٠ ، حاشية الخنزي على شرح ابن عقيل ١٠٣١ .

(٦) المفصل ٢٦٥ / التسهيل ٥٣ . (٧) انظر : التسهيل ٥٥ / همع الهوامع ١ - ١٢٠ .

(٨) انظر : اللغة لعربية معناها ومبناها ١٢١ .

وإثبات من حيثُ معنى الجملة التي لحقت بها .

أنماطها :

النمط الأول

كان (يكون) + المعرفة + المعرفة

ورد في ثمانية وثلاث موعدا ، تتوزعها سبع صور ، هي :

الصورة الأولى : كان + ضمير + معرف بالألف واللام

وردت في موضعين ، أحدهما : كنتم المفزع والمقنع والأئمة والمنزع^(١) ، حيث يمثل ضمير المخاطبين (تم) اسم كان ، أما الاسمُ المعرفُ بالألفِ واللام (المفزع) فهو الخبر المنصوب .

الصورة الثانية : كان + اسم إشارة + معرف بالإضافة

ذكرت في موضعين أحدهما : (كانت هذه صفته)^(٢) ، اسم كان هو اسم الإشارة (هذه) ، والخبر هو المضاف إليه (صفته) مع اعتبار ما أضيف إليه .

الصورة الثالثة : كان + ضمير + معرف بالإضافة

ذكرت في ثمانية عشر موعداً ، منها: تكون محككة الكعوبٍ مثقفةً الاعوجاج^(٣) . اسم (تكون) الضمير المستتر المقدر (هي) ، وغيرها المعرف بالإضافة (محككة) .

الصورة الرابعة : كان + علم + معرف بالإضافة

ذكرت في أربعة مواضع ، منها : كان أبو بكر - ﷺ - أعلم العرب بالعرب^(٤) . وفيه العلم (أبو بكر) اسم كان ، أما الخبرُ فهو المعرفُ بالإضافة (أعلم) .

الصورة الخامسة : كان + معرف بالإضافة + علم

ذكر في موضعين، أحدهما: كان أشدهم في ذلك عياش بن ربيعة^(٥) ، واسم (كان)

(٣) ن : ٣ - ٩٢ .

(٢) س : ١ - ٢٨٨ .

(١) س : ١ - ٢٩٢ .

(٥) ع : ١٤٦ .

(٤) ع : ٢٤ .



المعرف بالإضافة (أشد) ، أمّا الخبر فهو العلم (عياش) ، وقد سبق في الجملة الاسمية أن ذكرنا أن المبتدأ به الجملة هو المبتدأ دون النظر إلى درجة التعريف .

الصورة السادسة : كان + مضاف + معرف بالألف واللام

ذكرت في موضعين ، أحدهما : لم يكن مذهبٌ في ذلك التوفير على المأمون^(١) .
واسم (كان) المعرفة بالإضافة (مذهب) ، أما خبرها فهو المعرفة بالألف واللام (التوفير) .

الصورة السابعة : كان + مضاف + مضاف

ذكرت في ثمانية مواضع : أحدهما : كان أكثرئك غامر الاجتهاد^(٢) ، وقوله :
كان أبوه عظيم الشأن^(٣) .

وقد درست قضية أي المعرفتين هو المبتدأ ، وذلك في الجملة الاسمية في النمط الأول ، ويلاحظ تطابق الاسم والخبر في النوع والعدد والتشخيص والتعيين واختلافها في علامة الإعراب .

النمط الثاني

كان (يكون) + معرفة + مصدر مؤول

ذكر في أربعة مواضع ، منها قول الجاحظ : كان أول ما تكلم به أن استغفر للشهداء^(٤) ، واسم كان هو المعرفة بالإضافة (أول) ، أما خبرها فهو المصدر المؤول المنسب من (أن والفعل) ، وتبع الاستنتاجات السابقة فيجب أن تكون (أن) المخففة من الثقيلة ، لأن المعنى يدل على حديث ، والمصدر المؤول من (أن) المشددة ومعمولها هي التي تأتي مع هذا المدلل .

(٢) خ : ٣ .

(٤) ع : ٨٥ .

(١) س : ٢ - ٢٠٧ .

(٣) ن : ١ - ١٠٢ .

النمط الثالث

كان (يكون) + معرفة + معرفة منسوبة

ذكر ذلك في أربعة مواضع ، يمثلها قول الجاحظ : كنت المثير له من مراقبه ، والباعث له من مراقده^(١) ، فالخبر (المثير) نسب إلى المجرور فهو اسم فاعل ، وثبت ذلك في بقية الشواهد .

وقد درست قضية المبتدأ والخبر المعرفتين في الجملة الاسمية البسيطة ، ولكن يضاف إلى ما سبق الاتجاهات الآتية :

يذهب السيرافي وابنُ الباذش وابنُ الضائع إلى أن الاسم يكون المعلوم ، والخبر هو المجهول، وحملوا كلام سيبويه على ما إذا استويا عند المخاطب في العلم وعدمه^(٢) .
ذهب الفارسي وابنُ طاهر وابنُ خروف وابنُ مضاء إلى تحيير أحدهما اسماً والآخر خبراً^(٣) .

أما ابنُ عصفور فيجعل الخبرَ بنسبة الأقل تعريفاً أو جهلاً في علم المخاطب ، فإن استويا في العلم فينظر إلى النسبة ، فإن كانا في رتبة واحدة من التعريف فأنت بالخيار^(٤) . وإلى هذا ذهب ابنُ الطراوة ، وينظر أبو حيان إلى الخبرية فالمراد إثباته هو الخبر بشرط أن يكون أحدهما قائماً مقام الآخر ومشبهاً به ، أو ما صح أن يكون جواباً فهو الخبر ، والآخر هو الاسم^(٥) .

وذهب النحاة إلى ما سبق تبعاً لتأويلهم وفهمهم لكلام سيبويه في هذه القضية حيث يقول : «إذا كانا معرفةً فأنت بالخيار أيهما ما جعلته فاعلاً رفعته ، ونصبت الآخر ؛ كما فعلت ذلك في ضرب ، وذلك قولك : كان أخوك زيدي ، وكان زيدٌ صاحبك ، وكان هذا زيدي ، وكان المتكلم أخاك»^(٦) ، وهذا ما يجب أن يفهم من

(١) س: ١- ٣١٨ . (٢) انظر: الهمع ١- ١١٩ . (٣) انظر: همع الهوامع ١- ١١٨ .

(٤) انظر: المقرب ١- ٩٧ . (٥) انظر: همع الهوامع ١- ١١٩ .

(٦) الكتاب ١- ٤٤ ، ٥٠ .



كلام العرب ، فالمتحدثُ يبدأ بما هو مبدوءٌ به ، ثم يتلوه بما يريد الإخبارَ به عمّا ابتدأ به ، ولهذا يجب أن نعتبرَ الاسمَ الأوّلَ مبتدأً أو اسمَ كان ، والثاني خبراً لها ، فإذا قال الجاحظ : كان أشدهم في ذلك عياش بن ربيعة^(١) ، فهو يريد أن يخبرَ عن الأكثرِ شدةً بأنه عياش ، ولذا فاسمَ كان هو المعرفُ بالإضافة (أشد) لأنه ابتدئَ به ، والخبر هو العلم (عياش) لأنه تلا ما ابتدئَ به ، فهو المراد الإخبارُ به عن المبتدأ دون نظر إلى رتبة التعريف . وقد شرح ذلك تفصيلاً في الجملة الاسمية .

النمط الرابع

كان + معرفة + نكرة

ذكر هذا النمطُ في ثلاثة وسبعين موضعاً ، وهو النمطُ الأمثلُ كما لوحظ في الجملة الاسمية ، ومثاله قولُ الجاحظ : كانت هذه السلعةُ يائراً^(٢) ، وفيه يتضح أن اسمَ الإشارة (هذه) اسمُ (كان) في محل رفع ، أما الخبرُ فهو النكرة (بائداً) ، ويلاحظ التطابقُ بين اسم (كان) وخبرها في التانيث والإفراد والغيبة ، واختلافهما في التعيين ، حيثُ تعريفُ المبتدأ ، وتنكيرُ الخبر . وكذلك الاختلافُ في علامة الإعراب .

وقد تنوعت المعرفة في الاسم .

النمط الخامس

كان (يكون) + معرفة + نكرة منسوبة

ورد في في ستة وأربعين موضعاً ، يمثلها قولُ الجاحظ : كان حمزة يوم بدر معلماً بريشة^(٣) ، الخبر فيه (معلماً) ، وهو منسوبٌ إلى (ريشة) بواسطة حرف الجار (الباء) ، ولذا فقد ورد مشتقاً فهو اسم مفعول ، ويمثّل ذلك : ربما كان اللسانُ أنفذَ من السنان ، والخبر (أنفذ) اسم تفضيل ، وهو متعلق بالجار والمجرور : من السنان .

(٣) ن : ٣ - ١٠١ .

(٢) ع : ٢١ .

(١) ع : ١٤٦ .

وربما كان الخبرُ مصدرًا دالًا على المبالغة ، وذلك في قوله : أرجو أن يكونَ عدلا بينهم^(١) ، فالخبرُ (عدلا) مصدر للمباغة .

وقد تنوعت المعرفة في الاسم في هذا النمط .

وإذا اجتمع نكرةٌ ومعرفةٌ ، فمذهب سيبويه يبدو في قوله : «فالذي تشغل به (كان) المعرفة ؛ لأنه حد الكلام ؛ لأنها شيء واحد ، وليس بمنزلة قولك : ضرب رجل زيدا ، لأنها شيئان مختلفان ، وهما في كان بمنزلة في الابتداء إذا قلت : عبد الله منطلق تبتدئ بالأعرف ، ثم تذكر الخبر»^(٢) ، ومذهب الجمهور أنه يمكن عكس ذلك في الشعر ، حيث تتقدم النكرة ، وتتأخر المعرفة^(٣) .

ولكن ابن مالك يرى أنه لا يمتنع هنا تقديم خبر مشارك في التعريف وعدمه إن ظهر الإعرابُ ، وقد يخبر هنا وفي باب (إن) بمعرفة عن نكرة اختياراً^(٤) .

والواقع أن ما ورد في نثر الجاحظ يتماشى مع ما ذكره سيبويه ، حيث ابتدئ دائماً بالمعرفة وأخبر عنها بالنكرة ، ولم يذكر أن ابتدئ بنكرة مخبرا عنها بمعرفة مع (كان).

النمط السادس

كان (يكون) + معرفة + مجرور

ورد هذا النمط في واحد وستين موضعا ، ومثاله : كانوا على التوحيد الصحيح والإخلاص المخلص^(٥) ، خبرُ (كان) شبهُ الجملة من الجار والمجرور (على التوحيد) ، وتنوعت المعرفة فيه ، وربما كان المجرورُ مصدرًا مؤولا كما هو في قول الجاحظ : كان اختلافُ الناس في القدرِ على أن طائفةً تقول^(٦) : حيث يكونُ المصدرُ المنسبُ من (أن المشددة ومعموليها) مجرورا بحرف الجر على ، وشبه الجملة خبر (كان) .

(١) س: ٢-٢٢ . (٢) الكتاب ١-٤٧ (٣) انظر: همع الهوامع ١-١١٩ . (٤) انظر: التسهيل ٥٤ . (٥) س: ٢-٧ . (٦) س: ٢-١٨ .



النمط السابع

كان (يكون) + معرفة + جملة

ذكر هذا النمط في ستة ومائة موضع ، تتوزعها أربعة صور ، بالنظر إلى نوع الجملة التي تكون الخبر ، وهي :

الصورة الأولى : الخبر جملة فعلية فعلها ماض :

وردت هذه الصورة في ثلاثين موضعاً ، يمثلها قول الجاحظ : كان الضحاك ولآه الصلاة بالناس^(١) ، يتضح أن الجملة الفعلية (ولى) هي التي يكون الخبر ، ويلاحظ أن تسعة مواضع منها سبق الفعل الماضي فيها (قد) ، وذلك على مثال : كان أبو بكر قد سمى عائشة له^(٢) ، وثلاثة مواضع سبقت «بربها» ، وذلك على مثال : كان بعض الصالحين ربها وعظ بعض الجبابرة وخوفه العواقب^(٣) ، ويلاحظ وجود العائد في الجملة الفعلية الخبر ، وهو يطابق الاسم ويعود عليه ، ففي المثال الأول ضمير الغائب يعود على (الضحاك) ويطابقه في التذكير والإفراد والغيبة ، ويمكن استنتاج ذلك في المثالين الآخرين .

الصورة الثانية : الخبر جملة فعلية فعلها مضارع :

ذكرت في تسعة وستين موضعاً ، يمثلها قول الجاحظ : كانت قريش بعد إسلام أبي بكر - ﷺ - تريد تنفير عتبة بن ربيعة^(٤) ، خبر كان هو الجملة الفعلية (تريد) ، وفي تتضمن العائد ضمير الغائبة المقدر (هي) ، ويتطابق مع الاسم (قريش) في الغيبة والإفراد والتأنيث .

الصورة الثالثة : الخبر تركيب شرطي :

ذكرت في سبعة مواضع ، وتتمثل في قول الجاحظ : كانوا إذا اجتمعوا للحرب

(٢) ع : ٢٥ .

(٤) ع : ٢٥ .

(١) ن : ٣ - ٢٦٥ .

(٣) س : ٢ - ١٦ .

دخنوا بالنهار^(١) ، خبر كان فيه التركيبُ الشرطي (إذا اجتمعوا للحرب ...)
ويلاحظ وجودُ العائدِ فيها ، وهو (واو الجماعة) في كل من جملة الشرط (اجتمعوا)
وجملة الجواب (دخنوا) ، وهو تكرار لاسم (كان) ، فالمطابقة تامة .

الصورة الرابعة : الخبر جملة اسمية :

ذكرت في قولِ الجاحظ : قد يكون الرجلُ له طبيعة في الحساب ، الخبرُ فيه هو
الجملة الاسمية (له طبيعة في الحساب) ، ويلاحظ أنها تتضمنُ العائدَ ، وهو ضمير
الغائب في (له) ، ويتطابق مع اسم كان (الرجل) في الإفراد والتذكير والغيبة .
وليس هناك شذوذ في هذا النمط في نثر الجاحظ .

واختلف النحاة^(٢) ، حول تقديم الخبر أو تأخيره إذا كان جملة ولكن ما ورد في
نثر الجاحظ يؤيد الرأي الذي يتجه إلى وجوب تأخيره ، وسندرس القضية تفصيلاً
في الباب الأخير .

النمط الثامن

كان + نكرة + جملة

ذكر في قول الجاحظ : كانت طائفةٌ منهم تقولُ ..^(٣) ، اسمٌ (كان) فيه النكرة
(طائفة) أما الخبرُ فهو الجملةُ الفعليةُ (تقول) ، وتتضمن العائدَ على اسم كان وهو
ضميرُ الغائب المقدر (هي) ، ويتطابق مع الاسم في الإفراد والغيبة والتأنيث .

النمط التاسع

كان + شبه جملة + معرفة

ورد هذا النمطُ في سبعةِ مواضعٍ ، يمثلها قولُ الجاحظ : لم يكن لهم من الغناء ما
يستحقون به مثلها^(٤) ، الخبر المقدم شبه الجملة من الجار والمجرور (لهم) ، أما الاسمُ

(١) ن : ٣ - ٢٢ .

(٢) انظر: التسهيل / ٥٤ / المقرب ١ - ٩٦ / همع الهوامع ١ - ١١٨ .

(٣) س : ٢ - ٢٠٧ .

(٤) س : ٢ - ١٨ .



المؤخر فهو الموصول (ما) مع اعتبار جملة الصلة ، والتقديم هنا جائز لأن الاسم معرفة .

النمط العاشر

كان + شبه جملة + مصدر مؤول

ذكر في أربعة مواضع ، منها : كان من أسباب دفعي إليك هذا الكتاب - أبقاك الله - دون أبي عبد الله - أكرمه الله - أنكما قد تجريان في بعض الأمور مجرى واحدا^(١) ، الخبرُ المقدم هو شبهُ الجملة (من أسباب) ، أما المبتدأ المؤخر فهو المصدرُ المؤولُ المنسبُ من (أن) المشددة ومعموليها (أنكما قد تجريان) ، ويتضح ذلك في قوله : لم يكن لأحد أن يقول^(٢) ، والاسمُ المؤخرُ مصدرُ مؤولٍ منسبُ من (أن) والفعل المضارع (يقول) ، أما الخبرُ المقدم فهو في شبه الجملة (لأحد) .

النمط الحادي عشر

كان (يكون) + شبه جملة + نكرة

ورد هذا النمطُ في أربعة وعشرين موضعا ، منها : لم يكن في أسفله زُجج^(٣) ، اسم (يكن) فيه هو النكرة المؤخرة (زُجج) ، وخبرها هو شبه الجملة المقدمة (في أسفله) ، وربما كانت شبه الجملة ظرفا باعتبار ما نسب إليه من مضاف ، وذلك كما في قوله : لم يكن بين الباطل والحق فرق^(٤) ، والخبرُ هنا واجبُ التقديم لأنه شبه جملة والاسم نكرة .

وقد انقسم النحاة^(٥) إزاء قضية توسط الخبر ، إذ أجازه البصريون ، ومنعه الكوفيون .

(٣) ن : ٣ - ٩٢ .

(٢) ع : ٢٠٩ .

(١) س : ١ - ٣٠٣ .

(٤) س : ١ - ٢٨٥ .

(٥) انظر : التسهيل ٥٤ / المقرب ١ - ٩٦ ، ٩٧ / همع الهوامع ١ - ١١٧ / شرح التصريح ١ - ١٨٧ ،

١٨٨ / شرح ابن عقيل ١ - ١٠٠ .

النمط الثاني عشر

شبه جملة + كان (يكون) + معرفة

ذكر في خمسة مواضع ، منها : على هذا المثال كان تقصيرُ القوم^(١) ، وكذلك : على قدر المشقة تكون المثوبة^(٢) ، يلاحظ أن شبه الجملة (على هذا المثال) تمثل خبر (كان) ، فالمعنى المفهوم : كان تقصيرُ القوم على هذا المثال ، ومثل ذلك المثال الثاني .

يجوز تقديم أخبار هذا الباب عند البصريين إذا عربت مما يوجب التقديم أو التوسط أو التأخير قال ذلك ابن مالك^(٣) ، وسبقه إليه الفارسي وابن جنى وغيرهما من البصريين^(٤) ، واستثنى بعضهم (دام وليس) وغيرهما وسيدرس ذلك في موضعه . ويسرى هذا التقديم مع كان في قول الجاحظ : وبخطه يكون جمال كتب الخليفة^(٥) ، وقوله : وكذلك كان خباب^(٦) ، وإذا كان الخبر ظرفاً فإن سبويه يجيز تقديمه على الاسم ، وتوسطه بين الفعل والاسم ، وهو يسمى الظرف الواقع خبراً مستتراً ، لأنه يقدر باستقر ، وإن لم يكن خبراً سماه لغوا^(٧) . ويقول سبويه : « والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول ، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير^(٨) .

أنماط خاصة :

النمط الثالث عشر

كان + شبه جملة + جملة

ذكر ذلك في موضعين ، أحدهما : إذا كان مع التلاقي يكثر التظالم وتفطر النصر^(٩) ، و(مع) هنا ظرفية لأنها تدل على زمن ، وتبعت الجملة الفعلية (يكثر التظالم) شبه الجملة (مع التلاقي) ، وهذا التركيب يدل على الزمن المركب ؛ حيث

(١) ع : ١٠٤ . (٢) س : ١ - ٢٩٥ . (٣) التسهيل ٥٤ .
(٤) انظر : شرح التصريح ١ - ١٨٨ . (٥) س : ٢ - ٢٠٥ . (٦) ع : ٢٤ .
(٧) الكاب ١ - ٥٥ . (٨) الكتاب ١ - ٥٦ / الفصل ٢٦٩ . (٩) س : ١ - ٣١٥ .

يفهم منه استمرارية الحدث في الزمن الماضي ، وتقترن هذه الاستمرارية بمدلول آخر يتحدد فيما هو مفهوم من معنى (مع التلاقي) .

والموضع الثاني : فكان من قولهم له هذا ابنُ أخيك^(١) ، وفي هذا المثل تعتبر (من) زائدة، ويمكن اعتبار اسم (كان) محذوفاً، والتقدير: (فكان الذي كان من قولهم ...) ، وقد ورد مثلُ هذا التركيب لدى الجاحظ في قوله : حتى كان الذي كان من قتل عثمان^(٢) ، وفي كلا التأويلين فإن (كان) تعطي مدلول (وقع) ، ولا تعتبر شبه الجملة (له) لها علاقة بالكيونة ، وذلك لأن تعلقها بالقول ، فالقول منسوب إلى المجرور (هاء الغائب) وليست الكيونة منسوبة إليه .

النمط الرابع عشر

كان + فاعل

ذكر ذلك في أبعه مواضع ، منها قولُ الجاحظ : حق كان الذي كان من قتل عثمان^(٣) ، فكان الثانيةُ فيها فاعل مضمَر يقدر بـ(هو) ، يعود على الاسم الموصول ، وتكون (كان) في هذا الموضع بمعنى (وقع) ، ويماثل ذلك قولُ الجاحظ : وإذا كان البكاء وما دام صاحبه فإنه في بلاء^(٤) ، وتأتي (كان) تامهً بمعنى وقع ووجد^(٥) .

النمط الخامس عشر

كان + مضارع

ورد في أربعة مواضع في تركيب واحد وهو : كان يقال^(٦) ، وقد ذكرنا في النمط الثالث عشر أن هذا التركيب زمنٌ مركب ؛ حيث يدل على استمرارية الحدث في زمن مضى ، ولكنه كان مقيداً في النمط السابق ، وصيغة المضارع هي التي أفادت الاستمرارية ، أما الكيونة بصيغة الماضي فأعطت زمن المضى .

(١) ع: ٢٣ . (٢) س: ٢-٧ . (٣) الموضع السابق . (٤) خ: ٦ .

(٥) انظر: المفصل ٢٦٤ ، ٢٦٥ / التسهيل ٥٣ / الهمع ١-١٢٠ .

(٦) س: ١-٣١٣ / ن: ٢-١٩٩ / ن: ٢٠٠ / ن: ٣-٢٦١ .

النمط السادس عشر

كان + جار ومجرور

ذكر ذلك في قول الجاحظ : إلى أن كان من اعتزال الحسن عليه السلام الحروب^(١) ، وقد قلنا في النمط الثالث عشر أنه يمكن احتساب (من) زائدة ، أو فاعل كان محذوف ، والتقدير : إلى أن كان الذي كان من اعتزال .. ، والنمط الرابع عشر يحمل هذا التركيب وكان هنا بمعنى وقع ، فهي تامة .

أمور خاصة بكان :

ذكر النحاة أموراً خاصة بكان ، يمكن إيجازها فيما يأتي :

أولاً : جواز مجيئها زائدة وقد درست هذه القضية في مقدمتها .

ثانياً : جواز حذف آخرها تخفيفاً وصلًا لا وقفًا ، وذلك بخمسة شروط^(٢) :

أ- أن تكون بلفظ المضارع .

ب- أن يكون المضارع مجزوماً .

ج- ألا تكون موقوفاً عليها .

د- ألا يقع بعد النون ساكنٌ .

هـ- ألا يقع بعده ضميرٌ متصل .

ولم ترد هذه الظاهرة في نثر الجاحظ .

ثالثاً : إذا وقعت (كان) صلة لأن ، ودخل عليها حرفٌ تعليل ، وتقدمت العلة على المعلول ، وحذف الجار ، وأتى بها ، وجب حذفها معوضاً منها (ما)^(٣) ، ولم ترد

(١) س : ٢ - ١٠ .

(٢) انظر : التسهيل ٥٦ / شرح شذور الذهب ١٨٨ / همع الهوامع ١ - ١٢٢ / شرح التصريح ١ -

١٩٦ / شرح ابن عقيل ١ - ١٠٥ .

(٣) انظر : الكتاب ١ - ٢٩٣ ، ٢٩٤ / والمراجع السابقة .



هذه الظاهرة في نثر الجاحظ .

رابعاً : جواز حذفها مع اسمها ، وبقاء خبرها ، ولا يعوض عنها بشيء^(١) ، وجواز ذلك بكثرة مع (إن ولو الشرطيتين) ، وفي هذه الظاهرة تأويلات وآراء متباينة ، ولكنها لم ترد في نثر الجاحظ .

خامساً : تحذف كان مع اسمها وخبرها بعد (أما)^(٢) ، كما تحذف بعد إن الشرطية ، والواقع أن ما يستشهد به النحاة ليس محلاً للاستشهاد فإن كان الشاعر يقول :

قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيراً معدماً قالت وإن فإنهم يقدرون حذف كان مع اسمها وخبرها بعد (إن) الشرطية الثانية ، ويقدرون (وإن كان عيباً فقيراً معدماً تمعيتته)^(٣) ، والأصح أن التقدير : (وإن كان فقيراً معدماً) ، وهذا تكرار لما سبق ، ويماثل ذلك قول الجاحظ : لم يكن لأحد أن يقول : إن لم يعن ابنه وربيبه إلا بحجة ، وإلا فالكلام موضوع على أصله^(٤) .

صار :

ومعناها التحول من صفة إلى أخرى ، فهي موضوعة لهذه الدلالة المعنوية ، أما التحول المفهوم من كل فعل فإنما لزم من دلالاته على التجدد والحدوث ، لا من الموضوع ، وهذا هو الفرق بينها وبين غيرها^(٥) .

وفي الصفحات التالية ثبت لأنماط الجملة الفعلية المحولة ، باستخدام (صار) :

(١) انظر : الكتاب ١ - ٢٩٣ ، ٢٩٤ / والمراجع السابقة .

(٢) انظر : الكتاب ١ - ٢٩٤ ، ٢٩٥ / التسهيل ٥٦ / مغني اللبيب ٢ - ١٦٠ .

(٣) انظر المقرب ١ - ٢٧٦ / وانظر كذلك : مغني اللبيب ٢ - ١٥٩ / شرح التصريح ١ - ١٩٥ .

(٤) ع : ٢٠٩ .

(٥) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١ - ٩٩ .

النمط الأول

صار + معرفة + معرفة

ورد ذلك في موضعين ، أحدهما : صاروا شركاء من كفر منهم^(١) ، ويتضح أن اسم (صار) هو ضمير الغائبين (واو الجماعة) ، أما الخبر فهو الاسم المنسوب (شركاء) إلى معرفة (من كفر منهم) ، ويتضح تطابق كل من الاسم والخبر في الجمع والتذكير والغيبة ، واختلافهما في الإعراب ، والموضع الثاني : فصار الغالب على هذا القرن الكفر^(٢) ، وقد عرضت قضية الاسم والخبر المعرفتين في دراسة أنماط (كان)^(٣) ، وذكرت أن المذكور أولاً هو الاسم لأنه ابتدئت به الجملة فهو المراد الإخبار عنه ، والثاني هو الخبر لأنه المراد الإخبار به ، دون النظر إلى درجة التعريف العلمية .

النمط الثاني

صار + معرفة + ضمير فصل + معرفة

ذكر في قول الجاحظ: «صاروا هم الذين يشيرون عليه بالملاينة»^(٤) ، اسم (صار) ضمير الغائبين (واو الجماعة) ، أما الخبر فهو الاسم الموصول (الذين) مع اعتبار جملة الصلة (يشيرون عليه بالملاينة) ، وقد فصل بين الاسم والخبر بضمير الفصل (هم) ويلاحظ تطابق كل من الاسم والخبر وضمير الفصل في الجمع والتذكير والغيبة والتعريف ، واختلاف الاسم والخبر في علامة الإعراب .

النمط الثالث

صار (يصير) + معرفة + نكرة

ورد هذا النمط في ستة مواضع، يمثلها قول الجاحظ: صار كلام رسول الله - ﷺ

(٢) س : ٢ - ٢٠ .

(٤) س : ١ - ٢٨٢ .

(١) س : ٢ - ٢٠ .

(٣) انظر : النمط الثالث من (كان) .



الكوفيين ، وحثهم في ذلك أن كان وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان ، فإذا كان الخبر يعطى الزمان لم يحتج إليها^(١) .

وقد ورد في نثر الجاحظ خبر (كان) ماضيا مسبقا بقدر ظاهرة؛ كما هو في قوله: وما كانوا قد انتحوه به من تلك الوقائع^(٢) ، وكنت قد هممت قبل ذلك أن اعاتبه على الشيء يستأثر به^(٣) ، كما أنه قد ورد بدونها، كما هو في: كان حميد بن عبد الحميد عند دخول المأمون مدينة السلام وبعد سكون الهيج وخمود النائرة رفع إلى المأمون يذكر أن في الجنود دغلا كثيرا^(٤) ، وورد ماضيا مسبقا برها ، كما هو في قوله: وكانوا ربا خصوه فوضعوا بين يديه الدجاجة السمينة والدجاجة الرخيصة^(٥) .

خامسا : من حيث دلالتها على الحديثية :

اختلف النحاة في دلالة هذه الأفعال على الحديثية فذهب قوم منهم المبرد وابن السراج والفارسي وابن جنى وابن برهان والجرجاني والشلوبين إلى أن هذه الأفعال لا تدل على الحديثية^(٦) ، ويفسرون ذلك بأن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان ، أما هذه الأفعال فإنها تدل على الزمن فقط مع التجرد من الحدث^(٧) ، وإلى هذا ذهب الدكتور تمام حسان^(٨) ، وذهب ابن خروف وابن عصفور إلى أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها^(٩) ، وأما قول سيبويه : «تقول : كان عبد الله أخاك ، فإنما أردت أن تجرب عن الأخوة ، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى»^(١٠) ، فلا يفهم منه أن سيبويه يرى أنها تدل على زمن دون حدث ، لأن الكينونة وهي الوجود تستوجب مثل هذا التفسير ، تفسير سيبويه ، أما الكينونة في حد ذاتها فهي حدث ، وكذلك الصيرورة وغيرها من دلالات هذه الأفعال ، ولذا نجد من

(١) انظر: همع الهوامع ١- ١٨٣ . (٢) س: ٢- ٢٠٧ . (٣) خ: ٥٧ .

(٤) س: ٢- ٢٠٦ . (٥) خ: ٥٦ . (٦) همع الهوامع ١- ١١٣ .

(٧) انظر: الأصول في النحو ١- ٩٢ . (٨) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٣٠ .

(٩) انظر: المقرب ١- ٩٣/ همع الهوامع ١- ١١٤ . (١٠) الكتاب ١- ٤٥ .

النحاة العرب من اختار هذا الرأي ، فابنُ مالك يقول : «فالأصح دلالتهما عليهما - أي على الزمن والحدث»^(١) ، وكذلك يقول السيوطي^(٢) .

فالأصح أن تدلّ هذه الأفعال على الحديثة والزمنية .

كل هذه الأدوات أفعالاً اتفاقاً إلا (ليس) ، فقد اختلف النحاة حولها : فيذهبُ الجمهور إلى أنها فعل ، أما الفارسي ففي أحد قوليه يرى أنها حرف ، وكذلك أبو بكر بنُ شقير^(٣) ، ولكننا نقرأ عند العبري : «ومن عبر عنها من البصريين بالحروف فقد تجوز ، لأنه وجدها تشبه الحرف في أنها لا تدل على الحدث ، وإنما هي أفعال لفظية»^(٤) .

أما الرازي فيعتبرها حرفاً لأنها على غير هيئة الأفعال ، فلا يتأتى منها المضارعُ أو اسمُ الفاعل ، كما أنها تدخل على الفعل^(٥) ، ويذكر ابنُ هشام آراءَ جماعةٍ أخرى من النحاة ؛ حيث يقرأ لديه : «وزعم ابنُ السراج أن «ليس» حرفٌ بمنزلة (ما) وتابعه الفارسي في الحليبات وابنُ شقير وجماعة»^(٦) .

ثم يصحح ابنُ هشام كونها فعلاً ، ويدلل على ذلك باتصالها بضمائر الرفع ، ولكن (المالقي) يقول بأنها ليست محضةً في الحرفية ، كما أنها ليست محضةً في الفعلية ، ويستطرد قائلاً «ولذلك وقع الخلاف بين سيويه وأبي علي الفارسي ، فزعم سيويه أنها فعلٌ ، وزعم أبو علي أنها حرف»^(٧) .

ولما كانت «ليس» تقبل تاء التأنيث بالفاعل ؛ كما تقبل ضمائر الرفع البارزة ولا يقبل الحرفُ ذلك ؛ كما أنها تقوم بعمل هذه الأدوات من رفع المبتدأ ونصب الخبر؛

(١) التسهيل ٥٣ .

(٢) همع الهوامع ١ - ١١٣ .

(٣) انظر: شرح ابن عقيل ١ - ٩٨ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ١١٤ .

(٥) انظر : تفسير الرازي ٢ - ٩٢ / رصف المباني ٣٠١ .

(٦) مغني اللبيب ١ - ٢٠٩ / وانظر : الجنى الداني ٤٩٣ ، ٤٩٤ .

(٧) رصف المباني ٣٠٠ .



فما يسرى على هذه الأدوات يسري على (ليس) إذ ليس من المعقول والمقبول أن تشذ عنها .

ودلالة هذه الأدوات على الزمن والحدث وتصرف أغلبها يؤكد فعليتها .

سادسا : تصرفها :

تنقسم هذه الأفعال من حيث التصرف وعدم التصرف إلى ثلاثة أقسام :

أولا : ما لا يتصرف : وهو (ليس) باتفاق النحاة ، يقول سيبويه : «فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك لأنها وضعت موضعا واحدا ، ومن ثم لم تصرف تصرف الفعل الآخر»^(١) ، ويذكر النحاة أنها وضعت وضع الحروف في أنها لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها^(٢) ، ولم ترد (ليس) منصرفة في نثر الجاحظ . وكذلك لا تصرف (دام) عند الفراء وكثير من المتأخرين ، وجزم بهذا ابن مالك في قوله : «وكلها تتصرف إلا ليس ودام»^(٣) ، وذلك لأن (دام) صلة لما الظرفية ، وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه^(٤) ، ويذكر أنها لا تتصرف لأنها للتوقيت والتأييد فتفيد المستقبل^(٥) ، ولم ترد (مادام) منصرفة في نثر الجاحظ .

ثانيا : ما يتصرف تصرفا ناقصا : وهو ما كان استعماله بعد حرف النفي ، وهو (زال) ، والثلاثة ، برح وانفك وفتى ، وهذه لا يستعمل منها الأمر ، وذلك لأن من شرط عملها النفي ، وهو لا يدخل الأمر ، كما لا يأتي منها المصدر ؛ لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين^(٦) ، يقول الأزهرى : «ودام عند الأقدمين وقليل من المتأخرين فإنهم أثبتوا لها مضارعا وهو يدوم»^(٧) .

(١) الكتاب ١ - ٤٦ .

(٢) شرح التصريح ١ - ١٨٦ / وانظر التسهيل ٥٣ / مغني اللبيب ١ - ٢٠٩ / الجنى الداني ٤٩٣ ، ٤٩٤ / رصف المباني ٣٠١ / شرح ابن عقيل ١ - ١٠٠ / همع الهوامع ١ - ١١٤ .

(٣) التسهيل ٥٣ / والمراجع السابقة . (٤) انظر : شرح التصريح ١ - ١٨٦ .

(٥) انظر : شرح التصريح ١ - ١٨٦ / شرح ابن عقيل ١ - ١٠٠ / همع الهوامع ١ - ١١٤ .

(٦) شرح التصريح ١ - ١٨٦ . (٧) انظر : همع الهوامع ١ - ١١٤ .

ثالثا : ما يتصرف تصرفا تاما ، وهو باقي الأفعال حيث يأتي منها المضارع والأمر بناء على أن لها مصادرَ على النحو الآتي : مصدر كان : الكينونة ، وأضحى : الإضحاء ، وأمسى : الإمساء ، وأصبح : الإصبح ، وبات : البيات والبيتوتة ، وظل : الظلول ، وصار : الصير والصيرورة .

ولم يرد في نثر الجاحظ سوى كان ، وصار ، وليس ، وما زال ، وما دام .

سابعا : حذف اسمها وخبرها :

لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ، وذلك لأنه شبيه بالفاعل ، أما الخبر فقياسه الحذف ، إذا روعي أنه خبر لمبتدأ أصلا ، أو مشبها بالمفعول ، أو اسم المفعول ، كما ذكرنا سابقا ، لكن النحاة يعتبرون خبرَ (كان) عوضا من المصدر لأنه في معناه ، ومن النحاة من أجاز حذفه لقرينة اختيارا ، أما ابن مالك فيقول : «وتختص ليس بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة ، ويجوز الاقتصار عليه دون قرينة»^(١) .

ويفهم من ذلك أن ابن مالك منع حذف الخبر في جميع الأفعال ، وجعل الحذف من خواص «ليس» ، حيث أجاز حذفه معها اختيارا ، وإن كان بدون قرينة .

ويقول السيوطي : «وما قاله ابن مالك ذهب إليه الفراء»^(٢) .

ولم يأت خبرُ هذه الأفعال محذوفا ، إلا إذا اعتبرت تامة ، وذلك واضح من دراسة الأنماط السابقة .

ثامنا : يعرض النحاة حكمين بالخبر :

أولهما : مذهب الأخفش أن الواو قد تدخل على أخبار (كان) وأخواتها إذا كانت جملة ، وذلك لشبهها بالحالية حينئذ ، وتابعه ابن مالك في ذلك ، أما الجمهور فقد أنكروا ذلك ، وتأولوا الجملة حينئذ على الحال ، واحتسبوا الفعل في هذا الموضع تاما^(٣) . ولم ترد هذه الظاهرة في نثر الجاحظ .

(٢) همع الهوامع ١- ١١٦ .

(١) التسهيل ٥٥ .

(٣) انظر : همع الهوامع ١- ١١٦ .



والآخر: ذهب الأخصُّ وابنُ مالكٍ إلى جوازِ دخولِ الواوِ على خبر (ليس) و(كان) المنفية إذا كان جملةً بعد (إلا)^(١)، أما الجمهورُ فقد أنكروا هذه الظاهرة، وأولوها، بحذفِ الخبرِ، أو زيادةِ الواوِ، أو تقديرِ خبر^(٢). ولم ترد هذه الظاهرة في نثر الجاحظ.

أفعال المقاربة^(٣)

يضعها النحاة تحت هذا العنوان تجاوزاً، أو على سبيلِ المجاز المرسل^(٤)، لأن هذا القسم من الأفعال يتضمن ثلاثة أقسام، وذلك من حيث المضمون والمدلول، وتلحق بكان وأخواتها حيث تعمل عملها، وهي:

أولاً: أفعالٌ تدل على قرب وقوع الفعل، وهي ما يسمى البابُ باسمها:

ويذكر الزمخشري: «لمقاربتِهِ على سبيلِ الوجودِ والحصول»^(٥)، وهي:

- كاد: كلمة عينها واو، وهي من باب خاف يخاف، وقال يقول: ولذا فقد ذكرها سيبويه مضمومة الفاء ومكسورةً مع الإسناد إلى تاء الفاعل^(٦)، وقيل: عينها ياء^(٧) وقد ذكر سيبويه: حدثنا أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: كيد زيد يفعل^(٨)، وهو يدل على أن العينَ ياءٌ لا واو^(٩)، ويأتي منها المضارع، ونذر مجيء اسم الفاعل منها على حد قول ابن مالك^(١٠)، وهي لا تأتي زائدةً خلافاً للأخص^(١١).

(١) انظر: التسهيل ٥٥. (٢) انظر: همع الهوامع ١- ١١٦، ١١٧.

(٣) انظر: في أفعال المقاربة: المفصل ٢٦٩/ الألفية/ همع الهوامع ١- ١٢٨/ المقرب ١- ٩٨.

(٤) انظر: شرح التصريح ١- ٢٠٣. (٥) المفصل ٢٧١.

(٦) انظر: الكتاب ٣- ١١/ شرح التصريح ١- ٢٠٧.

(٧، ٨) انظر: همع الهوامع ١- ١٢٩.

(٩) الكتاب ٤- ٣٤٢/ وانظر: هامش الأمير على شرح التصريح ١- ٢٠٧.

(١٠) التسهيل ٦٠. (١١) انظر: الهمع ١- ١٢٩، ١٣٠.

وورد (كاد) في نثر الجاحظ في موضع واحد وهو قول الجاحظ :

كان حجره لا يكاد يفارق المصحف^(١) ، وفيه (يكاد) فعل مضارع ، اسمه ضميرُ الغائب المقدر (هو) يعود على (حجره) ، أما الخبرُ فهو الجملة الفعلية ذاتُ الفعل المضارع (يفارق) ، وبها ضمير يعود على الاسم ، ويلاحظ أن الفعل (يكاد) منفي، وهذا جائز، وتدل حينئذ على عسر وقوع الفعل أو بعدهم وعدم مقاربتة^(٢) ، وهذا واضحٌ من مدلول القول ، حيث يتحدثُ الجاحظ عن (عثمان بن عفان) بأن حجره لا يكاد يفارق المصحف ، وهذا دليلٌ على عسر وقوع الفعل .

- **كرب** : بفتحِ الراءِ وكسرِها ، والفتحُ أفصح^(٣) ، وزعم بعضهم أنه من أفعالِ الشروع^(٤) ، وحكى قومٌ اسمَ الفاعل منه^(٥) ، ولم يرد في نثر الجاحظ .

- **أوشك** : ندر مجيء اسم الفاعل منها ، وحكى أبو حيان الأمر وأفعل التفضيل ، ويكثر مجيء المضارع منه ، حتى إن بعض النحاة أنكر مجيء الماضي منه ، ولم يرد في نثر الجاحظ^(٦) .

- هلهل وألم وأولى^(٧) ، ولم ترد في نثر الجاحظ .

ثانيا : أفعال تدل على الرجاء :

- **عسى** : ذهب الجمهورُ إلى أنه فعلٌ لاتصاله بضمائر الرفع البارزة ، وإلحاق تاء التأنيث به ، وقال بعضُ النحويين بحرفيته^(٨) ، وهو فعلٌ لا يتصرف ، وقد يرد

(١) ن : ٣- ١٧٦ . (٢) التسهيل ٦٠ .

(٣) انظر : همع الهوامع ١- ١٢٨ / شرح التصريح ١- ٢٠٣ .

(٤) انظر : المفصل ٢٧٢ / همع ١- ١٢٨ . (٥) همع ١- ١٢٩ .

(٦) المراجع السابقة .

(٧) انظر : التسهيل ٥٩ / همع الهوامع ١- ١٢٨ / شرح التصريح ١- ٢٠٣ .

(٨) انظر : المفصل ٢٧٠- ٢٧١ / مغني اللبيب ١- ١٢٢ / الجنى الداني : ٤٦١ ، ٤٦٢ / شرح ابن

عقيل ١- ١١٠ .



للإشفاق من المكروه ، وكسر السين لغة فيه ، وإذا اتصل به ضميرُ الرفع جاز فيها الفتح والكسر ، والفتح أشهر ، ولخبره أحوال :

أ - قد يأتي خبرا مضارعاً مجردا من (أن) وهذا قليل ، والمتفق على أن الفعل هو الخبر .

ب - قد يأتي خبرها مضارعا مقرونا بأن وهذا كثير ، واختلف النحاة في إعرابه حيثئذ : فمنهم من يجعل عسى تعمل عمل (كان) ، ومنهم من لا يعملها عمل (كان) بل المرفوع بها فاعل ، و(أن والفعل) في موضع نصب على المفعولية^(١) ومنهم من يجعل (عسى) فعلا قاصرا و(أن والفعل) بدل اشتغال من الفاعل .

ويرد هذا الرأي^(٢) ، ويذكر ابن مالك أنها ناقصة دائما ، أما ابن عقيل فيرى أنها في هذه الحالة تامة^(٣) .

وورد (عسى) في نثر الجاحظ متصلاً بالضمير ، وذلك في قوله : فعساه أراد التفضيل في القسمة^(٤) ، فعسى اتصل بها ضمير الغائب (الهاء) ، ثم أخبر عن ذلك بالجملة الفعلية (أراد) ، وإذا اتصلت عسى بالضمير ، فإن النحاة يختلفون في هذا الإسناد^(٥) ، ويلخص ابن مالك ذلك في قوله : «وقد يتصل بها الضميرُ الموضوعُ للنصب اسماً عند سيبويه حملا على لعل ، وخبرا مقدما عند المبرد ، ونائبا عن المرفوع عند الأخفش ، وربما اقتصر عليه»^(٦) .

ولكن مما يلاحظ أن (عسى) قد جاء خبرها فعلا ماضيا ، على غير ما يقوله النحاة .

(١) انظر : الكتاب ٣- ١٥٧ ، ١٥٨ / والمراجع (٥) .
 (٢) انظر المراجع السابقة .
 (٣) انظر التسهيل ٦٠ / شرح ابن عقيل ١- ١١٣ .
 (٤) خ : ٦٢ .
 (٥) انظر : الكتاب ٢- ٣٧٥ ، ٣- ١٥٨ / التسهيل ٦٠ / مغني اللبيب ١- ١٢٢ / الجنى الداني ٤٦٧ / همع الهوامع ١- ١٣١ / شرح التصريح ١- ٢٠٩ / شرح ابن عقيل ١- ١١٤ .
 (٦) التسهيل ٦٠ .

- **اخلولق** ، ويسند إلى (أن) والفعل فيسرى عليها ما سرى على (عسى) .
- **حري** بفتح الحاء والراء ، وقد أهملها أبو حيان ، وذكرها ابن مالك^(١) .

ثالثا : أفعال تدل على الشروع في الفعل أو الإنشاء^(٢) ، وهي :

طلق (بكسر الفاء وفتحها ، والكسر أشهر ، وندر مجيء المضارع منها ، ويقال : طبق بكسر الباء ، وجعل ، وعلق وأخذ ، وقام وأنشأ ، وهب ، وذكر ابن هشام الأنصاري : هلهل من أفعال هذا القسم^(٣) ، وزاد الرضى أقبل وقرب^(٤) ، وينبغي عدُّ (شرع) من أفعال هذا القسم^(٥) ، وذكر بعضهم (كارب) ، وطار وانبرى ونشب وابتدأ وعبأ^(٦) .

ولم يأت في نثر الجاحظ من هذا القسم سوى قول الجاحظ : «أنشأ يقول»^(٧) ، حيث الفعلُ (أنشأ) ، واسمه ضمير الغائب المقدر (هو) ، ثم أخبر عن ذلك بالجملة الفعلية (يقول) ، وفعلها مضارع ، وبها ضميرٌ يعود على الاسم .

ويشترط النحاة في خبر هذه الأفعال أن يكون جملةً، لتوجه الحكم إلى مضمونها، وأن تكون الجملة فعليةً لتدل على الحدث ، وشذ مجيئها اسميةً بعد جعل^(٨) ، وشرط الفعل ثلاثة أمور :

أ - أن يكون رافعا لضمير الاسم الذي لهذه الأفعال ويجوز في عسى خاصة أن يرفع السببي ، وهو الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها^(٩) .

(١) السابق ٥٩ .

(٢) انظر : التسهيل ٥٩ ، ٦٠ / شرح شذور الذهب ١٨٨ ، ١٨٩ / همع الهوامع ١ - ١٢٨ / شرح التصريح ١ - ٢٠٣ / حاشية الخصري على شرح ابن عقيل ١ - ١١٠ .

(٣) شرح شذور الذهب ١٨٩ . (٤) حاشية الخصري على ابن عقيل ١ - ١١٠ .

(٥) حاشية الخصري على ابن عقيل ١ - ١١٠ . (٦) همع الهوامع ١ - ١٢٩ .

(٧) ن : ٣ - ١٦٩ . (٨) انظر : التسهيل ٥٩ ، ٦٠ .

(٩) شرح التصريح ١ - ٢٠٤ .



ب- أن يكون الفعل مضارعاً ليدل على الحال أو الاستقبال .

ج- أن يكون الفعل المضارع مقروناً بأن المصدرية وجوباً مع حرى واخلولق^(١) ، ويعمل ذلك بأن الفعل المترجي وقوعه قد يتراخى حصوله ، فاحتيج إلى أن المشعرة بالاستقبال^(٢) ، ويكون مجرداً من أن وجوباً مع أفعال الشروع ، وذلك لأنها للأخذ في الفعل والشروع فيه ، وذلك ينافي الاستقبال .

والغالب في خبر عسى وأوشك أن يقرن خبرها بأن ، فعسى من أفعال الرجاء كحوى واخلولق ، وذهب جمهور البصريين إلى أن التجريد من (أن) خاص بالشعر مع عسى ، وقد ذكرها سيبويه^(٣) مجرداً من (أن) ومقترناً بها ، ويذكر أن (أوشك) من قسم (عسى) الذي هو للرجاء^(٤) ، أما كاد وكره فعكس (عسى) وأوشك ، ويميل سيبويه إلى تجريد خبرها من (أن)^(٥) .

وقد توفر ذلك في الجملتين اللتين صدرتا بالفعلين (أنشأ ، وكاد) ، فقد ورد خبرهما جملةً فعليةً فعلها مضارع مجرد من (أن) ، كما أن الجملة الفعلية تتضمن ضميراً يعود على الفاعل أو الاسم .

أما (عسى) فقد أسندت إلى الضمير الظاهر ، وجاء خبرها ماضياً .

وأخبار هذا الباب لا تتقدم على الفعل ، ويجوز أن تتوسط بين الفعل والاسم إذا لم يقترن بأن ، وقد تحذف الأخبار إذا علمت^(٦) ، ولم يرد ذلك في نثر الجاحظ .

(٢) انظر : شرح التصريح ١ - ٢٠٦ .

(٤) انظر : شرح التصريح ١ - ٢٠٦ .

(٦) انظر : همع الهوامع ١ - ١٣١ .

(١) الكتاب ٣ - ١٥٧ .

(٣) انظر : الكتاب ٣ - ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٥) الكتاب ٣ - ١٥٩ .

مواضع أنماط الجملة الفعلية المحولة

الأول (كان + معرفة + معرفة)

(س١) ٢٩٢/٣٠٣/٣١٨/٢٨٨ (س٢) ١٨٩/٢٠٧/١٨٨/١٨٩/١٩٢
 (خ) ٣/٢٤/٢٥/١٤٥/٢٠٣/٢٠٦/١٤٦/٢١/٢٣/١٤٤/١٤٦/٢٠٣
 (ن) ٢٠٩/٢٠٩/٢٠٩/ ١٠١/١٠٢/١٠١/١٠١/١٠١/١٠١/١٠٢/١٠١
 ٣٠٣ (ن٢) ٥/٨/٢١١/ (ن٣) ٢٦٤/٣٥٦/١٠٣/٩٢

الثاني (كان + معرفة + مصدر مؤول)

(ع) ٨٥/١٤٥ / (ن) ٢٠٦ (ن٣) ٩٥

الثالث (كان + معرفة + معرفة منسوبة)

(س١) ٣١٨ (س٢) ١٨٩ (ع) ٢٥ (ن) ١٠٧

الرابع (كان + معرفة + نكرة)

(س١) ٢٨٤/٢٩٣/٣٠١/٠١/٣٠١/٣٠١/٣١٤/٣١٧/٣٠٠/٣١٨/٢٩٦
 (س٢) ٢٨٨/٣١٩/٣٠٧/٣٠٨ (س٣) ١٨/١٩/١٩/٢٠٨/١٥/١٨٩/١١/١١
 (خ) ١٨/٢١/٢١/٢١/١٩٠/١٩٠/٣/٣/٣/٤/٥٧ (ع) ١٨/٢١/٢٩
 (ن) ٢٩/٢١/١٤٢/٢٠٥/٢٥/٢٥/٢٦/٢٦/٢٦/٨٢/٨٤/٨٩/ (ن) ١٠٢
 ١٠٣/٢٠٨/٣٠٦ (ن) ٧/٧/١٣٥/٢٠٦/٢٠٦/٢٨٤ (ن٣) ٩٢/٩٢
 ٩٢/٩٢/٩٢/١١٢/١١٣/١٧٢/١٧٦/٢٦٤/٢٦٥/٢٦٦/٩٠

الخامس (كان + معرفة + نكرة منسوبة)

(س١) ٢٩١/٢٩٢/٢٩٢/٣٠٠/٣٠١/٣٠١/٣٠١/٣١٧/٣٠١/٣٠٨/٣٠٧
 (س٢) ٢٨٧/٣١٤/٣٠٨/٧/٨/٢٢/١٤/١٩/١٩٠/١١/١١/١٥/٢٠٦
 (خ) ٥/٣/١٤٧/٢٠١/٢٠٥/٢٤/٢٦/١٤٢/١٤٣/١٠١/٢٠٣/٢٠٣
 (ن) ٢٠٨/٣٠٧/٣٠٨/٧/٢٠٠ (ن٣) ١٠١/١٠١/٩٧/



السادس (كان + معرفة + مجرور)

(س١) ٢٩٢/٢٩٣/٢٨٣/٢٨٣/٢٨٨/٢٩١/٣١٧/٢٠٨/٣١٦/٢٩٢
 (س٢) ٢٠٦/١١/١٩/١٩/١٨/٧/٧/٨/٩/١٢/١٤/١٩/١٨٨
 ١٩٦/٢٢ (خ) ٥٤/٥٤/٥٧/٥٧/٥٧ (ع) ٢٠٩/١٤٩/٢١٠/٢١/٢١/٢٧
 /١٠٢/١٠١/٧/٧/٥ (ن) ٢٠٣/٢١٠/٢٠٩/٢٠٥/١٤٦/٨٧/٨١/
 /١١٠/٩/٩ (ن٢) /٢٢/٩٢/٩٢/١٠٠/١٠١/١٤/١٧٢/١٣ (ن٤)

السابع (كان + معرفة + جملة)

(س١) ٢٨٨/٣١٨/٣١٨/٢٨٧/٢٨٨/٢٨٨ (س٢) ٢٠/٢٠٦/١٤
 ٢٠/١٩٠/٢٠٩/١٦/٢٠٧ (خ) ٥٥/٥٦/٧/٥٥/٥٧/٦/٥٧/٥٧
 (ع) ٢٨/٢٨/٢٨/٩٠/٩٠/٩٠/٢٩/٢٩/٢٧/٢٩/٩٠/٨٨/٨٨/٨٧
 /١٤٢/٢٠١/٢٠٥/٢٥/٢٩/٢٠٦/٢١ (ن) ١٠٥/١٠١/١٠٢/١٠٢/
 /١٠٣/١٠٣/١٠٥/٢٠٤/٢٠٤/٢٠٨/٢٠٦/٣٠٧/٣١٠/١٠٧/٣٠٣
 /١٠١/٢٠٢/٣٠٩/٨٠٥/٢٠٨ (ن٢) /٧/٢١١/٩/٩/١٢/١٣/١٤/١٤
 /١٤/٦٧/١٩٩/٢٠٠/٢١١/٢١٧/٢١٧/٢٨٤ (ن٣) /٣٦٩/٣٥٩/٣٧٠
 /٢٦٥/٢٣/٢٣/١٤/٩٠/٩٠/٩٥/٩٧/١٠١/١٠١/٣٦٩/١٧٤/١٠٢
 /١٠٢/١٧٦/١٧٦/٢٦٤/٢٧١/٢٧٧/٣٥٩/٣٦٨/٣٧٠/٢٢/٩٧ (ن٤) ١٤/
 ١٤/

الثامن (كان + نكرة + جملة)

(س١) ١٨

التاسع (كان + شبه جملة + معرفة)

(س١) ٣٠١ (س٢) ٨/٩/١٨٨/٢٠٧ (ن٣) ١٠٠ (ع) ٢٠٣

العاشر (كان + شبه جملة + مصدر مؤول)

(س١) ٢٠٣ (ع) ٢١/٢٠٥/٢٠٩

الحادي عشر (كان + شبه جملة + نكرة)

(س١) ٢٨٤/٢٨٥/٢٩١/٣٠١/٣٠٨ (س٢) ١٩٤ (ع) ٢١/٢٠٣/٢٠٩
 (ن١) ١٠٥/٢٠٨/٢٠٨/٢٠٨/٢٠٨/٢٠٨/٢٠٨/٢٠٨/٢٠٨/٢٠٨/٢٠٨/٢٠٨
 (ن٣) ٩٠/٩٢/٩٦/١٠١

الثاني عشر (شبه جملة + كان + معرفة)

(س١) ٢٩٥ (س٢) ٢٠٥ (ع) ٢٤/١٠٤

الثالث عشر (كان + شبه جملة + جملة)

(س١) ٣١٥ (ع) ٢٣

الرابع عشر (كان + فاعل)

(س١) ٢٨٦/٢٨٨ (س٢) ٧/٦ (خ)

الخامس عشر (كان + مضارع)

(س١) ٣١٣ (ن٢) ١٩٩/٢٠٠ (ن٣) ٢٦١

السادس عشر (كان + جار ومجرور)

(س٢) ١٠

صار

الأول (صار + معرفة + معرفة)

(س٢) ٢/٢٠

الثاني (صار + معرفة + ضمير + معرفة)

(س١) ٢٨٦

الثالث (صار + معرفة + نكرة)

(س٢) ٢١ (ع) ١٥ (ن٢) ٩/١٥/١٥/١٥



الرابع (صار + معرفة + نكرة منسوبة)

(س ٢) ٢٠ / ٢٠ / ٢٠٨ / ٢٠٨ (س ١) ٢٨٧ (خ) ٢٠٦ (ن ٢) ٢١٣

الخامس (صار + معرفة + شبه جملة)

(س ١) ٣١٨ / ٣٠٣ (س ٢) ٧ (خ) ٥٤ (ع) ٢٩ / ١٤٩ / ٢٠٣

السادس (صار + معرفة + جملة)

(س ١) ٢٨٨ (س ٢) ١٦ / ١٩٧

السابع (صار + شبه جملة + معرفة)

(س ٢) ٢٠ / ٢٠ / ٢٠٧

مازال

الأول (مازال + معرفة + نكرة)

(س ٢) ١٠

الثاني (مازال + معرفة + جملة)

(س ٢) ١٥ (ن ٢) ٦ (ن ٣) ٩٠

الثالث (مازال + معرفة + شبه جملة)

(س ١) ٢٨٥ (س ٢) ١١

ليس

الأول (ليس + معرفة + معرفة)

(س ٢) ١٩١ (ع) ١٤٥

الثاني (ليس + معرفة + شبه جملة)

(س ١) ٢٩٦ / ٣٠١٤ / ٣١٩ (س ٢) ١٤ / ١٤ / ١٩٤ / ١٩ / ٥٧ / ٣ (خ) (ع)

٢٣ / ١٤٤ / ٢٠٣ / ٢٠٥ / ٢٠٦ / ٢٠٧ / ٨٩ / ١٤٣ / ٢٠٤ / ٢٣ / ٢٩ (ن ١) ١٢

الثالث (ليس + معرفة + جملة)

(س١) ٣٠٦ / (س٢) ١٨٨ / ١٢ (ع) ١٤٢

الرابع (ليس + نكرة + شبه جملة)

(س٢) ٢٢

الخامس (ليس + شبه جملة + اسم مؤخر)

(س١) ٣١٦ / ٢٨٥ / ٢٨٣ / (س٢) ١٩١ / ١٩١ / ٧ (خ) ٧ (ع) ٢٠١ / ١٥٠ /

٢١٠ (ن١) ١٠٥ / ٢٠٣ / ٢٠٣ / ٢٠٨ / ٢٠٨ / ٢٠٨ / ٢٠٨ / ٢٠٩ (ن٢) ٧

(ن٣) ١٤

السادس (ليس + معرفة + إلا + خبر)

(س٢) ١٩٧

السابع (ليس + شبه جملة + إلا + اسم مؤخر)

(س٢) ٢٢ (ع) ١٤١

الثامن (ليس + معرفة + جر زائد)

(س٢) ١٩ / ١٩ / ١٩ / ٢٠٦ / ٢٠٦ (ع) ١٤٣ (ن١) ٢٠٩ / ١٢

التاسع (ليس + فعل)

(س١) ٢٨٧ / ٣١٤ / ٣١٨ / (خ) ٧ / ٧ (ع) ٢٠٥

العاشر (ليس + مصدر مؤول)

(س١) ٢٦٧

ما

س ١ - ٢٥٢ / ٣٢٩ : ع ٥٥ : ١٩٣



الفصل الرابع
دلالة النسبة
في
الجملة الخبرية

يحمل في مدلوله هذا المعنى ، ويتضح ذلك في قول الجاحظ : النابتة في هذا الوجه أكفر من يزيد وأبيه^(١) ، فالكفر تجاوز يزيد وأباه ، ويمكن أن يلمس هذا التجاوز مع أسماء التفضيل ومصاحبة (من) في : أخف كثيره (س : ٢ - ١٩٥) ، أعظم من كفر من مضى (س : ٢ - ٢٠) ، أفضل من صاحب الخصلة (س : ٢ - ٢١) .

٨ - الانتهاء :

نحو : فرغ من نظامه^(٢) ، وكذلك : وإنما تسمى من خرج من هاتين الحالين^(٣) ، فالمجروران (نظام ، هاتين الحالين) فيهما معنى الانتهاء ، وتعلق (من) بالحدثين (الفراغ ، والخروج) يدل على ذلك ، وذكر الكوفيون هذا المعنى لمن ، ولكن رده المغاربة^(٤) .

٩ - للخاتمة :

نحو : قالت : يرى بلا كيف تعرياً من التجسيم والتصوير^(٥) .

١٠ - الاستعلاء :

نحو : انتصف عزمه من شهوته^(٦) ، وكذلك : وأبانهم من غيرهم ، وفضلهم عليهم^(٧) . وفي هذا المدلول يصح وضع (على) بدلا من (من) .

١١ - الفصل :

وهي في هذا الموضوع تدخل على المتضادين ، نحو : بانث الحجة من الحيلة ، والدليل من الشبهة^(٨) ، فكل من (الحجة والدليل) يتناقض مع (الحيلة والشبهة) ، وفصل بين كل من المتناقضين بمن ، فأفادت لذلك في الفصل .

(٢) س : ٢ - ٢٠٥ .

(١) س : ٢ - ١٤ .

(٤) انظر مغني اللبيب ٢ - ١٤ / الجنى الداني ٣١٣ .

(٣) خ : ٥٧ .

(٦) س : ١ - ٣٠٧ .

(٥) س : ٢ - ١٨ .

(٨) س : ١ - ٢٨٥ .

(٧) س : ١ - ٣٣٨ .



١٢ - موافقة الباء :

ويحتمل أن تكونَ لا ابتداءً الغاية في هذا الموضوع^(١) ، وذلك نحو : وعلم أنه قد حكم من غير استرداد^(٢) ، فيصح أن تكونَ (بغير استرداد) ، ونحو : وتسموا بأسماء العلم على المجاز من غير حقيقة^(٣) ، إذ يمكن القولُ : بغير حقيقة .

١٣ - أن ترادف معنى (في) :

نحو : محله من الخدمة محل الأغياء^(٤) ، وكذلك : تحفظ ذلك من نفسك^(٥) ، والتقدير : محله في الخدمة ، تحفظ في نفسك .

وذكر النحاة موافقتها لرب ، وأن تكونَ للقسم ، وأن تكونَ زائدة . كما وردت في نثر الجاحظ تؤدي معاني أخرى لم يذكرها النحاة وسيذكر ذلك في الباب الأخير .

عن^(٦)

من حروف الجر ، ونونها ساكنة ، فإن لقيها ساكن كُسرت لالتقاء الساكنين . ووردت في نثر الجاحظ دالة على المعاني الآتية :

١ - المجاوزة :

نحو : عفا الله عنا وعنه^(٧) ، وكذلك : فقد أخرت الصلاة عن وقتها^(٨) ، وواضح أن مدلول (عن) هو المجاوزة ، وهو أشهرُ معانيها ، ولم يُثبت البصريون لها غيرَ هذا المعنى ، ولم يُثبت سيبويه^(٩) لها إلا هذا المعنى ، ولكونها للمجاوزة عُدي بها الأفعال :

(١) انظر : الجنى ٣١٤ . (٢) س : ١ - ٣٥٢ . (٣) س : ١ - ٣٩٩ .

(٤) س : ٢ - ١٩١ . (٥) س : ١ - ١٣١ .

(٦) انظر : معاني الحروف ٩٤ - ٩٦ / الأزهية ٢٩٢ / المفصل ٢٨٨ / التسهيل ١٤٦ / شرح ابن عقيل ١ - ٢٠٧ / مغني اللبيب ١ - ١١٩ - ١٢١ / شرح شذور الذهب ٣١٧ / الجنى الداني ٢٤٥ - ٢٤٩ / المقرب ١ - ٢٠١ / رصف المباني ٣٦٦ - ٣٧١ / همع الهوامع ٢ - ٢٩ / الإيتقان ٢ - ٢٤٠ / شرح التصريح ٢ - ١٥ .

(٧) خ : ١٠١ . (٨) س : ٢ - ١٦ . (٩) انظر : الكتاب ٤ - ٢٢٦ .

صدّ ، وأعرض ونحوهما ، ورغب ومال إذا قصد بهما ترك المتعلق ، ومن ذلك :
وصد العلم به عن النبوة^(١) .

٢ - البديل :

نحو : وحسوّ الحار يُغنى عن الوقود وعن لبس الحشوّ^(٢) ، فيمكن أن توضع
كلمة (بدل) مكان (عن) .

٣ - الاستعلاء :

وتوافق ذلك معنى (على) ، نحو : يرتفع عن الكتاب بيده^(٣) ، وواضح في حرف
الجر (عن) معنى الاستعلاء ، ويتضح ذلك في قوله : رضي الله عنه^(٤) .

٤ - أن تكون بمعنى (في) :

نحو : لكان الشحم إلى البهيمة أسرع ، وعن ذات العقل والهمة أبطأ^(٥) ، التقدير :
وفي ذات العقل والهمة أبطأ ، ويتضح ذلك في قوله : فألقى نصفها إلى الذي عن
يمينه ، ونصفها إلى الذي عن شماله^(٦) ، واليمين والشمال ظرفا مكان ، فتقدير حرف
الجر الذي يسبقهما (في) .

٥ - أن تكون زائدة^(٧) :

وذلك نحو : وقد كشفت عن قناعها ، ورفعت عن ذيلها ، الفعلان (كشف
ورفع) يتعديان بأنفسهما ، ولكن زيدت عن بينهما وبين منصوبهما (قناع ، وذيل) .
وذكر النحاة لحرف الجر (عن) معاني أخرى ، وهي : الاستعانة ، والتعليل ،
وبمعنى (من) .

(٢) خ : ٤١ .

(٤) س : ٢ - ٧ .

(٦) خ : ٥٦ .

(١) س : ٢ - ١٩٠ .

(٣) س : ٢ - ١٩٠ .

(٥) خ : ٥ .

(٧) انظر المراجع السابقة .



في^(١)

ورد حرفُ الجر (في) في نثر الجاحظ ليؤدِّي الدلالاتِ المعنويةَ الآتيةَ :

١ - الظرفية :

وهي أصل معانيها ، وجعلها سيبويه (للوعاء)^(٢) ، ويذهب أنها لا تكون إلا لذلك ، وما عداه فهو مؤول ، والظرفية إما أن تكون حقيقةً نحو :

لزمان : وظهرت في أيام ولايته بالعراق الجبرية^(٣) ، وكذلك : أسلفتني في الصف فقضيتك في الشتاء^(٤) ، يلاحظ أن المجرورات (أيام ، الصيف ، الشتاء) أسماء زمان ، فدلَّت (في) على الظرفية الزمانية .

للمكان : جلس في أقرب المواطن من الخليفة^(٥) ، وكذلك ، صار ملعنة في محال بغداد وفي مجالسها وطرقها^(٦) ، المجرورات (أقرب المواطن ، محال ، مجالس) أسماء تدل على المكان ، فأفادت (في) الظرفية المكانية .

وإما أن تكون الظرفية مجازيةً ، نحو : جرينا في ضروب من الكلام^(٧) ، فالمجرور (ضروب) مع اعتبار الفعل (جرى) يدل على ظرفية مكانية مجازا ، لأن ضروب الكلام لا يجري فيه ، وإنما على سبيل المجاز ، وكذلك قوله : إن ذلك ليين في شئنا^(٨) .

(١) انظر: معاني الحروف ٩٦/المفصل ٢٨٤/التسهيل ١٤٥ ، ١٤٦/شرح ابن عقيل ٢ - ٢٠٦/رصف المباني ٣٨٨ /مغني اللبيب ١ - ١٣٣ ، ١٣٥/شرح شذور الذهب ٣١٧/الجنى الداني ٢٥٠ - ٢٥٣/همع الهوامع ٢ - ٣٠/شرح التصريح ٢ - ١٣ ، ١٤/الإتقان ٢ - ٢٤٩ .

(٢) انظر: الكتاب ٤ - ٢٢٦ . (٣) س : ٢ - ١٨٩ .

(٤) خ : ٣٥ . (٥) س : ٢ - ٢٠ .

(٦) س : ٢ - ٢٠٨ . (٧) خ : ٣٨ .

(٨) س : ٢ - ١٩٤ .

٢ - المصاحبة :

نحو : وقتل الحسين عليه السلام في أكثر أهل بيته مصابيح الظلام^(١) ، حيث يجوز أن يوضع (مع) بدلا من (في) ، وبهذا فهي تفيد المعية أو المصاحبة ، ويبدو ذلك واضحا في قوله : وإن الكفر والإيمان مخلوقان في الإنسان مثل العمى والبصر^(٢) .

٣ - التعليل :

يبدو ذلك في قوله : وفي قطع ما بينهما وبين عناصر ما معانيها سقوط نصف الملحة^(٣) ، حيث يكون الجار والمجرور تعليلا لقوله : سقوط الملحة .

٤ - أن تكون معنى (على) :

وذلك نحو : وجعلوا في شاربه وسبلته غالية^(٤) ، والتقدير : وجعلوا على شاربه ، وبذا تكون (في) بمعنى (على) .

٥ - أن تكون بمعنى الباء :

نحو : زهدوا في الحمد^(٥) ، أي زهدوا بالحمد .

٦ - أن تكون بمعنى (من) :

نحو : هذه أول كفره كانت في الأمة^(٦) ، أي كانت من الأمة ، وكذلك قوله : والنابتة في هذا الوجه أكفر من يزيد وأبيه ، أي : والنابتة من هذا الوجه^(٧) .

٧ - أن تكون زائدة للتوكيد :

نحو : يقدم على قتل من كان في مثل صفته وحاله^(٨) ، أي : من كان مثل صفته وحاله ، وإنما زيدت (في) للتوكيد ، وكذلك قوله : شاء أن يزيد فيه^(٩) . وأجاز ابن مالك أن تزداد عوضا^(١٠) .

(١) س : ٢ - ١٢ . (٢) س : ٢ - ١٨ . (٣) خ : ٧ . (٤) خ : ٥٨ .
(٥) خ : ١ . (٦) س : ٢ - ١٢ . (٧) س : ٢ - ١٤ .
(٨) س : ٢ - ٨ . (٩) س : ٢ - ١٨ . (١٠) انظر : التسهيل ١٤٦ .



وذكر النحاة لحرف الجر (في) معنى المقايسة ، وأن تكون بمعنى (إلى) .

جـ - ما وضع على ثلاثة أحرف :

(١) إلى

وردت (إلى) حرف جر في نثر الجاحظ لأداء المعاني الآتية :

١ - انتهاء الغاية :

وهو أصل معانيها ، وهو المعنى الذي أثبتته سيبويه^(٢) لها ، ووافقه المبرد وابن السراج وغيرهما من النحاة ، ويبدو هذا المدلول في قول الجاحظ : فخرج بذلك من حكم الفجار إلى حكم الكفار^(٣) ، فالمجرور بـ (إلى) وهو (حكم الكفار) هو النهاية التي تم الحدث إليها ، ويتضح ذلك في قوله : جاوز الضلال إلى الجحد^(٤) ، وهو ما صارت إليه العجم من مذهب الشعوبية^(٥) .

٢ - انتهاء الغاية الزمانية :

نحو: أخرجوا صلاة الجمعة إلى مغربان الشمس^(٦) ، فالمجرور (مغربان الشمس) دلالة زمنية سبق بحرف الجر (إلى) ، فدل على انتهاء الغاية الزمانية ، ومثله : ولا يزال ولا يزالون كذلك إلى أن يناموا ويطفئوا المصباح^(٧) ، (فالنوم) المسبوق بإلى حد زمني .

٣ - انتهاء الغاية المكانية :

نحو: ردهم بعد الهجرة إلى القرى^(٨) ، فالمجرور (القرى) المسبوق بحرف الجر

(١) انظر: معاني الحروف ١١٥/ الأزهية ٢٨٠/ المفصل ٢٨٣/ المقرب ١ - ١٩٤/ مغني اللبيب ١ - ٦٥ ، ٦٦/ شرح شذور الذهب ٣١٧/ الجنى الداني ٣٨٥ وما بعدها/ رصف المباني ٨٠/ همع الهوامع ٢ ، ٢٠/ الإقتان ٢ - ١٩١ ، ١٩٢/ شرح التصريح ٢ - ١٧ .

(٢) انظر: الكتاب ٤ - ٢٣١ .

(٣) انظر: الأصول في النحو ١ - ٥٠١/ المقتضب ٤ - ١٣٩ والمراجع السابقة .

(٤) س : ٢ - ١٤ . (٥) س : ٢ - ٢٠ . (٦) س : ٢ - ١٦ .

(٧) خ : ١٨ . (٨) س : ٢ - ١٧ .

(إلى) دل على المكان الذي انتهوا إليه ردة ، ومثل ذلك قوله : والرجوع إلى داره وحرمة^(١) .

٤ - أن تكون بمعنى (مع) :

تكون فيها إذا ضمنت شيئاً إلى شيءٍ ، قال به الكوفيون وجماعة من البصريين ، ولكن تأول بعضهم ما ورد من ذلك على تضمين العامل^(٢) ، وذلك نحو : وقد يجمع أهلها غيرها إليها^(٣) ، فالسابق (أهلها) والمجرور بحرف الجر (إلى) وهو ضمير الغائبة (الهاء) مصحوبان مع بعضهما بمدلول الحدث (يجمع) .

٥ - موافقة اللام :

يمكن أن يتم ذلك ، في قوله : أسلمها إلى عدوه^(٤) ، الإسلام تمليك يمكن تصحبه اللام ، وكذلك (ردهم إلى القرن) ، ولهذا رد البعض هذا المعنى .

وخير دليل على ذلك أنه يوجد بعض الأفعال صحبتها اللام مرة ، وإلى أخرى مثل : قصدنا إلى المأثور (س: ٢ - ٢٠٩) ، كان يقصد لتقييح خطه (س: ٢ - ١٩٠) .

٦ - موافقة (في) :

نحو : ودخل يحيى إلى منزله فلم يأذن له^(٥) ، الدخول تغلغل وخلا لية ، فيصحبه حرف الجر (في) ، ويبدو ذلك في قوله : يتغلغل عند الاحتجاج عنه إلى الغايات البعيدة والمعاني اللطيفة^(٦) ، حيث يكون التغلغل في الشيء ، ولكنه ورد مصحوباً بأداة الجر (إلى) .

(١) س: ٢ - ١٢ .

(٢) انظر: مغني اللبيب ١ - ٦٥ / الجنى الداني ٣٨٦ .

(٣) س: ٢ - ٢٠١ . (٤) س: ٢ - ١٢ .

(٥) س: ٢ - ١٩٨ . (٦) خ: ٢ .



٧. الزائدة :

لا يقول الجمهور به ، وإنما قال به الفراء^(١) ، وربما كان من ذلك قول الجاحظ :
والوليد إلى جنبي يسمع ، حيث تؤدي كلمة (جنبي) الظرفية المكانية دون
اصطحاب الأداة (إلى) .

وذكر النحاة معاني أخرى لحرف الجر (إلى) ، وهي : التبيين ، وموافقة (من) ،
وموافقة (عند) ، ولكن أكثر البصريين لم يثبتوا لها غير معنى انتهاء الغاية ، ويجعلون
هذه الشواهد كلها متأولة .

واختلف النحاة في قضية دخول ما بعدها فيما قبلها :

- فيذهب قومٌ إلى دخول ما بعدها فيما قبلها في الحكم .

- ويذهب آخرون إلى عدم دخول ما بعدها فيما قبلها .

- ويذهب آخرون إلى أنه إن كان من جنس الأول دخل معه في الحكم ، وإلا فلا ،
وهذا عند عدم وجود قرينة .

- ويذهب المرادي وابن هشام إلى ألا يدخل ما بعدها فيما قبلها ، إذا عدت
القرينة ، لأن الأكثر في وجود القرينة عدم الدخول ، فينبغي الحمل عليه عند
التردد^(٢) .

على

اختلف النحاة حول حرفيتها ، فالمذهب المشهور أنها حرف جر ، ولكن إذا
دخل عليها حرف الجر صارت اسمًا بمعنى فوق^(٣) ، وذهب بعضهم إلى أنها في

(١) انظر : التسهيل ١٤٥ .

(٢) انظر : مغني اللبيب ١ - ٦٥ / الجنى الداني ٣٨٥ .

(٣) انظر : معاني الحروف ١٠٧ / مغني اللبيب ١ - ١١٨ / الجنى الداني ٤٧٠ ، ٤٧١ / همع
الهوامع ٢ - ٢٩ .

القول : (هون عليك) اسم كذلك ، ونسب هذا إلى الأخفش^(١) ، وذهب الفارسي وابن طاهر وابن خروف وابن الطراوة والزيدي ولبن معزوز والشلوبين إلى أنها اسمٌ ولا تكونُ حرفاً^(٢) ، ونسبوا ذلك إلى سيويه ، وربما أخذوه من قوله : «وهو اسمٌ لا يكون إلا ظرفاً، ويدلك على أنه اسمٌ قولُ بعضِ العرب، نهض من عليه»^(٣) ، ولكنني أرى أن مقصودَ سيويه أن هذا وجهٌ آخرٌ من أوجه (على) ، فإذا سبقت بحرف جر صارت اسماً ، وهذا ما قال به الرماني^(٤) ، والزنجشيري^(٥) ، ونرى أنها قد أثبتا للأداة (على) الحرفية كما ذهب إلى ذلك سيويه في كتابه^(٦) ، كما ذكر ذلك صراحة في باب الفاعل الذي يتعداه فعلُهُ إلى مفعولين ، فإن شئت اقتضرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول ، حيثُ ذكر سيويه حذفَ (على) على أنها حرفٌ من حروفِ الإضافة ، كما يسمى حروف الجر^(٧) .

وردت (على) حرفَ جر في نثر الجاحظ ليؤدِّي المعاني الآتية :

١ - الاستعلاء :

وهو أصلٌ معانيها، ولم يثبت أكثرُ البصريين لها إلا هذا المعنى، وتأولوا ما كان غير ذلك^(٨) ، والاستعلاء إما أن يكونَ حسياً ، نحو : فأعادوا على البيتِ بالهدم^(٩) ، وكذلك : لا يقدر عليه إلا هو^(١٠) ، أو أن يكونَ معنىً ، نحو : أتم نعمته عليك^(١١) ، وكذلك قوله : وصلواته على سيدنا محمد ونيبه^(١٢) .

(١) انظر : مغني اللبيب ١ - ١١٥ ، ١١٦ / الجنى الداني ٤٧١ ، ٤٧٢ .

(٢) انظر : الجنى الداني ٤٧٣ / همع الهوامع ٢ - ٢٩ .

(٣) الكتاب ٤ - ٢٣١ . (٤) انظر : معاني الحروف ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٥) انظر : المفصل ٢٨٨ . (٦) انظر : الكتاب ٤ - ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٧) انظر : الكتاب ١ - ٣٧ ، ٣٨ .

(٨) انظر : المراجع السابقة / التسهيل ١٤٦ / شرح ابن عقيل ١ - ٢٠٧ ، ٢٠٨ / الإتيان في علوم

القرآن ٢ - ٢٣٧ ، ٢٣٩ .

(٩) س : ٢ - ١٦ . (١٠) س : ٢ - ١٨ . (١١) س : ١ - ٧ . (١٢) س : ٢ - ٢٣ .



٢ - المجاوزة :

وذلك نحو : لا تزيد على ذلك^(١) ، والتقدير : لا تزيد عن ذلك ، حيث تكونُ (على) بمعنى (عن) فتفيد مدلولَ المجاوزة ، وكذلك الواقعة بعد الأفعال : خفى ، وتعذر ، واستحال ، وغضب ، وأشباهها .

٣ - التعليل :

نحو : وعاقبا عليه^(٢) ، إذ المعنى : وعاقبا بسببه ، فأفاد حرف الجر (على) السببية ، ويبدو في قوله : لن يرى أن موحدا يقدم على قتل من كان في مثله^(٣) ، والتقدير : يقدم لقتل ؛ إذ الإقدام لسبب القتل .

٤ - الظرفية :

نحو : شربهم الشراب على منابره^(٤) ، فالمجرور (منابر) اسم مكان ، فدل حرف الجر (على) على الظرفية المكانية ، وقد لحظت أنها دلت على الظرفية المكانية دون الزمانية ، ويظهر ذلك في : عقص على خده صدغه^(٥) ، تحذف الشابورتين على وجهه^(٦) ، استخلف حفصويه على ديوان الخراج^(٧) .

٥ - أن تزداد عوضا :

نحو : وعتابُ الآخرة عليه أشدُّ ، أراد : (أشد عليه) ، فزادت على قبل (أشد) عوضا عما هو محذوف بعد (أشد)^(٨) ، ولكن هذا من قبيل التقديم للاهتمام .

٦ - أن تزداد دون تعويض :

يقول ابنُ مالك : وقد تزداد دون تعويض^(٩) ، ويبدو ذلك في قول الجاحظ : ولكن

- (١) س : ٢ - ١٨ . (٢) س : ٢ - ٨ . (٣) س : ٢ - ١٦ .
(٤) س : ٢ - ١٧ . (٥) س : ٢ - ١٩١ . (٦) س : ٢ - ١٩١ .
(٧) س : ٢ - ٢٠٣ . (٨) انظر : الكتاب ٣ - ٨٢ / مغني اللبيب ١ - ١١٧ / الجنى الداني ٤٧٨ / شرح التصريح ٢ - ١٥ .
(٩) التسهيل ١٤٦ .

الناس كانوا على طبقات مختلفة ومراتب متباينة^(١)، إذ التقدير: كانوا طبقات مختلفة، فزيدت (على) دون تعويض، ومثل ذلك قوله: ومن شاد على عضده^(٢)، أي: ومن شاد عضده.

٧ - موافقة اللام :

نحو: ولم يكن مذهب حميد التوفير على المأمون^(٣)، أي: التوفير للمأمون، فوافقت (على) معنى (اللام في هذا الموضوع).

وذكر النحاة كذلك لحرف الجر (إلى) المعاني: أن تكون للاستدراك والإضراب، أن توافق (من)، أن توافق (الباء)، المصاحبة.

ولكنني وجدت في نثر الجاحظ المعاني التالية ولم يذكرها النحاة:

١ - موافقة (إلى) :

نحو: فأبوا إلا قتله والنزول على حكمهم^(٤)، أي: والنزول إلى حكمهم، ويتضح ذلك في قول الجاحظ: دخل عليه رجل كان له جاراً^(٥)، وكذلك: أقبل الرجل على أبي الفتح^(٦).

٢ - بمعنى (حول) :

ويتضح ذلك في قوله: وكنت أنا وأبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظام وقطرب النحوي وأبو الفتح مؤدب منصور بن زياد على خوان فلان بن فلان^(٧)، أي: حول خوان فلان.. فأدى حرف الجر (على) معنى (حول).

٣ - أن تؤدي معنى الحالية :

وذلك نحو: ولما كنا عندهم على غير هذه الصفة^(٨)، أي: حالنا غير هذه الصفة،

(٣) س: ٢-٢٠٧.

(٦) خ: ٥٤.

(٢) س: ٢-٩.

(٥) خ: ١٧.

(٨) س: ٢-١٩.

(١) س: ٢-٩.

(٤) س: ٢-١٢.

(٧) خ: ٥٤.



وكذلك قوله : دمت على إطعامهم^(١) ، أي على حال إطعامهم .

ثانيها : ما لا يجر إلا الظاهر :

وهو أنواع :

أ - ما لا يختص بظاهر معين :

الكاف^(٢) :

اتفق النحاة على أن الكاف لما بعدها إذا كانت عاملة، وجعلها سيبويه كاف الجر، ولكنهم اختلفوا في حرفيتها، فيذهب سيبويه أن كاف التشبيه حرف ولا تكون اسما إلا في ضرورة الشعر، حيث يقول: واعلم أنه لا يكون اسمٌ مظهر على حرف أبدا؛ لأن المظهر يسكت عنده، وليس قبله شيءٌ، ولا يلحقُ به شيءٌ، ولا يوصلُ إلى ذلك بحرف^(٣)، أما مذهبُ الأخفش والفارسي وكثير من النحويين أنه يجوز أن تكونَ حرفا واسما في الاختيار^(٤)، أما أبو جعفر بن مضاء فقد قال باسميتها أبدا لأنها بمعنى (مثل)^(٥)، وجعل النحاة (الكاف) إذا وقعت زائدة حرفا أبدا، وكذلك إذا وقعت أول كافين، ولكن سيبويه يرى أن بعضهم جعلها اسما؛ لأنها في معنى (مثل) في هذا الموضوع^(٦)، وذكر الرماني أن الكاف الواقعة مع مجرورها صلةً تكونُ حرفا^(٧).

(١) خ: ٣.

(٢) انظر: معاني الحروف ٤٧/المفصل ٢٨٩/التسهيل ١٤٧/شرح ابن عقيل ١ - ٢٠٧/
رصف المباني ٣٨٨/مغني اللبيب ١ - ١٣٩/الجنى الداني ٧٨/همع الهوامع ٢ - ٣٠/شرح
التصريح ٢ - ١٦.

(٣) الكتاب ٤ - ٢١٨.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب ١ - ٢٩٠، ٢٩١/مغني اللبيب ١ - ١٤٢/الجنى الداني ٧٩/همع
الهوامع ٢ - ٣١.

(٥) انظر: الكتاب ١ - ٣٢.

(٦) المواضع السابقة.

(٧) انظر: معاني لحروف ٤٨/الجنى الداني ٨١.

وذكر ابن مالك^(١) وذكر النحاة^(٢) أنها تكون اسماً إذا جُرت بحرف جر ، أو أضيف إليها ، أو وقعت فاعلة ، أو وقعت مبتدأ ، أو وقعت اسماً لكان ، أو وقعت مفعولة ، ومن النحاة من تأول كل ما سبق على حذف الموصوف ، وهذا ما أذهب إليه .

ووردت الكاف حرف جر في نثر الجاحظ لتؤدي الدلالة الآتية :

التشبيه :

وهذا أصل معانيها ، ولم يثبت أكثر النحاة لها غير ذلك ، وتبدو هذه الدلالة في قول الجاحظ : حتى تصير الشمس على الجدران كالملاء الأصفر^(٣) ، فالشمس على الجدران شبيهة بالملاء الأصفر ، وكذلك قوله : وأن فرج الأمة في العارية كحكم الخدمة ، وأن الزوجة في كثير من معانيها كالأمة ، وأن الأمة مأل كالذهب والفضة ، وأن الاستزادة في النسل كالاستزادة في الحرث^(٤) .

وذكر النحاة أنها تكون للتعليل ، والاستعلاء ، والمبادرة ، والتوكيد ، ولكنها لم ترد لأكثر من ذلك .

ثالثها : ما يجرز ظواهر ومضمرات خاصة :

رُب^(٥)

تفيد التكثرَ وفاقاً لسيبويه والتقليل بها نادر، ولكن المرادي يرجح كونها للتقليل، إن جرت ظاهراً فلا يكون إلا نكرة موصوفة ، وهذا ما ذهب إليه المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين ، وذهب الأخفش والفراء والزجاج وابن طاهر

(١) انظر : التسهيل ١٤٧ .

(٢) انظر المراجع السابقة .

(٣) س : ٢ - ١٧ .

(٤) خ : ٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٤ - ٢٢٤ / ماني الحروف ١٠٦ ، ١٠٧ / المفصل ٢٥٦ / المقرب ١ - ١٩٨ / رصف المباني ١٨٨ / التسهيل ١٤٧ ، ١٤٨ / مغني اللبيب ١ - ١٠٩ ، ١١٢ / الجنى الداني ٤٣٨ - ٤٥٨ / هم الهوامع ٢ - ٢٥ ، ٢٨ / شرح التصريح ٢٠ - ٢٢ .



وابنُ خروفٍ إلى أنه لا يلزم وصفَ مجرورها ، وهو ظاهر مذهب سيبويه^(١) واختاره ابنُ عصفور^(٢) ، ونقله ابنُ هشام^(٣) عن المبرد .

ووردت على هذا النحو في نثر الجاحظ ، وذلك في قوله : وربت كلمة لا توضع إلا على معناها الذي جعلت حظَّه ، وصارت هي حقَّه والدالة عليه دون غيره ، كالحزم والعلم ...^(٤) ، حيث ورد مجرور (رب) وهو (كلمة) نكرة موصوفة بالجملة الفعلية (لا توضع) ، ومثل ذلك قوله : وربت كلمة تدور مع خلقتها وتتقلب مع جاراتها ، وإزاء صاحبيتها ، وعلى قدر ما تقابل من الحالات وتلاقي من الأسباب ، كالحب والبغض ، والغضب والرضا ..^(٥) ، ومنه كذلك : رب كلمة تغني عن خطبة ، وتنوب عن رسالة ، بل رب كناية تربي عن إفصاح^(٦) .

وإن كان مجرورها ضميراً فلا يكون إلا ضميراً غائب مفرد مذكر ، وربما يراد به المفرد المذكر وغيره ، ويجب أن يفسر بنكرة بعده تطابق المعنى المراد ، وتنصب على التمييز ، ولكن هذه الظاهرة لم ترد في نثر الجاحظ .

ومن خصائصها أن الفعل الذي يتعلق بها يجب أن يكون ماضياً ، ويذهب الجمهور أنها تتعلق بالفعل كسائر حروف الجر ، إلا أن بعضهم ذهب إلى عدم تعلقها بشيء^(٧) ، وقد تزداد (ما) بعدها كافةً وغير كافة فتدخل حينئذ على الاسم والفعل ، وقد وردت في نثر الجاحظ وقد تلاها الفعل الماضي وكُفّت بها ، كما هو في قوله : وكانوا ربما خصوه فوضعوا بين يديه الدراجة السمينة^(٨) ، وكذلك : وربما ألفت الكتاب الذي هو دونه في معانيه وألفاظه فأترجمه باسم غيري^(٩) .

وفيها لغات : رَبٌّ ، رَبٌّ ، رَبٌّ ، رَبٌّ ، رَبٌّ ، رَبٌّ ، رَبَّتْ ، رَبَّتْ ، رَبَّتْ ، رَبَّتْ ، رَبٌّ ، رَبٌّ ، رَبَّتْ^(١٠) .

(١) انظر الجنى الداني ٤٥٠ ، ٤٥١ .
 (٢) المقرب ١ - ١٩٩ .
 (٣) انظر: مغني اللبيب ١ - ١١١ .
 (٤) س : ١ - ٢٤٣ .
 (٥) ن : ٧ - ٢ .
 (٦) انظر : الجنى الداني ٤٥٣ .
 (٧) خ : ٥٦ .
 (٨) انظر : التسهيل ١٤٧ .
 (٩) س : ١ - ٣٥١ .

وهي حرفٌ خلافاً للكوفيين بالأخفش^(١).

ومن حروف الجر (حتى)، ولكنها لم ترد جارةً في نثر الجاحظ، ومنها كذلك ما يجز الزمان وهو (مذ ومنذ)، ومنها حروف القسم (الواو والباء والتاء)؛ ولكن هذه الجملة ليست من البحث.

(١) الموضوع السابق.



ثانيا
النسبة بالإضافة



ثانيا : النسبة بالإضافة

الإضافة شق من شقّي النسبة، حيثُ ينسبُ الاسمُ الأوّلُ إلى ما يليه، ولهذا يقول السيوطي في تعريفه للإضافة : «نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر»^(١) ، فالإضافة فيها معنى الإسناد أو الإفادة أو التقييد ، وكل هذه المعاني يمكن انتسابها إلى معنى النسبة ، والواقع أن الكلامَ يقصد به الركنُ الأوّلُ من الإضافة ، ولكن لأنه لم يخصصْ أو لم يعرفْ احتيج إلى شيءٍ من ذلك ، فكانت إضافته إلى ما يقيده ، أو ينسب إليه ، ولهذا فإن النحاة يعرفونها معنويا بأنها جعلُ اسم جزءاً لما يليه^(٢) ، واصطلاحيا بأنها إسنادُ اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلةً تنوينه أو ما يقومُ مقامَ تنوينه^(٣) .

جزءاها :

اختلف في نسبة جزأي الإضافة ، فسيبويه يسمي الأوّل منها مضافا والثاني مضافا إليه^(٤) ، وذهب إلى هذا ابنُ مالك^(٥) ، وكذلك السيوطي^(٦) ، وعلل لذلك بقوله : لأن الأوّل هو الذي يضاف إلى الثاني فيستفيد منه تخصيصا وغيره ، وقيل العكس حيثُ يسمي الأوّل مضافا إليه والثاني مضافا، وقيل: كل منهما لكل منهما^(٧) ، ويذكر ومنه يكون الجزء الثاني من التركيب الإضافي مضافاً إليه عند سيبويه . والجر يكون في كل اسم مضاف إليه^(٨) .

(١) همع الهوامع ٢-٤٦ . (٢) انظر : التسهيل ١٥٥ .

(٣) انظر : شرح شذور الذهب ٣٢٥/ همع الهوامع ٢-٤٥ ، ٤٦/ شرح التصريح ٢-٢٣ .

(٤) انظر : اكتاب ١-٤١٩ . (٥) التسهيل ١٥٥ . (٦) همع اتلهوامع ٢-٤٦ .

(٧) انظر : همع الهوامع ٢-٤٦/ شرح التصريح ٢-٢٤/ شرح ابن عقيل ٢-٢ .

(٨) الكتاب ١-٤١٩ .

ومادام اعترافنا بأن النسبة إسنادٌ وإمالةٌ ونسبةٌ تقييديةٌ ، فكل من ركنيها مسند إلى الآخر ، أو مضافٌ إليه ، ولكن لأن الركنَ الأوَّلَ أساسٌ في بناءِ الجملة المراد التحدث بها ، واحتياجٌ إلى تخصيصه أو تعريفه بنسبته إلى اسم آخر أو معنى آخر ، لذلك فإن الركنَ الأوَّلَ هو المضاف ، والثاني هو المضاف إليه ، حيث ينسبُ الأوَّلُ إلى الثاني لإتمام مدلولٍ معين يقصده المتحدث .

العمل النحوي للإضافة^(١) :

تؤثر الإضافةُ مبنى في المضافِ والمضافِ إليه ، فمن حيثُ المضافُ تحذف نونُ التثنية والملاحقُ بالثنى أو الشبيه به ، وكذلك تحذف نونُ الجمع والملاحق بالجمع أو الشبيه به ، وكذلك يحذفُ التنوين ، أما من حيثُ المضافُ إليه فإنه يصبح مجرورا ، شأنه شأنُ المسبوق بحرفٍ من حروف الجر .

وتستدعى الإضافةُ تجريدَ المضاف من التعريف ، سواء أكان لفظيا أم معنويا ؛ ويستثنى من ذلك أمران : أولهما : أن يكونَ المضاف مشتقا معربا بالحروف^(٢) ، وثانيهما : أن يكونَ المضافُ مشتقا والمضاف إليه معمولا له وهو بالألف واللام ، فيجوزُ حينئذ الجمعُ بين الألفِ واللام والإضافة^(٣) ، ويميزُ الفراءُ الجمعَ بين الألفِ واللام والإضافة فيما إذا كان المضافُ صفةً والمضاف إليه معرفة بغير الألفِ واللام^(٤) ، ولم يرد ذلك في نثر الجاحظ ، ويميز الكوفيون ذلك فيما إذا كان المضاف عددا والمضاف إليه معدودا^(٥) ، ويرى الرماني والمبردُ والزخشي إجازة ذلك فيما إذا أضيف إلى المشتق المعرف بالألف واللام ضمير متصل^(٦) ، أو أن يكونَ المضاف إليه مضافا لما فيه الألفُ واللام ، وأشار ابنُ مالك في ألفيته إلى ذلك في قوله :

(١) انظر: شرح شذور الذهب ١٥، ١٥٦، ٣٢٦/ همع الهوامع ٢-٤٧/ شرح التصريح ٢-٢٩.

(٢) نحو: الضارب زيد ، والضارب وزيد .. (٣) نحو: الضارب الرجل ، الراكب الفرس .

(٤) نحو: الضارب زيد . (٥) نحو: الثلاثة الأبواب .

(٦) الضاربي ، الضاربيك ، الضاربه ، والضمير في موضع خفض بالإضافة .



أو بالذي له أضيف الثاني كزيد الضارب رأس الجاني أو أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير ما فيه الألف واللام^(١)، ومنع المبرد هذه، أو أن يكون الوصف المضاف جمعا تبع سبيل المثني وطريقه، وهو جمع المذكر السالم^(٢).

العامل في جر المضاف إليه :

يقول سيبويه : «واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء : بشيء ليس باسم ولا ظرف، بشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً»^(٣)، وعلى ذلك نهج الزمخشري^(٤)، وابن مالك^(٥)، وحكاة السيوطي^(٦)، والأزهري^(٧)، ويذكر السيوطي تعليلاً ذلك في قوله : «وإن كان القياس ألا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل، والفعل لاحظ له في عمل الجر، ولكن العرب اختصرت حروف الجر في مواضع، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض، فتاب المضاف مناب حرف الجر فعمل عمله، وقال الزجاج وابن الحاجب هو بالحرف المقدر لأن الاسم لا يختص، وقال الأخفش بالإضافة المعنوية»^(٨).

الحروف المقدره في الإضافة :

رتبها ابن مالك بأن ذكر معنى (في) أولاً إن حسن تقديرها، و(من) إن حسن تقديرها مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني، وبمعنى اللام تحقيقاً أو تقديراً فيما سوى ذينك^(٩) ومن النحاة من يقدر اللام أولاً وبعدها الأصل، وقد اقتصر الزجاج عليها^(١٠)، أما ابن كيسان والسيرافي فيذهبان إلى أن الإضافة بمن، ويستدلان على

(١) نحو : الود أنت المستحقة صفوه .

(٢) نحو : ليس أنت الأخلأ بالمصغى مسامعهم . (انظر : شرح التصريح ٢- ٢٩) .

(٣) الكتاب ١- ٤١٩ . (٤) الفصل ٨٢ . (٥) التسهيل ١٥٥ .

(٦) همع الهوامع ٢- ٤٦ . (٧) شرح التصريح ٢- ٢٤ . (٨) همع الهوامع ٢- ٤٦ .

(٩) التسهيل : ١٥٥ . (١٠) انظر : شرح التصريح ٢- ٢٥ .

ذلك بظهورها^(١)، وتقدر (في) حيث كان ظرفاً له ، ويقول بعض النحاة بأنه لا تقدير أصلاً^(٢).

الإضافة في نثر الجاحظ :

يقسم النحاة الإضافة إلى قسمين ، ينظر إليها ابنُ عصفور^(٣) بما تؤديه الإضافة من دلالة معنوية ، فما تفيد التعريفَ والتخصيصَ إضافة محضة ، وما لا تفيدهما إضافة غير محضة .

أولاً : الإضافة المحضة^(٤) :

وهي الخالصة من شائبة الانفصال ، وتسمى كذلك إضافة معنوية ؛ لأنها تفيد أمراً معنوياً ، وهو تعريف المضاف إن كان المضافُ إليه معرفة ، وتخصيصه إن كان نكرة ، وقد جعله الأزهري قسمين ، أما أبو حيان فيجعل القسمين معا يفيدان التخصيص ، فالتعريف تخصيص وهو قسم ، والتعريف أقوى مراتب التخصيص ، والواقع أن هذا الرأي أكثر ميلاً إلى الصواب لأن المقصودَ بالإضافة هو النسبة والتقييد ، وهذا تخصيص ، فبدلاً من إطلاق مدلولٍ معين تأتي بالإضافة لتخصّصه ، ولهذا فإننا نجد أن بعض الأسماء المضافة إلى معرفة يجعلها النحاة التخصيص ، وهي ما يسمونها الأسماء الشديدة الإبهام ، أو كان المضاف في موقع مستحق للنكرة ، كالحال أو التمييز أو اسم لا النافية للجنس ، فهذا تخصيص لا تعريف .

والأسماء المضافة إضافة معنوية (أو المحضة) على ثلاثة أضرب : غير ملازم للإضافة ، وملازم لها غالباً ، وملازم لها ، وذلك على النحو الآتي :

(١) انظر : همع الهوامع ٢-٤٦ .

(٢) انظر الموضوعين الأخيرين .

(٣) انظر : المقرب ١-٢٠٩ .

(٤) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٢-٣١٩ / الفصل ٨٢ / التسهيل ١٥٥ / شرح ابن عقيل ٢-٢ / شرح شذور الذهب ٣٢٧ / همع الهوامع ٢-٤٧ / شرح التصريح ٢-٢٧ .



أ - غير الملازم للإضافة :

أي التي يمكن أن يضاف إليها، ويمكن ألا يضاف إليها، وصور الإضافة بها كما ورد في نثر الجاحظ هي :

- نكرة + معرفة :

وتتنوع المعرفة التي أضيفت إلى النكرة ، ففي قول الجاحظ : ذاك معناهم وقصدهم^(١) ، المضاف إليه هو ضميرُ الغائبين (هم) ، أما قوله : فأحكامه أحكام الأرقاء^(٢) ، فإن المضافَ إليه في الخبر هو المعرفةُ بالألف واللام (الأرقاء) ، وقد ورد المضافُ إليه اسمَ إشارة ، كما هو في قوله : إنه بقيةُ هذا النسل^(٣) ، كما ورد علما في قوله : لم يكنْ مذهبُ حميدٍ في ذلك التوفير على المأمون^(٤) ، وإذا أضيفت النكرة إلى معرفة صارت معرفةً^(٥) .

- نكرة + عدد :

نحو : وهو ابنُ ثمانِ عشرةَ سنةً^(٦) ، فقد أضيف العدد (ثمانِ عشرة) إلى النكرة (ابن) .

- عدد + نكرة :

نحو : ست سنين من خلافة عثمان^(٧) ، ثلاث صلوات^(٨) ، ثلاثة أشياء^(٩) .

- نكرة + نكرة + معرفة :

نحو : الذي رجوت عنده من المنفعة وصلاح قلوب العامة الأجر الكبير والثواب العظيم^(١٠) ، فقد أضيفت (صلاح) إلى النكرة (قلوب) إلى المعرفة (العامة) ، ومثل ذلك قوله : لكنه على قدر عدد الرءوس^(١١) .

(١) س : ٢ - ٢٠ . (٢) س : ٢ - ١٩١ . (٣) س : ٢ - ١٢ .
(٤) س : ٢ - ٢٠٧ . (٥) انظر : المقتصد ٧٤٧ / المقرب ١ - ٢٠٩ .
(٦) س : ١ - ٢٩٦ . (٧) س : ٢ - ٧ . (٨) س : ٢ - ١٧ .
(٩) خ : ٥ . (١٠) س : ١ - ٢٩١ . (١١) خ : ٥٤ .

– نكرة + نكرة + نكرة + معرفة :

نحو : قرأت كتابي في تصنيف حيل لصوص النهار ، وفي تفصيل حيل سراق الليل^(١) ، فقد أضيف كل من النكرتين (تصنيف ، وتفصيل) إلى النكرتين : (حيل ، وحيل) ، ثم أضيفتا إلى النكرتين : (لصوص ، وسراق) ، ثم أضيف الجميع إلى المعرفتين : (النهار ، والليل) .

– نكرة + نكرة :

نحو : أحس من نفسه بفضل بيان^(٢) ، وفيه أضيفت النكرة (فضل) إلى النكرة (بيان) .

– نكرة + نكرة + نكرة :

نحو : فيها الهدى والرحمة والإخبار عن كل عبرة وتعريف بكل سيئة وحسنة^(٣) .
حيث أضيفت النكرة (تعريف) ، إلى النكرة (كل) ، ثم أضيفتا إلى النكرة (سيئة) .
وفي الصورتين الأخيرتين اكتسبت النكرة الأولى التخصيص ، حيث خصصت وحددت وبأنَّ وجهها من إضافة ما بعدها إليها .

ب – ما لازم الإضافة غالباً :

لحظت أن بعض الأسماء يمكن أن تصير معرفة بدون إضافة ، ولكنها لا تكتسب معنى التحديد والتخصيص إلا بنسبتها إلى غيرها ، ولو كانت هذه النسبة ذهنية أو معنوية بين المتحدث والمتلقي ، ومن هذه الأسماء :

– عبد :

نحو : ومن كتاب الجند محمود بن عبد الكريم^(٤) .

(٢) س : ١ - ٢٩٦ .

(٤) س : ٢ - ٢٠٦ .

(١) خ : ١ .

(٣) س : ١ - ٣١٦ .



- ابن :

نحو : ظن أنه الفاروق الأكبر في التدبير وابن عباس في العلم بالتأويل^(١) .

- أبو :

نحو : إلا أن سمية لم تكن لأبي سفيان فراشا^(٢) .

- يوم :

نحو : وقبل ذلك يوم الزابوقة^(٣) ، وكذلك : ولكنه تعصب على أبناء أهل خراسان واضطغن عليهم محاربتهم إياه أيام الحسن بن سهل^(٤) .

- غاية :

نحو : وأن يضمروا غاية المحبة^(٥) .

فالأسماء السابقة يمكن أن تنطق بدون إضافة ومعرفة بالألف واللام كأن يقال : العبد ، الابن ، الأب ، اليوم ، الغاية ، لكن واقع الاستعمال اللغوي يثبت أنها تستخدم غالباً ملازمة للإضافة ، وإذا استعملت بلا إضافة فالإضافة فيها ذهنية أو معنوية .

ج - اللزوم للإضافة :

وهذا القسم ضربان ، إما ظروف أو غير ظروف ، وهو لا يفهم إلا من خلال إضافة ما يخصه ويحدده .

الظروف^(٦) :

- قبل :

نحو : وقبل ذلك يوم الزابوقة^(٧) ، حيث أضيف إليها اسم الإشارة للمفرد

(٣) س : ٢ - ١٠ .

(٢) س : ٢ - ١١ .

(١) س : ٢ - ١٩٢ .

(٦) انظر : المراجع السابقة .

(٥) س : ١ - ٢٩٣ .

(٤) س : ٢ - ٢٠٧ .

(٧) س : ٢ - ١٠ .

(ذلك) ، فهو من الظروف التي تلزم الإضافة ، وهي تضاف إلى الظاهر أو المضمّر إما لفظاً وإمانيّة ، وقد درس تفصيلاً في القسم الخاص بالدلالة الزمنية .

– بعد :

نحو : لم أقل إلا بعدَ الحجّة^(١) ، فقد أضيف إلى الظرف (بعد) المعرفة المفردة (الحجّة) ، فهو من الظروف التي تلزم الإضافة ، ويضاف إلى الظاهر أو المضمّر إما لفظاً وإمانيّة ، ودرس في (الدلالة الزمنية) .

– أمام :

ظرف ملازمٌ للإضافة إلى الظاهر أو المضمّر إما لفظاً وإمانيّة ، وذلك نحو : صارت الدواة أمامه^(٢) ، فهو قد أضيف إليه ضمير الغائب (الهاء) .

– وراء :

من الظروف التي تلزم الإضافة إلى الظاهر والمضمّر إما لفظاً وإمانيّة^(٣) ، وذلك نحو : كنت من وراء ما فيه^(٤) ، حيث أضيف الاسم الموصول (ما) إلى الظرف المكاني (وراء) .

– فوق :

من الظروف المكانية الملازمة للإضافة إلى الظاهر والمضمّر ، إما لفظاً وإمانيّة^(٥) ، وذلك نحو : يتوهم الواحد منهم أنه المتبوعُ ليس التابعُ والمليك فوق المالك^(٦) ، حيث أضيفت المعرفة (المالك) إلى الظرف المكاني (فوق) .

– عند :

من الظروف التي لازمت الإضافة لفظاً ومعنى ، حيث لا تذكر بلا إضافة ، وهي

(١) س : ٢ - ١٨٨ .

(٢) س : ٢ - ١٩٢ .

(٣) انظر : الفصل ٨٦ / حاشية الخصري على شرح ابن عقيل ٢ - ٧ .

(٤) س : ١ - ٣١٧ .

(٥) انظر المرجعين السابقين .

(٦) س : ٢ - ١٩١ .



تضاف إلى الظاهر والمضمر ، وتفيد الحضور الحسي أو المعنوي ، كما تفيد القرب^(١) ، وذلك نحو : أضعفُ العلل ما التمس بعد المعلول^(٢) ، فأضيف المعرف بالألف واللام (المعلول) إلى الظرف الزماني (بعد) ، ومثل ذلك قوله : وعنده المردار^(٣) ، أحمد أحواله عند نفسه التعقد على الخصوم^(٤) ، ولكن ما أضيف إلى (عند) في المثال الأول هو ضمير الغائب (الهاء) ، وفي الثاني هو المعرف بالإضافة (نفسه) .

- بين :

من الظروف التي تلزم الإضافة ، وهي تضاف إلى الظاهر أو المضمر إما لفظا وإمانية ، وذلك نحو : الكفر حائل بين العود والبَدْء^(٥) ، فقد أضيف الاسمُ المعرفُ بالألف واللام (العود) إلى الظرف المكاني (بين) .

- دون :

من الظروف الملازمة للإضافة^(٦) ، وهي تضاف إلى الظاهر والمضمر ، إما لفظا وإمانية ، ودون : نقيض ، ويكون ظرفا وبمعنى أمام وراء وفوق و ضد ، وبمعنى غير^(٧) ، وكل مرادفاتهما ملازمة للإضافة، ومثال إضافة المضمر إليها قولُ الجاحظ: حجرت السلة دونه ، ومثال إضافة الظاهر إليها وهي بمعنى (غير) قوله : وكان من أسباب دفعي إليك هذا الكتاب - أبقاك الله - دون أبي عبد الله - أكرمه الله - أنكما قد تجريان في بعض الأمور مجرى واحدا^(٨) .

- لدى :

تضاف إلى الظاهر والمضمر ، وهي ملازمة للإضافة لفظا ومعنى^(٩) ، ومثالها :

(١) انظر : المفصل ٨٦ ، ٨٧ / التسهيل ٩٧ / مغني اللبيب ١ - ١٢٥ / شرح التصريح ٢ - ٣٤ .

(٢) س : ٢ - ١٨٧ . (٣) س : ٢ - ١٩٦ . (٤) س : ٢ - ٢٠٦ .

(٥) س : ١ - ٣٠٣ . (٦) انظر : المفصل ٨٧ .

(٧) القاموس المحيط ٤ - ٢٢٣ . (٨) س : ١ - ٣٠٣ .

(٩) انظر : شرح التصريح ٢ - ٢٤ ، ٢٥ / شرح ابن عقيل ٢ - ٧ .

تلك شروط متنوعة عليه، ومحنة مستكملة لديه^(١)، فقد أضيف ضميرُ الغائب (الهاء) إلى (لدى)، ويقول ابنُ مالك بأن معناها هو مدلول (عند)، وليست بمعنى (لدى) ^(٢)، أما ابنُ هشام فيذكر: «تعاقب (عند) كلمتان: لدى مطلقا.. ولَدُنْ إذا كان المحل محل ابتداء غاية»^(٣)، وبهذا يمكن أن تكون (لدى) في معنى (لدى) من جانب، ولكننا نقرأ في حاشية الأمير: قال اللقاني: قال الرضي؛ وأما (لدى) فهو بمعنى (عند)، ولا يلزمه معنى الابتداء، و(عند) أعم تصرفا من (لدى)، لأن (عند) تستعمل في الحاضر القريب، وفيما هو في حوزك وإن كان بعيدا، بخلاف (لدى) فإنه لا يستعمل في البعيد^(٤). وعلى هذا فإن (لدى) تعطي مدلول الظرفية في الحاضر القريب، وفيما هو في حَوْزِ الإنسان.

- مع -

نحو: لصناعة الكلام مع ذلك فضيلةٌ على كل صناعة^(٥)، أضيف اسمُ الإشارة (ذلك) إلى مع، وهي تؤدي معنى الظرفية^(٦)، والأداة (مع) إذا كانت ظرفا فهي تلزم الإضافة إلى الظاهر أو المضمرة إما لفظا وإما رتبة، ويكون لها حينئذ ثلاثة معانٍ^(٧): أحدها: موضعُ الاجتماع، ولهذا يخبر بها عن الذوات، والثاني زمانه.. والثالث مرادفُهُ (عند)^(٨)، ونلاحظ في المثال السابق أنها تفيّد الزمان، أما في قول الجاحظ: الذي رجوت عنده من المنفعة وصلاح قلوب العامة الأجر الكبير^(٩).. فقد أضيف ضميرُ الغائب (الهاء) إلى (عند)، وقد أدت الظرفية المكانية.

(١) س: ١٩١٢. (٢) التسهيل ٩٧. (٣) انظر: مغني اللبيب ١- ١٢٥.

(٤) حاشية الأمير على شرح التصريح ٢- ٣٥. (٥) س: ١- ٢٨٥.

(٦) انظر: المفصل ٨٧. (٧) انظر: التسهيل ٩٨/ مغني اللبيب ٢- ١٩.

(٨) كقولهم: ذهب من معي. أي: من عنده، ينظر: الكتاب ١- ٤٢٠/ وعليه القراءة: ﴿هَذَا

ذَكَرَ مَنْ مَعِيَ﴾ [الأنبياء: ٢٤]. ويؤول على أن ثمَّ موصوفا محذوفا قبل الصفة الظرف مع،

والتقدير: ذكر من كتاب معي أو على أن (مع) بمعنى (عند). ينظر: الدر المصون ٥- ٧٩.

(٩) س: ١- ٢٩١.



— حين :

تتمثل في قول الجاحظ : الذي دعاني إلى وضعه مع إشفاعي منه وهيبتي لتصفحك له أي حين علمت أن الغالب على إرادتك والمستولى على مذهبك تقريبُ العلماء وإقصاءُ الجاهل ..^(١) ففي قوله : حين علمت ، أضيفت الجملة الفعلية (علمت) إلى الظرف الزماني (حين) ، و(حين) من أسماء الزمان واجبُ الإضافة إلى الجمل مطلقاً : اسميةً كانت أم فعلية^(٢) ، وقد درست في الدلالة الزمنية .

غير الظروف :

— سوى :

من الأسماء الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى ، حيث لا تذكر بلا إضافة ، وتضاف إلى الظاهر والمضمر ، وذكرت في قول الجاحظ : وعندي - مد الله في عمرك - كتبُ سوى هذا الكتاب^(٣) ، حيثُ أضيف إلى (سوى) اسمُ الإشارة للمذكر (هذا) ، ويذهب سيبويه والجمهور إلى أنها ظرفُ مكان ملازم للنصب^(٤) ، وعند الكوفيين أنها تردُّ للوجهين ، وذهب الزمخشري مذهب سيبويه^(٥) .

— غير^(٦) :

من الأسماء الملازمة للإضافة في المعنى ، ويجوز أن يقطع عنها لفظاً إن فهم المعنى ، وتقدمت عليها (ليس) ، وغير المضافة تستعمل على وجهين : إما لوصف نكرة ، أو وصف معرفة قريبة ؛ وإما استثناء فتعرب إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) ، ووردت في قول الجاحظ : وهم قوم من غير أهل خراسان^(٧) ، وكذلك في قوله : وأن التوراة

(١) س : ١ - ٣١٧ .

(٢) انظر : الفصل ٩٦ - ٩٧ / التسهيل ١٥٨ / شرح التصريح ٢ - ٣٨ .

(٣) س : ١ - ٣١٨ . (٤) انظر : مغني اللبيب ١ - ١١٤ ، ١١٥ .

(٥) انظر : الفصل ٨٧ . (٦) انظر : الفصل ٨٧ / مغني اللبيب ١ - ١٢٦ .

(٧) س : ٢ - ٢٠٦ .

غيرُ الزبور ، والزبور غيرُ الإنجيل ، والإنجيل غيرُ القرآن ، والبقرة غيرُ آلِ عمران ، وفيها يتضح إضافة المعرفة إلى (غير) ^(١) .

- آل (٢) :

من الأسماء التي تلازم الإضافة معنى لا لفظا حيث يجوز القطع على نيتها ، وتضاف إلى الظاهر والمضمر ، وأضيف إليها الظاهر في قول الجاحظ : « والبقرة غير آل عمران » ^(٣) ، حيث أضيف إليها العلم (عمران) ، ويعدها ابنُ مالك بمعنى (أهل) ، ولا يضاف غالبا إلى علم من يعقل ^(٤) ، وعلى ذلك سار أبو حيان ^(٥) ، وأصلها (أول) قلبت ألفه واوا لتحركها وانفتاح ما قبلها بدليل قولهم (أويل) ، وقيل (أهل) أبدلت هاؤه همزة ، ثم الهمزة ألفا لسكونها بعد همزة مفتوحة بدليل (أهيل) ، وإنما يضاف إلى علم غالبا ^(٦) ، وأضيف إلى المضمر في قول الجاحظ : وصلواته على سيدنا محمد نبيه وآله الطيبين الطاهرين وسلامه ^(٧) .

- كل وبعض :

من الأسماء الملازمة للإضافة إذا كانتا توكيدا أو نعتا ، ويلزمان الإضافة لفظا ومعنى ، ويضافان إلى الظاهر مع النعت ، وإلى المضمر مع التوكيد ، ولا يعرفان بالألف واللام وقد أضيفتا إلى المعرفة في قول الجاحظ : هذا كله دليل واضح ^(٨) ، وقوله : ولقد خبرني خباز لبعض أصحابنا أنه جلده على إنضاج الخبز ^(٩) ، كما أضيفت (كل) إلى النكرة في قوله : ثم لصناعة الكلام مع ذلك فضيلة على كل صناعة ، ومزية على كل أدب ^(١٠) ، واعتبرها سيبويه في هذه الصورة نكرة ، ويعلل

(١) س : ٢ - ١٨ . (٢) انظر : همع الهوامع ٢ - ٥٠ . (٣) س : ٢ - ١٨ .

(٤) انظر : التسهيل ١٥٧ ، ١٥٨ / همع الهوامع ٢ - ٥٠ ، ٥١ .

(٥) الارتشاف ٧٧٧ . (٦) انظر : همع الهوامع ٢ - ٥٠ ، ٥١ .

(٧) س : ١ - ٢٧٨ ، ٣٠٨ ، ٣١٩ . (٨) س : ١ - ٣٠١ . (٩) خ : ٥٥ .

(١٠) س : ١ - ٢٨٥ .



ذلك بقوله : «ويستدل على أنهم مضافاتٌ إلى نكرة أنك توصف ما بعدهن بما توصف به النكرة ، ولا تصفه بما توصف به المعرفة»^(١) .

ويجوز أن تقطعا عن الإضافة لفظا لا معنى، وهما عند التجرد مَنَوِيًّا الإضافة^(٢) ، ويفسر السيوطي ذلك في قوله : «ولزم الإضافة معنى أيضا (كل وبعض) ، والجمهور على أنها عند التجرد منها معرفتان بنيتها ؛ لأنها لا يكونان أبدا إلا مضافين ، فلما نويت تعرفا من جهة المعنى^(٣) .

جميع :

تماثل (كل) السابقة ، ومن أمثلتها قولُ الجاحظ : فإن حكمه حكمُ الماء وجميع الغذاء^(٤) ، حيث أضيف إلى (جميع) الاسم المعرف بالألف واللام (الغذاء) .

- نفس :

إذا وقعت توكيدا أو نعتا فإنها تلزم الإضافة لفظا ومعنى ، وتضاف إلى الظاهر مع النعت ، وإلى المضمَر مع التوكيد ، وهي مثل (كل) السابقة ، ومن أمثلتها : والعجب أن الخلق عند العرب إنما هو التقدير نفسه^(٥) ، حيث أضيف إليها ضمير الغائب (الماء) .

- مثل ، شبه :

ذكر سيبويه في بابِ الجر الذي يكون في كل اسم مضاف إليه الأسماء : مثل وغير وكل بعض^(٦) ، ف(مثل) من الألفاظِ المبهمة التي تضاف إلى معرفة ، وتوصف بها النكرة ، وتقع مواقع النكرة ، و(مثل) بمعنى (شبه) يلزمان الإضافة لفظا ومعنى إلى

(١) الكتاب ٢- ١١٠ .

(٢) انظر : الكتاب ٢- ١١٤ ، ١١٥ / التسهّل ١٥٧ ، ١٥٨ / همع الهوامع ٢- ٥١ / شرح

التصريح ٢- ١٣٥ .

(٤) س : ١- ٣١٨ .

(٣) همع الهوامع ٢- ٥١ .

(٦) انظر : الكتاب ١- ٤٢٠ .

(٥) س : ٢- ١٨ .

مضمر أو ظاهر^(١) ، ويعربان حسب موقعها في الجملة .

ومن أمثلتها قولُ الجاحظ : على مثل ذلك ولي عتاب بن أسيد مكة^(٢) ، وقوله : إن الكفر والإيمان مخلوقان في الإنسان مثل العمى والبصر^(٣) ، وفيها أضيف اسمُ الإشارة (هذا) والمعرف بالألف واللام (عمى) إلى النكرة المبهمة (مثل) ، أما قوله : هذا وشبهه وأما يطيب جدا إذا رأيت الحكاية بعينك^(٤) ، أضيف ضمير الغائب (الهاء) إلى النكرة (شبهه) .

- حسب :

تتمثل في قول الجاحظ : هو حسبنا ونعم الوكيل^(٥) ، حيث أضيف ضمير المتكلمين (نا) إلى النكرة (حسب) ، وهي بسكون السين من الأسماء الملازمة للإضافة . ولها استعمالان :

أحدهما : أن تكون بمعنى (كان) ، وحينئذ تستعمل مضافةً استعمال الصفات المشتقة ، فتكون نعتاً لنكرة ؛ لأنها لم تتعرف بالإضافة حملاً على ما هي بمعناه ، كما تستعمل استعمال الأسماء الجامدة ، وحينئذ تلزم الإضافة لفظاً ومعنى^(٦) .

ثانيهما : أن تكون بمنزلة (لا غير) في المعنى ، فتستعمل مفردةً عن الإضافة في اللفظ ، وينوي لفظُ المضاف إليه^(٧) ، ويعلل سببويه مجيئها بالرفع في قوله : « فلما جاءت مضارعةٌ للأسماء التي لا تكون صفة وقويت في الابتداء كان الوجه فيها عندهم الرفع ؛ إذا كان النعت للآخر^(٨) » ، ولكنها إذا وقعت نكرةً فإنها تنصب كقبل وبعد على قول ابن مالك^(٩) ، ولكن أبا حيان يرى أنه لا وجه لنصبها لأنها غير ظرف^(١٠) .

(١) انظر : الكتاب ١ - ٥٥ ، ٣٦٤ ، ٤٣٠ / ٢ - ١٣ ، ١٤ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٥٥ / الفصل ٨٧ .

(٢) س : ١ - ٢٩٦ . (٣) س : ٢ - ١٨ . (٤) خ : ٥٨ .

(٥) س : ٢ - ٢٠٩ . (٦) انظر : الكتاب ٢ - ٢٤ . (٧) انظر : شرح التصريح ٢ - ٥٣ .

(٨) الكتاب ٢ - ٢٦ . نحو : مررت برجل حسبك من رجل . برفع (حسب) .

(٩) انظر : الألفية باب الإضافة / شرح التصريح ٢ - ٥٣ .

(١٠) انظر : شرح التصريح ٢ - ٥٣ .



وعند قطعها عن الإضافة تكون دالةً على النفي ، وتكون وصفاً أو حالاً أو ابتداءً، وتكون مبنيةً على الضم بعد أن كانت معرفة^(١) ، ولكنها لم ترد في نثر الجاحظ على هذا النحو .

ولكنها وردت غيرَ صفة في قوله : وحسبك بقوم أنبلهم أحسهم في الرزق مرتبة^(٢) ، وأضيف إليها ضمير المخاطب (الكاف) ، وهي مبتدأ .

ذو وفروعه :

ورد ذلك في نثر الجاحظ في قوله : وأنت لو أسمنت بهيمة ورجلا ذا مروءةٍ أو امرأةً ذات عقل وهمة ذات غباء وغفلة لكان الشحمُ إلى البهيمة أسرع ، وعن ذات العقل والهمة أبطأ^(٣) .

حيث أضيفت النكرات (مروءة ، وعقل ، وغباء) إلى (ذا ، وذات) ، وأضيفت المعرفة (العقل) إلى (ذات) ، وفي قوله : وبها عطاء قريش وكبراء العرب وذوو الأخطاء من كل قبيلة وذوو الأسنان من كل جيل^(٤) ، أضيفت المعرفتان (الأخطار ، والأسنان) إلى (ذوو) ، وهي الجمع المذكر لذي ، و(ذو) وفروعه : (ذوا ، ذوو ، ذات ، ذاتا ، ذوات) من الأسماء الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى^(٥) ، وهي أسماء بمعنى (صاحب) ، وضعت للتوصل إلى وصف الذوات بأسماء الأجناس^(٦) ، ولا يضمن إلا إلى اسم جنس ظاهر^(٧) ، ولا يضمن إلى ضمير ولا إلى مشتق^(٨) ، وأجازه بعضهم كما يفهم من كلام أبي حيان^(٩) ، ولكن لم يرد ذلك في نثر الجاحظ ، وقد يضاف (ذو) إلى علم وجوبا إن قرنا وضعاً وإلا فجوازا ، وكلاهما مسموع^(١٠) ،

- | | | |
|------------------------------|---|---------------------------------|
| (١) انظر : الكتاب ١ - ٣٣٠ . | (٢) س : ٢ - ٢٠٥ . | (٣) خ : ٥٠ . |
| (٤) س : ١ - ٢٩٦ . | (٥) انظر : المفصل ٨٧ / شرح التصريح ٢ - ٣٥ . | (٦) انظر : الإيقان ٢ - ٢٣٠ . |
| (٧) انظر : الإيقان ٢ - ٢٣٠ . | (٨) انظر : التسهيل ١٥٧ . | (٩) انظر : همع الهوامع ٢ - ٥٠ . |
| (١٠) انظر : التسهيل ١٥٧ . | | |

وقال الفراء: إن هذا على القياس ، والغالب يلغيها حينئذ ، ويعتبرها زائدة^(١) ،
والوصف بهذه الأسماء أبلغ من الوصف بصاحب ، والإضافة بها أشرف ، فإن
(ذا) يضاف إلى التابع ، أما (صاحب) فتضاف إلى المتبوع^(٢) .

- سائر:

يتمثل في قول الجاحظ : وفي ذكره البعض دليل على أن سائر ذلك صوابٌ
وطاعة^(٣) ، حيث أضيف اسم الإشارة (ذلك) إلى النكرة (سائر) ، وهو من الأسماء
التي تلزم الإضافة لفظاً ومعنى ، ويضاف إلى الظاهر والمضمر .

ثانياً : الإضافة غير المحضة^(٤) :

وهي الإضافة التي لا تفيّد تخصيصاً ولا تعريفاً^(٥) ، سميت (غير محضة) لأنها في
نية الانفصال ، وتسمى كذلك إضافةً لفظية^(٦) ، لأنها تفيّد أمراً لفظياً ، وهو
التخفيف^(٧) ، وضابطها أن يكون المضاف صفةً تشبه المضارع في كونها مراداً بها
الحال أو الاستقبال ، وتشمل^(٨) : اسم الفاعل المضاف إلى معموله الظاهر أو
المضمر وصيغ المبالغة ، واسم المفعول المضاف إلى معموله سواء كان من ثلاثي أم
من غير ثلاثي ، والصفة المشبهة باسم الفاعل المضافة لمعمولها مجردة كانت أم لا .

وتفيد هذه الإضافة التخفيف لأن الأصل في الصفة أن تعمل نصب ، ولكن
الخفض أخف منه ، إذ لا تنوين معه ولا نون ، أو تفيّد رفع قبح خلو الصفة المشبهة
من ضمير يعود على الموصوف لفظاً ، أو رفع قبح إجراء وصف الفعل القاصر

(١) انظر: همع الهوامع ٢- ٥٠ . (٢) انظر: الهمع ٢- ٥١ / الإيقان ٢- ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٣) س: ١- ٣٠٢ .

(٤) انظر: الفصل ٨٢ / التسهيل ١٥ / شرح شذور الذهب ٣٢٧ / همع الهوامع ٢- ٤٧ / شرح

التصريح ٢- ٢٧ / شرح ابن عقيل: ٢- ٣٥٢ .

(٥) انظر: المقرب ١- ٢٠٩ . (٦) انظر الفصل ٨٢ .

(٧) انظر: شرح شذور الذهب ٣٢٧ / شرح التصريح ٢- ٢٨ .

(٨) انظر: المراج السابقة / والكتاب ١- ١٦٤ وما بعدها .



مجرى وصف الفعل المتعدي في نصبه المفعول به ، وعبارة سبويه في ذلك : واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ، ولا يتغير من المعنى شيء ، وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم ، فصار عمله فيه الجر ، ودخل في الاسم معاقبا للتنوين ، فجرى مجرى غلام عبد الله في اللفظ ، لأنه اسم ، وإن كان ليس مثله في المعنى^(١) .

وفهم النحاة من قول سبويه السابق أن هذه الصفات حينها تضاف إلى معمولها المعرفة لا يفيدتها تعريفا ، ويستدلون على ذلك بوصف النكرة بها ، وذكر بعض النحاة أنها قد تفيد التخصيص بناءً على أنها في حال إضافتها أخص لو كانت غير مضافة ، ولكن ابن هشام يرد على ذلك^(٢) .

ومما جاء منها في نثر الجاحظ :

اسم فاعل + معرفة :

«وهو الصفة الدالة على فاعلٍ جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي»^(٣) ، فهو يدل على من وقع منه الفعل ، أو تعلق به^(٤) .

ومن أمثلته قول الجاحظ : وأنت - أيها العالم - معلم الخير وطالبه ، والداعي إليه وحامل الناس عليه من موضع السلطان بأرفع المكان^(٥) ، فأسماء الفاعل (معلم ، طالب ، حامل) قد أضيف إليها معمولاتها ، وهي : (الخير ، هاء الغائب ، الناس) وهي في معنى المفعول به .

ويذكر النحاة^(٦) أن اسم الفاعل المجرد الصالح للعمل يضاف إلى المفعول به

(١) الكتاب ١ - ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٢) انظر : شرح شذور الذهب / ٣٢٧ / همع الهوامع ٢ - ٤٧ ، ٤٨ .

(٣) التسهيل ١٣٦ . (٤) شذا العرف ٧٥ . (٥) س : ١ - ٣١٣ .

(٦) انظر : التسهيل ١٣٦ ، ١٣٧ / شرح التصريح ٢ - ٢٧ ، ٢٨ / هم الهوامع ٢ - ٤٧ ، ٩٥ / شرح ابن عقيل ٢ - ٢٢ وما بعدها / شذا العرب ٧٥ .

جوازا إن كان ظاهرا متصلا ، ووجوبا إن كان ضميرا متصلا خلافا للأخفش ، ،
وقد اتضحت حالتا الجواز والوجوب فيما سبق ، ومن حالة وجوب إضافة المعمول
إليه قولُ الجاحظ : إنما الشك مناهية وفي خاذله^(١) ، فالمعمولُ الضمير (هاء الغائب)
أضيف إلى اسم الفاعل المجرد الصالح للعمل (خاذل) .

ولا يضاف المقرون بالألف واللام إلا إذا كان مثنى أو مجموعاً على حده ، أو
كان المفعولُ به معرفاً بهما أو مضافاً إلى معرف بهما ، أو إلى ضميره ، ولم ترد هذه
الظاهرةُ في نثر الجاحظ .

صيغة مبالغة + معرفة :

قد تُحوّل صيغة (فاعل) للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث إلى أوزان خمسة
مشهورة ، تُسمى صيغَ المبالغة ، وهذه الصيغُ هي (فَعَّال ، مِفْعَال ، فَعُول فَعِيل ،
فَعِل) ، وقد سُمعت ألفاظٌ أخرى للمبالغة .

ومما ورد منها في نثر الجاحظ مضافةً قوله: هو ضَحوك السن، بسامُ العشيات^(٢) ،
فصيغتا المبالغة (ضحوك ، بسام) أضيف إليهما الاسمان المعرفان بالألف واللام
(السن ، العشيات) ، وهما معمولان لهما .

اسم مفعول + معرفة :

هو ما اشتق من مصدر المبني للمجهول لمن وقع عليه الفعلُ ، ويجوز أن يضافَ
إلى ما كان مرفوعاً به ، ولا يجوز ذلك في اسم الفعل^(٣) .

ومما ورد منه مضافاً إلى معموله قولُ الجاحظ: هو شتيم المحيا ، مُقَبَّضُ الوجه^(٤) ،
حيث أضيف الاسمان المعرفان بالألف واللام (المحيا ، الوجه) إلى اسمي المفعولين

(١) س : ٢ - ٩ . (٢) خ : ٦ .

(٣) انظر : المراجع السابقة/ شرح ابن عقيل ٢ - ٢٦ / شذا العرف ٧٦ .

(٤) خ : ٦ .



(شتيم - بمعنى مشتوم ، مقبض) والاسمان معمولان لهما .

ومثل ذلك قولُ الجاحظ : وأنا أزعم أن البكاء صالح للطبائع ومحمودُ المغبة^(١) ، حيث أضيف (المغبة) إلى اسم المفعول (محمود) ، وهو معمول له .

مصدر + معرفة :

من أمثلة الإضافة إلى المصدر قولُ الجاحظ : أن يعملوا في كف الغل والحسد^(٢) ، وقوله : على أن كثيرا من أهل ذلك العصر قد كفروا بترك إكفاره^(٣) ، حيث أضيفت المعرفتان : (الغل ، إكفاره) إلى المصدرين (كف ، ترك) ، وهما معمولان لهما .

وذكر بعضُ النحاة^(٤) ، إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه ، قاله ابنُ طاهر وابنُ برهان وابنُ الطراوة ، وعلله ابنُ برهان بأن المجرورَ به مرفوعُ المحل أو منصوبُه فأشبهه الصفة ، وعلله ابنُ الطراوة بأن عمله بالنيابة عن الفعل ، فهو أقوى في الصفةِ العاملة بالشبه بدليل اختصاصها ببعض الأزمنة دونه .

ومن أمثلته كذلك في نثر الجاحظ : أكلُ أمرائهم الطعام ، وشُرْبهم الشرابَ على منابرهم^(٥) ، دفعي إليك هذا الكتاب^(٦) .

اسم تفضيل + معرفة :

مما جاء فيه إضافةُ المعرف إلى اسم التفضيل قولُ الجاحظ : وحسبك بقوم أنبلهم أحسهم في الرزق مرتبة ، وأعظمهم غناء أقلهم عند السلطان عقلا^(٧) ، حيث أضيف ضميرُ الغائبين (هم) إلى أسماء التفضيل (أنبل ، أحس ، أعظم ، أقل) .

ذكر بعضُ النحاة^(٨) ، ومنهم ابنُ السراج والفارسي وأبو البقاء والجزولي وابنُ عصفور وابنُ أبي الربيع والكوفيون أن الإضافة في اسم التفضيل غيرُ محضة ،

(١) خ : ٥ . (٢) س : ١ - ٢٩٣ . (٣) س : ٢ - ١٢ .

(٤) انظر : همع الهوامع ٢ - ٤٨ / شرح التصريح ٢ - ٢٧ / شرح ابن عقيل وحاشية الخضري عليه ٤٥ ، ٢ .

(٥) س : ٢ - ١٧ . (٦) س : ١ - ٣٠٣ . (٧) س : ٢ - ٢٠٥ .

(٨) انظر : المقرب ١ - ١٣٠ ، ٢٠٩ والمراجع السابقة .

ويعلمون ذلك بأنه ينوي بها الانفصال لكونها تضاف إلى جماعة هو أحدها ، وإلا لزم إضافة الشيء إلى نفسه ، ولكن السيوطي ، يقول : «والأصح أنها محضة ، إذ لا يحفظ وروده حالا ولا تمييزاً ولا بعد رُبَّ وأل»^(١) .

فإن كانت تلك الصفات في معنى الماضي كانت إضافتها محضة ؛ لأنها ليست في تقدير الانفصال ، وكذلك إذا كانت عاملة .

هناك بعض القضايا الخاصة بالإضافة لا بد من عرضها :

أولاً : يذكر النحاة أنه لا يتقدم على المضاف معمول المضاف إليه لأنه من تمامه ، ولكن ابن مالك يذكر : «لا يُقدَّم على مضافٍ معمولٍ مضافٍ إليه على (غير) مراداً به نفي، خلافاً للكسائي في جواز أنت أخانا أول ضارب»^(٢) ، وبعضهم لا يرى ذلك^(٣) .

ولم يرد ذلك في نثر الجاحظ .

ثانياً : قد يكتسب المضاف من المضاف إليه التأنيث والتذكير ، وشرط ذلك صلاحية المضاف للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف إليه مع صحة المعنى في الجملة ، وكان المضاف بعضاً من المضاف إليه أو كبعض منه .

ولم ترد هذه الظاهرة في نثر الجاحظ .

ثالثاً : من حيث إضافة الاسم إلى مرادفه أو إضافة الموصوف إلى صفته ، أو إضافة الصفة إلى موصوفها ، لم يرد في نثر الجاحظ شيء من ذلك .

رابعاً : ما يمتنع إضافته^(٤) : المضمرة عدا إياك عند الخليل ، فهما ضميران أضيف أحدهما إلى الآخر، والإشارة الكاف فيها حرف خطاب، والموصولات

(٢) التسهيل ١٥٦ .

(٤) انظر : شرح التصريح ٢-٣٤ .

(١) همع الهوامع ٢-٤٨ .

(٣) انظر : همع الهوامع ٢-٤٩ .



وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام عدا (أي) فيها، ولا تضاف المضمرة لملازمتها التعريف ، أما المباني الأخرى فلا تضاف لشبهها بالحرف ، والحرف لا يضاف ، وأضيفت (أي) في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها إلى مفرد تضاف إليه .



الباب الثاني

الجملة الخبرية الموسعة

يشمل :

- الفصل الأول : الجملة المؤكدة .
- الفصل الثاني :التعبير بالنفي .
- الفصل الثالث :التبعية .
- أولا : المشاركة (عطف النسق) .
- ثانيا : النعت .
- ثالثا : البديل .
- الفصل الرابع : التعليل .
- الفصل الخامس : الوسائل النحوية للتخصيص الدلالي .
- أولا : التمييز .
- ثانيا : الحال .
- ثالثا : الدلالة الزمنية .
- رابعا : التعبير عن المكان .



الفصل الأول

الجملة المؤكدة

بحث النحاة أدوات التوكيد في مواضع متفرقة تبعا للأثر النحوي لها، فربما بُحثت أداة من أدوات التوكيد مع غيرها التي تؤدي معاني أخرى عديدة وبعيدة، فحين يعرضون نواسخ المبتدأ يذكرون (إن وأن)، ويذكرون لام التوكيد في مواضع متفرقة، مع (إن وأن) وتسمى مزحلقة مرة، وابتدائية أخرى، كما تذكر مع القسم لتكون اللام الواقعة في جواب القسم، ومع جملة جواب (لو ولو لا) لتكون اللام الواقعة في جواب الشرط، وحين يذكرون المضارع إعرابا وبناء يذكرون نوني التوكيد، وللتوكيد صور أخرى لم يذكرها النحاة، وفي الصفحات التالية تجميع لطرق التوكيد وصوره من خلال نثر الجاحظ.

وجاء التوكيد في نثر الجاحظ وفقا للمجموعات الآتية:

- ١ - منها ما يختص بتوكيد الجملة الاسمية، وهي: إن وأن، كأن، ولكن، والتوكيد باستخدام ضمير الفصل.
- ٢ - ومنها ما يختص بتوكيد الجملة الفعلية، وهي: قد، التوكيد بالمصدر.
- ٣ - ومنها ما يؤكد الفعلية والاسمية على السواء، وهي: باستخدام أسلوب القصر، وإنما، وأنها، وباستخدام حرف الجر الزائد، وباستخدام القسم، وباستخدام اللام، والتوكيد اللفظي.
- ٤ - ومنها ما يؤكد الاسم ذاته وهي: التوكيد المعنوي، والتوكيد اللفظي.

٥ - ومنها ما يؤكد المعنى، وهي: باستخدام بعض الألفاظ، وباستخدام التشبيه، وباستخدام التكرار المعنوي، والعطف المتناقض، والعطف للاحتواء، وباستخدام التحديد اللفظي، والجملة الاعتراضية، والتقديم.

أولاً: تأكيد الجملة الاسمية:

أ. باستخدام (إن وأن) ^(١):

اتفق النحاة على أن الحرفَ النَّاسِخَ (إن) يفيد تأكيدَ الجملة الاسمية، وكذلك إذا خففت، ويماثله في إفادة التوكيد (أن) مفتوحة الهمزة، واستشكله بعضهم بأنه لو صرح بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيدا، وليس هذا الإشكال بشيء ^(٢).

واختلافُ النحاة حول أصل (أن) المفتوحة الهمزة قائم، ويفهم من (سيبويه) أنها فرع لـ (إن) المكسورة ^(٣)، حيث جعل سيبويه الأحرفَ النَّاسِخَةَ خمسة، ونحا نحوه المبردُ وابنُ السراج ^(٤)، كما اختاره ابنُ هشام ^(٥)، والسيوطي ^(٦)، أما الأزهري ^(٧) فقد عدّها من الأحرف الثمانية النَّاسِخَةَ، ويدلل المرادي على صحة الرأي الذي ذهب إليه سيبويه بأن الكلامَ مع المكسورة جملةٌ غيرُ مؤولة بمفرد بخلاف المفتوحة، كما أن المكسورة تستغنى بمعمولها عن زيادة، بخلاف المفتوحة فتحتاج إلى كلام سابق لها تعتمد عليه، والمفتوحة يمكن أن تكسرَ بحذف ما تتعلق به، ولا يمكن العكس إلا بزيادة، كما أن المكسورة تفيد معنى واحدا وهو التوكيد، والمفتوحة تفيده وتعلق ما بعدها بما قبلها، وتشبه المكسورة الفعل وهي كلمة مستقلة، أما المفتوحة فهي كبعض اسم ^(٨).

- (١) انظر: الكتاب ٢- ١٣١/٣- ١١١، ١٢٠/٤- ٢٣٣/معاني الحروف ١٠٩، ١١٠، المفصل ٢٩٣/ ٦١/رصف المباني ١٢٥/المقرب ١- ١٠٦/مغني اللبيب ١- ٣٢، ٣٥/شرح شذور الذهب ٢٠٢، ٢٧٩/همع الهوامع: ١- ١٣٢/شرح التصريح ١- ٢١.
- (٢) انظر: الجنى الداني ٤٠٢، ٤٠٣.
- (٣) انظر: الكتاب ٢- ١٣١.
- (٤) انظر: الجنى الداني: ٤٠٣.
- (٥) مغني اللبيب ١- ٣٥.
- (٦) همع الهوامع ١- ١٣٢.
- (٧) شرح التصريح ١- ٢١٠ وما بعدها.
- (٨) انظر: الجنى الداني ٤٠٣، ٤٠٤.



وما دامت (أن) المفتوحة همزة تذكر في مواضع معينة لا تذكر فيها (إن) المكسورة همزة ، فأحدهما فرع للأخرى ، حيث يكمل بعضها البعض الآخر ، ولكن لأن (إن) المكسورة تذكر في مواضع الابتداء ، فيجب أن تعد أصلا ، والأخرى فرع لها ، بل تعد (أن) مع معموليها بمثابة اسم واحد ، وليس في عداد الجملة المستقلة ، وذكر ذلك سيبويه حيث يقول : ولا تكون (إن) إلا مبتدأة^(١) ، كما أن (أن) تكون مع ما بعدها اسما^(٢) . وفي هذا المجال ثبتت لأنماط (إن وأن) في نثر الجاحظ كأداتين من أدوات توكيد الجملة الاسمية يشتركان في مدلول واحد ، وأثر نحوي مشترك ، وقد وردتا في تسعة عشر ومائتي موضع ، تتوزعها الأنماط الآتية :

النمط الأول

إن ، أن + معرفة + معرفة

ورد هذا النمط في عشرة مواضع ، تختلف صورته باختلاف نوع المعرفة في الاسم والخبر ، فقد ورد الاسم ضميرا والخبر مضافا إلى معرفة في قول الجاحظ : (لأنه ابن أبي طالب)^(٣) ، كما جاء الاسم معرفة بالألف واللام والخبر مضافا إلى معرفة في : (علمت أن الغالب على إرادتك والمستولى على مذهبك تقريب العلماء وإقصاء الجاهل)^(٤) ، وقد اجتمع الاسم والعلم في قول : (فواحدة أن الذي روى هذا الأعمش وهو ظنين في علي)^(٥) ، كما اجتمع الضمير والمعرف بالألف واللام في قوله : (يتوهم الواحد منهم) أنه المتبوع ليس التابع^(٦) ، واجتمع العلم والمعرف بالإضافة في قوله (وصدق النبي ﷺ أن عليا مولى زيد)^(٧) ، وتساوت المعرفتان حيث كانا مضافين في قوله : (إن حكمه حكم الماء وجميع الغذاء الذي إذا فضل عن

(١) انظر : الكتاب ٣- ١١٩ ، ١٢٠ .

(٢) انظر : معاني الحروف ١٠١ / المقرب ١- ١٠٦ والمراجع السابقة .

(٣) ع : ٢٠٥ . (٤) س : ١- ٣١٧ . (٥) ع : ١٤٤ .

(٦) س : ٢- ١٩١ . (٧) ع : ١٤٥ .

مقدار الحاجة عاد ذلك ضرراً^(١)، ولكن سبقت المعرفة الأقل درجة في التعريف ما هو أعلى درجة في التعريف في قوله: (لأن أغلظ المحن ما عرض على المشهود فأزاله)^(٢)، حيث ورد الاسم معرفاً بالإضافة وهو (أغلظ المحن) أما الخبر فهو الاسم الموصول (ما) باعتبار جملة الصلة (عرض).

وقد درست قضية اجتماع المعرفتين في الجملة الاسمية وما قيل فيها يكرر في هذا الموضوع، حيث يكون الاسم المعرفة الذي ابتدئت به الجملة هو الاسم؛ لأنه محور الحديث لدى المتحدث، أما المعرفة الثانية فهي الخبر حيث يراد بها الإخبار عن المعرفة الأولى دون النظر إلى درجات التعريف في ذلك.

ويلاحظ التطابق التام بين الاسم والخبر إلا من جهة الإعراب.

النمط الثاني

إن، أن + معرفة + مصدر مؤول

ورد ذلك في خمسة مواضع، منها قول الجاحظ: إن العجز كل العجز أن تعيد على خصمك بشيء لا يعجزه^(٣)، فالخبر هو المصدر المؤول المنسبك من أن المصدرية والمضارع (أن تعيد)، ومثال ذلك قوله: لأن الأصل المستعمل الموضوع أن يكون الابن للصلب^(٤).

النمط الثالث

إن، أن + معرفة + ضمير فصل + معرفة

ورد ذلك في ثلاثة مواضع، منها قول الجاحظ: إلا أن العادة هي التي أوحشت منه^(٥)، واسم (أن) فيه هو المعرف بالألف واللام (العادة)، أما خبرها فهو الاسم الموصول (التي)، وقد فصل بينهما بضمير الغائبة (هي)، ويلاحظ التطابق بين الاسم والخبر والضمير في الأفراد والتأنيث والغيبة، ويقول سيوييه: (واعلم أنها -

(٢) س: ١٨٧-٢

(١) س: ٣١٨-١

(٥) خ: ٤

(٤) ع: ٢٠٩

(٣) ع: ١٤٤



أي الضمائر هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن - تكون في إن وأخواتها فصلا ، وفي الابتداء ، ولكن ما بعدها مرفوع ، لأنه مرفوع قبل أن تذكر الفصل^(١) ، ويفهم من عبارة سيبويه أن هذه الضمائر تسمى فصلا ، كما أنها لا تؤثر نحويا فيما بعدها ، وما بعد هذه الضمائر يجب أن يكون معرفة وأشبه بالمعرفة^(٢) .

وقد أسماه الكوفيون عمادًا لأنه يعتمد عليه معنى الكلام ، أما البصريون فقد أسموه فصلا لأنه يفصل بين الخبر والتابع^(٣) .

واختلف النحاة^(٤) حول إعرابه على النحو الآتي :

أولا : ذهب الكوفيون إلى أن له محلا من الإعراب ، ورأي الكسائي أن حكمه حكم ما بعده ، أما الفراء فرأي أن حكمه حكم ما قبله^(٥) .

ثانيا : أما البصريون فقد رأوا أنه لا موضع له من الإعراب .

ثالثا : وقد ذهب قوم إلى أن الضمير (هو) وأخواته في هذا الموضع بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبني عليه^(٦) .

ومن حيث مدلوله فإنه يخبر عن أن ما بعده خبرٌ وليس تابعا ، كما يلتمس فيه معنى التوكيد والتخصيص ، ونستطيع أن نستوضح المعنيين في قول الجاحظ السابق ، ومثال هذا النمط كذلك قوله : وقد زعم ناس أن الخنزير من الخيل هو الخصي^(٧) ويلاحظ فيه التطابق بين الاسم والخبر في الأفراد والتذكير والتعريف والغيبة .

(١) الكتاب ٢ - ٣٩٢ . (٢) انظر المرجع السابق / مغني اللبيب ٢ - ٩٦ .

(٣) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : م ١٠٠ ص ٤١٥ ، ٤١٦ / مغني اللبيب ٢ - ٩٧ .

(٤) انظر : المواضع السابقة .

(٥) فمحلّه بين المبتدأ والخبر رفع ، وبين معمولي ظن نصب ، وبين معمولي كان رفع عند الفراء نصب عند الكسائي ، وبين معمولي (إن) نصب عند الفراء ورفع عند الكسائي .

(٦) انظر : الكتاب ٢ - ٢٩٢ . (٧) ن ٢ - ١١ .

النمط الرابع

إن ، أن + معرفة + نكرة

ذكر في ثمانية مواضع ، تختلف الصورُ فيه باختلاف نوع المعرفة ، فقد ورد الاسم ضميراً كما هو في قوله (يزعم أنه مخلوق)^(١) ، كما ورد معرفة بالألف واللام في قوله : (وجب أن الله - ﷻ - لكلامه غير خالق)^(٢) ، وذكر كذلك معرفة بالإضافة في قوله : (ان أقواهم ضعيف)^(٣) ، ويلاحظ تطابق الاسم والخبر في جوانب العدد والجنس والتعيين والتشخيص مع الاختلاف في الجانب الإعرابي .

النمط الخامس

إن ، أن + معرفة + نكرة منسوبة

ذكر في سبعة عشر موضعاً ، تختلف باختلاف المعرفة التي وردت ضميراً كما هو في قول الجاحظ : (إنه أفتح لجرمه)^(٤) ، ووردت معرفة بالألف واللام في قوله : (إن القلوب أفسد ما كانت)^(٥) ، ووردت اسم إشارة في قوله : (لأن ذلك من عندهم أنفق)^(٦) ، وذكر معرفة بالإضافة في قوله : (سألت أن أكتب لك علة خباب في نفي الغيرة ، وأن بذلَ الزوجة داخل في باب المواساة والأثرة)^(٧) ، والخبر فيها نكرة منسوبة إلى المجرورات التي تلي حروف الجر وهي (جرمه ، ما كانت ، عندهم ، باب المواساة) ، ولذا فقد وردت الأخبارُ مشتقة ، أسماء تفضيل في الأمثلة الثلاث الأولى وهي (أفتح ، أفسد ، أنفق) ، واسم فاعل في الرابع وهو (داخل) ، وهذا يماثل الاستنتاجات السابقة في الجملة الاسمية .

(٣) س ٣١٩ .

(٦) س ٢٩٢ - ١ .

(١) س ١٩ - ٢ . (٢) س ١٩ - ٢ .

(٤) خ : ٥ . (٥) س ٢٨٨ - ١ .

(٧) خ : ٤ .



النمط السادس

إن ، أن + معرفة + جملة

ورد هذا النمط في ثلاثة وأربعين ومائة موضع ، تتوزعها أربع صور ، تختلف باختلاف الجملة التي تمثل الخبر ، وهي :

الصورة الأولى : إن ، أن + معرفة + فعل ماض :

ذكرت في سبعة وتسعين موضعا ، وتتمثل في قول الجاحظ : (قد خبرني خباز لبعض أصحابنا أنه جلده على إنضاج الخبز)^(١) ، وجملة الخبر فيه هي الفعلية (جلده) وفعلها ماض ، ويلاحظ وجود العائد وهو الفاعل المقدر بضمير الغائب في الفعل (جلد) ، ويتطابق مع اسم (إن) ضمير الغائب (الماء) فهو تكرر له ، ويختلفان في الجانب الإعرابي^(٢) .

وربما كان الفعل الماضي ناقصا أو ماضيا معنويا ، ويجتمع الأمران في : (إنه لم يبلغني أنه كان في ولاة ديوان الجند ولا في كتابهم ..) فخير (إن) المكسورة الهمزة هو الجملة الفعلية (لم يبلغني) ، وفعلها ماض معنوي ، أما خبر (أن) المفتوحة الهمزة هو الجملة الفعلية (كان ..) وفعلها ناقص ، وربما سبق معمول الفعل ، كما في قوله : (وأنه بالله كان دون غيره)^(٣) ، وجمل الخبر في الأمثلة السابقة تتضمن العائد على الاسم ويتطابق معه في كل الجوانب إلا من الجانب الإعرابي ، وقد يسبق الماضي بـ (قد) ، كما هو في قوله : «لئلا يشك من رآه أنهم قد تعمدوا ذلك»^(٤) ، وهي تفيد تقريب الماضي من الحال وكذلك التحقيق^(٥) . ودرست القضية في الدلالة الزمنية .

الصورة الثانية : إن ، أن + معرفة + فعل مضارع :

ذكرت هذه في أربعة وعشرين موضعا ، منها : أنهم يضربون بالكاتب فيما بينهم

(١) خ : ٥٥ .

(٢) س ٢ - ٢٠٩ .

(٣) س ٢ - ١٨ .

(٤) خ : ٥٧ .

(٥) انظر : الكتاب ٤ - ٢٢٣ / مغني اللبيب ١ - ١٣٧ ، ١٣٨ / الجني الداني ٢٥٤ ، ٢٥٩ .

المثل^(١)، وخبرها الجملة الفعلية (يضربون) وفعلها مضارع ، وهو (يضرب) وتتطابق مع اسم (إن) وهو (هاء الغائبين) في الجمع والتذكير والغيبة والتعريف ويختلفان في الجانب الإعرابي .

وقد ينتفى الخبر ، وقد لا يوجد عائد به كما ملحوظ في قول الجاحظ : (إنه لا يضيف الله إلى نفسه القبيح ، ولا يمن على خلقه بالنقص)^(٢) ، فالخبر هو الجملة الفعلية المنفية (لا يضيف الله) ، ولا يوجد بها عائد لأن اسم (إن) هو ضمير الشأن (هاء الغائب) ، ويقول سيبويه : وروى الخليل - رحمه الله - أن ناسا يقولون : إن بك زيد مأخوذ ، فقال : هذا على قوله : إنه بك زيد مأخوذ^(٣) ، وأرى أن جملة الخبر تكرر الضمير الكائن في (إنه) ، فعندما يقول الجاحظ : إنه لم يبلغني فكأنه قد قال : إن القول لم يبلغني ، بهذا فإن جملة الخبر تفسر للاسم ، فهي عائدة عليه ، وحيث لا يلزم وجود عائد ، لأن هذا من قبيل تكرار المبتدأ بلفظه ومعناه^(٤) .

الصورة الثالثة : إن ، أن + معرفة + تركيب شرطي :

ذكرت في ثمانية عشر مو ضعا ، ومثالها قول الجاحظ : (... وأنى إن حصنت من الدم عرضك بعد أن حصنت من اللصوص مالك فقد بلغت لك ما لم يبلغه أب بار ولا أم رءوم)^(٥) ، وخبر (أن) فيه هو التركيب الشرطي (إن حصنت .. فقد بلغت ..) ، ويلاحظ وجود العائد، وهو (تاء المتكلم) في (حصنت ، بلغت)، وهو تكرار لياء المتكلم في (أنى) ، وأداة الشرط فيه عاملة لأنه يوجد فاصل بينها وبين (أن) وهو اسمها ، أما قول الجاحظ : (ورأيت أن من حصل السلامة قد غنم)^(٦) ، فلا يوجد فاصل بين (أن) العاملة وأداة الشرط (من) ، ويقول سيبويه : هذا باب ما

(١) س : ٢ - ١٩٧ . (٢) خ ٦ . (٣) الكتاب ٤ - ٢٢٠ .

(٤) انظر : مغني اللبيب ١ - ٩٨ وما بعدها/ همع الهوامع ١ - ٩٧ ، ٩٨ - ١ / ١٤٢ ، ١٤٣ / شرح

التصريح ١ - ١٦٥ .

(٥) خ ٤ . (٦) خ ٤ .



تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي ... وذلك قولك : إن من يأتيني آتية ، وكان من يأتيني آتية، وليس من يأتيني آتية^(١) ، ويعلل سبويه ذلك بأن هذه الأدوات (كان ، وإن) عملت ، ولذلك لم يسغ أن تترك معلقة لا تعمل في شيء ، فلما أعطت ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه ، ولكن يذكر من الشعر أدوات الشرط عاملة في مثل هذه الحالة ، ويعلل ذلك بقوله : (فزعم الخليل أنه إنما جازى حيث أضمم الهاء وأراد إنه ..)^(٢) ، وبذلك لا بد من تقدير إضمار الشأن ، وبخاصة أن الحديثية التي تدل على الظن في الفعل (رأيت) سبقت (أن) ، فيكون التقدير (أنه من حصل السلامة ..) ، ويعود ضمير الشأن على الظن أو الرؤية السابقة . ويبدو أن سبويه أعمل أداة الشرط بلا فصل ظاهر بينها وبين (إن ولكن) للضرورة الشعرية ، ويفهم من هذا إنه إما أن تكون أداة الشرط مهملة لعدم وجود فاصل بينهما وبين (أن) ، وإما أنها عاملة ، وحينئذ يلزم الإضمار بينها وبين (أن) ، وقد قلنا : إنه يلزم الإضمار في هذا المثال ، ولذا فقد وردت جملة جواب الشرط مقترنة بالفاء (فقد غنم) ، حيث سبق الفعل أداة التحقيق (قد) .

وجملة الجواب في هذا التركيب هي التي تمثل الخبر ، إذ في معناها إتمام للمعنى المراد الإخبار به عن اسم (إن) ، وإذن يمكن تحويل أداة الشرط مع جملة الشرط إلى اسم (أن) ، وتكون بمثابة اسم موصول وصلته .

ومثل ذلك قول الجاحظ : (وعلمنا أن من عاند فقد دفع عيانا)^(٣) .

وربما كانت أداة الشرط غير جازمة ، وذلك نحو : لأن ذلك الموضع إذا كان مقنعا ومعلما كان أخف على الناس في المحنة^(٤) ، ويلاحظ وجود العائد ، وهم ضمير الغائب في (كان) ، ويتطابق مع اسم (أن) في الإفراد والتذكير والغيبة والتعريف ، ويختلفان إعرابيا .

(٢) الكتاب ٣- ٧٢ ، ٧٣ .

(٤) ع ١٤٩ .

(١) الكتاب ٣- ٧١ .

(٣) س ٢- ٢٠٩ .

الصورة الرابعة : إن ، أن + معرفة + جملة منسوخة :

ذكرت في أربعة مواضع ، منها قول الجاحظ : (والعجب أن الخلق عند العرب إنما هو التقدير نفسه)^(١) ، وخبر (أن) فيه هو الجملة الاسمية المنسوخة (إنما هو التقدير نفسه) ، وقد كُفّت (إن) فيها بالحرف (ما) ، فأصبحت جملة الخبر جملةً اسمية ، تتكون من المبتدأ والخبر .

ومن هذه الصورة قول الجاحظ : (فقد أخبر أنه لا شيء له في ذلك)^(٢) والجملة الاسمية المنسوخة (لا شيء له في ذلك) هي خبر (أن) ، ويلاحظ أن جملة الخبر السابقتين تختلفان في وجود العائد الذي يربطهما بالاسم ، حيث يمثله في الجملة الأولى ضمير الغائب (هو) ، ويتطابق مع اسم (أن) في الإفراد والتذكير والغيبة والتعريف ، ويختلفان في علامة الإعراب ، أما في الجملة الثانية فلا يوجد العائد لأن اسم (أن) ضمير الشأن (هاء الغائب) ، فجملة الخبر كلها عائد معنوي على ضمير الشأن لأنها تفسر له ، ولذا فقد سبقت (أن) بحدثية الظن والعلمية ، وهي في الفعل (أخبر) ، ويكون التقدير (أن الإخبار لا شيء..).

النمط السابع**إن ، أن + نكرة + جملة**

ورد في ستة مواضع ، كان الخبر جملة فعلية فعلها ماض في ثلاثة ، أحدهما :

(رووا أن رجلا مدح الحياء ..) ، وخبر (أن) المفتوحة الهمزة المشددة النون هو الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي (مدح) ، ويلاحظ وجود العائد في الجملة الفعلية الخبر وهو ضمير الغائب المقدر في (مدح) ، ويتطابق مع اسم (أن) في الإفراد والتذكير والغيبة ، ولكنها تختلفان في التعيين والإعراب .

(٢) س ١ - ٣١٤ .

(١) س ٢ - ١٨ .



كما كان الخبر جملة فعلية فعلها مضارع في موضعين : أحدهما : (كان اختلاف الناس في القدر على أن طائفة تقول ...)^(١) ، وخبر (أن) فيه هو الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع (تقول) ، وهي تتضمن العائد أو الرابط وهو ضمير الغائبة المقدر (هي) ، ويتطابق مع الاسم (طائفة) في الأفراد والتأنيث والغيبة ، ويختلفان في التعيين والإعراب .

وكان الخبر تركيباً شرطياً في موضع واحد ، وهو قول الجاحظ : لأن رجلاً لو قال : أتاني فلان بن فلان ، لم يكن لأحد أن يقول ..)^(٢) ، واسم (أن) فيه هو النكرة (رجلاً) ، أما الخبر فهو التركيب الشرطي (لو قال لم يكن أحد) ، ويتضمن الخبر العائد الذي يربطها بالاسم ، وهو ضمير الغائب .

النمط الثامن

إن ، أن + معرفة + شبه جملة

ورد في ستة مواضع ، على مثال الجاحظ : إِنَّه بلاء^(٣) ، وخبر (إن) فيه هو شبه الجملة من الجار والمجرور (في بلاء) ، وشبه الجملة ذاتها هي الخبر لا لتقدير فعل (كان ، أو استقر) ، ولا لتقدير اسم فاعل (كائن ، أو مستقر) ودرست القضية تفصيلاً في الجملة الاسمية ، ومثل ذلك قول الجاحظ : وأن فرج الأمة في العارية كحكم الخدمة^(٤) .

النمط التاسع

إن ، أن + شبه الجملة + نكرة

ورد هذا النمط في خمسة مواضع ، منها : (وأراه أن في الناس بقية ينهون عن الفساد في الأرض)^(٥) ، وفيه تقدم الخبر وهو شبه الجملة (في الناس) ، واسم (أن)

(٣) خ : ٦ .

(٢) ع : ٢٠٩ .

(١) س ٢ - ١٨ .

(٥) س ٢ - ١٦ .

(٤) خ ٤ .

هو الاسم النكرة (بقية)، ويذكر النحاة^(١)، أنه للجزأين بعدهما ما لهما مجردين منها، وهذا يوجب تقديم الخبر في هذا الموضع، ودرست هذه القضية في الجملة الاسمية، وورد الخبر المقدم ظرفاً كما في قول الجاحظ: (لأن ههنا أحاديث كثيرة)^(٢).

النمط العاشر

إن ، أن + شبه جملة + معرفة

ورد في ثلاثة مواضع، منها: (إن في صلاحهم صلاح قلوبنا)^(٣)، والخبر فيه هو شبه الجملة من الجار والمجرور (في صلاحهم)، أما الاسم فهو المعرف بالإضافة إلى ما هو مضاف إلى معرفة (صلاح قلوبنا)، وقد تقدم الخبر على الاسم، وأجاز النحاة ذلك ما دام الخبر شبه جملة^(٤)، ويقول ابن مالك: (وللجزأين - أي المبتدأ والخبر بعد دخولهن - أي الأحرف الناسخة - ما لهما مجردين، لكن يجب هنا تأخير الخبر ما لم يكن ظرفاً أو شبهه فيجوز توسيطه)^(٥)، ويعلل ذلك بأن الحروف محمولة في الأعمال على الأفعال، فلكونها فرعا في العمل لا يليق التوسع في معمولاتها بالتقديم والتأخير، إلا إن كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً فيجوز توسيطه بينها وبين أسائها، ويتمثل ما سبق في قول الجاحظ: فزعمت أن من السنة ترك البراءة)^(٦).

أنماط خاصة:

النمط الحادي عشر

إن + ضمير مفرد مذكر + مفرد مؤنث معرفة

ورد في قول الجاحظ: **إنَّه بقية هذا النسل**^(٧)، حيث ورد اسم (إن) ضميراً يدل على الغائب فهو للمذكر، أما الخبر فهو الاسم المعرف بالإضافة (بقية) وهو مؤنث،

(١) انظر: المفصل ٢٧/ التسهيل ٦٢/ المقرب ١- ١٠٦/ همع الهوامع ١- ١٣٥.

(٢) خ: ٧.

(٣) س ١- ٢٩٣.

(٤) انظر: الكتاب ٢- ١٣٢/ المقتضب ٤- ١٠٩/ المفصل ٢٧/ التسهيل ٦٢/ المقرب ١- ١٠٦.

(٥) همع الهوامع ١- ١٣٥/ شرح ١- ٢١٤.

(٦) س ٢- ١٣.

(٧) س ٢- ١٢.

(٥) التسهيل ٦٢.



ويختلفُ الاسم والخبر في جانب الجنس، كما يختلفان إعرابياً، وهذا من طبيعة الأداة؛ حيث تُنصب الاسم وترفع الخبر، ويتفقان في الأفراد والتعريف والغيبة.

نمط خاص بيان المكسورة الهمزة :

النمط الثاني عشر

إن + اسمها + اللام + خبرها

ورد هذا النمط في خمسة مواضع، منها موضعان كان الخبر فيهما نكرةً، أحدهما قولُ الجاحظ: (وإن ثريدته لبلقاء)^(١)، وورد الخبر نكرة منسوبة في قول: (إن ذلك لبين في شمائلهم، مفهوم في إشاراتهم)^(٢) وجاء الخبر في موضع واحد معرفة وهو قوله: (إن أولى الناس ألا يحتج بخبر أنس لأنتم معشر الشيع)^(٣) كما ورد جملة فعلية في قوله: (إني لأعجب من ترك دفاتر علمه متفرقة ومشوشة)^(٤).

ويجعل سيبويه هذه اللام للابتداء^(٥)، وقد حصر النحاة^(٦) مواضع جواز ذكر اللام بعد (إن) المكسورة فيما يلي:

أولاً: يجوز دخولها على اسم (إن) المفصول عنها إما بالخبر^(٧)، أو بمعمول الخبر^(٨)، أو بمعمول الاسم^(٩).

ثانياً: تدخل على خبر (إن) المؤخر عن الاسم^(١٠).

ثالثاً: تدخل على معمول الخبر المقدم عليه بعد الاسم إذا كان اسماً^(١١).

رابعاً: تدخل على ضمير الفصل المسمى عماداً^(١٢).

(١) خ: ٥٧. (٢) س: ٢-١٩٤. (٣) ع: ١٥٠.
 (٤) س: ١-٢٦٤. (٥) انظر الكتاب: ٣-١٤٦.
 (٦) انظر: التسهيل ٦٣، ٦٤/ رصف المباني ٢٣٣/ المقرب: ١-١٠٧/١١١/ مغني اللبيب ١-١٧٤/ لجني الداني ١٢٤/ همع الهموامع ١-١٣٧/ وما بعدها.
 (٧) نحو: إن لك لأجرا غير ممنون. (٨) إن فيك لزيدا راغب.
 (٩) إن في الدار لزيدا ساكن. (١١) نحو: إن ربك لذو فضل.
 (١٢) نحو: إنك لزيدا ضارب. (١٢) إن هذا هو القصص الحق.

خامسا : تدخل على أول جزأي الجملة الاسمية المخبر بها^(١) ، ويرجع ابن مالك ذلك على دخولها على الثاني^(٢) .

سادسا : ربما دخلت على خبر (كان) الواقعة خبرا لإن^(٣) ، ويجعلها الملقى^(٤) لازمة الدخول في هذا الموضع .

سابعا : في دخولها على معمول الخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا وكان متوسطا بين الاسم والخبر أقوال :

أحدها : جواز دخولها مطلقا ، وإن دخلت على الخبر أيضا .

الثاني : المنع مطلقا .

الثالث : الجواز إن لم تدخل على الخبر ، والمنع إن دخلت عليه .

كما حصر النحاة^(٥) مواضع عدم دخول اللام فيما يأتي :

أولا : عدم دخولها على أداة شرط^(٦) .

ثانيا : لا تدخل على فعل ماض متصرف خال من (قد) ، ولا على معموله المتقدم خلافا للأخفش .

ثالثا : لا تدخل على حرف نفي إلا نادرا .

رابعا : لا تدخل على جواب شرط .

خامسا : لا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر خلافاً للكسائي .

(١) نحو : إنا لنحن الصافون .

(٢) نحو : وإن كنا لفي ضلال مبين .

(٣) المواضع السابقة .

(٤) وذلك خوفا من التباسها بالموطئة فإنها تصحب أداة الشرط كثيرا . انظر : همع الهوامع (١) -

(١٣٩) .

(٢) انظر : التسهيل : ٦٣ ، ٦٤ .

(٤) انظر : رصف المباني : ٢٣٥ .



والمواضع السابقة من نثر الجاحظ يجوز فيها دخول لام الابتداء على خبر (إن) حيث جاءت مكسورة الهمزة ، ولم تكن حالة من حالات امتناع الدخول ، فالأخبار كانت متأخرة عن الاسم ، كما أن الجملة الفعلية الخبر فعلها مضارع وهو (أعجب) ، فجاز دخول لام الابتداء عليه لمضارعه الاسم .

وتدخل اللام هنا للتوكيد ، واجتماعها مع (إن) للمبالغة في التوكيد^(١) ، وهي تؤكد مضمون الجملة كلها لا الخبر وحده ، كما يذكر الزجاجي^(٢) ، ويقول ابن هشام : (ولهذا زحلّقوها في باب «إن» عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين^(٣) ، كما تفيد تخليص المضارع للحال^(٤) .

والمواقع أن هذه اللام مع (إن) وخبرها تفيد مدى إصاق الخبر بالمتبدي وهو غاية التوكيد ، ومع المضارع السابق تجعله للحال ، حيث يكون عجب الجاحظ مقترنا بلحظة حديثة^(٥) .

أنماط خاصة بـ (أن) المفتوحة الهمزة :

النمط الثالث عشر

كلام + أن + معرفة + معطوف + خبر

جملة فعلية تدل على مثنى

ورد ذلك في موضعين : أحدهما قول الجاحظ : كنت أظن أن الرشاقة والحلم لا يجتمعان ، وأن ظرف الإنسان وأصالة الرأي لا يفترقان^(٦) ، فالمصدر المؤول (أن

(١) وذلك بخلاف المضارع فإنها تدخل عليه لشبهه بالاسم ، وبخلاف الماضي المنصرف مع قد ، لأن قد قرينة في الحال فأشبه المضارع ، وبخلاف الجامد لأنه لكونه للإنشاء يستلزم الحضور فأشبه المضارع ولكونه لا يتصرف أشبه الاسم . انظر هـع الهوامع ١ - ١٣٩ .

(٢) انظر : رصف المباني ٢٣٤ .

(٣) انظر : اللامات ٦٠ / الفصل ٣٢٨ / رصف المباني ٢٣٤ .

(٤) مغني اللبيب ١ / ١٧٤ . (٥) الموضوع السابق . (٦) س ١ / ٢٩٦ .

الرشاقة والحلم لا يجتمعان) ، واسم (أن) به يتكون من المعطوف عليه المعرفة (الرشاقة) ، والمعطوف المعرفة (الحلم) ، أما الخبر فهو الجملة الفعلية المنفية (لا يجتمعان) ، ولا بد من احتساب المعطوف والمعطوف عليه مع اسم (أن) ؛ لأن حكم الخبر أو دلالاته وهو عدم الاجتماع تشمل كلا من (الرشاقة ، والحلم) ولذا فإن العائد الذي تضمنته الجملة الفعلية الخبر هو ألف الاثنين ، وهو يتطابق مع جزأي الاسم في التثنية ، ومثل ذلك ينطبق على الجملة الثانية (وأن ظرف الإنسان وأصالة الرأي لا يفترقان) ، ونلاحظ فيها أن المعطوف عليه (ظرف) مذكر ، وأما المعطوف (أصالة) مؤنث ، ولكن الخبر (لا يفترقان) جاء مذكرا ، لأن السابقة المعطوف (أصالة) مؤنث ، ولكن الخبر (لا يفترقان) جاء مذكرا ، لأن السابقة (الياء) تعطى دلالة التذكير ، ونستنتج من ذلك أن المبتدأ إذا كان أجزاء تجمع بين التذكير والتأنيث فإن الخبر يكون مذكرا .

ويتضح هذا النمط كذلك في قول الجاحظ : (لأن خبابا وزيدا يعانيان من الفكر ويتخلصان إلى أمور) ^(١) .

النمط الرابع عشر

كلام + أن + معرفة + و + تركيب شرطي

ذكر ذلك في قول الجاحظ : (ولأنك وإن كنت كثير الشغل فهو أقل فراغا منك على كثرة شغلك) ^(٢) ، وتمثل هذه العبارة مصدرا مؤولا من (أن ومعمولها) مجرورا باللام ، ولذا وردت (أن) مفتوحة الهمزة ، اسمها فيه هو ضمير المخاطب (الكاف) وهو في محل نصب ، أما الخبر فهو التركيب الشرطي (وإن كنت كثير الشغل) ، والواضح أن الذي يمثل الخبر هو جملة الجواب بمدلولها المعنوي كما استنتجنا سابقا ، ولكن يلاحظ أن التركيب الشرطي مسبوق بواو ، وقد عرضها

(٢) س : ١ - ٢٠٣ .

(١) ع : ٢٢ .



ابن هشام في قوله : (الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها ، وإفادتها أن اتصافه بها أمر ثابت)^(١) وهذا المعنى ينطبق على الواو في هذا الموضع لأن الخبر في حقيقته وواقع مدلوله إنما هو صفة والمبتدأ موصوف ، ودخلت الواو لتؤكد لصوق الصفة بالموصوف ، وقد عرضت هذه القضية في الجملة الاسمية .

النمط الخامس عشر

كلام + أن مخففة + محذوف + قد + ماض

ذكر في موضعين ، أحدهما قولُ الجاحظ : « ولربما ظن أن قد فطن له وعرف ما عنده »^(٢) ، ذكر سيويوه^(٣) والزخشي^(٤) أن « إن وأن » تحذفان فيبطل عملهما ، ومن العرب^(٥) من يعملها ويجعل المكسورة أكثر إعمالاً من المفتوحة ، ويقع بعدها الاسم والفعل ، بل يوجب بعض النحاة أن يكون الفعل الواقع بعد المكسورة من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، أما الكوفيون فيجيزون غيره وحينئذ تلزم المكسورة اللام ، ولكن الملقى يقول « إذا أُعْمِلَتْ لم تلزم اللام وإذا أُلْغِيَتْ لزمَت اللام في الخبر »^(٦) ، أما المفتوحة فيكون مع خبرها حرف نفي أو قد أو السين أو سوف وقد اختار ابن مالك الإعمال مع « أن » المفتوحة المخففة ، حيث يقول : وتحذف « أن » فينوي معها اسم لا يجوز إلا اضطراراً ، والخبر جملة اسمية مجردة ، أو مصدر « بلا » ، أو بأداة شرط « أو برب » ، أو بفعل يقترن غالباً إن تصرّف ولم يكن دعاء بقد ، أو بـلو ، أو بحرف تنفيس ، أو نفي »^(٧) .

(١) مغني اللبيب ٢ - ٣٤ .

(٢) البخلاء : ٣ .

(٣) الكتاب ٢ - ١٣٩ .

(٤) المفصل ٢٩٧ .

(٥) انظر : الجني الداني ٢١٧ - ٢١٩ / مغني اللبيب ١ - ٢٥ وما بعدها / المقرب : ١ -

١١٠ / رصف المباني ١١٤ - ١١٦ / الهمع ١ - ١٤٢ / شرح التصريح : ١ - ٢٣١ وما بعدها .

(٦) رصف المباني ١٠٨ .

(٧) التسهيل : ٦٥ ، ٦٦ .

ويقسم السيوطي^(١) آراء النحاة حول هذه القضية في ثلاث:

أولها: أنها لا تعمل شيئاً لا في ظاهر ولا في مضمّر ، وتكون حرفاً مصدرياً كسائر الحروف المصدرية ، وعليه سيويه والكوفيون .

ثانيها: أنها تعمل في المضمّر والظاهر ، وعليه طائفة من المغاربة .

ثالثها: أنها تعمل جوازا في مضمّر لا ظاهر ، وعليه الجمهور .

وفي مثلنا السابق نجد أنه قد خفت «أن» من الثقيلة ، وفيها ضمير الشأن مستتر تقديره «هاء الغائب» ، أما خبرها فهو الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي (فطن) ، وقد سبق «بقد» وهو بذلك يتمشى مع القواعد السابقة التي ذكرها النحاة .

والمختار هنا إعمال «أن» المخففة من الثقيلة إعمالاً مطلقاً ، لأنه لا يجوز أن نجعل أداةً تعمل مرة ولا تعمل أخرى ، ولكن علينا أن نذكر أن اسمها يكون ضميراً دائماً مقدراً ، هو ضمير الشأن ، وخبرها إما جملة فعلية بالشروط المذكورة سابقاً ، وإما الجملة الاسمية التي تليها .

ويمثل هذا النمط كذلك قول الجاحظ : (كان أول ما تكلم به أن استغفر للشهداء الذين قتلوا الأحد)^(٢) .

النمط السادس عشر

لو + أن +

ويتضح هذا في قول الجاحظ : « فلو أنه كما فطن لعيبه وفطن لمن فطن لعيبه لضعفه عن علاج نفسه ، وعن تقويم ، أخلاطه وعن استرجاع ما سلف من عاداته ، وعن قلبه أخلاقه المدخولة إلى أن تعود سليمة لترك تكلف ما لا يستطيعه .. »^(٣)

(١) همع الهوامع : ١ - ١٤٢ ، وانظر : شرح التصريح ١ - ٢٣٢ وما بعدها .

(٢) البخلاء : ٣ .

(٣) ع : ٨٥ .



تبعث «أن» ومعمولاها «لو» في المثال السابق ، وفتحت همزتها ، إما لتقدير فعل سابق لها تقديره «ثبت» ، وإما للابتداء ، وهو الأرجح ، وقد درست هذه القضية في مقدمة دراسة «أن» . واسم «أن» هو ضمير الغائب البارز المتصل «الهاء» ، أما خبرها فهو الجملة الفعلية المسندة «فطن» ، ويلاحظ وجودُ العائد في جملة الخبر المسندة ، وهو ضمير الغائب المستتر فيها، ويُعدُّ تكراراً لاسمها .

اختلف النحاة اختلافاً واسعاً حول قضية توالي «أن» ومعمولها لأداة الشرط (لو) ، وحول الموضع الإعرابي للمصدر المؤول ، ونوعية خبر «أن» ، ثم خبر المصدر المؤول .

ف عند سيبويه : « وتقول : لو أنه ذاهب لكان خيراً له ، «فأن» مبنية على «لو» كما كانت مبنية على «لولا» ، كأنك قلت لو ذاك ، ثم جعلت «أن» وما بعدها في موضعه ، فهذا تمثيل وإن كانوا لا يبنون على «لو» غير أن^(١) . فيرى سيبويه بذلك أن المصدر المؤول في موضع رفع على الابتداء ، أما الزمخشري^(٢) فيذهب إلى «أن» ومعمولها» إنما هي فاعل لفعل مضمر يفسره الفعل الظاهر في خبر «أن» ، وبهذا فإنه يلزم أن يكون خبر «أن» فعلاً فإن كان اسماً لم يجوز .

ولكن المرادي يذكر من النحاة من يقدر فعلاً ليس من جنس الفعل الظاهر ، حيث يقول : «وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وكثير من النحويين إلى أنها فاعل بفعل مقدر تقديره : ولو ثبت ، أنهم وهو أقيس إبقاءً للاختصاص»^(٣) .

أما ابن مالك فيجوز الوجهين ، فإن وليها اسمٌ فهو معمول فعل مضمر مفسر بظاهر بعد الاسم ، وربما وليها اسمان مرفوعان^(٤) . ولكن أبا حيان عارض الزمخشري فيما ذهب إليه ، فيذكر المرادي^(٥) : « ذكر الزمخشري أن خبر «أن» الواقعة بعد «لو» يلزم كونه فعلاً» ، ونقل بعضهم ذلك عن السيرافي ، قال الشيخ أبو حيان :

(١) الكتاب ٣ - ١٢٠ .

(٢) المفصل ٣٢٣ .

(٣) المقرب : ٢٨٩ ، الجنى الداني ٢٧٩ .

(٤) التسهيل ٢٤٠ .

(٥) الجنى الداني ٢٨١ .

وهو وهم وخطأ فاحش ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ ﴾ [لقمان: ٢٧] ، وجاء من النحاة ^(١) بعد ذلك من منع كون خبرها اسما مشتقا ، والتزم الفعل حينئذ لإمكان صوغه قضاء لحق طلبها للفعل ، وأما إذا كان الاسم جامدا فيجوز ذلك لتعذر صوغ الفعل منه .

ويرد ابن هشام ^(٢) على ذلك بأنه وجد آية في القرآن الكريم ورد فيها الخبر اسما مشتقا وهي قوله تعالى : ﴿ يَوَدُّوْا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُوْنَ فِي الْأَعْرَابِ ﴾ [الأحزاب: ٢٠] .

أما من حيث وضعها الإعرابي واختلاف النحاة حوله فأقول : لما كانت أدوات الشرط غير الجازمة تختص بدخولها على الأسماء دون أدوات الشرط الجازمة فكأن عدم جزمها وتأثيرها في الفعل أباح لها عدم اختصاصها به ، بل تعدت ذلك إلى دخولها على الاسم ، لتختص بذلك وهي لا تؤثر فيه نحويا . لهذا يجب ألا نحمل القضية فوق طاقتها ، فتعرب «أن» ومعموليتها مبتدأ دون الخلف السابق ^(٣) .

وما خبر «أن» ومعموليتها إذا اعتبر هذا المصدر المؤول مبتدأ ؟ يقول المرادي : « قال ابن هشام الخضر اوي : مذهب سيبويه والبصريين أن الخبر محذوف ، وقال غيره : مذهب سيبويه أنها لا تحتاج إلى خبر لا انتظام المخبر عنه والخبر بعد أن » ^(٤) .

وفي كلا الرأيين فإن خبر «أن ومعموليتها» في هذا الموضع لا ضرورة لوجوده ، سواء احتسب محذوفا دائما أو كان لا حاجة بها إليه ، وذلك لأن الأحداث تثبتته فلا يُنطقُ به .

وعلى هذا فإن المصدر المؤول من أن ومعموليتها «يعرب مبتدأ خبره محذوف؛ لهذا

(١) انظر : الجنبي الداني ٢٨٢ / مغني اللبيب ١ - ١٩٧ .

(٢) مغني اللبيب ١ - ١٩٧ .

(٣) انظر : جملة الشرط عند الهذليين « رسالة ماجستير للباحث ٤٠٩ ، ٤١٠ .

(٤) الجنبي الداني ٢٨٠ .



فتحت همزة «أن» للابتدائية ، وقد لحظنا أن خبر «أن» في هذا المثال جملة فعلية فعلها ماض وهو (فطن) .

النمط السابع عشر

لولا + أن +

يتمثل هذا النمط في قول الجاحظ :

« ولولا أنك تجد هذه الأبواب وأكثر منها مصورة في كتابي الذي سُمي كتاب المسائل لأتيت على كثير منه هذا الكتاب^(١) . قلت «أن مومعمولاها» في هذا المثال أداة الشرط «لولا» ، وما قيل عن «أن ومعموليتها» بعد «لو» في النمط السابق يقال عنها بعد (لولا) إلا أن خبر «أن» بعد لولا يكون كونا مطلقا ، كما أن خبر المصدر محذوف دائما بعد «لولا» .

واختلف النحاة^(٢) في إعراب المصدر المؤول في هذا الموضع في رأيين عريضين :
أولهما : أن يكون مبتدأ مرفوعا .

ثانيهما : أن يكون مرفوعا على غير الابتداء . وفي ذلك عدة أوجه :

- ١ - الرفع بفعل مقدر .
- ٢ - الرفع «بلولا» لنيابتها مناب «لو لم يوجد» .
- ٣ - الرفع «بلولا» ذاتها دون نيابتها عن مقدر .
- ٤ - الرفع بفعل نابت لا النافية في «لولا» منابه .

(١) البخلاء : ٥ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ - ١٢٩ / ألفية ابن مالك باب لولا ولو ما / رصف المباني ٢٩٣ ، ٢٩٤ / الجنى الداني ٦٠١ ، ٦٠٢ / مغني اللبيب : ١ - ١٩٨ / شرح ابن عقيل ٢ - ١١٢ / شرح التصريح ٢ - ٢٦٣ .

أما خبرُ المصدر المؤول بعد «لولا» إذا عُدَّ مبتدأً فيعتبره النحاة^(١) محذوفاً حذف وجوب «لأنه معلوم بمقتضاها إذ هي دلت على امتناع لوجود، فالمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ^(٢) .

وعلى هذا فالمصدر المؤول «أنك تجد هذه الأبواب» مرفوع على الابتدائية، وخبره محذوف وجوبا دل عليه معنى «لولا» أو مدلولها، وتقديره موجود .

من خلال دراسة الأنماط السابقة لـ (أن) في نثر الجاحظ، وآراء النحاة ودراسة الجملة العربية في الشعر الجاهلي، أستنتج ما يأتي :

أولاً : الأحرف الناسخة شبيهة بكان وأخواتها في لزومها جملة اسمية، والاستغناء بها، ويصبح المبتدأ منصوباً، والخبر يلزم الرفع .

ويتفق النحاة على نصبها للمبتدأ، ويكون اسمها، ويعبر عن ذلك «سيبويه» في قوله : «هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل»^(٣) . ويفهم من ذلك أنها تنصب ما بعدها من الأسماء كما تنصب عشرين الأسماء التي تليها، وهي لا تتصرف تصرف الأفعال كما أن عشرين لا تتصرف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلته^(٤) . ولكن اختلف النحاة حول عامل الرفع في خبرها .

فمذهب البصريين أنها الرافعة للخبر، ويذكر سيبويه نقلاً عن الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب^(٥) .

(١) ارجع إلى المواضع السابقة .

(٢) الكتاب ٢- ١٣١ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ - ١٣١ / المفصل ٢٧ / التسهيل ٦١ / شرح شذور الذهب ٢٠٢ / مغني

الليبي ٣٣- ١ / المقرب ١- ١٠٦ / شرح ابن عقيل : ١- ١١٤ / الهمع ١- ١٣٤ / شرح

التصريح : ١- ٢١٠ .

(٥) الكتاب ٢- ١٣١ ، والمراجع السابقة .



أما الكوفيون فيذهبون إلى أنها لم تعمل في الخبر شيئاً ، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها عليه^(١) .

ولكل من الفريقين حجة :

فحجة البصريين أن لهذه الأحرف شبيهاً بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما ، فعملن عملها معكوساً ؛ ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل آخر تنبيهها على الفرعية^(٢) .

أما الكوفيون فحجتهم أنه لا يجوز : أن قائم زيدا ، أو لو كان الخبر معمولاها لجاز أن يليها^(٣) .

ويبدو من مذهب «سيبويه» أنه لا بد من نصب اسم بها ولو أدى ذلك إلى الإضمار . ويفهم ذلك من قوله : « وروى الخليل - يرحمه الله - أن ناساً يقولون : إن بك زيد مأخوذ ، فقال : هذا على قوله : إنه بك زيد مأخوذ ، وشبهه بما يجوز في الشعر ، نحو قوله وهو ابن صريم اليشكري :

ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم^(٤)

والتقدير : كأنها ظبية .

أما ابن مالك فيذكر أنه يجوز نصب المبتدأ والخبر «بليت» عند الفراء ، وبالأحرف الخمسة عند بعض أصحابه^(٥) . ثم يرفض ذلك قائلاً : وما استشهد به محمول عليه الحال ، أو على إضمار فعل ، وهو رأي الكسائي^(٦) .

(١) همع الهوامع ١ - ١٣٤ .

(٢) الكتاب ٢ - ١٣١ ، ١٣٢ / التسهيل ٦١ / شرح التصريح ١ - ٢١١ .

(٣) انظر : همع ١ - ١٣٤ / شرح التصريح ١ - ٢١١ .

(٤) الكتاب ٢ - ١٣٤ . (٥) التسهيل ٦١ .

(٦) التسهيل ٦١ ، وفي الجني الداني تفصيل لذلك : ٣٩٣ ، ٣٩٤ .

ثانيا : مواضع كسر همزة (إن) (١) :

وعلامتها ألا تؤول في مواضعها ، وذلك إذا كانت «مبتدأ ، وموصولا بها ، وجواب قسم ، ومحكية بقول ، وواقعة موقع الحال ، أو موقع خبر اسم عين ، أو قبل لام معلقة» (٢) .

المواضع التي كسرت فيها همزة «إن» في نثر الجاحظ :

أولاً : وقعت مبدوءاً بها ، نحو :

«ثم إن المأمون أمر للناس بتمام عطاياهم» (٣) .

ثانيا : وقعت قبل لام معلقة ، نحو :

« وإن ثريدته لبلقاء إلا أن يياضها ناصع » (٤) .

ثالثاً : وقعت بعد قول ، نحو :

« قلنا : إن كثرة القتل وكثرة المشي بالسيف لو كان أشد المحن وأعظم الفناء وأدل على الرياسة كان ينبغي أن يكون لعلي والزبير » (٥) .

رابعاً : في قول الجاحظ : « حتى إنهم يضربون بالكاتب فيما بينهم المثل ، ويحكمون له بالبصيرة في الأدب على غير معاشرة جرت بينهم » (٦) وذلك لأنها وقعت بعد «حتى» الابتدائية ، وقد ذكر السيوطي : «أما الابتدائية فتكسر بعدها ، نحو: «حتى إنه لا يرجي» (٧) .

(١) الكتاب ٤ / ٢٣٣ / وانظر : المعاني ١١٠ / الفصل ٢٩٣ / الجني الداني ٢٩٣ / مغني اللبيب ٣٢-١ .

(٢) التسهيل ٦٣ والمواضع السابقة . (٣) الوسائل ٢- ٢٠٨ .

(٤) البخلاء ٥٧ . (٥) العثمانية ٤٥ .

(٦) الرسائل ٢ / ١٩٧ . (٧) الرسائل ١ / ١٣٧ .



خامسا : ذكر النحاة أن «إن» إذا وقعت بعد فاء الجزاء أو الجواب فإنه يجوز أن تفتح همزتها ويجوز أن تكسر^(١).

ولكنها تكون مكسورة الهمزة دائما في مثل هذا الموضع في نثر الجاحظ ، ومنها أقواله :

دعوني أقتله فإنه بقية هذا النسل^(٢) .

لا تجزع فإنه أفتح لجرمه وأصح لبصره^(٣) .

فأما نحن فإننا نرى أنه رجل عظيم الحرمه واجب الحق^(٤) .

سادسا : وقعت «إن» مكسورة وهي جواب لقسم ، كما في قول الجاحظ :
« لعمري إنا لنجد في الصبيان من لو لقتته ... »^(٥) .

وقوله : « فوالله إنك لتأكله غثا غير مرئ ، وخبثا غير شهبي »^(٦) .

سابعا : ذكر النحاة أن «إن» إذا وقعت خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد جاز الفتح والكسر^(٧) .

وقد وردت عند الجاحظ مرة مكسورة ، كقوله : « وأما قولكم : إن الأمصار قالت لقريش .. »^(٨) .

ووردت كذلك مفتوحة كقوله :

« أما قولهم أن سلمان قال ما قال .. »^(٩) .

(١) التسهيل ٦٣/ وانظر : همع الهمومع ١/ ١٣٨ .
(٢) الرسائل ١٣/٢ .
(٣) البخلاء ٥ .
(٤) العثمانية ١٥٢ .
(٥) العثمانية : ١٦ .
(٦) الرسائل ١ - ١٦٩ .
(٧) التسهيل ٦٣/ الهمع ١ - ١٣٨ .
(٨) العثمانية ١٧٧ ، (٩) .

ثالثا : مواضع فتح همزة (أن) :

حصر النحاة^(١) مواضع فتح همزة «إن» فيما يلي :

أولا : أن تقع فاعلة .

ومثالها في نثر الجاحظ : « وجب أن الله - ﷻ - لكلامه غير خالق »^(٢) وقوله كذلك : « على ذلك فإنه لم يبلغني أنه كان في ولاة ديوان الجند ولا في كتابهم »^(٣) .

وكذلك قوله : « ثبت أيضا على يزيد أنه تمثل بقول ابن الزبيري »^(٤) . فالمصادر المؤولة من « أن واسمها وخبرها » في الجمل الثلاثة هي : أن الله لكلامه غير خالق ، أنه كان في .. ، أنه تمثل ، وهي فواعل للأفعال : وجب ، لم يبلغ ، ثبت ، ولذلك فتحت الهمزة فيها ، ويمكن وضع مصدر مكانها على النحو الآتي : (عدم خلق الله لكلامه .. عدم بلاغي .. ، تمثله بقوله ...

ثانيا : أن تقع نائبة عن الفاعل :

ومثالها في قول الجاحظ : « ولذلك ما ذكر أن بعض رجال الشعبي قال له .. »^(٥) وفيه المصدر المؤول من أن معموليها « أن بعض رجال الشعبي » موقعه من الإعراب نائب فاعل للفعل الماضي المبني للمجهول «ذكر» ، وتحويله لصريح يكون «كون بعض رجال ..» .

ثالثا : أن تقع مفعولا لغير القول :

ومنه قول الجاحظ : « ذكرت - حفظك الله - أنك قرأت كتابي في تصنيف حيل لصوص النهار .. »^(٦) .

(١) انظر : التسهيل ٦٣/ الجني ٤٠٧ وما بعدها/ شرح شذور الذهب ٢٠٦ وما بعدها / همع

الهوامع ١- ١٣٧/ شرح ابن عقيل ١- ١١٦/ شرح التصريح ١- ٢١٦ .

(٢) الرسائل ٢/ ١٩ . (٣) الرسائل ٢- ٢٠٩ .

(٤) الرسائل ٢- ١٤ . (٥) الرسائل ٢- ٢٠٦ .

(٦) البلاء: ٦ .



والمصدر المؤول من أن ومعموليتها فيه هو «أنك قرأت كتابي» ، وهو مفعول به للجملة الفعلية «ذكرت» ، ويمكن تحويله إلى صريح حيث يكون: «قراءتك كتابي» . وكذلك قوله : « وأراه أن في الناس بقية ينهون عن الفساد في الأرض ، فأحسب أن تأويل القبلة كان غلطا »^(١) .

وبالقول مصدران مؤولان من «أن ومعموليتها» أولهما : « أن في الناس بقية » وهو مفعول به ثان للفعل المضارع «أرى» ، وثانيهما : « أن تأويل القبلة» كان غلطا» وهو مفعول به للمضارع «أحسب» ، ويحولان إلى صريح ، فيكونان : « كون بقية في الناس .. كون غلط تأويل .. » .

رابعا : أن تقع في موضع رفع بالابتداء :

ومنه قول الجاحظ: «ومن الدليل على ذلك أنه لم ير كاتب قط جعل القرآن سميره»^(٢) .

فهذه جملة اسمية المبتدأ فيها هو المصدر المؤول من «أن» ومعموليتها «أنه لم ير كاتب» ، لذا جاءت (أن) مفتوحة الهمزة . ومن ذلك قوله :

« لولا أنك تجد هذه الأبواب وأكثر منها مصورة في كتابي الذي سمي كتاب المسائل لأتيت على كثير منه في هذا الكتاب »^(٣) .

فالمصدر المؤول من «أن» ومعموليتها وهو «أنك تجد» وقع بعد (لولا) ، وهو إما فاعل كما يرى كثير من النحاة^(٤) ، وإما أن أن يكون مبتدأ وهو الأصح^(٥) .

(٢) الرسائل ٢ / ١٩٤ .

(١) الرسائل ٢ - ١٦ .

(٣) البخلاء : ٥ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ - ١٢٩ / الألفية باب لولا ولوما / رصف المباني ١٣٨ / الجنبي الداني ٦٠١ ،

٦٠٢ / شرح ابن عقيل ٢ - ١١٦ / مغني اللبيب ١ - ١٩٨ / شرح التصريح ٢ - ٢٦٣ .

(٥) انظر : جملة الشرط عند الهذليين رسالة ماجستير للباحث ص ٤١١ وما بعدها .

ومثل ذلك قول الجاحظ :

« فلو أنه فطن لعيبه وفطن لمن فطن لعيبه فطن لضعفه عن علاج نفسه وعن تقويم أخلاطه .. »^(١).

والمصدر المؤول من «أن» ومعمولها وقع بعد «لو» ، فيقال فيه ما قيل عنه في «لولا» السابقة .

ومن مثل ذلك قول الجاحظ :

«كان من أسباب دفعي إليك هذا الكتاب - أبقاك الله - دون أبي عبد الله - أكرمه الله - أنكما قد تجربان في بعض الأمور مجرى واحدا..»^(٢).

والمصدر المؤول من «أن» ومعمولها وهو (أنكما قد تجربان) اسم لكان ، فهي إما أن تكون مبتدأ أو فاعلا .

خامسا : أن تقع في موضع خبر اسم معنى ، ومنه قول الجاحظ :والعجب أن الخلق عند العرب إنما هو التقدير نفسه»^(٣).

فإن «ومعمولها» في موقع رفع خبر اسم المعنى «العجب» . وكذلك قول الجاحظ :

« والدليل على ذلك أن خوض الأنصار وكلامها لم يكن إلا فيما بين جملة الأنصار وجملة المهاجرين »^(٤).

فالمصدر المؤول من «أن» ومعمولها في موقع رفع خبر اسم المعنى «الدليل» .

سادسا : أن تقع مجرورة بحرف جر :

ومثال ذلك في قول الجاحظ :

(٢) الرسائل ١ / ٣٠٣ .

(٤) العثمانية ٢٠٣ .

(١) البخلاء ٣ .

(٣) الرسائل ٢ / ١٨ .



على أن الكلام لا ينبغي أن يكثر إذا كان حسنا كله إذا كان السامع لا ينشط له وراز قدر احتمالله لأن غاية المتكلم انتفاع السامع^(١). بالعبارة مصدران مؤولان من «أن» ومعموليلها الأول: أن الكلام لا ينبغي» وهو في محل جر «بعلى»، والثاني: «أن غاية المتكلم انتفاع السامع»، وهو في محل جر باللام. لذا فتحت الهمزة بعد حرفي الجر.

ومن ذلك قول الجاحظ:

«لأن الأعجمي لا يصير عربيا كما أن العربي لا يصير أعجمياً»^(٢).

فالمصدر المؤول (أن الأعجمي لا يصير عربيا) مجرور باللام.

أما المصدر المؤول الثاني في هذه العبارة فهو (كما أن العربي لا يصير أعجميا)، وهو مسبوق «بكما» ، وهي مكونة من حرف الجر الكاف مزيدا بعدها «ما» ، وفي هذا يقول «سيبويه»:

« وسألته - أي الخليل - عن قوله: كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه ، وهذا حق كما أنك هاهنا ، فزعم أن العاملة في «أن» الكاف و «ما» لغو ، إلا أن «ما» لا تحذف من هاهنا كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ «كأن» ، كما ألزموا النون لأفعلن ، واللام قولهم: إن كان ليفعل ، كراهية أن يلتبس اللفظان^(٣).

سابعا: أن تقع مجرورة بالإضافة:

ومن ذلك قول الجاحظ: « غير أن الله مع ذلك كله لم يخلقه »^(٤).

فالمصدر المؤول «أن الله مع ذلك لم يخلقه» في موضع جر بالإضافة إلى «غير» ، و«غير» مبهمة ملازمة للإضافة.

(٢) الرسائل ٢ - ٢١ .

(٤) الرسائل ٢ - ١٨ .

(١) الرسائل ١ / ٢٨٩ .

(٣) الكتاب ٣ - ١٤٠ .

ثامنا : أن تكون تابعة لشيء مما ذكرنا .

ومن ذلك قول الجاحظ :

«كان أدل على الشهرة والاستفاضة وأن الأمر كان معروفا حقا»^(١) .

فالمصدر المؤول «أن الأمر كان معروفا» معطوف على «الشهرة» وهي مجرورة بحرف الجر «على» ففتحت لذلك الهمزة .

ومن ذلك قوله :

« وهذا حكم من سلمان أن أبا بكر خير من علي ومن جميع الناس »^(٢) . فالمصدر المؤول «أن أبا بكر» بدل من «حكم» ، وهو خبر لاسم الإشارة «هذا» ففتحت همزة «أن» لذلك .

تاسعا : كما تفتح همزة «إن» المشددة إذا وقعت بعد «ما» الظرفية ، نحو : لا أكلمك ما أن في السماء نجما ، وكذلك بعد «أما» المخففة إذا كانت بمعنى حقا ، فإن كانت بمعنى «ألا» الاستفاحية كسرت بعدها ، وروى بالوجهين قولهم : «أما أنك ذاهب» . وكذلك إذا وقعت بعد (لا جرم) غالبا بعض العرب أجراها مجرى اليمين ، فكسر «أن» بعدها^(٣) .

وقد اختلف النحاة في هذه المواضع بين الفتح والكسر^(٤) .

ولم أجد في نثر الجاحظ ما يشير إلى ذلك .

عاشرًا : لحظت أن همزة «أن» قد فتحت في موضع رفع خبر لاسم إشارة ، ومن ذلك قول الجاحظ :

« وذلك أن للشباب سكرة وطماحا.. »^(٥) .

(١) العثمانية ١٨٨ . (٢) العثمانية ١٨٨ . (٣) انظر : همع الهوامع ١/ ١٣٣ .
(٤) انظر : شرح التصريح ١/ ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ . (٥) الرسائل ١/ ٢٩٤ .



وتفيد (أن) مفتوحة الهمزة مشددة النون تؤكد الكلام كسابقها مكسورة الهمزة مشددة النون ، فلأنها فرع لها فهي بذلك تؤدي معناها ، وكل منها يعطى دلالة تؤكد النسبة بين الجزأين ، ونفي الشك عنها ، ونفي الإنكار لها^(١) .

رابعا : (أن) المفتوحة الهمزة مع معموليها تحل محل اسم :

و «أن» مع معموليها مصدر مؤول، فهي لا تكون كلاما مفيدا بل تحل محل اسم. وقد ضمت ذلك سابقا - ويذكر الرماني أنها تكون مع ما بعد أسماء^(٢) .

ومن دلائل مصدريتها أنها عطف على مصادر صريحة .

ومن ذلك قول الجاحظ :

« وسألت أن أكتب لك علة خباب في نفي الغيرة ، وأن بذل الزوجة داخل في باب المواساة والأثرة وأن »^(٣) .

فالمصدر المؤول «أن بذل الزوجة داخل ..» معطوف على المصدر الصريح المجرور «نفي» .

وقول الجاحظ : « كان أدل على الشهرة والاستفاضة وأن الأمر كان معروفا حقا »^(٤) .

فالمصدر المؤول من «أن» ومعموليها «أن الأمر كان معروفا» معطوف على المصدرين الصريحين «شهرة ، استفاضة» .

ويقول سيوييه : « أما أن فهي اسم وما عملت فيه صلة لها ، كما أن الفعل صلة لأن الخفيفة ، وتكون أن اسما ، ألا ترى أنك تقول : قد عرفت أنك منطلق ، فأنت في موضع اسم منصوب ، كأنك قلت : قد عرفت ذلك »^(٥) .

(١) انظر : الجنبي الداني ٤٠٢ / مغني اللبيب ١ / ٣٥ / شرح التصريح : ١ / ٢١١ .

(٢) معاني الحروف ١١٢ . (٣) البيخلاء : ٤ .

(٤) العثمانية ١٨٨ . (٥) الكتاب ٣ - ١١٩ ، ١٢٣٠ .

ب - باستخدام (كأن) وهو التشبيه المؤكد :

مدلولها :

يتفق النحاة^(١) على أنها تفيد التشبيه ، بعضهم يقولون التشبيه المؤكد ، أما من حيث العمل فيتفقون على أنها تنصب المبتدأ وترفع الخبر .

ويثبت بعضُ النحاة لـ «كأن» معاني أخرى منها :

أولاً : التحقيق : وهذا مذهب الكوفيين والزجاجي حيث ، يشتون لها معنى التحقيق والوجوب دون التشبيه ، وذلك في بعض التراكيب^(٢) .

ثانياً : الشك : أن تكون للشك بمعنى «ظننت» وهو مذهب الكوفيين والزجاجي ، فإن كان خبرها اسماً جامداً كانت للتشبيه ، وإن كان مشتقاً أفادت الشك ، وذهب إلى هذا كذلك ابنُ الطراوة وابنُ السيد^(٣) .

ولكن المرادي^(٤) والسيوطي^(٥) يردان ذلك بأنها تفيد التشبيه كذلك في هذا الموضوع ، فهي من قبيل تشبيه حالة بحالة أخرى .

ثالثاً: التقريب: ويرى الكوفيون أن «كأن» تكون للتقريب كذلك في نحو : كأنك بالشاء مقبل ، وكأنك بالفرج آت^(٦) . والحقيقة أنها تكون للتشبيه في كل هذه المواضع . والواقع أنها لم ترد لدى الجاحظ إلا في معنى التشبيه كما يتضح من أمثالها ..

أصلها البنائي :

اختلف النحاة في أصل «كأن» : هل هي بسيطة أم مركبة ؟ أما الخليل وسيبويه

(١) انظر : الكتاب ٣ - ١٥١ / المفصل ٣٠١ / التسهيل ٦٣ / رصف المباني ٢١٠ / الجني الداني ٥٦٨ / المقرب ١ - ١٠٦ / شرح ابن عقيل ١ / ١١٤ / الهمع ١ / ١٣٣ / شرح التصريح ١ / ٢١٤ .
(٢) انظر : الجني الداني ٥٧١ / الهمع ١ / ١٣٣ / شرح التصريح ١ / ٢١٣ .
(٣) المراجع السابقة .
(٤) الجني : ٥٧٢ ، ٥٧٣ .
(٥) الهمع : ١ / ١٣٣ .
(٦) المواضع السابقة في الهامش (٢) .



والأخفش وجمهور البصريين والفراء فيرون أنها مركبة ، ويقول سيبويه : سألت الخليل عن «كأن» فزعم أنها «أن» لحقتها الكاف للتشبيه ، ولكنها صارت مع «أن» بمنزلة كلمة واحدة^(١) .

ولهذا فقد قال بعض النحاة : إنها للتشبيه المؤكد ، فجمعوا بين عمل الكاف وعمل «أن»^(٢) ، ويقول هؤلاء «أن الكاف كانت في وسط الجملة ولما أرادوا الاهتمام بالتشبيه قدموه فتصدرها ، وذهب بعضهم إلى أنها بسيطة واختاره أبو حيان^(٣) ، كما اختاره المالقي^(٤) ، ويستدل أصحاب هذا الرأي بأن الأصل هو البساطة في الألفاظ ، وأنه لو كانت مركبةً لكانت الكاف حرف جر ، فيلزمها ما تتعلق به ، وبذلك تكون أن وما بعدها جزءاً من جملة أي مصدراً مؤولاً .

أما أصحاب الرأي الأول « وهو تركيب كأن » فيختلفون حول تعلق الكاف ، وذلك على رأيين :

أولهما : لا تتعلق الكاف بشيء ؛ لأنها لما فارقت الموضع الذي يمكن أن تتعلق فيه محذوف زال ما كان لها من التعلق^(٥) ، وعلى هذا الرأي ابن جني وابن عصفور ، واختاره المرادي^(٦) ، والسيوطي^(٧) ، والأزهري^(٨) .

ثانيهما : تتعلق الكاف وهي في موضع رفع ، ومدخولها في تأويل المصدر ، والخبر محذوف ، فإذا قلت : كأني أخوك ، فالتقدير كأخوتي إياك موجودة^(٩) ، وعدم تعلق الكاف يجزنا إلى قضية أخرى هي :

(١) الكتاب ٣- ١٥١ / وتنظر: المفصل ٣٥١ / التسهيل ٦٣ / الجني ٥٦٨ / الهمع: ١- ١٣٣ / شرح التصريح ١- ٢١٣ / شرح ابن عقيل ١- ١١٤ .

(٢) شرح التصريح ١- ٢١٣ . (٣) همع الهوامع ١ / ١٣٣ .

(٤) رصف المباني ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٥) سر صناعة الإعراب ١ / ٣٠٣ ، ٣٠٤ / الهمع ١- ١٣٣ . (٦) الجني الداني ٥٦٩ .

(٧) الهمع ١ / ١٣٣ . (٨) شرح التصريح ١ / ٢١٢ . (٩) الهمع ١ / ١٣٤ .

هل الكاف باقية على جر مدخولها أم لا ؟

والأرجح أنها باقية على الجر ، ويدل على ذلك فتح همزة «أن» بعدها ، و«أن» ما بعدها مصدر مؤول ، فتكون معه جزءا من جملة .

ومن أحكام «كأن» أنها تعمل في الحال لوجود معنى التشبيه^(١) .

وردت كأن في نثر الجاحظ في خمسة مواضع، تتوزعها خمس صور، وهي كما يأتي :

الصورة الأولى : كأن + معرفة + معرفة .

ذكرت في قول الجاحظ : (وكل رغيف في بياض الفضة كأنه البدر)^(٢) . واسم (كأن) به هو ضمير الغائب (الهاء) ، أما الخبر فهو المعرف بالألف واللام (البدر) ، وقد عرضت قضية اجتماع المعرفتين في الجملة الاسمية ، وصرحنا بأن ما سبق من أيهما هو المبتدأ ، دون النظر إلى درجة التعريف ، ويلاحظ تطابق كل من المبتدأ والخبر في الأفراد والتذكير والغيبة والتعيين ، وإن كانا يختلفان رتبة في التعيين ، كما يختلفان إعرابيا ، وهي طبيعة الأداة ، وأفادت (كأن) التشبيه ، حيث يشبه الجاحظ الرغيف بالبدر .

الصورة الثانية : كأن + معرفة مذكر + نكرة مخصصة مؤنثة .

نحو : (وكل رغيف في بياض الفضة كأنه البدر ، وكأنه مرآة مجلوة)^(٣) ، فالجملة (كأنه مرآة مجلوة) اسم كأن فيها ضمير الغائب (الهاء) ، أما الخبر فهو النكرة (مرآة) ، وهي مخصصة بالنعت (مجلوة) ، ويلاحظ أن الاسم مذكر ، أما الخبر فمؤنث ، وبذا يتطابق الاسم والخبر في الأفراد والغيبة ، ويختلفان في : الجنس (حيث يكون الاسم مذكرا والخبر مؤنثا) ، والتعيين (حيث يعرف الاسم وينكر الخبر) ، والجانب الإعرابي (حيث ينصب الاسم ويرفع الخبر) .

(٢) خ : ٥٤ .

(١) رصف المباني ٢١٠ .

(٣) الموضوع السابق .



الصورة الثالثة : كأن + معرفة + نكرة منسوبة .

ذكرت في قول الجاحظ : كأن ذلك زائد في التكهل والزماتة ^(١) ، واسم (كأن) به هو اسم الإشارة للبعيد (ذلك) ، أما الخبر فهو النكرة (زائد) ، وهي منسوبة إلى المجرور (التكهل) باستخدام حرف الجر (في) ، وبهذا لا يمكن فهم المدلول المقصود من الخبر إلا باحتساب الجار والمجرور ، ويلاحظ أن الخبر مشتق فهو اسم فاعل ، وذلك لأنه تعلق بجار ومجرور ، وهذا يتماثل مع الاستنتاجات السابقة .

الصورة الرابعة : كأن + (معرفة + نكرة منسوبة معطوفة) + نكرة .

وردت في قول الجاحظ : (كأن عليا ورجلا من عرض المسلمين في ذلك الدهر سواء) ^(٢) ، واسم (كأن) فيه هو المعرفة العلم (عليا) ، وكذلك المعطوف عليه النكرة (رجلا) ، وهي منسوبة إلى المجرور والمضاف إليه (عرض المسلمين) بواسطة حرف الجر (من) ، والمعطوف والمعطوف عليه معا يمثلان الاسم ، وذلك لأن مدلول الخبر وهو (مستويان) يشمل الاثنين معا ، فالسواء لا يكون إلا بين أمرين .

الصورة الخامسة : كأنما + معرفة + نكرة منسوبة :

مثالها : كأنما وجهه بالخل مفضوح ^(٣) ، ألحقت (ما) بالأداة (كأن) فكفتها عن عملها ، كما يذكر النحاة ^(٤) ، وينسب إلى الزجاجي جواز إعمالهما ، ووافقه الزمخشري ^(٥) على ذلك . والمختار إعمالها حيث وردت الأدوات مثلاتها مهملة إذا ألحقت بها (ما) ، وقد أفادت التشبيه كذلك ، ولكنه تشبيه مؤكد غاية التأكيد بإلحاق (ما) بها .

ومن خلال دراسات شعر الجاهليين ونثر الجاحظ يتضح ما يأتي :

(١) ن: ٣- ٩٠ . (٢) ع: ٨٧ . (٣) خ: ٧ .
 (٤) انظر: الكتاب: ٣- ١٢٩ ، ١٣٠/ ٢- ١٨٣ /المفصل: ٢٩٢/ المقتصد: ١- ٤١٤ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١- ١٦٢ ، ١٦٣ /التسهيل : ٦٥/ الهمع ١- ١٤٣ ، ١٤٤ /شرح التصريح ١- ٢٢٥ .
 (٥) انظر: المفصل: ٢٩٣ .

أولاً : قلت نسبة شيوع استخدام (كأن) إلى درجة ملحوظة ، فبينما استخدمت لدى امرئ القيس في سبعين موضعا ، ولدى النابغة في خمسين موضعا ، ولدى عروة ابن الورد في موضعين فقط ، ولدى عروة بن أذينة في ثمانية عشر موضعا فهي لم تستخدم لدى الجاحظ إلا من خلال أربعة مواضع فقط ، مما يعطى مؤشرا إلى قلة نسبة استخدامها ، وربما يرجع ذلك إلى أن الشعر تقوى فيه العاطفة أكثر من النثر ، وإلى أن الجاحظ كان يميل إلى الموضوعية أكثر من الناحية الوجدانية . وهذا ينعكس تباينا مع (إن وأن) .

ثانيا : استخدمت (كأن) في الشعر الجاهلي استخدام (إن وأن) من حيث الشيوع ، ودرجات الاستخدام ، فقد وردت في أنماط متعددة بتعدد أنماط (إن وأن) ، بينما لم تكن كذلك في نثر الجاحظ ، وربما يرجع ذلك إلى ندور استخدامها لديه .

ثالثا : لم ترد (كأن) مخففة في نثر الجاحظ ، بينما وردت كذلك عند الجاهليين .

رابعا : أكثر ما يكون خبر (إن ، وأن ، وكأن) عند الجاهليين والجاحظ مفردا وجملة ، وأقل ما يكون عليه شبه جملة .

خامسا : قد لا يتطابق اسم (كأن) وخبرها في التذكير والتأنيث .

ج - باستخدام (لكن) :

مدلولها :

تفيد الاستدراك حيث تتوسط بين كلامين متغايرين نفيًا وإيجابًا فيستدرك بها النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي^(١) .

ويتفق النحاة^(٢) على هذا النحو من المدلول والمفهوم للحرف «لكن» ، ويتفقون كذلك على معنى الاستدراك هذا بأن ينسب حكما لاسمها يخالف المحكوم عليه

(١) الفصل : ٣٠٠ .

(٢) انظر : رصف المياني ٢٧٨ / الجنى الداني ٦١٥ / مغني اللبيب ١ - ٢٠٨ / الهمع ١ - ١٣٢ ، ١٣٣ / شرح التصريح ١ - ٣١١ ، ٢١٢ / حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ١ - ١١٥ .



قبلها ، كأنه لما أخبر عن المعنى الأول بخبر خيف أن يتوهم من الثاني مثل ذلك فتدورك بالإخبار عنه باستخدام الحرف «لكن» ؛ سواء كان ذلك سلبا أم إيجابا ، ولهذا لا يكون إلا بعد كلام ملفوظ به أو مقدر .

ويتمثل ذلك في قول الجاحظ :

« ولم يكن مذهب حميد في ذلك التوفير على المأمون ، ولا الشفقة على بيت مال المسلمين ، ولكنه تعصب على أبناء أهل خراسان ، واضطغن عليهم محاربتهم إياه أيام الحسن بن سهل»^(١) .

ونلمس المخالفة واضحة بين المعنيين فالمعنى السابق لـ «لكن» يفيد أن حميداً أشار على المأمون عند دخوله مدينة السلام بأن أهل خراسان صار لهم الخواص السنية في الجند مما سبب ذلك دغلا كثير في الجند ، وسأله أن يوليه تصنيف الجند ، ولم يكن ذلك التوفير عليه وإنما - وهنا يكون الخبر الذي تلا لكن وهو مخالف للأول - لاضطغانه على أهل خراسان ومحاربتهم إياه .

وقال بعضهم ترد «لكن» للاستدراك والتوكيد^(٢) .

وقال ابن عصفور^(٣) : إن معناها التوكيد ، ولكن الأرجح أنها تعطي دائما معنى الاستدراك ، وسأدرسها في هذا الموضوع على اعتبار أنها استدراك توكيدي لما بعدها .

أصلها البنائي :

اختلف النحاة حول أصلها البنائي ، فيرى البصريون أنها بسيطة ، أما الفراء فيرى أنها (لكن أن) ، فطرح الهمزة للتخفيف ، ونون لكن لالتقاء الساكنين ، ويقول المالقي «وهذا عندنا متكلف»^(٤) .

(١) الرسائل ٢ - ٢٠٧ .

(٢) انظر المراجع السابقة في «٢» ومعاني الحروف ١٣٣ .

(٣) المقرب ١ : ١٠٦ / مغني اللبيب : ١ - ٢٠٨ .

(٤) رصف المباني : ٢٧٩ .

وقال سائر الكوفيين : إنها مركبة من « لا وإن » ، والكاف زائدة ، وحذفت الهمزة تخفيفاً .

وقيل ^(١) : إنها مركبة من « لا وأن » ، والكاف للتشبيه ، و«أن» على أصلها ، ولذلك وقعت بين كلامين من نفي لشيء وإثبات لغيره ، وهو رأي السهيلي .

وهي تنصب الاسم وترفع الخبر ك(إن) وأخواتها ، وتقدم مذهباً من أجاز نصب الجزأين بها ^(٢) .

ويجوز أن تكف بـ(ما) فتدخل على الاسم والفعلية ، وحكمها في هذه الحال حكم «إنها وأنها» وسبق مناقشة هذه القضية .

ويقول الكوفيون بدخول اللام على خبرها ، ويقول المالقي في ذلك : «والصحيح أن اللام دخلت في خبر «لكن» على القياس وإن جاء قليلاً» ^(٣) والصحيح أن اللام لا تدخل على خبرها ^(٤) . وهذا ينطبق مع نثر الجاحظ ، حيث لم تدخل اللام على خبر «لكن» .

وقد تخفف ، وحكمها حكم «إن» المخففة ، فيبطل عملها خلافاً ليونس والأخفش فيجيزان إعمالها ^(٥) ، ولكن لم يسمع لها عمل التخفيف عند أحد من النحويين ^(٦) ، ولا حجة فيما أوردوه لشذوذه ^(٧) .

ولم ترد مخففة في نثر الجاحظ إلا في قوله : ولعمري إن الخطأ لخطأ حيث وقع ، ولكن ربما كان خطأ لا يخرج صاحبه من الحكمة ^(٨) ، ويبدو فيها عدم الأعمال .

(١) انظر : الجني الداني : ٦١٨ / مغني اللبيب ١ - ٢٠٨ / الهمع : ١ - ١٣٢ ، ١٣٣ / شرح التصريح : ١ - ٢١١ ، ٢١٢ / حاشية الخضري ١ - ١١٥ .

(٢) انظر : مقدمة دراسة الجملة الاسمى المنسوخة .

(٣) رصف المباني ٢٧٩ . (٤) المراجع السابقة في «٢» .

(٥) انظر : رصف المباني : ٢٧٧ / الجني الداني ٦٢٠ / مغني اللبيب ١ - ٢٠٨ / وانظر : معاني الحروف : ١٣٣ / والمقرب ١ : ١١٠ .

(٦) رصف المباني ٢٧٧ . (٧) معاني الحروف : ١٣٤ / التسهيل : ٦٤ . (٨) ع : ٨٤ .



أنماطها

ذكرت (لكن) في أحد عشر موضعا ، تتوزعها ثلاثة أنماط ، وهي :

النمط الأول : كلام + لكن + معرفة + فعلية فعلها ماض :

ورد ذلك في ثمانية مواضع ، يمثلها قول الجاحظ : ولم يكن مذهب حميد في ذلك التوفير على المأمون ، ولا الشفقة على بيت مال المسلمين ، ولكنه تعصب على أبناء أهل خراسان^(١) ، ويتضح فيه معنى الاستدراك التوكيدي ، كما يتضح فيه معنى المخالفة بين المعنى السابق لها واللاحق بها ، واسم (لكن) هو ضمير الغائب (الهاء) ، أما خبرها فهو الجملة الفعلية (تعصب) ، وفعلها ماض ، ويلاحظ تضمنها العائد ، وهو ضمير الغائب المقدر (هو) ، ويتطابق مع اسمها ، لأنه تكرير له ما عدا الجانب الإعرابي .

النمط الثاني : كلام + لكن + معرفة + فعلية فعلها مضارع :

ذكر في موضعين ، أحدهما قول الجاحظ : تعرف من ذلك ما تعرف الروافض ولكنها تمجد ما تعرف وتنكر ما تعلم^(٢) ، واسم (لكن) ضمير الغائبة (الهاء) ، أما خبرها فهو الجملة الفعلية (تمجد) ، وهي تتضمن العائد الذي يربطها بالاسم .

النمط الثالث : كلام + لكن + معرفة + شبه جملة :

ذكر في قول الجاحظ : وكل رغي في بياض الفضة كأنه البدر وكأنه مرآة مجلوة ولكنه على قدر عدد الرؤوس^(٣) ، ويلاحظ المخالفة بين المعنيين ، فأحدهما مرغوب ، والآخر باعث على اليأس ، وخبر (لكن) هو شبه الجملة (على قدر) ، وتؤدي معنى الإخبار بذاتها لا بتقدير .

(٣) خ : ٥٤ .

(٢) ع : ١٤٩ .

(١) س : ٢ - ٢٠٧ .

د - باستخدام ضمير الفصل :

ذكر في ثلاثة عشر موضعا ، نحو : (موتى هو موت صديقي ، وحياتي هي حياة صديقي)^(١) ، فصل بين المبتدأين (موت ، وحياة) وخبريهما (موت ، حياة) بضميري الفصل (هو ، وهي) ، ويلاحظ أن ضمير الفصل يعود على المبتدأ فكأنه تكرر له ، وبذا يفيد هذا الضمير مدى إصاق المبتدأ بالخبر ، والتكرار فيه تأكيد ، وما دام الضمير إصاق للخبر بالمبتدأ ، أو المبتدأ بالخبر فهو من قبيل تأكيد الاسمية ، وربما وقع بين ركني الجملة الاسمية المنسوخة ، كما هو في قول الجاحظ : فإن الذي بقى من عمره هو الذي أنطقه بهذه الحجة^(٢) ، حيث وقع ضمير الفصل بين اسم (إن) وهو الاسم الموصول (الذي) ، وبين خبرها وهو الاسم الموصول (الذي) ، وربما وقع كذلك بين ركني الجملة الاسمية المحولة إلى فعلية ، كما هو مذكور في قول الجاحظ : وجعلت مزاج أخلاطه هو الحجة^(٣) حيث وقع الضمير بين المفعول به الأول (مزاج) والمفعول به الثاني (الحجة) ، وهما يمثلان جملة اسمية ، ولكنها أصبحتا معمولين لفعل التحويل (جعل) .

ويلاحظ تطابق المبتدأ والخبر وضمير الفصل في التذكير والتأنيث ، ولكن ربما تختلف درجة الجنس بين كل من المبتدأ والخبر ، وحيث يُلزم ضمير الفصل درجة جنس المبتدأ وذلك لأنه عائد عليه ، ويبدو ذلك في قول الجاحظ : وآدم هو الشجرة وأنت ثمرة^(٤) ، وقوله كذلك : وجعلت مزاج أخلاطك هو الحجة ، واعتدالك هو النهاية ، وطبيعتك هي المسكة^(٥) .

وقد درسنا قضية ضمير الفصل مع النحاة^(٦) في الجملة الاسمية البسيطة ومع (إن وأن) .

(١) س : ١ ت ٢٧١ . (٢) س : ١ - ٢٣٥٠ . (٣) س : ١ - ٢٦٩ .

(٤) س : ١ - ٢٦٣ . (٥) س : ١ - ٢٦٩ .

(٦) يرجع في ذلك إلى : الكتاب : ٢ - ٣٩٢ / الإنصاف في مسائل الخلاف م : ١٠٠ ص ٤١٥ ، ٤١٦ / مغني اللبيب ٢ - ٩٧ .



ثانيا : توكيد الجملة الفعلية :

أ - باستخدام (قد مع الماضي) :

وردت (قد) سابقة للفعل الماضي في نثر الجاحظ في ستة وأربعين ومائة موضع ، أربعة وثلاثون ومائة موضع كانت مجردة ، ومثال ذلك : ولربما ظن أن قد فطن له ، وعرف ما عنده^(١) ، واثنان عشر موضعا وردت فيها (قد) مسبوقه باللام، مثال ذلك: لقد خس حظنا في الحكمة^(٢) ، واتخذ النحاة من قول سيبويه : (وأما قد فجواب لقوله : لما يفعل ، فتقول: قد فعل)^(٣) ، تفسيراً لدخول (قد) على الماضي بأنها تفيد تقريبه من الحال^(٤) ، وأما قول سيبويه : وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر^(٥) ، فقد اشتم فيه النحاة معنى التوقع ، والواقع أن انتظار الخبر ما هو إلا وقوع حدث ، ولهذا فإن النحاة يعودون فيدركون حقيقة معنى (قد) مع الماضي ، حيث يذكرون أنها تفيد التحقيق^(٦) .

باستقراء المعاني التي وردت فيها (قد) مع الماضي في نثر الجاحظ ، وجدتها تعطى المدلولات الآتية :

أولاً : التوكيد :

نحو : على أن كثيرا من أهل ذلك العصر قد كفروا بتحريك إكفاره^(٧) ، ويبدو ذلك باعتبار تصدير الجملة بأداة التوكيد (أن) .

ثانيا : اليقين مع التوكيد :

نحو : ورأيت أن من حصل السلامة من الدم فقد غنم^(٨) ، والرؤية التي تفيد اليقين مع (أن) التي تفيد التوكيد يدلان على مدلول الجملة وبها (قد) .

(١) خ: ٣ . (٢) س: ١-٣١٦ . (٣) الكتاب: ٤-٢٢٣، ٣-١١٧ .

(٤) انظر: معاني الحروف: ٩٨ / معني اللبيب ١-١٣٧، ١٣٨/الجني الداني ٢٥٥ / الإتيان في علوم القرآن: ٢-٢٥١ .

(٥) الكتاب: الموضع السابق . (٦) المراجع السابقة / رصف المباني ٣٩٢ .

(٧) س ٢-١٢ . (٨) خ: ٤ .

ثالثا : العلم مع التوكيد :

نحو : بل قد علم الناس أن الحظ الأكبر للأمر دون المطيع^(١) ، وكذلك : وعلمنا أن من عاند مع ذلك فقد دفع عيانا^(٢) ، فالعلمية مع أداة التوكيد (أن) ، يعطيان مدلولاً (لقد) .

رابعا : عمل ذاتي مضى :

نحو : وقد جمعت فيه جميع الدعاوي مع جميع العلل^(٣) ، وكذلك بنيت ذلك بالوجوه القريبة والدلالات المختصرة^(٤) ، فالجمع عمل ذاتي ، وكذلك التبيين ، والعمل الذاتي الماضي يدل على معنى التحقق والتوكيد .

خامسا : حكايات سائرة مشاهدة ومشهود عليها :

نحو: وقد رأيت ما بلغ بخالد بن يزيد في السؤدد والمحبة وقود الجيوش^(٥) ، فالكاتب يشهد المخاطبين بالرؤية أو العلمية على أحداث مضت أو حكايات سائرة .

سادسا : حقيقة منطقية :

نحو : مَنْ صَغَرَ ما عظم الله فقد عظم ما صَغَرَ الله^(٦) ، والمعنى يحمل حقيقة منطقية فيها قياس واستنتاج .

وكذلك دارت المعاني التي وردت فيها اللام سابقة لقد ، حيث جاءت دالة على الرؤية الذاتية : نحو : ولقد رأيت مرة وقد تناول دجاجة فشققها نصفين^(٧) .

أو حكايات ذاتية ، نحو : ولقد خبرني خباز لبعض أصحابنا أنه جلده على انطاج الخبز^(٨) ، حيث يكون الإخبار للذات المتحدثة مما يدل على التحقيق والتوكيد .

(٢) س ٢ - ٢٠٩ .

(٤) س : ١ ت ٢٨٩ .

(٦) س ١ - ٢٩٣ .

(٨) خ : ٥٥ .

(١) س ١ - ٣٠٧ .

(٣) س ١ - ٣١٤ .

(٥) س : ١ ت ٢٩٧ .

(٧) خ : ٥٦ .



أو أحداث وقعت ، نحو : لقد احتلبوا به دما لا تطير رغوته^(١) ، والمقصود بضمير الغائب (عثمان بن عفان رضي الله عنه) .

وكل المعاني السابقة نلمس فيها معنى التحقيق والتوكيد ، سواء كانت مجردة أم مسبوقه باللام .

ومن حيث وقوع (قد) في الكلام ، أو التركيب النمطي لها ، فيذكر النحاة^(٢) أنه يجب أن تتوفر الشروط الآتية :

أولاً : لا تدخل إلا على الفعل ماضيا أو مضارعا .

ثانياً : يجب أن يكون الفعل متصرفا ، فلا تدخل على فعل جامد .

ثالثاً : يكون الفعل خبريا غير إنشائي .

رابعاً : يكون الفعل مثبتا ، فلا تدخل على منفي .

خامساً : يكون الفعل خاليا من أدوات الجزم والنصب .

سادساً : ألا يكون الفعل مسبوقا بحرف من حروف التنفيس: السين أو سوف .

سابعاً : لا تفصل (قد) عن الفعل بفواصل إلا إذا كان قسما فقط ، كما هو مذكور في قول الجاحظ : قد - والله - أساء أبو عثمان إلى صديقه^(٣) . وقد توفرت الشروط السابقة في نثر الجاحظ .

ب : التوكيد بالمصدر :

المصدرُ اسم (دال) بالأصالة على معنى قائم بفعل أو صادر عنه حقيقة أو مجازا أو واقع على مفعول ، ويسمى فعلا وحدثا وحدثانا^(٤) ، ويسمى مفعولا مطلقا لأنه

(١) س : ١ - ٣١٦ .

(٢) انظر : مغني اللبيب : ١ - ١٣٦ / رصف المباني ٣٩٢ ، ٣٩٣ .

(٣) خ : ٤٣ . (٤) التسهيل : ٨٧ .

لم يقدر بحرف جر كبقية المفعولات ، ولهذا يسميه بعض النحاة مفعولاً بغير صلة ^(١) .
وقد ورد التوكيد بالمصدر في نثر الجاحظ في اثنين وعشرين موضعاً ، تتوزعها
صوراً ثمان ، وهي :

الصورة الأولى : المصدر من جنس الفعل مجرد :

وردت في أربعة مواضع ، منها : جحد حكمه جحداً ^(٢) ، فـ(جحداً) مصدر
يجمع كل الوحدات الصوتية التي تمثل الفعل (جحد) ، وذكر سيبويه ^(٣) هذا النوع
من التوكيد ، ويسميه النحاة ^(٤) مصدراً مبهماً ، وهو ما يعطى عامله بلا زيادة فيه ،
وهو لا يثنى ولا يجمع ، وذلك لأن فيه منزلة تكرار الفعل ، فلهذا عومل معاملته في
عدم التثنية والجمع ، وهو من قبيل التوكيد اللفظي لإزالة الشك عن الحدث ، أو
من قبيل التوكيد المعنوي ورفع توهم المجاز ، ويتمثل ذلك في قول الجاحظ : وأنه
أنزله تنزيلاً ، وأنه فصله تفصيلاً ^(٥) . ويلاحظ أن الجملتين صُدِّرتا بأداة التوكيد
(أن) ، وبهذا أكدت الجملة بمؤكدين ، ثانيهما : المصدر ، كما يلاحظ أن المفعول
المطلق المؤكد يكون مصدرَ الفعل الذي أكده ، وقد توافر ذلك في الأمثلة السابقة .

الصورة الثانية : المصدر موصوف :

ذكرت في تسعة مواضع ، منها قول الجاحظ : فسكتوا معا سكتة واحدة ،
وسلموا تسليماً واحداً ^(٦) ، والمصدران المؤكدان فيه هما : (سكتة ، تسليماً) وقد وردا
مخصصين بالصفتين (واحدة ، واحداً) ، وقد ساء النحاة مختصاً ومؤقتاً ، وهو ما
زاد على معنى عامله ؛ ليبين نوعَ الفعل أو عدده ، ويجوز أن يثنى ويجمع ، والتثنية أصلح

(١) انظر : همع الهوامع ١- ١٨٦ / شرح التصريح ١- ٣٢٣ .

(٢) س ٢- ١١ . (٣) انظر : الكتاب ١- ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٤) انظر : التسهيل ٨٧ / شرح شذور الذهب : ٢٢٥ / همع الهوامع ١- ١٨٦ / شرح التصريح ١-

٣٢٣ / شرح ابن عقيل ١- ١٦٧ ، ١٦٩ .

(٥) س : ٢- ١٨ . (٦) ع : ٢٠٣ .



من الجمع^(١) ، وهو بيان لنوع الحدث الواقع .

الصورة الثالثة : المصدر منسوب :

ذكرت في أربعة مواضع ، أحدها قوله : عشت عيش المستورين^(٢) ، فالمصدر المؤكد (عيش) منسوبٌ إلى المجرور بالإضافة (المستورين) وهو بيان لنوع الحدث الواقع ، حيث يعرف العيش أو يحدده ، وهذه الصورة شق للصورة السابقة ، ومثُل ذلك قولُ الجاحظ : ألححت على إلحاح اللجوج الحقن ، وتسرعَت إلى تسرعِ العِرعِرِ النزق ، وشددت على شدة المهر الأرن^(٣) ، والمصادر المؤكدة فيه هي (الحاح، تسرع، شدة) وكلها منسوبةٌ إلى مجرور بالإضافة .

الصورة الرابعة : أشد + مصدر الفعل :

وردت في قول الجاحظ : فيقول : نعم أشدَّ الضرب ، ردا على السائل بقوله : أتضربنا على الكلام في الصلاة ؟^(٤) ، فالمصدر (الضرب) أضيف إلى اسم التفضيل (أشد) ، فأصبح اسمُ التفضيل نائبا عن المفعولِ المطلقِ المضاف إليه .

الصورة الخامسة : اسم إشارة + مصدر الفعل معرفة :

وردت في قول الجاحظ : لم يقل هذا القول منهم إمام قط^(٥) ، والمصدر (القول) ورد بدلا من اسم الإشارة (هذا) ، فأصبح اسم الإشارة نائبا عن المفعول المطلق منصوبا محلا ، واسمُ الإشارة تحديد للمفعول المطلق .

الصورة السادسة : كل + مصدر الفعل :

ذكرت في قول الجاحظ : ولقد أنصف كلَّ الإنصاف من دعاكم إلى المقنع مع قرب داره^(٦) ، المصدر فيه وهو (الإنصاف) أضيف إلى لفظ العموم (كل) ، فصارت (كل) نائبا عن المفعول المطلق منصوبا ومنسوبا إلى (الإنصاف) .

(١) تنظر : المراجع النحوية السابقة .

(٢) خ : ٤ .

(٣) س : ١ - ٢٧٠ .

(٤) ع : ٢٨١ .

(٥) ع : ٤٢ .

(٦) ع : ١٥٢ .

الصورة السابعة : صفة منصوبة لمصدر محذوف :

ذكر ذلك في قول الجاحظ ، وقد أكرمتني جديدا ، والأصل (إكرامًا جديدًا) ^(١) ، فحذف المفعول المطلق ، وأقيم النعت (جديدًا) محله ، فأصبحت الصفة نائبة عن المفعول المطلق .

الصورة الثامنة : مرادف مصدر الفعل :

وذلك نحو : فشقتها نصفين ^(٢) ، والمفهوم (فشقتها شقين) ، فأبي شق لشيء ما يقسمه نصفين لا أكثر من ذلك ، وبهذا تكون كلمة (نصفين) مرادفةً لكلمة (شقين) مع التحفظ على الدلالة التي تفيدها كل من الكلمتين ، وبذا تكون الكلمة (نصفين) نائبة عن المفعول المطلق .

ومن خلال تحليل الصور السابقة ، وآراء النحاة يتضح ما يأتي :

أولاً : يقول سيبويه : (وإنما يجيء ذلك - أي المصدر - على أن تبين أي فعل فعلت أو توكيده) ^(٣) ، ونستنتج منها نوعين من المصدر المؤكد: أولهما: ما يبين نوع الفعل، وثانيهما: ما يؤكد، ويفسر السيرافي ذلك لأنه ليس فيه الفائدة إلا ما في معنى الفعل ^(٤) ، وقد ذكر سيبويه كذلك النوع الثالث الذي يبين عدد مرات الفعل ^(٥) ، وأثبتته النحاة ^(٦) من بعده .

ثانياً : يجوز أن يقوم مقام المصدر المبين لنوع الفعل ما يأتي :

١ - ما أضيف إليه من: كل وبعض (الصورة الرابعة والصورة السادسة) تفصل بكلمات أخرى (أشد ، منتهى ، غاية ...).

ومن ذلك الألفاظ المحددة نحو: معظم، غاية، أشد ، منتهى، شدة، تمام ... إلخ .

(١) س ١ - ٢٧٠ . (٢) خ : ٥٦ . (٣) الكتاب ١ / ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٤) انظر : هامش الكتاب ١ / ٢٢٩ . (٥) انظر : الكتاب ١ / ٢٢٩ .

(٦) انظر : التسهيل ٨٧ / همع الهوامع ١ / ١٨٦ / شرح التصريح ١ / ٣٢٣ .



٢- ما أدى معناهما : (الصورة الثامنة) .

٣- اسم إشارة : (الصورة الخامسة) .

٤- نعتة : (الصورة السابعة) .

وذكرت حالات أخرى للإنبابة عن المصدر ، ولكنها لم ترد في نثر الجاحظ ، وهي : ضميره ، هيئته ، عدده ، وقته ، ما الاستفهامية ، ما الشرطية ، آتته ونوعه .

ثالثا : ذكر النحاة ظاهرة اجتماع مصدرين أو أكثر ، واختلفوا في عمل الفعل فيها ، فمنع ذلك الأخفش والمبرد وابن السراج ، وذهب الأكثرون إلى إعمال الفعل في المصدرين اللذين يكون أحدهما مؤكدا والآخر مبينا ، وذهب السيرافي وابن طاهر إلى أنه يجوز ذلك بشرط اختلاف المعنى ^(١) .

رابعا : يكون المصدر ونائبه منصوبين على المفعولية بتقدير فعل آخر من جنس فعل الجملة ، أو على الحالية ، وحينئذ لا يجوز دخول الألف واللام عليهما ، وهذان الوجهان ما ذهب إليهما سيبويه في قوله : وممّا يجيء توكيدا ويُنصَبُ قوله : سيرَ عليه سيرا ، وأنطلق به انطلاقا ، وُضِرَبَ به ضربا ، فَيُنصَبُ على وجهين : أحدهما على أنه حال على حد قولك : ذُهِبَ به مشيا ، وقُتِلَ به صبِرا .. وإن شئت نصبته على إضمار فعل آخر ، ويكون بدلا من اللفظ بالفعل .. ^(٢) .

وذكر السيوطي ^(٣) أن ابن الطراوة يذكر أن المصدرَ في هذا الموضع مفعول به لفعل محذوف لا يجوز إظهاره ، وقال السهيلي ذلك ، إلا أن الفعل مضمّر من لفظ الفعل السابق ، ولكن أبا حيان يذكر أن ذلك كله تكلف .

(١) انظر : التسهيل : ٨٧ / شرح الشذور : ٢٢٥ ، ٢٢٦ / همع الهوامع ١ : ١٨٧ ، ١٨٨ /

شرح التصريح ك ١ ت ٣٢٣ ، ٣٣٠ / شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٦ ، ١٧٠ .

(٢) همع الهوامع ١ / ١٨٧ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٣١ .

خامسا : ينصب المصدر كذلك بما ينوب عن الفعل كالمصدر أو اسم الفاعل أو اسم المفعول^(١) ، ويجوز حذف عامله لقرينة لفظية ، ولا يجوز أن تقع (أن والفعل) في موقع المصدر ، وذلك لأن (أن) تخلص الفعل للاستقبال ، والتوكيد إنما يكون بالمصدر المبهم ، ولم يرد ذلك في نثر الجاحظ .

ثالثا : ما يؤكد الاسمية والفعلية على السواء :

أ - اجتماع النفي والاستثناء :

الاستثناء نفي في دلالاته ، ونفي النفي إثبات للمعنى ، ولذا فإن النفي عندما يجتمع مع الاستثناء يعطى مدلول الإثبات ، ليس كذلك فقط ، وإنما هو تأكيد للمدلول المثبت ، وقصر هذا المدلول على ما هو معنى به في النفي ولذا تؤثر دراسة ظاهرة اجتماع النفي والاستثناء في مجال التوكيد ، ويقول الجرجاني : (اعلم أنك إذا قلت : ما جاءني إلا زيدُ احتمل أمرين : أحدهما أن تريد اختصاص زيدٍ بالمجيءِ وأن تنفيه عن عداه ، وأن يكونَ كلاً ما تقوله ، لا لأن بالمخاطب حاجة أن يعلم أن زيدا قد جاءك ، ولكن لأن به حاجة إلى أن يعلم أنه لم يجيء إليك غيره ، والثاني : أن تريد الذي ذكرناه في إنما ، ويكون كلاً ما تقوله ليعلم أن الجائي زيد لا غيره)^(٢) ، ونتيجة التعبير الذي يجمع النفي والاستثناء هو الإثبات ، ولكنه إثبات مقصور على المعنى به في التعبير ، وحقيقة اجتماع النفي والاستثناء هو الإثبات ، ولكنه إثبات مقصور على المعنى به في التعبير ، وحقيقة اجتماع النفي والاستثناء عند عبد القادر الجرجاني هي أن يكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه ، فإذا كان الأمر ظاهراً لم يؤت بنفي واستثناء^(٣) .

وقد ورد النفي مع الاستثناء في صور متعددة وهي :

(١) انظر : الكتاب : ١ / ٣١٣ ، ٣١٨ ، ٣١٩ .

(٢) انظر : دلائل الإعجاز ٢٦٥ .

(٣) دلائل الإعجاز ٢٦٦ .



الصورة الأولى: نفي + فعلية بها المستثنى منه + إلا + مستثنى متصل:

وردت في ثلاثة مواضع ، منها قولُ الجاحظ: (ما سمعت له براد إلا أهل الروافض)^(١) ، نفيت الجملة المنفية (سمعت له) باستخدام أداة النفي (ما) ، ثم استثني من هذا النفي باستخدام أداة الاستثناء (إلا) قوله (أهل الروافض) ، فأصبحت الحدیثة وهي سماع الرادِّ مقصورة على أهل الروافض دون غيرهم ، وهذا المعنى فيه إصااق المدلول بالمعنى بهم دون غيرهم من الناس ، مما يفيد تقوية المعنى ، واسم الفاعل (راد) يشمل الصفة (الرد) ، وفاعلها .

ويسمى النحاة^(٢) هذا الاستثناء متصلا ، وهو أن يكون المستثنى بعضُ المستثنى منه ، فإن كان غير مردود به كلام ؛ وتضمن معنى الاستثناء ؛ وكان المستثنى غير متراخ عن المستثنى منه ؛ ولم يتقدم عليه ؛ جاز في المستثنى وجهان :

أولهما : الإبتاع للمستثنى منه إبتاعَ بدل بعض من كل عند البصريين ، وإبتاعَ عطف نسق عند الكوفيين ، وتكون (إلا) عندهم بمنزلة (لا) العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها^(٣) ، وقد رد ثعلب كلا من الرأيين محتجا بأن البدل يكون وفقا للمبدل منه ، ولكن البدل في هذا التركيب موجب ، والمبدل منه منفي ، ولكن يرد عليه بأن بدل البعض من الكل يكون الثاني فيه مخالفا للأول ، ورد مذهب الكوفيين محتجا بأن (إلا) لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو : ما قام إلا زيد ، وقد رد عليه بأنها ليست تالية في التقدير ، إذ الأصل ما قام أحد إلا زيد^(٤) .

ثانيهما : النصب على الاستثناء :

ويرجح الإبتاع ، حيث يعبر ابنُ مالك عن ذلك في قوله : اختير فيه متراخيا

(١) ع : ٨٤ .

(٢) انظر في ذلك : معاني الحروف ١٢٦ ، ١٢٣٧ ، المفصل ٦٨ / التسهيل : ١٠٢ / شرح شذور

الذهب ٢٦٤ / همع الهوامع ١ - ٢٢٤ / شرح ابن عقيل ١ - ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٣) انظر : شرح التصريح ١ - ٣٤٩ . (٤) انظر الموضوع السابق .

النصب ، وغير متراخ الإتياع إبدالا عند البصريين ، وعطفا عند الكوفيين^(١) . وقد ذكر سيبويه^(٢) هذه الظاهرة .

وواضح أن المستثنى (أهل الروافض) جزء من المستثنى منه (راد) ، ولذا جاز أن يكون بدلا مجرورا على الأرجح، كما يجوز أن يكون استثناء منصوبا ، وهو مرجوح .

وربما عطف على المستثنى منه في هذه الظاهرة وحيث تكرر أداة الاستثناء ، كما هو في قول الجاحظ : (وقد نظرت في التجارة التي اخترتها والسوق التي أقمته فلم أر فيها شيئا ينفق إلا العلم والبيان عنه ، وإلا العمل الصالح والدعاء إليه ، وإلا التعاون على مصلحة العباد ونفي الفساد عن البلاد)^(٣) .

الصورة الثانية : نفي + فعلية بها المستثنى منه + إلا + مستثنى منقطع :

ذكرت في قول الجاحظ : لا يرتضى من الكتب إلا المنطق^(٤) ، فالجملة الفعلية (يرتضى) منفية بأداة النفي (لا) ، وبها المستثنى منه (الكتب) ، ثم استثنى منه كلمة (المنطق) باستخدام أداة الاستثناء (إلا) . ويسمى النحاة^(٥) هذا النوع من الاستثناء بالاستثناء المنقطع ، وضابطه ألا يكون المستثنى بعض المستثنى منه على أن يكون ما قبل (إلا) دالا على ما يستثنى منه ، ويقدره سيبويه بلكن^(٦) ، وعلى ذلك نهج البصريون^(٧) ، أما الفراء فيقدره بسوى^(٨) ، وعليه نهج الكوفيين^(٩) ، وواضح أن المستثنى (المنطق) ليس بعض المستثنى منه (الكتب) ، فالمنطق علم ، وهنا ينظر النحاة إلى العامل والمستثنى ، فإذا أمكن تسليط العامل على المستثنى فالحجازيون يوجبون النصب ، وتقييم ترجحه ، وتحييز الإتياع ، وإذا لم يمكن تسليط العامل على

(١) التسهيل : ١٠٢ . (٢) انظر : الكتاب : ٢- ٣١١ ، ٣١٥ ، ٣١٩ .

(٣) س : ١- ٣١٤ . (٤) س : ٢- ١٩٤ .

(٥) انظر : المراجع النحوية في الصورة السابقة .

(٦) انظر : الكتاب ٢- ٣١٩ . (٧) انظر : همع الموامع ١- ٢٢٣ .

(٨) انظر : معاني الحروف ١٢٨ . (٩) انظر : همع الموامع ١- ٢٢٣ .



المستثنى وجب النصب على الاستثناء عند الحجازيين والتميميين ، وواضح أنه يمكن تسليط العامل على المستثنى ، وهنا وجب النصب على مذهب الحجازيين ، وجاز النصب والإتيان على مذهب تميم .

الصورة الثالثة : نفي + فعلية تخلو من المستثنى منه + إلا + اسم معرفة أو نكرة :

ذكرت في ثلاثة عشر موضعا، ومثالها : لا يدعيه إلا أهل الغلو من الروافض^(١) ، الجملة الفعلية (يدعيه) منفية بأداة النفي (لا) ، ثم ذكرت أداة الاستثناء (إلا) والمستثنى الفاعل (أهل الغلو من الروافض)، فلم يذكر مستثنى منه، وسمي النحاة^(٢) هذا النوع من الاستثناء بالاستثناء المفرغ ، وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه ، وفي هذه التسمية نظرة نحوية حيث ينظرون إلى أن ما قبل (إلا) تفرغ لما بعدها ولم يشغله عنه شيء ، فإذا كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع ما بعدهما ، وهذا كما هو في مثالنا السابق ، وإذا كان يطلب منصوبا نصب ما بعد (إلا) ، كما هو في قول الجاحظ: (لا يجمدون إلا ظاهر الحلية)^(٣) ، فظاهر الحلية وقع عليها الحمد ، فهي المفعول به ، وإن كان يطلب منصوبا محلا بجار متعلق به تعدى إليه بواسطة حرف الجر ، كما سيذكر في الصورة التالية ، ولا يقع هذا إلا في كلام موجب^(٤) ، و(إلا) هاهنا إيجاب وليست استثناء ؛ لأنه ليس قبلها ما يستثنى منه كما يذكر الرماني^(٥) ، والواقع هي نفي لما سبقها من نفي لتفديد حصرا وقصرا ، ويقدر بعض النحاة^(٦) حذفها في هذا الموضع ، وينصب ما بعد إلا على الاستثناء عند الكسائي جوازا ، أو الرفع على البديلة .

(١) ع : ٨٢ .

(٢) انظر : معاني الحروف ١٢٧ ، الفصل ٦٩ / المقرب ١ - ١٦٧ وما بعدها / رصف المباني ٨٦ / شرح الشذور ٢٦٤ / الجني الداني ٥١٤ / همع الهوامع ١ - ٢٢٣ / شرح ابن عقيل ١ - ١٨٤ / شرح التصريح ١ - ٣٤٧ .

(٣) س : ٢ - ١٩٦ .

(٤) انظر : شرح ابن عقيل ١ - ١٨٤ .

(٥) انظر : معاني الحروف : ١٢٧ .

(٦) انظر : همع الهوامع : ١ - ٢٢٣ .

وقد وقع المستثنى معرفة كما ذكر سابقا، وقد يكون نكرة كما هو في قول الجاحظ :
(لم يزد الإكثار من العلم بما له قصدنا الإيعا) ^(١) .

ويمكن أن نسمى هذا النوع من الاستثناء بالاستثناء القاصر، بما تحمله كلمة
(القاصر) من تورية، فإذا أريد بها القصور والعجز فهو لم يذكر به المستثنى منه ، وإذا
أريد بها القصر والمنع فهذا هو مدلوله المعنوي .

الصورة الرابعة : نفي + فعلية خالية من المستثنى منه + إلا + مصدر مؤول :

ذكرت في خمسة مواضع ، ومثلها قول الجاحظ : لم يبق إلا أن يقوى على كسر
الباطل ، أو يعجز عنه ^(٢) ، الجملة الفعلية (يبقى) منفية مع عدم ذكر فاعلها ، ثم
استثنى الفاعل المصدر المؤول المنسب من (أن) المصدرية والمضارع (أن يقوى)
باستخدام أداة الاستثناء (إلا) ، فالاستثناء نفي للنفي فقط وليس إخراجا ، وهذه
الصورة تتماثل في أحكامها مع الصورة السابقة ، إلا أن ما وقع بعد أداة الاستثناء إنما
هو مصدر مؤول ، ومما جاء منه منسبًا من (أن) ومعمولها قول الجاحظ : ما يخيل
إلينا إلا أن الذي قطعه عن كثير من ذلك حدائة سنه ^(٣) ، وقد ذكر سيبويه هذه
الصورة في قوله : هذا باب ما تكون فيه أن وإن مع صلتها بمنزلة غيرهما من
الأسماء ، وذلك قولهم : ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا ، فإن في موضع اسم مرفوع ،
كأنه قال : ما أتاني إلا قولهم كذا وكذا ، ثم قال : وزعموا أن ناسا من العرب
ينصبون هذا الذي في موضع الرفع ^(٤) . ويجوز أن يتحمل الفعل معنى النفي دون
ذكر أداة النفي ويقوم حينئذ بمقام النفي والفعل ومثل ذلك قوله : فأبوا إلا قتله
والنزول على حكمهم ^(٥) .

(٢) ع : ٨٧ .

(٤) س ٢ - ١٢ .

(١) س : ٢ - ٢٠٩ .

(٣) انظر : الكتاب ٣٢٩ ، ٣٣٠ .

(٥) س ٢ - ١٢ .



الصورة الخامسة: نفي + فعلية خالية من المستثنى منه + إلا + مجرور :

ذكرت في سبعة وعشرين موضعاً ، ومثالها : لم يرض إلا بنثر دماغه^(١) ، وواضح أن المستثنى منه غير موجود ، ووقعت الفعلية (الرضى) على المجرور المستثنى (نثر دماغه) ، فالفعل يتعدى إلى المفعول بواسطة حرف الجر (الباء) ، وهذه الحالة ذكرت في الصورة الثالثة^(٢) .

ويجوز أن يكون المجرور بواسطة الإضافة إلى الظرف ، كما هو في قول الجاحظ :
وأن يعلموا أن الحسد لا يقع إلا بين الأشكال^(٣) .

الصورة السادسة : نفي + جملة اسمية + إلا + مجرور :

ذكرت في قول الجاحظ : وما هو بالفطن إلا في هذا الباب^(٤) ، والجملة الاسمية (هو بالفطن) منفية بالأداة (ما) ، ثم ذكرت أداة الاستثناء (إلا) ، ثم الجار والمجرور (في هذا الباب) ، ويلاحظ أن المستثنى منه غير موجود لأن الفطنة منسوبة إلى المجرور (هذا الباب) مباشرة بواسطة حرف الجر (الباء) ، وليست منسوبة إلى غيره قبله ، وما ذكرت (إلا) إلا لتنفى النفي السابق فتقوى المعنى بالقصر والحصر .

الصورة السابعة : نفي + فعلية + إلا + جملة فعلية :

ذكرت في أربعة مواضع ، أحدها قول الجاحظ : والحمية التي لا تبقى دينا إلا أفسدته، ولا دنيا إلا أهلكتها^(٥) ، والجملة الفعلية (تبقى دينا) منفية بأداة النفي (لا) ، ولكن ذكرت أداة الاستثناء (إلا) تتلوها جملة فعلية (أفسدته) ، ويلاحظ أن الجملة المستثناة متعلقة بالجملة الفعلية المنفية حيث تقع صفة للمفعول به النكرة (دينا) ، ويتضح ذلك في قول الجاحظ : لم يكن في سرية قط إلا كان أميرها^(٦) ، فالجملة

(١) س ٢- ١٧ .

(٢) وانظر في ذلك : التسهيل ١٠١ ، شرح التصريح ١- ٣٤٧ / همع الهوامع : ١- ٢٢٣ .

(٤) خ : ٥٦ .

(٣) س : ١- ٢٩١ .

(٦) ع : ١٤٦ .

(٥) س : ٢- ٢٠ .

المحولة المستثناة (كان أميرها) خبر ثان (ليكون) المنفية ، وكذلك قوله : لم تكن لتجتمع جميع هفوات إنسان .. إلا ظننت به العجز^(١) ، والجملة (ظننت به العجز) خبر ثان كذلك للفعل المنفي (تكون) .

الصورة الثامنة : نفي + فعلية + إلا + الواو + اسمية :

ذكرت في خمسة مواضع ، أحدهما قول الجاحظ : وما قلت ذلك ولا انتحلته إلا وبرهاني حاضر^(٢) ، الجملتان الفعليتان (قلت ذلك، انتحلته) منفيتان ، وتلا أداة الاستثناء (إلا) (واو) ثم جملة اسمية ، ويلاحظ أن الجملة الاسمية متعلقة بالفعلية الأولى المنفية، فهي في محل نصب ، حال للفاعل (تاء المتكلم) في الجملتين الفعليتين ، والواو التي تلت أداة الاستثناء هي واو الحال أو واو الابتداء ، ويتضح ذلك في بقية الأمثلة .

ويمكن الاستنتاج من ذلك أنه إذا تليت أداة الاستثناء بجملة في هذا النوع من الاستثناء فإن الجملة تتعلق بالجملة المنفية . إما لوصف فاعلها أو تكون خبراً ثانياً لركنهما أو غير ذلك ، فلها موقع من الإعراب .

ب. التوكيد باستخدام (إنما) :

تدخل (إنما) على الجملة فعلية أو اسمية فتفيد القصر والحصر أو التوكيد ، يذكر عبد القاهر الجرجاني: (اعلم أنها تفيد في الكلام بعدها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره)^(٣) . ويذكر أنها تؤدي معنى النفي والاستثناء في بعض الحالات وليس في جميعها^(٤) ، وفرق بين (إنما) والنفي مع الاستثناء، فتذكر (إنما) في الخبر الذي لا يجمله المخاطب ، ولا يدفع صحته ، أما النفي مع الاستثناء فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه^(٥) ، ومعنى (إنما) في كلام العرب الحصر والتخصيص بأحد الخبرين^(٦) ،

(٢) س ١- ٢٩٤ .

(١) ع : ٨٨ .

(٤) الموضوع السابق / وانظر : رصف المباني : ١٢٤ .

(٣) دلائل الإعجاز : ٢٥٨ .

(٦) انظر : رصف المباني : ١٥٤ .

(٥) الموضوع السابق .



ويرى أبو حيان أن الحصرَ مفهوم ومؤدى بسياق الكلام ، ويحتج بأنها لو أفادت الحصر لأدته أخواتها المكفوفة بـ«ما»^(١) ، ولكن المرادي يرد ذلك بأن (إنَّ وأنَّ) للتوكيد، و(ما) معها يفيدان الحصر غير معاني الأدوات السابقة، ويرى (ابنُ عطية) أن (إنما) تفيد المبالغة والتوكيد حيث وقع ، ويصلح مع ذلك للحصر^(٢) ، والواقع أن الحصرَ ما هو إلا غايةُ التوكيد ، وإذا كان بعضهم كأبي على الفارسي طبقا لما ذكره القرافي والأمير فخر الدين وأثبتته المرادي يرى أن (إن) لإثبات المذكور، و (ما) لنفي ما عدها فهذا رأي فاسد^(٣) ، وإذا كنا نقرأ عند سيبويه : (فأما «إنما» فلا تكون اسما ، وإنما هي فيمازعم الخليل بمنزلة فعل ملغى ، مثل : أشهد لزيد خير منك ، لأنها لا تعمل فيما بعدها ، ولا تكون إلا مبتدأة ، فيفهم من ذلك أمران :

أولهما : اختيار سيبويه للفعل (أشهد) ليؤدي معنى (إنما) يدل ذلك على إفادتها اليقين وهو غاية التوكيد .

ثانيهما : أن (إنما) ملغاة مهملة نحويا ، حيث لا تؤثر فيما بعدها ، حيث كفت (ما) (إن) عن عملها ، وتبع النحاة^(٤) هذا الحكم ، وإن كان (ابن مالك)^(٥) يذكر عمل (إنما) قليلا ، إلا أن ما ورد منها في نثر الجاحظ مهمل غير عامل .

وقد وردت (إنما) في نثر الجاحظ المدروس في اثنين وثلاثين موضعا ، يتوزعها نمطان يختلفان باختلاف نوع الجملة التي تلي (إنما) ، وهما :

(١) انظر: الجنى الداني ٣٩٥، ٣٩٦، ٤١٦، ٤١٧ .

(٢) انظر: الجنى الداني ٣٩٦ .

(٣) انظر الجنى الداني : ٣٩٧، ٣٩٨ .

(٤) انظر: المفصل ٢٩٢/المقتضب ٢ - ٣٦٣/المقتصد ١ - ٤١٤/المقرب: ١ - ١١٠/رصف

المباني ١٢٤/ الجنى الداني ٣٩٥/ وما بعدها / همع الهوامع ١ - ١٤٣ .

(٥) انظر: التسهيل: ٦٥ .

النمط الأول

إنما + جملة اسمية

ذكر في تسعة مواضع ، يتوزعها ثلاث صور ، تختلف باختلاف الخبر ، حيث ورد المبتدأ معرفة دائماً ، والصور الثلاث هي :

الصورة الأولى : إنما + معرفة + معرفة :

ذكرت في ثلاثة مواضع، منها: والعجب أن الخلق عند العرب إنما هو التقدير نفسه ^(١) ، وفيه اختص الكاتب (التقدير) بالخلق الذي أناب عنه ضمير الغائب (هو) ، ويفهم ذلك من قول عبد القاهر الجرجاني : (إذا قد عرفت أن الاختصاص مع إلا يقع في الذي تؤخره من الفاعل والمفعول ، فكذلك يقع في (إنما) في المؤخر منهما دون المقدم) ^(٢) ، ويقاس على ذلك المؤخر من المبتدأ والخبر حيث يقع الاختصاص في المؤخر .

و(إنما) مهملة نحوياً ، حيث يقع ما بعدها مبتدأ وخبراً مرفوعين ، ويلاحظ التطابق بين المبتدأ والخبر في الأفراد والتذكير والغيبة والتعريف والإعراب ، فهما متطابقان إلا من حيث المبني ، وإن كانا يتتميآن إلى مرتبة الاسم ، إلا أن المبتدأ ضمير والخبر اسم .

الصورة الثانية : إنما + معرفة + نكرة :

ذكرت في موضعين، أحدهما: الذي يجوز بين العباد إنما هو تعزيز أو حد أو قود .. ^(٣) ألحقت (ما) بأن فكفتها نحوياً ، وكان ما بعدها مبتدأ مبني في محل رفع ، وخبراً مرفوعاً ، وفيه معنى الحصر والقصر .

(٢) انظر : دلائل الإعجاز : ٢٦٣ .

(١) س : ٢ - ١٩ .

(٣) س ١ - ٢٧١ .



الصورة الثالثة : إنما + معرفة + شبه جملة :

وردت في أربعة مواضع، أحدها قول الجاحظ : إنما هم في تنكير وتثنية (١) . كُفَّت (إن) عن عملها بالحق (ما) بها ، فأصبح ضمير الغائبين (هم) مبتدأً مبنياً مرفوعاً مرفوع محلاً ، وخبره شبه الجملة (في تنكير) ، وشبه الجملة ذاتها هي الخبر ، لا بتقدير فعل (كان ، أو استقر) ، ولا اسم فاعل (كائن أو مستقر) .

النمط الثاني

إنما + جملة فعلية

ورد في ثلاثة وعشرين موضعاً ، تتوزعها صورتان مختلفتان باختلاف الفعل الواقع بعد (إنما) ، وهما :

الصورة الأولى : إنما + فعل ماض :

ذكرت في ستة عشر موضعاً ، يمثلها قول الجاحظ : إنما جعلوا له الأمور وخصوه بالفضيلة لحاجة كل عالم إليه (٢) ، دخول (ما) على (إن) يلغى عملها ، ويميز لها الدخول على الجملة الفعلية ، والنحاة متفقون حول ذلك إلا من اختلافهم حول دخول (ليت) على الجملة الفعلية (٣) ، وأفادت إنما التخصيص والقصر ، حيث خصصت الأمور بالجعل ، وربما كان الماضي ناقصاً ، نحو : إنما كانت غايته تقريرهم بفضيلة المهاجرين (٤) .

الصورة الثانية : إنما + فعل مضارع :

وردت في سبعة مواضع ، ومثلها : حتى كأنكم إنما تخاطبون الصمان (٥) ، وقد دخلت (إنما) على الجملة الفعلية (تخاطبون) ، وفعلها مضارع (تخاطب) ، فبذلك أفادت تخصيص الصمان بالمخاطبة ، حيث تقصر التخصيص بالمتأخر ، وهو المفعول به في هذه الجملة .

(١) خ : ٥٤ . (٢) س : ١ - ٢٨٥ ،

(٣) انظر : المقرب : ١ - ١١٠ / همع الموامع : ١ - ١٤٣ / شرح التصريح / ١ - ٢٢٥ .

(٤) ع : ٢٠٣ . (٥) ن : ٣ / ١٤ .

ج - التوكيد بحرف الجر الزائد :

ورد ذلك في خمسة عشر موضعا ، وكلها باستخدام حرف الجر (الباء) ، ولكنها وردت في ثلاث صور ، وهي :

الصورة الأولى : ليس + اسمها + الباء + خبرها مجرور :

وردت في سبعة مواضع ، منها : وإشراك الناس فيه ليس بممنوع^(١) ، وخبر (ليس) فيه مسبوق بحرف الجر (الباء) ، وهو زائد^(٢) ، حيث لا يؤثر خروجه من الكلام ، ولكنه يأتي للدلالة معينة وهي التوكيد ، وربما عطف على (ليس) كأداة نفي بأداة النفي (لا) ، ويزاد بعدها (الباء) . كما هو موجود في قول الجاحظ : هذا وليس صنعاتها بفاشية في الكتاب ولا بموجودة في العوام^(٣) وقد درست هذه القضية في دراسة (ليس) .

الصورة الثانية : كفى + الباء + اسم + اسم منصوب :

ذكرت في خمسة مواضع ، منها : أن الله يعلم وكفى به عليها^(٤) ، يذكر النحاة^(٥) أن الضمير بعد (الباء) أو مجرورها بوجه عام يكون فاعلاً ، ويشترط أن تكون (كفى) غير متعدية ، أي تكون بمعنى (اكتفى) فإذا كانت متعدية إلى مفعولين لا تدخل الباء على فاعلها .

ويذكر أن (الباء) تدخل كذلك على مفعول (كفى) ، هذا قول المالقي^(٦) أما المرادي^(٧) فيذكر أن (كفى) تكون بمعنى (حسب) ، فإن كانت بمعنى (وقى) لم تزد في فاعله ، وسمع زيادة الباء في مفعول (كفى)^(٨) ، ولكن ذلك لم يرد في نثر الجاحظ .

(١) س ٢٠٦/٢ . (٢) انظر : المقتضب ٤ - ٤٢١ / رصف المباني ١٤٨ .

(٣) س : ٢٠٦ - ٢ . (٤) س : ١ - ٢٦٧ .

(٥) انظر : رصف المباني ١٤٨ / مغني اللبيب ١ - ٩١ / الجنى الداني ٤٩ .

(٦) رصف المباني ١٤٨ . (٧) انظر : الجنى الداني : ٤٩ .

(٨) رصف المباني . الموضوع السابق .



الصورة الثالثة : ما + اسم مرفوع + الباء + مجرور :

ذكرت في موضعين، أحدهما: ما هو بالفظن إلا في هذا الباب^(١)، ويذكر النحاة^(٢) زيادة الباء في خبر (ما) ، على مثال الجملة المذكورة ، والموضع الثاني لمثل هذه الظاهرة قول الجاحظ : ما راكب الأسد الأسود والبحر الأخضر والمصبور على السيف الحسام بأحق بجهد البلاء ، وشهاتة الأعداء ممن تعرض للمتصحفين . خبر (ما) هو المشتق (أحق) ، وقد سبقته السابقة (الباء) زائدة للتوكيد ، وزيادة الباء في خبر (ما) مقيسة في هذا الموضع .

الصورة الرابعة : حسب + الباء + مجرور :

ذكرت في قول الجاحظ : وحسبك يقوم أنبلهم أخسهم^(٣) ، حيث ذكر المبتدأ (حسب) مضافا إليه ضمير المخاطب (الكاف) ، ثم سبق خبره بالباء ، وهو حرف جر الزائد للتوكيد، والصورة التي ذكرها النحاة^(٤) في ذلك : (بحسبك أن ..) حيث يدخل الحرف الجار الزائد على (حسب) ، وليس على خبرها ، ولكنهم لم يذكروا هذه الصورة وإن اختلفوا في كون (حسب) مبتدأ أو خبرا في الصورة التي ذكروها . وذكر سيبويه إفادة حرف الجر الزائد التوكيد ، كما أشار النحاة^(٥) إلى ذلك من بعده ، وذكرت (الباء ومن والكاف) ، ولكن ما ورد منها هو (الباء) فقط ، وذكر الرماني أن زيادة الباء مع حرف النفي لتوكيد النفي ، حيث يطول الكلام وينسى أوله فلا يعلم أكان فيه نفي أم لا ؟ ، وأنه لما بعد عن حرف النفي جاءوا بالباء

(١) خ : ٥٦ .

(٢) انظر : رصف المباني ١٤٨ / مغني اللبيب ١ - ٩٤ / الجنى الداني ٥٣ ، ٥٤ .

(٣) س ٢ - ٢٠٥ .

(٤) انظر : رصف المباني ١٤٦ / مغني اللبيب ١ - ٩٤ / الجنى الداني ٥٣ .

(٥) انظر : الكتاب : ٢ - ٣١٦ ، ٣١٧ / معاني الحروف : ٤٠ / المقتصد ٧٦٣ / همع الهوامع

١ - ٢١٧ / ٢ - ٢٢ ، ٣٠ .

ليوصلوه بها إلى حرف النفي، ويذكر أن هذا رأيُ البصريين، أما الكوفيون فيعتبرون الباء بإزاء اللام الواقعة في الجواب في مثل: إن زيداً لقائمٌ^(١).

د - التوكيد بالقسم^(٢) :

ذكر في خمسة عشر موضعا، توزعتها ثلاثة أفاظ قسمية وهي :

أولا : والله :

ذكر في تسعة مواضع، اختلف مبنى الجملة التي ذكر فيها لتوكيدها على النحو الآتي :

- نفي + والله + جملة اسمية منفية :

نحو : لا - والله - إنَّ بي قوة على الثعبان^(٣) ، والجملة المؤكدة هي : (إنَّ بي قوة على الثعبان) وهي اسمية منفية ، ويسمى النحاة جملة جواب القسم . والواقع أنها هي الجملة المؤكدة ، والقسم هو الذي ألحق بها ليعطى دلالة التوكيد .

- نفي + والله + فعلية منفية :

نحو : لا - والله - ما اعتذر إلينا مما ركبنا إلى الساعة^(٤) ، والجملة الفعلية المنفية (ما اعتذر إلينا) أكدت بالقسم (والله) .

- والله + اللام + جملة :

نحو : لا - والله - لكأنك وقعت على مطمورة^(٥) ، وقد سبقت اللام الجملة المؤكدة (كأنك وقعت) ، واللام هنا غير عاملة ، ويذكر النحاة^(٦) أن اللام تسبق جواب

(١) انظر: معاني الحروف: ٤٠-٤١/ همع الهوامع ١- ١٢٧ .

(٢) انظر: الكتاب ٣- ١٠٤، ١٠٧، ١٤٦، ١٤٧، ٤٩٦، ٤٩٧، ٥٠٢/ معاني الحروف ٥٤ ،

٥٩ / الفصل ٣٤٤ / المقتصد ٢- ٧٠٩ / الأزهية ٢٤٠ / التسهيل ١٥٢، ١٥٣ / مغني اللبيب

١- ٢٩٢ / الجنى الداني ٤٥، ٥٧، ١٥٤ .

(٤) خ: ٣٨ .

(٣) س ١- ٢٥٠ .

(٦) انظر: رصف المباني: ٢٣٨ .

(٥) س: ١- ٢٦٩ .



القسم (وهي الجملة المؤكدة) ، سواء كانت جملة فعلية ماضية أو مستقبلية أو اسمية ، لكن لا بد أن تكون مثبتة ، وقد توفر ذلك في المثال السابق ، وأداة النفي (لا) نفي للكلام السابق وليست نفيًا للجملة المؤكدة .

وذكر ذلك في قول الجاحظ : والله لقد كنت أكره لك سرف الرضا مخافة جواز به إلى سرف الهوى^(١) ، حيث كانت الجملة المؤكدة فعلية فعلها ماض مسبق بقد ، وسبقت اللام^(٢) (قد) ، وهذا هو الغالب في مثل هذا التركيب^(٣) .

أما قوله : فوالله إنك لتأكله غثا غير مريء^(٤) ، فالجملة المؤكدة به فعلية فعلها مضارع .

ويقول المالقي : وإنما دخلت اللام في جواب القسم ليلتقي بها مبالغة في التوكيد^(٥) ، وإذا دخلت هذه اللام على الماضي المتصرف والمضارع المؤكد بالنون كانا جوابين لقسم محذوف .

– قد + والله + جملة منفية :

ذكر في قول الجاحظ : قد - والله - أساء أبو عثمان إلى صديقه^(٦) . حيث فصل بين (قد) والفعل الماضي (أساء) بالقسم ، ومن شروط (قد) ألا يفصل بينها وبين فعلها إلا إذا كان الفاصل قسما^(٦) .

– نفي + والله + إلا + اسمية منسوخة :

ذكر في قول الجاحظ : وإنما يقول الرجل عند مثل هذه المسألة : لا - والله - إلا أن فلانا حبسني ، ولا والله إلا أن فلانا عزم على^(٧) ، والجملة المؤكدة مستثناة من كلام سابق دل عليه أداة النفي (لا) التي تسبق القسم .

(٢) انظر: الجني الداني ١٣٥ .

(١) س: ١ - ٢٣٤ .

(٤) رصف المباني ٢٣٩ / الجني الداني ١٣٥ .

(٣) س: ١ - ٢٦٩ .

(٦) رصف المباني ٢٩٣ / مغني اللبيب ١ - ١٣٦ .

(٥) خ: ٤٣ .

(٧) خ: ١٤ .

وقد سبق لفظ القسم (والله) التركيب الشرطي ، ولكن ليس هذا من البحث .

ثانيا : ورب الكعبة :

ذكر في قول الجاحظ : فقال أبوه - وهو جد الصبي - : ابني ورب الكعبة^(١) .
يلاحظ سبق الجملة المؤكدة (ابني) ، وهي اسمية ، المبتدأ فيها محذوف تقديره: (هو ، هذا) ، للفظ القسم (ورب الكعبة) .

ثالثا : لعمري :

ورد في خمسة مواضع ، تتوزعها صورتان وهما :

- لعمري + لقد + فعلية منقوصة :

نحو : لعمري لقد كان في قوم قد ساسوا الناس سياسة^(٢) ، وقد ذكرنا مثلها في لفظ القسم (والله) .

- لعمري + اسمية منسوخة :

نحو: لعمري إنها لتحيط بها وتشتمل^(٣) ، وكذلك : لعمري إن الخطأ خطأ ..^(٤) ، وقد ذكرت في لفظ القسم (والله) .

وتلزم اللام هذا اللفظ دلالة على القسم ولزومه الابتداء ، ولذا تكون من أقسام لام الابتداء^(٥) ، ولذا فيعرب (لعمري) مبتدأ ، خبره محذوف وجوبا للتخفيف^(٦) .

ومن خلال دراسة القسم يتضح ما يأتي :

أولاً : ألفاظ القسم تتعدد وتختلف باختلاف استخدامها ، ولكن حروف القسم محدودة ، وتنحصر في أربعة أحرف ، هي :

- (١) خ : ٤٤ . (٢) ع : ١٨٦ . (٣) س : ١ - ٢٦٣ .
(٤) ع : ٨٩ . (٥) انظر : رصف المباني : ٢٤٠ .
(٦) انظر : الكتاب : ٣ - ٥٠٢ ، ٥٠٣ / الفصل : ٢٤٤ .



الواو : وهي جارة للفظ المقسم به^(١) ، وقد اتضح ذلك في الأمثلة السابقة ، حيث يجز اللفظان المقسم بهما بعد الواو ، وهما (الله ، رب الكعبة) .

اللام : ذكرت مفتوحة ، وتلزم (عمري) لتدلّ على القسم والابتدائية .

ويذكر النحاة حرفين ، آخرين ، وهما الباء والتاء ، ولكنها لم يردا في نثر الجاحظ .

ثانيا : أجهد النحاة^(٢) أنفسهم حول جعل (الباء) أصل حروف القسم ، ثم تكون الواو فرعاً لها ، ثم التاء فرع للواو ، وهم في ذلك لم يذكروا الميم ، والواقع أنها أصول كلها ، وما قالوا عنها : أصل لم ترد في نثر الجاحظ : وأعتقد أن اختلاف المجموعات اللغوية المتحدثة باللغة العربية هو السبب في تنوع هذه الحروف القسمية .

ثالثا : يذكر النحاة أن القسم يلزمه جملتان : جملة القسم وتتكون من حرف القسم واللفظ المقسم به ، وجملة جواب القسم ، والواقع أن جملة جواب القسم هي الجملة الأساسية في الكلام لأنها مقصود المتحدث ، وهي المعنى المراد الإخبار به للمتلقى ، أما القسم فهو جملة تخدمها ، أي تؤدي وظيفة للجملة الأساسية وهي مدلول التوكيد ، ولا يجب أن نجعلها جواباً للقسم ، فيمكن الاستغناء عن القسم ، ويكون المعنى سليماً ومطلوباً ، ولم يقل عن أداة من أدوات التوكيد السابقة أنها أصل والجملة التي تؤكد فرعاً ، كما قيل في القسم ، فجملة الجواب فرع ، ولذا فإن ابن هشام^(٣) يذكرها من الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، وذلك لأنها أصلٌ بمثابة الجملة الابتدائية .

رابعا : كما لحظنا استخدام القسم في توكيد الجملة الاسمية والفعلية على حد سواء ، والصور السابقة توضح ذلك ، فبعضها أكد الفعلية ، والآخر أكد الاسمية .

(١) انظر : رصف المباني ٤٢٠ / مغني اللبيب ٢ - ٣٢ / الجني الداني ١٥٤ .

(٢) انظر : معاني الحروف ٣٦ / رصف المباني ٤٢٠ / الجني الداني ٥٧ .

(٣) انظر : مغني اللبيب ٢ - ٥٤ .

هـ - التأكيد باللام :

ورد في اثنين وعشرين موضعاً ، تتوزعها خمس صور ، وهي كالآتي :

الأولى : سابقة خبر إن :

نحو : إن ذلك ليّين في شمائلهم^(١) ، حيث تسبق اللام خبر (إن) وهو (ييّن) ، ويجعل النحاة هذه اللام من أنواع لام الابتداء^(٢) ، وهي تفيد المبالغة في التوكيد^(٣) .

واختلف النحاة حول تقدمها (إن) وتأخرها عنها ، فيذكر الرماني^(٤) ، أن حقها التقديم إلا أن العرب كرهوا الجمع بين حرفي التوكيد فزحلخوا اللام إلى الخبر ، وكانت اللام أولى بذلك لأنها غير عاملة ، و(إن) عاملة ، فكان تقديم العامل أولى ، وتكسر همزة (إن) قبلها ، وفي هذا الموضع يجمع بين أداتي توكيد ، ويذكر سهولة ذلك لتغير لفظ أحدهما ، ودخولها في هذا الموضع قياسي^(٥) .

وتقع اللام في خبر إن بشرطين : أحدهما : أن يكون الخبر مثبتاً ، ثانيهما : ألا يكون ماضياً متصرفاً عارياً من (قد) ، وقد توفر الشرطان في المواضع التي ذكرت فيها هذه الظاهرة في نثر الجاحظ .

الثانية : لقد + ماض :

ذكرت في أربعة عشر موضعاً ، منها قولُ الجاحظ : ولقد رأيت رجلاً ضحماً فخم اللفظ فخم المعاني ..^(٦) ، حيث سبق الماضي بقد التي سبقت باللام ، ويذكر النحاة^(٧) أنها لام القسم في هذا الموضع ، وأجاز بعضهم أن تكون لامَ الابتداء ،

(١) س : ٢ - ١٩٤ .

(٢) انظر : المفصل : ٣٢٨ / التسهيل ٦٣ ، ٦٤ / الجني الداني ١٢٨ / همع الهوامع ١ - ١٣٩ / الإتيقان ٢ - ٢٦٨ / شرح التصريح ١ - ٢١٦ .

(٣) انظر : رصف المباني : ٢٣٣ . (٤) انظر : معاني الحروف ٥١ / الجني الداني ١٢٨ .

(٥) انظر : رصف المباني : ٢٣٣ . (٦) خ : ٥٧ .

(٧) انظر : الجني الداني : ١٢٥ .



وتقدير بعض النحاة لقسم مقدر وإن كان به تعسف فإنه يدل على مدلول اللام في هذا الموضوع ، حيث قررت التوكيد وبالغت فيه ، فإذا كان استعمال (قد) في هذا الموضوع يفيد التحقيق والتوكيد فإنهم قدروا لقد مع الماضي معنى التوكيد^(١)، فكأن اللام تقرن بقدر لتؤكد إفادتها مدلول التوكيد.

الثالثة : اللام + مصدر مؤول مبتدأ + خبره :

ذكرت في قول الجاحظ : ولأن ينقص الكتاب عن مقدار الحاجة أحبُّ إلى من أن يفضل عن مقدار القوة^(٢) ، وفيه سبقت اللام المصدر المؤول المبتدأ (أن ينقص الكتاب) ، وقد عرض المألقي هذه الصورة في قوله : وربما دخلت اللام على ما يدخل على المضارع من (أن) الناصبة له، نحو قولك: لأن تقوم خير لك من أن تقعد، لأن المعنى : لقيامك فهي في موضع مبتدأ ، فلذلك عوملت في ذلك معاملته^(٣) ، فهي لام الابتداء ، وتفيد التوكيد .

الرابعة والخامسة : أن تقع في جواب (لو لولا)، وليس هذا من البحث^(٤) .

و. التوكيد اللفظي :

يسميه (الزخشي) التكرير الصريح^(٥)، ويكون بإعادة اللفظ وتكراره، أو تقويته بمرادفه^(٦)، ويكون في الاسم والفعل والحرف والجملة ، وإذا أكدت الجملة فعلية كانت أو اسمية فالأحسن الفصل بينهما بعاطف ، ويكون (ثم) بخاصة^(٧) ، وهذا

(١) انظر: مغني اللبيب ١/ ١٣٨ .

(٢) س : ١ - ٢٩١ .

(٣) رصف المباني : ٢٣٢ .

(٤) للباحث دراسة مفصلة في هذه الظاهرة في دراسته : (جملة الشرط عند المذليين : ص ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(٥) انظر المفصل : ١١١ .

(٦) انظر : المفصل ١١٢ / التسهيل ١٦٦ / همع الهوامع ٢ - ١٢٥ / شرح التصريح ٢ - ١٢٦ ، ١٢٧ / شرح التصريح ٢ - ١٢٧ .

(٧) انظر همع الهوامع ٢ - ١٢٥ / شرح التصريح ٢ - ١٢٧ .

إذا أمن اللبس^(١)، ويجوز أن تؤكد بلا عاطف .

وما ورد في نثر الجاحظ من ظاهرة التوكيد اللفظي هو توكيد الضمير فقط ،
والضمير المتصل مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا يؤكد بالضمير المرفوع المنفصل
مع المطابقة بينهما، وذكر ذلك في ستة مواضع ، تتوزعها ثلاث صور ، هي :

الصورة الأولى : ضمير رفع متصل + ضمير رفع منفصل :

وردت في أربعة مواضع : منها قول الجاحظ : ورأيت أنا حَمَّارةً منهم ، زُهاء
خمسين رجلا يتغَدَّونَ على مِباقلٍ^(٢) ، والمؤكد هو ضمير الرفع المتصل البارز (تاء
الفاعل) ، أما الذي أكدّه فهو ضمير الرفع المنفصل البارز (أنا) ، ومثله : وقد كنت
أنا على ذلك قادرا وبه مستوصيا^(٣) ، ويلاحظ التطابق بين الضمير المؤكد والضمير
الذي أكدّه تطابقا تاما .

الصورة الثانية : ضمير رفع مستتر + ضمير رفع بارز منفصل :

ذكرت في قول الجاحظ : (وصارت هي حَقَّةً والِدالَّةً عليه دون غيره)^(٤) ، في
صارت) ضمير رفع مستتر يقدر بـ (هي) وهو اسم (صار) ، وأكد هذا الضمير
بضمير الرفع البارز المنفصل (هي) ، ويلاحظ تطابقهما من جميع الجوانب فهو بمثابة
التكرار له .

الصورة الثالثة : ضمير رفع متصل + ضمير نصب متصل + ضمير رفع

منفصل مؤكد :

ذكرت في قول الجاحظ : جئتنا أنت بنوع من العجب أبطل كل عجب^(٥) ،
الضمير المتصل (تاء الفاعل) أكد بضمير الرفع المنفصل (أنت) وهما متطابقان
تطابقا تاما ، وقد فصل بينهما بضمير النصب المتصل (نا الدالة على الفاعل) ، وذلك

(٣) س : ١ - ٢٩١ .

(٢) خ : ١٨ .

(١) انظر : التسهيل ١٦٦ .

(٥) س : ١ - ٢٤١ .

(٤) س : ١ - ٢٤٣ .



لأنه مفعول به فلا بد أن يعتمد على فعل يتصل به ، فكان الانفصال بين المؤكد وما أكد به .

رابعا : تأكيد الاسم ذاته :

أ - التوكيد المعنوي :

أطلق عليه الزمخشري (التكرير غير الصريح)^(١) وهو ينقسم إلى قسمين رئيسيين من خلال ثمانية وعشرين موضعا :

أولهما : ما يفيد دفع التوهم :

جدوى التوكيد في هذا القسم أن التكرير تكرير للمؤكد ، وما علق به في نفس السامع ، وتمكين في قلبه ، وإمالة شبهة ربما خالجه ، أو توهم غفلة أو ذهاب عما يكون بصده المتحدث فيزيهه^(٢) ، فهو يكون إما لدفع توهم المجاز من حذف مضاف أو غيره ، أو تقدير السهو والنسيان ، ويكون باستخدام :

نفس :

وردت في قول الجاحظ : (الشاعر نفسه قد تختلف ...)^(٣) ، حيث أكد المبتدأ (الشاعر) باستخدام لفظة التوكيد (نفس) ، وقد أضيف إليها ضمير الغائب (الهاء) ، ويتطابق مع المؤكد في التذكير والإفراد والغيبة والتعريف .

ويذكر النحاة^(٤) أن هذا النوع من التوكيد يكون باستخدام (النفس ، والعين) ويجوز أن يؤكد بكل منهما على حدة ، ويجوز أن يجتمعا في توكيد واحد بشرط تقديم النفس على العين ، وقيل لا يجب الترتيب بل يحسن .

(١) الفصل ١١١ .

(٢) انظر : الفصل ١١١ ، ١١٢ .

(٣) ن : ١ - ٢٠٩ .

(٤) انظر : همع الهوامع ٢ - ١٣٢ / شرح التصريح ٢ - ١٢ .

ويكونان مفردين مع المفرد، مجموعين جمع قلة مع غيره^(١)، وقد جَوَزَ (ابن مالك) وولده تثنيتهما، فيقال نفساهما، ومنع ذلك أبو حيان^(٢)، ويضافان لضمير المؤكد المطابق لكل منهما في العدد، والجنس، والتشخيص (أي الغيبة أو الحضور أو التكلم) وكان هذا متفقا مع المثال السابق من نثر الجاحظ.

ويعرض النحاة ظاهرةً توكيد الضمير بهما، فإذا أكد بهما ضمير الرفع المتصل مستتراً أو بارزاً فالأصح أن يؤتى بفواصل ما، ويوجب الزمخشري الإتيان بالفواصل^(٣)، أما ضمائر النصب والجر فتؤكد بهما بلا شريطة^(٤)، يقول سيبويه: وتقول: رويدكم أنتم أنفسكم، فإن قلت: رويدكم أنفسكم رفعت، وفيها قبح لأن قولك: افعلوا أنفسكم فيها قبح، فإذا قلت: أنتم أنفسكم حسن الكلام^(٥).

وينفردان بجواز جرهما بباء زائدة، كما لا يؤكد مثني بغيرهما إلا بواسطة (كلا وكتلتا)^(٥).

ولم يرد التوكيد بالعين، كما لم يؤكد الضمير بهما في نثر الجاحظ.

ثانيهما: ما يفيد الشمول والإحاطة:

ويكون من ألفاظ التوكيد ما يفيد الشمول، ودفع توهم إطلاق البعض على الكل، وتكون إما للمثنى ككلا وكتلتا، وإما للجمع ككل وجميع وعامة.. إلخ. وتستخدم هذه الألفاظ لتوكيد المفرد، والجمع.

(١) انظر: التسهيل ١٦٤/ شرح شذور الذهب ٤٢٧، ٤٢٨/ شرح ابن عقيل ٢-٥٠، ٥١.

(٢) انظر: التسهيل ١٩/ همع الهوامع ٢-١٢٢، حاشية الخضري على ابن عقيل ٢-٥٠.

(٣) انظر: المفصل ١١٢.

(٤) انظر: المفصل ١١٢/ شرح ابن عقيل ٣-٢١٣/ شرح التصريح ٢-١٢٦.

(٥) الكتاب: ١-٢٤٧.

(٦) انظر: التسهيل ١٦٤/ همع الهوامع ٢-١٢٢.



صور توكيد المفرد بها :

. مفرد + كل + ضمير مفرد :

ورد ذلك في عشرة مواضع ، ومثالها قول الجاحظ: هذا كله دليل واضح وبرهان بين^(١) ، فلفظ التوكيد (كل) أكد اسم إشارة للمفرد (هذا)^(٢) ، كما أضيف إلى لفظ التوكيد ضمير الغائب (الهاء) ، وهو يدل على المفرد ، وإذا أكد بكل وألفاظها فيجب أن يكون المؤكد ذا أجزاء ولو حكما ، إذ ما لا يتجزأ لا يتوهم فيه عدم الشمول^(٣) ، واسم الإشارة (هذا) في الجملة السابقة يشير إلى دلائل من أحداث وأقوال ذكرها الجاحظ ، ففيها أجزاء ، ويتطابق هذا مع الجمل التي وردت فيها هذه الظاهرة في نثر الجاحظ .

ومنها كذلك : ما لهم عندي علاج هو أنجع فيهم من أن يمنعوا الصباغ كله^(٤) ، والمؤكد وهو (الصباغ) يمكن تجزئته ، فهو أنواع ، ولذا لزمه توكيد الشمول والإحاطة ، وربما كان هناك فاصل بين لفظ التوكيد والاسم المفرد الذي أكده ، ويتضح ذلك في قول الجاحظ، وذلك إن كان كفرا كله فلم يبلغ كفر نابته عصرنا^(٥) ، حيث أكدت لفظة (كل) الضمير العائد على اسم الإشارة المفرد (ذلك) ، وفصل بينهما بخبر (كان) المنصوب (كفرا) ، واسم الإشارة يدل على أحداث كثيرة فاسدة وقعت ، ففيه معنى التجزئة .

- اسم مفرد + كل + الاسم المفرد المؤكد :

ذكرت في قول الجاحظ: إن العجز كل العجز أن تعيد على خصمك ..^(٦) ولفظة التوكيد (كل) أكد بها الاسم المفرد (العجز) ، وأضيف إلى لفظ التوكيد الاسم المؤكد

(١) س ١- ٣٠١ .

(٢) انظر: المقرب ١- ٢٣٨، ٢٣٩ .

(٣) انظر: الفصل ١١٣ / همع الموامع ٢- ١٢٣ / شرح التصريح ٢- ١٢٣ .

(٤) س ٢- ١٨ .

(٥) ع: ١٤٤ .

(٦) خ: ٥٥ .

(العجز) ، وذكر ابن مالك جواز إضافة (كل) إلى ظاهر مثل المؤكد^(١) ولكن أبا حيان يخرج ذلك على النعت^(٢) ، ومن الواضح أنها إحاطة وشمول ، فهي توكيد ظاهر .

- اسم مفرد + أجمع :

ذكرت في موضعين ، أحدهما : وصادفوا الناس وقد انتظموا معاني الفساد أجمع^(٣) . فكلمة (أجمع) أفادت إحاطة وشمولا للمفرد الذي سبقها (الفساد) ، ويلاحظ أن (أجمع) تخلو من ضمير يعود على المؤكد ، ويذكر النحاة أنه ربما تبعت (أجمع) لفظة (كل) ، أما (كلها) فتتبعها (جمعاء) ، و(كلهم) (أجمعون) ، و(كلهن) (جَمَع) ، وقد تغنى هذه الألفاظ عن (كل)^(٤) ، ويقول السيوطي : ويذهب الجمهور إلى أنه لا يؤكد بأجمع دون (كل) اختيارا . أما أبو حيان فقد أجاز ذلك لكثرة وروده في القرآن الكريم^(٥) .

والموضع الثاني قول الجاحظ: لم يعد ذلك أجمع الضلال والفسق^(٦) ، واسم الإشارة المؤكد يدل على أجزاء ذكرها الجاحظ .

صور تأكيد الجموع بها :

- جمع + كل + ضمير جمع :

ذكر ذلك في موضعين: أحدهما قول الجاحظ: كان أعلم العرب بالعرب كلهم^(٧) ،

(١) انظر : التسهيل : ١٦٤ .

(٣) س : ٢ - ٢٠ .

(٤) انظر: الكتاب ١ - ١٥٨ ، ٣٧٧ / الفصل ١١٣ / التسهيل ١٦٥ / شرح شذور الذهب ٤٢٩ ، ٤٣٠ / جمع الهوامع ٢ - ١٢٢ ، ١٢٣ / شرح التصريح ٢ - ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٥) جمع الهوامع ٢ - ١٢٣ ، ومما جاء في القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى : ﴿وَأَعْوَيْنَهُمْ أَجْمَعِينَ

﴿٣٩﴾ [الحجر] ، ﴿وَأَنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ﴿٤٣﴾ [الحجر] ، ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ

وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ ﴿١٣﴾ [السجدة] .

(٧) ع : ٢٤ .

(٦) س : ٢ - ١١ .



فلفظ (كل) أكدت اسم الجنس الدال على الجمع (العرب) ، وقد أضيف إلى (كل) ضمير الغائب (هم) ، وهو دال على الجمع وهذا يتمشى مع القواعد السابق ذكرها .

- جمع + كل + ضمير مفردة :

ذكر ذلك في موضعين ، منها : حتى يخرج أبيات القصيدة كلها مستوية في الجودة^(١) والمؤكد هو (أبيات) ، ولفظ التوكيد (كل) أضيف إليها ضمير الغائبة (الهاء) ، فالمؤكد جمع والضمير مفرد ، والمؤكد لا يعقل ، ويذكر ابن عصفور ، وكل جمع لما لا يعقل فالعرب قد تعامله معاملة جماعة المؤنثات ، وقد تعامله معاملة الواحدة^(٢) ، وفي هذا المثال عومل الجمع غير العاقل معاملة المفردة ، ومثله كذلك التوكيد في الموضع الثاني .

- ضمير مؤكد + الباء + أجمع + ضمير مطابق :

ذكرت في ثلاثة مواضع ، منها : مشت إليه بأجمعها^(٣) ، والضمير المؤكد المستتر والمقدر (هي) في (مشت) يعود على قريش ، وعندما أراد الكاتب أن يفيد إحاطة وشمولا أكدها بقوله (بأجمعها) ، حيث جر لفظ التوكيد بالباء ، وأضيف إليه ضمير ، ويذكر المرادي^(٤) زيادة الباء للتوكيد مع (النفس والعين) في باب التوكيد ، ولكنه لم يذكر غيرهما من ألفاظ التوكيد ، ويبدو أنه إذا استخدمت (أجمع) توكيدا للإحاطة والشمول مضافا إليها ضمير يعود على المؤكد فيلزم جرهما بالباء ، وقد ورد ذلك في القولين الآخرين ، وهما : نهضت إليه بأجمعها^(٥) ، قالوا بأجمعهم : حالان لا تقبلان الحسد^(٦) ، ولم ترد (أجمع) مضافا إليها الضمير بدون جرهما بالباء في نثر الجاحظ ، واعتبرت (بأجمع) في هذه المواضع توكيدا لأنها إحاطة وشمول ، ويمكن وضع لفظ التوكيد (كل) في موضعها .

(٢) المقرب: ١- ٢٣٩ .

(٤) انظر: الجني الداني ٥٥ .

(٦) س: ١- ٢٧٠ .

(١) ن: ٢- ٢٥ .

(٣) ع: ٢٣ .

(٥) س: ٢- ٢٠٠ .

وإذا أكد بألفاظ التوكيد الدالة على الإحاطة والشمول ضمير متصل ، بارز أو مستتر مرفوع أو منصوب أو مجرور فإنه يجوز أن يفصل بينهما وألا يفصل ، ويفهم ذلك من قول سيبويه : « وتقول : رويدكم أجمعون ، ورويدكم أنتم أجمعون ، كل حسن ، لأنه يحسن في المضمرة الذي له علامة في الفعل ، ألا ترى أنك تقول : قوموا أجمعون ، وقوموا أنتم أجمعون»^(١) .

- ضمير جمع + جميعا :

وردت في ستة مواضع ، منها : وفي إطباقهم جميعا يدعونه خليفة رسول الله من تلقاء أنفسهم^(٢) ، وفيه أكد لفظ التوكيد (جميعا) ضمير الغائبين (هم) المضاف إلى (أطباق) ، فهو يفيد له الإحاطة والشمول ، ويلاحظ أن لفظ التوكيد (جميع) لم يضاف إليه ضمير الغائبين العائد على المؤكد ، وقد أجاز الكوفية ذلك^(٣) .

وهناك قضايا أخرى تتعلق بالتوكيد المعنوي ، ذكرها النحاة تتلخص فيما يأتي :

أولاً : يؤكد بكلا للمثنى المذكر ، وكلتا للمثنى المؤنث ، وقد يستغنى عن أحدهما بالآخر^(٤) ، ولا يؤكد بهما ما لا يصلح موضعه (واحد)^(٥) .

ثانياً : قد تتبع (كل) بما يوازنها من (كتع ، وبصع ، وبتع) بهذا الترتيب أو بدونه^(٦) ، ويذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز أن يؤكد بهذه الألفاظ دون أجمع لأنها توابع ، وأجاز ذلك الكوفيون وابن كيسان^(٧) .

ثالثاً : لا يجوز أن تثني (أجمع ولا جمعاء) عند جمهور البصريين استغناء بكلا وكلتا عن تثنيتهما ، وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون^(٨) .

(١) الكتاب ١- ٢٤٧/ وانظر: ١- ٢٥٠، ٢٧٧، ٢٧٨/ الفصل: ١١٢/ شرح التصريح ٢- ١٢٦ .

(٢) ع: ١٦٨ . (٣) انظر: التسهيل ك١٦٤/ همع الهوامع: ٢- ١٢٣ .

(٤) انظر: التسهيل ١٦٤ . (٥) انظر همع الهوامع ٢- ١٢٣/ شرح التصريح ٢- ١٢٣ .

(٦) انظر: الكتاب ٢- ١١/ الفصل ١١٤/ التسهيل ١٦٥/ همع الهوامع ٢- ١٢٣ .

(٧) انظر: همع الهوامع ٢- ١٢٤ . (٨) انظر: شرح التصريح ٢- ١٢٤ .



رابعاً: أجمع وأخواتها معارفٌ باتفاق النحاة؛ إلا أنهم اختلفوا في سبب تعريفها: فإما بنية الإضافة إلى الضمير، وإما بالعلمية حيث تكون أعلماً للتوكيد علق على معنى الإحاطة بما يتبعه^(١).

خامساً: لا تؤكد النكرة مطلقاً عند أكثر البصريين بألفاظ التوكيد؛ لأنها معارفٌ فلا تتبع نكرة^(٢)، وأجازه بعضهم مطلقاً، واختار ابن مالك جواز تنكيرها إن أدى إلى فائدة وفاقاً للأخفش والكوفيين، وذلك بأن تكون النكرة زمناً محمداً^(٣)، ولم يرد توكيد النكرة عند الجاحظ.

سادساً: لا يجوز عطف ألفاظ التوكيد على بعضها خلافاً لابن الطراوة^(٤).

سابعاً: أغفل أكثر النحاة التأكيد باستخدام (عامّة) لأنه غريب^(٥)، ولم يرد في نثر الجاحظ.

خامساً: تأكيد المعنى:

يشمل هذا القسم جمعاً لطرق توكيد المعنى من خلال نثر الجاحظ، ولم يذكر في باب التوكيد عند النحاة، ولكن مدلولها يفيد التوكيد:

أ - باستخدام بعض الألفاظ:

لا بد:

ذكرت في قول الجاحظ: ولا بد أيضاً من حزم يحدرك مصارع البغي^(٦)، أكد معنى الجملة باستخدام التعبير (لا بد)، ولا بد أي لا فراق ولا محالة^(٧)، وعدم الفراق وعدم الحيلة يعطى معنى التوكيد، واقتران (البد) بلا النافية للجنس يقوى

(١) انظر: همع الهوامع ٢- ١٢٤.

(٢) انظر: المفصل ١١٣ والمراجع السابقة.

(٣) انظر: التسهيل ١٦٥ / شرح التصريح ٢- ١٢٥.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢- ١٢٤.

(٥) انظر: شرح التصريح ٢- ١٢٣.

(٦) انظر: القاموس المحيط: ١/ ٢٧٦.

(٧) س ١- ٢٢٣.

هذا التوكيد ، ومثلها قوله: ولا بد من أن تعرفني الهنات التي نَمَّت على المتكلمين^(١) ،
ودراستها نحوياً مع (لا النافية للجنس) .

ألبتة :

ذكرت في موضعين أحدهما : هذا باب يسقط ألبتة^(٢) ، والبت يعني القطع ، وفي
القاموس المحيط : لا أفعله ألبتة وبتة لكل أمر لا رجعة فيه^(٣) ، وسواء اعتبرت نائبة
عن المفعول المطلق نيابة الصفة ، أو اعتبرت مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف من جنسه ،
فكلاهما مفيد للتوكيد ، واستوحى ذلك الموقع الإعرابي من المعنى ، فيقال : طلقها
بتة وبتاتا أي : طلقها طليقة تقطع كل علاقة ، فوصف معنى البت المفعول المطلق
المحذوف ، فكذا تكون (ألبتة) .

والموضع الثاني الذي ذكرت به هو : وأما الوادُّ فلا تعرض له ألبتة^(٤) .

لا محالة :

ذكرت في قول الجاحظ: ويختل به الكتاب لا محالة^(٥) ، وقد ذكر من معاني (لا بد)،
لا محالة ، ويكررها صاحب القاموس في قوله : (لا محالة منه بالفتح لا بد ..)^(٦) .

أبدا :

ذكرت في أربعة مواضع ، منها : ما أعطت الرافضة الطاعة أبدا^(٧) ، والأبد
محركة الدهر ، جمعه آباد ، وأبود والدهر والقديم والأزلى^(٨) ، وكلها تدل على الزمن
المستغرق سواء كان ماضياً أم مستقبلاً ، وفي مثلنا تدل على الزمن المستغرق في
المضي ، لأنها تتعلق بالفعل الماضي .

- | | |
|--------------------------------|-----------------------------------|
| (١) خ : ٣ . | (٢) خ : ٧ . |
| (٣) القاموس المحيط : ١ - ١٤٢ . | (٤) س ١ - ٢٣٩ . |
| (٥) خ : ٧ . | (٦) انظر القاموس المحيط ٣ - ٢٦٣ . |
| (٧) ع : ١٤٢ . | |
| (٨) القاموس المحيط ١ / ٢٧٣ . | |



أما قوله : فحسبت أن أقل ما عند الرجلين ألا يعودا إلى مائدته أبدا^(١) ، فهي تدل فيه على الزمن المستغرق في المستقبل ، وجاء إفادة (أبدا) التوكيد من دلالتها على الاستغراق الزمني غير المحدود أو غير المحصى ، أو ما يمكن تسميته بالزمن اللانهائي ، وهذا دلالة على توكيد الحدث نفيًا أو إثباتًا .

قط :

ذكرت في أربعة مواضع ، منها : فإن العرب لم تعظم شيئًا قط كتعظيمها موقع الإنعام والشكر والأحدوثة الحسنة^(٢) ، ولـ (قط) لغتان ، إما مشددة مجرورة ، فتكون بمعنى الدهر فيما مضى من الزمان ، أو فيما انقطع من عمري .. ، وإما أن تكون مرتفعة غير منونة فتكون بمعنى الزمان^(٣) . ويذكر (ابن مالك) من الظروف (قط) ويكون للوقت الماضي عموماً ، ويختص بالنفي ، وربما استعمل دونه لفظاً ومعنى ، ومن لغاته : قَطُّ وَقَطُّ وَقَطُّ وَقَطُّ^(٤) ، وكون استخدامه للماضي عموماً يفيد مدلول التوكيد ؛ لأن العمومية في الحديث من المتحدث يدل على إرادته توكيداً وإحاطة وشمولاً .

استخدام (ليس) و (ما) النافيتين ، ودرسا قبل ذلك .

استخدام ألفاظ فيها معنى اليقين والتوكيد ، مثل : شهد ، ورأي ، ووجد وألفي وثبت ، وتيقن .. إلخ .

ب. التأكيد بالتشبيه :

وقد ذكر في موضعين ، أحدهما : كاف الجر ، وثانيهما : كأن في التشبيه المؤكد .

وما أود أن أذكره هنا أن التشبيه ضرب من التوكيد، ولذلك فإن النحاة^(٥) يذكرون

(١) خ : ٥٦ . (٢) س ١ - ٣٠١ .

(٣) انظر : القاموس المحيط ٢ - ٣٨٠ . (٤) انظر : التسهيل : ٩٥ .

(٥) انظر : مغنى اللبيب ١ - ١٤٢ / وما بعدها / الجني الداني ٧٩ وما بعدها .

للكاف معنى التوكيد ، ويذكرون أن مدلول (كأن) للتشبيه المؤكد^(١) ، ويذكر البلاغيون إفادة التشبيه توكيد المعنى ، فيذكر القزويني في أثر التشبيه : كان لذلك ضربٌ من التأثير في النفس ، وتمكين المعنى في القلب زائد على القول المجرد^(٢) ، وهذا يلتقي مع قول الزمخشري في التوكيد : (وجدوى التأكيد أنك إذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق به في نفس السامع ومكنته في قلبه)^(٣) ، فكلاهما يمكن المعنى في القلب ، ويعلقه في نفس السامع ، ونلمس مثل هذه المعاني عند البلاغيين المحدثين^(٤) .

وتتضح المعاني السابقة في قول الجاحظ : ومع اجتماعهم على أن دم الفاسق حرام كدم المؤمن ..^(٥) ، فالجاحظ يعطي المعنى مجردا في قوله (دم الفاسق حرام) ، ولكنه يعود فيؤكد حرمة هذا الدم بتشبيهه بدم المؤمن ، ولاشك في حرمة ، فهذا ضرب بليغ من التوكيد، ويتضح ذلك في قوله: وكل رغي في بياض الفضة كأنه البدر^(٦) ، ويتضح توكيد بياض الرغي بتشبيهه بالبدر ، وتشبيهه كذلك بعد ذلك بالمرأة المجلوة، وتدرس بقية الأمثلة في الكاف من حروف الجر ، و(كأن) والتشبيه المؤكد .

ج - التأكيد بالتكرار المعنوي :

ذكر في أربعة عشر موضعا ، تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

أولهما : تكرار الجملة تكرارا معنويا :

ويتضح ذلك في قول الجاحظ: فقد سقطت المحنة ، وزالت البلوى والمشقة^(٧) ، والجاحظ يقرر المعنى في الجملة الخبرية (فقد سقطت المحنة) ، ثم يعود ويقرر هذا

(١) انظر: الكتاب ٣- ١٥١ / الجني الداني ٥٦٨ / مع الهوامع ١ / ١٣٣ شرح التصريح ١- ٢١٤ .

(٢) الإيضاح ١ / ٢١٧ . (٣) الفصل ١١١ .

(٤) انظر : د . حفني محمد شرف / الإعجاز البياني للقرآن : ٣٢٥ وما بعدها .

(٥) س : ٢ - ٨ . (٦) خ : ٥٤ .

(٧) س : ١ - ٢٨٧ .



المعنى ويؤكد بما يفيد معناه مرة أخرى ، وذلك في قوله (وزالت البلوى والمشقة) ، وهذا من قبيل الإطناب لتمكين المعنى وتقريره في النفس^(١) ، ويعد هذا - نحويا - من قبيل عطف جملة على أخرى .

ومثل ذلك قول الجاحظ : والكتاب قد يفضل صاحبه ويرجح على واضعه بأمور^(٢) ، فمعنى (الفضل) كرر في مدلول (الرجحان) ، ومثل ذلك قاله البلاغيون فيها يسمى بالإطناب بالتذييل^(٣) .

ثانيهما : تكرار المفرد تكرارا معنويا بذكر مناقضه منفيا :

ومن ذلك قول الجاحظ : فوالله إنك لتأكله غثا غير مرئ ، وخبيثا غير شهبي^(٤) ، وقد قرر الكاتب المعنى في قوله : إنك لتأكله غثا ، ولكنه يعود فيقرر معنى (الغث) بذكر المناقض له منفيا (غير شهبي) ، وهذا من قبيل النعت - نحويا - فالمناقض المنفي صفة للاسم المكرر معنويا، ويتضح ذلك في قول الجاحظ : تابع غير متبوع ومستجد غير مُجد^(٥) .

وثالثها : تكرار المفرد تكرارا معنويا بذكر مرادفه :

من ذلك قول الجاحظ : فقد وضعه بأرفع المنازل وأسنى المراتب^(٦) ، فقوله : (أسنى المراتب) تكرار معنوي بالمرادف لقوله (أرفع المنازل) ، وهذا الضرب من الإطناب لتقرير المعنى وتوكيده ، وإثباته في النفوس ، وهو من قبيل عطف المفرد - نحويا .

د - التأكيد بالعطف المتناقض :

ذكر في عشرة مواضع ، وضابطه أن يذكر المعنى المراد ثم يعطف عليه بمناقضه

(١) انظر : القزويني : الإيضاح ١ - ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٠٩ .

(٢) س : ١ - ٣١٦ . (٣) انظر : الإيضاح للقزويني ١ - ٢٠٠ ، ٢٠١ .

(٤) س ١ - ٢٦٩ . (٥) ع : ٢٦ . (٦) س ١ - ٣١٣ .

للاحتواء، مما يزيد ذلك من توكيد المعنى، ويجوى كل احتمالات المناقض، فيكون ذلك تقريراً وتوكيداً. ومثاله قول الجاحظ: هبت ريح العلماء وكسد الجهل والعي^(١)، وواضح ما بين الجملة (هبت ريح العلماء) بما تدل عليه من انتشار للعلم، والجملة (كسد الجهل والعي) من تناقض، ولكنه تناقض لتوكيد انتشار العلم وهو المعنى الأول.

ومثل ذلك قول الجاحظ: ولكنه أدى اللفظ وترك المعنى^(٢)، وهذا من قبيل عطف الجملة - نحوياً -، ولا بد أن يكون العاطف هنا الواو، لأنها تؤدي معنى الاشتراك في الحكم، وإذا كان بأداة عطف أخرى فإن المعنى لا يفيد هذا التوكيد.

ومثل ذلك: فلم يبق إلا أن يقوى على كسر الباطل أو يعجز عنه^(٣)، ونجد مثل ذلك عند البيانين القدامى^(٤)، والمحدثين، ويقول الدكتور حفني شرف: تشبيه ما تقع عليه الحاسة بما لا تقع عليه اعتماداً على النقيض والضد^(٥).

وربما كان العطف من قبيل عطف المفرد على المفرد، وذلك في قوله: ولا أظهر الشك في خبره إنسان واحد قريب ولا بعيد^(٦).

هـ - التأكيد بالعطف للاحتواء :

ذكر في عشرة مواضع، ومضمونه أن الكاتب يقرر المعنى، ولكنه يعطف عليه بما هو قريب منه ليحتوى كل وجهات المعاني المحتملة لأداء المعنى الأصلي، فيكون ذلك تأكيداً في النفس، وتقريراً للمعنى، ومن ذلك قول الجاحظ، وقد ضحك النبي ﷺ ومزح، وضحك الصالحون ومزحوا^(٧)، فالعطف بجملة (ضحك الصالحون) على جملة (ضحك النبي)، فيه تقرير لقيمة الضحك، وتوكيد مدى

(١) س ١ - ٣١٧.

(٣) س ١ - ٣١٥.

(٥) إعجاز القرآن البياني ٣٢٦.

(٢) ع: ١٤٢.

(٤) انظر: الإيضاح: ١ - ٢٠٢، ٢٠٣.

(٦) ع: ٨٤.

(٧) خ: ٦.



أهميته وكونه غير معيب ، فهو عطف للاحتواء ، وهذا من قبيل العطف - نحويا - عطف جملة على جملة .

وربما كان من هذا المضمون ما هو صفات متكررة ، كما في قول الجاحظ : ولقد رأيت رجلا ضخما فخم اللفظ فخم المعاني ، فقوله (فخم المعاني) توكيد بالاحتواء ، فربما كان فخم اللفظ دون المعاني ، وقد سميت ذلك العطف للاحتواء ، أي احتواء المعاني .

و- التوكيد بالتحديد اللفظي :

ذكر ذلك في قول الجاحظ : وأما أنا فقد رأيت بعيني ما أخبرك به^(١) . فالكاتب يؤكد الرؤية بذكر أداتها وهي (بعيني) ، مما لا يدع مجالاً للشك في الحدئية، وقد ذكر مثل ذلك القزويني في إيضاحه^(٢) .

ومنه كذلك قول الجاحظ : ولكن كتابي هذا لم يوضع إلا في الإمامة^(٣) .

ز- التأكيد بالجملة الاعتراضية :

يؤتي بالجملة الاعتراضية لأداء معان معينة ، ومنها : التوكيد وتقرير المعنى في النفوس ، ويذكر مثل ذلك السيوطي في قوله : (والاعتراضية هي التي تفيد تأكيدا وتسديدا للكلام الذي اعترضت بين أجزائه)^(٤) ، وقال مثل ذلك البلاغيون ، فيذكر القزويني من أنواع الإطناب الإنطاب بالاعتراض^(٥) ، وقد لمسنا ما في الإطناب من توكيد وتقرير ، ومما جاء من ذلك في نثر الجاحظ قوله : وإن بعضهم كان يقصد لتقبيح خطه وإن كان حلوا^(٦) ، فالجملة الاعتراضية (إن كان حلوا) دخولها في الكلام كخروجها منه ، لا ينقص من المعنى شيئا، ولكنها أتت لتؤكد المعنى وتقرره ،

(١) خ : ٥٧ . (٢) انظر : القزويني : الإيضاح ١ - ٢٠٩ .

(٤) همع الهوامع : ١ - ٢٤٧ .

(٣) ع : ٢٠٦ .

(٥) انظر : الإيضاح ١ - ٢٠٦ .

(٦) س ٢ - ١٩٠ .

وذلك بأن يعطى الكاتب أقصى الاحتمالات لأداء المعنى الأول بذكر مناقض له^(١) ،
ليبين مدى حرص الفاعل على أداء الحدث المقصود . ومثل ذلك قول الجاحظ : إن
أولى الناس ألا يحتج بخبر أنس لأنتم معشر الشيع^(٢) ، فبعد أن ذكر الجاحظ من
المخبر به وهو ضمير المخاطبين (أنتم) عاد فخصصه بالجملة الاعتراضية التخصيصية
(معشر الشيع) وذلك لكي يقرر المعنى ويؤكد ويثبته في النفوس ، ومثل ذلك
يمكن أن نلمسه في الجمل الاعتراضية المؤكدة .

ح - التوكيد بالتقديم :

يكون التقديم للاهتمام والتخصيص ، حيث يقول سبويه : وكأنهم إنما يقدمون
الذي بيانه أهم لهم وهم بيانه أعني ، وإن كانا جميعا يهانه ويعيناهم^(٣) ، وقال بما
يفيد ذلك علماء البلاغة^(٤) ، وورد التقديم في نثر الجاحظ في عدة صور، سأشير إليها
دونما غوص أو تفسير ، وذلك لأن كل صورة درست في مواضعها .

الصور الأولى : فعل + شبه جملة + فاعل :

نحو : وقد غاب عنه خصمه^(٥) ، وكذلك : رسبت في القلوب أوتاده ، واشتد على
المنظر إفهامه ، وعلى المخاصم بالحق توقيفه^(٦) ، فقد تقدمت أشباه الجمل (عنه ، في
القلوب، على المنظر ، على المخاصم بالحق) ، تقدمت على الفواعل ، وذلك للاهتمام
بها وتخصيصها .

الصورة الثانية : فعل + شبه جملة + نائب فاعل :

نحو : وقد مدح بالبكاء ناس كثير^(٧) ، وتماثل مع الصورة السابقة تحليليا، سوى
أن الفعل هنا مبني للمجهول .

(١) انظر: للباحث: جملة الشرط عند الهذليين (رسالة ماجستير - آداب القاهرة) ص ٢٩٩ وما بعدها .

(٢) ع: ١٥٠ . (٣) الكتاب ١ - ٣٤ .

(٤) انظر : دلائل الإعجاز : ٨٤ وما بعدها/ الإيضاح ٥٤ وما بعدها .

(٥) س ١ - ٣١٤ . (٦) س ٢ - ١٨٧ ، ١٨٨ . (٧) خ : ٦ .



الصورة الثالثة : (مبتدأ) فاعل مقدم + قد وماض + تكرر الفاعل :

نحو: وأما أنا فقد رأيت بعيني من هذا الرجل ما أخبرك به^(١)، يلاحظ أن الجملة فعلية في الأصل تحولت إلى اسمية بالابتداء بالفاعل، ثم كرر في الجملة الفعلية الخبر (فقد رأيت) في صورة ضمير المتكلم (التاء)، وهذا التكرير يعطى مدلول التوكيد، ويقول عبد القاهر الجرجاني: (ولم يكن ذلك كذلك إلا لأنك تعلمه إياه من بعد تقدمه وتنبه أنت به في حكم من بدأ وأعاد ووطد ثم بين ولوح ثم صرح، ولا يخفى مكان المزية فيما طريقه هذا الطريق)^(٢) كما يوضح الجرجاني أن التقديم يمنع من الشك ويقوى المعنى ويؤكدده.

الصورة الرابعة : فعل ناقص + خبر مقدم + اسم مؤخر :

نحو: وهو ما صارت إليه العجم من مذهب الشعوبية، وما قد صار إليه الموالي من الفخر على العجم والعرب^(٣)، تقدمت شبه الجملة (إليه) على الاسم المعرفة (العجم)، وهو تقديم جواز لغرض بلاغي، وهو كما يقول الجرجاني: أراد الذي ذكرت لك من تنبيه السامع لقصدتهم بالحديث من قبل ذكر الحديث، ليحقق الأمر ويؤكدده^(٤).

الصورة الخامسة : فعل ناقص + اسمه + متعلق بالخبر مقدم + الخبر :

نحو: وقد كنت أنا على ذلك قادرا وبه مستوصيا^(٥)، فشبه الجملة (على ذلك) وكذلك (به) متعلقتان بالخبر والمعطوف عليه (قادرا، مستوصيا)، وقد تقدمتا عليها وذلك للاهتمام والتنبيه، وهو ضربٌ من التوكيد.

(١) خ: ٥٧.

(٢) انظر دلائل الإعجاز ١٠٢/الإيضاح: ٥٥ وما بعدها.

(٤) انظر دلائل الإعجاز ١٠٠/الإيضاح: ٥٥ وما بعدها.

(٥) س: ١ - ٢٩١.

(٣) س: ٢ - ٢٠.

وقد سبق كذلك صور التقديم في خبر المبتدأ ، وخبر إن وما نحوها ، وكلها من
أضرب التوكيد.



مواضع جملة التأكيد

إن، أن

الأول (معرفة + معرفة)

(س١) ٣١٨/٣١٧/٢٨٩ (س٢) ١٨٧/١٩١/١٩١ (ع) ٧/١٤٤/١٤٥ (ن) ٢٠٢ .

الثاني : (معرفة + مصدر مؤول)

(ع) ٢٠٩/١٤٥ (ن) ٩٢ (س١) ٣١٥ (خ) ٥٦ .

الثالث (معرفة + ضمير فصل + معرفة)

(ع) ١٤٦ (ن) ٢-١١ (خ) ٤ .

الرابع (معرفة + نكرة)

(س١) ٣١٩/٣١٩ (س٢) ١٩/١٩/١٤ (ع) ١٠٢ (ن) ٢٠٤

(ن) ١٠٢ .

الخامس (معرفة + نكرة منسوبة)

(س١) ٣٠٧/٢٩٢/٢٩٥/٢٨٨ (خ) ٥٧/٥/٥/٤ (ع) ٢٢/٤٥/١٥٠/٢٠٣
١٥٠/٢١/٢٠٥/٢٠٥ (ن) ٦١ .

السادس (معرفة + جملة)

(س٢) ٢٩١/٣١٧/٣١٤/٣٠١/٢٦٩/٣٠٣/٣١٦ (س٢) ٧/١٩٧/٢٠٨
/٤(خ) ١٨٧/٢٠٩/٢٠٩/١٨/١٩٧/٢٠٩/١٩٠/٢١/١٨/١١/١٠/٢٠٨
/١٤٣/١٤٢/١٤٢/٨٣/٨٢/٢٧/٢١(ع) ٥٧/٥٧/٥٥/٧/٣/٦/٦/٤/٤
/٢١/٢١/٢١٠/٢١٠/١٤٥/١٤٣/٢٤/٢٠٦/٢٣/٤٩/١٤٧/١٤٦/١٤٣

/١٤٢/١٤٢/١٤١/٨٩/٨٩/٨٤/٨٣/٨٢/٢٧/٢٧/٢٦/٢٦/٢٥/٢٣
 /٢٣/٢٠٣/٢٠١/١٥٠/١٥٠/١٥٠/١٥٠/١٤٦/١٤٤/١٤٥/١٤٥/١٤٥
 /١٤٣/١٤٣/٢٠١/٢٠٩/٢٠٦/١٤٧/١٤٣/١٤٢/٨٩/٨٧/٨٤/٨٢/٢٤
 /٨٩/٨٢/١٤٩/٢١/٢٠١/٨٧/٢٠٩/٢٠٩/٢١٠/٢٠٩/٢١/٢٢/٢٠٦
 /١٠/٥/٣/١٠٥/١١ (١ن) ٢٠٥/١٤٩/٢٠٦/٢٠٥/٢٠٤/٢٠٣/٢٠١
 /١٣٠/٢٠٧/٢٩٢/٢١٦/٦١/٢٠٦(٢ن)٢٠٢/٢٠٢/٨/١٠٥/١٠٥/١٠٣
 /٣٥٦/١٧٢/١٩/١١/١٩/١١/١٩/٣٦٧/٣٦٧/١٠١/١٢(٣ن)٢١٦/٦١
 . ١٠٦/٢٢/٩٠ /٢٢

السابع (نكرة + جملة)

. ٢٠٢ (١ن) ٢٠٩/٢٠٤/٢٠٣ (ع) ١٨/١٢ (٢س)

الثامن (معرفة + شبه جملة)

. ٦/٤ (خ) ٣١٧/٣١٥/٣٠٧/٢٨٨ (١س)

التاسع (شبه جملة + نكرة)

. ٢٣ (ع) ٧ (خ) ١٢/٢٠٦/١٦ (٢س)

العاشر (شبه جملة + معرفة)

. ٢٦ (ع) ١٢-٢/٢٩٣-١ (١س)

الحادي عشر (ضمير مذكر + مفرد مؤنث)

. ١٣-٢ (١س)

الثاني عشر (إن + الاسم + اللام + الخبر)

. ١٢٠/٨٩ (ع) ٥٧ (خ) ١٩٤ (٢س) ٢٦٤ (١س)

الثالث عشر (كلام + أن + معرفة + معطوف + الخبر)

. ٢٢ (ع) ٢٦٩-١ (١س)



الرابع عشر (أن + معرفة + و + تركيب شرطي)
س: ١ / ٣٠٣ .

الخامس عشر (أن مخففة)
خ: ٣ (ع) ٨٥ .

السادس عشر (لو + أن)
خ: ٣ .

السابع عشر (لولا + أن)
خ: ٥ .

كأن: خ ٧/٥٤ (ع) ٨٧ (ن) ٣-٩٠ .

لكن: (س ٢) ٢٠/١٨٩/٢٠٦ (خ) ٥٤ (ع) ٢٠١/٤٩/٢٠٦ (ن) ١
٢٠٢/٣٠٦ (ن) ٥ .

(ضمير الفصل) (س ١) ٢٧١/٢٧١/٢٧١/٢٥٨/٢٦٣/٢٦٩/٢٦٩/٢٦٩
(س ٢) ١٩٤ (خ) ٤ (ع) ١٤٦/١٤ (ن) ١١ .

قد

(س ١) ٨٣/٢٨٣/٢٨٥/٥٨٧/٢٨٨/٢٨٨/٢٨٨/٢٨٨/٢٨٨
/٢٨٨/٢٨٩/٢٨٩/٢٩١/٢٩١/٢٩١/٢٩٣/٢٩٣/٢٩٤/٢٩٨/٣٠٠/٣٠٠
/٣٠١/٣٠٤/٣٠٧/٣٠٧/٣٠٨/٣١٣/٣١٣/٣١٤/٣١٤/٣١٤/٣١٤
(س ٢) ٧/٧/٨/٩/٩/٩/٩/١٢/١٢/٣١٥/٣١٦/٣١٦/٣١٨/٣١٨
/١٢/١٣/١٣/١٦/١٦/٢٠/٢٠/٢٠/٢٠/٢١/٢١/٢٢/٢٢/١٨٧/١٨٧
/٢٠٧/٢٠٩/٩/٣/٣/٣/٣/٣/٤/٤/٤/٥٥/٥٥/٥٥/٥٥/٥٦/٥٦
/٥٦/٥٦/٥٦/٥٦/٥٦/٥٦/٥٦/٥٦/٥٧/٥٧/٥٧/٥٧/٥٧/٥٧
/٥٦/٥٦/٥٦/٥٦/٥٦/٥٦/٥٧/٥٧/٥٧/٥٧/٥٧/٥٧/٥٧/٥٧

/١٤٢/١٤١ /٩٠ /٨٨/٨٨/٨٤/٨٢/٢٩/٢٩/٢٨/٢٨/٢٥/٢٥/٢٤
/٢٠٦ /٢٠٦/٢٠٥/٢٠٣/٢٠٢/٢٠١/١٤٦/١٤٦/١٤٥/١٤٣/١٤٢
/٢٠٢/٢٠١/٣(١ن) ١٥٠/١٤٢/٨٧/٨٥/٣٠/٢١٠/٢٠٨/٢٠٦/٢٠٦
/١٦٩/٩٢/١٤(٣ن) ٢٨٢/٢٨٢/٢٨٢/١٣٠/١٢/١١/٦/٥(٢ن) ٢٠٧
٢٦٨ /٢٦٨ (٤ن) ١٢/٦ .

التوكيد بالمصدر

(١س) ٢٧٠/٢٧٠/٢٧٠/٢٧٠(٢س) ١١/١١/١١/١٨(خ) ٤/٥٧/
٥٦ (ع) ٢١٦ /٨٢ /١٤٢/٢٠٣/٢٠٣/١٧/١٧/١٨٣/٢٨١/٤٢/١٥٢ .

النفي والاستثناء

(١س) ٣١٤/٢٩٣/٢٩٣/٣١٨/٣١٨/٢٩٤/٣١٤/٣١٥/٢٩٦/٢٩١
/٢٠٨/٢٩١/٣٠٠/٢٩٣/٢٩٤(٢س) ٢٠/١٩٤ /١٩٤/١٨/١٩
/١٩٦/٢٠٩/١٩٧/١٢/٢٢/١٧/١٢/١٨٨/١٩/١٧/١٢(خ) ٢٠/
/٣/٧/٥٧/٥٦(ع) ٨٤/٨٢/١٤١/٨٧/٢١/٢٠٩/٢١/٨٨/٢١/١٤٦/٢٠٣
/٢٠٦/٢٠٩/١٤٦/٨٨/٢٦/١٤٦/٢٠٩(١ن) ١٠٥/٣٠٦/٣٠٧(٣ن)
٣٦٦ /٣٦٦ .

إنما

(١س) ٣٠١/٢٧١/٢٨٥/٢٥٦(٢س) ١١/١٩(خ) ٥٤/٥٨(ع) ١٤٦/
٢٠٤/١٤٩/٢٠٣/٢٠٥/٢٦/٨٩/١٤٤/٢٠٣/٢٠٩/١٤٥/١٤٨/١٤٣
/٢٠١/٢٠٧/١٠٥(٢ن) ٦/٦٠/٢٨٤(٣ن) ١٤/٢٣/١٤/٩٣/٩٣ .

حرف الجر الزائد

(٢س) ١٢/١٢/٢٠٥/٢٠٦/٢٠٦/٢٠٦(خ) ٥٦(١س) ٢٥٠/٣٢٩/
٢٦٧ /٢٦٧/٢٦٧/٢٦٧ .



القسم

(س١) ٢٥٠ / ٢٦٣ / ٢٦٩ / ٢٦٩ / ٢٣٥ / ٢٣٤ (خ) ٣٨ / ٤١ / ٤٣ / ٤٤ / ٤١ (ع) ١٦ / ٢١ / ١٨٦ / ٨٩ .

لام التوكيد

(س١) ٣٠١ / ٣١٦ / ٢٩١ (س٢) ١٩٤ / ٩ / ٩ / ٢٠٩ (خ) ٣ / ٥ / ٥٥ / ٥٦ / ٥٧ (ع) ٢٣ / ٣٠ / ٨٥ / ٨٧ / ١٤٢ / ١٥٠ / ١٥٠ / ١٥٢ .

التوكيد اللفظي

(س١) ٢٩١ / ٢٤٣ / ٢٤١ (خ) ١٨ / ٤١ / ٥٤ .

التوكيد المعنوي

(س١) ٢٤٦ / ٢٨٥ / ٢٨٧ / ٢٨٩ / ٣٠١ / ٢٧٠ / ٢٦٦ / ٣١٩ (س٢) ٢٠١ / ١١ / ٢٠ / ٢٠٠ / ٩ / ١٨ / ١٨ / ١٨ (خ) ٤١ / ٥٥ (ع) ٨٩ / ٨٩ / ١٦٨ / ١٤٤ / ٢٣ / ٢٤ / ٢٠٣ / ١٩٢ (ن١) ٢٠٩ (ن٢) ٢٥ .

(لابد) خ-٣ / س: ١-١٣٣ / خ-٧ / س: ١-٢٣٩ .

(أبدا) خ-٧، ٥٦ / س: ١-٢٩٣ / ع: ١٤٢ .

(قط) س: ١-٣٠١، ٣٠٤ / (ع) ١٤ / ٤٢ / خ ٧ .

التكرار المعنوي: (س١) ٢٨٧ / ٢٩٨ / ٣٠١ / ٣٠١ / ٢٨٩ / ٣٠١ / ٣٠١ / ٣٠١ / ٢٦٩ / ٣١٦ / ٣١٣ / ٣٠١ (ع) ٢٦ .

التوكيد بالعطف المتناقض: (س١) ٣١٥ / ٣١٧ / ٢٦٤ (س٢) ٢٣ / ١٨٧ / ٤ (خ) ٢٣ / ٢٤ / ٨٤ / ١٤٢ .

العطف للاحتواء: (س١) ٣١٦/٣١٧/٣٠٨/٣٠١/٢٦٤ (خ) ٥٧/٦ (ع)
. ١٤٢/٨٤/٨٢

التوكيد بالاعتراض: (س١) ٣٠٨ (س٢) ١٩١/١٩٠ (ع) ١٤/
. ١٥٠/١٤٦



الفصل الثاني
التعبير بالنفي



الفصل الثاني

التعبير بالنفي

النفي ، مناقض للإثبات ، ويدور في الحديث مجراه ، ولأن الحديث يلزمه طرفان فأكثر فهو يستخدم لدفع توهم حدوث حدث معين، أو إزالة فكرة معتقدة، أو إزالة عمل قائم مثبت ، وقد يستخدم النفي لتوكيد الإثبات في حالة انتفاء النفي ، وقد درست هذه الظاهرة في التوكيد .

وتأثر النحاة بالعمل النحوي للأدوات ، والموقع الإعرابي للكلمات جعلهم يدرسون أدوات النفي دراسة متفرقة، ولكن يجب أن يقال إنهم أشاروا إلى إفادة هذه الأدوات للنفي ، وإن كان سبويه قد جمعها في شيء من الإيجاز ؛ ليحدد الدلالة الزمنية لها بمقابلتها بما يناقضها معنويًا من إثبات ، ويتضح ذلك في قوله : هذا باب نفي الفعل : إذا قال فعل : فإن نفيه لم يفعل ، وإذا قال قد فعل ، فإن نفيه لما يفعل ، وإذا قال لقد فعل ، فإن نفيه ما فعل ، لأنه كأنه قال : والله لقد فعل ، فقال : والله ما فعل ، وإذا قال : هو يفعل أي هو في حال فعل ، فإن نفيه : ما يفعل ، وإذا قال : هو يفعل ولم يكن الفعل واقعا فنفيه : لا يفعل ، وإذا قال : ليفعلن فنفيه : لا يفعل ، كأنه قال : والله ليفعلن ، فقلت : والله لا يفعل ، وإذا قال : سوف يفعل ، فإن نفيه لن يفعل^(١) ، وبالإضافة إلى ما يفيد هذا من إشارة إلى فهم النحاة القدماء للدلالة المعنوية لأدوات النفي ، فإنه يشير كذلك إلى تقسيم الزمن إلى ثلاثة أقسام :

(١) الكتاب : ٣- ١٧٧ .

أولها : ما يفيد النفي في الزمن الماضي ، وأداته : لم ، وما يفيد النفي في الزمن الماضي المتصل بالحال ، وأداته : لما ، أما أداة النفي (لا) إذا دخلت على الفعل الماضي وسبقها نفي فإنها تنفي الحدث في الزمن الماضي كذلك .

ما يفيد النفي في الزمن الماضي ، وأداته (ما) مع الفعل الماضي .

ثانيها : ما يفيد نفي الفعل في الزمن الحالي ، وأداته (ما) مع الفعل المضارع .

ثالثها : ما يفيد نفي الفعل في المستقبل المباشر ، وأداته (لا) مع الفعل المضارع ، وما يفيد نفي الفعل في المستقبل المتوسط أو البعيد ، وأداته (لن) ، أو أداة ناصبة للفعل المضارع وبينهما (لا) النافية .

ويبقى بعد ذلك أن يذكر أنه من أدوات وطرق النفي :

- ما يفيد نفي مضمون الخبر عن المبتدأ ، ونفي تعلقه به ، وأدواته لا التي لنفي الجنس ، إن ، ما ، ليس .

- ما يعطف على نفي سابق باستخدام أداة النفي (لا) والمعطوف يؤدي دلالة المعطوف عليه .

- ما يفيد النفي الجزئي ويكون باستخدام أدوات الاستثناء بعد كلام مثبت .

- ما يفيد النفي المطلق باستخدام (غير ، ودون) .

وسيدرس في نثر الجاحظ على أساس هذا التقسيم .

أولاً : نفي الفعل في الزمن الماضي :

لم + مضارع مجزوم :

ذكر ذلك في أربعة وثمانين موضعاً ، حيث دخلت (لم) على الفعل المضارع فنفت الحدیثة التي تستفاد منه ، ففي قول الجاحظ : قدره ولم يخلقه^(١) ، التقدير مثبت ، أما

(١) س ٢- ١٩ .



الخلق فهو منفي باستخدام أداة النفي (لم) ، ويستفاد من قول (سيبويه) : السابق (إذا قال فعل فإن نفيه لم يفعل)^(١) ، وفسر الزمخشري ذلك في قوله : ألا ترى أنك تقول ندم ولم ينفعه الندم ، أي عقيب ندمه^(٢) ، ويتفق النحاة^(٣) على قلبها المضارع إلى الزمن الماضي مع نفيه ، وذهب قوم منهم الجزولي إلى أن (لم) تدخل على ماضي اللفظ فتصرف لفظه إلى المبهم دون معناه ، ونسبه إلى سيبويه ، ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ^(٤) ، وفي قول الجاحظ : (فقد بلغت لك ما لم يبلغه أب بار ولا أم رءوم)^(٥) ، وواضح نفي الماضي في (لم يبلغه) ، حيث هي صلة للاسم الموصول (ما) ، وهو مفعول به للفعل الماضي مبني (بلغ) .

ويذكر النحاة^(٦) أحكاما خاصة بها ، وهي :

أ- المنفي بها لا يلزم اتصاله بالحال بل قد يكون منقطعا ، والمختص بذلك (لما) .

ب- لا يجوز حذف الفعل بعدها إلا لضرورة شعرية .

ج- (لم) تصاحب أدوات الشرط ، ويكثر وقوعها في جواب (لو) ، ولكن من دراستي لجملة الشرط عند المهذليين ومن ملاحظاتي في هذه الدراسة تصاحب أداة الشرط (إن) .

د- يجوز أن يفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا ، ولكن ذلك لم يرد في نثر الجاحظ .

هـ- قد تلغى (لم) ، ويرفع المضارع بعدها .

ونسب المالقي^(٧) إلى أبي القاسم الزجاجي أن (لم) تجزم الأفعال المستقبلية ولكنه قال : وهذا غلط وتسامح .

(٢) المفضل ٣٠٧ .

(١) الكتاب ٣/ ١١٧ .

(٣) انظر : مغني اللبيب ١- ٢٠٠ / الجنبي الداني ٢٦٧ / همع الهوامع ٢- ٥٦ .

(٥) س ٢- ٢٠٩ .

(٤) انظر : الجنبي الداني ٢٦٧ .

(٧) انظر : رصف المباني ٢٨٠ .

(٦) انظر : المراجع السابقة .

وزمن الفعل المنفي بلم إما الماضي الإستمراري أو الماضي البسيط ، كما يقول د . تمام حسان ، وهو أكثر ميلا إلى الماضي المستمر ، حيث يكتسب النفي من أداة النفي (لم) ، أما الاستمرارية فيكتسبها من صيغة المضارع .

أما (لما) النافية التي تدل على اتصال الماضي بالحاضر منفيًا فلم ترد في نثر الجاحظ .

ما + ماض :

ذكر في عشرة مواضع ، ومثاله قول الجاحظ : (ما سمعنا بدم ...)^(١) ، حيث نفي الفعل الماضي (سمع) بأداة النفي (ما) ، وإذا كان سيبويه^(٢) قال : وإذا قال : لقد فعل فإن نفيه ما فعل ، فإن الزمخشري^(٣) ، يفسر ذلك بأن (ما) قد أفادت نفي الفعل الماضي المقرب من الحال ، وقال بذلك د . تمام حسان^(٤) ، حيث يجعل هذه الصيغة تفيد نفي الماضي المنتهي بالحاضر .

ويغفل هذا وذاك ، قول سيبويه في تعليقه لمدلول هذا المبني، وهو (لأنه كأنه قال: والله لقد فعل ، فقال : والله ما فعل) . فإدخال القسم على الصيغة تقديرا يدل على أنها تفيد توكيد النفي في الزمن الماضي ، والقول السابق للجاحظ يدل على هذا التوكيد ، لأنه يود أن يؤكد عدم السماع بدم بعد دم يحيى بن زكريا عليه السلام غلا غليانه كدم عثمان بن عفان - رضي الله عنه - و (ما) في هذا الموضع غير عاملة حيث لا تؤثر نحويا في الفعل الماضي، وربما كان الماضي فعلا ناقصا، كما هو في قوله : ما كان عام جماعة^(٥) ، ما كانت المسألة عليهم إلا من وجه واحد^(٦) .

جملة منفية + لا + ماض :

ذكر هذا التركيب في أحد عشر موضعا ، ومثاله : ما وضع على نفسه الرقباء ، ولا أحضر مائدته الشعراء، ولا خالط برد الآفاق ، ولا لابس الموكلين بالأخبار^(٧) ،

(٢) الكتاب ٣- ١١٧ .

(١) س ٢- ٩ .

(٣) انظر : الفصل ٣٠٦ / رصف المباني ٣١٣ . (٤) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢٤٧ .

(٦) س ٢- ١٩ . (٧) خ ٣ .

(٥) س ٢- ١١ .



والأفعال الماضية (أحضر ، خالط ، لابس) نفيت بأداة النفي (لا) ، وقد اعتمدت على نفي سابق في الزمن الماضي ، فأفاد ذلك أنها (أي: لا) تفيد النفي في الزمن الماضي إذا سبقت الفعل الماضي ، ويذكر النحاة^(١) : أنه قد تدخل (لا) النافية على الماضي قليلا والأكثر حيثئذ أن تكرر ، ولكن إذا قصد بها إلا الإنشاء فإنها لا تكرر ، ونجد من النحاة من يلبس (لا) في هذا الموضع معنى (لم)^(٢) ، ولكنني لحظت أن (لا) إذا دخلت على الفعل الماضي لتنفيه في الزمن الماضي فإنها لا بد أن تعتمد على نفي سابق لها في الزمن الماضي ، سواء كررت بعد ذلك أم لا ، وتعطف (لا مع الماضي) على هذا النفي المسبق ، وإن كانت (لا) مكررة في الجملة السابقة للجاحظ ، ففي قوله : لم يختلف عليه في ذلك رجلا ، ولا أظهر الشك في خبره إنسان واحد^(٣) ، اعتمدت (لا) على نفي سابق باستخدام (لم) ، ولم تكرر (لا) ، ولكنها كررت في بقية الجمل التي وردت في نثر الجاحظ ، ومنها : ولم نسمعه روى عن على شيئا ولا زكاه ولا فضله^(٤) .

ثانيا : النفي في الزمن الحالي :

ما + مضارع :

ذكر هذا التركيب في قول الجاحظ : وما أشك أن من خبر أمرك أكثر من اختباري كان عنده أكثر من علمي^(٥) ، حيث نفت (ما) صيغة المضارع المسندة إلى المتكلم وهي (أشك) ، ويفهم من قول سيبويه^(٦) : (وإذا قال هو يفعل ، أي هو في حال فعل ، فإن نفيه ما يفعل) أن هذه الصيغة مع (ما) تفيد النفي في الزمن الحالي ،

(١) انظر : مغني اللبيب ١ - ١٨٢ / الجني الداني ٢٩٧ .

(٢) انظر : مجاز القرآن ٢ - ٢٧٨ / المبرد : الكامل ٣ - ١٣٩ ، ٤١٧ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة القاهرة النهضة ١٩٥٦ / الأزهية ١٦٧ / رصف المباني ٢٥ .

(٣) ع ٨٤ .

(٤) ع ٨٤ .

(٥) س ١ - ٣٠١ .

(٦) الكتاب ٣ - ١١٧ .

وقال بذلك أغلب النحاة^(١)، إلا أن الرماني جعل (ما) لنفي الحال والاستقبال^(٢)، وشارك ابن مالك^(٣) الرماني في ذلك، حيث جعل المضارع بعد (ما) صالحا للاستقبال بقله، ولكن ابن مالك في التسهيل^(٤) يذكر أن المضارع مع (ما) يتعين للحال، أما د. تمام حسان^(٥) فيجعلهُ مع (ما) النافية في الزمن الحالى التجددى أو الاستمرارى، ولكن الذى يجب أن يفهم من قول سيوييه السابق: (أى هو فى حال فعل) إنما هو الزمن الحالى المقترن بزمن حديث المتكلم، فإذا كان الجاحظ فى الجملة السابقة مخاطب غيره فإن نفي شكه يقترن بزمن هذه المخاطبة.

جار + لا + مجرور:

ذكر ذلك فى قول الجاحظ: قالت: يرى بلا كيف^(٦)، حيث اعترضت (لا) النافية بين الجار والمجرور، ويذكر النحاة^(٧) أن (لا) تكون زائدة من جهة اللفظ فقط، كقولهم: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء، (فلا) فى ذلك زائدة من جهة اللفظ لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وليست زائدة من جهة المعنى لأنها تفيد النفي، كما أن السيرافى فسر قول سيوييه^(٨): (اعلم أن لا قد تكون فى بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه ليس معه شيء، وذلك نحو قولك: أخذته بلا ذنب) بأنه اعتبر (لا) بمعنى (غير)، واعتبر كذلك الكوفيون^(٩) أن (لا) فى مثل هذا الموضع اسمٌ بمعنى (غير) لدخول حرف الجر عليها، وما بعدها مخفوض بالإضافة،

(١) انظر: المفصل ٣٠٦ / رصف المبانى ٣١٠ / مغني اللبيب ٢ - ٦ / اللباب فى على البناء والإعراب ١٢٥ / المقتصد ١ - ٣٧٥ / الجنى الدانى ٣٢٩.

(٢) انظر: معاني الحروف: ٨٨.

(٣) انظر: رصف المبانى ٣١٣ / الجنى الدانى ٣٢٩ / مغني اللبيب ٢ - ٦.

(٤) انظر: التسهيل: ٥.

(٥) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٤٨.

(٦) س ٢ - ١٨.

(٧) انظر: مغني اللبيب: ١٨٣ / الجنى الدانى ٣٠٠.

(٨) انظر: الكتاب وهامشه ٢ - ٣٠٢. (٩) انظر: الجنى الدانى ٣٠٠.



ويجعلون (لا) هذه معترضةً بين الخافض والمخفوض^(١) .

ويستفاد من هذه أن (لا) سواء اعتبرت زائدة لفظياً أم لم تكن زائدة فهي باقية على إفادتها مدلول النفي ولا بد أن يرتبط زمنها بزمن ما قبلها حيث إن الجار والمجرور يتعلقان بالحدثية السابقة .

ثالثاً : النفي في زمن المستقبل :

- لا + مضارع مرفوع :

ذكر في ثمانين موضعاً ، ومثال ذلك قولُ الجاحظ : إن الله لا يرى ، لا تزيد على ذلك^(٢) حيث نفي الفعل المضارع بالنافية (لا) مع عدم الطلب ، ولذا كان الفعل مرفوعاً بالضممة ، وعرض سيبويه^(٣) لمثل ذلك في قوله السابق : وإذا قال هو يفعل ولم يكن الفعل واقعا فنفيه لا يفعل ، فإذا دخلت (لا) على الفعل المضارع فإن الزمخشري^(٤) ومعظم المتأخرين^(٥) نصوا على أنها تخلصه للاستقبال ، وهذا ظاهر مذهب سيبويه ، أما الأخفش والمبرد فذهبا إلى أن ذلك غير لازم ، بل قد يكون المنفي بها للحال^(٦) ، وتبعهما ابن مالك في ذلك في قوله : (والمضارع صالح له - أي الاستقبال - وللحال ولو نفي بلا ، خلافاً لمن خصها بالمستقبل)^(٧) .

والمواقع أنه باستقراء مواضع هذا التركيب وجدت أنه يفيد نفي الحدث في الزمن المستقبل المباشر لما اقترن به من حدث أو حديث ، ففي قول الجاحظ : فصاروا لا يتناهون عن منكر فعلوه^(٨) ، التركيب (لا + مضارع) وهو (لا يتناهون) قد سبق بالحدثية (الصيرورة) ، وهي بمعنى التحول إلى ، وهذه تفيد تجدد الحدثية السابقة

(١) انظر : مغني اللبيب ١ - ١٨٣ .

(٢) انظر الكتاب ٣ - ١١٧ / ٤ - ٢٢٢ .

(٣) انظر : الجني الداني ٢٩٦ .

(٤) انظر : مغني اللبيب ١ - ١٨٣ / الجني الداني ٢٩٦ .

(٥) انظر : مغني اللبيب ١ - ١٨٣ / الجني الداني ٢٩٦ .

(٦) انظر : مغني اللبيب ١ - ١٨٣ / الجني الداني ٢٩٦ .

(٧) التسهيل ٤ .

(٨) انظر : مغني اللبيب ١ - ١٨٣ / الجني الداني ٢٩٦ .

إلى حديثة جديدة ، وهي (عدم التناهي) ، والفاصل بينها الحديثة (الصيرورة) ، ولهذا كان قول سيبويه السابق : (ولم يكن في حال فعل) ، وكان قولي بأن هذا التركيب يفيد نفي المستقبل المباشر تماما، ونجد أن سيبويه يقول بعد قوله السابق (وإذا قال ليفعلن ففيه لا يفعل كأنه قال : والله ليفعلن ، فقلت : والله لا يفعل)^(١) ، ومعلوم ما في إفادة المضارع من زمن المستقبلية في حال اتصاله بنوني التوكيد .

ويلزم تكرار (لا) في هذا الموضع ، وقد تتكرر (لا) وهو غير واجب؛ لكن لتوكيد النفي السابق المعطوف عليه ، وذلك في قوله : لأن من يجحد^(٢) المستفيض الشائع .. ممتنع الجانب ، عسير المطلب ، لا يطاق ، ولا يجارى . وكقوله : وهذا ما لا يتدافع ولا يتناقض^(٣) .

ناصب + لا + مضارع :

ذكر ذلك في أحد عشر موضعا ، ومثاله : فحسبت أن أقل ما عند الرجلين ألا يعودا إلى ما ثدته أبدا^(٤) ، حيث فصل بين أداة النصب (أن) والفعل المضارع (يعود) بالنافية (لا) ، وقد وضحنا في دراسة الدلالة الزمنية أن أدوات النصب إذا سبقت المضارع دلت على إفادته زمن المستقبل البسيط ، وقد وضح ذلك في المثال السابق ، فالحسبان يتبعه ما يحسب ويتمثل في المصدر المؤول (ألا يعودا) .

ويتضح ذلك في قول الجاحظ: ثم رأيت ألا يكون إلا بعد استئذانك^(٥) ، فالرؤية يتبعها ما يتفكر فيه وهو المصدر المؤول المنفى (ألا يكون..) ، أما قوله : أو الذهاب في الأرض حتى لا يحس بذكره^(٦) ، فالذهاب في الأرض يتبعه عدم الحس بذكره ، فعدم الحس غاية للذهاب ، والغاية تتبع الحدث زمنيا ، فهو مستقبل بنسبة له .

(٢) ع : ٨٢ .

(٤) خ : ٥٦ .

(٦) س ٢ - ١٢ .

(١) الكتاب ٣ - ١١٧ .

(٣) ع : ١٤٣ .

(٥) س ٢ - ٢٢ .



ويذكر الدكتور تمام حسان^(١) أن الفعل المضارع المسبوق بالناصب النافية (لن) يكون في زمن المستقبل القريب ، وأرى أن أداة النفي (لا) مع (أن) تعطى معنى (لن) دلاليا وزمنيا ، ولهذا فإننا نجد أن الخليل^(٢) يزعم أنها (لا أن) ، ولكنهم حذفوا لكثرتة في كلامهم ، بل يرى الفراء أن (لن) أصلها (لا) ثم أبدلت الألف نونا^(٣) .

لن + مضارع :

مثال ذلك قول الجاحظ: (لن يعرف العقاب من يجهل قدر الذنب). حيث نفي الكاتب الحديثة المفهومة في المضارع (يعرف) باستخدام أداة النفي (لن) ، وجملة الصلة (يجهل) التي تين الفاعل الاسم الموصول (من) فعلية فعلها مضارع حالي أو مستقبلي ، ولكن عدم المعرفة المستفادة من الجملة المنفية باستخدام (لن) تترتب زمنيا على الجهل المستفاد من جملة الصلة ، ولذا تحتم أن يكون زمن النفي باستخدام (لن) في الزمن المستقبل ، ويقول سيبويه : (وإذا قال : سوف يفعل فإن نفيه لن يفعل)^(٤) ، وإذا سبقت (سوف) الفعل المضارع فإنها تعينه للاستقبال^(٥) ، ولهذا فإن مقابل التعبير وهو النفي باستخدام (لن) يتعين للاستقبال ، ويؤكد ذلك قول الزمخشري : (ولن لتأكيد ما تعطيه من نفي المستقبل)^(٦) ، وجعل الدكتور تمام حسان^(٧) نفي المضارع بها مفيدا زمن المستقبل القريب ، والمستقبل الاستمراري ، وهي ناصبة للفعل المضارع^(٨) ، واختلف النحاة^(٩) حول أصلها ، فيرى الخليل أنها مركبة من (لا أن) ، ولكنها خففت بالحذف ، أما الفراء فيرى أن نونها مبدلة من

(١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٤٨ .

(٢) انظر : الكتاب ٣- ٥ .

(٣) انظر : المفصل ٣٠٧ .

(٤) انظر : التسهيل ٥ : .

(٥) انظر : الكتاب ٣- ١١٧ .

(٦) انظر : التسهيل ٢٢٩ .

(٧) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٤٨ .

(٨) انظر : الكتاب ٣- ٥ / المفصل : ٣٠٧ / التسهيل ٢٢٩ .

(٩) انظر : المراجع النحوية السابقة .

ألف (لا) ، ولكنها عند سيبويه حرف برأسه ، ويختار هذا الرأي الزمخشري ، وابن مالك .

رابعا : نفي مضمون الخبر بالنسبة للمبتدأ :

قد تدخل أداة النفي على الجملة الاسمية بشكل ما ، فعندئذ تنفي مضمون الخبر بالنسبة للمبتدأ ، وليس كما يقول الباحثون تنفي مضمون الجملة الاسمية ، فالمبتدأ بذاته موجود دائما ، ثم يخبر عنه بالخبر معنى مثبتا أو منفيا ، وبذلك يفهم أن أداة النفي تنفي مضمون الخبر وتعلقه بالمبتدأ .

وقد ورد ذلك في عدة تراكيب ، وهي :

ما + الجملة الاسمية .

إن النافية + الجملة الاسمية .

ليس + الجملة الاسمية .

لا النافية للجنس + الجملة الاسمية .

أما ثلاثة التراكيب الأولى فقد درست في باب الجملة الاسمية المنسوخة ، وأما التركيب الرابع فهو :

لا + جملة اسمية :

يراد بها نفي الجنس على سبيل التنقيص ، وذلك كي تختص بالاسم ، حيثئذ تعمل عمل (إن) بشروط :

أولا : أن تدخل على نكرة ، فلا تعمل في معرفة بإجماع البصريين^(١) ويعلل سيبويه

(١) انظر : المفصل ٣٠٦ / التسهيل ٦٧ / ألفية ابن مالك : باب لا التي لنفي الجنس / رصف المباني ٢٦٣ / مغني اللبيب ١ - ١٧٩ / الجني الداني ٢١٠ ، ٢١١ / همع الهوامع ١ - ١٤٤ / شرح التصريح ١ - ٢٣٥ .



ذلك في قوله : « فلا لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل - رحمه الله - في قولك : هل من عبد أو جارية ؟ فصار الجواب نكرة »^(١) .

ثانياً : ألا يفصل بينهما وبين اسمها بشيء ، فإن فصل تعين الرفع ، وذلك لضعفها عن درجة «إن» .

ويعبر سيبويه عن ذلك قائلاً : «واعلم أنك لا تفصل بين «لا» وبين المنفي كما أنك لا تفصل بين «من» وبين ما تعمل فيه .. ومع ذلك أنهم جعلوا لا وما بعدها بمنزلة خمسة عشر»^(٢) .

ولكن الرماني جوز بقاء النصب حينئذ ، وذكر ذلك المالقي^(٣) .

ثالثاً : أن يكون اسمها النكرة غير معمول لغير «لا»^(٤) .

رابعاً : ألا تكرر ، فإن كررت لم يتعين إعمالها ، بل يجوز^(٥) . ويقول ابن هشام : إنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت^(٦) .

خامساً : الشرط السابق المذكور في تعريفها وهو أن يقصد بها النفي العام ، ويسمى النحاة «لا» التبرئة^(٧) .

إلى جانب : ألا يدخل عليها حرف جر ، وأن يكون اسمها يحمل معنى الجنس .

وتتمثل في نثر الجاحظ في قوله :

«كما أنه لا عذر له في التقصير عن فساد كل قول خالف عليه»^(٨) حيث ينفي الجاحظ وجود العذر نفيًا عامًا فهي تنفي حكم الخبر عن كل جنس المبتدأ أو الاسم .

(١) الكتاب ٢ - ٢٧٥ .

(٢) الكتاب ٢ - ٢٧٦ .

(٣) انظر : المراجع السابقة في (١) .

(٤) انظر : رصف المباني ٢٦١ / الهمع ١ - ١٤٥ .

(٥) انظر : مغني اللبيب : ١ - ١٨٠ .

(٦) الهمع ١ - ١٤٤ .

(٧) انظر : مغني اللبيب : ١ - ١٧٩ ، شرح التصريح : ١ - ٢٣٥ .

(٨) الرسائل ١ - ٣١٤ .

وقد ذكرت عاملة عمل (إن) في ثمانية عشر موضعا .

أنماطها

النمط الأول

لا + نكرة + جار ومجرور اسم ظاهر

ذكر في أحد عشر موضعا ، ومثاله : «فُضِّلَ لا شك فيهم ومُراق لا امتراء في حكمهم»^(١) «لا شك فيهم» ، «لا امتراء في حكمهم» واسم «لا» فيها نكرة مبنية على الفتح ، حيث لا يظهر التنوين وهما «شك ، امتراء» ، أما الخبر فهو شبه جملة من جار ومجرور واسم ظاهر ، وهما : فيهم ، في حكمهم .

ويمثل ذلك قولُ الجاحظ :

«ولابد لمن التمس نفعه من مراجعته»^(٢) ، وشبه الجملة فيها «من مراجعته» هي خبرٌ (لا) ، أو متعلقة بخبر محذوف ، أما اسمها فهو النكرة الدالة على الجنس (بُدْ) .

النمط الثاني

لا + نكرة + جار ومجرور مصدر مؤول

ذكر في موضعين ، أما أحدهما فهو قول الجاحظ : «ولابد من أن تعرفني الهنات التي نمت»^(٣) ، خبر «لا» النافية للجنس شبه الجملة «من أن تعرفني» ، المجرور فيها المصدر المؤول «أن تعرفني» ، واسمها هو النكرة المبنية «بد» ، وهي مبنية في محل نصب .

ومثله كذلك قول الجاحظ : «ولابد لمن كانت هذه صفته وهذا نعته من أن يستعمل الحيلة والحجة»^(٤) .

(٢) البخلاء : ١ .

(٤) الرسائل : ١ - ٢٨٨ .

(١) الرسائل : ٢ - ٩ .

(٣) البخلاء : ٣ .



النمط الثالث

كلام + لاسيما + ظرف

ذكر ذلك قول الجاحظ: «فينال مع قلة الأيام ما لا ينال سواه مع كثرتها ، ولاسيما إذا أعين بحفظ ، وأحسن من نفسه بفضل بيان^(١) .

(لاسيما) تفيد المفاضلة ، وهو تركيب لغوي به لا نافية و «سي» اسمها منصوب؛ لأنه مضاف أبدا ، فهو ملازم للإضافة^(٢) .

أما ما بعده فيعرض سببويه ذلك قائلا : «وسألت الخليل - رحمه الله - عن قول العرب ولاسيما زيد فزعم أنه مثل قولك: ولا مثل زيد، وما لغو، وقال: ولاسيما زيد كقولهم: دع ما زيد^(٣) فيجوز في الاسم الذي يتلوها الرفع والجر مطلقا ، والنصب إذا كان نكرة^(٤) .

ولكن «لاسيما» في هذا المثال فاضلت «إذا» الظرفية ، فتعد باقية على النصب على الظرفية. وإذا احتسب (إذا) بمعنى (وقت) فإنها تخرج عن الظرفية .

النمط الرابع

لا + نكرة + لقد + ماض

ذكر ذلك في قول الجاحظ : «لا جرم لقد احتلبوا به دما لا تطير رغوته»^(٥) معنى «لا جرم» كما ذكرت أي : لا بد ، أو حقا ، أو لا محالة ، أو هذا أصله ، ثم كثر حتى تحول إلى معنى القسم ، ولذا يجاب عنها باللام ، فيقال : لا جرم لأيتك^(٦) .

ويمكن احتساب «لا جرم» في قول الجاحظ تؤدي معنى القسم ، وقد تليت «باللام» و«قد» وهو ما يتلاءم مع جواب القسم :

(٢) مغني اللبيب ١ - ١١٣ .

(٤) مغني اللبيب ١ - ١١٤ .

(٦) القاموس المحيط ٤ - ٨٩ .

(١) الرسائل ١ - ٢٩٦ .

(٣) الكتاب ٢ - ٢٨٦ .

(٥) الرسائل ٢ - ٩ .

ويمكن احتساب خبر «لا» النافية للجنس محذوفاً، فحذفه غالب في لغة الحجاز، ملتزم في لغة تميم وطبيء إن علم^(١).

النمط الخامس

لا + اسم + و + لا + اسم + إلا + جار ومجرور

ذكر ذلك في قول الجاحظ : لا حول ولا قوة إلا بالله^(٢) ، ويقول الزمخشري : وفي لا حول ولا قوة إلا بالله ستة أوجه أن تفتحها ، وأن تنصب الثاني وأن ترفعه ، وأن ترفعهما ، وأن ترفع الأول على أن (لا) بمعنى (ليس) ، أو على مذهب أبي العباس وتفتح الثاني ، وأن تعكس هذا^(٣).

أحكامها : تتلخص الأحكام الخاصة «بلا» النافية للجنس فيما يأتي :

أولاً : عملها : تعمل عمل «إن» إذا توفرت الشروط الخمسة السابقة ، حيث تنصب المبتدأ وترفع الخبر . وإنما يظهر نصب اسمها إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف ، وذلك من قبل أن التتوين لم يصر منتهى الاسم ، فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم^(٤) . وإذا كان المنفي «بلا» مضافاً بواسطة لام الإضافة عومل معاملة المضاف والشبيه بالمضاف ويفهم ذلك من قول سيبويه : «اعلم أن التتوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت : لا غلام لك ، كما يقع من المضاف إلى اسم ، وذلك إذا قلت : لا مثل زيد ، والدليل على ذلك قول العرب : لا أباً لك ، ولا غلامي لك ولا مسلمي لك ، وزعم الخليل - رحمه الله - أن النون إنما ذهبت للإضافة ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا للإضافة^(٥) .

ومع ذلك فإن سيبويه يبيِّن إثبات النون في هذه المواضع ، كأن يقال : لا غلامين لك ولا جاريتين لك^(٦) .

(١) انظر : همع الهوامع : ١ - ١٤٦ .

(٢) ن : ١ - ٣٠٦ / ٢ - ٥ / ٣ - ٥ .

(٣) المفصل : ٨١ / وانظر : همع الهوامع : ١ - ١٤٦ . (٤) الكتاب : ٢ - ٣٨٧ .

(٥) الكتاب : ٢ - ٢٧٦ / رصف المباني : ٢٦٥ . (٦) الكتاب : ٢ - ٢٨٣ / رصف المباني : ٢٦٥ .



أما إذا كان الاسم غير ذلك - أي : كان غير مضاف أو غير شبيه بالمضاف - فإنه يركب مع «لا» تركيب خمسة عشر^(١)، ويفهم من ذلك أنه يكون مبنيا ، وبنى على هذا رأي أكثر البصريين .

ولكن اختلف في موجب البناء ، فقليل تضمنه معنى «من» حين كان قائلا : هل من رجل في الدار؟ فقال مجيبه : لا رجل في الدار؛ لأن نفي «لا» عام ، فينبغي أن يكون جوابا لسؤال عام . والتقدير لا من رجل في الدار^(٢) . وتذكر عند بعض النحاة «من» الاستغرافية^(٣) .

وقيل : تركيب الاسم معها تركيب خمسة عشر^(٤) ، بدليل زواله عند الفصل، وقيل لتضمنه معنى اللام الاستغرافية ، ورد بأنه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة^(٥) .
وذهب الجرمي والزجاج والسيرافي والرماني إلى أن المفرد معها معرب أيضا، وحذف التنوين منه تخفيفا لا بناء^(٦) .

وذهب المبرد إلى أن المثنى والجمع على حده معربان معها ؛ لأنه لم يعهد فيهما التركيب مع شيء آخر^(٧) .

ثانيا : علامة بناء اسمها :

يبني المفرد وجمع التكسير على ما ينصبان به ، وهو الفتح ، أما جمع المؤنث السالم ففيه أقوال^(٨) :

(١) الكتاب: ٢- ٢٧٥ / رصف المباني: ٢٦٤ .

(٢) المعاني: ٨١ / رصف المباني ٢٦٤ / الجنى الداني ٢٩٢ / الهمع ١- ١٤٦ .

(٣) مغني اللبيب ١- ١٧٩ .

(٤) الكتاب ٢- ٢٧٦ / الجنى ٢٩٠ / مغني اللبيب ١- ١٧٩ .

(٥) همع الهوامع ١- ١٤٦ .

(٦) الجنى الداني: ١٩١ / مغني اللبيب ١- ١٧٩ / همع الهوامع ١- ١٤٦ .

(٧) المقتضب ٤- ٣٦٦ / مغني اللبيب: ١- ١٧٩ / الهمع ١- ١٤٦ .

(٨) الهمع ١- ١٤٦ .

أحدها : وجوب بنائه على الكسر ؛ لأنه علامة نصبه .

ثانيها : وجوب بنائه على الفتح وعليه المازني والفراسي .

ثالثها : جواز الأمرين ، وقد اختار السيوطي هذا الرأي الأخير .

ثالثا : العامل في الخبر معها :

يرفع خبر «لا» النافية للجنس بها إن لم يركب معها وهذا عند جميع النحاة^(١) .
وإذا ركبت مع اسمها فذهب الأخفش والمازني والمبرد والسيرافي إلى أن الخبر مرفوع
بها كذلك^(٢) . واختاره ابن مالك ، وقال : «وكذا مع التركيب على الأصح»^(٣) .

وقيل : إنها لم تعمل فيه شيئا ، بل إن «لا» مع اسمها النكرة في موضع رفع على
الابتداء ، وعلى ذلك سيبويه حيث يقول : «وقال الخليل - رحمه الله - يدل على أن لا
رجل في موضع اسم مبتدأ مرفوع ، قولك : لا رجل أفضل منك كأنك قلت : زيد
أفضل منك»^(٤) .

واختار أبو حيان هذا الرأي^(٥) .

رابعا : خبرهما :

إذا كان خبر «لا» هذه شبه جملة فإن العرب جميعا ينطقون به ، وبنو تميم لا
ينطقون بالخبر إن كان اسما ظاهرا ، ويقدرونه مرفوعا^(٦) ، كما لا ينطق به بنو تميم^(٧) .
أما أهل الحجاز فيظرونه مرفوعا ويجب تنكيره ؛ لأن اسمها نكرة فلا يخبر عنه
إلا بنكرة^(٨) .

(١) انظر : التسهيل ٦٧ / مغني اللبيب ١ - ١٨٠ / الجنى الداني ٢٩١ / الهمع ١ - ١٤٦ / شرح
التصريح ١ - ٢٣٧ .

(٢) المتقضب ٤ - ٣٥٧ / همع الهوامع ١ - ١٤٦ .

(٣) التسهيل : ٦٧ .

(٤) الكتاب ٢ - ٢٩٣ / وانظر المتقضب ٤ - ٣٥٧ .

(٥) همع الهوامع ١ - ١٤٦ .

(٦) رصف المباني ٢٦٥ .

(٧) الهمع ١ - ١٤٦ .

(٨) انظر : مغني اللبيب ١ - ١٧٩ / شرح التصريح ١ - ٢٣٦ .



ولم يرد في نثر الجاحظ إلا شبه جملة كما هو مثبت في الأنماط التالية .

خامسا : تركيب اسمها وخبرها :

يجب ألا يتقدم خبرها عن اسمها ، ولو كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، وذلك لضعفها ، فلا يجوز أن يفصل بينها وبين اسمها بخبر أو أجنبي^(١) .

سادسا : إذا وقعت «إلا» بعد «لا» جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب^(٢) .

سابعا : ندر تركيب النكرة مع «لا» الزائدة تشبيها بلا النافية^(٣) .

ثامنا : إذا كررت «لا النافية للجنس» يجوز إلغاؤها، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله. ولك فتح الاسمين^(٤)، ورفعها^(٥)، والمغايرة بينهما^(٦)، ولك كذلك أن تفتح الأول وتنصب الثاني^(٧) .

تاسعا : إعراب الصفة :

إذا وصفت المنفي بها فإن شئت نونت صفة المنفي ، وهو أكثر في الكلام ، وإن شئت لم تنون^(٨) .

(١) المراجع السابقة .

(٢) الهمع ١ - ١٤٧ وبه «ومنه الجرمي قال لأنه لم يتم الكلام فكأنك قلت: الله إله ورد بأنه تم بالإضمار والرفع على البدل من محل الاسم وقيل من محل لا مع اسمها وقيل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف وقيل على خبر لا مع اسمها لأنهما في محل رفع بالابتداء» .

(٣) التسهيل ٦٧/ الهمع ١ - ١٤٧ .

(٤) وجهه أن تجعل «لا» فيها مركبة مع اسمها كما لو انفردت وعلى مذهب سيبويه يجوز أن يقدر لها خبر واحد بعدهما بأي : لا حول ولا قوة لنا .

(٥) وجهه أن تجعل لا الأولى ملغاة لتكررها أو عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها .

(٦) إما أن نعد لا الأولى عاملة والثانية زائدة وما بعدها معطوف على محل لا الأولى فيفتح الأول ويرفع الثاني ويجوز أن تكون لا الثانية مهملة أو عاملة عمل ليس . وإما أن تعدلا الأولى ملغاة أو عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل إن فرفع الأول ويفتح الثاني .

(٧) وجهه أن لا الأولى عاملة عمل إن ولا الثانية زائدة وما بعدها منصوب منون وهذا الرأي أضعفها .

(٨) نحو: لا غلام ظريفا لك . ولا غلام ظريف لك .

فأما التنوين فعلى سبيل أن الاسمَ ولا بمنزلة اسم واحد وجعل صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلته في غير النفي^(١).

وأما عدم التنوين فعلى سبيل أن الموصوف والموصف بمنزلة اسم^(٢) واحد، وإذا تعددت الصفات فأتت في الصفة الأولى بالخيار، إن شئت نونت وإن شئت لم تنون أما الثانية وما بعدها فلا بد من التنوين، وهذا من قبيل أنه لا تكون ثلاثة أشياء أو أكثر منفصلة بمنزلة اسم واحد^(٣).

وإذا فصلت بين الصفة والموصوف فلا بد من التنوين^(٤).

عاشرا : إذا فصل بينهما وبين اسمها :

إذا فصل بين لا وبين اسمها لم يحسن إلا أن تعيد «لا» الثانية، ويعلل سيبويه ذلك بقوله: «لأنه جعل جواب: أذا عندك أم ذا؟ ولم تجعل لا في هذا الموضع بمنزلة ليس..»^(٥).

حادي عشر: لم عملت عمل إن؟

يعرض المرادي قضية: لم عملت «لا» هذه عمل «إن»؟ وتعليل ذلك بأنها مشابهة لها في التوكيد، فإن «لا» لتوكيد النفي، وإن لتوكيد الإثبات^(٦).

النفي المعطوف :

عطف (لا) على نفي سابق :

ذكر ذلك في عشرين موضعا، ربما تكررت (لا) في مواضع منها، ونجد أن هذا التركيب ينقسم إلى ثلاث صور، وهي:

(١) (٢، ٣) انظر الكتاب: ٢- ٢٨٨، ٢٨٩ / شرح التصريح ١- ٢٤٣.

(٤) نحو: لا رجل اليوم ظريفا ولا رجل فيها عاقلا.

(٥) الكتاب ٢- ٢٩٨، ٢٩٩ ومنها: ﴿لَا فِيهَا عَوَّلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُزْفُونَ﴾ ﴿٥٧﴾ [الصفات: ٤٧].

(٦) الجنى الداني: ٢٩٢.



الأولى : أن يذكر اسم بعد (لا) المعطوفة على النفي الأول ، وقد يكون هذا الاسم معطوفاً على اسم أداة ناسخة نافية، نحو: وليس للكاتب تقاضى فائته إذا أبطأ، ولا التحول عن صاحبه إذا التوى^(١) ، فنجد أن (لا) النافية عطفت على الأداة الناسخة النافية (ليس) ، كما أن المنفي (التحول) معطوف على اسم ليس (تقاضى) .

وقد يكون الفعل الناسخ منفيًا ، وقد يكون المعطوف خبر فعل ناسخ ناف أو منفي ، نحو : وليست صناعتها بفاشية في الكتاب ولا بموجودة في العوام^(٢) ، أما المعطوف على خبر المنفي فنحو : ولم يكن مذهب حميد في ذلك التوفير على المأمون ولا الشفقة على بيت مال المسلمين^(٣) .

وقد يكون المعطوف على مجرور ، نحو : ولسنا من تسمية الأصحاب المهتهكين ولا غيرهم من المستورين في شيء^(٤) .

وقد يكون المعطوف فاعلاً ، نحو : فقد بلغت لك ما لم يبلغه أب بار ولا أم رءوم^(٥) ، وقد يكون مفعولاً به نحو : لم يستحلوا سبه ولا خلعه ولا نفيه ولا عيبه^(٦) .

الثانية : أن يذكر بعد (لا) جملة معطوفة على الجملة المنفية التي تسبق (لا) ، إما أن تكون الأولى منفية باستخدام الأداة الناسخة النافية ، نحو : ليس لأمر الله مرد، ولا لقضائه مدفع^(٧) ، وإما أن تكون منفية باستخدام الناسخ المنفي ، نحو : لم يكن بين الباطل والحق فرق ، ولا بين النبي والمتنبي فصل^(٨) .

الثالثة : أن تنوب (لا) النافية مناب (ليس) واسمها ، وذلك في قول الجاحظ: وليست صناعتها بفاشية في الكتاب ، ولا بموجودة عند العوام^(٩) .

(٣) س : ٢ - ٢٠٧ .

(٦) س : ٢ - ١٥ .

(٢) س : ٢ - ٢٠٦ .

(٥) خ : ٤ .

(٨) س : ١ - ٢٨٥ .

(١) س ٢ - ١٩١ .

(٤) خ : ٥٧ ،

(٧) س : ١ - ٢٨٥ .

(٩) س : ٢ - ٢٠٦ .

وذكر النحاة أن (لا) في هذا الموضع زائدة لتوكيد النفي^(١)، ويجعلها الرماني زائدة مع الواو لإزالة الاحتمال، ويفسر ذلك في قوله: «وذلك أنك إذا قلت: ما قام زيد وعمر واحتمل أنهما لم يقوما معا، ولكن قاما منفردين، فإذا زدت (لا) زال هذا الاحتمال، وصار إعلاما بأنهما لم يقوما معا ألبتة»^(٢)، وقال بمثل ذلك ابن هشام^(٣) ويذكر: «ويسمونها زائدة وليست بزائدة»، أما المرادي^(٤) فيذكر أنه إذا عطف بالواو على منفي فإن قصدت المعية لم يؤت بلا بعد الواو، وقد ترد زائدة إن أمن اللبس، وإن لم تقصد المعية جئ بلا ليعلم بذلك أن الفعل منفي عنهما حال الاجتماع والافتراق.

ولاشك أن (لا) في هذا التركيب قد عطفت على أداتي النفي (لم، ليس)، وأدت ما يؤديانه من دلالة، فهي أداة نفي مرنة استخدمت في مواضع أدوات نفي عديدة، كما استخدمت في أنماط مختلفة.

خامسا: النفي الجزئي:

كلام مثبت + أداة استثناء + مستثنى

وأقصد بالنفي الجزئي أسلوب الاستثناء إذا كان الكلام مثبتا، حيث نجد أن مدلول الجملة التي يتحدث بها في حال إثبات، ثم يخرج من هذا الإثبات جزء أو أجزاء باستخدام أداة الاستثناء، فلا بد أن يكون حكمها النفي من حيث المدلول المثبت أولا، وهذا الذي دعاني إلى أن أسمى مثل هذا التركيب بالنفي الجزئي.

مفهوم الاستثناء لدى النحاة:

هو إخراج ما بعد أداة الاستثناء تحقيقا أو تقديرا عن مذكور أو متروك قبلها، ويكون باستخدام أداة من أدوات الاستثناء بشرط الفائدة^(٥)، أو مخالفة ما بعد أداة

(١) انظر: مغني اللبيب ١ - ١٨٢ / الجني الداني ١٦١ . (٢) معاني الحروف ٨٤ .

(٣) انظر: مغني اللبيب ١ - ١٨٣ . (٤) الجني الداني: ١٦٢ .

(٥) انظر: التسهيل ١٠١ / شرح المفصل ٢ - ٧٥ ، ٧٦ / المقرب: ١ - ١٦٦ / الجني الداني ٥١١ / همع الهوامع ١ - ٢٢٢ / شرح التصريح ١ - ٣٤٦ .



الاستثناء لما قبلها في الحكم إثباتاً ونفيًا بقطع النظر عن المخالفة في الذات والصفات^(١)، واختلف النحاة^(٢) في حد الإخراج، فمنهم من ذهب إلى الإخراج في الاسم وحده، وعليه الكسائي، ومنهم من قال بالإخراج من الفعل وعليه الفراء، ومنهم من يرى بإخراج الاسم من الاسم والفعل من الفعل، وهو مذهب سيبويه.

أركان الاستثناء :

للاستثناء ثلاثة أركان :

أولها : المستثنى منه : وهو المخرج منه سواء كان مذكوراً أو متروكاً، ويجب ألا يكون مجهولاً ؛ لأنه لا يصح استثناء معلوم من مجهول، ولا مجهول من مجهول، وهو المعنى المثبت دلاليًا في هذه الدراسة .

ثانيها : أداة الاستثناء : ويجمعها النحاة في ثماني أدوات، تقسم إلى أربعة أقسام :

أ - حرفان: وهما: (إلا) باتفاق النحاة، و(حاشا)^(٣) عند سيبويه وأكثر البصريين، حيث يقول: (وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده، كما تجر (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء)^(٤). وذهب جماعة منهم الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمر والشيباني إلى أنها تستعمل كثيرا حرفا جاريا وقليلًا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى (إلا)، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها فعل دائم.

ب - فعلا ن : (ليس ، لا يكون) ويذكر سيبويه أنه إذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإن فيهما إضمارا، وعلى هذا وقع فيهما معنى الاستثناء^(٥).

(١) انظر: هامش مغني اللبيب ١ - ٦٢. (٢) انظر: الجنى الداني ٥١٣، ٥١٤. (٣) انظر: الكتاب ٢ - ٣٠٩، ٣٤٩/ معاني الحروف: ١١٨/ مغني اللبيب ١ - ٦٢، الجنى الداني ٥٨٨/ همع الهوامع ١ - ٢٣٢، ٢٣٣/ شرح التصريح ٢ - ٣٤٧. (٤) الكتاب ٢ - ٣٤٩. (٥) الكتاب ٢ - ٣٤٧.

ج- اثنان يترددان بين الفعلية والحرفية ، وهما (خلا وعدا) ، وقد عدّهما سيوييه من الأفعال^(١) ، كما جعل (خلا) من الحروف كذلك^(٢) ، ونهج ذلك الرماني حيث ذكر (خلا) في كتابه معاني الحروف^(٣) ولم يذكر (عدا) ، ولكن المرادي^(٤) وابن هشام^(٥) ذكرا أن (عدا) يكون حرفا وفعلا .

د- اسمان^(٦) : وهما غير وسوى بلغاتها .

ثالثها : المستثنى : وهو المخرج من حكم المستثنى منه ، وهو المقصود من النفي الجزئي ، لأنه المخرج من حكم الجملة الأولى المثبتة ، فلا بد أن يكون منفيا ، لأنه يلزم الضد مع حكم الأولى ، وذهب أكثر البصريين إلى أن مقدار المستثنى ما دون النصف ، فلا يجوز استثناء النصف أو الأكثر منه ، وذهب بعضهم إلى استثناء النصف ، وذهب الكوفيون إلى جواز استثناء الأكثر ، أما أن يكون المستثنى مساويا للمستثنى منه فهذا غير جائز عند جميع النحاة^(٧) .

عامل النصب في المستثنى^(٨) :

اختلف النحاة حول عامل النصب في المستثنى على النحو الآتي :

أولا : يعلل (سيوييه)^(٩) نصب ما بعد (إلا) لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم ، وعزا هذا الرأي إلى الخليل ، وقال به الزجاج .

- (١) انظر: الكتاب : ٢- ٣٠٩ ، ٣٤٩ .
 (٢) معاني الحروف : ١٠٦ .
 (٣) معني اللبيب : ١- ١١٥ .
 (٤) الجني الداني : ٤٦١ .
 (٥) انظر : الجني الداني : ٥١٢ ، ٥١٣ .
 (٦) انظر : الكتاب ٢ - ٣٣٠ / معاني الحروف : ١٢٦ / الخصائص ٢ - ٢٧٦ / الإنصاف ١ - ١٦٧ / التسهيل ١٠١ / الجني الداني ٥١٦ ، ٥١٧ / همع الهوامع ١ - ٢٢٤ / شرح ابن عقيل ١ - ١٨١ .
 (٧) انظر : الكتاب ٢ - ٣٣١ .



ثانياً: العاملُ هو ما قبل (إلا) من فعل ونحوه، دون أن يتعدى إليه بواسطة (إلا) .

ثالثاً: أنه ما قبل (إلا) ولكن معدى بواسطتها .

رابعاً: أنه (أن) مقدره بعد (إلا) ، وعليه الكسائي فيما نقله السيرافي .

خامساً: أنه (بان) مخففة ، ركبت إلا منها ومن (لا) ، وعليه الفراء .

سادساً: أنه انتصب للمخالفة .

سابعاً: أنه منصوب بإضمار الفعل (أستثنى) .

وأرى أن عاملَ النصب في المستثنى عند (سيوييه) هو (إلا) ، ويفهم ذلك في قوله : وذلك قولك : أتاني القوم إلا أباك ، ومررت بالقوم إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك ، وانتصب الأبُّ إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه قبله ، ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ، كما أن الدرهم ليس صفة للعشرين ، ولا محمولا على ما حملت عليه وعمل فيها^(١) .

تحليل النمط :

ورد هذا النمط أو التركيب في خمسة عشر موضعاً ، تتوزعها الصور الآتية :

الأولى : فعلية مثبتة + أداة استثناء + مستثنى :

تنوعت أداة الاستثناء بها، فذكرت (إلا) نحو : فأكل كل إنسان رغيفه إلا كسرة^(٢) ، فما بعد (إلا) وهو (كسرة) مخرج مما قبلها وهو الفعلية (أكل كل إنسان) من حكم الإثبات، فأصبح منفيًا نفيًا جزئيًا بالنسبة لمضمون الجملة السابقة (إلا) ، ويذكر النحاة^(٣) أنه إن كان الكلام تاماً ، وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه ، وموجبا وهو

(١) الكتاب ٢ - ٣٣١ .

(٢) خ : ٥٤ .

(٣) انظر: الكتاب: ٢ - ٣٣٠ ، ٣٣١ / معاني الحروف: ١٢٦ / المفصل: ١٦٧ / التسهيل ١٠١ / مغني

اللييب ١ - ٦٢ / الجني الداني ٥١٤ / همع الهوامع ٢٢٤ ، ٢٢٥ / شرح التصريح ١ - ٣٤٨ .

الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وجب نصب المستثنى بإلا، وعلى هذا فما بعد (إلا) وهو (كسرة) منصوب ، ويماثل ذلك قول الجاحظ : نقله أصحاب الأخبار إلا الروافض^(١) .

كما ذكرت أداة الاستثناء (خلا) في قول الجاحظ : أعجب من اجتماع السلف مهاجريًا وأنصاريا خلا أربعة نفر على تقديم رجل في مقام رسول الله^(٢) . حيث خالف ما بعد (خلا) وهو (أربعة نفر) ما قبلها في الحكم فالأول مثبت ، وما بعدها يعد لذلك منفيًا نفيًا جزئيًا ، وما بعد (خلا) - تبعًا لتحليلها سابقًا - إما أن يعرب مفعولًا به ، أو مجرورًا بها .

الثانية : اسمية مثبتة + أداة استثناء + مستثنى :

تنوعت بها أداة الاستثناء ، فذكر (إلا) كما هو في قوله : كل شيء بقضاء وقدر إلا المعاصي^(٣) ، والجملة التي تسبق (إلا) مثبتة ، أما ما بعدها فيخرج من حكمها ، ولذا يعد منفيًا ، وليست المعاصي قضاء وقدرًا كما يفهم من قول الجاحظ السابق .

كما ذكرت أداة الاستثناء (سوى) في قوله : وعندي - مد الله في عمرك - كتب سوى هذا الكتاب^(٤) ، ويذكر سيبويه^(٥) أن (غير وسوى) فيها معنى (إلا) ، فيجريان مجرى الاسم الذي بعد (إلا) ، وهو الاسم الذي يكون داخلًا فيما يخرج منه غيره ، وخارجًا مما يدخل فيه غيره ، أي (سوى) تأخذ إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) كما ذكر في الصورة الأولى .

الصورة الثالثة : اسمية مثبتة + إلا + مصدر مؤول :

نحو : وإن تريدته لبلقاء^(٦) إلا أن يياضها ناصع ، ولونها الآخر أصهب^(٧) ، فهناك

(١) ع : ٨٢ . (٢) ع : ٢٤٧ . (٣) س : ٢ - ١٨ .

(٤) س : ١ - ٣١٨ . (٥) انظر : الكتاب ٢ - ٣٤٣ .

(٦) البلق : محرمة سواد وبياض ، انظر : القاموس المحيط : ٣ - ٢١٤ .

(٧) خ : ٥٧ ، الصهب محرمة حمرة أو شقرة في الشعر .



استثناء أو نفي جزئي فيه معنى الاستدراك، وهو ما نسميه بالنفي الضمني ، ويذكر سيبويه^(١) جواز أن تأتي (إلا) على معنى (ولكن) ، ومنه كذلك وإذ كانت السنّة في شهرة الكتاب وظهوره إلا أن أحدهما أعظم^(٢) .

الصورة الرابعة : منفية + إلا + مستثنى + إلا + مستثنى :

ذكرت في قول الجاحظ : ليس على ظهرها إلا فخور إلا قليل^(٣) ، حيث كررت أداة الاستثناء (إلا) ، وذكر مستثنيان (فخور ، قليل) ، وتكرار إلا لها لها حالان^(٤) :
الأولى : أن تكون للتأكيد فتكون (إلا) زائدة ، وما بعد الثانية يكون بدلا مما بعد الأولى .

الثانية : أن تكرر لغير تأكيد ، فإن أمكن استثناء بعضها من بعض حينئذ يذهب البصريون والكسائي إلى أن الأخير يستثنى مما قبله ، وما قبله يستثنى مما قبله إلى أن ينتهي الاستثناء ، أما الفراء فيذهب إلى أنها كلّها مستثناة من الأول ، ويذكر أن الاستثناء الثاني منقطع ، وإن كان العامل مفرغا شغل بواحد منها مهما كانت رتبة تقدمه ، وإن لم يكن مفرغا فإن تقدمت نصبت الجميع على الاستثناء .

سادسا : النفي المطلق :

(غير) :

دونت في أحد عشر موضعا ، وهي من وسائل النفي ، والنفي بها مطلق ، حيث لا تلتزم بزمان معين ، وهو اسم ملازم للإضافة في المعنى^(٥) ، ويقول سيبويه : « فغيرك يفصل به بين من نعته بغير ومن أضفتها إليه حتى لا يكون مثله»^(٦) .

(١) انظر: الكتاب ٢- ٣٢٥، ٣٢٨. (٢) س: ٢- ١١. (٣) س ٢- ٢٢. (٤) انظر: التسهيل ١٠٤، المقرب ١- ١٦٩، ١٧٠، همع الهوامع ١- ٢٢٧، ٢٢٨ / شرح التصريح ١- ٣٥٦ وما بعدها. (٥) انظر: مغني اللبيب ١- ١٢٦. (٦) الكتاب ١- ٤٢٣.

ومن أمثلة النفي بها في نثر الجاحظ قوله: «وإن تصويب ظن المتفرس فيه ومديحنا له غير راجع إلى وزيره والمحتذي على مثاله»^(١)، فما بعد (غير) وهو (راجع ..) منفي نفيًا مطلقًا ، ولغير موقع من الإعراب حسب ما جاءت في الكلام ، وقد وردت خبرا لإن في المثال السابق ، وكذلك قوله : لأن جنس هؤلاء غير كفر أولئك^(٢) .

كما وردت اسما مجرورًا في قوله : كنا عندهم على غير هذه الصفة^(٣) كما وردت نعتا في قوله : إن زيدا كان رجلا غير مذكور بعلم^(٤) ، ويذكر حينئذ أنها تكون صفة للنكرة^(٥) ، كما هو ملاحظ في المثال ، حيث تكون (غير) صفة للنكرة (رجلا) ، ومن ذلك قول الجاحظ : ولا سواء إسلام ذي اليسر .. تابع غير متبوع ومستجد غير مجد^(٦) .

ونلاحظ أن (غير) فيها سبق ينفي بها ما بعدها كي لا ينطبق على ما قبلها .

دون :

ذكر ذلك في موضعين : أحدهما : بل قد علم الناس أن الحظ الأكبر للأمر دون المطيع ، والمعلم دون القائل^(٧) ، حيث نفت (دون) ما وقع بعدها من اسم ، وأخرجته مما قبله من حكم دلالي ، سواء كان بالإثبات أم بالنفي ، وهو في ذلك مثل (غير) ، فهو للنفي المطلق ، حيث لا يتحدد بزمن معين ، ويفهم من قول سيويوه : وأما دون فتقصير عن الغاية^(٨) . أنها تفيد دلالة النفي ، ولذا فإن السيوطي يذكر أنها ترد اسما بمعنى (غير)^(٩) ، ولكن سيويوه ومن بعده الزمخشري يكرر ظرفيتها^(١٠) ، وذكر كذلك في قول الجاحظ : وأنه بالله كان دون غيره^(١١) .

(١) س ١ - ٣٠٧ . (٢) س ٢ - ١٨ . (٣) س ٢ - ١٩ .

(٤) ع : ٢٤ . (٥) انظر : مغني اللبيب ١ - ١٢٦ . (٦) ع : ٢٦ .

(٧) س ١ - ٣٠٧ . (٨) الكتاب ٤ - ٢٣٤ .

(٩) انظر : الإتيان في علوم القرآن ٢ - ٢٣٠ .

(١٠) انظر : الكتاب ٤ - ٢٣٤ / المفصل : ١٦٨ . (١١) س ٢ - ١٨ .



ويمكن تلخيص ما سبق فيما يأتي :

- لم + الفعل المضارع : تنفي المعنى في الماضي الاستمراري المتعلق بزمن حدث آخر ، أو الماضي البسيط .
- ما + ماض : يدل على تأكيد النفي في الزمن الماضي بالإضافة إلى تقريبه من الحال .

- جملة منفية + لا + ماض : يدل على النفي في الزمن الماضي .
- ما + مضارع : تفيد النفي في الزمن الحالي المقترن بزمن حديث التكلم .
- لا + مضارع مرفوع : يفيد النفي في الزمن المستقبل المباشر .
- ناصب + لا + مضارع : يفيد النفي في المستقبل القريب .
- لن + مضارع : يفيد النفي في المستقبل القريب .
- ما + جملة اسمية : يفيد نفي مضمون الخبر بالنسبة للمبتدأ في الحال .
- ليس + جملة اسمية : يفيد نفي مضمون الخبر بالنسبة للمبتدأ في الحال .
- لا + جملة اسمية : يفيد نفي مضمون الخبر عن كل جنس المبتدأ .
- كلام مثبت + أداة استثناء + مستثنى : ويفيد النفي الجزئي ، أي : نفي ما بعد أداة الاستثناء .

- غير + اسم : يفيد النفي المطلق .

- دون + اسم : يفيد النفي المطلق .

مواضع النفي

- لم -

/٢٩٢/٢٨٥ /٣١٨/٣١٦/٣١٧/٣١٥/٣٠٨/٣١٥/٣١٤/٣٠٤(١س)
 /١٩٧ /١٩٤/١٨٨/١٨٩/٢٠/١٩ (٢س) ٣٠١/٣٠٠/٢٩٤/٢٩٢ /٢٩٢
 /٢٠٧/١٩٦ /٢٠٧/٢٠٩ /٢٠٩/١٢/١٧/١٨/١٩٤/٢٠٧ (خ) ٥٧/٧/٦/٤ (ع)
 /١٤٢/١٤٢/٨٨/٨٧/٨٤/٨٤/٨٢/٢٦/٢٤/٢٢ /٢٢/٢٢/٢١/٢١
 /٢٠١/١٥٠/١٥٠/١٤٤/١٤٤/١٤٢/١٤٢/١٤٢/١٤٢/١٤٢/١٤٢/١٤٢
 /١٥/٨/٦/٦ (٢ن) ٢١٠/٢١٠/٢٠٩/٢٠٦/٢٠٦/٢٠٦/٢٠٣/٢٠٣/٢٠١
 . ٢٠٩/٢٠٣/١٠٥/٨(١ن) ٣٦٨/٣٦٦(٣ن)/٦١/١٥/١٥/١٥/١٥

ما + ماض

(١س) ٢٩٦/٣٠٠ (٢س) ٩/١١/١٩ (خ) ٤ (ع) ٣٣/٨٤/١٤٢/١٤٢ .

نفي + لا + ماض

(١س) ٣١٨ (خ) ٥٧/٣ (ع) ٨٢/٨٢/٨٤/١٤٢/١٤٢/١٥٠/١٥٠
 . ١٥٠

ما + مضارع

س: ١- ٣٠١ .

لا + مضارع مرفوع

س ١: ٢٨٦ (٢س) ٩/١٢/١٤/١٦/١٧/١٨/٢٠ /١٨٩/١٨٨ /١٩٤
 /٢٠٧ (خ) ٣/٣/٦/٥٥/٢١/٢٣/٢٧/٢٧/٨٢/٨٢/٨٢/٨٩
 /١٥٠/١٤٩/١٤٣/١٤٣/١٤٣/١٤٣/١٤٣/١٤٣/١٤٣/١٤٣/١٤٣



/٢٠٩ /٢٠٨ /٢٠٦/٢٠٤ /٢٠٣/١٥٠/١٥٠ / ١٥٠/ ١٥٠
 ١٠٢/ ١٠٢/ ١٢/١٢٠/٣ (١ن) ٢١٠/ ٢١٠/ ٢١٠/٢١٠ /٢١٠/٢٠٩
 (٣ن) ٢١٢/٢١٢/٦١/٦١ (٢ن) ٣٠٢/٢٠٩/٢٠٩/٢٠٨ / ٢٠١/ ١٠٥/
 . ١٠/٥(٤ن) ١٠٣ /١٠٢/١٠٢/١٠١/١٠١/٩٦ /٩٢ /٩٠/٢٣

ناصب + لا + مضارع منصوب

(س١) ٢٩٢ (س٢) ٢٠٩/٢٠٨/٢٢/١٢/٩ (خ) ٢٠٩/٥٧/٥٦/١ (ع) ٢١ (ن٢)
 . ٦

لا + جملة اسمية

(س١) ٢٩٦/٢٨٨ (س٢) ٩/٩/٩ (خ) ٣/١ (ع) ١٤٩/١٤٦/٢٦/٢٦
 . ٥/٩٠ (٣ن) ٥/١٢/٥ (٢ن) ٣٠٦ (١ن) ١٤٩/٢٠٦ /٢٠٣

عطف (لا) على نفي سابق

(س١) ٢٨٣/٣١٩/٢٨٥/٢٨٥ (س٢) ٧٠/٢/١٩١/٢٠٧/١٩٣/٢٠٦
 ٢٠٩ (خ) ٥٧/٤/٣ (ع) ٨٩/٢٤/٢٤/٢٣ (٣ن) ٩٢/٩٠ .

جار + لا + مجرور

س ١٨-٢ .

كلام مثبت + أداة استثناء + مستثنى

(س١) ٢٦٨/٣١٨/٢٩١ (س٢) ٢٢/١١/١٨/١٥/٨ (خ) ٥٧/٥٤ (ع)
 . ٢٤٧/١٤٢/٢٠٣ /٨٢

غير

(س١) ٣٠٧ (س٢) ١٩/١٨/١٨/١٨/١٤ (ع) ٢٦/٢٦/٢٤ (٣ن) ٩٠/٩٠ .

دون

س : ١ - ٣٠٧ / س : ٢ - ١٨ .



الفصل الثالث :التبعية .

أولا : المشاركة (عطف النسق) .

ثانيا : النعت .

ثالثا : البدل .



الفصل الثالث

التبعية

أولا : دراسة المشاركة (عطف النسق)

المشاركة : (عطف النسق) :

يجعله النحاة عطفَ النسق^(١) ، بمعنى المنسق، من نسق الشيء نسقا، إذ أتى به متتابعا ، كما يطلقونه على ما هو حده : تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف، ويستخدم (سيوييه) في هذا الباب معنى المشاركة ، ويفهم ذلك من قوله : « هذا باب ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجار، فجريا عليه ، كما أشرك بينهما في النعت، فجريا على المنعوت^(٢) » ، وواضح أنه يقصد بالمشاركة معنى المشاركة المعنوية ، وهذا ما يجب فهمه من مدلول العطف ، لأنه - في الواقع اللغوي - يفيد إشراك اثنين أو أكثر في المعنى أو الحدث ، وما يسرى معنويا أو إعرابيا على الاسم الأول الذي يشكل ركنا أساسيا في الجملة أو مكملا أصليا من مكملاتها يسرى على ما عطف عليه أو شاركه .

فأداة المشاركة أو حرفها يشرك بين الشئيين من حيث الحدئية ، وتوجهها إلى حدث واحد بمدلول معين سواء كان الإشراك ، أو التعاقب بلا مهلة ، أو التعاقب مع مهلة ، أو الاختيار مع أحد المشاركين دون الآخر ، أو إضراب أحد المشاركين عن هذا الحدث وإعمال الثاني فيه أوله، هذا إلى جانب المشاركة الإعرابية، والمشاركة

(١) الكتاب : ١ - ٤٣٧ / الفصل ١٢٤ / التسهيل ١٧٤ / المقرب ١ - ٢٢٩ شرح شذور الذهب

٤٤٥ / همع الهوامع ٢ / ١٢٨ .

(٢) الكتاب ١ - ٤٣٧ .

الزمنية سواء كانت ملحوظة وقتية أم متباطئة ، وهذا سيوضح تفصيلا من خلال دراسة أحرف المشاركة التي وردت في نثر الجاحظ ، وسنقسم دراسة المشاركة في نثر الجاحظ إلى قسمين :

أولهما : دراسة الأنماط الخاصة بالمشاركة، وما قد يندرج تحتها من ملاحظات .

ثانيهما : دراسة أحرف المشاركة من خلال كتب النحاة ونثر الجاحظ .

أنماط المشاركة :

النمط الأول : مفرد + حرف مشاركة + مفرد :

وينقسم إلى صورتين طبقا لما يجب أن يلاحظ من ظواهر لغوية ، وهما :

الصورة الأولى : اسم ظاهر + حرف مشاركة + اسم ظاهر :

مثال ذلك قول الجاحظ : فقصد لهم بالمكروه والتعنت^(١) ، حيث أشرك الاسم المعرفة (التعنت) مع الاسم الظاهر المعرفة (المكروه) ، وهما مشتركان في المفعولية بواسطة حرف الجر ، والتعريف ، والإعراب ، والإفراد ، والتذكير .

أما قوله : ثم زعم أكثرهم أن كلام الله حسن وبين^(٢) ، فتبدو المشاركة التامة في الأفراد ، والتذكير ، والتنكير ، والرفع ، والإخبار عن الاسم (كلام الله) .

فإذا كان المتشاركان يفيدان تفسيراً وتفصيلاً باستخدام حرف الجر فإن (الجاحظ) يكرر حرف الجر أثناء المشاركة ، وذلك كما هو في قوله : ولكن الناس كانوا على طبقات مختلفة ، ومراتب متباينة : من قاتل ، ومن شاد على عضده ، ومن خاذل عن نصرته^(٣) ، حيث تكرر حرفُ الجر (من) ، مع مراعاة الاشتراك في جميع النواحي ، وقد لا يتكرر كما هو في الصورة التالية ، وربما اختلف المتشاركان في جانب التذكير

(١) س : ٢-٢٠٧ .

(٢) س ٢- ١٨ .

(٣) س ٢- ٩ .



والتأنيث ، كما هو مذكور في قول الجاحظ : وبالله الكفاية والتوفيق ^(١) ، وقوله : فقد علمنا أن العجم حين كان فيهم الملك والنبوة كانوا أشرف من العرب ^(٢) .

الصورة الثانية : ظاهر منسوب + حرف + ظاهر منسوب :

قد تكون النسبة بواسطة الإضافة في المعطوف والمعطوف عليه، نحو قول الجاحظ: وهي الجزرة التي جعلها رسول الله ﷺ كفوا لبناته وأياماه وعقائله ^(٣) . حيث أشرك الكاتب بين المنسوب بالإضافة (بنات) وغيره مما نسب بالإضافة (أيامي) و (عقائل) باستخدام الجار (الواو) ، والمعطوف والمعطوف عليه مجروران .

وقد تكون النسبة في المعطوف عليه باستخدام الإضافة وفي المعطوف باستخدام حرف الجر، كما هو في قول الجاحظ: صارت بعد إسلامها والخروج من جاهليتها ^(٤) ...

وقد تكون النسبة بواسطة حرف الجر في كل من المشتركين ، كما هو في قوله : ليكون ذلك ردعاً لهم وكأسراً من عزلهم ^(٥) .

ويلاحظ التطابق بين المشتركين في العدد والنوع والتعيين والتشخيص والإعراب ، فالمطابقة تامة بينهما .

ملاحظتان في هذا النمط : إذا كان حرف الجر (الواو) فإنه :

أولاً : إذا عطف على مجرور فقد لا يتكرر حرف الجر ، ويتضح ذلك في قول الجاحظ : بعد الذي أعطى من نفسه من تفريق أتباعه والرجوع إلى داره وحرمه أو الذهاب في الأرض حتى لا يحس به أو المقام حيث أمر به ^(٦) ، والمعطوف عليه (تفريق) مجرور بحرف الجر (من) ، أما المعطوفات (الرجوع ، الذهاب ، المقام) فهي مجرورة بدون تكرير حرف الجر ، وقد لا يتكرر مسبب الجر كالظرف المضاف ، نحو

(٢) س ٢-٢١ .

(٤) س ٢-٧ .

(٦) س ٢-١٢ .

(١) س : ٢-٢٠٩ .

(٣) س : ٢-٨ الجزة = ما يُجزر ويُذبح .

(٥) س ٢-٨ .

قوله: صارت بعد إسلامها والخروج من جاهليتها^(١)، فالمعطوف (الخروج) مجرور بالكسرة، أما المعطوفُ عليه (إسلام) فهو مجرور بالإضافة إلى الظرف الزماني (بعد)، ولكن الظرف لم يتكرر مع المعطوف (الخروج).

ثانياً: إذا عطف على منفي فإن النفي يتكرر باستخدام (لا)، نحو: وليس هناك قبيح ولا بدعة فاحشة ولا نزع يد من طاعة..^(٢)، حيث كرر النفي بالنافية (لا) عطفًا على النفي الأول بالنافية (ليس).

أما قوله: (لم يستحلوا سبه ولا خلعه ولا نفيه ولا عيبه)^(٣)، فإنه قد كرر النفي بالنافية (لا) عطفًا على النفي الأول بالنافية (لم).

النمط الثاني

جملة فعلية + حرف مشاركة + جملة فعلية

قد يُشرك الحرفُ العاطفُ بين جملتين فعليتين، وينقسم هذا النمط إلى صورتين:

الصورة الأولى: ماض + حرف مشاركة + ماض:

وذلك نحو: أطال الله بقاءك، وأتم نعمته عليك^(٤)، فقد أشركت (الواو) بين الجملتين الفعليتين (أطال الله، أتم نعمته)، وفعل كل منهما ماض. وقد يكون الفعلُ ماضياً معنوياً، نحو: قد أتينا على بعض ما أردنا فيما له قصدنا، ولم نستعمل الانتزاعات فيما ذكرنا^(٥). حيث أشرك (الواو) بين الماضي اللفظي (أتينا) والماضي المعنوي (لم نستعمل).

الصورة الثانية: مضارع + حرف مشاركة + مضارع:

وذلك نحو: تعظمهم، وتقضي لكل من نبل منهم بالصواب^(٦)، فأشرك (الواو) بين الجملتين الفعليتين (تعظمهم، تقضي..) وفعل كل منهما مضارع.

(١) س ٢-١٥.

(٢) س ٧-٢.

(٣) س ٧-٢.

(٤) س ٢-١٩٦.

(٥) س ٢٠٩-٢.

(٦) س ٧-٢.



ومما يلاحظ في هذا النمط :

أولاً : قد يُسبق الماضي المعطوفُ عليه بحرف التحقيق (قد) ، ولا يتكرر في المشارك المعطوف ، وذلك نحو : قد كشفت عن قناعها ، ورفعت عن ذيلها^(١) .

ثانياً : إذا كان الفعل المعطوف عليه منفيًا ، وكان المعطوف من دلالاته النفي فيلزم تكرار النفي ، وذلك نحو : لقد احتلبوا به دما لا تطير رغوته ، ولا تسكن فورته ، ولا يموت نائره ، ولا يكمل طالبه^(٢) ، وإذا قصد بالمعطوف دلالة الإثبات فلا يلزم تكرار النفي ، وذلك نحو : لا يدينون بالحقيقة ، ولا يحمدون إلا ظاهر العلية ، فالجملة الفعلية المعطوفة مثبتة بنفي النفي باستخدام (النفي والاستثناء) .

ثالثاً : قد يعطف على معمول الجملة الفعلية دون تكرارها ، وذلك نحو : أتم نعمته عليك وكرامته لك^(٣) ، وكذلك قوله : وصير كتاب مزدك معدن علمه ، ودفتر كليله ودمنة كنز حكمته^(٤) ، فقد يعطف بالحرف على معمول ومعمولي ومعمولات عامل واحد^(٥) ، والمثال الأول عطف على معمول واحد ، أما الثاني فهو عطف على معمولين . ويجوز ذلك ما لم يؤد إلى نيابة حرف العطف مناب عاملين^(٦) ، ومثله قول الجاحظ : ومع إجماعهم على ألا يقتل من هذه الأمة مؤل ، ولا يجهز منها على جريح^(٧) .

النمط الثالث

فعلية + حرف مشاركة + اسم

ذكر في قول الجاحظ : ومع اجتماعهم على أن دم الفاسق حرام كدم المؤمن ، إلا

(١) س ٢-٨ .

(٢) س ٢-٩ .

(٣) س ٢-٧ .

(٤) س ٢-١٩٢ .

(٥) انظر : همع الهوامع ٢-١٣٩ / شرح التصريح : ٢-١٥٤ .

(٦) انظر : المقرب ١-٢٣٦ .

(٧) س ٢-٨ .

من ارتد بعد إسلام ، أو زنى بعد إحصان ، أو قتل مؤمنا على عمد ، أو رجل عدا على الناس بسيفه فكان في امتناعهم منه عطبه^(١) ، فالاسم (رجل) معطوف على ما قبله من الأفعال (ارتد ، زنى ، قتل) ، ويميز النحاة عطف الاسم على الفعل إن اتحد المعطوف والمعطوف عليه بالتأويل ، حيث يكون التقدير (أو عدا على الناس بسيفه)^(٢) ويمكن في هذا المثال اعتبار الاسم (رجل) معطوفا على الاسم الموصول (من) ، ويكون التقدير : (أو من عدا على الناس) ، وفي ذلك نكون قد عطفنا نكرة على معرفة^(٣) .

النمط الرابع

اسمية + حرف مشاركة + اسمية

ومثاله : التي قولها شرك ، والتمثل بها كفر^(٤) ، حيث شاركت الجملة الإسمية (التمثل بها كفر) الجملة الاسمية (قولها شرك) في أداة الصلة للاسم الموصول (التي) ، وذلك باستخدام حرف المشاركة (الواو) ، ويلاحظ في هذا النمط ما يلي :

أولا : قد يعطف على الجملة الاسمية المنسوخة دون تكرير حرف النسخ ، ومثال ذلك : (إلا أن أحدهما أعظم ، وعقاب الآخرة عليه أشد)^(٥) ، ولأن العامل في الجملة الأولى (أن) الناسخة ، فإنه يجوز مشاركة الجملة الثانية للجملة الأولى في الأثر الإعرابي جريا على أنه يجوز ذلك في معمول ومعمولي ومعمولات عامل واحد^(٦) .

ثانيا : قد يحذف المبتدأ في الجملة الثانية ، ويذكر خبرها ومعموله بعد حرف المشاركة ، ويتضح ذلك في قول الجاحظ : أنتم لأشكالكم مذلون ، ولأهل

(١) س ٢-٨ .

(٢) انظر : التسهيل ١٧٨ / همع الهوامع ٢-١٤٠ / شرح التصريح ٢-١٥٢ .

(٣) انظر همع الهوامع ٢-١٤٠ . (٤) س ٢-١٣ .

(٥) س ٢-١١ .

(٦) انظر : المقرب : ١-٢٣٦ / همع الهوامع ٢-١٣٩ / شرح التصريح : ٢-١٥٤ .



صنائعكم قائلون) ^(١) وكذلك قوله: العاجز ناصر بإرادته ، ومطيع بحسن نيته ^(٢) .

النمط الخامس

وجوب الإشراف

قد يجب الإشراف بذكر مشاركين أو أكثر ، وذلك إذا كانت المشتركات تفسر مجملا سابقا، وذلك نحو: الحروب مترادفة: كحرب الجمل، وكوقائع صفين ، وكيوم النهروان ^(٣) والإشراف هنا واجب ، لأن المبتدأ (الحروب) جمع ، ويفسر بمشتركين أو أكثر ، وبخاصة إذا كانت المشتركات مفردة ، ولأن المفسرات تشترك في معنى واحد؛ وزمان واحد لأنها تفسر لمدلول واحد؛ لذا وجب استخدام حرف المشاركة (الواو) .

ومثال ذلك قول الجاحظ: ولكن الناس كانوا على طبقات مختلفة ومراتب متباينة، من قاتل ، ومن شاد على عضده ، ومن خاذل عن نصرته ^(٤) ، فالمشتركات (قاتل ، شاد ، خاذل) تفسر للمجمل السابق (طبقات ، مراتب) ، لذا كان وجوب الإشراف باستخدام الواو .

النمط السادس

ماض + ثم + مضارع

ذكر ذلك في قول الجاحظ: (لم أقل إلا بعد الحجة ، ولم أحتج إلا مع ظهور العلة، ثم أستشهد مع ذلك الأضداد تبيانا ، وأجمع عليه الأعداء إنصافا) ^(٥) ، ويذكر النحاة أنه يجوز عطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما في المضي والاستقبال، سواء اتحد نوعاهما، أم اختلفا نوعا ، فيعطف الماضي على المضارع ، ويعطف المضارع على

(٢) س ٩-٢ .

(٤) س ٩-٢ .

(١) س ٢٠١-٢ .

(٣) س ١٠-٢ .

(٥) س ١٨٨-٢ .

الماضي^(١)، وفعلا الجملتين الأولى والثانية ماضيان معنويان ، شاركهما المضارعان (أستشهد، أجمع) باستخدام حرف المشاركة (ثم)، وقد ذكر صاحب رصف المباني^(٢) أنها تكون في مثل هذا الموضع ابتدائية ، أي حرف ابتداء يذكر بعدها المبتدأ والخبر ، أو ابتداء كلام، ثم يقول: وقد يرجع هذا إلى عطف الجمل إذا كانت الجملتان في كلام واحد، وذلك بحسب إرادة المتكلم، والأظهر في الجمل الانفصال في المراد إلا حيث يدل الدليل على أن مقصود الكلام واحد ، ولكن المرادي^(٣) يقول ذلك من قبيل عطف جملة على جملة.

والواقع أن هذا من قبيل مشاركة جملة لجملة؛ لأن الكلام واحد ، والجاحظ يرى أن يتابع حديثه مستخدما حرف المشاركة (ثم) ، فالقول والاحتجاج يتبعهما استشهاد ومعلوم أن (ثم) تفيد الترتيب والمهلة^(٤) ، والمهلة لا تستوجب إشراكا زنيا ، لذا جاز الاشتراك بحرف المشاركة (ثم) بين زمن ماض ، وآخر حالي .

النمط السابع

ضمير رفع + حرف مشاركة + اسم ظاهر

يقسم هذا النمط إلى صورتين باعتبار مبني الضمير المرفوع :

الأولى : ضمير الرفع منفصل :

ومثال ذلك: هما والعوام سواء^(٥) ، والمبتدأ فيه ضمير رفع منفصل (هما) اشترك مع الاسم المعرف بالألف واللام (العوام) باستخدام حرف المشاركة (الواو) ، ويذكر النحاة^(٦) أن العطف على ضمير الرفع المنفصل لا يحتاج إلى فاصل ، وقد

(١) انظر : التسهيل ١٧٨ / همع الهوامع ٢-١٤٠ / شرح التصريح ٢-١٥٢ .

(٢) رصف المباني ١٧٥ . (٣) الجني الداني ٤٣٢ .

(٤) انظر جملة المراجع السابقة . (٥) س : ٢-٢٠٥ .

(٦) انظر : التسهيل ١٧٧ / همع الهوامع ٢-١٣٨ / شرح التصريح ٢-١٥٠ / شرح ابن عقيل

. ٥٩-٢



ذكر المشتركة في نثر الجاحظ بلا فاصل بينهما .

الثانية : ضمير الرفع مستتر أو متصل :

مثال ذلك : بما تعلم أنت والناظر في كتابي^(١) ، وفيه اشترك الاسم المعرفة (الناظر في) مع الضمير المستتر المقدر (أنت) في الجملة الفعلية (تعلم) ، وقد كرر في صورة الضمير المنفصل (أنت) ، ويذكر النحاة^(٢) أنه يضعف العطف على ضمير الرفع المتصل ما لم يفصل بتوكيد أو غيره ، والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالتصل سواء بسواء ، وواضح الفصل بالتوكيد اللفظي في الإشارك مع الضمير المستتر في هذا المثال .

النمط الثامن

ضمير مجرور + حرف مشاركة + اسم مجرور

يتضح ذلك في قول الجاحظ : وإنما الشك منا فيه وفي خاذله^(٣) ، حيث أشرك الاسم المجرور (خاذل) مع ضمير الغائب (الهاء) في (فيه) ، ويلاحظ تكرير حرف الجر (في) قبل الاسم الثاني ، ويذكر النحاة^(٤) أنه إذا عطف على الضمير المجرور لزم إعادة الجار، وهذا ما ذهب إليه الجمهور ، كما هو في قول ابن مالك^(٥) .

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلنا

أما يونس والأخفش والكوفيون فيرون أن هذا ليس لازما .

ويلاحظ أنه إذا عطف على الاسم الثاني المشارك للأول فإنه لا يلزم إعادة الجار؛

(٢) انظر : المراجع النحوية السابقة .

(١) س٢-١٨٨ .

(٣) س٢-٩ .

(٤) انظر : التسهيل ١٧٨ / همع الهوامع ٢-١٣٨ ، ١٣٩ / شرح التصريح ٢-١٥٠ ، ١٥١ /

شرح ابن عقيل ٢-٦٠ .

(٥) الألفية : باب العطف .

بل يشترك معه بأداء الخفض دون حرف جر ، وذلك كما هو في قول الجاحظ : ثم مع ذلك دمروا عليه وعلى أزواجه وحرمه ، فلما أشرك مع الضمير (هاء الغائب) في عليه باسم أعيد حرف الجر (على) ، ولكن لما أشرك مع الاسم المشارك (أزواج) بالاسم المشارك الثالث (حرم) لم يلزم إعادة حرف الجر (على) .

أدوات المشاركة ومدلولاتها في نثر الجاحظ :

الواو :

يجعلها النحاة^(١) أم حروف العطف (المشاركة) ، وذلك لكثرة تداولها ، وهي مشرقة في الاعراب والحكم، وتفيد مطلق الجمع بين المتعاطفين، واختلف النحاة^(٢) في إفادتها الترتيب: فذهب الفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين إلى أنها تفيد الترتيب ، ولكن سيبويه لم يقل بذلك ، حيث نقرأ عنده : وذلك قولك : (مررت برجل وحمار قبل ، فالواو أشركت بينهما في الباء ، فجريا عليه ، ولم تجعل للرجل منزلةً بتقديمك إياه يكون بها أولى من الحمار)^(٣) ، ثم يقول : وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء ، كما كرر ذلك في قوله : وإنما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأول ، وتجمعهما ، وليس فيه دليل على أن أحدهما قبل الآخر^(٤) ، وقال بالترتيب كذلك أبو عمرو الزاهد تلميذ ثعلب ، والدينوري ، والرعي وهشام ، أما ابن كيسان فقال بإفادتها المعية^(٥) ، وقد جمع ابن مالك بين الآراء الثلاثة في قوله : (تنفرد الواو بكون متبعتها في الحكم محتملا للمعية برجحان ، وللتأخر بكثرة ، وللتقدم بقلة)^(٦) .

(١) انظر : المفصل ٣٠٤ / مغني اللبيب ٢-٢٨ / الجني الداني ١٥٨ / همع الهوامع : ٢-١٢٨ /

شرح التصريح ٢-١٣٥ / الإتيان في علوم القرآن ٢-٣٠٤ / شرح ابن عقيل ٢-٥٥ .

(٢) انظر : المراجع السابقة / معاني الحروف ٥٩ .

(٣) الكتاب ١-٤٣٧ . (٤) الكتاب ٤-٢١٦ وانظر : المفصل ٣٠٤ .

(٥) انظر : مغني اللبيب ٢-٢٨ / الجني الداني ١٦١ / همع الهوامع ٢-١٢٩ .

(٦) التسهيل ١٧٤ .



وتنفرد الواو عن بقية أدوات المشاركة بأمر ، وهي^(١) : المفاعلة والافتعال ، حيث توجب المشاركة بين اثنين أو أكثر في إحداث الحدث ، أو يعطف بها حيث لا يكتفي بالمعطوف عليه ، وعطف سببي على أجنبي في الاشتغال ونحوه ، وإذا عطف بها على منفي فإن قصد بها المعية لم يؤت « بلا » ، وإن لم يقصد بها المعية جيء « بلا » ، عطف ما تضمنه الأول إذا كان المعطوف ذا مزية ، وعطف الشيء على مرادفه ، وعطف عامل قد حذف وبقي معموله ، جواز فصلها من معطوفها بظرف ، وجواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة ، وجواز العطف على الجواز في الجر بخاصة ، وجواز حذفها إن أمن اللبس ، وإيلاؤها (لا) إذا عطفت مفردا بعد نهي ، أو نفي أو مؤول بالنفي ، وإيلاؤها إما أو اقترانها بها ، وعطف العقد على النيف ، وعطف ما حقه التثنية والجمع ، وعطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها ، وعطف العام على الخاص ، وعطف الخاص على العام ، واقترانها ولكن ، والعطف التلقيني ، والعطف في التحذير والإغراء ، وعطف السابق على اللاحق ، وعطف (أي) على مثلها .

الفاء :

يجمع النحاة^(٢) على أنها للترتيب والاتساق ، وهو التابع بلا مهلة ، أو التعقيب ، يقول سيبويه : (الفاء وهم تضم الشيء إلى الشيء كما فعلت الواو ، غير أنها تجعل ذلك متسقا بعضه في أثر بعض)^(٣) .

ويفسرون الترتيب على نوعين :

أولهما : ترتيب معنوي ، وهو أن يكون المعطوفُ بها لاحقا .

(١) انظر : جملة المواجع النحوية السابقة .

(٢) انظر : معاني الحروف ٤٣ / الفصل ٣٠٤ / التسهيل ١٧٥ / مغني اللبيب ١-١٢٨ / الجني

الداي ٦١ / همع الهوامع ٢-١٣٠ / شرح التصريح ٢-١٣٨ / شرح ابن عقيل ٢-٥٥ .

(٣) الكتاب ٤-٢١٧ / ١-٤٣٨ .

ثانيهما : ترتيب ذكرى ، وهو أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا ، ويكون غالبا في إشراك مفصل لمجمل ، وذلك نحو : حتى نجمت النوابت وتابعتها هذه العوام ، فصار الغالب على هذا القرن الكفر ، وهو التشبيه والجر ، فصار كفرهم أعظم من كفر ...^(١) ، ويفسرون التعقيب بأنه الاتصال بلا مهلة دون النظر إلى الزمن الذي يستغرقه الحدث الأول .

وإن كان الإشراك بها مفردا غير صفة فإنها لا تدل على سببية ، أما إن كان إشراك جملة أو صفة دلت على السببية ، نحو : مع إجماع الأمة أن سمية لم تكن لأبي سفيان فراشا، وأنه إنما كان بها عاهرا ، فخرج بذلك من حكم الفجار إلى حكم الكفار^(٢) ، وكذلك قوله : أو رجل عدا على الناس فكان في امتناعهم منه عطبه^(٣) ، وهما عطف جملة على جملة ، وفيها ترتيب معنوي .

وقد لا تؤدي (الفاء) معنى السببية في هذا الموضوع ، مثال ذلك : ثم كتب لعثمان ابن عفان رضي الله عنه مروان بن الحكم فخانه في خاتمه^(٤) ، فليس في مدلول (الفاء) سببية ، أما قوله : وخبرت أن أبا العتاهية أتى يحيى بن خاقان يوما ليسلم عليه فلم يأذن له حاجبه فانصرف^(٥) ، ففي (الفاء) الأولى معنى التبعية ، أما الثانية ففيها معنى السببية والتبعية .

وتختص الفاء كذلك بإشراك ما لا يصلح أن يكون صلة لخلوه من العائد لما يصلح أن يكون صلة ، وعطف ما يصلح صلة على ما لا يصلح ، ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والحال^(٦) ، وقيل تختص الفاء بعطف مفصل على مجمل كما هو في الترتيب الذكرى .

- (١) س ٢-٢٠ .
(٢) س ٢-١١ .
(٣) الموضوع السابق .
(٤) س ٢-١٨٩ .
(٥) س ٢-١٩٨ .
(٦) انظر : المراجع النحوية السابقة .



وقد لحظت أن الفاء تختص كذلك بدخولها على أدوات الشرط التي تتضمن مع تركيبها مدلولاً يكون عارضاً بالنسبة للحدث الأصلي ، كأن يناقضه أو يعترض إحدائه أو استمرار حديثه ، ويمكن تسميتها حينئذ بالفاء العارضة .

ثم^(١) :

وفيها لغات : (ثُمَّ ، وفم ، وُثِّمَتْ ، وُثِّمَتْ) ، ويقول فيها سيبويه : (ومن ذلك مررت برجل ثم امرأة ، فالمرور ههنا مروران ، وجعلت (ثم) الأول مبدوءاً به ، وأشركت بينهما في الجر)^(٢) ويفهم من هذا أنها تقتضي ثلاثة أمور : التشريك في الحكم، والترتيب، والمهلة، واختلف النحاة حول هذه الأمور الثلاثة: فزعم الكوفيون والأخفش أن التشريك في الحكم قد يتخلف ، فتقع (ثم) زائدة ولا تكون عاطفة ، وخالف قوم في الترتيب، ومنهم السيرافي والأخفش وقطرب والفراء، ورُدَّ على كل من الاتجاهين^(٣) .

وهي تستعمل في إشراك اسم مع اسم ، نحو : ثم الذي كان من يزيد وابنه ومن عماله وأهل نصرته، ثم غزو مكة ورمي الكعبة واستباحة المدينة^(٤) . حيث أشركت بين الاسمين (الذي ، وغزو) .

وتستعمل في إشراك جملة مع جملة ، وذلك نحو : وقد أردت أن أرسل بالجزء الأول إليك ، ثم رأيت ألا يكون إلا بعد استئذانك واستشارك^(٥) .

وإذا أكدت الجملة تأكيداً لفظياً فإنه يفصل بين الجملتين بـ (ثم) إذا أمن اللبس من إرادة العطف ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾^(٦) ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ^(٧) [التكاثر: ٣] .

(١) انظر فيها : معاني الحروف : ١٠٥ / مغني اللبيب ١-٩٩ / الجني الداني : ٤٢٧ ، ٤٢٨ / همع الهوامع ٢-١٣٢ / الإتيان ٢-٢٢٣ / شرح التصريح ٢-١٤٠ / شرح ابن عقيل ٢-٥٥ .
(٢) الكتاب ١-٤٣٨ .
(٣) انظر : المراجع النحوية السابقة .
(٤) س ٢-١٢ .
(٥) س ٢-٢٢ .

حتى^(١) :

لم ترد في نثر الجاحظ عاطفةً موافقا في ذلك مع الكوفيين ، حيث ينكرون كونها عاطفة ، ويؤولون مواضعها في العطف على الابتدائية ، أما البصريون فيذهبون إلى كونها مشرقة ، ومع ذلك فهم يذهبون إلى أن الإشراف بها قليل ، وقال سيبويه^(٢) بإفادتها الإشراف .

وقيل هي لمطلق الجمع ، وقيل تفيد الترتيب^(٣) ، ولكن ابن مالك يقول : ولا تقتضي ترتيبا على الأصح^(٤) ، ويذكرون للعطف بها أربعة شروط : المعطوف بواسطتها يكون اسما لا فعلا ، مظهرا لا مضمرا ، بعضا من المعطوف عليه ، ويكون غاية لما قبلها ، ولا يعطف بها الجمل ، فلا تعطف إلا ما كان مفردا على الصحيح ، وتفيد الغاية ، ويبدو أنه - من الأكثر صحة ألا تستعمل عاطفة ، فابن مالك^(٥) الذي يذكرها مع حروف المشاركة يذكر أنه حيث جاز الإشراف بها والجر فالجر أحسن . وفرق النحاة^(٦) بين (حتى) الجارة و(حتى) العاطفة بأمور :

أ- ما بعد العاطفة يدخل فيما قبلها ، أما الجارة فقد يدخل ولا يدخل .

ب- ما بعد العاطفة يلزم أن يكون غايةً لما قبلها ، وأما الجارة فلا يلزم ذلك .

ج- ما بعد الجارة قد يكون ملاقيا لآخر جزء بخلاف العاطفة .

(١) انظر فيها : معاني الحروف /١١٩/ التسهيل ١٧٥ ، ١٧٦ / مغني اللبيب ١-١٠٣ / الجني الداني ٥٤٧ ، ٥٤٨ / همع الهوامع ٢-١٣٦ / شرح التصريح ٢-١٤١ ، ١٤٢ شرح ابن عقيل ٢-٥٦ ، ٥٧ .

(٢) انظر : الكتاب ٣-٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) انظر : همع الهوامع ٢-١٣٦ .

(٤) التسهيل ١٧٦ .

(٥) انظر التسهيل ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٦) انظر : الجني الداني : ٥٤٩ ، ٥٥٠ .



أم^(١) :

تأتي في الجملة على قسمين :

أولهما : (أم) المتصلة ، وهي التي تعادل همزة التسوية ، ولذا تسمى (أم) المعادلة لمعادلتها إياها ، أو همزة الاستفهام التي تكون مع (أم) بمعنى (أي) ليطلب بها التعيين، وليس هذا من البحث ، و (أم) هذه عاطفة ، نحو : ولا أدري أهو أبو عثمان ابن عنبسة بن أبي سفيان أم أبو عثمان سعيد بن عثمان...^(٢) وهذه تقع بين جملتين اسميتين أو فعليتين ، أو إحداهما اسمية والأخرى فعلية ، وقد وقعت في المثال السابق بين اسميتين ، وسميت متصلة ؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى أحدهما عن الآخر^(٣) ، وقد تحذف وتنوى ، وقد يحذف المعطوف بها دونها بتعويض (لا) ، وقد تحذف همزة التسوية وتنوي^(٤) ، وليس هذا من البحث . ويذكر المرادي^(٥) أن ابن كيسان ذهب إلى أن أصلها (أو) ، وأبدلت الواو ميمًا فتحولت إلى معنى يزيد على معنى أو ، وقيل : إنها ليست بحرف إشراك ، بل هي بمعنى همزة الاستفهام .

ثانيهما : المنقطعة : وسميت بذلك لأن ما بعدها منقطع عما قبلها ، ولا تكون مع الهمزة بمنزلة أيها ، فلا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبأم التعيين ، ويقال : ومعناها (بل) والهمزة ، أو (بل) فقط . وليست من البحث .

(١) انظر فيها : معاني الحروف ٧٠ / المفضل ٣٠٥ / التسهيل ١٧٦ / رصف المباني : ٩٣ / مغني اللبيب ٣٨-١ / الجنبي الداني ٢٠٤ ، ٢٠٥ / همع الهوامع ٢-١٣٢ / الإتيان : ٢-١٩٤ / شرح التصريح ٢-١٤٢ ، ١٤٣ / شرح ابن عقيل ٢-٥٦ ، ٥٧ .

(٢) س ٣٢٥-١ .

(٣) انظر : شرح شذور الذهب : ٤٤٧ .

(٤) انظر : التسهيل : ١٧٦ / مغني اللبيب ١-٣٩ / شرح التصريح ٢-١٤٣ .

(٥) انظر : الجنبي الداني : ٢٠٥ / همع الهوامع : ٢-١٣٢ .

أو^(١) :

من حروف الإشراك ، ويذهب الجمهور إلى أنها تشرك في الإعراب دون المعنى ، ويذهب ابن مالك^(٢) إلى أنها تشرك في اللفظ والمعنى ، وقد وردت (أو) في نثر الجاحظ تدل على المعاني الآتية:

١ - **الشك** : نحو : قالها أبو كعب الصوفي أو عبد المؤمن أو أبو نواس الشاعر أو حسين الخليل^(٣) ، والشك يكون من جهة المتكلم .

٢ - **التخيير** : نحو : وأنك لو أسمنت بهيمة ورجلا ذا مروءة أو امرأة ذات عقل وهمة وأخرى ذات غباء وغفلة لكان الشحم إلى البهيمة أسرع وعن ذات العقل والهمة أبطأ^(٤) ، ويظهر في (أو) دلالة التخيير بين ما سبقها وما جاء بعدها .

٣ - **الإباحة** : وفيها جواز الجمع ، وذلك نحو : وأية منزلة أرفع وأية حالة أحمد ممن ليس على ظهرها عالم إلا وهو يحن إليه ، أو قد رحل إليها ، أو قد صار إلى كنفه وتحت جناحه^(٥) .

٤ - **التقسيم** : وسماه ابن مالك التفريق المجرد^(٦) ، نحو : وليس ينبغي لديّ أن يوادّ من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم^(٧) وكذلك نحو قوله : ولك في هذا الكتاب ثلاثة أشياء : تبين حجة طريفة أو تعرف حيلة لطيفة أو استفادة نادرة^(٨) ، ويظهر التقسيم في المثالين .

٥ - **الإضراب** : وفيه معنى (بل)، وذلك نحو: ما الإنسان لولا اللسان إلا ضالة مهملة، أو بهيمة مرسله، أو صورة ممثلة^(٩) ، أي (بل بهيمة مرسله ، بل صورة ممثلة)

(١) انظر فيها : معاني الحروف / ٧٧ / الفصل ٣٠٥ / رصف المباني / ١٣١ / التسهيل : ١٧٤ / الجنى الداني ٢٢٨ ، ٢٣١ / مغني اللبيب ١-٥٥ ، ٦٠ / همع الهوامع : ٢-١٣٤ / الإتيقان ٢-٢٠٧ ، ٢٠٩ / شرح التصريح ٢-١٤٤ ، ١٤٦ / شرح ابن عقيل ٢-٥٨ .

(٢) التسهيل ١٧٤ . (٣) خ : ٨ . (٤) خ : ٥ . (٥) س ١-٣١٨ . (٦) التسهيل ١٧٦ . (٧) س : ١-٢٨٧ . (٨) خ : ٥ . (٩) س ١-٣٨٠ .

ويجوز أن يكون منه كذلك: والحسد لا يبلى إلا يبلى المحسود أو الحاسد^(١)، أي: (بل الحاسد)، فالحاسد هو سبب الحسد، ولا يكون الحسد يبلاه .

٦ - أن يكون فيها معنى (الواو) : وذلك نحو : بل لا آمن أن يتجاوز ذلك إلى الطعن عليها بقول أو إشارة^(٢) ، أي (بقول وإشارة) ، ويجوز أن تكون أو على معناها .

٧ - التفصيل بعد الإجمال : ومنه : ومع اجتماعهم على أن دم الفاسق حرام كدم المؤمن إلا من ارتد بعد إسلام ، أو زنى بعد إحصان ، أو قتل مؤمنا على عمد ، أو رجل عدا على الناس بسيفه ..^(٣) ، ففي الجمل التي اشتركت في استخدام (أو) معنى التفصيل لما هو مستثنى .

٨ - التقريب : ذكره الحريري وأبو البقاء ، ويمكن أن يكون منه قول الجاحظ : واعتبر ذلك بالشعاع الذي يسقط على وجه المرأة ، أو على وجه الماء ، أو على الزجاجاة^(٤) .

٩ - الشرط^(٥) : ويتمثل في قول الجاحظ : وحرام على كل متكلم عالم وفقه مطاع وخطيب مفوه إن كان عنده من الأمر شيء إلا أن يأتيكم به ويذكركم بما عنده قل ذلك أو كثر وصادف منكم شغلا أو فراغا^(٦) ، إذ التقدير (إن قل ذلك أو كثر وإن صادف ..) ولكن يمكن أن يلمس في هذه معنى التوكيد .

وذكر لـ (أو) معان أخرى ، نحو : الإبهام ، وأن تكون بمعنى إلا في الاستثناء ، وأن تكون بمعنى (ولا) .

ولا تأتي (أو) بعد همزة التسوية ، والألف مذكورة ، بل الموضع حيثئذ (أم)^(٧) .

(١) س : ١-٣٤٧ . (٢) س ١-٣٤١ . (٣) س ٢-٨ .

(٤) خ : ٢١ . (٥) انظر : همع الهوامع ٢-١٣٤ .

(٦) س ١-٢٩١ ، ٢٩٢ . (٧) انظر همع الهوامع : ٢-١٣٤ .

ويذكر ابن هشام : «التحقيق أنّ (أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء ، وهو الذي يقوله المتقدمون ، وقد تخرج إلى معنى بل ، وإلى معنى الواو ، أما بقية المعاني فمستفادة من غيرها»^(١).

وقد وجدت لدي الجاحظ المشاركة بها بعد (سواء) ، وذلك في نحو: وسواء قتل نفسه أو أسلمها إلى عدوه^(٢) ، ويذكر النحاة^(٣) : (سواء) إذا ذكرت بعدها همزة الاستفهام فلا تصح المشاركة إلا بأم ، أما إذا لم تذكر همزة الاستفهام فإن الثاني يشترك باستخدام (أو) ، كما هو في مثال الجاحظ ، مع عدم اعتبار الآراء الشاذة في هذه القضية ، ومن ذلك قول الجاحظ : (وسواء سميناهم أو ذكرنا ما يدل على أسمائهم ..)^(٣).

وتذكر (أو) مع أحرف المشاركة لما يأتي :

أولاً : المشاركة الإعرابية ، وهذا واضح .

ثانياً : المشاركة الحدئية ، وأقصد بها المشاركة في حدث واحد ، بالرغم مما فيها من اختيار أو إضراب أو غير ذلك ، فأحد المشتركين موجه إلى الحدئية ، والآخر يقع عليه المعنى الآخر المفهوم من (أو) بالنسبة إلى هذه الحدئية .

ثالثاً : المشاركة الزمنية .

بل ^(٤) :

ذكره ابن مالك من حروف الإشراك كما ذكره أكثر النحاة ، ويشترطون أن يكون

(١) س ٢-١٢ .

(٨) مغني اللبيب ١-٦٠ .

(٣) خ : ٧ .

(٢) انظر : همع الهوامع : ٢-١٣٤ ، ١٣٥ .

(٤) انظر فيها : معاني الحروف : ٩٤ / التسهيل ١٧٤ / مغني اللبيب : ١-٩٦ / الجنى الداني

٢٣٦ / همع الهوامع ٢-١٣٦ / الإتيقان ٢-٢١٩ / شرح التصريح ٢-١٤٧ ، ١٤٨ / شرح

ابن عقيل : ٢-٥٩ .



معطوفها مفردا ، وذكر سبويه ما بعدها مفردا فيما جاء في كتابه^(١) ، وهي تفيد حينئذ الإضراب ، ومذهب البصريين أنها تقع بعد النفي والإيجاب ، وحينئذ تفيد الإضرابَ عن الأول والإيجاب للثاني ، أو تقرير حكم الأول من نفي أو نهي ، وجعل ضده من إثبات لما بعده ، أما الكوفيون فلا يجيزون أن تقع بعد إيجاب ، وإنما يلزم وقوعها بعد النفي أو ما يجري مجراه^(٢) .

والواقع أنها لم ترد في نثر الجاحظ إلا بعد نفي ، وذلك نحو قوله : ليس ذلك أرادوا ، بل إنها أرادوا المتحرز به ، والمتحصن بحيطانه^(٣) .

وكذلك قوله : وليس للكاتب اشتراط شيء من ذلك بل يناله الاستبطاء عند أول الزلة وإن أكدى^(٤) .

فإن وقع بعد (بل) جملة كما سبق فمعناها حينئذ: الإضراب عما قبلها إما للإبطال وإما الترك للانتقال من غير إبطال، وذكر سبويه مثل ذلك في قوله : (وأما - بل - فلترك شيء من الكلام وأخذ في غيره)^(٥) .

وإن وقعت بعد إيجاب أو أمر فهي لإزالة الحكم عما قبلها ، وكأنه مسكوت عنه ، وجعله لما بعدها من قبل أنه لا يحكم عليه بشيء ، ولم ترد في نثر الجاحظ كذلك .

ويذكر النحاة أنها تكون حرفَ ابتداء إذا وقعت بعد الجملة ، ولكن سبويه والرماني لم يوضحا ذلك وتزاد قبلها (لا) لتأكيد التقرير^(٦) ، أو لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب^(٧) .

ووجه ذكر (بل) مع أحرف المشاركة لما تؤديه من معنى المشاركة ، فما الإضراب

(٢) انظر : معاني الحروف : ٩٤ .

(٤) س : ٢ - ١٩١ .

(٦) انظر : التسهيل ١٧٧ .

(١) الكتاب ١ - ٤٣٩ ، ٤٤٠ .

(٣) س : ٢ - ١٢ .

(٥) الكتاب : ٤ - ٢٢٣ .

(٧) انظر : همع الهوامع ٢ - ١٣٦ .

إلا مشاركة حديثة ، حيث يتوجه أحد المشتركين (بيل) إلى الحديثة بالعمل ، أما الآخر فيتعلق بالحديثة إضرابا ونفيا، ولهذا فالمشتركان ينتميان إلى حدث واحد إيجابا أو نفيا ، هذا بالإضافة إلى ما تؤديه من مشاركة إعرابية وزمنية ، ويبدو ذلك جليا في قول الجاحظ : (وليست - بحمد الله - من باب الطفرة والمداخلة ولا من باب الجوهر والعرض ، بل كلها في الكتاب والسنة) ^(١) .

لا (٢) :

ذكرها سيبويه من حروف الإشراك والمشاركة ، حيث يقول: « ومن ذلك مررت برجل لا امرأة ، أشركت بينهما (لا) في الباء ، وأحقت المرور للأول ، وفصلت بينهما عند من التبسا عليه ، فلم يدر بأيها مررت ^(٣) ، ويضع النحاة لها شروطا لإفادتها المشاركة :

أولا : أن يكون معطوفها مفردا ^(٤) ، ويذكر أنه قد يكون جملة ولكن لها محل من الإعراب ^(٥) ، وإذا وقع بعد (لا) جملة ليس لها محل من الإعراب لم تكن عاطفة ، ولذلك يجب تكرارها ^(٦) وإن كان ما بعدها صفةً لسابق أو خبرا أو حالا فليست بعاطفة ، ووجب تكرارها ^(٧) .

ثانيا : أن يتقدمها إيجابٌ أو أمر أو نداء ^(٨) .

ثالثا : ألا تقترن بعاطف ، فإذا قرنت بيل فالعاطف هو (بل) ، وإذا قرنت بالواو فالعاطف هو (الواو) ، و (لا) لتوكيد النفي ^(٩) .

(١) س ١-٣١٩ .

(٢) انظر فيها : معاني الحروف ٨١ / رصف المباني ٢٥٧ / مغني اللبيب ١-١٨١ / الجنى الداني ٢٩٤ / همع الهوامع ٢-١٣٧ / شرح التصريح : ٢-١٤٩ .

(٣) الكتاب ١/٤٣٩ . (٤) انظر : شرح التصريح ٢/١٤٩ .

(٥) انظر : الجنى الداني ٢٩٤ . (٦) انظر همع الهوامع ٢-١٣٧ .

(٧) انظر : شرح التصريح ٢-١٥٠ . (٨) انظر : التسهيل : ١٧٧ .

(٩) انظر : مغني اللبيب ١-١٨١ .



وقد وردت في نثر الجاحظ بعد عاطف دائما ، وذلك نحو : لم يستحلوا سبه ولا خلعه^(١) ، وكذلك ، ليس هناك عمل قبيح ولا بدعة فاحشة ، ولا نزع يد طاعة ، ولا حسد ، ولا غل ، ولا تأول^(٢) . وقوله : فقد بلغت لك ما لم يبلغه أب بار ولا أم رءوم^(٣) .

رابعا : تعاند متعاطفها .

خامسا : ألا يكون المشارك الأول معمول فعل ماض .

ولم ترد (لا) حرف مشاركة في نثر الجاحظ ، بل وردت بعد حرف المشاركة (الواو) .

وأثبت بعض النحاة المشاركة بلكن^(٤) ، كما أثبت الكوفيون المشاركة بليس^(٥) ، وبأي^(٦) ، وبهلا ، وإلا^(٧) ، وأين ، ولولا ، ومتى ، وأثبت ابن هشام العطف بكيف بعد نفي ، ولكن ذلك لم يرد في نثر الجاحظ .

(١) س ٢-١٥ . (٢) س ٢-٧ . (٣) خ : ٤ .

(٤) انظر : مغني اللبيب ١-٢٠٨ ، ٢٠٩ / الجنى الداني ٥٨٧ ، ٥٨٨ .

(٥) انظر : مغني اللبيب ١-٢١٠ / الجنى الداني ٤٩٨ / همع الهوامع ٢-١٣٨ .

(٦) انظر : مغني اللبيب ١-٦٦ / الجنى الداني ٢٣٤ / همع الهوامع ٢-١٣٨ .

(٧) انظر : مغني اللبيب ١-٦٤ / الجنى الداني ٥١٩ ، ٥٢٠ / همع الهوامع ٢-١٣٨ .

ثانيا : النعت

النعت :

يجمع النحاة^(١) في تعريفه اصطلاحيا أنه تابع يدل على صفة من صفات المتبوع ، ويحرص بعضهم^(٢) على ذكر صفة الاشتقاق فيه وضعاً أو تأويلاً ، ويفرغون الصفة إلى تخصيص ، وتوضيح ، ومدح ، وذم ، وتأکید ، وترحم عليه ، وإيهام ، وتعميم ، وتفصيل ، ويذكر السيوطي أن النعت يكون للنكرات تخصيصاً ، وللمعارف أحوالاً .

وقد يكون النعتُ بالاسم الواحد ، أو بالجملة تامة ، أو بشبه الجملة .

ومصطلح النعت خاص بالكوفيين ، وربما قاله البصريون ، والأكثر عندهم الوصف والصفة^(٣) .

ويختلف النعتُ باختلاف ما هو منعت من نكرة أو معرفة ، وقد ورد النعت في نثر الجاحظ وفقاً لما يأتي :

- نعوت تشترك بين المنعوت المعرفة والنكرة .

- نمطان من النعت خاصان بالمنعوت المعرفة .

- أنماط خاصة بالمنعوت النكرة .

(١) انظر : المفصل ١١٤ / التسهيل : ١٦٧ / المقرب : ٢١٩ / شرح شذور الذهب ٤٣٢ / همع الهوامع ١١٦-٢ .

(٢) انظر : التسهيل ١٦٧ / شرح شذور الذهب ٤٣٢ .

(٣) انظر : همع الهوامع ١١٦-٢ .



- النعت السببي .

- تعدد النعوت .

وسيدرس النعت في الصفحات الآتية وفقا لذلك :

النعت الحقيقي

وهو أن يتجه النعتُ إلى المنعوت المقصود بكله وذاته ، وينقسم إلى :

أولاً : نعوت تشترك بين النعوت المعرفة والنكرة :

تختص الصفات الخمس باشتراكها في نعت المعرفة والنكرة على حد سواء ، وهذه الصفات هي : اسم الفاعل وصيغ المبالغة ، والصفات المشبهة باسم الفاعل ، واسم المفعول ، واسم التفضيل ، وهذه الصفاتُ تحمل في مدلولها صفة وموصوفا ، ولهذا كثر بها النعتُ وشاعت بين النكرة والمعرفة ، وقد ذكرنا في المقدمة أن النعت لا يكون إلا بالمشتق ، أو ما في حكمه .

أ - النعت باسم الفاعل :

له صورتان ، تختلفان باختلاف المنعوت ، وهما :

الأولى : نكرة + نعت اسم فاعل :

ورد ذلك في ثمانية عشر موضعا ، ومثالها : وعندي - أبقاك الله - كتاب جامع لأصول الفتيا^(١) ، والمنعوتُ (كتاب) أما النعت فهو (جامع) وهو اسم فاعل ، ويلاحظ التطابق بين النعت والمنعوت في الأفراد والتذكير والتنكير والإعراب ، وأما قول الجاحظ : ولنا خصلتان جميعا وافرتان فنيا^(٢) ، فقد تطابق النعت (وافرتان) مع المنعوت (خصلتان) في التثنية والتأنيث والتنكير والإعراب .

(١) س ٣١٤-١ .

(٢) س ٢١ .

الثانية : معرفة + نعت اسم فاعل :

وردت في تسعة وأربعين موضعا ، ومثلها : وما كان في ذلك من الإثم الكبير والفرية الفاحشة ، وما كان لأهله من الجماعات الكثيرة والقوة الظاهرة ، وفيه المنعوتان (الفرية ، والقوة) ونعتاهما (الوافرة ، والناقصة) ، وكل من النعت يتفق مع منعوته في جوانب المطابقة الشاملة .

ب - النعت بصيغ المبالغة :

ذكر ذلك في موضعين مع المنعوت المعرفة ، أحدهما : قلة الناظر المعجاب ^(١) ، فالمنعوت (الناظر) ، أما النعت فهو صيغة المبالغة (المعجاب) ، وقد تطابقا في التعريف والإفراد والتذكير والرفع .

ج - النعت بالصفة المشبهة :

ورد ذلك على صورتين ، تختلفان باختلاف المنعوت ، وهما :

الأولى : نكرة + النعت صفة مشبهة :

ذكرت في سبعة عشر موضعا ، ومثلها : كان كراعا وشيئا يسيرا ^(٢) ، والمنعوت (شيئا) مشارك لخبر (كان) في الخبرية منصوب بالفتحة ، ونعته (يسيرا) صفة مشبهة باسم الفاعل ، ويبدو ذلك في قول الجاحظ : وليس هناك عمل قبيح ^(٣) ، ويلاحظ التطابق بين النعت والمنعوت في جوانب التنكير والإفراد والتذكير والنصب في المثال الأول ، والرفع في المثال الثاني .

الصورة الثانية : معرفة + صفة مشبهة :

ذكرت في خمسة عشر موضعا ، منها : كانوا على التوحيد الصحيح ^(٤) ، وكذلك صار ولاية أمرنا في هذا الدهر الصعب ^(٥) .. ، والمنعوتان (التوحيد ، والدهر)

(١) س ٢٠٩-٢ .

(٢) س ٣١٤-١ .

(٣) س ٧-٢ .

(٤) س ٧-٢ .

(٥) س ٢٠-٢ .



معرفتان ، أما نعتاهما (الصحيح ، الصعب) فهما صفة مشبهة معرفة ، ويلاحظ التطابق التام بين النعت والمنعوت .

د - النعت باسم المفعول :

ينقسم إلى صورتين ، وهما :

الأولى : نكرة + اسم مفعول :

وردت في ستة مواضع ، ومثلها : وكان ذلك قولاً معروفاً مفهوماً^(١) ، فالنعتان (معروفاً مفهوماً) نكرتان ، والنعت هو النكرة المنصوبة (قولاً) ، والتطابق بينهما وبين المنعوت شامل ؛ حيث الإفراد والتذكير والنصب والتنكير .

الثانية : معرفة + اسم مفعول :

وردت في اثني عشر موضعاً ، منها : (من جنس جحد الأحكام المنصوصة ، والشرائع المشهورة ، والسنن المنصوبة)^(٢) والمنعوتات هي : (الأحكام ، والشرائع ، السنن) ، أما النعوت فهي (المنصوصة ، المشهورة المنصوبة) وهي أسماء فاعل ، ويلاحظ التطابق بين النعوت والمنعوتات في التعريف والجر ، والتأنيث والإفراد ، حيث تعامل جموع التكسير غير العاقلة وهي المنعوتات معاملة المفردة ، وقد يكون اسم المفعول النعت على صيغة (فعل) ، كما هو في قول الجاحظ : ويبيعه يزيد الخليع^(٣) ، أي المخلوع .

هـ - النعت باسم التفضيل :

ذكر في صورتين ، وهما :

الأولى : نكرة + اسم تفضيل :

وردت في ثمانية مواضع ، منها : وربما صادف القائل مع ذكائه وكثرة قراءته

(٣) س ١١-٢ .

(٢) س ١١-٢ .

(١) ع ١٤٢ .

وجودة اعتباره زمانا أكثر عجبا ، وأكبر معتبرا^(١) ، فالمنعوت النكرة (زمانا) ونعته اسم التفضيل (أكثر) ، ومثل ذلك قوله : ولا أعلم شيئا أدعى إلى التحاب من العلم^(٢) .

الثانية : معرفة + اسم تفضيل :

وردت في ثلاثة مواضع ، أحدها : بل قد علم الناس أن الحظ الأكبر للأمر دون المطيع^(٣) ، فالمنعوت المعرفة (الحظ) ونعته المعرفة (الأكبر) وهو اسم تفضيل .

و- النعت بالعدد المشتق :

وربما نعت باسم مشتق من العدد ، وقد ورد ذلك في ستة مواضع ، تختلف بين المنعوت النكرة والمنعوت المعرفة ، نحو: هذا - أبقاك الله - الجزء الثالث من القول في البيان والتبيين^(٤) ، والمنعوت فيه المعرفة (الجزء)، أما النعت فهو اسم الفاعل (الثالث) مشتق من العدد (ثلاثة) ، ويلاحظ التطابق بين النعت والمنعوت في الإفراد والتذكير والتعريف والجر ، ومثل ذلك قوله : لا تستطيعون أن تجربوا عن علي بن أبي طالب بموقف واحد من هذه الآراء ، وكلمة واحدة من هذا الكلام^(٥) ، ولكن يلاحظ أن كلا من المنعوت والنعت نكرة في هذا المثال .

ز- النعت بالمصدر :

ربما كان النعت باستخدام المصدر ، ومثال ذلك قول الجاحظ : وهو مع ذلك كله كتاب قصد، ومقدار عدل^(٦) ، حيث وصف كل من (كتاب ، ومقدار) بالصفيتين (قصد، وعدل) ، وكل من الصفيتين مصدر ، وقد ذكرنا أن النعت يكون مشتقا أو مؤولا بالمشتق ، والتقدير هنا (كتاب قاصد ، ومقدار عادل) ، ومثل ذلك : وقد

(٢) س ١-٣٠٤ .

(٤) ن ٣-٥ .

(٦) س ١-٢٨٩ .

(١) س ١-٢٩٦ .

(٣) س ١-٣٠٧ .

(٥) ع : ٨٦ .



يجري الملك على عرق صالح ومنشأ سوء^(١)، أي (منشأ سيء) ، ولذا فقد عطف المنعوت والنعته ، مع منعوت و نعت مشتق (عرق صالح) ، ويذكر الزمخشري الوصف بالمصدر ، وإذا كان المصدر طلبيا فإنه لا ينعت ولا ينعت به^(٢) . والنعته بالمصدر بشروط^(٣) ألا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وأن يكون مصدرا ثلاثيا أو بزنة مصدر ثلاثي وألا يكون ميميا ، وقد تطابق ذلك مع نثر الجاحظ^(٤) .

ح - النعت بالمنسوب :

قد يكون النعت بالاسم المنسوب ، وذلك نحو : العام الذي تحولت فيه الإمامة ملكا كسرويا والخلافة غصبا قيصريا^(٥) ، حيث نعت كل من النكرتين (ملكا ، غصبا) بالنعيتين (كسرويا ، قيصريا) ، وهما منسوبان إلى (كسرى ، قيصر) ، ويمكن احتساب هذا مؤولاً بالمشتق، حيثُ التقديرُ: (منسوباً إلى كسرى، منسوباً إلى قيصر)، ولذا فإننا نقرأ عند ابن يعيش: (وقد يقع من الأسماء نعتا ما كان مختوما بياء النسب، ويؤول هذا بكلمة المنسوب ، وهي مشتقة على وزن المفعول)^(٦) . كما ذكر ابنُ عصفور^(٧) من أغراض النعت التأكيد بالنسب ، كما هو مذكور في هذا الجانب .

ثانيا : نمطان خاصان بالمنعوت المعرفة :

الأول : النعت بالاسم الموصول :

ورد في عشرة مواضع ، ومثال ذلك ، ولا أعلم شيئا أدعى إلى التحاب .. من العلم الذي جعل الله العمل له تبعا^(٨) ، حيث نعت الاسم المعرفة (العلم) بالاسم

(١) س ١-٣٠٨ .

(٢) انظر : همع الهوامع ٢-١١٧ .

(٣) انظر : الألفية لابن مالك : باب النعت / شرح التصريح ٢-١١٣ .

(٤) س : ٢-١١ .

(٥) شرح ابن يعيش : ٣/٤٨ .

(٦) انظر : المقرب : ١-٢١٩ ، ٢٢٠ / شرح التصريح : ٢-١١١ .

(٧) س : ١-٣١٤ .

الموصول (الذي) ، ولم يذكر الاسم الموصول مما يمتنع النعت به ^(١) ، بل ذكر ابنُ السراج ^(٢) أنه يجاء بالاسم المبهم المعرفة الذي لا يصح معناه إلا بصلته - وهو الاسم الموصول - فوصلوه بالجملة التي أرادوا أن يصفوا المعرفة بها لتكون صفة المعرفة معرفةً ، ويلاحظ أن النعت بالاسم الموصول جاء معرفةً في نثر الجاحظ ، وهو متفق مع قول ابن السراج ، كما أن جملة الصلة تحوي عائدا يربطها بالمنعوت ، وهو ضمير الغائب (هاء) في (له) ، ويتضح ذلك في قول الجاحظ : هي الجزرة التي جعلها رسول الله ﷺ كفوا لبناته ^(٣) ، والعائد في جملة الصلة (هاء الغائبة) في جعلها ، ويلاحظ المطابقة في النوع والعدد والتعريف بين النعت الاسم الموصول والعائد والمنعوت ، وكذلك المطابقة في الإعراب بين النعت والمنعوت . وذكر الأزهري ^(٤) النعت بالاسم الموصول ما عدا (من وما) .

الثاني : علم + النعت (لقب) :

ورد في ثلاثة مواضع ، منها: وقد قال ابنُ شهاب الزهري ^(٥) ، (الزهري) لقب ، وهو نعت للاسم (ابن شهاب) ، والنعت منسوب ، وقد تحدثنا عنه سابقا ، أما قول الجاحظ: إبراهيم بن يسار النظام ^(٦) ؛ ففيه اللقب (النظام) نعت صفة للعلم قبله ، والنعت مشتق فهو صيغة مبالغة ، ومثل ذلك اللقب (الطيّار) في قوله : (أمره على جعفر الطيّار) ^(٧) .

ويذكر النحاة ^(٨) أن العلم لا يوصف به ، ويوصف بثلاثة بالمعرفة : بالألف واللام ، وبالمضاف إلى المعرفة وبالمبهم .

(١) انظر: المفصل ١١٦ / التسهيل : ١٧٠ / المقرب : ١-٣٢٣ / همع الهوامع ٢-١١٧ .

(٢) انظر: الأصول في النحو ٢-٢٧٢ . (٣) س ٢ : ٨ .

(٤) انظر: شرح التصريح : ٢-١١١ . (٥) س ١-٣٠١ .

(٦) س ٢-١٩٢ . (٧) ع ١٤٦ .

(٨) انظر: المفصل ١١٦ / التسهيل : ١٧٠ / المقرب : ١ / ٢٢٧ / همع الهوامع ٢-١١٧ ، ١١٨ .



الفصل الرابع التعليق



الفصل الرابع

التعليل

التعليل ^(١) : تختلف وسائل التعليل في نثر الجاحظ ، ما بين الأداة التي تختلف بين (اللام ، والفاء ، وكى ، وحتى) ، وما بين صيغة المصدر ، وما بين التعليل المعنوي وهذا يكون غالباً جملة ، ووسائل التعليل والمعنى المعلل به - جملة أو شبه جملة أو اسماً - وظائف في اللغة تخدم غيرها ، وهو ما سبقها من كلام أو معنى ، والجملة الأساسية أو الأصلية يمكن أن تسمى جملة معلّلة ، أي أن التعليل جاء ليخدمها ويبين أسبابها ، والمعنى اللاحق بها يسمى تعليلاً أو معللاً به ، وبينهما واسطة وهي أداة التعليل ، وتنقسم الوسطة إلى أداة ، كما هو مذكور في المجموعة الأولى ، أو صيغة ومبني كما هو مذكور في المجموعة الثانية ، أو معنى وتعبير كما هو مذكور في المجموعة الثالثة ، ويمكن تسميتها : العلاقة المعنوية التعليلية .

وسائل التعليل في نثر الجاحظ :

أولاً : باستخدام الأدوات الوسيطة :

١ - لام التعليل :

نظر النحاة ^(٢) إلى لام التعليل من حيث أثرها النحوي من جر للاسم ، أو نصب للفعل المضارع ، دون الإلفات أو الالتفات إلى معناها ومدلولها السياقي ، ولكن ابن هشام الأنصاري ^(٣) قد ذكر إفادتها التعليل ، وذكر أنها تدخل على اسم ، ومصدر ،

(١) انظر : القاموس المحيط : ٤-٢١ .

(٢) انظر : معاني الحروف : ٥٧ / الفصل : ٣٢٨ الألفية : باب إعراب الفعل المضارع .

(٣) انظر : مغني اللبيب : ١-١٦٣ .

ومضارع ، وذكر ذلك المرادي^(١) ، وجعل لكل منها قسما ، وتتابع النحاة^(٢) على ذلك .

الصور التي وردت عليها لام التعليل :

وردت اللام تعليلية في نثر الجاحظ على الصور الآتية :

الأولى : جملة معللة + لام التعليل + معلل به اسم :

ذكرت في أربعة وأربعين موضعا ، نحو : وإنما جعلوا له الأمور ، وخصوه بالفضيلة لحاجة كل عالم إليه ، وعدم استغنائه عنه^(٣) ، والجملة المعللة هي (جعلوا له الأمور ، وخصوه بالفضيلة) ، والمعلل به هو (حاجة كل عالم إليه) ، أما واسطة التعليل أو وسيلته فهي (اللام) ، وقد ذكرنا في حروف الجر إفادة اللام للتعليل ، فما بعدها في هذه الصورة مجرور دائما .

ومثل ذلك قول الجاحظ : فأقبل أبو بكر يعزيه للذي يرى به من عظيم ما فدحه^(٤) ، فسبب تعزية أبي بكر لعثمان بن عفان هو ما رآه به من فرح عظيم بموت الرسول ﷺ ، والاسم الموصول (الذي) المعلل به مجرور بالواسطة (اللام) .

الصورة الثانية : جملة معللة + اللام + معلل به مصدر مؤول :

وردت في ثلاثة وخمسين موضعا ، ومثالها : وليست في الكتب علة تمنع من درك البغية وإصابة الحجة ؛ لأن المتوحد بقراءتها والمتفرد بفهم معانيها لا يباهي نفسه ولا يغالب عقله^(٥) ، والجملة المعللة هي (ليست في الكتب علة ..) ، أما المعلل به فهو المصدر المؤول المنسب من أن ومعموليها (أن المتوحد بقراءتها - لا يباهي نفسه) ، وهو بمثابة الاسم في الصورة السابقة ، وواسطة التعليل هي (اللام) ، والمصدر المؤول مجرور باللام ، ولذا فتحت همزة (أن) المشددة .

(١) الجنبي الداني ٩٧ .

(٢) انظر: جمع الهوامع ٢-٣٣ / الإتيان ٢-٢٦٥ ، ٢٦٦ / حاشية الخصري على شرح ابن عقيل : ١٠١-٢ .

(٥) س ١-٣١٦ .

(٤) ع : ٨٢ .

(٣) س : ١-٢٨٥ .



ويتضح ذلك في قول الجاحظ : ليس من نظر في العلم على الرغبة والشهوة له كمن نظر فيه على المكسبة به والهرب إليه ؛ لأن النفس لا تسمح بكل قواها إلا مع النشاط والشهوة^(١) ، وفيه تتضح الجملة المعللة وواسطة التعليل والمصدر المؤول المعلل به ، وهو مجرور باللام .

الصورة الثالثة : اللام + معلل به + جملة معللة :

ذكرت في قول الجاحظ : ولفضل خصال الضحك عند العرب تسمي أولادها بالضحك وببسام وبطلق وبطبيق^(٢) ، ويلاحظ أن المعلل به وواسطة التعليل (اللام) قد سبقتا الجملة المعللة ، والعرب إنما تقدم من هم بيانه أعنى وأهم ، فلأن الجاحظ يركز على الضحك في مقدمته لكتابه (البخلاء) ، فهو ملتقى اهتمامه ، فلذلك قدمه .

الصورة الرابعة : معلل به + رابط + لام التعليل + اسم إشارة لما سبق + جملة

معللة .

ذكرت في أربعة مواضع ، نحو : (وقد عرفتم تحاكم العرب في الجاهلية في النفورة وفي غير ذلك من المخابرة والمشاورة إلى أبي جهل بن هشام في أيام حدائته وفتائه ولذلك أدخلوه دار الندوة ، ودفع مع ذوي الأسنان والحنكة من بين جميع الشبان ومن بين جميع الفتيان)^(٣) . ويلاحظ أن المعلل به (وقد عرفتم تحاكم ...) قد سبق ، ثم ربط بينه وما بعده بالرابط (الواو) ، التي تلتها (لام التعليل) ، ثم اسم إشارة يعود على المعلل به السابق ، ومن هنا احتيج إلى الربط بين ما هو معلل به وما يعود عليه من اسم إشارة ، ثم ذكرت الجملة الفعلية المعللة (أدخلوه دار الندوة ..) ، وربما كان الرابط (الفاء) ، كما هو في قول الجاحظ : (إذ كنت المثير له من مراقبه والباعث له من مراقده ، فلذلك صار أوفر النصيين لك)^(٤) .

(٢) خ : ٦ .

(٤) س : ١-٣١٨ .

(١) س : ١-٢٩٦ .

(٣) س : ١-٣٠٠ .

الصورة الخامسة : تعدد المعلن به بالعاطف + رابط + اللام + إشارة لما سبق + جملة معللة ..

ذكرت في قول الجاحظ : ولأن العقل مقرون بالحذر والاهتمام ، ولأن الغباء مقرون بفراغ البال ، فلذلك البهيمة تقنو شحما في الأيام اليسيرة ^(١) ، ويلاحظ ابتداء التركيب بالمعلن به ، وهو (لأن العقل مقرون ...) ، ثم عطف عليه بمعلن به آخر وهو (ولأن الغباء مقرون ..) ثم الرابط (الفاء) واسم الإشارة (ذلك) ، وهو يعود على المعلنين بهما السابقين ؛ فلذلك احتيج إلى الرابط (الفاء) ، ثم ذكرت الجملة المعللة (البهيمة تقنو شحما..).

الصورة السادسة : جملة معللة + لام + معلن به + لام + تعليل المعلن به .

ذكرت في موضعين ، أحدهما : وهذا كتاب لا أعزك منه ، ولا أستر عنك عيبه ؛ لأنه لا يجوز أن يكمل لما تريده ، ولا يجوز أن يوفى حقه كما ينبغي له لأن ههنا أحاديث كثيرة متى أطلعنا عليها حرفا عرف أصحابها ^(٢) ، ويلاحظ الابتداء بالجملة المعللة بقوله (لأنه لا يجوز ..) ، ثم علل المعلن به بقوله : (لأن ههنا أحاديث كثيرة ..) ، ويتضح ذلك من العلاقة المعنوية بين الكلام في الجملة الخبرية الموسعة السابقة .

الصورة السابعة : جملة معللة + اللام + مضارع منصوب معلن به :

ذكرت في أحد عشر موضعا ، ومثالها : (كانوا يسمون تلك القصائد الحوليات والمقلدات والمنقحات والمحكمات ؛ ليصير قائلها فحلا خنذيذا ، وشاعرا مغلقا) ^(٣) ، والجملة المعللة هي : (كانوا يسمون ..) ، ثم ذكرت لام التعليل ، والمعلن به جملة فعلية فعلها مضارع منصوب ، (يصير) ، ويختلف النحاة حول ناصب المضارع في هذا الموضع ، فيذهب الكوفيون إلى أن اللام هي الناصبة بذاتها ، ولكن ثعلب وهو

(٢) خ : ٥ .

(٤) ن : ٢-٩ .

(١) س : ١-٣١٨ .

(٣) خ : ٧ .



إمامهم يجعلها ناصبةً لكن لقيامها مقام (أن) ^(١)، أما جمهورُ البصريين فقد ذهبوا إلى أنها جارة، والناصب مقدر بعدها وهو (أن) مضمرة بعينها، وبعضهم قال بأنها (أن) مضمرة، أما السيرافي وابنُ كيسان فقد ذهبوا إلى أن المضمَر هو (كي) المصدرية ^(٢). والواقعُ أن النحاة ^(٣) قد عددوا مدلول اللام في مثل هذا الموضع، ومنه:

أ- لام الصيرورة، وتسمى لام العاقبة، ولام المآل، ذكرها الكوفيون والأخفش وقوم من المتأخرين، ولكنها تفيد التعليل.

ب- اللام الزائدة، ويذهب بعضهم إلى أنها لام (كي)، ويبدو من ذلك إفادتها التعليل.

ج- اللام التي بمعنى (أن).

ولكنها جميعاً تفيد التعليل فقط، ويدل على هذا الخلطُ السابقُ للنحاة بين هذه المدلولات، كما أنها جميعاً يمكن أن تقدرَ في موضع اللام في قولِ الجاحظ: (طرحت له رقعة بمعاني الأمر لينسق فيه القول) ^(٤)، فيمكن جعل اللام، زائدة، أو بمعنى (أن)، أو (كي)، ولكنها في المحصلة النهائية لام تعليل، وهي الناصبة بذاتها لا بتقدير.

الصورة الثامنة: جملة معللة + لام + معلل به مصدر مؤول:

ذكرت في موضعين، أحدهما: ما كان منها قد ذهب جانب منه قطع بسكين من ترابيع الرغيف مثل ذلك؛ لثلا يشك من رآه قد تعمدوا ذلك ^(٥)، فالجملة المعللة (ما كان منها قد ذهب ..)، وواسطة التعليل (اللام)، والمعلل به هو المصدر المؤول المنفي (ألا يشك ..)، ويلاحظ أن المضارع (يشك) منصوب بعد (أن) المصدرية،

(١) انظر: الجني الداني ١١٥.

(٢) انظر: معاني الحروف ٥٦ / الفصل ٣٢٨ / الجني الداني ١١٥ / مغني اللبيب: ١-١٦٣ /

التسهيل ٢٣٣ / شرح ابن عقيل ٢-١٠٠.

(٣) المراجع السابقة / همع الهوامع ٣٢، ٣٣ / الاتقان ٢٦٥.

(٤) س: ٢-٢٠٥.

(٥) خ: ٥٧.

وليس بلام التعليل ، لأنه لما وقع بعد (اللام) مصدر مؤول وهو بمثابة الاسم أصبحت جارة للمصدر المؤول ، ويقول ابن مالك : تظهر (أن) وتضم بعد عاطف الفعل على اسم صريح وبعد لام الجر غير الجحودية ما لم يقترن الفعل بـ(لا) بعد (اللام) فيتعين الإظهار^(١) ، وكما سبق ظهرت (أن) بعد (لا) النافية التي تلت لام التعليل .

الصورة التاسعة : نفي + كون + اللام + معلل به مضارع منصوب :

ذكرت في ثلاثة مواضع ، منها : لم تكن لتجتمع جميع هفوات إنسان وأخطائه حتى تقرأه مجموعا ، اختلف النحاة في مدلول (اللام) في هذا الموضع ، فيذكر ابن مالك أنها مؤكدة لنفي في خبر (كان) ماضية لفظا أو معنى^(٢) ، أما المالقي فيذكر أنها تفيد التعليل^(٣) ، وإذا تعمقنا المعنى في هذا التركيب فإننا نجد أن الجاحظ نفى الكونية أو الوجودية في بداية التركيب ، ثم عاد ليعلل هذا النفي بما ورد بعد اللام من معنى ، وبذا فإن مدلولها يفيد التعليل ، ولكنه تعليل لمعنى معين وثابت ، وهو نفي الوجودية أو الكونية وتسمى اللام في هذا السياق أو التركيب بلام الجحود .

والخلاف الواقع في عامل النصب للفعل المضارع الواقع بعدها يتماثل مع الموضع في الصورة السابقة ، فيذهب البصريون إلى أن الناصب هو (أن) المضمرة ، أما الكوفيون فيرون النصب بها^(٤) ، كما يذهب البصريون إلى أن لام الجحود تتعلق بمحذوف هو خبر (كان) التي قبلها ، أما الكوفيون فيذهبون إلى أن الفعل الذي دخلت عليه (اللام) هو خبر (كان) ولا حذف عندهم^(٥) ، وابن مالك^(٦) يوافق

(١) التسهيل : ٢٣٣ / وانظر : الجنى الداني ١٦٦ / مغني اللبيب ١-١٦٣ / شرح ابن عقيل ٢-١٠١ .

(٢) التسهيل ٢٣٠ . (٣) انظر : رصف المباني : ٢٢٥ .

(٤) انظر : التسهيل : ١١٦ / رصف المباني ٢٢٥ / الجنى الداني ١١٦ وما بعدها .

(٥) انظر : المراجع السابقة . (٦) التسهيل ١١٦ .



الكوفيين على أن الفعل الذي بعدها هو الخبر برغم أنه لم يجعلها ناصبة بنفسها ، ويتضح ذلك في قول الجاحظ : فلم يكن ليتخطى دعاء النبي ﷺ على من عادى علياً^(١) .

٢ - الفاء :

المواضع التي ذكرت فيها التعليل بالفاء كانت :

إما فاء جوابية لما يشبه الشرط وهذه تلازمها السببية^(٢) ، وذلك كما هو في قول الجاحظ : دعوني أقتله فإنه بقية هذا النسل^(٣) ، وكذلك : لا تجزع فإنه أفتح لجرمه وأصحُّ لبصره^(٤) .

أو عاطفة لجملة على جملة جواب شرط : نحو : وإن جعلت لي قسماً من وقت فراغك ، ونصيبياً من ساعة نشاطك رجوت أن يصير إلى ما أمّلتناه عندك من الإنعام على والاسترهان لشكري ، فإن العرب لم تعظم شيئاً قط كتعظيمها موقع الإنعام والشكر والأحدوثة الحسنة^(٥) .

أو معطوفة على جملة جواب ما يشبه الشرط ، نحو : دعوني أقتله فإنه بقية هذا النسل ، فأحسن به هذا القرن وأميت به هذا الداء^(٦) ، وليس ذلك من البحث .

٣ - التعليل بكى :

من حيث مدلول (كى) لم يستطع النحاة أن يتخلصوا من معنى التعليل ، سواء قدروا قبلها لام التعليل ، أو جعلوها بذاتها تعليلية ، وسيوضح ذلك في التحليل : ووردت في أربعة مواضع ، تنقسم إلى قسمين :

(١) ع : ١٤٦ .

(٢) انظر : مغني اللبيب : ١-١٢٩ / الجنبي الداني ٦٤ ، ٦٦ / الإتيقان في علوم القرآن ٢-٢٤٧ .

(٣) ع : ٥ .

(٤) س : ٢-١٣ .

(٥) س : ٢-١٣ .

(٦) س : ١-٣٠٣ .

أولهما : معلن + اللام + كي + معلن به مضارع منصوب :

ذكر في موضعين :

أحدهما المعلن به مثبت وهو قول الجاحظ : وتعتق لكي يذهب ريحها ، وينجاب شعرها (١) .

وثانيهما : المعلن به منفي وهو قوله : .. لكي لا يتكل أحد ظالم على قرابته (٢) .

ويلاحظ أن الجملة المعللة مبدوء بها الكلام وهي (تعتق) في الجملة الأولى ، أما المعلن في الجملة الثانية فهو أحداث وقصص متعددة تحكي عدم نفع القرابة للإنسان ومذكورة قبل هذا التعليل ، وواسطة التعليل هنا (اللام وكي) ، ولكن النحاة (٣) يجعلون (كي) في هذا الموضع مصدرية ناصبة للفعل المضارع بذاتها دون إضمار (أن) ولكن تقديرها بمعنى (أن) ، فتكون مع ما بعدها مصدرا مؤولا ، وبذلك يكون التعليل باللام ، ويكون المصدر المؤول مخفوضا باللام التعليلية ، أما أداة النفي المذكور في المثال الثاني فليست بعامله نحويا ، وإنما هي مؤثرة معنويا حيث أفادت نفي المذكور بعدها.

ومذهب سيبويه (٤) أنها تنصب المضارع بنفسها ، حيث لم يذكرها ضمن الحروف التي تضم (أن) بعدها ، أما الخليل والأخفش فقد ذهبوا إلى إضمار (أن) بعدها ، وهي غير ناصبة (٥) ، وذهب الكوفيون إلى أنها مختصة بالفعل ، فهي غير جارة في الاسم وقيل بل هي مختصة بالاسم فلا تكون ناصبة للفعل (٦) .

(١) س : ١-٢٥٣ . (٢) ع : ٢٠٩ .

(٣) انظر : التسهيل ٢٢٩ ، ٢٣٠ / مغني اللبيب ١-١٤٤ / شرح شذور الذهب ٢٨٨ ، ٢٩٥ / ٢٩٦ / شرح التصريح ٢-٢٣٠ ، ٢٣١ / حاشية الخصري على ابن عقيل / ٢-٩٩ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٧٢٥ . (٥) انظر : همع الهوامع ٢-٥ .

(٦) انظر : معاني الحروف ، ٩٩ ، ١٠٠ / الفصل ٣٢٤ / همع الهوامع ٢-٥ / شرح التصريح ٢-٢٣٠ .



ثانيهما : معلن + كي + معلن به :

ذكر في موضعين ، أحدهما المعلن به مثبت ، وهو قوله : ويهرب من الحمالين بالكراء كي يصيحوا بالباب^(١) ، والآخر المعلن به منفي في قوله : (وتلقوا ألبابها بالجفان كي لا يضيع من دمائها شيء)^(٢) ، الجملة المعللة تنصدر التعبير في القولين ، وهي (يهرب من الحمالين بالكراء) في القول الأول ، أما في القول الثاني فهي (تلقوا ألبابها بالجفان) ، والواسطة الظاهرة للتعليل في التعبيرين هي (كي) ، أما المعلن به فهو المثبت (يصيحوا) في القول الأول ، والمنفي (لا يضيع من دمائها شيء) في القول الثاني ، وإذا كان النحاة^(٣) يذكرون أن (كي) حرف مصدري بمعنى (أن) فإنه يلزم اقترائها باللام التعليلية إما لفظاً وإما تقديراً ، فإذا لم تدخل عليها اللام فإنه يجوز تقدير (كي) في إحدى حالتين: إذا قدرت اللام قبلها ، فتكون (كي) حرفاً مصدرياً ونصباً، وإذا لم تقدر اللام قبلها ، فكي حرف جر للتعليل بمنزلة اللام ، والفعل منصوب بأن، مضمرة بعد (كي) ، والمصدر مجرور بـ(كي) التي هي بمنزلة (اللام) .

٤ . التعليل بـ (حتى) :

ذكرت في ستة مواضع ، ومثالها : وكذلك كل من يجود في جميع شعره ، ويقف عند كل بيت قاله ، وأعاد فيه النظر حتى يخرج أبيات القصيدة كلها مستوية في الجودة^(٤) ، ويذكر النحاة^(٥) أن (حتى) التي تنصب الفعل المضارع تدور في معنيين: أحدهما الغاية، والآخر التعليل ، وأضاف (ابن مالك) معنى ثالثاً وهو (إلى أن) ، وواضح في المثال السابق أن الأداة (حتى) واسطة تعليلية ، والجملة المعللة هي (كل

(٢) خ : ٢١٦ .

(١) خ : ١٢٦ .

(٣) المراجع النحوية السابقة / التسهيل : ٢٢٩ ، ٢٣٠ / رصف المباني : ٢١٦ .

(٤) ن : ٢-١٣ .

(٥) انظر : الكتاب ٣-٢٠ ، ٢١ / معاني الحروف ١١٩ ، ١٢٠ / التسهيل ٢٣٤ / رصف المباني :

١٨٤ / المقرب ١-٢٦٨ / مغني اللبيب ١-١٠٤ / الجني الداني ٥٥٥ ، ٥٥٦ / همع الهوامع

٢-٨ ، ٩ .

من يجود في جميع شعره ..) ؛ أما المعلل به فهو ما بعد (حتى) وهو (يخرج أبيات القصيدة كلها ..)، فالتجويد سبب لإخراج أبيات القصيدة كلها مستويةً في الجودة ، فإن كان ما بعد (حتى) ، غاية ، فهو في الوقت نفسه تعليل لما سبقها ، وهكذا تكون (حتى) تعليلية .

أما أثرها النحوي فيختلف النحاة^(١) حوله :

يذهب الكوفيون إلى أن (حتى) تنصب الفعل المضارع بنفسها ، ويجيزون إظهار (أن) بعدها توكيدا .

أما البصريون فيذهبون إلى أنها هي الجارة ، أما ناصب المضارع بعدها فهو (أن) المضمر .

وسواء كان هذا أم ذاك فالفعل المضارع يكون منصوبا إذا وقع بعد (حتى) التعليلية أو الغائية ، وتتضح المعاني السابقة في قول الجاحظ : وعلى الله تمام النعمة في صلاح الرعية ؛ حتى يحقق الأثر ، وتصديق الشهادة في الخبر^(٢) .

ثانيا : باستخدام المبنى (الصيغة) :

التعليل بصيغة المصدر :

جملة معللة + الصيغة المعلل بها :

ذكر في واحد وعشرين موضعا، ومثاله: فقتله حسدا له، وبغيا عليه^(٣) ، ويتضح أن الجملة المعللة هي (قتله) ، أما سبب القتل فهو الحسد ، فالمعلل به في هذا الموضع صيغة مصدرية ، ويسميه سيويوه (عذر لوقوع الأمر وموقع له)^(٤) ويسميه النحاة^(٥) : المفعول له ، والمفعول لأجله ، والمفعول من أجله ، وهو المصدر المعلل

(١) المراجع السابقة .

(٢) س : ١-٣١٣ .

(٣) ع : ٢٠٨ .

(٤) انظر : الكتاب : ١-٣٦٧ ، ٣٦٩ .

(٥) انظر : شرح التصريح : ١-٣٣٤ / حاشية الخصري على ابن عقيل ١-١٧٣ .



به حدث شاركه في الوقت ظاهرا أو مقدرا ، والفاعل تحقيقا أو تقديرا ^(١) ، وهو علة الإقدام على الفعل وجواب له ^(٢) ؟

ويضع النحاة شروطا للمفعول لأجله ، وذلك لأن الباعث له إنما هو الأحداث لا الذوات ، ومشاركته لفعله في الوقت ^(٣) ، ويذكر السيوطي ^(٤) والأزهري ^(٥) بأنه لم يشترطه سبويه ، ولا أحد من المتقدمين ، ومشاركته لفعله في الفاعل ، أو اتحاده بالملل به فاعلا ، وكونه علة حيث هو الباعث على الحدث ، وكونه قلبيا من أفعال النفس الباطنة ، وكونه نكرة .

وإذا وجد فيه الألف واللام فهما زائدان ، وألا يكون من لفظ الفعل وإلا فمفعول مطلق .

وذكر الزمخشري ^(٦) أنه يمكن أن يكون معرفة ونكرة وذكر ما يدل على ذلك ، ويقول ابن مالك : وجر المستوفى لشروط النصب مقرونا بأل أكثر من نصبه ، والمجرد بالعكس ، ويستوي الأمران في المضاف ^(٧) ، ويفهم منه أن المفعول لأجله يأتي على ثلاث صور : إما مجردا من (أل) والإضافة وينصب ، وإما مضافا ويستوي فيه النصب والجر ، وإما معرفا بالألف واللام ويكثر جره ويقبل نصبه .

وقد ورد المفعول لأجله في نثر الجاحظ مجردا من (أل) والإضافة في أغلبه ، ولم يرد مضافا إلا في موضع واحد ، وهو : (والله لقد كنت أكره لك سرف الرضا مخافة جواذبه إلى سرف الهوى) ^(٨) ، ولكن لا بد أن يلاحظ أن (المفعول لأجله) الذي يعده النحاة مجردا من (أل) والإضافة منسوبٌ دائما إلى مجرور ، والنسبة تقييد أو نوع من التخصيص ، وإذا كان المفعول لأجله مصدرا ، فالمصدر يحتاج إلى تخصيص أو

(١) انظر : التسهيل ٩٠ .

(٢) انظر : المفصل : ٦٠ .

(٣) انظر : شرح التصريح ١-٣٣٥ .

(٤) التسهيل : ٩٠ .

(٥) انظر : المفصل ٦٠ .

(٦) انظر : همع الهوامع : ١-١٩٤ .

(٧) انظر : المفصل : ٦٠ .

(٨) س : ١-٢٣٤ .

تقييد أو نسبة إلى معنى معين يحدده، ومن هنا كانت النسبة التقييدية التي نلمسها في الجار والمجرور، ويتضح ذلك في المثال الأول، فعندما يقول الجاحظ: وتتغلغل إلى المحقرات طلبا للتعرض وحبا للشر^(١)، فالمفعولان لهما (طلبا، حبا) نسبا إلى (التعرض، الشر) بواسطة الجار (اللام).

واختلف النحاة حول ناصب المفعول له، وذلك على النحو الآتي:

أ - مذهب جمهور البصريين أنه منصوب بالفعل على تقدير لام العلة التي أسقطت، ويعبر سيوييه عن ذلك في قوله: (فانتصب لأنه موقوف له، ولأنه تفسير لما قبله لم كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه)^(٢)، ورأى ذلك ابن مالك^(٣).

ب - مذهب الكوفيين أنه ينتصب انتصاب المصدر، وليس على إسقاط حرف الجر^(٤).

ج - ذهب الزجاج إلى أنه ينتصب بفعل مضمر من لفظه^(٥).

فإن فقد شرط من الشروط السابقة جر باللام أو ما في معناها، وقد ذكر ذلك في لام التعليل، ولا يتعين النصب عند استيفاء الشروط، بل يجوز الجر، ويجوز تقديم المفعول له على عامله ومنع ثعلب ذلك، كما لا يجوز أن يتعدّد المفعول له منصوبا كان أو مجرورا، أي: لا يجوز أن يثنى أو يجمع ولم يرد ذلك في نثر الجاحظ.

ثالثا: باستخدام العلاقة المعنوية:

يوجد في اللغة جمل تترابط معنويا، وتحدد تلك العلاقة المعنوية في التعليل، فيكون معنى إحداهما سببا في حدوث معنى الأخرى، وينقسمان إلى جملة معللة،

(٢) الكتاب ١-٣٦٧.

(١) س: ١-٢٦٩.

(٣) انظر: التسهيل ٩٠.

(٤) انظر: التسهيل: ٩٠/ مع الهوامع ١-١٩٤، ١٩٥/ شرح التصريح ١-٣٣٦.

(٥) المراجع السابقة.



وأخرى معللة بها دون استخدام واسطة تعليلية، وذكر ذلك في تسعة مواضع، منها: (ومن الدليل على ندالة طبعهم والعلم بغسالة رأيهم تقديم بالفضل لمن لا يفهمونه، وقضائهم بالعلم لمن لا يعرفونه)^(١)، فالجملة الأولى (ومن الدليل على ندالة ..) جملة معللة، أما قوله (تقديمهم بالفضل فهذا معلل به، فسبب الحكم عليهم بالندالة هو تقديمهم بالفضل ..، ويتضح ذلك في قوله: فأقبل يريد المدينة)^(٢)، وإن كان يلمس فيها معنى الغائية، إلا أنها سببية، فالإقبال (معلل)، وإرادة المدينة معلل بها، فسبب الإقبال هو إرادة المدينة، ويتضح ذلك أكثر في قوله: والذي دعاني إلى وضعه مع إشفاعي منه وهيبتي لتصفحك له أي حين علمت أن الغالب على إرادتك والمستولى على مذهبك تقريب العلماء وإقصاء الجاهل ..)^(٣)، فقوله (الذي دعاني إلى وضعه ..) جملة معللة، أما قوله (تقريب العلماء ..) معلل به، فالثاني سبب لحدوث الأول، ولهذا فإننا نجد أن الجاحظ يعطف على (المعلل به) بواسطة (واو العطف) ما هو مسبوق بلام التعليل، وذلك في قوله: (ولأني حين أمنت عقاب الإساءة ووثقت بثواب الإحسان ..).

وربما سبق المعلل به الجملة المعللة، كما هو في قول الجاحظ: إن خافت أن يظن بها التشبيه قالت يرى بلا كيف^(٤)، وهذا تركيب شرطي فليس من البحث.

(٢) ع: ٢٨ .
(٤) س: ٢ - ١٨ .

(١) س ٢-١٩٧ .
(٣) س: ١ - ٣١٧ .

مواضع التعليل

اللام :

س ١ : ٢٨٥ / ٢٩٢ / ٢٩١ / ٢٩٢ / ٣٠٣ / ٢٩٤ / ٢٩٦ / ٣١٣ / ٣١٦ / ٣١٧ /
٣١٧ / ٢٨٨ / ٢٨٥ / ٣٠٠ / ٣٨١ / ٢٩٢ .

س ٢ : ٢١ / ١٨ / ٢٠ / ١٨٧ / ٨ / ١٨ / ٢٠٥ / ٢٠٩ (خ) : ٣ / ٥ / ٦ / ٧ / ٧ /
٥٧ / ٥٧ / ٥٧ / ٥٨ / ٦ / ٥ / ٥ / ٧ / ١ / ٣ / ٥٧ (ع) : ٢٣ / ٢٤ / ٢٤ / ٢٥ / ٢٥ / ٢٥ /
٢٨ / ٨٢ / ٨٧ / ١٤٣ / ١٤٦ / ١٤٩ / ١٤٩ / ١٤٩ / ٢٠١ / ٢٠٧ / ٢٠٧ / ٢٠٧ / ٢٠٧ /
٢٠٧ / ٢٢ / ٢٢ / ٢٢ / ٢٢ / ٢٣ / ٢٣ / ٢٥ / ٢٦ / ٢٦ / ٢٦ / ٢٦ / ٢٦ / ٢٦ / ٢٦ / ٢٦ /
٨٩ / ١٤٣ / ١٤٥ / ١٤٦ / ١٤٩ / ١٤٩ / ١٤٩ / ١٥٠ / ٢٠١ / ٢٠٣ / ٢٠٣ / ٢٠٤ / ٢٠٤ / ٢٠٤ /
٢٠٩ / ٢٠٩ / ٢٠٩ / ٢١٠ / ٢١٠ / ٨١ / ٩٠ / ١٤٣ / ٢٠١ / ٢٠١ / ٨٨ / ١٤٦ / ٢١٠ (ن) / ٥ /
١٠ / ١١ / ١٠٥ / ١٠ / ١٠٨ / ٧ (ن) / ١١ / ١٣ / ١٤ / ١٥ / ٢٨٤ / ٩ (ن) / ٦ / ١٤ / ١٤ / ١٤ / ١٤ / ٩٦ / ١٠١ / ١٠٤ / ١٠٤ / ٣٥٦ .

(كي) س ١ : ٢ - ٢٥٣ / (خ) - ١٢٦ / ٢١٦ (ع) ٢٠٩ .

(حتى) س : ١ - ٣١٣ / ٣١٤ / س ٢ - ١٣ / ٢٠٠ / ١٢ (ع) ١٤٩ .

المفعول لأجله : (س ١) ٢٣٤ / ٢٦٩ / ٢٦٩ / ٢٦٩ / ٢٦٩

(س ٢) ١٨ / ١٨٧ / ٢٠٨ / ٢٠٧ (خ) ٥٨

(ع) ٢٦ / ٢٩ / ١٥٠ / ٢٠٦ / ٢٠٦ / ٢٠٨ / ٢٠٨ / (ن) ٩ / ٩ / ٩ / ٩

التعليل المعنوي : (س ١) ٣٠٣ / ٣٠٧ (س ٢) ١٨ / ١٩١ / ٢٠٦ (خ) ٦

(ع) ٢٨ / ٢٨ / ٨٢ .



الفصل الخامس : الوسائل النحوية للتخصيص الدلالي

أولاً : التمييز .

ثانياً : الحال .

ثالثاً : الدلالة الزمنية .

رابعاً : التعبير عن المكان .



الفصل الخامس

التخصيص الدلالي في الجملة الخبرية

ويشمل :

أولاً : التمييز .

ثانياً : الحال .

ثالثاً : الدلالة الزمنية .

رابعاً : التعبير عن المكان .

قد يرد في الجملة الخبرية بعض الصيغ أو التراكيب التي تتدخل في تحديد دلالي للمعنى المستفاد من الجملة الخبرية ، كتوضيح إبهام ، أو بيان هيئة ، أو تحديد الزمن أو المكان ، ويختص هذا الفصل بدراسة هذه الألفاظ أو التراكيب المبينة للتخصيص الدلالي في الجملة الخبرية .



أولاً : التمييز

التمييز :

يذكر النحاة أن التمييز مصدر (مَيَّزَ) ، ويعني تخليص الشيء من الشيء والتفريق بين المتشابهين^(١) ، ولذا فقد يسمونه التبيين ، والتفسير ، والمميز ، والمفسر^(٢) ، والمبين^(٣) ، كما يجعلونه: ما فيه معنى (من) الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير تابع^(٤) ، ويقول سيويوه في ذلك : ومثل ذلك في ترك الألف واللام ، وبناء الجميع قولهم : عشرون درهما ، إنما أرادوا عشرين من الدراهم ، فاختصروا واستخفوا^(٥) ، ولذا فإنه يجتمع في التمييز: الاسمية، والتنكير ، والجمود، والتفسير لما انبهم من الذوات .

والواقع أن الضابط الدلالي للتمييز هو التفسير أو التحديد لشيء عام ، حيث يكون اسم عام يصلح لجوانب عديدة، ثم تحدد أو تخصص دلالاته باستخدام التمييز .

العامل فيه :

العامل في التمييز هو مميّزه إذا كان مفردا ، وقد ذكر سيويوه ذلك^(٦) ، وقيل ينصب تشبيها له باسم الفاعل في طلبها اسما بعدها ، وقيل تشبيها له بـ (أفعل من) في طلبها اسما بعدها على طريق التبيين ملتزما فيه التفضيل^(٧) ، والأخير هو المفهوم من أقوال سيويوه^(٨) . والعامل في الجملة^(٩) ما فيها من فعل وشبهه ، ويرى البعض

(١) انظر : شرح التصريح : ١-٣٩٣ .

(٢) انظر : المفصل : ٦٥ / شرح شذور الذهب : ٢٥٤ .

(٣) انظر : همع الهوامع ١-٢٥٧ / شرح ابن عقيل : ١-٢٩٨ .

(٤) انظر : التسهيل ١١٤ . (٥) الكتاب ١-٢٠٣ .

(٦) انظر : الكتاب ٢-١١٨ ، ١٣١ . (٧) انظر : همع الهوامع : ١-٢٥٠ .

(٨) ارجع إلى الكتاب ١-٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

(٩) انظر : التسهيل : ١١٥ / همع الهوامع : ١-٢٥١ .

أن العامل في الجملة نفسها لا الفعل .

وهذه الدراسة خاصة بما ميز به من خلال نثر الجاحظ مع عرض آراء النحاة حول ذلك .

أضرب التمييز في نثر الجاحظ :

أولاً : تمييز المفرد :

أي التمييز الذي يبين أو يحدد مفرداً عاماً وهو :

أ - تمييز المقادير وهي المساحات والكيل والوزن^(١)، ومنه في نثر الجاحظ : وليس له في منزله رطل دبس^(٢)، وفيه (دبس) تمييز لرطل، وهو مجرور بالإضافة، والتمييز في هذا الضرب يقع في أشكال ثلاثة : فإما أن يجز بالإضافة، وإما أن يجز بحرف الجر (من)، وإما أن ينصب على التمييز، ويفصل بين المميز والمميز به بما يسمى (التنوين).

ب. تمييز العدد^(٣) :

العددان (١، ٢) : مما جاء منها في نثر الجاحظ: (فإنه استلف من بقال كان على باب داره درهمين وقيراطاً)^(٤)، والعدد إذا كان واحداً أو اثنين لم يحتج إلى تمييز استغناء بالنص على المفرد والمتنى، وقد وضع ذلك في النص .

الأعداد من (٣ - ١٠) :

مما جاء منه في نثر الجاحظ : ولك في الكتاب ثلاثة أشياء^(٥)، حيث ميز الاسم

(١) انظر : المفصل : ٦٥ / شرح شذور الذهب : ٢٥٥ / همع الهوامع : ١-٢٥٠ / شرح التصريح ١-٣٩٦ .

(٢) خ : ١٢٦ .

(٣) انظر في العدد : التسهيل ١١٦ / شرح شذور الذهب : ٤٠٧ وما بعدها / همع الهوامع

١٤٨ / ١٥١ / شرح التصريح ٢-٢٦٩ / شرح ابن عقيل ٢-١٢١ .

(٤) خ : ٥ .

(٥) خ : ٣٥ .



العام (ثلاثة) بالجمع (أشياء) ، وتميز تلك الأعداد بمجموع مجرور بإضافة العدد إليه مخالفاً في التذكير والتأنيث ، وقد وضح ذلك في المثال السابق ، ويتضح في قوله : وأعتق زنيرة ثلاث مرات ، فلما اشتراها وأعتقها ذهب بصرها ، وهذا ما لا يوجد عند صبي ابن سبع سنين^(١) ، ولا يجمع التمييز مع ثلاثة ونحوها جمع كثرة ما أمكن جمع القلة ، وياء الثماني في التركيب مفتوحة أو ساكنة أو محذوفة بعد كسرة أو فتحة ، وقد تحذف في الإفراد ويجعل الإعراب في متلوها^(٢) ، وجاءت في نثر الجاحظ في قوله وثمانين سنين وتسع سنين أبداً^(٣) ، أما عن (١٠) فيقول ابن مالك : (ويسكن شينها في التأنيث الحجازيون ، ويكسرهما التميمون وقد تفتح ، وربما سكن عين عشر) ^(٤) .

العدد : (١١ - ٩٩) :

وردت في أقوال الجاحظ الآتية :

ورأيت أنا حمارة منهم زهاء خمسين رجلا يتغدون على مباقل^(٥) ، ضرب الشواء ثمانين سوطا لمكان الإنضاج^(٦) ، وكذلك : ثلاث عشرة سنة ، عشرين قتلة (ع - ٣٩) . وواضح أن التمييز فيه (رجلا ، سوطا ، سنة ، قتلة) منصوب وهو مفرد ، وهذا سمة التمييز فيها^(٧) . ومن العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى التمييز نكرة ومعرفة^(٨) ، وإذا جيء بنعت مفرد أو جمع تكسير جاز الحمل فيه على التمييز وعلى العدد ، فإن كان جمع سلامة تعين الحمل على العدد ، ووردت هذه الظاهرة في نثر الجاحظ في الجملة الأولى حيث كانت الصفة الجملة الفعلية (يتغدون) محمولة على العدد ، حيث أسند الفعل فيها إلى جماعة الغائبين .

- | | |
|--|----------------------------|
| (١) ع : ٣٣ . | (٢) انظر التسهيل ١١٨ . |
| (٣) ع : ١٦ . | (٤) انظر : التسهيل : ١١٧ . |
| (٥) خ : ١٨ . | (٦) خ : ٥٦ . |
| (٧) انظر : الكتاب : ١-٢١١ / التسهيل : ١١٦ . | |
| (٨) انظر : التسهيل : ١١٦ / همع الهوامع : ١-٢٥٣ . | |

وربما فصل بين العدد ومميزه بحرف جر التمييز (من) ، وورد ذلك في قول الجاحظ : ولما قدم المغيرة القادسية على سبعين من الظهر وعند سعد ضيق شديد من الحال نحروها وأكلوا لحومها^(١) .

العدد (١٠٠) :

ورد في : واستلف منه على الأسواري مائة درهم^(٢) ، فإن كان العدد مائة فما فوقها ميز بمفرد مجرور بالإضافة^(٣) ، وجمعه مع المائة ضرورة وأجازه الفراء ، كما يجوز جر التمييز بمن ، ويذكر السيوطي نصب المفرد مع المائة والمائتين والألف ضرورة^(٤) ، ولم يرد ذلك في نثر الجاحظ .

العدد (١٠٠٠) :

ورد في: أنت رب ألف دينار، وأنا يقال لا أملك مائة فلس^(٥) ، وما قيل عن العدد (مائة) يقال عن العدد (ألف) وما فوقه حيث يكون التمييز مفردا مجرورًا^(٦) .

وتحليلاً لتمييز العدد تعرض القضايا الآتية :

أ – التمييز مع الأعداد المعطوفة يكون بحسب العدد الأخير منها ، أي آخر المعطوفات ، ويتضح ذلك في قول الجاحظ : ومن طياب البخلاء أحمد بن خلف اليزيدي ترك أبوه في منزلة يوم مات ألفي ألف درهم وأربعين ومائة ألف دينار، فاقسمها هو وأخوه حاتم قبل دفنه ، فأخذ أحمد وحده ألف ألف وثلاثمائة ألف درهم وسبعين ألف دينار ذهباً عينا^(٧) ، ويتضح أن التمييزات (درهم ، دينار) قد كان احتسابهما للعدد السابق لهما مباشرة وهو (ألف) ولذا كانا مفردين مجرورين .

(١) خ : ٢٢١ .

(٢) انظر : همع الهوامع : ١- ٢٥٣ .

(٣) خ : ٦١ .

(٤) انظر : همع الهوامع ١- ٢٥٣ .

(٥) خ : ٣٥ .

(٦) انظر : الكتاب ١- ٢٠٧ .

(٧) خ : ٤١ .



أما عن ثلاثمائة إلى تسعمائة فيقول سيبويه^(٨) : (كان ينبغي أن تكونَ في القياس مئتين أو مئتين ، ولكنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر ، حيث جعلوا ما يبين به العدد واحدا ؛ لأنه اسم لعدد كما أن عشرين اسم لعدد ، وليس بمستنكر في كلامهم أن يكونَ اللفظُ واحدا والمعنى جميع) .

ب : التمييز الثاني منصوب :

ورد ذلك في قول الجاحظ : فأخذ أحمد وحده ألف ألف وثلاثمائة ألف درهم وسبعين ألف دينار ذهباً عينا^(١) ، فالاسم (دينار) تمييز للعدد مجرور ، والتمييز الثاني (ذهبا) منصوب ، وربما احتسب تمييزاً للتمييز المفرد (دينار) .

ج : من تمييز العدد تمييز (كم) و (كذا) و (كأين)^(٢) ، ولم يوجد ذلك في نثر الجاحظ .

د : عرض النحاة جوازَ الفصل بين التمييز والعدد في ضرورة ، ولا يجوز ذلك إلا للضرورة^(٣) ، ولم يرد ذلك في نثر الجاحظ .

هـ : ومن تمييز المفرد كذلك ما دل على مماثلة^(٤) ، أو ما دل على مغايرة^(٥) ، وكذلك ما وقع بعد شبه هذه الأشياء^(٦) . وكذلك أن يقع بعد ما هو متفرع منه^(٧) .

(٨) الكتاب ١-٢٠٩. (٢) خ : ٤١ . (١) انظر : الكتاب : ٢-١٧٠ ، ١٥٦ .

(٢) انظر : همع الهوامع ١-٢٥٣ .

(٣) نحو : ولو جئنا بمثله مددا ، إن لنا أمثالها إبلا . (٤) نحو : إن لنا غيرها إبلا و شاء .

(٥) نحو : مثقال ذرة خيرا ، عندي نحى سمنا ، وراقود خلا ، ما في السماء موضع راحة سبحابا .

(٦) نحو : هذا خاتم حديدا : وانظر في ذلك : الكتاب ٢-١٧٢ ، ١١٧ ، ١١٨ / الفصل : ٦٦ ،

٦٧ / التسهيل ١١٤ / شرح الشذور ٢٥٥ / همع الهوامع ١-٢٥٠ / شرح التصريح ١-

٣٩٦ / شرح ابن عقيل ١-١٩٩ .

ثانيا : تمييز النسبة (الجملة) :

وهي قسمان :

أولهما : محول ، والجهة المحول عنها تتعدد ، فهي إما عن ^(١) :

أ - الفاعل : ومثال ذلك قول الجاحظ : ويزيد إشراقا واستنارة وبيانا ^(٢) ، والأصل (ويزيد إشراقه واستنارته وبيانه) ، وكذلك قوله : لم تزده الشدائد إلا شدة ^(٣) لم يزده الإكثار إلا عيا ^(٤) ، أي (زادته شدة الشدائد ، زاده عى الإكثار) .

ب - المفعول به :

وموجود ذلك في قوله : ثم تريد أن تهيني خلقا ^(٥) ، فـ(خلقاً) تمييز محول عن المفعول به ، وأصلها (ثم تريد أن تهين خلقي) ، وكذلك قوله : فإن التأليف يزيد الأجزاء الحسنة حسناً ^(٦) ، والتمييز الملحوظ به (حسناً) ، وهو محول عن المفعول به ، إذ الأصل (فإن التأليف يزيد حسن الأجزاء الحسنة) .

ج - المبتدأ :

ويتضح ذلك في قول الجاحظ: إنه أبدا أقرب مصباحا، وأعظم نارا ^(٧) ، فالتمييزان (مصباحا ، نارا) محولان عن مبتدأ ، والأصل (فمصباحه أقرب ، وناره أعظم) ، ومثل ذلك قوله: (هي أنتن ريحا ، وأكثر ثمنا ، وأحمل للغش) ^(٨) ، فالاسمان (ريحا ، ثمنا) تمييزان محولان عن المبتدأ ؛ لأن الأصل هو (ريحها أنتن ، ثمنها أكثر) .

(١) انظر : شرح شذور الذهب : ٢٥٧ / همع الهوامع ٢٥١-١ / شرح التصريح : ١-٣٩٧ / شرح ابن عقيل ٢٠٠-١ ، ٢٠١ .

(٢) ع : ١٥ . (٣) س ١-٢٩٤ .

(٤) س ٢-٢٠٩ . (٥) س ١-٢٧٣ .

(٦) س ١-٢٤٦ . (٧) س ١-٢٥١ .

(٨) س ١-٢٥٣ .



د - المضاف إليه :

مذكور ذلك في قوله : ولا أعلم تجارة أكثر خسرانا ، ولا أخف ميزانا من عداوة العاقل^(١) فالاسمان (خسرانا ، ميزانا) تمييزان محولان عن المضاف إليه ، إذ الأصل (ولا أعلم خسران تجارة ..) ، ويجعلها بعض النحاة من باب التحول عن الفاعل حيث يجعلون التمييز بعد (أفعل) التفضيل فاعلا في المعنى إما حقيقة وإما مجازا^(٢) ، ولكن ابن هشام جعله محولا عن مضاف^(٣) .

ثانيهما : غير محول :

ذكر ذلك في قول الجاحظ : ويمتلئ بدنه رعدة^(٤) ، فالاسم (رعدة) تمييز ملحوظ، ولكنه ليس محولا عن جهة سابقة، وعرض سيبويه مثل ذلك حيث يقول: وإن شئت قلت: لي ملء الدار رجلا ، وأنت تريد جميعا ، فيجوز ذلك ، ويكون كمنزلته في (كم وعشرين)^(٥) ، أما قوله: كفى به عليا ، وكفى به شهيدا^(٦) ، وقوله: وكفى بحاله عند الله بعدا ومقتا^(٧) ، فقد ذكر سيبويه^(٨) مثليهما . وقد جعلها ابن هشام غير محولين ، أما السيوطي فذكرهما مشبهين بالمنقول^(٩) .

- | | |
|---|--------------------------------|
| (١) س ٢٣٣-١ . | (٢) انظر : همع الهوامع ١-٢٥١ . |
| (٣) القطر ٧٩ . | (٤) س ٢٦٠-١ . |
| (٥) س ١٧٣-٢ . | (٦) س ٢٦٧-١ . |
| (٧) س ٢٦٧-١ . | (٨) انظر : الكتاب ٢-١٧٤ . |
| (٩) انظر : شرح شذور الذهب : ٢٥٧ / همع الهوامع ١-٢٥١ . | |

مواضع التمييز

س ١: ٢٩٤/٢٧٣/٢٤٦/٢٥١/٢٦٧/٢٦٨/٢٣٣/٢٦٠/٢٦٧/٢٦٧.

س ٢: ١٨٩/٢٠٩.

خ: ١٢٦/٣٥/٥/١٢٧/١٨/٥٦/٢٢١/٥٤/٦١/١٤١/٤١.

ع: ١٥/٣٩/٢١/١٦/٣٣.



ثانياً : بيان الهيئة

(الحال)

مبناها :

يذكر الحال ويؤنث لفظاً ومعنى ، وألفها منقلبة عن واو ، وذلك لأننا نقول في الجمع : (أحوال) وفي التصغير (حويلة) .

مدلولها (حدها) :

الحال وصف فضلة مذكورة لبيان هيئة الفاعل أو المفعول ، أو هما معا ^(١) ، أو تأكيده أو تأكيد عامله ، أو مضمون الجملة قبله ^(٢) ، ويقع في جواب (كيف ؟) ^(٣) .

حكمها الإعرابي :

الحال من المنصوبات، ولكن اختلف النحاة حول من أي المنصوبات هو؟ ، فقيل: من قبيل نصب المفعول به، وقيل: من باب نصب الشبيه بالمفعول به، ويذكر السيوطي أنه الأرجح ^(٤) ، وقيل: من قبيل نصب الظروف، لأن الحال يقع فيه الفعل، وربما فهم ذلك من قول سيبويه : (هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر ، فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر) ^(٥) .

كما اختلف النحاة حول القضية: (هل يعمل في الحال غير العامل في صاحبه؟) :

(١) انظر : شرح التصريح ١-٣٦٥، ٣٦٦ .

(٢) انظر: التسهيل ١٠٨/ شرح شذور الذهب ٢٤٧/ همع الهوامع ١-٢٣٦/ شرح ابن عقيل ١٩٠-١ .

(٣) انظر : الكتاب ١-٣٧٢ .

(٤) انظر : همع الهوامع ١-٢٣٦، ٢٣٧ .

(٥) الكتاب ١-٣٧٠ .

يذهب الجمهور إلى انتفاء ذلك ، ولكن ابن مالك أجازَه في قوله : (وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافا لمن منع) ^(١) .

ثم يختلف النحاة حول منع عمل بعض الأدوات في الحال : فيذهب السهيلي إلى منع عمل حرف التنبيه في الحال ، كما يمنع عمل اسم الإشارة ، ثم هو يقدر فعلا كانظر ، وأما (أبو حيان) فيمنع عمل (ليت ، ولعل) وباقي الحروف في الحال ، ومنع بعضهم عمل (كان) ^(٢) .

ووردت الحال في نثر الجاحظ وفقا للأنماط التالية ، وقد جاء تقسيمها تبعا لصاحب الحال ونوعها :

النمط الأول

معرفة + الحال مفردة نكرة

ذكر في ثلاثين موضعا، تتوزعها الصور الآتية التي تختلف باختلاف الموقع الإعرابي لصاحب الحال ، مع اختلاف الحال من حيث الصيغة أو المبنى .

الصورة الأولى : (الفاعل معرفة + الحال مشتقة) :

ذكرت في ثمانية عشر موضعا ، ومثالها قول الجاحظ : وهي الدار التي خرجا منها هارين معا ثم رجعا إليها آمين معا ^(٣) ، فالمشتقان (هارين، وآمين) حالان منصوبان بالياء لأنهما مثنى ، وصاحب الحال فيها ضمير الغائبتين (ألف الاثنين) ، وهو فاعل مبني مرفوع محلا، ويلاحظ أن الحال وصاحبها يتطابقان في التشية والتذكير، والتزمت الحال التنكير ، وهذا يتطابق مع ما قرره النحاة بأن الحال يجب أن تكون نكرة ^(٤) ، والحال المشتقة اسم فاعل في المثال السابق ، ووردت الحال اسم مفعول في قوله : أقام فينا مشغولا بنفسه ^(٥) .

(١) التسهيل : ١١١ . (٢) انظر : همع الهوامع ١-٢٤٤ . (٣) ع : ٧٢ .

(٤) انظر : الأصول في النحو : ١-٢٥٩ . (٥) س : ١-٢٥٢ .



الصورة الثانية : المفعول به معرفة + الحال مشتقة :

نحو : إني لأعجب ممن ترك دفاتر علمه متفرقة مبثوثة ^(١) ، فالحال (متفرقة) تبين هيئة المفعول به (دفاتر) ، وتتطابق معها في التأنيث والإفراد ، حيث يعامل جمع التكسير لغير العاقل معاملة المؤنثة ، ومثلها الحال الثانية (مبثوثة) .

الصورة الثالثة : المجرور معرفة + الحال مشتقة :

ذكرت في قول الجاحظ : أفديك بنفس ميته ^(٦) ، والحال النكرة (ميته) ، صاحبها المعرفة (نفسه) وهو مجرور بالباء .

الصورة الرابعة : معرفة + الحال اسم جامد نكرة :

وردت في خمسة مواضع ، الحال فيها (مع) ، وجاء مفردة عن الإضافة منونة في ثلاثة مواضع ، على نحو : وليس يمنعني من أن أهديها إليك معا إلا ما أعرفه من كثرة شغلك وكثرة ما يلزمك ^(٣) ، و (معا) في هذا الموضع حال ، وهي تفيد الصحبة اللائقة بالمذكور . وعندما تفرد - كما هو في هذا الموضع تساوى (جميعا) معنى و (فتى) لفظا ، لا يدا وفاقا ليونس والأخفش ، ويتفق النحاة ^(٤) حيثئذ أنها تكون حالا غالبا .

ووردت مضافةً في موضعين ، أحدهما : وربما صادف القائل مع ذكائه وكثرة قراءته وجودة اعتباره زمانا أكثر عجبا ^(٥) ، وهي من الأحوال المؤكدة لصاحبها .

الصورة الخامسة : الحدث + الحال مصدر نكرة :

ذكرت في أربعة مواضع ، السمة الأساسية التي تجمعها أن الحال فيها مصدر يبين هيئة الحدث، ومثال ذلك: قتله على هذا القول جهارا غير ختل وعلانية غير سر ^(٦) ،

(١) س ٢٤٦-١ . (٢) س ٢٦٧-١ . (٣) س ٣١٨-١ .
 (٤) انظر ، مغني اللبيب : ٢-١٩ / التسهيل : ٩٨ / الجنبي الداني ٣٠٦ ، ٣٠٧ / همع الهوامع ٢١٧-١ .
 (٥) س ٢٩٦-١ . (٦) س ١٦-٢ .

فالحال (جهارا) مصدر بينت هيئة الحدث (قتل) ، فالقتل هو الذي حدث جهارا، ويتضح ذلك في بقية الأمثلة ، وعرض سيبويه^(١) ذلك في قوله : ومن ذلك قول العرب : ضعه رويدا ، أي وضعا رويدا ، ومن ذلك قولك للرجل تراه يعالج شيئا: رويدا ، إنما تريد علاجا رويدا، فهذا على وجه الحال إلا أن يظهر الموصوف فيكون على الحال وعلى غير الحال. وذكر سيبويه أن هذه المصادر سماعية ، ولا يقاس عليها .

الصورة السادسة : المفعول معرفة + الحال اسم جامد مكرر نكرة :

ذكر في قول الجاحظ : ونقسم أمورهم بابا بابا على حدته^(٢) ، فالحال فيه اسم جامد مكرر منصوب بالفتحة (بابا بابا) ، وصاحب الحال (أمور) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ويلاحظ التطابق في التذكير ، أما العدد فيلاحظ فيه التطابق الضمني بين الحال وصاحبها ، حيث يكون المفعول به جمعا ، أما الحال وإن كانت مفردة ، فإن التكرار فيها يوحي بالجمع .

تحليل النمط السابق :

أولا : يلاحظ أن الحال وردت نكرة في جميع صورته ، وهذا أصلها ، فهي واجبة التنكير، وكما يقول النحاة^(٣) : لأنها خبر في المعنى ، وحتى لا يتوهم كونها نعنا عند نصب صاحب الحال أو خفاء إعرابها ، وقد قال بذلك سيبويه حيث يذكر : واعلم أن ما كان صفة للمعرفة لا يكون حالا ينتصب انتصاب النكرة .. ولكن ما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالا للنكرة ، كما جاز حالا للمعرفة ، ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالا كما تكون النكرة فتلتبس بالنكرة .. فالنكرة تكون حالا ، وليست تكون شيئا بعينه قد عرفه المخاطب قبل ذلك^(٤) .

(١) الكتاب : ١-٢٤٤ / وانظر ١-٣٧٠ / ٢-١١٨ ، ١١٩ .

(٢) ن : ١-٣٠٦ .

(٣) انظر : همع الهوامع ١-٢٣٩ / شرح التصريح ١-٣٧٢ .

(٤) الكتاب : ٢-١١٤ .



ثانياً : يلاحظ أن الحال وردت بين المشتقة والجامدة ، وقد ذكرت المشتقة في الصور الثلاث الأولى ، والغالب فيها أن تكون كذلك ؛ لأنها وصف يدل على (موصوف وصفة معا) وهذا لا يكون إلا في المشتق سواء من اسم الفاعل أم اسم المفعول ، وقد ذكر الحالتان .

وذكرت الحال الجامدة في الصور الثلاث الأخرى ، الصورة الرابعة الحال فيها (مع) غير مضافة وهي منونة وتبين هيئة ما قبلها فهي حال ، وذكرنا : أن النحاة اجتمعوا على ذلك .

أما الصورة الخامسة فيفهم من قول (سيويو) المذكور بها أن المصدر إذا كان صفة لمحذوف فإنه يكون حالاً ، فإذا ظهر المحذوف جاز أن يكون حالاً وغير حال .

أما الصورة السادسة فقد ذكر النحاة أنه قد تكون الحال جامدة إذا دلت على ترتيب^(١) ، كما هو موجود في الصورة ، وفي نصب الثاني منها خلاف^(٢) ، فيذهب الفارسي إلى أن الأول لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل في الثاني ، وذهب ابن جني إلى أنه في موضع الصفة للأول ، ورأى الزجاج أن الثاني توكيد للأول ، وذكر أبو حيان أن كليهما منصوب بالعامل السابق ؛ لأن مجموعها هو الحال لا أحدهما ، وهذا الرأي الأخير هو الأقرب إلى الصواب حيث يكون الاسمان معا الحال ، فعندما يقول الجاحظ : ونقسم أمورهم بابا بابا^(٣) ، فالاسمان (بابا بابا) معا كونا الحال .

كما ذكر النحاة^(٤) مواضع أخرى لورود الحال جامدة ، وهي بإيجاز : أن تكون موصوفة بمشتق وشبهه^(٥) ، أن تكون دالة على سعر^(٦) ، أن تكون دالة على طور

(١) انظر : الكتاب ١-٣٩٢ . (٢) انظر : همع الهوامع : ١-٢٣٨ .

(٣) ن : ١-٣٠٦ .

(٤) انظر : الكتاب : ١-٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٣٩٢ ، ٣٩٦ ، ٤٠٠ ، ٣٩٥ / التسهيل : ١٠٨ / همع الهوامع ١-٢٣٧ ، ٢٣٨ / شرح التصريح ١-٣٧١ وما بعدها .

(٥) نحو : فتمثل لها بشرا سويا . (٦) نحو : نحو : بعث الشياه ، شاة بدرهم .

(أي حال واقع فيه تفضيل)^(١) ، أن تكون نوعا لصاحبها^(٢) ، أن تكون فرعا لصاحبها^(٣) ، أن تكون أصلا لصاحبها^(٤) ، أن تدل على تشبيه^(٥) ، أن تدل على تقسيم^(٦) ، أن تدل على مفاعلة^(٧) ، أن يقدر مضاف قبل الجامد^(٨) ، ولم ترد هذه في نثر الجاحظ ، وتسمى الحالة الجامدة حالا موطئة لأنها ذكرت توطئة للنعته بالمشتق^(٩) .

ثالثا : ورود صاحب الحال في هذا النمط معرفة، ويذكر النحاة^(١٠) أن صاحب الحال يجب أن يكون معرفة لأنه محكوم عليه ، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة ، لأن الحكم على النكرة لا يفيد غالبا^(١١) ، أو أن الحال شبيهة بالخبر ، وصاحبها شبيه بالمبتدأ^(١٢) .

رابعا : يذكر النحاة أن الحال لما كانت وصفا لصاحبها وإخبارا بها عنه ، لذا يجب أن تتحد معه في المعنى ، وقد جاء ذلك واضحا في الصور الأولى والثانية والثالثة والرابعة ، أما الخامسة والسادسة فقد وردت الحال فيهما مصدرا وذلك لأنها تصف الحدث ذاته ، وسنوضح تلك القضية في الباب الأخير .

- (١) نحو : هذا بسرا أطيّب منه رطبا ، أحمد طفلا أجل من على كهلا .
 (٢) نحو : هذا مالك ذهبا . (٣) نحو : هذا حديدك خاتما .
 (٤) نحو : هذا خاتمك حديدا ، أسجد لمن خلقت طينا .
 (٥) نحو : كر زيد أسدا .
 (٦) نحو : أقسم المال عليهم أثلاثا أو أخماسا .
 (٧) نحو : كلمته فاه إلى في ، بعته يدا بيد .
 (٨) نحو : وقع المصطرعان عدلي غير ، أي مثل عدلي .
 (٩) انظر : شرح التصريح : ١-٣٧١ .
 (١٠) انظر : المفصل ٦٣ / التسهيل : ١٠٩ / شرح شذور الذهب : ٢٥٣ / حاشية الخصري على شرح ابن عقيل ١-١٩٢ .
 (١١) انظر : شرح التصريح ١-٣٧٥ . (١٢) انظر : همع الهوامع : ١-٢٤٠ .



النمط الثاني

المفعول به معرفة + الحال (معرفة + الفاء + معرفة)

ذكر في قول الجاحظ ، وهاجر الناس الأول فالأول^(١) ، والحال فيه (الأول فالأول) وهي معرفة ، وكررت بالعطف باستخدام (الفاء) ، وصاحبها معرفة وهو (الناس) ، وهو ينطبق مع ما قيل سابقا من أن صاحب الحال معرفة ، ولكن يلاحظ أن الحال وردت معرفة ، وحقها أن تكون نكرة في المثال السابق ، ويذكر المصنفون^(٢) أن يونس والبغداديين أجازوا تعريفها قياسا على تعريف الخبر ، وقال الكوفيون أنه إذا كان في الحال معنى الشرط جاز أن يأتي على صورة المعرفة ، وهي مع ذلك نكرة ، نحو : عبد الله المحسن أفضل منه المسيء ، فإن لم يكن فيها معنى الشرط لم يجز أن تأتي معرفة في اللفظ ، وقد ذكر في كتابه سيبويه^(٣) عدة معارف تنصب على أنها حال ، ومنها : كلمته فاه إلى فيّ ، رجع فلان عوده على بدئه ، وذكر فيها الرفع ، وكذلك : البر أرخص ما يكون قفيزان (فأرخص منصوب على الحالية) ، والأعداد من ثلاثة إلى عشرة مضافة إلى ضمير ما تقدم عند الحجازيين ، وأقوال العرب^(٤) : جاءوا الجماء الغفير ، وأرسلها العراك ، وطلبتة جهدي وطاقتي ووحدتي ، وجاء وحده ، وكذلك القول : دخلوا الأول فالأول^(٥) ، وهذا يماثل نمطنا هذا ، ويؤولها سيبويه بالنكرة حيث يقول : جرى على قولك : واحدا فواحدا ، ودخلوا رجلا رجلا ، ويجوز فيها الرفع على البدل ، فإن كان فيه أمر فلا يجوز إلا النصب على الحالية .

(١) ع : ١٠٤ .

(٢) انظر : همع الهوامع : ١-٢٣٩ / شرح التصريح ١-٣٧٤ .

(٣) انظر : الكتاب : ١-٣٩١ ، ٣٩٨ ، ٤٠٢ ، ٣٧٣ .

(٤) انظر : الكتاب : ١-٣٧٥ / همع الهوامع : ١-٢٣٩ / شرح التصريح : ١-٣٧٣ .

(٥) انظر : الكتاب : ٣٩٨ .

النمط الثالث

معرفة + الحال (و + جملة اسمية)

ذكر في عشرين موضعا ، تتوزعها صور ثلاث باعتبار نوع صاحب الحال بها ، وهي :

الأولى : صاحب الحال فاعل :

وردت في ستة عشر موضعا ، ومثالها : جاءني وهو حزين منكسر^(١) ، والحال به (وهو حزين منكسر) جملة اسمية سبقت الواو ، أما صاحبها فهو الفاعل ضمير الغائب المقدر (هو) في الجملة الفعلية (جاء) ، ويلاحظ وجود رابط بين صاحب الحال ، والجملة الحالية ، وهو ضمير الغائب (هو) في الجملة الحالية ، ويتطابق مع صاحب الحال ، حيث يعتبر تكرار له .

ومثل ذلك قول الجاحظ: وربما قام فيهم وعليه عمامته^(٢) ، فالجملة (عليه عمامته) اسمية حالية ، وصاحبها ضمير الغائب (هو) في الجملة الفعلية (قام) ، ويلاحظ وجود الرابط أو العائد وهو ضمير الغائب (الهاء) في (عمامته) ، ومثل ذلك قوله : (وقال الراجز وهو يمنح دلوه)^(٣) .

الثانية : صاحب الحال مفعول به :

ذكرت في قول الجاحظ : سمعتك وأنت تريدني ، وكأنك تريد غيري^(٤) ، وفيه الجملة الاسمية (وأنت تريدني) جملة حالية تبين هيئة المفعول به (كاف المخاطب) في سمعتك ، وبالجملة الحالية عائد يتمثل في ضمير المخاطب (أنت) ، وفيها تطابق مع صاحب الحال ، فهما تكرار له .

(٢) ن ٣-٩٢ .

(٤) س ١-٢٤٦ .

(١) خ : ٦١ .

(٣) ن ١-٤ .



الثالثة : صاحب الحال مجرور :

ذكرت في موضعين ، أحدهما قول الجاحظ : مر بمروان وهو بيني داره ^(١) ، وفيه الجملة الاسمية (وهو بيني داره) جملة حالية ، تبين هيئة المجرور (مروان) ، ويلاحظ وجود العائد بها .

ومثل ذلك قوله : ومن ذلك دخول عثمان عليه وهو مكشوف الفخذ ^(٢) .

ويلاحظ أن الجملة الاسمية الحالية في هذا النمط بصوره الثلاث قد وردت مسبوقه بالواو، واشترط الفراء ^(٣) ذلك، وتابعه المبرد ^(٤) ، أما الكسائي ^(٥) فقد أجاز وقوعها غير مقرونة بالواو ، وغلب الجرجاني ^(٦) اقترانها بالواو ، وتقدر (الواو) في هذا الموضع بإذ، وتبع الزمخشري ^(٧) الفراء في تصدير الجملة الحالية الاسمية بالواو .

النمط الرابع

نفي + فعلية + إلا + حال (و+ اسمية)

ذكر في قول الجاحظ : لا أعلم أهل صناعة إلا وهم يجرون في ذلك إلى غاية محموده ^(٨) ، واجتماع النفي والاستثناء في هذا الموضع لا يؤثر نحوياً ، وتصبح الجملة الاسمية المسبوقه بالواو (هم يجرون في ذلك) جملة حالية ، وبها العائد أو الرابط وهو ضمير الغائبين (هم) ، وهو ينطبق مع صاحب الحال (أهل صناعة) في التذكير والجمع . وقد تحدثنا عن القضية في النمط السابق .

(١) ن : ٣-١٧٢ . (٢) ع : ١٤١ .

(٣) انظر : معاني القرآن : ١-٣٧٢ ، ٢-٨٣ / همع الهوامع : ١-٢٤٦ .

(٤) انظر : المتقضب ٤-١٢٥ .

(٥) انظر : الرضى الاسترابادي : شرح الكافية : ١-١٠٥ .

(٦) انظر : الجنى الداني ١٦٤ . (٧) انظر : المفصل : ٦٤ .

(٨) س ٢-٢٠٠ .

النمط الخامس

فعلية + الحال (و + جملة اسمية)

ذكر في تسعة مواضع، منها: جعل الله تسليط الأرضة عليها ، وسليمان ، ميت وهو معتمد عليها^(١) ، والجملة الاسمية (سليمان ميت) جملة حالية مسبوقه بالواو ، أما صاحبها فلا يوجد كما يتصوره النحاة ، ولكن هذه الحال تبين هيئة الحدث السابق لها ، وهو الجعل ، فالجعل كان وسليمان ميت ، ولذا فلا رابطاً فيها يعود على سابق ، والرابط بين الحديثة والحالية هو واو الحال أو الابتداء .

ومثل ذلك قولُ الجاحظ: فدخل عليه ذات يوم مروان الشامي وجوهر تغنيه^(٢) ، فلا يوجد رابط لأن جملة الحال تبين هيئة الحديثة وهي (الدخول) .

النمط السادس

معرفة + الحال (و + قد + ماض)

ورد في ثلاثة عشر موضعاً ، تتوزعها ثلاثُ صور ، تختلف باختلاف صاحب الحال ، وهي :

الأولى : صاحب الحال فاعل :

ذكرت في أربعة مواضع ، ومثالها: فرجع وقد عقد الكناني له جواراً^(٣) ، والجملة الحالية فيه (وقد عقد الكناني) ، وهي فعلية مسبوقه بالواو ، وقد تلتها (قد) .

وربما كان صاحبُ الحال نائب فاعل ، كما هو في قول الجاحظ : وسئل ثمامة بن أشرس يوماً وقد خرج من عند عمرو بن مسعدة^(٤) ، وصاحب الحال هو نائب الفاعل المرفوع (ثمامة) .

(٢) ن ٣-٣٧٠ .

(٤) س ٢-١٩٥ .

(١) ن ٣-٩٠ .

(٣) ع ٢٩ .



الثانية : صاحب الحال مفعول به :

ذكرت في خمسة مواضع ، ومثالها : ولقد رأيته مرة وقد تناول دجاجة فشقتها نصفين^(١) ، والجملة الحالية به هي (وقد تناول دجاجة) ، وهي فعلية فعلها ماض مسبوق (بالواو) و(قد) . أما صاحبُ الحال فهو المفعول به المعرفة ضمير الغائب (الهاء) في (رأيته) .

وبمثال ذلك قولُ الجاحظ : وقد سأل رجل بلالا مولى أبي بكر - رضي الله تعالى عنه - وقد أقبل من الحلبة^(٢) ، فالجملة الحالية (وقد أقبل من الحلبة) فعلية ماضية الفعل المسبوق (بالواو) و(قد) ، أما صاحبها فهو المفعول به العلم (بلالا) .

الصورة الثالثة : صاحب الحال مجرور :

ذكرت في أربعة مواضع ، ومثالها: فقلت له وقد ورث هذا المال كله^(٣) . والجملة الحالية (وقد ورث هذا المال) تبين هيئة المجرور ضمير الغائب في (له) .

ومثل ذلك قوله : وأبو بكر الذي قام دون النبي ﷺ وقد اعتوره المشركون^(٤) ، وصاحب الحال (النبي) وهو مجرور بالإضافة ، أما جملة الحال فهي الفعلية (وقد اعتوره المشركون) ، ويلاحظ وجود الرابط في كل الجمل السابقة وهو ضمير في الجملة الحالية يعود على صاحب الحال في الجملة الأصلية .

واشترط الفراء^(٥) اقتران الجملة الحالية ذات الفعل الماضي بقدر ظاهرة أو مقدرة، أما الكوفيون والأخفش^(٦) فأجازوا ورودها بدون (قد) ، وتبعهم النحاة^(٧) بعد ذلك ، وقد أخذوا بالرأي القائل بدخول (قد) على الفعل الماضي حينئذ .

(١) خ: ٥٦ . (٢) ن: ٢-٢٨٢ .

(٣) خ: ٤١ . (٤) ع: ٢٨ .

(٥) انظر: معاني القرآن ١-٢٣، ٢٤، ٢٨٢ .

(٦) ارجع إلى: المقتضب ٤-١٢٣، ١٢٤ / الإنصاف في مسائل الخلاف ، م: ٣٢ .

(٧) انظر: المقتضب ٤/١٢٠، ١٢٥ / الأصول في النحو: ١-٢٦١ / الفصل: ٦٤ / اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٣٤، ٢٣٥ / رصف المباني ٤١٧ / الجنى الداني ١٦٤ دلائل الإعجاز: ١-١٦٢ .

النمط السابع

معرفة + الحال (و + ماض)

ذكر هذا النمط في موضعين : أحدهما قول الجاحظ : قال رجل منهم لصاحبه وكانا إما متزاملين وإما مترافقين^(١) ، الجملة الحالية (وكانا إما متزاملين ..) تبين هيئة الفاعل (رجل) مع المجرور (صاحبه) ، أما الموضع الثاني فهو قوله : جعل أزواج النبي أمهات المؤمنين ولم يلدن منهم أحدا^(٢) ، والجملة الفعلية (لم يلدن منهم) حال ، وفعلها (لم يلد) ماض معنوي مسبوق بالواو ، ويلاحظ أن صاحب الحال (أمهات) مفعول به . وقد ذكرنا أن النحاة^(٣) يقولون بدخول الواو على الجملة الفعلية إذا تصدرت بالفعل الماضي والأكثر حينئذ اقتترانه بقد ، وذكرنا كذلك أن النحاة عدا الأخفش والكوفيين يقدرون (قد) ، ومن الواضح أن (قد) لا تصلح في مثل هذين الموضعين ، حيث لا تدخل على أداة النفي (لم) ، كما أن زمن الأولى ماض بعيد ، و (قد) مع الماضي تفيد الزمن الماضي القريب من الحال ، وإذا كانت الحالية تفيد الزمن الحالي ، فهو حالي بالنسبة لزمن الجملة التي تصفها الجملة الحالية وزمنها مقترن بزمنها .

النمط الثامن

معرفة + الحال (جملة فعلية فعلها مضارع)

ورد في خمسة مواضع ، تتوزعها صورتان مختلفتان باختلاف صاحب الحال ، وهما :

الأولى : صاحب الحال فاعل :

ذكرت في موضعين ، ومثالها : أقبل حميصة يتأمل طريقا^(٤) ، فالجملة الفعلية

(٢) خ : ١٨ .

(١) خ : ١٨ .

(٣) انظر : المقتضب : ٤ - ١٢٣ ، ١٢٤ / المفصل : ٦٤ / الأصول في النحو : ١ - ٢٦١ ، ٢٦٢ /

الإنصاف في مسائل الخلاف م - ٣٢ .

(٤) ن : ٣ - ١٠١ .



(يتأمل) حالية وفعلها مضارع ، وصاحب الحال الفاعل المعرفة (حميصة) ، ومثله : فقال محمد يعرض به ^(١) ، ويلاحظ وجود العائد في الجملتين الحاليتين .

الثانية : صاحب الحال مفعول به :

ذكرت في موضعين ، أحدهما : رأينا يتظرف به ^(٢) ، وواضح أن الجملة الحالية (يتظرف) فعلها مضارع ، وتتضمن العائد .

وعرض النحاة لمثل هذا النمط ، فيقول ابن السراج : (اعلم أنه يجوز لك أن تقيم الفعل مقام اسم الفاعل في هذا الباب إذا كان في معناه ، وكنت إنما تريد به الحال المصاحبة للفعل ، تقول : جاءني زيد يضحك ، أي ضاحكا ، وإنما يقع من الأفعال في هذا الموضع ما كان للحاضرين الزمان) ^(٣) ، ويقول بمثل ذلك عبد القاهر الجرجاني ^(٤) ؛ حيث يذكر أنه إذا كانت الجملة الحالية من فعل وفاعل والفعل مضارع مثبت غير منفي لم يكذب يخيء بالواو ، بل ترى الكلام على مجيئها عارية من الواو ، فإن دخل على المضارع حرف نفي جاء بالواو وبتركها كثيرا ، ويعلل بعض النحاة ^(٥) ذلك حيث يذكرون أن المضارع المثبت يدل على التجدد وعدم الثبوت .

النمط التاسع

مفعول به معرفة + الحال (قد + ماض)

ذكر في موضعين ، أحدهما قول الجاحظ : وجدتها قد فخرا علي بما حباهما به من ذلك دوني ^(٦) ، الجملة الفعلية المسبوقة بقد (فخرا) جملة حالية في محل نصب ، وصاحب الحال ضمير الغائبين (هما) ، ويلاحظ وجود العائد في الجملة الحالية وهو (ألف الاثنين) ، ومثل ذلك قوله : فوجده قد انصرف ^(٧) .

(٢) خ : ٥٧ .

(١) ن : ٢-٢٠١ .

(٤) انظر : دلائل الإعجاز : ١٥٨ ، ١٥٩ .

(٣) الأصول في النحو : ١-٢٦١ .

(٥) انظر : الفصل : ٦٤ / الجني الداني : ١٦٤ . (٦) خ : ٥٦ .

(٧) س : ٢-١٩٩ .

ويلاحظ عدم وجود الواو في هذه الجملة ، وهي ماضية الفعل المقترن بقد ، ولكن لما كانت الواو تفيد الربط بين الحال وصاحبه وما دامت جملة الحال بها الضمير العائد على صاحب الحال ، جاز أن تذكر الواو كرابط ، وجاز ألا تذكر ، فالواو تكون في هذه الحال لتقوية الربط ^(١) ، وقد ذكر عبد القاهر الجرجاني مجيئها في هذه الحال بالواو وهو الكثير الشائع ، وقد تذكر بلا واو .

وتعليقا على الأنماط التي وردت فيها الحال جملة اسمية أو فعلية ، يضع النحاة للجملة الحالية شروطا ^(٢) ، وهي :

أولا : أن تكون الجملة الحالية خبرية ، وذلك لأن الحال بمثابة النعت ، والنعت لا يكون إنشاء ، وجوز الفراء وقوع جملة الأمر حالا ، ورد ذلك ^(٣) ، وأجاز الأمين المحلى وقوع جملة النهى ورد ذلك ^(٤) .

ثانيا : أن تكون الجملة غير مصدرية بدليل استقبال كالسین أو سوف أو لن أو لا الناهية ، وذلك أن الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمونها ، وهذا يتنافى مع الاستقبال ، ويؤولون التركيب الشرطي إذا وقع في موقع الحال بخبر مبتدأ محذوف ، وتكون الجملة الاسمية هي الحال ^(٥) .

وقد أدركنا من نثر الجاحظ توفر الشرطين السابقين، ولم يرد لديه ما شذ عن ذلك .

ثالثا : أن تكون جملة الحال مرتبطة بالواو والضمير معا لتقوية الربط ، وقد جاءت هذه الظاهرة في كثير من نثر الجاحظ ، أو يكون الرابط الضمير دون الواو ، وقد جاء ذلك في أقله ، أو يكون الرابط الواو فقط ، دون الضمير ، وهذا لم يأت إلا

(١) انظر : الجنبي الداني : ١٦٤ .

(٢) انظر : المقتضب : ٤-١٢٣ / الفصل ٦٤ / الأصول في النحو ١-٢٦١ ، ٢٦٢ / التسهيل

١١٢ / المقرب ١-١٥٣ ، ١٥٤ / همع الهوامع ١-٢٤٦ / شرح التصريح ١-٢٨٩ .

(٣) انظر : همع الهوامع ١-٢٤٦ .

(٤) انظر : شرح التصريح ١-٣٨٩ .

(٥) انظر : شرح التصريح ١-٣٩٠ .



إذا كان الحال تبين هيئة الحدث ، كما هو مذكور في النمط الخامس السابق ، وتسمى واو الحال وواو الابتداء^(١) .

وتجب الواو في موضعين ، وهما : ألا يوجد الضمير رابطا ، كما هو في النمط الخامس ، وتكون قبل (قد) ، وهي داخلة على فعل مضارع مثبت ، ولم يوجد هذا في نثر الجاحظ . وتمتنع الواو في سبع صور^(٢) ، وهي :

الواقعة بعد عاطف حالا على حال ، والحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها ، والفعل الماضي الذي يتلو (إلا) المسبوقة بالنفي ، والماضي الذي يتلو (أو) ، والمضارع المنفي بلا ، والمضارع المنفي بما ، والمضارع المثبت المجرد من (قد) ، والأخيرة كانت متطابقة مع نثر الجاحظ ، ولكن الصور الأخرى لم ترد .

رابعا : يتعين وجود الضمير في جملة الحال المؤكدة^(٣) ، كما يتعين في الجملة الحالية المصدرية بمضارع مثبت خال من (قد) أو منفي بلا أو ما أو ماضٍ بعد (إلا) أو بعده (أو) ، وهي الحالات التي لا تتأتى فيها الواو .

وذهب الفراء والزمخشري إلى أنه لا يجوز انفراد الضمير في الاسمية إلا ندورا شاذا بل لا بد منه ومن الواو معا ، وقد تطابق ذلك مع نثر الجاحظ ، وذهب الأخفش إلى أنه إن كان خبر المبتدأ مشتقا متقدما لم يجز دخول الواو عليه ، ويقول ابن مالك^(٤) :

وقد تخلو منها الاسمية عند ظهور الملابس ، أما أبو حيان فيرى أنه يكون على تقدير الضمير ، وكذلك يرى ابن هشام^(٥) .

(١) انظر : التسهيل : ١١٢ .

(٢) انظر : التسهيل ١١٣ / همع الهوامع ١-٢٤٦ / شرح التصريح ١-٣٩١ ، ٣٩٣ .

(٣) المراجع السابقة .

(٤) التسهيل ١١٣ .

(٥) انظر المراجع السابقة .

خامسا : يفرق النحاة^(١) بين الجملة الاعتراضية والحالية بما يأتي :

- ١ - يجوز اقتران الاعتراضية بالفاء بخلاف الحالية .
- ٢ - يجوز اقترانها بدليل استقبال بخلاف الحالية .
- ٣ - يمكن أن تكون طلبية ، وليست كذلك الحالية .
- ٤ - لا يقوم مقامها مفرد ، أما الحالية فيمكن أن يقوم مقامها مفرد .
- ٥ - لا محل للاعتراضية من الإعراب ، أما الحالية فمحلها نصب .

سادسا : اختلف النحاة^(٢) حول الحال إذا كانت جملة فعلية فعلها في صيغة الماضي، فاشتراط النحاة وجود (قد) ظاهرة أو مقدرة ، أما الكوفيون فإنهم يميزونه حالا بدون (قد) ، وإلى هذا ذهب أبو الحسن الأخفش ، وكما ذكرت في النمط السابع من (الحال) . ورد الفعل الماضي في نثر الجاحظ حالا في موضعين ، أحدهما ماض معنوي ، وهو قوله : وجعل أزواج النبي أمهات المؤمنين ولم يلدن أحدا^(٣) ، فجملة الحال (لم يلدن) صدرت بأداة النفي (لم) ، ولم يجز أن يسبقها (قد) ، لأن (لم) تقلب المضارع إلى الماضي زمنيا ، أما (قد) فإنها تجعله للمستقبل ، وهذا لا يكون مطلقا .

أما الموضع الثاني فهو قوله : قال رجل منهم لصاحبه وكانا إما متزاملين وإما مترافقين^(٤) . جملة الحال فيه (كانا إما ..) تحلو من (قد) ، وقد شرحنا أنها من الأصوب أن تحلو منها حيث تفيد الزمن الماضي البعيد ، بينما تفيد (قد) الماضي القريب من الحال .

(١) انظر : التسهيل : ١١١ / همع الهوامع : ١-٢٤٨ .

(٢) انظر : المقتضب ٤-١٢٣ ، ١٢٤ / الفصل ٦٤ / الأصول في النحو : ١-٢٦١ ، ٢٦٢ /

الانصاف في مسائل الخلاف م : ٣٢ .

(٤) خ : ١٨ .

(٣) س : ٢-٢٢ .



وقد وردت هذه الظاهرة في شعر عروة بن أذينة^(١) ، والنابغة الذبياني^(٢) ، وليبد^(٣) ، وعروة بن الورد^(٤) .

النمط العاشر

فعلية + الحال شبه جملة

ذكر في ثلاثة مواضع، منها: تم كتاب ذم أخلاق الكتاب بعون الله ومنه ومشيبته وتوفيقه^(٥) ، فشبه الجملة (بعون الله)، حالة تبين هيئة الحدث، وهو الإتمام، ويكون المعنى المفهوم (الإتمام بعون الله ..) ، وربما كانت شبه الجملة منفية ، كما هو موجود في قول الجاحظ : قالت : يرى بلا كيف ، فشبه الجملة (بلا كيف) حالة تبين هيئة الرؤية ، وبذا فهي تبين هيئة الحدث .

وتعرض النحاة^(٦) إلى أنه قد تكون الحال شبه جملة ، وحينئذ فإنهم يعلقونها بـ(مستقر) إن قدرت في موضع المفرد ، أو (استقر) إن قدرت في موضع الجملة ، وشرط الظرف والمجرور أن يكونا تامين، فإن كانا ناقصين لم يصح أن يكونا حالا .

النمط الحادي عشر

صاحب الحال نكرة

ورد في موضعين، أحدهما : خرجت عجوز من داره وهي تقول^(٧) ، فالجملة الاسمية المسبوقة بالواو (هي تقول) جملة حالية منصوبة محلا تبين هيئة النكرة (عجوز) وهي فاعل ، أما الثاني فهو قوله : أقبل على أصحاب لهم وهم يشربون النبيذ^(٨) ،

(١) انظر : الجملة العربية في شعر عروة بن أذينة : ٣٧١ .

(٢) انظر : الجملة العربية في ديوان النابغة الذبياني : ٣٠٠ .

(٣) انظر : الجملة العربية في ديوان لبيد : ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

(٤) انظر : البنية اللغوية لشعر عروة بن الورد ٢٤٥ ، ٢٤٦ . (٥) س : ٢-٢٠٩ .

(٦) انظر : المقرب : ١-١٥٣ ، شرح التصريح ١-٣٨٨ .

(٧) ن : ٣-١٧٧ . (٨) ن : ٤-١٢ .

وجملة الحال (هم يشربون النبيذ) مسبوقه بالواو ، وهي تبين هيئة المجرور النكرة (أصحاب). ويلاحظ وجود الرابط العائد على صاحب الحال، وهو ضمير الغائبة في الأولى ، وضمير الغائبين في الثانية ، وبهذا يوجد بالجملة الحالية رابطان (الواو والعائد).

وعرض النحاة^(١) لمثل هذه الظاهرة ؛ حيث يميزون أن يكونَ صاحبُ الحال نكرة إذا كان في صاحبها ما يسوغ الابتداء بالنكرة ، واختار أبو حيان مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ كثيرا قياسا^(٢) ، وذكر سيبويه هذه الظاهرة في قوله : وقد يجوز نصبه على نصب هذا رجل منطلقا ، وهو قول عيسى ، وزعم الخليل أن هذا جائز ، ونصبه كنصبه في المعرفة جعله حالا ، ولم يجعله وصفا ..^(٣) .

ومسوغات مجيء الحال من النكرة :

أن تتقدم الحال على صاحبها ، أو يكون صاحبها مخصوصا بوصف ، أو يكون صاحبها مخصوصا بإضافة ، أو مخصوصا بمعمول غير مضاف إليه ، أو مخصوصا بعطف ، أو كان صاحب الحال مسبوقا بنفي أو نهي أو استفهام ، أو إن كانت الحال جملة مقترنة بالواو .

وقد كانت الجملة الحالية في النمط السابق مقترنة بالواو ؛ لذا جاز أن تكون حالا من نكرة كما هو واضح ، ولكن بقية الحالات لم ترد في نثر الجاحظ .

تحليلا للأنماط السابقة للحال مع دراسة آراء النحاة حول قضايا الحال أشير إلى الملاحظات الآتية :

أولا : نوع الحال من حيث الاشتقاق والجمود ، ومن حيث التعريف والتنكير ،

(١) انظر : الكتاب : ١-١١٢ ، ١٢٢ ، ١١٩ / همع الهوامع ١-٢٤٠ / شرح التصريح : ١-٣٧٦ ، ٣٧٧ / شرح ابن عقيل ١-١٩٤ .
(٢) انظر : همع الهوامع ١-٢٤٠ .
(٣) الكتاب ١-١١٢ .



ومن حيث مطابقتها لصاحبها في المعنى ، ومن حيث تعريف صاحبها وتنكيره ،
ومن حيث تعريف صاحبها وتنكيره ، ومن حيث لفظها (مفردة وجملة وشبه جملة)
درست من خلال الأنماط في دراسة الحال .

ثانيا : يجب أن تكون الحال متنقلة ، وهذا أصل فيها لأنها مأخوذة من التحول
والتنقل ، والمراد بذلك أن تكون الصفة فيها غير ثابتة ، بل متجددة متغيرة متنقلة ،
وقد وضح ذلك من خلال الأنماط السابقة .

ويثبت النحاة أن الحال قد تلزم وتثبت في ثلاث مسائل^(١) ، وهي : إذا كانت
مؤكددة لمضمون جملة قبلها^(٢) ، أو مؤكداة لعاملها^(٣) ، أو مؤكداة لصاحبها^(٤) ، أو
دل عاملها على تجدد ذات صاحبها وحدثه^(٥) ، أو يكون مرجعها إلى السماع^(٦) .

ثالثا : تقسم الحال من حيث معناها إلى قسمين :

أولهما : حال مبنية ، وتسمى كذلك مؤسسة^(٧) ، وهي التي تبين هيئة صاحبها
ولا يستفاد معناها إلا بذكرها وهي التي تبين هيئة الفاعل أو المفعول به أو هما معا ،
أو نائب الفاعل أو الحدث كما ورد في نثر الجاحظ ، ودرست من خلال الأنماط .

ثانيهما : حال مؤكداة : وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها ، وذهب الفراء
والمبرد والسهيلي إلى إنكارها وجعلوها من نوع المبنية^(٨) .

(١) انظر : همع الهوامع ١-٢٣٧ / شرح التصريح ١-٣٦٧ ، ٣٦٨ / حاشية الخصري علي ابن
عقيل ١-١٩٠ .

(٢) نحو : زيد أبوك عطوفا .

(٣) ويوم أبعث حيا .

(٤) نحو : لآمن من في الأرض كلهم جميعا .

(٥) نحو : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها .

(٦) نحو : قائما بالقسط .

(٧) انظر : شرح التصريح ١-٣٨٧ .

(٨) انظر : همع الهوامع ١-٢٣٦ وما بعدها / شرح التصريح ١-٣٨٧ .

ويرى جمهورُ النحاة^(١) أن الحالَ المؤكدةَ لعاملها لفظاً ومعنى ، والحال المؤكدة لعاملها معنى فقط ، نحو : (قُتِلوا شهداء^(٢) ، خرجا هارين^(٣)) ، والحال المؤكدة لصاحبها ، نحو : (وليس يمنعني من أن أهديها إليك معا)^(٤) ، والحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها وتكون معقودة ومركبة من اسمين معرفتين جامدين والتوكيد بها إما ليقين أو تعظيم أو تحقير أو تصاغر أو وعيد أو لغير ذلك ، وهي واجبة التأخير عن الجملة المؤكدة بها ، فهذه كلها أحوال مؤكدة عند جمهور النحاة .

رابعاً : تقسم الحال بحسب قصدتها لذاتها والتوطئة بها إلى قسمين :

أولهما : الموطئة ، وهي الجامدة الموصوف ، نحو : قتله على هذا القول جهارا غير ختل^(٥) .

وثانيهما : المقصودة ، وهي بقية أنواع الحال ، وقد شرحت من خلال الأنماط .

خامساً : تقسم الحال بمراعاة زمنها إلى :

المقارنة أو الحالية ، وهي الغالبة لأن الحال تقترن زمانا بزمان صاحبها أو عاملها .
والحال المقدره وهي المستقبلية ، ولم ترد في نثر الجاحظ .

والحال المحكية وهي الماضية زمانا، نحو : وقد صادفوا الناس وقد انتظموا معاني الفساد أجمع^(٦) .

سادساً : تقسم الحال بمراعاة صاحبها إلى :

حال من الفاعل ، وحال المفعول ، وحال من المضاف إليه ، ولم يذكر النحاة الحال من الاسم المجرور بحروف الجر ، والحال من الحدث ، والحال من نائب الفاعل ،

(١) انظر : الكتاب : ١-٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦٢ / ٢-٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ / التسهيل ١١٢ /

جمع الهوامع ١-٢٣٦ وما بعدها / شرح التصريح ١-٣٨٧ ، وما بعدها .

(٢) ع : ١٤٢ . (٣) ع : ٧٢ . (٤) س ١-٣١٨ .

(٥) س ٢-١٦ . (٦) س : ١-٣٨٧ .



والحال من الفاعل والمجرور معا ، وقد شرحت هذه الأنواع من خلال الأنماط .

سابعاً : أما من حيث قضية المطابقة ، والقرائن التي تتحقق من داخلها أو تخالف بين الحال وصاحبها فهي كما يأتي :

١ - القرينة المعنوية : وهي علاقة الملابس كما يصفها الدكتور تمام حسان^(١) ، أي ملابس صاحب الحال للحال التي وصفها بها ، والحال من قرائن التخصيص ، والواقع أن الحال إخبار عن هيئة ، أو بيان لهيئة ، هيئة صاحب الحال أثناء حدوث الفعل ، فمعنى الملابس فيه غموض وعدم تخصيص للصفة ، والإخبار عن المبتدأ فيه ملابس في أكثر التعبيرات ، وكذلك الحال .

٢ - قرينة الصيغة: أنها تختلف ، فقد تنتمي إلى مرتبة الاسم ، وقد تزيد عن الاسم فتشكل جملة مبدوءة بالواو أو (قد) أو هما معا أو تجردت منها معا ، وقد تشكل شبه جملة .

٣ - قرينة التعليق : العلاقة بينها وبين صاحبها ، سواء كان فاعلا أم نائب فاعل أم مفعولا به أم مجرورا أم الحدث هي بيان الهيئة ، أما العلاقة بينه وبين الحدث علاقة التعدية .

٤ - قرينة الرتبة : أنه ينتمي إلى رتبة التأخر ، ولكنها رتبة غير محفوظة .

٥ - قرينة الصيغة : أن الفعل معه لا يحتفظ بصيغة واحدة .

٦ - قرينة المطابقة: تتطابق الحال مع صاحبها في العدد والنوع ، وتتضح في المفردة والجملة ، أما شبه الجملة فلا تتضح هذه العلاقة فيها ، كما أن الرابط هو الضمير العائد على صاحب الحال في الجملة الحالية يتطابق مع صاحبه في الجنس والعدد .

٧ - قرينة الإعراب : أنها منصوبة دائما ، أو في محل نصب .

(١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٤ .

٨ - الزمن : يتحدد زمن الحال بالنسبة للزمن المحدد لصاحبها ، وإن ذكر النحاة أن زمنها يدور بين الماضي والحالي والمستقبلي ، إلا أنني لحظت أنها تتعلق زمنيا بصاحبها ، لأنها موضوعة لبيان هيئة صاحبها أثناء إحداث ما .



مواضع الحال

الأول (فاعل + مفردة) :

(س ١) ٢٥٢ / ٢٨٥ / ٢٥٢ / ٢٦٧ / ٢٤٦ / ٣١٨ / ٢٨٥ / ٢٩٦ / ٣١٨

(س ٢) ١٥ / ١٨٨ / ٢٠٥ / ١٦ / ١٩٩ / ١٨٧ / ١٨٨ (خ) ٣ / ٣٨ / ٥٥ / ٥٥

(ن ١) ٣٠٦ (ع) ٧٢ / ٧٢ / ٨١ / ١٩٥ / ٨٢ / ١٩٥ / ١٤٢ / ٧٢ / ٧٢ .

الثاني (معرفة + الحال) (معرفة + ف + معرفة)

(ع) : ١٠٤ .

الثالث (معرفة + (و + جملة اسمية) .

(س ١) ٢٨٦ / ٢٤٦ (خ) ٦١ / ١٨

(ع) ٢١ / ٢١ / ٢٣ / ١٥٠ / ٢٠١ / ٢٠١ / ٢٠٦ / ١٤٧ / ٢١ / ١٤١ (ن ١) ٤

(ن ٢) ٦٥ / ٢٨٥ (ن ٣) ١٧٢ / ٩٢ / ٩٢

الرابع (نفي + فعلية + إلا + و + اسمية)

س ٢ - ٢٠٠ .

الخامس (فعلية + و + اسمية)

(س ١) ٢٥١ (خ) ٣٨ / ٥٤ (ع) ٢٧ / ٢٠٣ / ٢٠٣ (ن ١) ٣٠٢ (ن ٣)

. ٣٧٠ / ٩٠

السادس (معرفة + و + قد + ماض) .

(س ١) ٣١٤ (س ٢) ١٩٥ / ١٣ / ٢٠ (خ) ٤١ / ٢٩ / ٢٠٣ / ٥٦

(ع) ٢٨ / ٢٩ / ٢٠٣ / ٢٢ (ن) ٢٨٢ .

السابع (معرفة + و + ماض) .

س ٢ - ٢٢ / خ ١٨ .

الثامن (معرفة + مضارع)

س ٢ - ١٩٩ - خ ١٨ ، ٥٧ / (ن) ٢ - ٢٠١ / ن ٣ - ١٠١ .

التاسع (مفعول به معرفه + قد + ماض) .

س ٢ - ١٩٩ (خ) - ٥٦ .

العاشر (فعلية + الحال شبه جملة) .

س ٢ - ١٩٩ ، ٢٠٩ / س ٢ - ١٨ .

الحادي عشر (صاحب الحال نكرة) .

(ن) ٣) ١٧٧ (ن) ٤) ١٢ .



ثالثاً : الدلالة الزمنية

تنقسم دراسة الزمن في نثر الجاحظ إلى ثلاثة جوانب ، تستمد تصنيفها من الدلالة المعنوية للتركيب المختلفة ، وعلاقتها السياقية ببعضها ، كما تعتمد على الدراسات اللغوية في هذا المجال ، قديمها وحديثها ، وتبني هذه الدراسة على أساس أن كل حدث مهما اختلفت صورته أو مباني التعبير عنه له زمان ومكان ، والتعبير عن الزمان يكون في جهتين : إما التعبير عن زمن وقوع الحدث أو الأحداث ، وإما التعبير عن المدة الزمنية التي وقع فيها الحدث أو الأحداث ، وكل من المجالين له وسائله التعبيرية المختلفة ، ولقد نظرت فوجدت أن المجال الأول يشمل جانبين للتعبير عنه : أولهما : التحديد الزمني للأحداث ، وثانيهما : العلاقة الزمنية للحدث بغيره .

وتبعاً لذلك فإن التعبير عن الزمن يشمل ثلاثة جوانب في اللغة العربية .

الجانب الأول : التحديد الزمني للحدث :

أي تحديد زمن وقوع الحدث، وذلك يأتي باستخدام صيغ ومبان مختلفة للأفعال للتعبير عن الماضي أو الحال أو الاستقبال ، وكذلك باستخدام ضمائم وقرائن^(١) تضيف على السياق تحديداً زمنياً، كما أن هذا الجانب يشمل الألفاظ التي وضعت في اللغة لأداء معان معينة تحدد الأزمنة المختلفة .

الجانب الثاني : العلاقة الزمنية :

يدرس هذا الجانب العلاقة الزمنية للحدث بغيره من أحداث سابقة عليه ، أو لاحقة له ، وبذا يعبر عن ارتباط الأحداث ببعضها ارتباطاً زمنياً ، ويكون هذا

(١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٤٢ .

باستخدام أدوات معينة وضعت في اللغة للدلالة على القبلية أو البعدية أو البينية أو غير ذلك من الجهات الزمنية التي يحتاج إليها الإنسان أثناء تحديده لزمان حدث معين ، بنسبته إلى أزمان أحداث أخرى .

ويمكن احتساب أن هذين الجانبين يدلان دلالة واحدة ، وهي التحديد الزمني للأحداث ، وإن اختلفا في كيفية التحديد الزمني .

الجانب الثالث : الاستغراق الزمني للحدث .

فكل حدث أو ما يدل على حدث له مدة زمنية يستغرقها ، والدراسة في هذا الجانب تبحث عن هذا المدلول ، فهو يبحث عن القياس الزمني للأحداث .
أما وسائل التعبير عن هذه الجوانب ، وهي ما تعني به هذه الدراسة فيمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : منها يختص بدراسة الفعل والتراكيب الفعلية في أداء الدلالة الزمنية ، سواء أكان ذلك تحديداً لزمان الحدث ، أم كان بياناً لمدته الزمنية .

القسم الثاني : يختص بدراسة الاسم والتراكيب الاسمية الدالة على الزمن ، من جهتي تحديد زمن الحدث أو بيان مدته الزمنية .

القسم الثالث : وتدرس فيه قرائن التتابع الزمني ، من حيث علاقة الحدث بغيره من الأحداث ، ويكون هذا باستخدام قرائن أو أدوات معينة يُختص بتحديد العلاقات الزمنية .



القسم الأول

الفعل والتراكيب الفعلية

الدالة على الزمن

يتحدد زمنُ الحدث في اللغة ، أو تتحدد مدتهُ الزمنية في الاستغراق الحدثي باستخدام وسائل مختلفة ، منها مباني الأفعال ، وما قد يتصل بها من سوابق أو ضمائم تدل على جهات زمنية معينة ، كالماضي أو الحاضر أو المستقبل ، ويمكن دراسة هذا الجانب على النحو الآتي :

١ - الماضي المجرد من الضمائم أو السوابق :

مثال ذلك قول الجاحظ: على مثل ذلك عقد لأسامة بن زيد الإمرة^(١) ، في صيغة الفعل (عقد) ماضية، كما أنها دلت على الزمن الماضي حيث وقعت إمرة أسامة بن زيد قبل زمن الجاحظ بما يقرب من قرنين من الزمان ، ويذكر النحاة أن صيغة الماضي تدل على حدوث شيء قبل زمان التكلم ، أو تدل على اقتران حدث بزمان قبل زمانك^(٢) ، ويقول ابن هشام: تقول قام زيد فيحتمل الماضي القريب والبعيد^(٣) ، والقرب والبعيد في الزمن ليس لهما ضوابط زمنية محددة ، فإذا كان الجاحظ في القول السابق يعبر عن حدث قد مر عليه ما يقرب من قرنين من الزمان باستخدام صيغة الفعل الماضي (عقد)، فإنه في قوله: فمررنا بوليد القرشي^(٤) ، يعبر عن حدث لم تمض عليه إلا بضعة سنوات، وربما بضعة شهور ، وربما بضعة أيام ، وكل منها يعبر عنه بصيغة الفعل الماضي .

(١) س : ١ - ٢٩٦ . (٢) انظر : المفصل : ٢٤٤ / شذا العرف : ٣٠ .

(٣) مغني اللبيب : ١ - ١٣٧ / وانظر : الجني الداني : ٢٥٥ . (٤) خ : ٣٨ .

وتتضح هذه الفكرة كذلك في قول الجاحظ : لأمر ما جمعوا أسباع القرآن وسوره في مصحف^(١) ، وكان هذا زمنَ أبي بكر رضي الله عنه ، أي قبل زمن الجاحظ بقرن ونصف تقريبا ، وكذلك قوله : هذا ما حضرنا من القول ، وأمكنا من الاحتجاج^(٢) .

٢ - قد + ماض :

ورد في قول الجاحظ : (وقد رأيتم حاجة عمر إليه واستشارته إياه)^(٣) ، والرؤية هنا بمعنى العلمية ، ولاشك أن زمنَ العلمية في الماضي القريب ، لأن الجاحظ يريد إقناع غيره بمكانة عبد الله بن عباس ، فبين حاجة عمر إليه ، وإذا كان سيبويه يقول : (إذا قال قد فعل فإن نفيه لما يفعل ، وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر)^(٤) ، فالنحاة^(٥) ، يفهمون من ذلك أن (قد) تقرب الحدث في الزمن الماضي من الزمن الحالي، ويذكرون أنه لهذا حسن أن يقع الماضي معها في موقع الحال إعراباً ، وفسر الدكتور تمام حسان^(٦) هذه الصيغة على أنها تدل على الماضي المنتهي بالحاضر ، وربما فهم ذلك من قول سيبويه السابق : (فإن نفيه لما يفعل) .

ولكن يمكن القولُ أن زمن هذا التركيب يدل على الماضي القريب الممتد إلى الحاضر ، لأن أحداثه لا تنقطع بالضرورة ، والانتهاه بالحاضر يدل على الانقطاع به . ففي قول الجاحظ السابق (قد رأيتم حاجة عمر) ، لا يدل هذا على انقطاع أو انتهاء العلمية ، وإنما هو امتداد لها من الماضي إلى الحاضر ، ويدل على هذه الفكرة ما رآه النحاة من أن هذا التركيب يحسن أن يقع في موقع الحال نحويًا ، ومن ذلك قولُ الجاحظ : فوجده قد انصرف^(٧) ، فقلت له وقد ورث هذا المال كله^(٨) .

(١) س : ١ - ٢٤٧ .

(٢) س : ١ - ٣٠١ .

(٣) س : ١ - ٣٠٠ .

(٤) الكتاب : ٤ - ٣٠٧ .

(٥) انظر : معاني الحروف ٩٨ / الفصل ٣١٧ / التسهيل ٢٤٢ / مغني اللبيب ١ - ١٣٥ وما بعدها/ الجني الداني : ٢٥٥ .

(٦) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٤٥ .

(٧) س : ٢ - ١٩٩ .

(٨) خ : ٤١ .



وكذلك ورود هذا التركيب في موقع الخبر ، نحو : لأن ألم حسده لك قد كفاك
مئونة شطر غيظه عليك^(١) ، ومعلوم أن الخبر مقترن بالمتبدل زماً .

٣ - (اسم موصول، موصوف عام، حيث ، همزة التسوية) + ماض :

يذكر النحاة^(٢) أنه إذا وقع الفعل الماضي بعد الاسم الموصول الموصوف العام أو
حيث ، أو همزة التسوية ، أو بعد حرف التحضيض ، أو كلما ، فإنه يمتثل زمن
المستقبل والماضي ، أما (كلما وحرف التحضيض) فليسا من المبحث .

أما من حيث وقوع الماضي بعد الاسم الموصول والموصوف العام و(حيث) فإنه
يلزم الزمن الماضي دائماً في نثر الجاحظ ، ومن ذلك بعد الاسم الموصول قوله : هو ما
صارت إليه العجم من مذهب الشعوبية^(٣) ، فصيرورة العجم قد حدثت منذ زمن ،
وهذا دلالة على الماضي ، لأن مذهب الشعوبية كان قد ظهر وتفشى في زمن الجاحظ ،
ويتضح كذلك في قوله : أنا أول من ابتلعت تلك الحية^(٤) ، حيث يتحدث الكاتب
عن نفسه مستعظماً محمد ابن عبد الملك في رسالته إليه بعد غضبه عليه ، وهو يصور
نفسه بأنه قد ابتلعت حية ، وهي حيلة المهلب ، ويتضح في الفعل زمن الماضي ، لأنه
يستعطف بعد أن أصابه ما أصابه في تصويره إياه .

أما من حيث وقوع الماضي بعد موصوف عام فيتمثل ذلك في قوله : فامتنت
طائفة من الناس من التقدم إلى العطاء ، وتركوا أسماءهم ، وطائفة انتدبوا مع طاهر
بن الحسين بخراسان ، فسقط بذلك السبب بشر كثير^(٥) ، وواضح أن الأحداث
انتهى زمنها قبل زمن الكاتب ، وبذلك فإن الماضي (انتدبوا) - وهو صفة لنكرة
عامة (طائفة) - يدل على الزمن الماضي .

(٢) انظر : التسهيل : ٦ / همع الهوامع ١ - ٨ .

(٤) س : ١ - ٢٥٠ .

(١) س : ١ - ٢٣٩ .

(٣) س : ٢ - ٢٠ .

(٥) س : ٢ - ٢٠٨ .

أما من حيث وقوع الماضي بعد (حيث) فيتضح في قوله : أدخله في جملة صفات أبيه وجملة مشيخته وأقربيه ، حيث خصهم بالتقديم وأبأنهم بالتعظيم^(١) ، فهذا رد على أقوال صدرت من آخرين ، ويتضح فيها مدلول الزمن الماضي .

أما من حيث وقوع الماضي بعد همزة التسوية، أو ما يدل عليها وهي كلمة (سواء)، فيتضح ذلك في قول الجاحظ : سواء قتل نفسه بيده أو أسلمها إلى عدوه^(٢) ، فالكتاب يتحدث عن الحسين عليه السلام ، وكان هذا قد سبقه زمنياً ، أما قوله : سواء سميناهم أو ذكرنا ما يدل على أسمائهم^(٣) ، فإنها تدل على الاستقبال ، لأن هذا في مقدمة كتابه البخلاء وهو يتحدث عن سيحكي عنهم فيقول (لأن ههنا أحاديث كثيرة متى أطلعنا منها حرفاً عرف أصحابها وإن لم نسهم ولم نرد ذلك بهم ، وسواء سميناهم أو ذكرنا ما يدل على أسمائهم، منهم الصديق والولي والمستور والمتجمل)^(٤) . ويمكن فهم زمن الماضي في هذا الحدث باعتبار أن الكاتب قد أعد لذلك قبل تدوينه .

٤ - (كان أو قد كان) + ماض :

مثال ذلك قول الجاحظ : (وقال في جارية وثبت عليها امرأة رجل غائب فافتضت عذرتها بإصبعها ، ثم قذفها لتسقطها من عين بعلها ، وكانت خافت أن يتزوجها)^(٥) ، فالتركيب (كانت خافت أن يتزوجها) يفهم منه أن الحدث وقع في الزمن الماضي البعيد، لأن علاقة الحدث (كينونة الخوف من الزواج) بالأحداث (الوثوب ، وافتضاض العذرة ، والقذف) هي علاقة زمنية ، ولا بد أن تكون كينونة الخوف حادثة قبل هذه الأحداث ، فهي سبب لها ، لهذا أفاد هذا التركيب الزمن الماضي البعيد ، ولكنه متصل بابتداء أزمان الأحداث التالية له .

أما قوله : (قد كان ظن أنا قد عرفناه بالبخل)^(٦) ، فالجاحظ يجبر عن صديق له،

(٣) خ : ٧ .

(٢) س : ٢ - ١٢ .

(١) س : ١ - ٢٩٤ .

(٦) خ : ٥٥ .

(٥) ع : ٩٠ .

(٤) خ : ٧ .



كانوا قد ابتلوا بمؤاكلته، فظل يتزايد لهم في الطعام ، ويفهم من ذلك أن زمن الحديثية (كينونة الظن) هو الماضي البعيد المتصل بزمن الحدث التالي له ، لأن ما جعله يتزايد في الطعام إنما هو هذا الظن المستولي عليه من بعيد، ومثل ذلك قول الجاحظ : (وقد كان بعض الصالحين ربما وعظ بعض الجبابرة وخوفه العواقب)^(١)، والحديثية متصلة زمنياً بما بعدها من أحداث تتمثل في قول الجاحظ : (حتى قام عبد الملك بن مروان والحجاج بن يوسف فزجرا عن ذلك ...) ، فكينونة الوعظ منذ زمن بعيد ولكنه متصل بزمن قيام عبد الملك بن مروان والحجاج وزجرهما .

ولهذا فإن هذا التركيب يفيد الماضي البعيد المتصل بالحدث التالي له : ولكن بالنسبة لزمن الحديث فهو ماض بعيد منقطع عنه .

٥ - ما نافية + ماض :

يقول الجاحظ : ما سمعنا بدم بعد دم يحيى عليه السلام^(٢) ، فصيغة الماضي (سمع) سبقت بالأداة النافية (ما) ، ويقول سيبويه : «إذا قال لقد فعل فإن نفيه ما فعل ، لأنه كأنه قال: والله لقد فعل، فقال : والله ما فعل»^(٣) ، وفسر الزمخشري قول سيبويه على أنه نفي للماضي المقرب من الحال^(٤) ، أما المرادي فذكر أنها تبقى الفعل الماضي على مضيه ، ولم يتعرض لإفادتها تقريبه من الحال^(٥) ، ويبدو أن الزمخشري قد قرن القول السابق لسيبويه بقوله : وأما (ما) فهي نفي لقوله : هو يفعل ، إذا كان في حال الفعل ، وفسرها المحدثون على أنها تدل على الماضي المنتهي بالحاضر^(٦) ، وهذا يتلاءم مع تفسير الزمخشري ، وإذا كان الجاحظ يقول : (وما اتسع قولي لأكثر من هذا العقاب)^(٧) ، فإن صيغة الماضي المسبوق بما النافية تدل على تقريب الماضي من الزمن الحالي واتصاله به ، لأن عدم اتساع القول لهذا العقاب سابق لتدوين هذه

(١) س : ٢ - ١٦ . (٢) س : ٢ - ٩ . (٣) الكتاب ٣ - ١١٧ .

(٤) انظر : المفصل ٣٠٦ . (٥) انظر : الجني الداني ٣٢٩ .

(٦) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٤٧ . (٧) س : ١ - ٢٧٥ .

الرسالة ، حيث القول فيها والعقاب واقع عليه قبلها ، كما أنه متصل بزمن تدوينها ، وربما لم ينته عند هذا الزمن .

٦ - ماضٍ + الآن :

مثاله : فقد بلغ الآن من جرمني في مساواتك في خبز الخشكار وإيثاري الباقي والمعرفة بتقدير المدن وإجراء القني أن أنفي من جميع الأرض^(١) ، نجد أن التركيب يتكون من الفعل الماضي (بلغ) ملحقاً به ظرف وهو (الآن) ، ليدل على أن زمن الحدث استمر حتى الوقت الحاضر ، ولذا نجد أن النحاة يقولون عنه : إنه من الظروف المبنية ، وهو اسم لوقت حضر جميعه أو بعضه^(٢) ، فالزمن ماضٍ ولكنه متصل بالحاضر .

وهو مبني، ولكن اختلف في سبب بنائه ، فيذهب الزجاج إلى أن علة بنائه تضمنه معنى الإشارة، لأن معناه: هذا الوقت^(٣) ، ولكن السيوطي يرد على ذلك^(٤) ، وقال أبو على لتضمنه لام التعريف؛ لأنه استعمل معرفة وليس علماً، وقال المبرد والسراج لأنه خالف نظائره إذ هو نكرة في الأصل، وكذا قال الزمخشري^(٥) ، وقال ابن مالك لشبهه الحرف في ملازمة لفظ واحد^(٦) ، وقال الفراء : إنما بني لأنه نقل من فعل ماضٍ ، وهو (آن) ، بمعنى حان فبقي على بنائه ، ولكن ابن مالك يرد ذلك ، وقد يعرب على رأي^(٧) .

ونلاحظ أن المواضع التي وردت فيها الآن قد سبق الفعل الماضي فيها الأداة (قد) ، وقد لاحظنا أن تركيبها مع الماضي يفيد الزمن الماضي المنتهي بالحاضر .

(١) س : ١ - ٢٧٦ .

(٢) انظر : التسهيل ٩٥ / الهمع ١ - ٢٠٧ .

(٣) انظر : الموضوعين السابقين . (٤) انظر : همع الهوامع : ١ - ٢٠٧ .

(٥) انظر : المفصل : ١٧٣ / الهمع : الموضوع السابق .

(٦) التسهيل : ٩٥ . (٧) الموضوع السابق .



٧ - كان + مضارع :

مثال ذلك : كان المأمون يعرف له ذلك ومن بعده من الخلفاء^(١) ، فالفعل الماضي (كان) أفاد الماضي ، أما المضارع (يعرف) ففيه استمرار ، ولهذا أفاد هذا التركيب زمنياً (زمن الماضي المتجدد) ، ومثاله: كان يلقب بأسد قریش^(٢) ، والمعرفة في المثال الأول متجددة ومستمرة ولذلك فإن الكاتب يقول : (ومن بعده من الخلفاء) ، أما التلقيب في المثال الثاني فمستمر استمرار حياة صاحبه .

٨ - أنشأ + مضارع :

ومثاله : (أنشأ يقول ...)^(٣) ، ويفهم من هذا التركيب زمنياً أن الفعل قد بدئ في إحداثه ، وهو مستمر إلى الآن ، فلقد بدأ القول ، وما يزال يقال ، لذا فإن هذا التركيب يفيد الماضي الشروعي الاستمراري ، وإن كان د . تمام حسان يقول عنه (الماضي الشروعي)^(٤) فقط ، إلا أنني ألس فيه استمراراً من الماضي ويجتازه إلى الحاضر ، وهو مستمر كذلك .

٩ - ما زال + مضارع :

ومثاله: ما زال الناس يتسكعون مرة ويدهنونهم مرة^(٥) ... ويفيد هذا التركيب الزمن الماضي المستمر المتصل بالحاضر ، حيث يستمر التسكع والمداهنة حتى حدوث الأحداث التالية ، وهذا سيدرس في الجانب الثالث من هذه الدراسة .

ومثال ذلك قوله : وما زال المطيل القيام بالموعظة أو القراءة أو التلاوة يتخذ العصا عند طول القيام^(٦) ، فالحدث (ما زال يتخذ) فيه مضي مع استمرار إلى الوقت الحاضر ، أو وقت الحدث التالي، وإن كان الدكتور تمام حسان^(٧) يسميه

(١) س ٢ - ٢٠٩ . (٢) ع : ٢٧ . (٣) ن : ٣ - ١٦٩ .

(٤) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٤٦ . (٥) س : ٢ - ١٥ .

(٦) ن : ٣ - ٩٠ .

(٧) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٤٥ ، ٢٤٦ .

(الماضي المتصل الحاضر) ولم يذكر صفة الاستمرار ، فإنما تفهم هذه الصفة من التقاء الماضي بالحاضر لديه ، ومن صفة الاتصال كذلك) .

١٠ - قد + كان + مضارع :

ومثاله : قد كانوا يتكلمون عن السلطان والقدرة^(١) ، فقد كان الاتكال في الزمن الماضي مستمرًا أو متجددًا، ولذا أفاد هذا التركيبُ الزمن الماضي المتجدد أو المستمر، ومثاله: قد كانت هذه الأمة لا تتجاوز معاصيها الإثم والضلال^(٢) ، فعدم المجاوزة كانت في الماضي كما كانت مستمرة ومتجددة ، إلا أن الاستمرارَ والتجددَ محددان بحدوث الأحداث التالية لهذا التركيب ، ولذا فإن الجاحظَ يذكر بعد المثال الأول قوله : فقد صاروا اليوم إلى المنازعة أميل ، وبعد الثاني يذكر قوله : حتى نجمت هذه الثوابت ، وكلّ من الجملتين تحدد ما سبقها من حدثٍ ماضٍ مستمر .

١١ - كان + قد + ماض :

ومثاله : (وكنت قد هممت قبل ذلك أن أعاتبه على الشيء يستأثر به)^(٣) ، ويدل التركيب (كنت قد هممت) على أحداث وقعت في الزمن الماضي القريب المتصل ، وهناك قرينةٌ تدل على ذلك ، وهي (قبل ذلك) ، حيث يفهم منها أن هناك أحداثًا وقعت، وسبقت تلك الأحداث التركيب الذي بين يدينا (كنت قد هممت) ، فاسم الإشارة البعيد (ذلك) يشير إلى أحداث أخرى ، والقبليّة هو الحدث الذي يدل عليه هذا التركيب ، مما يشير إلى أن زمنه ماضٍ منقطع ، و (قد) تفيد قرب هذا الزمن الماضي المتصل بزمن الحدث التالي له. ومثال ذلك قول الجاحظ : (ذلك أن المشركين كانوا قد صاروا إلى أن يفتنوا الناس عن دينهم)^(٤) ، والقول تعقيب على قول الله - تعالى : ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١] ، إذ يفهم من ذلك أن التركيب : (كانوا

(١) س : ١ - ٢٨٨ .

(٢) س : ٢ - ٢٠ .

(٣) خ : ٥٧ .

(٤) ع : ٢٩ .



قد صاروا إلى ...) زمنه في الماضي القريب المتصل بزمن الحدث التالي له ، فكان ذلك سبباً في نزول الآية الكريمة .

١٢ - كان + س + مضارع + إذ :

ومثاله : وثانية أن الناقلين أنفسهم كانوا سيحكونه ، إذ كانوا إنما حكوا نفس الكلمة ليعرفوا أنه قد كان هناك خلاف^(١) ، يتحدث الكاتب عن قولة تنسب إلى سلمان الفارسي حين بويع أبو بكر ، حيث يشك الكاتب في هذه القولة ، ويتضح من التركيب (كانوا سيحكونه إذ كانوا) أن يدل على نية حدث في الماضي ، ويفهم من مدلول هذا المعنى أنه لم يحدث . وهذا يعطينا مؤشراً هاماً ، وهو أن مثل هذا التركيب يدل على عدم الحدوث .

١٣ - قد + صار + اليوم :

ذكر في قول الجاحظ : وقد كانوا يتكلمون على السلطان والقدرة وعلى العدد والثروة ، وعلى طاعة الرعاع والسفلة ، فقد صاروا اليوم إلى المنازعة أميل^(٢) ، والتركيب الفعلي (قد صاروا اليوم) يدل على حدوث الحدث في الزمن الماضي القريب إلا أنه استمر حتى الزمن الحاضر للحديث ، وأفادت كلمة اليوم استمراره في الزمن الحالي ، وبهذا أفاد هذا التركيب الفعلي زمن الماضي المتصل بالحاضر والمستمر في الزمن الحالي .

١٤ - مضارع مجرد من الضمائم أو السوابق :

المضارع المجرد ما دل على حدوث شيء في زمن التكلم أو بعده ، فهو صالح للحال والاستقبال معاً^(٢) ، ويرجح النحاة كونه للزمن الحالي في حال تجرده^(٣) ،

(١) ع : ١٨٩ . (١) س ١ - ٢٨٨ .

(٢) انظر : المفصل : ٢٤٤ / التسهيل : ٤ / شرح ابن عقيل : ١ - ٢٠ / شذا العرف : ٢٠ .

(٣) انظر : التسهيل : ٥ / همع الهوامع ١ - ٨ .

ويسميه اللغويون المحدثون الحال العادي^(١)، ومثاله لدى الجاحظ: نحن نرغب إلى الله في صلاحهم^(٢)، فالرغبة وهي حديثة الفعل المضارع يقترن زمنًا بالزمن الحالي. وربما دلت هذه الصيغة على الزمن الحالي التجديدي^(٣)، ويبدو ذلك في قول الجاحظ: يجتمع إليه القراء يوم الخميس^(٤)، حيث لم يحدد الجاحظ أي يوم خميس هو؟ مما يدل ذلك على كل خميس، وهو يتكرر كل سبعة أيام، وهذا يحد وبنا إلى دلالة هذه الصيغة على زمن الحال التجديدي، وربما دلت هذه الصيغة على زمن الحال الاستمراري^(٥) كذلك.

١٥ - لام + مضارع :

مثاله: إني لأعجب ممن ترك دفاتر علمه متفرقة مبثوثة^(٦)، وفيه الفعل المضارع (أعجب) مسبوق بلام يسميها النحاة لام الابتداء، وإذا لحقت بالمضارع عينته للزمن الحالي وخلصته له^(٧)، فعجب الكاتب مقترن بزمن الحديث وهو الحالي، حيث يكون المضارع المسبوق باللام خبر المبتدأ، ومعلوم اقتران الخبرية بالمبتدأ زمنًا، ولا بد أن يفهم أن هذه الصيغة تدل على ما دلت عليه سابقتها من إفادتها الزمن الحالي الاستمراري، أو التجديدي، وإنما أفادت اللام التوكيد، وقد درست في الجزء الخاص بالتوكيد.

١٦ - ما + مضارع :

مثاله قول الجاحظ: وما أعرف ها هنا اجتماعًا على مشاكلة إلا في الإيثار بخبز الخشكار على الحواري^(٨)، والفعل المضارع (أعرف) سبقته أداة النفي (ما) فعينته للزمن

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٤٥.

(٢) س: ١٢ - ٢٩٣.

(٣) انظر الهامش: ٣.

(٤) ن: ٣ - ١٧٣. (٥) انظر الهامش: ٣. (٦) س: ١ - ٢٤٦.

(٧) انظر: الفصل: ٢٤٤ / مغني اللبيب ١ - ١٧٤ / الاتقان في علوم القرآن ٢ - ٢٦٨.

(٨) الخشكار: ما خشن من الطحن، الجواري الدقيق الأبيض.



الحالي كما يذكر النحاة^(١)، ولكن الدكتور تمام حسان^(٢) يذكر أن ما مع المضارع يفيدان الزمن الحالي التجديدي، أو الاستمراري، ومثل ذلك في قول الجاحظ (وما أشك أن من خبر أمرك أكثر من اختباري كان عنده أكثر من علمي)^(٣) .

١٧ - لا + مضارع :

يمثله قوله : نحن لا ننتفع بالمنافع ، ولا نستعين بالمرتاب ، ولا نثق بالجائح^(٤) . ويذكر النحاة^(٥) أن (لا) تنفي المضارع وتعينه للزمن الحالي، ولكن سيبويه يقول : « وإذا قال هو يفعل ، ولم يكن الفعل واقعاً ، فنفيه لا يفعل وإذا قال ليفعلن فنفيه لا يفعل ، كأنه قال : والله ليفعلن ، فقلت والله لا يفعل »^(٦) . فهذا القول يفهم منه زمن المستقبل القريب من الحال ، ويسميه الدكتور تمام حسان^(٧) : المستقبل البسيط .

١٨ - ليس + مضارع :

يذهب أكثر النحاة أن (ليس) تختص بنفي الزمن الحالي ، وقد درست تفصيلاً في قسم الفعلية المحولة ، ومن أمثلة هذا التركيب : ولست أسميه بكثرة معرفه كريماً^(٨) ، فالتركيب يفيد الزمن الحالي ، ويكون ذلك واضحاً إذا استحضرنا قول الجاحظ : أنه ليس يومي منك بواحد^(٩) ، فهو ينفي هذه الجملة الخبرية الاسمية ، والمبتدأ فيها (يومي) مما يدل على أن زمن الجملة حالي ، فالمبتدأ يدل على الزمان الحالي .

وقد حدث هذا زمن تدوين الرسالة من الجاحظ .

وتفيد هذه الصيغة عند الدكتور تمام حسان زمن الماضي البسيط^(١٠) .

- | | |
|--|---|
| (١) انظر المراجع السابقة . | (٢) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٤٨ . |
| (٣) س : ١ - ٣٠١ . | (٤) س : ١ - ٢٨٨ . |
| (٥) انظر المراجع السابقة . | (٦) الكتاب ٣ - ١١٧ . |
| (٧) اللغة العربية معاناه ومبناها ٢٤٨ . | (٨) س : ١ - ٢٣٨ . |
| (٩) س : ١ - ٢٥٠ . | (١٠) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٤٥ . |

١٩ - لم + مضارع :

مثاله قول الجاحظ : (أنت لم تحكم له بالغاية مع اجتماع هذه العلل فيه) ^(١) .
 يلاحظ أن صيغة الفعل في المضارع؛ ولكنه مسبوق بأداة النفي (لم)، ويقول سيبويه :
 (ولم يفعل هي نفي لقوله فعل) ^(٢) ، كما ذكر ذلك الرماني ^(٣) والزمخشري ^(٤) والنحاة ^(٥)
 من بعدهم، كما يفيد هذا التركيبُ عند الدكتور تمام حسان زمن الماضي البسيط ،
 كصيغة (فعل) وكقول سيبويه السابق .

والواقع أنه بالنظر في هذا التركيب وجدت أنه يفيد النفي في الزمن الماضي،
 ولكن هذا النفي فيه صفة الاستمرارية بالنسبة لزمن حدث آخر ، ففي قول الجاحظ
 السابق يعني : لم تحكم له بالغاية طالما هو مستحكم منك ، وتتضح تلك الفكرة في
 قوله: (وأما أنا فقد رأيت بعيني من هذا الرجل ما أخبرك به وهو شيء لم أره إلا فيه) ^(٦) ،
 فعدم رؤيته لهذا الشيء لا بد أن يكونَ فيها استمرارية لمدى حياته حتى وقت حديثه،
 أي : إنها لم تحدث لمرة واحدة بل فيها تجدد واستمرار ، وهذا ما يميز هذا النمط ،
 ولذا جاء في صيغة المضارع المسبوق بالنافية (لم) ، وربما عطف بهذا التركيب على
 صيغة فعل ، وذلك في نحو : (فأكل كل إنسان رغيفه إلا كسرة ، ولم يشبعوا) ^(٧) ،
 فقوله (لم يشبعوا) مشترك مع الحديثية (أكل) باستخدام أداة المشاركة (الواو)، ولكنه
 يلاحظ أن الأكل لم يحدث للحظة واحدة ، أو لمرة واحدة ، أو لوقت لحظي ، بل في
 الأكل تراخ واستمرارية أو تجددية ، فعطف عليه بالنافية (لم) ، وبعدها المضارع ،
 ليستفادَ هذه التجددية أو الاستمرارية المتعلقة باستمرارية الأكل وتجدده .

(١) س : ٢ - ٩ . (٢) الكتاب ٤ - ٢٢٠ / ٣ - ١١٧ .

(٣) معاني الحروف ١٠٠ . (٤) الفصل ٣٠٦ .

(٥) انظر : التسهيل ٥ / مغني اللبيب ١ - ٢٠٠ / الجني الداني ٢٦٧ / شذور الذهب ٣٣٤ /

همع الهوامع ٢ - ١٥٦ شرح التصريح ٢ - ٢٤٥ .

(٦) خ : ٥٧ . (٧) خ : ٥٤ .



٢٠ - لا يزال :

مثاله : ولا يزال ولا يزالون كذلك إلى أن يناموا ويطفئوا المصباح^(١). فقوله (لا يزال) تفيد الزمن الحالي الاستمراري ، حيث تبين أنه في هذا الوقت الحالي وهو زمن الحديث يحدث الحدث ، ويستمر الحدث حتى يطفئوا المصباح كأن استمرار الحدث يمتد إلى ما هو في المستقبل ، ولذا يمكن أن يدل هذا التركيب - باعتبار أداة الجر (إلى) - على الزمن الحالي المستمر في المستقبل .

فعل أمر :

وهو ليس من البحث .

٢١ - س + مضارع :

إذا سبقت السين وسوف الفعل المضارع فإنها يعينانه للاستقبال^(٢) ، ومثال ذلك: على أنا سنقول في ذلك بعد الفراغ^(٣) ، فالفراغ لم يحدث ولم يأت زمنه ، والقول سيكون بعد الفراغ ، ولذا فإن الزمن مستقبلي ، وهذا يؤكد كون السين تفيد المستقبل من الزمن، وهي تلزم الإثبات أبداً .

٢٢ - أن + مضارع :

ومثاله في نثر الجاحظ قوله : (وعلى الرواة من الأدباء وعلى أهل اللسن من الخطباء معاونتكم ومكاتفتم ، والجلوس بين أيديكم والاستماع منكم ، وعلى أن يطيعوا أمركم، وأن ينفذوا لطاعتكم ، وأن يخلصوا في الدعاء ، وأن يمحصوا النصيحة، وأن يضمروا غاية المحبة ، وأن يعملوا في كف الغل والحسد، وألا يرضوا من أنفسهم بالنفاق، وأن يعلموا أن الحسد لا يقع إلا بين الأشكال، وأن التنافس لا يكون إلا مع تقارب الحال)^(٤)، وواضح أن المعنى يدل على ما يشبه الأمر وهو يدل

(٢) انظر : الكتاب ٤ - ٢١٧ / التسهيل ٥ .

(٤) ١ - ٢٩٢ .

(١) خ : ١٨ .

(٣) ن : ٢ - ٥ .

على الاستقبال ، وبذلك فإن الأحداث التي تلى (أن) والتي تتمثل في الأفعال المضارعة (يطيع، ينفذ، يخلص، يمحض، يضمّر، يعمل، يرضى ، يعلم) فيها زمن الاستقبال، وذكر النحاة أن الفعل المضارع إذا سبق بأن الناصبة له فإنه يتعين للاستقبال^(١)، ويمثل ذلك قول الجاحظ: فأنا أسألك - أكرمك الله - أن تقرأ هذا الكتاب^(٢) ، والسؤال طلبي ، والمطلوب هو القراءة، ويدل عليها (أن تقرأ) ، والمطلوب مطلوب تنفيذ بعد السؤال ، وبذا فزمنه في المستقبل.

٢٣ - لن + مضارع :

ومثال : لن يعرف العقاب من يجهل قدر الذنب^(٣) ، يقول سيبويه : (ولن وهي نفي لقوله سيفعل)^(٤) ، والتركيب سيفعل يؤدي زمن الاستقبال، وبذلك فإن نفيه في زمن الاستقبال كذلك ، وقد ردد النحاة ذلك^(٥) .

ويذهب الخليل والكسائي إلى أن أصلها (لا أن) إلا أن الهمزة حذفت تخفيفاً، فالتقى الألف والنون ، فحذفت لالتقاء الساكنين ، فبقي (لن)^(٦) ، ولكن يفهم من سيبويه إلى أنه يذهب إلى بساطتها، ويجعلها كلم الجازمة في بساطة تركيبها^(٧) ، وتبعه الجمهور في ذلك^(٨) ، وذهب الفراء إلى أن أصلها (لا) فأبدلت الألف نوناً^(٩) .

٢٤ - كي + مضارع :

مثاله: ويهرب من الحماليين بالكراء، كي يصيحوا بالباب^(١٠) ، وواضح أن حدث الصياح الذي يلي أداة التعليل (كي) ، يكون تابعاً لهروب من الباب ، فهو تال له في

(١) انظر: معاني الحروف / ٧١ / التسهيل / ٢٢٧ / مغني اللبيب ١ - ٢٦ / الجني الداني : ٢١٧ /

جمع الهوامع ١ - ١٨٧ ، ٢ - ٢ / شرح التصريح ٢ - ٢٣٢ .

(٢) س ١ - ٢٩١ . (٣) س ١ - ٢٣٧ .

(٤) الكتاب ٤ - ٢٢٠ ، ٣ - ١١٧ . (٥) انظر : الجني الداني ٢٧٠ .

(٦) انظر : الكتاب ٣ - ٥ / معاني الحروف ١٠٠ / التسهيل / ٢٢٩ / مغني اللبيب ١ - ٢٠٣ ،

الجني الداني ٢٧١ .

(٧) انظر : الكتاب ٣ - ٥ . (٨ ، ٩) انظر المراجع السابقة . (١٠) خ : ١٢٦ .



الزمن ، ولما كان الهروب مضارعاً مجرداً فإنه يرجح للحال ، وبذلك يكون الفعل (يصيح) في المستقبل ، أما (كي) فقد بحثت في جملة التعليل .

كما ينصرف الماضي إلى المستقبل إذا دل على طلب أو إنشاء ، وهذا ليس من البحث .

٢٥ - لام التعليل + مضارع :

ومثاله : إن الله يعذبُ الأبناءَ ليعيظَ الآباءَ^(١) ، فالغيظ يأتي نتيجة التعذيب ، ولذا فزمنه في المستقبل ، وقد ذكر ابن مالك أن المضارع بمصاحبته ناصبٌ يفيد الاستقبال^(٢) ، ويسمى النحاة لام (كي) ، لأنها تفيد ما تفيده كي من التعليل^(٣) ، واختلف النحاة في عملها ، فمذهب سيبويه أنها لا تنصب المضارع بنفسها ، وإنما تضمّر أن بعدها ، ولو لم تضمّر لكان الكلام محالاً ، ويعلل لذلك بأن اللام تعمل في الأسماء فتجرها^(٤) ، ويتبع البصريون سيبويه في ذلك ، إلا أن بعضهم قال بأن الناصبة يجوز أن يكون (أن) ، ويجوز أن يكون (كي) ، ويذهب أكثر الكوفيين أنها ناصبةٌ بنفسها ، ويذهب ثعلبٌ إلى أنها ناصبةٌ لكن لقيامها مقام (أن)^(٥) .

ويلاحظ تعلق زمن الغيظ بزمن التعذيب تعلقاً ترتيبياً .

٢٦ - حتى + مضارع :

ومثاله : ولا يصلون أولاهن حتى تصير الشمس على أعالي الجدران^(٦) ، فزمن صيرورة الشمس مقترنٌ بزمن عدم الصلاة ، والصيرورة في المستقبل بالنسبة لعدم الصلاة ، فعدم الصلاة غير موجود ، ثم تصير الشمس على أعالي الجدران ، ويقول

(١) س : ٢ - ١٨ .

(٢) انظر : الجني الداني ١١٥ / مغني اللبيب ١ - ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٥ ، ٦ .

(٤) انظر المراجع السابقة . ومعاني الحروف ٥٧ / الفصل ٢٤٦ / التسهيل ٢٣٠ .

(٥) س : ٢ - ١٧ .

ابن مالك^(١) في ألفيته .

وتلو حتى حالا أو مؤولا به ارفعن وانصب المستقبلا

كما يفهم ذلك من قول سيبويه : (وإن جعلت الدخول غاية - بحتى - نصبت في
ذا كله)^(٢) ، والغاية أمر مستقبلي ، تحدث له أحداث سابقة .

ومثلها (فاء السببية) إلا أنها ليست من البحث فهي تلو جملة طلبية .

(١) انظر : الألفية باب إعراب الفعل / التسهيل / ٢٣٤ / الجني الداني ٥٥٥ .

(٢) الكتاب ٣ - ٢١ .



أفعال ذات دلالة زمنية

إما لأنها مأخوذة من أسماءٍ موضوعة للزمان أو ما ينوب عنها ، وإما لأنها دالة على الزمن .

ما أخذ من أسماء الزمان أو ما ينوب عنها :

وهي ألفاظ ذات دلالات زمانية خاصة بمدلول الجذر :

أصبح / يصبح : نحو : فلما أصبح سأل عن القميص^(١) . فالفعل (أصبح) يدل على التوقيت في الصباح . فهو دال على زمن بالإضافة إلى دلالة على الماضي ، وبذلك يكون له دالتان زمنيتان ، المضي والتوقيت في الصباح .

بكر : نحو : وقد بكر البرد شيئاً^(٢) ، فالفعل بكر يدل على أن البرد أتى في زمن مبكر عن زمنه ، ولهذا فله دالتان زمنيتان : الدلالة على الماضي المنتهي بالحاضر مع إيفاد تقديم الزمن عن الزمن الأصلي .

قيل / يقيل : نحو : والرأي أن نميل إلى الوليد فنقيل فيه^(٣) ، والفعل (نقيل) يدل على قضاء الوقت وقت القيلولة ، وبهذا يكون له دالتان زمنيتان: أولاهما : إفادة المستقبل، وثانيتهما : إفادة أن المستقبل محدد بزمن القيلولة .

بات / يبيت : نحو : سألتني أن أبيت عنده^(٤) فالفعل (أبيت) يدل على قضاء طول الليل زمناً ، والدلالة الزمنية الثانية إفادة المستقبل .

(٢) خ : ٥٩ .

(٤) خ : ١٢٣ .

(١) خ : ٣٦ .

(٣) خ : ٣٨ .

القسم الثاني : الاسم والتراكيب الاسمية

أولاً : استخدام أسماء دالة على الزمن غير معدودة :

وتصلح هذه جواباً لمتى ، فهي غير معدودة ، وإنما تدل على توقيت الحدث أو الأحداث المقترنة بها ، وتنقسم إلى :

أ - ظروف معرفة :

١ - ذكر تاريخ للحدث :

مثل : والتاريخ المجتمع عليه أن علياً قتل سنة أربعين في شهر رمضان^(١) ، فالزمن (سنة أربعين) تحدد زمن قتل علي .

٢ - اسم الإشارة المبدل عنه باسم زمن :

كضحكي تلك الليلة^(٢) .

وهو أنا لم نجد أحداً من المسلمين ولا من الأنصار والمهاجرين ذكروا عنه في ذلك الدهر حرفاً واحداً^(٣) .

فاسم الإشارة (تلك ، وذلك) الموصوفان باسمي زمن وهما : (الليلة والدهر) حدداً زمن الضحك والذكر، وواضح أن الزمن أصبح أكثر تعريفاً باسمي الإشارة، وقد أشار إلى هذا سيبويه^(٤) .

يلحظ أن اسم الإشارة (ذلك) في محل جر بـ(في) ؛ لكنه دال على الزمان .

(٢) خ : ١٢٤ .

(١) ع : ٦ .

(٤) انظر الكتاب ١ - ٤١٨ .

(٣) ع : ٨٧ .



٣ - استخدام أسماء الزمان أو الإشارة إلى أحداث محددة :

نحو: فكان يجعل سيره في الشتاء من قصب مقشر، لأن البراغيث تزلق عن ليط القصب لفرط لينه وملاسته^(١). فالشتاء زمن تحديد الحدث، وهو جعل السير من قصب مقشر، والشتاء زمان محدود.

ومثل ذلك قول الجاحظ: يأتي منزل أبي بكر إما صباحًا وإما مساءً^(٢)، فصباحًا ومساءً اسمًا زمن محددان. وكذلك قوله: كان الدهر مقنعًا، والدهر اسم زمان محدد بطول حياته.

أما قوله: واستشهد يوم بئر معونة^(٣)، وقبل ذلك يوم الزابوقة^(٤)، وقوله في طليحة يوم أحد حين واتاه السهم^(٥)، فالأزمان (يوم بئر مؤتة، يوم الزابوقة، يوم أحد) اكتسبت تحديدها الزمني بعلميتها، فهي أحداث معلومة، ومثل ذلك: يوم حنين، يوم صفين يوم الخميس، يوم الجمعة، زمن مصعب بن الزبير، أيام شريح، تشرين الأول، تموز وآب.

٤ - بإضافة اسم الزمان ونسبته إلى معنى :

نحو: إن الشرفي أيام قلته كان كثيرًا^(٦)، ولا ويرتع فيه المعدلون في زمان السوء^(٧)، فكثرة الشر، وعدم رتع المعدلين دل على زمنهما باسمي الزمان (أيام، زمان)، ولكن أيام وزمان اكتسبا التحديد والتعريف عن طريق الإضافة إلى معرفة (قلته، والسوء)، ويذكر النحاة^(٨) أن أيام ظروف الزمان غير المعدودة وهي مخصصة بالإضافة، وهو متصرف منصرف، ويكون منصوبًا على الظرفية إذا لم يسبق بجار. ومثل ذلك: أيام

(٢) ع: ٥١.

(٤) س: ٢-١٠.

(٦) س: ١-٢٧٢.

(١) خ: ١٠٢.

(٣) ع: ٣٣.

(٥) ع: ١٤١.

(٧) س: ١-٢٥٤.

(٨) انظر: التسهيل: ٩١ / همع الموامع ١-١٩٦ / شرح التصريح ١ / ٣٤٢.

جمعهم ، أيام شبابه ، يوم مات ، يوم أضحى ، يوم دعا طليحة ؛ يوم أسلم ، يوم أسلم. يوم جمعة ، صبيحة الولادة .

٥ - بالصفة :

نحو : انطفأت الشمعة في ليلة من تلك الليالي ، فالانطفاء محدد زمنه بقوله (في ليلة)، ولكنها نكرة فعرفت بالصفة التي تلتها في الجار والمجرور (من تلك الليالي) .
وتلاحظ أن (ليلة) مجرورة ، حيث سبقت بحرف الجر .

ب - استخدام الظروف مبهمه :

وهي الظروف أو أسماء الزمان التي تدل على زمان غير معين ، ومنها :

ليلة : نحو : وسكر زبيدة ليلة فكسا صديقاً له قميصاً^(١) .

فاسم الزمان (ليلة) مبهم لأنه غير محدد أي ليلة هي .

ليلاً : نحو : وكان جبلٌ خرج ليلاً من موضع كان فيه^(٢) ، صحبني محفوظ النقاش من مسجد الجامع ليلاً^(٣) ، و (ليلاً) فيهما اسم زمان غير معين ، كما أنه غير معدود ، فهو مبهم ، ولكنه يدل على زمن حدوث الفعل .

يوماً : نحو : رأته يوماً كذلك^(٤) ، فمن ذلك أن عمر صافحه يوماً وكان أيّداً^(٥) ، فاسم الزمان (يوماً) في الجملتين يحدد زمن حدوث الفعل ، بالرغم من أنه من الظروف المبهمه التي لا تدل على زمن معين ، وإنما هو يفيد الزمنية . وقد يحدد بالإضافة أو الإشارة أو التعريف إلخ .

والظروف الثلاثة السابقة منصوبة على الظرفية .

(٢) خ : ٣٩ .

(٤) ن : ١ - ٣٠٥ .

(١) خ : ٣٦ .

(٣) خ : ١٢٣ .

(٥) ع : ١٨٣ .



ج - باستخدام الظروف العامة :

قط : نحو : فما ضحكت قط كضحكي تلك الليلة^(١) ، و(قط) تحدد زمان عدم الضحك في الحدث الأول ، وهي من الظروف المبينة وتفيد الوقت الماضي عمومًا ، فهي تقابل عوض ، ويقول سيبويه (وقط كقولك مذ كنت)^(٢) ، وتختص بالنفي كذلك ، وقد تكسر طاؤه على أصلِ التقاء الساكنين ، وقد تتبع قافه طاءً بالضم ، وقد تخفف طاؤه مع ضمها وإسكانها ، ويقول سيبويه : وحركوا قط وحسب بالضم لأنهما غايتان^(٣) ، ومعناها مشتق من القط بمعنى القطع ، وقططت الشيء أي قطعته ، فمعنى (ما فعلته قط) ما فعلته فيما انقطع من عمري ، لذا اختصت بالزمن الماضي عمومًا^(٤) .

أبدًا : نحو : وهو مكفهر أبدًا^(٥) ، و(أبدًا) من أسماء الدهر ، منصوبة على الظرفية ، تفيد المستقبل من الزمن^(٦) ، فهي تبين حدوث زمان الاكفهار ، حيث أفادت أنه فيما يستقبل من الزمان ، وذكرت في ستة مواضع .

د - باستخدام ما يقوم مقام الزمن :

ذات + كلمة دالة على الزمن :

نحو : فخطب ذات يوم^(٧) ، فدخل عليه ذات يوم مروان الشامي^(٨) . جعلها سيبويه^(٩) تلتزم النصب على الظرفية ، و(ذا وذات) إذا أضيفتا إلى الزمان فإنها يلزمان النصب على الظرفية^(١٠) ، و(ذات) في المثالين بإضافتها إلى اسم الزمان (يوم) تبين حدوث زمن وقوع الحدثين ، وهما الخطبة والدخول ، وفي تصرفها

(١) خ : ١٢٤ . (٢) الكتاب : ٣ - ٢٨٦ . (٣) الموضوع السابق .
 (٤) انظر : التسهيل ٩٥ / همع الهوامع ١ - ٢١٤ / شرح التصريح ١ - ٢٤٢ .
 (٥) خ : ٧ . (٦) انظر همع الهوامع ١ - ٢١٣ .
 (٧) ن : ١ - ٣٠٢ . (٨) ن : ٣ - ٣٧٠ .
 (٩) انظر الكتاب ١ - ٢٢٦ . (١٠) انظر : التسهيل : ١٩ / همع الهوامع ١ - ١٩٧ .

وعدمه أقوالاً ، أسلمها عند الجمهور تصرفها؛ لأنها في الأصل بمعنى صاحب^(١) .

كل + زمن :

نحو : كان يعطيه كل ليلة ثلاثة أفلس^(٢) ، وكان يقع إلى عياله بالكوفة كل سنة مرة فيشتري لهم من الحب مقدار طبيخهم^(٣) ، فكلمة (كل) التي نسبت في المثالين إلى اسمي الزمان (ليلة وسنة) قد حددت زمن وقوع الحدثين (الإعطاء، والوقوع)، ومما ينوب عن الزمان إضافته إلى ما يفيد كليته أو جزئيته^(٤) ، وبالتالي إضافته إلى ما يفيد تجرده ، و(كل) في المثالين تفيد تجدد الزمان .

قريباً :

نحو : إذ لم يكن في وزنه وقع قريباً^(٥) ، فقريباً في القول السابق دلت على زمن الوقوع، ويقول سيبويه ، ومما يختار أن يكون ظرفاً، ويقبح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان^(٦) ، والأصل : (وقع في زمن قريب) ، وإنما نصب صفة الأحيان على الظرف ، ولم يجز الرفع ، لأن الصفة لا تقع مواقع الاسم^(٧) ، ولكن سيبويه يقول في موضع آخر : وقد يحسن أن تقول : سير عليه قريب ، لأنك تقول لقيته مذ قريب ، والنصب عربي جيد كثير^(٨) .

ومن صفات الأحيان كذلك :

قديمًا : في نحو قول الجاحظ: (قديمًا ما تعوذوا...)^(٩) ، والأصل (زمنًا قديمًا) ، فنابت الصفة مناب الزمان المحذوف ، ولزمت النصب .

(١) انظر الموضوعين السابقين . (٦) خ : ١٢٧ .

(٣) خ : ٥٩ . (٤) انظر : شرح التصريح ١ - ٣٣٨ .

(٥) س : ١ - ٢٣٢ .

(٦) انظر : الكتاب ١ - ٢٢٧ ، ١ - ٤١٩ / شرح التصريح ١ - ٣٣٨ .

(٧) انظر الكتاب ١ - ٢٢٧ . (٨) الكتاب : ١ - ٢٢٨ .

(٩) ن : ١ - ٣ .



ملياً : في نحو : (فأطرق المنصور ملياً ...)^(١) ، والأصل (فأطرق المنصور وقتاً ملياً) ، فحذفت الوقت ، ونابت الصفة (ملياً) محله ، ولزمت النصب .

أولاً وأخراً : في نحو : (والحمد لله أولاً وآخراً)^(٢) ، والتقدير : والحمد لله زمناً أولاً وزمناً آخرًا ، فحلت الصفة محل الزمن ، ونصبت .

مرة : نحو : (ما زال الناس يتسكعون مرة ، ويدهنونهم مرة ، ويقاربونهم مرة ، ويشاركونهم مرة)^(٣) ، فلفظة (مرة) دلت على زمن الأحداث الواقعة والمفهومة من (يتسكع ، يدهن ، يقارب ، يشارك) ، وفي ذلك يقول سيبويه : (وقد تقول سير عليه مرتين ، تجعله على الدهر أي ظرفاً)^(٤) ، فمرة منصوبة على الظرفية ، ومثله : ولقد رأيتهم مرة وقد تناول دجاجة^(٥) (ومرة) تدل على الظرفية ، أي ولقد رأيتهم مرة من الزمن .

هـ - باستخدام أسماء فيها معنى الزمن :

دوام :

نحو : دام برده بدوامه^(٦) ، وقد دلتك على ناس يجمعون لك الخصال التي فيها دوام لذتك^(٧) ، نعم : ما دمت بالبصرة^(٨) ، فالفعل (دام) أو المصدر (دوام) فيها معنى الزمان ، وهو قضاء الوقت الدائم ، أو الزمن الدائم ، سواء كان الدوام مطلقاً ، أم كان مرتبطاً بزمان آخر .

عهد :

نحو : وكان قد بعد عهده بأكل السمك^(٩) ، فكلمة العهد دالة على الزمان لأنه من معانيها^(١٠) .

(٢) س ١- ٢٧٨ ، ٢- ٢٠٩ ، ١- ٣٠٨ .

(٤) الكتاب ١- ٢٣٠ . (٥) خ : ٥٦ .

(٧) س : ١- ٢٧٨ . (٨) خ : ١٢٩ .

(١٠) انظر : القاموس المحيط ١- ٣٢٠ .

(١) ن : ٣- ٣٦٩ .

(٣) س : ٢- ١٤ .

(٦) خ : ١٠٢ .

(٩) انظر : خ : ١٠٠ .

عمر، وحياء :

نحو: واستطلت عمري^(١) ، فإن الذي بقي من عمره هو الذي أنطقه بهذه
الحجة^(٢) ، والعمر دليل على زمن ، لأنه يقدر بالزمن ، ومثله كلمة (حياة)^(٣) .

طول البقاء :

نحو : فسأل الذي أسندنا بخلافته أن يمن علينا بطول بقائه ، (فالبقاء) في ذاته
يحتوي الزمن ، لأن البقاء يتطلب زمناً معيناً ، ولهذا فإننا نلمس أن معنى البقاء
يشمل كل الأحداث التي تتطلب زمناً مثل (عاش - حبي - بقي - مكث ... إلخ) .

الظهيرة :

نحو: حميت الظهيرة^(٤) ، فكلمة الظهيرة تدل على زمن معين وهو منتصف النهار.

من ساعته :

نحو : « فمضى من ساعته إلى منزله »^(٥) ، وشبه الجملة (من ساعته) تعطي
مدلول ابتداء للزمن، أما الانتهاء فمفهوم أنه متصل بالحاضر، وقد كان لشبه الجملة
إضافة زمنية ، لأن الفعل (مضى) يدل على الماضي سواء كان قريباً أم بعيداً ، ولكن
شبه الجملة تحدد الابتداء الزمني للحدث .

ماض + إلى الساعة :

نحو : ولا والله - اعتذر إلينا مما ركبنا به إلى الساعة^(٦) ، فقوله (إلى الساعة) يحدد
انتهاء الحدث وهو عدم الاعتذار ، فأعطت إضافة زمنية إلى الماضي وهي أنها قد
أوصلته بالحاضر .

(٢) س : ١ - ٢٥٨ .

(٤) ع : ٣٢ .

(٦) خ : ٣٨ .

(١) س : ١ - ٢٣١ .

(٣) ع : ٨٧ .

(٥) خ : ٣٦ .



بعد العصر :

نحو : وذلك بعد العصر بساعة^(١) ، فقوله (بعد العصر) تحدد زمنية الحدث،
وتصلح جواباً (متى ؟) .

وربما كان هناك كثير من هذه الألفاظ ، وتحتاج إلى إحصاء وجهد من الدارسين .

ثانياً : استخدام الظروف المعدودة :

وهي أسماء الزمان التي تصلح أن تكون جواباً لكم ؟ ومنها :

سنة :

نحو : ولم يكن ذلك المكروه سنةً ولا سنتين^(٢) ، فسنة وستين من أسماء الزمان
المعدودة في هذا الموضع ، حيث يصح الاستفهام عنهما (بكم ؟) ، وهما منصوبان .

حولاً ، زمنياً :

نحو : تمكث عنده حولاً كريماً وزمناً طويلاً^(٣) ، (فحولاً) من أسماء الزمان
المعدودة ، وكذلك (زمنياً) ، ولكنها مبهمة ، فهي غير محدودة ولا تحدد إلا بإضافتها
ونسبتها إلى غيرها ، وهما يشتركان في تحديد زمنية الحدئية (المكث) ، ويصح
الاستفهام عنهما (بكم؟) .

عدد + كلمة دالة على الزمن :

نحو : كان النبي بمكة ثلاثة عشرة سنة^(٤) ، بقي عشرين سنة^(٥) ، عمل في
ديوان الجند أربعين سنة^(٦) ، فالأعداد السابقة ميزت باسم زمان وهو (سنة) ،
فأصبحت نائبةً عن اسم الزمان^(٧) ، ولزمت النصب على الظرفية .

(٢) ع : ٣٨ .

(١) ن : ٤ - ١٢ .

(٤) ع : ١ - ٥ .

(٣) ن : ٢ - ٩ .

(٦) س : ٢ - ٢٠٨ .

(٥) ن : ٣ - ٢٦٤ .

(٧) انظر : المقرب : ١ - ١٤٤ / الهمع ١ - ١٩٧ ، ١٩٨ / شرح التصريح ١ - ٣٣٨ .

ثالثاً : استخدام التراكيب الاسمية :**ما + جملة اسمية :**

و (ما) قرينة (ليس) في العمل والنفي وبالتالي في الزمن ، وقد بحثت في الجملة الفعلية المحولة : ومن أمثلتها : ما عندي لك إلا ما قال الدهقان لأسد بن عبد الله وهو على خراسان حين مر به وهو يدهق في حبسه ^(١) ... فزمن الجملة الاسمية هو الحال، لأنها منفية بها ، وسياقياً : كأن الجاحظ يقول لمرسله ، ما عندي لك الآن أكتبه إلا ما قال ...، وهذا المدلول زمن حالي .

ويتعين المضارع للحال إذا سبق حتى وهو مرفوع ، لأنها حينئذ تكون بمثابة الفاء العاطفة ، وكذلك إذا اقترن بما يدل على الحال ، مثل : الحين ، الساعة ، آنفاً ... إلخ ^(٢) ، كما ينصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء ^(٣) ، وهو ليس من البحث .

كأن + معموليها :

ومثال : « وكل رغيف في بياض الفضة كأنه البدر » ^(٤) ، فقوله (كأنه البدر) مقترن زمنياً بقوله (كل رغيف في بياض الفضة) ، مما يدل على أن أداة التشبيه (كأن) عينت زمن ما بعدها للحال ، فهي تعمل للحال لوجود معنى التشبيه ^(٥) .

دراسة التعبير عن المدة الزمنية

لقد أشرت في مقدمة هذا القسم الدراسة أنه لكل حدث مدة استغراقية ، يمكنها الفعل ، وتعني هذه الدراسة بدراسة الزمن الذي يحدد مدة استغراق الحدث ، فوسائل التعبير عن الاستغراق الزمني للحدث تتعدد وتتنوع، ويمكن استنباطها من الدراسة الزمنية السابقة، ولكنني أذكر في هذه الصفحات نماذج لدراسة هذا الجانب .

(١) س : ١ - ٢٤٤ .

(٢) انظر : الكتاب ٣ - ٢٠ وما بعدها / الفصل ٢٤٦ / التسهيل ٢٣٤ / همع الهوامع ١ - ٨ .

(٣) التسهيل ٥ .

(٤) خ : ٥٤ .

(٥) رصف المباني ٢١٠ .



أولاً : باستخدام ألفاظ موضوعة للزمن :

ساعة :

نحو: فأبطأ ساعةً، ثم جاءني بجام لبأ وطبق تمر^(١)، وكذلك: فإذا جاء به الحمال إلى بابه تركه ساعةً يوهم الناس أن له من الأرضين ما يحتمل أن يكون ذلك كله منها^(٢)، ظرف الزمان (ساعة) في كل من المثالين السابقين حدد مدة الاستغراق الزمني للحدثين (الإبطاء، والترك) ، حيث إن الساعة مدة زمنية تعارف عليها المجتمع، وحدد زمنها ما لكم تكن مجازيةً للدلالة .

لدن ... إلى :

نحو : وإنما محص على وامتحن من لدن يوم بدر إلى آخر غزوات النبي ﷺ^(٣) ، والظرف (لدن)^(٤) ، من الظروف المبنية وتفيد أول غاية الزمان أو المكان ، ولا يبني عليها المبتدأ، وتكون كثيراً مسبوقه بمن الجارة ، وقلما تعدمه ، وبنو قيس يعربونها، والمنقوصة يضاف إليها ضمير، وما يليها يكون مجروراً لفظاً بالإضافة إن كان مفرداً، وتقديراً إن كان جملة ، وهي بمعنى (عند) وفيها لغات^(٥): لَدُنْ - لَدَن - لَدْن ، لَدُن ، لُدْن ، لُدْ ، لُدْ ، لُدْ ، لُدْ ، لُدْ ، وزاد أبو حيان لت ، ويلاحظ في مثال الجاحظ أنه أضيف إليها اسم زمان (يوم)، وقد دلت على ابتداء الزمان ، وسبقت بمن الجارة ، وأنهى هذا الزمان قوله : (إلى آخر..)، وبذلك يتحدد الاستغراق الزمني للحدث ، وهو التمحيص بتضامن الاثنين.

ومن هذا القسم كذلك (حولاً - بعد العصر بساعة - سنة) وقد درست في الجانب الأول من دراسة الزمن .

(٢) خ : ١٢٥ .

(١) خ : ١٢٣ .

(٣) ع : ٤١ .

(٤) انظر في ذلك : الكتاب ٣ - ٢٨٦ / التسهيل ٩٧ / همع الهوامع ١ - ٢١٥ .

(٥) انظر : المراجع السابقة .

أسماء الفصول :

نحو : فكان يجعل سيره في الشتاء من قصب مقشر^(١) ، فجعل السرير من قصب قد استغرق زمناً حدد بفصل الشتاء ، ويصلح أن يكون استغراق الفعل في بعضه أو جميعه^(٢) ..

أسماء الشهور :

نحو: وأنه رأني مرة في تشرين الأول^(٣)، كان هذا البرد في تموز وآب^(٤) ، وواضح أن الاستغراق الزمني للحدثين (الرؤية ، ووجود البرد) إنما كان في جزء من الأزمان (تشرين الأول ، تموز ، آب) .

أزمنة مضافة :

نحو: لا يرتع فيه المعدلون في زمان السوء^(٥)، وإن الشر في أيام قلته كان كثيراً^(٦) ، فالاستغراق الزمني للحدثين (عدم الرتع ، وكثرة الشر) استغرقا زمناً محددًا في (زمان السوء ، أيام قلته) .

ثانياً : باستخدام ما ينوب عن الزمن :**العدد :**

نحو : عمل في ديوان الجند أربعين سنة^(٧) ، فالاستغراق الزمني لحدث العمل محدد بالعدد أربعين المميز بسنة ، وهو من الظروف المختصة المعدودة ، فله مقدار معلوم من الزمان ، ويعرب مفعولاً فيه أو ظرفاً منصوباً ، حيث إنه لما ميز بسنة وهي من أسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان^(٨) .

(١) خ: ١٠٢ .

(٢) انظر: الكتاب: ١- ٢١٨ وما بعدها / التسهيل ٩٢ / همع الهوامع ١- ١٩٨ .

(٣) خ: ٥٩ . (٤) خ: ٥٩ . (٥) س: ١- ٢٤٥ .

(٦) س ١- ٢٧٢ . (٧) س ٢- ٢٠٨ .

(٨) انظر: الكتاب ١- ٢١٧ / التسهيل ٩٢ / همع الهوامع ١- ١٩٦ / شرح التصريح ١- ٣٨٨ .



ثالثاً : باستخدام ألفاظ دالة على زمن :

وقد درست سابقاً ، ومنها نقيلاً ، بكر ، أصبح ، أبيت ، من ساعته ، إلى الساعة دوام..... إلخ.

رابعاً : باستخدام الصيغ والتراكيب الدالة :

وقد درست كلها في القسمين السابقين من هذه الدراسة ، ويمكن بوضوح فهم ما بها من استغراق زمني لحدوث الحدث .

القسم الثالث : دراسة التتابع الزمني وقرائنه

يشمل هذا القسم دراسة الأدوات التي تؤدي مدلول العلاقة زمنياً بين الحدث وغيره من الأحداث الأخرى التي تسبقه أو تلحق به ، ويقسم تبعاً لمدلول الأداة وتأثيرها في زمان الأحداث وترتيبها أو تنسيقها زمنياً ، كاشتراك في الزمن ، أو إيجاد مغايرة زمنية ، أو علاقة تنابعية .

أولاً : قرائن المشاركة زمنياً :**عند :**

ذكرت في سبعة عشر موضعاً^(١) ، ومثال ذلك : قيل لصفوان بن محرز عند طول بكائه وتذكر أحزانه^(٢) ، فالأداة (عند) ربطت بين الحدين (القول ، وطول البكاء) ربطاً زمنياً، حيث كان زمنهما مشتركاً، ويذكر النحاة^(٣) أنها من الظروف المبهمة التي تلزم الإضافة وتنصب على الظرفية، ولا تخصص إلا بالإضافة إليها، ولا تنصرف، كما أنها تفيد الحضور والدنو^(٤)، ومعنى الحضور هذا هو الذي أفاد المشاركة الزمنية، ويتضح ذلك في قول الجاحظ : صمم على قتله عند وروده عليه^(٥) ، فالقتل يحدث مع وروده وإقباله عليه ، ولذا فهما مشتركان زمنياً ، و(عند) هي التي أفادت بهذا المدلول .

بينما / بينما :

ذكرنا في أربعة مواضع، نحو: (فبينما نحن نأكل إذ جاء أخوه فلم يسلم)^(٥)، فالأداة

(١) خ : ٦ .

(٢) انظر : الكتاب ٤٣ - ٢٣٢ / الفصل ٨٦ / التسهيل ٩٦ ، ٩٧ .

(٣) المواضع السابقة .

(٤) ن : ٣ - ٣٦٨ .

(٥) خ : ١٣٣ .



(بينما) ربطت بين حدثين ، وهما (الأكل ، ومجئ الأخ) ربطاً زمنياً ، وكانت هذه العلاقة الزمنية علاقةً مشاركة ؛ لأن الحدثين وقعا في وقت واحد ، وذكر النحاة ^(١) ، أن (بين) ظرف مكاني ، وقيل ظرف زمني ، وقيل بحسب ما تضاف إليه ، ولما لحقتها (ما) أو الألف لزمت الظرفية الزمانية ، وقال بعضهم : إنها بمعنى إذ ، ويلزم حينئذ إضافتها إلى جملة اسمية أو فعلية ، و (بين) في الجملة السابقة لحقتها (ما) وأضيفت إليها جملة اسمية وهي (نحن نأكل) ، وهي تدل على الزمان .

كما أنها وردت عند الجاحظ ملحقاً بها ألف ، نحو : فبينما نحن نأكل ، إذ خرج من الدار ولم يسلم ولم يقف ^(٢) ، وقد أضيفت كذلك إلى الجملة الاسمية (نحن نأكل) ، كما أنها دلت على الزمنية ، ويقول النحاة كذلك ^(٣) إنها لا تضاف إلا إلى متعدد ، ومتى أضيفت إلى مفرد وجب تكرارها ، وقد أضيفت إلى متعدد كما هو المذكور في المثالين السابقين ، كما أنها وردت مضافة إلى مفرد دون تكرار ، كما هو المذكور في قول الجاحظ : فبيناه ذاهب إذ رأى حواء ^(٤) .

ويذهب الجمهور إلى أن الجملة بعد (بيننا وبيننا) مضافةً إليها نفسها دون حذف مضاف ، أما الفارسي وابن جني فذهبا إلى أن إضافتها إلى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف إلى الجملة ^(٥) .

مع :

ذكرت في ستة مواضع ، منها : (منها أنه يوجد مع كل زمان على تفاوت الأعصار) ^(٦) ، ربطت (مع) ربطاً زمنياً بين معنى (الوجود ، وكل زمان) ، وكانت هذه العلاقة الزمنية علاقةً مشاركة في الزمن ، ويذكر النحاة أن (مع) من الظروف

(١) انظر : التسهيل : ٩٣ / همع الهوامع ١٢ - ٢١١ .

(٢) خ : ١٣٣ . (٣) انظر الموضوعين السابقين في (١) .

(٤) خ : ١٣١ . (٥) انظر الموضوعين السابقين .

(٦) س : ١ - ٣١٦ .

الأسماء عديمة التصرف ، وتكون مكاناً وزماناً لوقت الاجتماع ، كما أنها تكون للصحبة اللائقة بالمذكور^(١) ، ومعنى الصحبة يعطي مدلول المشاركة ، وتسكن قبل حركة ، وتكسر قبل سكون في لغة بني ربيعة ، وحركتها حركة إعراب ، فلذلك ذكرها سيبويه متأثرة بالعوامل^(٢) ، ومن سكن بني ، وهو القياس^(٣) ، ويقول المرادي : ولم يحفظ سيبويه أن المسكنَ منها لغة^(٤) ، واختلف فيها حينئذ ، فقال أبو جعفر النحاس بحرفيتها ، والصحيح أنها اسم ، ويفهم ذلك من كلام سيبويه^(٥) .

حيث :

ذكرت في ثمانية مواضع ، منها : وقد سمعت قول الله - سبحانه - حيث خاطب جماعة المسلمين^(٦) ، و(حيث) ربطت بين معنيين (معنى السماع ومعنى المخاطبة) ، وجهة الربط كانت زمنية ، فهما مشتركان زمنياً ، ويلاحظ أن مخاطبة الله للمسلمين قائمة ما كانت الدنيا ، وبذا أفادت (حيث) المشاركة الزمنية ، وإذا كنا قد ذكرنا أن الماضي بعدها يكون مستقبلاً أو ماضياً^(٧) ، إلا أنها تربط بين المعنيين ربطاً زمنياً فيه مشاركة ، فإنه وإن كانت المخاطبة زمنها ماض ، فإنها قائمة ، والسماع كذلك قائم تبعاً لذلك .

يذكر النحاة أنها من الظروف المبهمة غير المتمكنة^(٨) المبنية على الضم تشبيهاً بقبل وبعد ، ولا تستعمل إلا مضافة إلى جملة ، وقد أضيفت إلى جملة كما هو في المثال السابق ، ووردت في نثر الجاحظ مضافةً إلى جملة كذلك ، وقد تُفتح وتكسر^(٩) ،

- (١) انظر : الكتاب ٤ - ٢٢٨ / التسهيل ٩٨ . (٢) انظر الكتاب : ٣ - ٢٨٦ ، ٢٨٧ .
 (٣) انظر : همع الهوامع ١ - ٢١٧ .
 (٤) الجنى الداني ٣٠٥٥ وانظر الكتاب ٣ - ٢٨٧ .
 (٥) انظر : رصف المباني ٣٢٨ / مغني اللبيب ٢ - ١٩ / الجنى الداني ٣٠٦ / همع الهوامع ١ - ٢١٧ .
 (٦) ع : ٣٥ . (٧) انظر همع الهوامع ١ - ٨ .
 (٨) انظر : الكتاب ٣ - ٢٢٨ / التسهيل : ٩٧ .



فمن العرب من بناها على الفتح طلباً للتخفيف ، ومنهم من بناها على الكسر على أصلِ التقاء الساكنين^(١) ، وتعرب في لغة فقعس ، وقد تبدل ياؤها واوا ، فيقال (حوث) ، وتضاف إلى الجملة الفعلية غالباً، أما إضافتها إلى الاسمية فقليل، وكذلك إضافتها إلى المفرد نادر^(٢) ، وقد يقال (حيث) تشبيهاً لها بأين .

إذ :

ذكرت في تسعة عشر موضعاً^(٣) ، منها : ولا بد لمن كانت هذه صفته ، وهذا نعته من أن يستعمل الحيلة والحجة إذ أعجزه البطش والصولة^(٤) و(إذ) ربطت بين المعنيين (استعمال الحيلة والحجة ، وإعجاز البطش) ربطاً زمنياً ، وكان فيه مشاركة ، فلاستعمال يكون في حالة الإعجاز ، وهنا تبدو المشاركة الزمنية ، ويذكر النحاة^(٥) أن (إذ) من الظروف المبنية لافتقارها إلى ما بعدها من جمل ، وتعبر عن الوقت الماضي^(٦) ، ويجعلها سيبويه بمنزلة (مع)^(٧) ، وكالحين^(٨) ، وتلزم الإضافة إلى جملة ، ويشترط في الجملة ألا تكون شرطية ، كما يقبح في الاسمية أن يكون عجزها فعلاً ماضياً .

وفي نثر الجاحظ أضيفت (إذ) إلى جملة فعلية، وكان فعلها ماضياً دائماً^(٩) ، وإن علمت الجملة حذفت وِعَوُض عنها تنوين ، وكسرت الذال لالتقاء الساكنين لا للجر ، ولكن الأخفش يذهب إلى كسر الذال للجر ، ويذهب الجمهور إلى أنها لا تكون للمستقبل ، ولكن ابن مالك^(١٠) يذهب إلى أنها تجوز أن تقع موقع (إذا) ،

(١) انظر : همع الهوامع ١ - ٢١٢ .

(٢) انظر المواضع السابقة ، الكتاب ٣ - ٢٩٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٣ - ٢٨٦ . (٤) س : ١ - ٢٨٨ .

(٥) انظر : مغني اللبيب ١ - ٦٨ / الجنى الداني ١٨٦ / همع الهوامع ١ - ٢٠٤ .

(٦، ٧) الكتاب ٤ - ٢٢٩ . (٨) الكتاب ٣ - ٢٦٧ .

(٩) المواضع السابقة ، المقتضب ٣ - ١٧٧ ، ٣٤٨ .

(١٠) انظر التسهيل ٩٣ .

كما ذهب إلى هذا ابن هشام^(١) ، وهو من الظروف المبهمة غير المتمكنة ، وهو مبني على السكون في محل نصب على الظرفية ، وجوز الأخفش والزجاج وابن مالك وقوعها مفعولاً به أو بدلاً من المفعول به بدل اشتغال ، وخالفهم الجمهور في ذلك ، ووافقهم أبو حيان^(٢) .

وهي لم ترد في نثر الجاحظ إلا مضافة إلى جملة فعلية ، ومبنيّة على السكون ، ومؤدبة معنى الظرفية الزمانية ، ومشاركة بين معنيين مشاركة زمنية .

ما (الوقتية) :

ذكرت في أربعة مواضع ، منها: وذلك أن أبا بكر أقام بمكة ما أقام النبي ﷺ^(٣) ، ونلاحظ أن (ما) أدت معنى الزمان ، فيصح أن ينوب عنها لفظة (مدة) ، وأنها أشركت بين المعنيين (إقامة أبي بكر بمكة ، وإقامة النبي) مشاركة زمنية ، ويسميتها النحاة^(٤) (ما) الوقتية ، أو (ما) الظرفية ، وتقدر بمصدر نائب عن ظرف الزمان ، ويسميتها (ابن هشام)^(٥) زمانية ، ويجعل منها (كلما) .

ومثالها في نثر الجاحظ كذلك: ونحن لا نطالب ما كنتم قياماً، ولا نذكر ما كنتم شهوداً ، فعدم المطالبة وعدم الذكر مقترنان زمنياً بكونهم قائمين وشاهدين ، وبذا أفادت المشاركة الزمانية ، ويلاحظ أنها تلتها جملة فعلية دائماً فعلها ماضٍ ، وأرى أن الجملة التي تليها مضافة إليها .

كلما :

ذكرت في قول الجاحظ : (وكان كلما دخل عليه إنسان قال)^(٦) ، ونلاحظ أن (كلما) ربطت زمانياً بين الحدثين (الدخول، والقول) ، وكانا مشتركين في زمن واحد ،

(١) مغني اللبيب ١ - ٧٠ .

(٢) انظر: التسهيل ٩٢ / مغني اللبيب ١ - ٩٦ / الجني الداني ١٩١ ، ١٩٢ / معجم الهوامع ١ - ٢٠٤ .

(٣) ع : ١٠٤ . (٤) انظر : الجني الداني : ٣٣٠ .

(٥) انظر : مغني اللبيب ٢ - ٦ . (٦) خ : ٢٨ .



وبذكر النحاة أن الماضي إذا وقع بعدها فإنه يحتمل معنى الاستقبال والمضي^(١)، ولكن ما يهمني في هذا الموضوع توضيح المشاركة الزمانية بين الحداثين .

ويتضح ذلك في قول الجاحظ : والظعن كلما كثرت فيه المراجعة والمناقضة وطال سببه وعرف علمه كان أدل على الشهرة والاستفاضة^(٢) ، ويبدو فيه المشاركة الزمنية بين كثرة المراجعة والدلالة على الشهرة .

ولهذا فإننا نجد أن ابن هشام^(٣) جعلها ملحقة «بها» الوقتية ، أو الظرفية أو الزمانية .

يومئذ :

ذكرت في قول الجاحظ : وصعد أبو قحافة الجبل بصُغرى بناته وهو يومئذ مكفوف^(٤) . فيومئذ تدل على زمان، ولكنه زمان يربط بين حدثين ربطاً فيه مشاركة، فصعود أبي قحافة الجبل مشترك زمنياً مع كفه عن البصر . ويذكر النحاة أنه من الظروف التي تبني جوازاً لا وجوباً، وهو اسم زمان مبهم مضاف إلى مبني مفرد^(٥) ، وهو (إذ) .

واو الحال وجملتها :

تربط واو الحال جملة الحال الحديثة بما يسبقها من جملة حديثة ، ومثال ذلك قول الجاحظ: سمعتك وأنت تريدني^(٦) ، فجملة الحال (أنت تريدني) ترتبط زمانياً بما قبلها (سمعتك) حيث السماع والإرادة وقعا في زمن واحد ، ولذلك فيبينهما مشاركة زمنية ، ويتمثل ذلك في قول الجاحظ : وأنه رأي مرة في تشرين الأول وقد بكر البرد شيئاً^(٧) ، فبكور البرد والرؤية وقعا في زمن واحد ، ربما كان بكور البرد سابقاً ، لكنه مستمر ، وحدثت الرؤية في زمانه .

(١) انظر التسهيل ٦ / همع الهوامع ١ - ٨ .

(٢) ع : ١٨٨ .

(٣) انظر : مغني اللبيب ٢ - ٦ .

(٤) ع : ٧٣ .

(٥) انظر : همع الهوامع : ١ - ٢١٨ .

(٦) س ١ - ٢٤٦ .

(٧) خ : ٥٩ .

ثانياً : قرائن المغايرة زمنياً :

تشمّل معنيين :

أ – التالي للأداة تال لما قبلها زمنياً :**قبل :**

ذكرت في اثني عشر موضعاً ، منها : فاقترسها هو وأخوه حاتم قبل دفنه ^(١) ، وفيه ربطت (قبل) بين الحدثين (الاقتسام ، والدفن) ربطاً زمنياً ، ولكننا نجد أن العلاقة الزمنية بين الحدثين علاقةً مغايرة ، حيث يكون الحدث التالي للأداة (قبل) مخالف لما يسبقها في الزمن ، وما بعدها يتلو ما بعدها حديثاً ، فالاقتسام حدث قبل أن يقع الدفن ، ويذكر النحاة أن (قبل) من الظروف المهمة غير المتمكنة ، ملازم للإضافة ، ويكون معرباً إذا صرح بالمضاف ، فينصب على الظرفية ^(٢) ، ونلاحظ أنها في المثال السابق قد أضيف إليها المصدر (دفن) باعتبار ما نسب إليه من ضمير الغائب ، وإذا قطع عن الإضافة لفظاً لا معنى فإنه يبني على الضم ^(٣) ، وقد جاءت هذه الظاهرة في نثر الجاحظ ، ومنها : فأما ما يستثنى ويشترط فهذا ما لا يكون إلا على ما ذكرناه قبل ^(٤) ، وقد قطعت (قبل) عن الإضافة لفظاً حيث لم يضاف إليها ، ولكنها لم تقطع عنها معنى ، لأن التقدير : (إلا على ما ذكرناه قبل ذلك) .

ويجوز أن تستخدم استخدام الأسماء المتمكنة فتعرب ، ويقال من قبل ^(٥) ، ولم يرد مثل ذلك .

ب – التالي للأداة سابق لما قبلها زمنياً :**بعد :**

ذكرت في اثنين وثلاثين موضعاً ، منها قولُ الجاحظ : كما أن من أسلم بعد الفتح

(١) خ : ٤١ .

(٢) انظر ، الكتاب ٤ - ٢٨٦ - ١٨٩ / همع الهوامع ١ - ٢١٠ .

(٥) الكتاب : ٣ - ٢٨٩ .

(٤) خ : ٤١ .

(٣) المراجع السابقة .



ليس كمن أسلم قبله ^(١) (من أسلم بعد الفتح) الإسلام مرتبط زمانياً بالفتح ارتباطاً مغايراً، حيث وقع الفتح أولاً، ثم الإسلام من أولئك، فما بعد الأداة سابق زمنياً لما قبله .

ويذكر النحاة أن (بعد) ظرف زمان يلزم الإضافة، ويكون معرباً إذا صرح بالمضاف، ويكون منصوباً على الظرفية ^(٢)، وقد لحظنا أن (بعد) أضيف إليها (الفتح)، فهو منصوب بالفتحة على الظرفية أما إذا قطع عن الإضافة لفظاً لا معنى بأن ي حذف المضاف وينوي معناه فإنه يبني على الضم ^(٣)، ومثال ذلك قول الجاحظ: وبعد - أبقاك الله - فأنت على يقين من موضع ألم الغيظ من نفسك ^(٤)، فالظرف (بعد) مقطوع عن الإضافة لفظاً، حيث لم يضاف إليه شيء ظاهراً، ولكن تقديرًا ومعنى هناك مضاف، حيث يقدر (وبعد ذلك)، ولهذا فهي تبني على الضم، وذكر الزجاج أنها من الظروف المتمكنة في الإضافة، فتقع في موضع النصب والجر، ولكن ابن مالك خالطه في ذلك حيث ذكر أن حقها البناء في الأحوال كلها ^(٥)، وقد ذكر سيبويه: «من بعد» ^(٦) حيث جرت بحرف الجر .

ثالثاً: قرائن اقترانية:

والعلاقة الزمنية بين الحدثين في هذا المجال منها تتابع زمني، وترتيب في الأحداث ترتيباً تتابعياً، وربما يظن البعض أن هذا القسم من الدراسة يماثل القسم السابق الذي اختص بالظرفين (قبل، وبعد)، ولكن الفرق بينهما يتضح إذا اعتبرنا أن الحدثين اللذين يربط بينهما في القسم السابق ليس بينهما تتابع وترتيب، فربما كان بينهما مدة طويلة من الزمان، أما الحدثان اللذان يربط بينهما في هذا القسم متراتبان على بعضهما،

(١) ع: ٢٠٣ .

(٢) انظر: الكتاب ٣- ٢٨٦ / همع الهوامع ١- ٢٠٩ .

(٣) انظر: الكتاب ٣- ٢٨٩ . (٤) س: ١- ٢٣٣ .

(٥) انظر: همع: ١- ٢٠٩ . (٦) انظر الكتاب ٣- ٢٨٩ .

أحدهما استدعاه الآخر ، وبينهما ما يشبه التعلق ، وليس بين حدوثهما فارق زمني كبير ، بل تتابع وتعاقب زمني ، ولذا فيمكن تسميتها قرائن اقترانية .

وأدواته هي :

لما :

ذكر في عشرة مواضع ، منها : فلما طال ذلك عليهم أقبل الرجل على أبي الفتح ، وتحت القصعة رقاقة فقال^(١) ، وفيه ربطت (لما) بين حدثين ، أولهما (الطول) ، وثانيهما (الإقبال) ، وقد ترتب الثاني على الأول ، وتعاقبا حدثياً وزمنياً ، والأول تطلّب الثاني ، ولذا فإن النحاة^(٢) ، يذهبون إلى أنها حرف يقتضي جملتين ، وهي للأمر الذي وقع لوقوع غيره ، فهي حرف وجوب لوجوب أو وجود لوجود^(٣) ، وذهب ابنُ السراج والفارسي وجماعة إلى أنها ظرف بمعنى (حين)^(٤) ، وقد جمع ابن مالك بين المعنيين^(٥) ، واستحسن ذلك ابن هشام^(٦) ، ولا يليها إلا فعل ماضٍ مثبت أو منفي بلم ، وقد تزايد (أن) بعدها ، أما جوابها فهو فعل ماضٍ لفظاً ومعنى أو جملة اسمية ، مع إذا المفاجأة أو الفاء ، وربما كان ماضياً مقروناً بالفاء ، وقد يكون مضارعاً^(٧) ، وقد ربطت في نثر الجاحظ بين جملتين فعليتين فعل كل منهما ماضٍ .

حين :

ذكر في خمسة وثلاثين موضعاً ، يمثلها قولُ الجاحظ : ولا أني حين أمّنت عقابَ الإساءة ووثقت بثواب الإحسان كان ذلك موجباً لوضعه^(٨) ، وفيه ربط الظرف

(١) خ : ٥٤ .

(٢) انظر : الكتاب ٤ - ٢٣٤ / همع الهوامع : ١ - ٢١٥ .

(٣) الجني الداني ٥٩٤ . (٤) انظر : المواضع السابقة .

(٥) انظر : التسهيل : ٢٤١ . (٦) انظر : مغني اللبيب ١ - ٢٠٢ .

(٧) انظر : التسهيل : ٢٤١ / مغني اللبيب ١ - ٢٠٢ / الجني الداني : ٥٩٦ / همع الهوامع ١ - ٢١٥ .

(٨٧) س : ١ - ٣١٧ .



حين بين حدثين، وهما: الأمان من العقاب ، ووجوب لوضع ، وقد ترتب الثاني على الأول ، وتعاque زمنياً ، ويلاحظ أن الأول هو الذي تبع (حين) ، فربطت بذلك (حين) بين حدثين، وما بعدها يحدث أولاً، ثم يليه ويعقبه مباشرة الثاني، ويلاحظ أن الفعلين ماضيان ، وربما ربطت بين فعلين مضارعين ، كما هو في قول الجاحظ: وصاحب التربية يبلغ حين يبلغ...^(١) ، وربما كان أحد الفعلين ماضياً لفظاً والآخر ماضياً معني، كما هو في قوله: قالت جارية ولدت حين لم يكن لها من يخدمها...^(٢) ، ولكنها لم تربط بين فعلين مختلفين في الصيغة .

ويذكر النحاة^(٣) أنها من أسماء الزمان المبهمة التي لا تختص بوجه ، تبني جوازاً لا وجوباً إذا أضيفت إلى الجمل ، وهو من الظروف المتصرفة المنصرفة ، إذ يجوز أن يخبر عنه ، أو يجرب بغير من .

ريث :

ذكرت في ثلاثة مواضع ، منها : وأبطأ عنهم ريثما كانوا يتطارحون الرأي^(٤) ، إذ ربطت (ريث) بين الحدثين (الإبطاء ، كونهم يتطارحون الرأي) ، الأول منهما ترتب على الثاني ، أي أن ما بعد (ريثما) يحدث أولاً ، ثم يليه الفعل الثاني ، ويلاحظ أن الفعلين ماضيان، وبذلك شابهت (ريثما) (حين) في الدراسة ، ولذلك فقد تربط بين فعلين مضارعين، كما هو في قول الجاحظ: « فلست أسألك أن نمسك إلا ريثما تسكن إليك نفسك ويرتد إليك ذهنك »^(٥) .

ويذكر النحاة^(٦) أن (ريث) مصدر الفعل (راث يريث) بمعنى تباطأ، استعمل بمعنى الزمان فيضاف إلى الفعل ، وقد تليه ما زائدة أو مصدرية .

(١) ع: ٢٢ .

(٢) خ: ٢٣١ .

(٣) انظر: التسهيل: ٩١ / همع الهوامع ١- ١٩٦ .

(٤) ع: ٢٠٠ .

(٥) س ١- ٢٦٣ .

(٦) انظر التسهيل ١٥٩ / همع الهوامع: ١- ٢١٣ .

مند ومند :

وردت مند في قول الجاحظ : «وقد ذكر فضائله وفخر بقربته وسابقته وكاثر بمحاسنه ومواقفه مند جامع الشورى وناضلهم»^(١)، وقد ربطت (مند) بين الحداث (ذكر الفضائل ، وجامع الشورى ومناضلتهم) ، وما بعد (مند) حدث أولاً ، ثم عقبه مباشرة الحدث الآخر ، وهذا يشابه ما سبقها من الأداتين (حين ، ريثما) .

يذكر النحاة^(٢) أنه من أحوال (مذ ومند) أن يليها جملة ، وتكون فعلية كثيراً ، واسمية قليلاً ، وتكون الجملة مصرحاً بجزأيا ، أو محذوفاً فعلها ، وفي ذلك اتجاهان : أولهما : ذهب سيبويه^(٣) إلى أنها ظرفان مضافان إلى الجملة ، ثانيهما : أنها مبتدأ ، ويقدر زمان مضاف إلى الجملة يكون خبراً عنها ، ولهما أحوال أخرى : كأن يليها اسم مرفوع ، أو أن يليها اسم مجرور ، وحينئذ يذهب النحاة^(٤) مذاهب أخرى ، لا مجال لذكرها لعدم وجود الظاهرة .

ومما يؤدي العلاقة التتابعية في الزمن كذلك أدوات الشرط مكتملة^(٥) حيث تتطلب جملتين تقترن ثانيتهما بزمن الأولى ، وتترتب عليها زمانياً فتعقبها ولكنها ليست من البحث .

(١) ع : ١٠٠ .

(٢) انظر : التسهيل ٩٤ / الجني الداني ٥٠٤ / همع الهوامع ١ - ٢١٦ .

(٣) الكتاب ٣ - ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

(٤) انظر في ذلك : التسهيل : ٩٤ / مغني اللبيب : ٢ - ٢٠ / الجني الداني ، ٥٠١ ، ٥٠٤ / همع

الهوامع : ١ - ٢١٦ ، ٢١٧ .

(٥) يمكن الرجوع في ذلك ، إلى بحث (جملة الشرط عند الهذليين) - رسالة ماجستير للباحث

بآداب القاهرة ١٩٧٧ .



ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول الآتي :

أ – الفعل والتراكيب الفعلية :

جدول إحصائي بأنماط الجملة الفعلية المحولة

الدلالة الزمنية	الفعل والتركيب الفعلي
الماضي القريب أو البعيد	ماض مجرد من الضمائم
	اسم موصول + ماض
الماضي	نكرة عامة + ماض
	حيث + ماض
	همزة التسوية + ماض
الماضي البعيد المتصل بزمن الحدث التالي له	كان + ماض
الماضي القريب الممتد إلى الحاضر .	قد + ماض
الماضي المنفي القريب المتصل بزمن الحدث التالي له أو زمن الحديث	ما نافية + ماض
الماضي القريب المتصل بزمن الحديث .	ماض + الآن
الماضي المستمر أو المتجدد	كان + مضارع
الماضي الشروعي المستمر أو المتجدد .	أنشأ + مضارع
الماضي المستمر المتصل بالحاضر أو الحدث التالي له	ما زال + مضارع
الماضي القريب المتصل بزمن الحدث التالي له .	كان + قد + ماض
الماضي البعيد المتصل بزمن الحدث التالي له .	قد + كان + ماض
الماضي المستمر أو المتجدد المنتهي بزمن الحدث التالي له .	قد + كان + مضارع

قد + صار + اليوم	الماضي المتصل بالحاضر والمستمر في الزمن الحالي .
كان + س + مضارع + إذ	الماضي الذي يليه مستقبل له في الزمن الماضي .
مضارع مجرد من الضمائم	الحالي ، والحالي التجديدي ، والحالي الاستمراري .
لام + مضارع	الحالي المؤكد ، والحالي التجديدي المؤكد ، والحالي الاستمراري المؤكد .
س + مضارع	إثبات الزمن المستقبلي .
أن + مضارع	الزمن المستقبلي .
كي + مضارع	تعليل في الزمن المستقبلي .
لام التعليل + مضارع	تعليل في الزمن المستقبلي .
لن + مضارع	نفي الزمن المستقبلي .
حتى + مضارع	غاية في الزمن المستقبلي .
ما + مضارع	الحالي المنفي والحالي الاستمراري المنفي ، والحالي التجدد المنفي .
لا + مضارع	المستقبل القريب من الزمن الحالي .
لم + مضارع	نفي الماضي المستمر باستمرار زمن حدث آخر . ونفي الزمن الماضي المستمر .
ليس + مضارع	نفي الزمن الحالي .
لا يزال	الزمن الحالي المستمر في المستقبل .



ب - الاسم والتراكيب الاسمية :

أولاً : باستخدام أسماء دالة على الزمن غير معدودة :

أ - ظروف معرفة ، كالتأريخ الزمني للحدث ، أو استخدام اسم الإشارة المبدل عنه باسم زمن ، أو باستخدام أسماء الزمان ، أو الإشارة إلى أحداث محددة، أو بنسبة اسم الزمان إلى معنى ، أو بالصفة .

ب - باستخدام ظروف مبهمة ، نحو : ليلة ، ليلاً ، يوماً .

ج - باستخدام ظروف عامة ، نحو : قط ، أبداً .

د - باستخدام ما يقوم مقام الزمن نحو الأسماء والتراكيب الآتية :

ذات + كلمة دالة على الزمن ، كل + زمن ، قريباً ، قديماً ، ملياً ، أولاً ، آخرًا ، مرة .

هـ - باستخدام أسماء فيها معنى الزمن ، نحو : دوام ، عهد ، عمر ، حياة ، طول البقاء ، الظهرية ، من ساعته ، إلى الساعة ، بعد العصر

ثانياً : استخدام الظروف المعدودة ، نحو : سنة ، حولاً ، زمناً ، بساعة ، عدد + كلمة دالة على الزمن .

ثالثاً : استخدام التراكيب الاسمية ، نحو : ما + جملة اسمية ، كأن + معموليها . مع دراسة التعبير عن المدة الزمنية للأحداث .

ج - دراسة التابع الزمني وقرائنه :

أولاً : قرائن المشاركة زمنياً ، وهي : عند ، بين ، مع ، حيث ، إذ ، ما الوقتية ، كلما ، يومئذ ، واو الحال وجملتها .

ثانياً : قرائن المغايرة زمنياً ، وهي : قبل ، بعد .

ثالثاً : قرائن اقترانية ، وهي : لما ، حين ، ريث ، منذ ومذ

رابعاً : التعبير عن المكان

يصنف التعبير عن المكان كما ورد في نثر الجاحظ إلى ضربين :

أولاً : أسماء المكان المبهمة (الظروف)^(١) :

وهي التي ليس لها حدود معلومة تحصرها^(٢) ، وما ورد منها في نثر الجاحظ :

فوق :

ذكر خمسة مواضع ، نحو : فإنهم إن رأوا حجمك فوق الفراش ودون البرد لم يسترببوا^(٣) ، فالفوقية المنسوبة إلى الفراش بالإضافة تدل على مكان الحجم أو الجسم .
و(فوق) من ظروف المكان غير المعدودة ، وهي عند سيبويه بمعنى أعلى الشيء^(٤) ، وهو منصوب^(٥) ، و(فوق) لا يكن إلا ظرفاً^(٦) ، وهي عادمة التصرف^(٧) ، ولكن سيبويه^(٨) ذكرها مخفوضة بحرف الجر (من تحت) إجراء لها مجرى الأسماء المتمكنة ، حيث تضاف وتستعمل غير ظرف ، فتعرب ؛ لكن دلالتها لا تخرج عن المكانية .

وقد تكون (فوق) مقطوعةً عن الإضافة لفظاً لا معنى ، فتبنى حينئذ على الضم ، وقد وردت كذلك في نثر الجاحظ في موضعين ، أحدهما : فأدخل إصبه فحكها من باطن الشفة مخافة أن تأخذ إصبه من الغالية شيئاً إذا حكها من فوق^(٩) ، أي (من فوق ذلك) ، فقطعت (فوق) عن الإضافة لفظاً ، ولكن معناها لم ينقطع عن

(١) انظر : الأصول في النحو : ١-٢٣٧ / المفصل ٥٥ ، ٦٥ / التسهيل ٩٦ ، ٩٧ / همع الهوامع

١-١٩٩ / شرح التصريح ١-٢٣٨ ، ٢٣٩ / شرح ابن عقيل ١-١٧٧ .

(٢) انظر : الكتاب : ١-٣٦ ، ٣٧ . (٣) ع : ٤٣ . (٤) الكتاب ٤-٢٣٣ .

(٥) همع الهوامع ١-٢١٠ . (٦) شرح ابن عقيل ١-١٧٨ .

(٧) التسهيل : ٩٦ . (٨) الكتاب ٣-٢٨٩ .

(٩) خ : ٥٨ .



الإضافة ، ومثل ذلك قوله : ومنه مولاه الذي ملكه من فوق ^(١) .

تحت :

ذكر الظرف المكاني (تحت) في موضعين ، أحدهما : (وتحت القصعة رقاقة) ^(٢) ، وتفيد (تحت) أسفل الشيء ، فهي في الجملة المذكورة تبين أن الرقاق أسفل القصعة ، و(تحت) من الظروف المتصرفة عند الخليل وسيبويه ^(٣) ، حيث ذكرها سيبويه عن الخليل مخفوضة (من تحت) ، إجراء لها مجرى الأسماء المتمكنة ، حيث تضاف وتستعمل غير ظرف ، بينما ذكر الأخفش أنها لا تتصرف ^(٤) ، وذكر ذلك ابن مالك ^(٥) ، وقد تنقطع (تحت) عن الإضافة لفظا لا معنى فتبنى على الضم ، ومثال ذلك لدى الجاحظ : ومنه مولاه من فوق ، ومنه مولاه من تحت ^(٦) .

أمام :

ذكر في موضعين ، أحدهما : وصارت الدواة أمامه ^(٧) ، وهي عند سيبويه مقدم الشيء ^(٨) ، ويذكر ابن مالك أنها متوسطة التصرف ، وذكرت عند سيبويه متصرفة عن الخليل (من تحت) بالخفض والتنوين إجراء لها مجرى الأسماء المتمكنة ، حيث يمكن أن تستعمل غير ظرف منصوب كما يمكن أن تضاف ^(٩) ، والموضع الثاني في نثر الجاحظ قوله : تقدموا أمامه ^(١٠) ، حيث تفيد سيره في مقدمتهم .

خلف :

ذكر في قول الجاحظ : فقد ولي للحجاج وصلى خلفه ^(١١) ، وهو بمعنى مؤخر الشيء ^(١٢) ، و (خلف) يفيد أن الصلاة وقعت في المؤخرة من (أنس) الذي يعود

- | | |
|-----------------------------------|--------------------------------|
| (١) ع : ٢٠٨ . | (٢) خ : ٥٤ . |
| (٣) انظر : الكتاب ٣-٢٨٩ / ١-٤١١ . | (٤) انظر : همع الهوامع ١-٢١٠ . |
| (٥) انظر : التسهيل ٩٦ . | (٦) ع : ٢٠٨ . |
| (٧) س : ٢-١٩١ . | (٨) ع : ٨٢ . |
| (٩) انظر : الكتاب ٣-٢٨٩ . | (١٠) ع : ٨٢ . |
| (١١) ع : ١٥٢ . | (١٢) انظر : الكتاب ٤-٢٣٣ . |

عليه ضمير الغائب المنسوب إليه الظرف ، وهو من ظروف المكان المبهمة غير المعدودة ، ويذكر ابن مالك ^(١) أنه متوسط التصرف ، وربما أخذ فكرته هذه في توسط التصرف لبعض الظروف - كما ذكر سابقا - من قول سيبويه : (واعلم أن الظروف بعضها أشد تمكنا من بعض في الأسماء، نحو: القبل بالقصد والناحية ، وأما الخلف والأمام والتحت فهن أقل استعمالا في الكلام أن تجعل أسماء) ^(٢) ، كما ذكر عند سيبويه ^(٣) ناقلاً عن الخليل تصرفه حيث جعله مجرورا مسبوqa بحرف الجر إجراء له مجرى الأسماء المتمكنة ؛ لأنها تضاف وتستعمل غير ظرف ، والكوفيون يلزمون إضافته إلى المعرفة ^(٤) .

دون :

ذكر في أربعة مواضع ، منها : إذ كان هؤلاء دون أبي بكر ^(٥) ، ويذكر سيبويه أن الدونية تقصير عن الغاية ^(٦) ، ويكون ظرفا بحيث لا يكون بمعنى رديء ^(٦) . كما ذكر أنه لا يرفع أبدا ، و (دون) في الجملة السابقة منصوبة على التوسع ، حيث يكون ظرفا معنويا، ويتماثل ذلك مع قول سيبويه : (وإن قلت: هو دونك في الشرف ؛ لأن هذا إنما هو مثّل كما كان هذا مكان ذا في البدل مثلا، ولكنه على السعة ، وإنما الأصل في الظروف الموضع والمستقر من الأرض ؛ ولكنه جاز هذا) ^(٨) ، وذكره سيبويه عن الخليل متصرفا مجرورا بالخفض والتنوين (من دون) ، فأجراه مجرى الأسماء المتمكنة ، حيث يضاف ويستعمل غير ظرف ^(٩) ، وذكر ابن مالك أنه نادرُ التصرف ^(١٠) ، وذكر الأخفش والكوفيون أنه متصرف ^(١١) ، وما هو دال منها على الموضع والمستقر قول

(١) انظر : التسهيل ٩٦ .

(٣) انظر : الكتاب ٣-٢٨٩ .

(٥) ع : ١٤٢ .

(٧) انظر : التسهيل : ٩٦ .

(٩) الكتاب ٣-٢٨٩ .

(١١) انظر مع الهوامع ١-٢١٣ .

(٢) الكتاب ١-٤١١ .

(٤) انظر : مع الهوامع ١-٢٠٠ .

(٦) الكتاب ٤-٢٣٤ .

(٨) الكتاب : ١-٤٠٩ ، ٤١٠ .

(١٠) التسهيل ٩٦ .



الجاحظ : فإنهم إن رأوا حجمك فوق الفراش ودون البرد لم يستريبوا^(١) .

بين :

ذكر في خمسة مواضع ، منها ما يدل على المستقر والموضع ، نحو : فوضع أخوه في يوم جمعة بين أيدينا ونحن على بابه طبق رطب يساوي بالبصرة دافقين^(٢) ، فالبينية المنسوبة إلى الأيدي تدل على الظرفية المكانية ، وقد تدل على المكانية على السعة ، كما هو في قول الجاحظ : وكما آخى النبي ﷺ بين أبي الدرداء وسلمان ، وبين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع^(٣) ، وأصل البينية تخلل بين شيئين أو أشياء^(٤) ، كما هو واضح في المثالين . وقد درس في الدلالة الزمنية .

عند :

ذكر في ثلاثة مواضع دالا على الظرفية المكانية ، منها قول الجاحظ : إني قد رأيت أكلهم في منازلهم وعند إخوانهم^(٥) ، فالعندية هنا مكانية ، وهي معطوفة على ما يفيد المكان وهو (في منازلهم) ، ومثل ذلك : سألني أن أبيت عنده^(٦) ، فعند تدل على المكان الذي يبيت فيه ، وقد درس في الدلالة الزمنية .

حول :

ذكر في قول الجاحظ : فخطوا حول فراشه^(٧) ، فالحولية دالة على مستقر وموضع ، ومن هنا فهي ظرف مكان منصوب بالفتحة ، ويجعلها ابن مالك من الظروف عديمة التصرف ، وفيها لغات : حَوَالٍ ، وَحَوْلٌ وَحَوَالِي - وَحَوَالِي ، وَأَحْوَالٌ^(٨) ، وكلها منصوبة على الظرفية ، والحولية دالة على معنى الإحاطة من كل مكان .

- | | |
|---------------|----------------------------------|
| (١) ع : ٤٣ . | (٢) خ : ١٣٣ . |
| (٣) ع : ١٦٢ . | (٤) انظر : همع الهوامع ١ - ٢١١ . |
| (٥) خ : ٩٥ . | (٦) خ : ١٢٣ . |
| (٧) ع : ٨٤ . | (٨) انظر : التسهيل : ٩٦ . |

قبل :

ذكر في قول الجاحظ: (وأبو بكر الذي لما رمى النبي ﷺ يوم أحد أقبل يسعى وإذا إنسان قبل المشرق يطير طيرانا ..)^(١)، ويقول سيبويه: وأما قبل فهي لما ولي الشيء .. ولكنه اتسع حتى أجرى مجرى على)^(٢) وفي هذه الجملة أفاد (قبل) ما ولي الشيء وهو (المشرق) المنسوب إليه ، ويكون التقدير (نحو المشرق) أو (فيما يلي المشرق) ، وبذا يمكن القول بأن (قبل) تكتسب الظرفية مما بعدها، وهي منصوبة على الظرفية .

حيث :

ذكر دالا على الظرفية المكانية في أربعة مواضع ، منها : (والاحتراس من حيث يؤتى المخدوعون)^(٣) ، و (حيث) دلت على المكان ، فالتقدير: الاحتراس من المكان الذي يؤتى منه المخدوعون ، ويذكر سيبويه إفادتها الظرفية المكانية في قوله : (وأما حيث فمكان بمنزلة قولك : هو في المكان الذي فيه زيد)^(٤) ، ودرست نحويا من خلال دراسة الدلالة الزمنية ، ويلاحظ إضافته في الظرفية المكانية إلى جملة كما هو في الزمنية .

هنا :

ذكر في أربعة مواضع ، ثلاثة منها قد يدئ بأداة التنبه (ها) ، منها (ها هنا روايات ..)^(٥) ودلت (هنا) في هذه الجملة على المستقر والموضع ، فأفادت الظرفية المكانية . وموضع ألحقت به الكاف لتدل على التوسط في البعد ، وهو قوله : سعد بن عبيدة ليس هناك^(٦) ، وذكر سيبويه أن (هنا) تدل على الظرفية المكانية بمعنى (أين)^(٧) ، وكذلك غيره من النحاة^(٨) .

- | | |
|-------------------------------|------------------------------------|
| (١) ع : ٦٣ . | (٢) الكتاب : ٤ - ٢٣٢ . |
| (٣) ع : ١٦ . | (٤) الكتاب : ٤ - ٢٣٣ . |
| (٥) ن : ١ - ٢٠٢ . | (٦) ع : ١٤٤ . |
| (٧) انظر : الكتاب : ٣ - ٢٦٧ . | (٨) انظر : همع الهوامع : ١ - ٢٠٢ . |



مع :

ذكرت دالة على المكان في خمسة مواضع ، منها : وإنما البلية العظمى والداهية الكبرى أن تنحاز العامة حتى يصير بعضها مع الخاصة ، وبعضها مع البغاة والظلمة^(١) ، وأفادت (مع) هنا الصحبة اللائقة^(٢) ، ولكنها دلت على صحبة مكانية فأصبحت ظرف مكان ، وهو من الظروف^(٣) ، وقد تكون للمصاحبة المعنوية ودالة على الظرفية المكانية ، كما هو في قول الجاحظ : كانوا على التوحيد الصحيح والإخلاص المخلص مع الألفة واجتماع الكلمة على الكتاب والسنة^(٤) ، وقد تفرد (مع) وتون فتساوي (جميعا) وفتى لفظا ، ويقول ابن مالك (لا يدا)^(٥) ، ومثال ذلك : إذ كانت هجرته وهجرة رسول الله معا^(٦) .

وقد درس (مع) في الدلالة الزمنية .

ثانيا : ما ينوب عن الظرف المكاني :

قريبا :

ذكر في قول الجاحظ : يقع به أو قريبا منه^(٧) ، حيث دلت (قريبا) على مستقر من الأرض وموضع ، فهي دالة على الظرفية المكانية ، ولذا فإنه معطوف على ما يفيد المكان ، فالوقوع وقد اقترن به حرف الجر (الباء) وما جره من (ضمير الغائب) تدل على مكانية . ويقول سيبويه : (وزعم الخليل رحمه الله أن النصب جيد إذا جعله ظرفا، وهو بمنزلة قول العرب: هو قريب منك، وهو قريبا منك، أي مكانا قريبا)^(٨) ، ويفهم من ذلك أنه يجوز فيه الرفع إذا كان إخبارا .

(٢) انظر : الكتاب ٤-٢٢٨ / التسهيل ٩٨ .

(٤) س : ٢-٧ .

(٦) ع : ٢٤٦ .

(٨) الكتاب ١-٤٠٩ .

(١) ع : ٢٦٤ .

(٣) التسهيل ٩٦ .

(٥) التسهيل ٩٨ .

(٧) ع : ٨٧ .

ثالثاً : ظروف منصوبة على التوسع :

وهي ليست بظروف ، وإنما هي أسماء دلت على مكان ونصبت لظرفيتها :

الدار :

ذكر في قول الجاحظ : ولم يتكلم حتى دخل الدار^(١) ، حيث دلت على الظرفية المكانية ، لأن الدخولَ حدثية تحتاج إلى ظرفية ، ودلت (الدار) على مستقر وموضع من الأرض .

مدينة :

ذكر في قول الجاحظ : « كان حميد بن عبد الحميد عند دخول المأمون مدينة السلام وبعد سكون الهيج وخمود النائرة .. »^(٢) ، فكلمة (مدينة) دلت على مستقر وموضع ، فهي ظرف مكان ، ومثله قول الجاحظ : فلما دخل المدينة استقبله عثمان وعلي^(٣)

القادسية :

ذكرت في قول الجاحظ : ولما قدم المغيرة القادسية على سعد بسبعين من الظهر...^(٤) ، فالقادسية منصوبة على الظرفية المكانية ؛ لأنها موضع ومستقر ، والقدم يحتاج إليه .

قبة :

ذكرت في قول الجاحظ : فسكت النبي - عليه السلام ، ثم قام ، فدخل قبته^(٥) ، فالقبة دالة على موضع ، فهي ظرف مكان منصوب على الظرفية .

وقد سمي الزمخشري أمثال الظروف السابقة ظروفًا مؤقتة^(٦) ، وهي منصوبة على التوسع بإسقاط الخافض^(٧) ، حيث يقدر النحاة قبلها حرف جر محذوف .

(٣) ع : ١٩٠ .

(٢) س ٢-٢٠٦ .

(١) خ : ١٣٣ .

(٦) انظر : الفصل ٥٥ .

(٥) ع : ٦٨ .

(٤) خ : ٢٢١ .

(٧) انظر المرجع السابق / شرح التصريح ١ - ٣٣٩ .



ووضع النحاة للتوسع شروطاً ، وهي :

١ - أن يكون الظرف متصرفاً .

٢ - ألا يكون العامل حرفاً ولا اسماً جامداً ؛ لأنها يعملان في الظرف لا في المفعول به والتوسع فيه شبه بالمفعول به .

٣ - ألا يكون العامل فعلاً متعدياً إلى ثلاثة .

٤ - ألا يكون العامل (كاد) وأخواتها .

وقد توفرت هذه الشروط في الأمثلة المذكورة السابقة .

ومذهب سيوييه^(١) والمحققين أنه منصوب على الظرف ، أما الفارسي ومن وافقه فيذهبون إلى أنه منصوب على المفعول به ، وذهب الأخفش وجماعة إلى أنه مفعول به على الأصل ، لا على الاتساع .

رابعاً : أسماء دالة على المكان :

وهي ربما كانت ظروفًا أو أسماء يمكن أن تنصب على التوسع ، وتدل على المكان ؛ ولكنها وردت مجرورة ، وهي قسمان :

أ - ظروف :

وهذا القسم يشمل ظروفًا ولكنها سبقت بحروف الجر فأصبحت مجرورة ؛ ولكنها دالة على الظرفية المكانية ، وهي :

جنب :

ذكر في موضعين ، أحدهما : وإحساني صغير في جنب إحسانك^(٢) فكلمة (جنب) دلت على الموضع والمستقر المعنوي ، وهو ما سماه سيوييه الظرف على السعة^(٣) ،

(١) انظر : الكتاب : ١ - ٢١١ ، ٢١٥ / همع الهوامع ١ - ٢٠٠ .

(٢) س ١ - ٣١٧ . (٣) انظر الكتاب ١ - ٤٠٩ ، ٤١٠ .

أما قوله: فقلت لأبي إسحاق والولي من جنبي يسمع^(١)، فقد دلت فيه على المكانية، لأنها تدل على مستقر وموضع من الأرض حيث جلوس الوليد.

يمين ويسار :

ذكرتا في قول الجاحظ: وقبل ذلك في الطريق كان الرسول بين أبي بكر وعمر: أبو بكر عن يمينه، وعمر عن يساره^(٢)، فاليمين واليسار ظرفا مكان دلا على مستقر وموضع من الأرض، ولكنها سبقا بحرف الجر (عن).

ب. أسماء :

ويشمل هذا القسم بعض الأسماء التي دلت على مكان من الأرض، فهي تدل على التعبير المكاني، ومنها:

بطحاء :

ذكرت في قوله: (فكان يخرج إذا حميت الظهيرة فيطرحه على ظهره ببطحاء مكة)^(٣)، حيث أفادت (بطحاء) الظرفية المكانية للحدثية (الطرح)، لكنها مجرورة بحرف الجر.

الآفاق :

ورد في قوله: مع أنك لو طفت في الآفاق تطلب (لكردان ونكردان) إسنادًا^(٤) حيث دلت كلمة (الآفاق) على مكانية الحدثية (الطواف).

بطن :

ورد في قوله: (لقي المهاجرون بطن مكة....)^(٥)، حيث دلت كلمة (بطن) على مكانية الحدث (اللقاء)، فأفادت الظرفية المكانية؛ لكنها مجرورة بحرف الجر (الباء).

(٢) ع: ٧٢.

(٤) ع: ١٨٦.

(١) خ: ٣٨.

(٣) ع: ٣٢.

(٥) ع: ٢٠٣.



مسجد :

صحبني محفوظ النقاش من مسجد الجامع ليلاً^(١) ، فكلمة (مسجد) دليل على الظرفية المكانية للحدث (الصحبة) .

خامساً : باستخدام حروف الجر :

وقد درس هذا القسم في حروف الجر ودلالاتها .

(١) خ : ١٢٣ .

مواضع التعبير عن المكان

فوق: (ع) ٤٣-٢٠٨ / خ-٥٨ / ن ١-٢٠٤ .

تحت: خ-٥٤ / ع-٢٠٨ .

أمام: س ٢-١٩١ / ع: ٨٢ .

خلف: ع-١٥٢ .

دون: خ: ١٣٣ / ع-٤٣ / ٢٨ / ١٤٢ .

بين: (خ) ٥٦ / ١٢٤ / ١٣٣ ع-٧٢ / ١٦٢ .

عند: خ-٩٥ / ١٢٣ ع-٢٥ .

قبل: ع: ٦٣ .

حيث: س ٢-١٧ (ع) ١٦ / ٢٨ / ٨٩ .

هنا: ع-٢١ / ١٤٤ / ن ١-٢٠٢ / ٣٠٢ .

مع: س ٢-٧ / ع-٢٤٦ / ٢٤٦ / ٢٦١ / ٢٦٤ .

قريباً: ع-٨٧ .

ظروف على التوسع: س ٢-٢٠٦ / خ-١٣٣ / ٢٢١ / ع-١٩٠ / ٦٨ .

ما دل على المكان: س ١-٣١٧ / خ-٣٨ / ٣٢ / ١٢٣ / ع-٣٢ / ٢٩ / ٧٢

. ٢٠٣ / ١٨٦



الباب الثالث

الجملة الخبرية

بين آراء النحاة والواقع اللغوي

يشمل فصلين :

الفصل الأول : الجملة الخبرية بين آراء النحاة ونشر الجاحظ .

الفصل الثاني : الجملة الخبرية بين الثبات والتغيير .



الفصل الأول

الجملة الخبرية بين آراء النحاة ونثر الجاحظ

ينقسم هذا الفصل إلى أربعة أقسام :

القسم الأول : نثر الجاحظ والقضايا النحوية الخلافية .

القسم الثاني : ظواهر وردت في نثر الجاحظ مخالفة لما ذكره النحاة .

القسم الثالث : ظواهر نحوية وردت في نثر الجاحظ ولم تذكر لدى النحاة .

القسم الرابع : ظواهر نحوية ذكرها النحاة ولم ترد في نثر الجاحظ .

القسم الأول

نثر الجاحظ والقضايا النحوية الخلافية :

اختلفت آراء النحاة حول بعض القضايا النحوية ، ووردت التراكيبُ أو الجملُ في نثر الجاحظ في صورة ترجح رأياً على آخر ، ويحوي هذا القسم دراسة لهذه القضايا .

اجتماع المعرفتين في الجملة الاسمية

قد تجتمع معرفتان في الجملة الاسمية ، وحينئذ يختلف النحاة حول أي من المعرفتين يكون المبتدأ ، وكان الاختلاف على ستة أوجه :

أولها : يفهم من كلام سيبويه^(١) أن المقدم منها يكون المبتدأ قياساً على ما ذكره ، ولذا نجد أن الزمخشري يذكر : (وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معا ، كقولك : زيد المنطلق، والله إلهنا، ومحمد نبينا، ومنه قوله: أنت أنت، وقول أبي النجم : أنا أبو النجم شعري شعري ، ولا يجوز تقديم الخبر هنا ، بل أيهما قد مت فهو المبتدأ)^(٢) ، وقد استقى الزمخشري رأيه هذا مما ذكره سيبويه في القول : «أنت أنت» ، فأنت الأولى مبتدأة ، والثانية مبنية عليها^(٣) ، وعلى هذا القول الفارسي^(٤) .

ثانيها : أن الأعم هو الخبر نحو : زيد صديقي ؛ إذا كان له أصدقاء غيره .

ثالثها : أنه بحسب المخاطب ، فإن علم منه أنه في علمه أحد الأمرين أو سأله عن أحدهما بقوله : من القائم ؟ فليل في جوابه : القائم زيد ، فالمجهول الخبر^(٥) .

(١) انظر : الكتاب ١ - ٤٥ ، ٤٩ ، ٥٠ .

(٢) الفصل : ٢٦ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ - ٣٥٩ .

(٤) انظر : المراجع السابقة / الممع ١ / ١٠٠ .

(٥) انظر : همع الهوامع ١ - ١٠١ .



رابعها : أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ والمجهول هو الخبر ^(١).

خامسها : إن اختلفت رتبتهما في التعريف فأعرفهما المبتدأ ، وإلا فالسابق ^(١).

سادسها : أن الاسم متعين للابتداء ، أما الوصف فهو متعين للخبر ^(١).

ولكن بالنظر في الأنماط السابقة نجد أن الجاحظ يريد أن يخبر دائماً عن الاسم الأول بما يفيد الاسم الثاني ، دون النظر إلى درجة تعريف كل منهما ، ففي قوله «أضعف العلل ما التمس بعد المعلول» نجد أن المبتدأ (أضعف) معرف بالإضافة ، وهو أقل درجة في المعرفة من الخبر الاسم الموصول (ما) ، ولكن الجاحظ يريد أن يخبر عن معنى « أضعف العلل » بأنه (ما التمس بعد المعلول) لا العكس ، وتتضح نفس الفكرة في قوله : (أبوها الخليفة) ، فالجاحظ لا يريد أن يخبر عن الخليفة بأنه أبوها ، ولكن يريد أن يعلم أن الأبوة المنسوبة إليها تتمثل في الخليفة .

لهذا فإنني أرى أنه إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين ويؤديان معنى مفهوماً يراد الإخبار به فإن أسبقهما هو المبتدأ ، ويدل على ذلك قول الجاحظ : «أسعد أموره التي يرجو بها البلوغ الشره ومنع الحقوق» ^(٢) والاسم الأول فيه المعرف بالإضافة إلى ما هو معرف بالإضافة (أسعد) ، أما الثاني فهو المعرف بالألف واللام (الشره) ، وهو أعلى درجة في التعريف ، وقد عطف عليه بالمعرف بالإضافة (منع) ، فإذا كان الخير (الشره) أعلى مرتبة في التعريف من المبتدأ فإن المعطوف عليه يتساوى معه في مرتبة التعريف ، ولا خلاف في أنه في حالة التساوي في التعريف فإن ما تقدم هو المبتدأ ، وعلى هذا فإننا سنعد كلمة (أسعد) بمنزلة الخبر مرة ، وأخرى بمنزلة المبتدأ ، وهذا ما لا يقبله المنطق والعقل ، لذا فقد حرصت على اعتبار الاسم الذي ابتدئ به إنما هو المبتدأ ، دون النظر إلى مرتبة التعريف في المبتدأ والخبر .

(٢) س : ٢ - ٢٠٦ .

(١) انظر : همع الهوامع ١ - ١٠١ .

والصورة الآتية يتساوى فيها كل من الاسمين في درجة التعريف ، ولذا فإن السابق منها هو المبتدأ .

معرف بالإضافة + معرف بالإضافة :

وردت في أربعة مواضع ، ويمثلها قولُ الجاحظ : أغزهم علما أمهتهم ، وأقربهم من الخليفة أهونهم ^(١) .

الخبر شبه الجملة

اختلف النحاة حول العامل في شبه الجملة الواقعة خبرًا على النحو الآتي :

أولاً : ذهب الأخفش والفارسي والزمخشري إلى أن تقديره : كان أو استقر ، وتابعهم ابنُ الحاجب في ذلك ^(٢) .

ثانياً : يذهب جمهور البصريين إلى أن تقديره : كائن أو مستقر ، لا كان أو استقر ، ويعزي ابنُ مالك هذا الرأي لسيبويه إيهاء وللأخفش تصريحاً ^(٣) .

ثالثاً : ذهب الكوفيون وابنُ طاهر وابنُ خروف إلى أنه لا تقدير ، فأما ابنُ طاهر وابنُ خروف فقالا : الناصب لهما المبتدأ ، ونسبه ابنُ أبي العافية إلى سيبويه ^(٤) ، أما الكوفيون فقد قالوا الناصب لهما معنوي ، وهو كونها محالين للمبتدأ ^(٥) وقد ذكر ابنُ مالك هذه الآراء على سبيل الرفض ، حيث يقول : (لا لفعله ولا للمبتدأ ولا للمخالفة خلافاً لزاعمي ذلك) ^(٦) .

كما اختلف النحاة ^(٧) كذلك في تحديد الخبر ، فيذهب ابنُ كيسان إلى أن الخبر هو

(١) الموضوع السابق .

(٢) انظر : المفصل ٢٤ / التسهيل : ٤٩ / شرح المفصل ١ - ٩٠ / همع الهوامع ١ - ٩٨ .

(٣) انظر التسهيل ٤٩ / الهمع ١ - ٩٨ . (٤) الهمع : الموضوع السابق .

(٥) شرح التصريح ١ - ١٦٦ . (٦) التسهيل : ٤٩ .

(٧) انظر : الأصول في النحو ١ - ٦٨ / شرح الجمل ٢١٥ / شرح المفصل ١ - ٩٠ / همع الهوامع ١ - ٩٨ ، ٩٩ / شرح التصريح ١ - ١٦٦ .



العامل المحذوف، أما تسمية الظرف أو الجار والمجرور بالخبر فهذا على سبيل المجاز ، ويفهم من كلام ابن مالك أن الخبر محذوف ، وذلك في قوله : « وما يعزي للظرف من خبرية وعمل فالأصح كونه لعامله ، وربما اجتمعا لفظاً »^(١) ، أما الفارسي وابن جني فقد ذهبوا إلى أنه الظرف حقيقة ، وعلى هذا فإن البصريين يقررون أن الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه يتحمل ضمير المبتدأ كالمشتق ، سواء تقدم أو تأخر ، أما الفراء فقال : بأنه لا ضمير فيه إلا إذا تأخر ، فإذا تقدم فإنه لا يحمل الضمير ، أما ابن خروف فقد زعم أن الخبر في هذه الحالة لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر عن المبتدأ^(٢) .

ولكن ؛ لماذا نفترض أو نقدر محذوفات والمعنى مفهوم لدى المستمع ؟

ولماذا لا يكون الخبر هو ذات الظرف أو الجار والمجرور ، فهما المتممان للمعنى والمراد بهما الإخبار ؟

ولماذا لا يكون العامل فيها من جنس الجملة الاسمية ذاتها وهو الابتداء ؟

وأرى أن جرى النحاة وراء نظرية العامل هو الذي دفع بهم إلى هذه التأولات ، وإذا أدخلنا أنفسنا في دائرة التأولات فخيرها تقدير كلمة «مكان أو زمان» مضافاً إليهما المبتدأ ، فتنشأ الجملة سليمة المعنى ، فإذا ما قيل : إن المبتدأ أساسي لا تقدير فيه أو قبله ، قلنا : إن الخبر هو المعنى المعول عليه ، ومن أجله أنشئت الجملة الاسمية ، فلماذا نقدر فيه ؟

ويؤيد ما أذهب إليه قول السيرافي : « مذهب البصريين أنا إذا قلنا : زيد استقر خلفك ، أن في استقر ضميراً مرفوعاً باستقر هو فاعله ، وخلفك منصوب به ، وفي كلام سيبويه ما ظاهره ملتبس ؛ لأنه جعل ما قبل الظرف هو العامل ، فيجيء على هذا إذا قلت : هو خلفك أن يكون الناصب لخلفك هو زيد إذا قلت زيد خلفك »^(٣) .

(٢) المراجع السابقة .

(١) التسهيل : ٤٩ .

(٣) انظر : هامش الكتاب : ١ - ٤٠٤ .

ففي قول الجاحظ : (هو - مع ذلك - في الذروة القصوى من الصلف)^(١) ، فهو يريد أن يخبر عن ضمير الغائب (هو) بشبه الجملة (في الذروة) ، ولا يحتاج هذا إلى تأويل ، فإذا كان النحاة يذكرون أن من معاني (في) أداء الظرفية ، فهذا يتضح من مثل هذا الخبر .

أما قوله : (هذا من كلام بكر بن عبد الله المسمزي)^(٢) ، والإخبار عن اسم الإشارة (هذا) بشبه الجملة (من كلام ...) إخبار مقصود بذاته ، و (من) هنا تبعيضية ، ولا يصح فيها الاستقرار ، كما أن مدلول البعضية أكثر صواباً من الكونية في هذا المعنى .

وبهذا يتضح في شبه الجملة عدم التأويل أو التقدير ، ما دام المعنى مفهوماً ومؤدى من خلال ألفاظ شبه الجملة .

ويتعرض النحاة لقضية أخرى ، وهي الإخبار عن اسم العين ، حيث لا يخبر بظرف الزمان عنه لعدم إتمام الفائدة ، وما ورد من ذلك مؤول ، أما ابن مالك^(٣) فقد أجاز ذلك في حالات ما إذا أشبه الظرف اسم العين بالحدوث وقتاً دون وقت^(٤) ، أو نوى إضافة معنى إليه^(٥) ، أو كان عاماً والزمان خاصاً^(٦) ، أو كان مسئولاً به عن خاص^(٧) .

أما اسم المعنى فيجوز الإخبار عنه بظرف الزمان^(٨) ، ويُفعل ذلك بالمكاني المتصرف بعد اسم عين^(٩) .

(١) س ٢ - ١٩٢ . (٢) خ : ٨ . (٣) التسهيل : ٤٩ .

(٤) نحو : الليلة الهلال : والرطب شهر ربيع ، والبلح شهرين . انظر الكتاب : ١ - ٤١٨ .

(٥) نحو : أكل يوم ثوب تلبسه . انظر الكتاب : ١ - ٤٠٣ .

(٦) نحو : نحن في شهر كذا (٧) نحو : في أي الفصول نحن ؟

(٨) به تفصيل في التسهيل : ٤٩ / الهمع ١ - ٩٩ / شرح التصريح ١ - ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٩) انظر التسهيل : ٤٩ .



ويشترط النحاة أن تكون شبه الجملة تامة، أي تفهم بمجرد ذكرها وذكر معمولها^(١)، وقد توفر ذلك في نثر الجاحظ .

وقد وجد هذا النمط في شعر الجاهليين، كما هو موجود في نثر الجاحظ، إلا أنه لم يلحظ لدى عروة بن الورد ، وكانت نسبة استخدامه في الشعر الجاهلي المبحوث (٦٪) تقريباً، أما نسبته في نثر الجاحظ فهي (٥٪) تقريباً، وهما متقاربان .

دخول (الفاء) على خبر (كل) المضاف

ذكر سيبويه : ولو قال : كل رجل فله درهمان كان محالاً ؛ لأنه لم يجيء بفعل ولا بعمل يكون له جواب^(٢) . ولكن ابن مالك يذكر ما يناقض ذلك ، حيث يقول : وقد تدخل على خبر «كل» مضافاً إلى غير موصوف ، أو موصوف بغير ما ذكر^(٣) ، ومثل له السيوطي بقوله : كقولهم : كل نعمة فمن الله^(٤) ، بل يذكر أن الأخفش أجاز دخول الفاء على خبر المبتدأ في كل موضع ، نحو : زيد فمنطلق^(٥) .

وقد ذكر لدى الجاحظ ما يؤيد ذلك ، حيث يقول : « كل كاتب فمحكوم عليه بالوفاء ومطلوب منه الصبر على^(٦) ، فالمبتدأ نكرة ، وهو كل ، ولم يوصف بشيء بل أضيف إلى نكرة ، ومع ذلك فقد ألحقت فاء الجزاء بالخبر ، وهذا يتماثل مع قول ابن مالك السابق ، ويتناقض مع قول سيبويه .

تعدد الخبر

ذكر هذا في ثمانية مواضع ، تتوزعها صورتان هما :

الصورة الأولى : تعدد الخبر بدون عاطف :

ورد ذلك في موضعين ، أحدهما قول الجاحظ : أنت وصديقك الموافق ، وخليك ذو الشكل المطابق مستويان في المحاب متفقان في الهوى ، متشاكلان في

(١) انظر : التسهيل : ٤٩ / همع الهوامع : ١- ٩٨ .

(٢) الكتاب ٣- ١٠٣ . (٣) التسهيل : ٥١ (٤) همع الهوامع ١- ١١٠ .

(٥) انظر : التسهيل : ٥١ / همع الهوامع ١- ١١٠ . (٦) س : ٢- ١٩١ .

الشهوة»^(١)، لا شك أنه قد أخبر بأكثر من صفة للمبتدئ، ويظهر ذلك في (مستويان، متفقان، متشاكلان). وذكر سيبويه^(٢) ظاهرة تعدد الخبر لمبتدئ واحد، وجعل رفع الخبر الثاني على وجهين:

أولهما: على تقدير مبتدئ محذوف يعود على المبتدئ الأول، وبهذا يكون لكل مبتدئ خبر واحد.

ثانيهما: على تعدد الخبر لمبتدئ واحد.

وقد أخذ النحاة^(٣) بالوجه الثاني، واشترط ابن مالك^(٤) وابن عصفور^(٥) أن يكون الخبران فصاعداً في معنى خبر واحد، فليس من ذلك ما تعدد لفظاً دون معنى.

والسياق المعنوي للجملة يجعلنا أمام ثلاث صفات تتحدد في الكلمات المذكورة، وصفت مبتدئاً واحداً، ولذا فيجوز تعدد الخبر على اعتبار إضفاء أكثر من صفة لاسم واحد للإخبار بها.

ويلاحظ توافق الأخبار الثلاثة في التذكير والتثنية والرفع والغيبة والمبني (فكلها أسماء فاعل)، وكذلك في التعلق بحرف الجر، أو الإسناد إلى المجرور، ويتضح ذلك في قوله: والأنصار وادعون في بيوتهم، رافهون في ديارهم، ناعم بالهم، خلى سربهم، لذيد عيشهم^(٦).

الصورة الثانية: تعدد الخبر باستخدام حروف العطف.

ورد ذلك في ستة مواضع، منها قول الجاحظ: «هن تمام كل دين، وصلاح كل

(١) س ١ - ٢٧١.

(٢) انظر الكتاب ٢ - ١٨٦.

(٣) انظر: الفصل ٢٧ / الإيضاح ٤٣ / المقتصد ٢٠٠ / التسهيل: ٥٠ / المقرب ١ - ٨٦ /

جمع الهوامع ١ - ١٠٨ / شرح التصريح ١ - ١٨٢، ١٨٣.

(٤) التسهيل: ٥٠. (٥) المقرب: ١ - ٨٦. (٦) ع: ٢٠٣.



دنيا»^(١)، وبه أخبر عن المبتدأ بصفتي (تمام، صلاح) ولكن كان الارتباط بين الخبرين باستخدام حرف العطف (الواو)، ويذكر ابن مالك^(٢) هذه الظاهرة، ويجعلها من قبيل تعدد الخبر لمبتدأ واحد.

وقد يتعدد الخبر إلى ما فوق الاثنين كقول الجاحظ: فهذه حاله وخاصته ومكانه وارتفاع قدره»^(٣)، ويلاحظ أن التطابق بين المبتدأ والخبر لازم في الخبر الأول، فنجد في هذا المثال اختلاف المبتدأ والخبر المعطوف في الجنس، حيث المبتدأ (هذه) مؤنث، أما الخبر (مكان، ارتفاع) فمذكر، في حين التزم الخبر التأنيث في الخبرين الأول والثاني (حال، خاصة).

وربما كان عطف خبر جملة على آخر مفرد من هذا القبيل، كما هو في قول الجاحظ (هو حسبنا ونعم الوكيل)^(٤).

ولم يلحظ هذا في شعر الجاهليين إلا من خلال شعر عروة بن أذينة^(٥)، ولكن الباحث لم يتعرض لتعدد الخبر باستخدام حرف العطف.

الرتبة بين الفاعل والفاعل

يذهب البصريون^(٦) إلى وجوب تأخير الفاعل عن فعله، أما الكوفيون فيجيزون تقديمه، ولكن البصريين^(٧) يتأولون ذلك على الابتداء، وعلى هذا ابن مالك^(٨).

(١) س: ١- ١٢٥.

(٢) التسهيل: ٥٠.

(٣) ع: ٧٣.

(٤) س: ٢- ٢٠٩.

(٥) الجملة العربية في شعر عروة بن أذينة: ١٤، ١٥.

(٦) انظر: المقتضب: ٤- ١٢٨ / الأصول في النحو ٢- ٢٣٧ / المقتصد في شرح الإيضاح: ١

- ٢٧٠ / همع الهوامع ١- ٢٥٩.

(٧) انظر: شرح جمل الزجاجي ١- ٦١ / التسهيل ٧٥ / همع الهوامع ١- ١٥٩ / شرح

التصريح ١- ٢٦٩. (٨) انظر: التسهيل ٧٥.

ويريد بعض المحدثين^(١) أن ينهجوا نهج الكوفيين في ذلك ، حيث يذهبون إلى أن الفاعل يتقدم فعله ، وقد ذكرت هذه الظاهرة في أنماط الجملة الاسمية البسيطة ، حيث ابتدئ بالاسم ، وإذا كان المتحدث مبتدئاً باسم فإن هذا الاسم هو مدار الحديث وما ذكر بعده إخبار عنه ، وهذا هو مفهوم الجملة الاسمية ، أما الجملة الفعلية فهي إخبار عن أحداث أو عن حدثية أساساً ، ففي قول الجاحظ : (مصحفه يلوح في حجره)^(٢) ابتدئ بالاسم (مصحف)؛ لأن الكاتب يريد إخباراً عنه، سواء كان هذا الإخبار بالاسم أم بالفعل أم بالمجرور ، فالخبرية عن الاسم المبدوء به هي التي تعطي مدلول الجملة الاسمية، والفرق بين قوله: (مصحفه يلوح في حجره)، وقوله : (يلوح مصحفه في حجره) ، ففي الأول إخبار عن المصحف ، أما في الثاني فالإخبار عن الحدثية (يلوح) ، ولذا فإن السؤال الصواب عن الأول هو : (ما الصفة التي كان عليها مصحفه ؟) ، أما السؤال الصواب عن الثاني ، فهو : (ماذا يلوح في حجره؟) ، لذا فإن الضبط اللغوي يحدد كون الأول مبتدئاً مرفوعاً ، وعامل الرفع هذا يمكن أن يكون الفاعلية .

فقد تكون الجملة الفعلية ذات وظيفة نحوية ودلالية ، وهي الرفع والإخبار .

الفاعل جملة

ذكر ذلك في قول الجاحظ : (جاء في الحديث: « من وقى شرقبته وذذبته ولقلقه فقد وقى الشر كله »)^(٣)، وواضح أن جهة المجيء في القول السابق هو نص الحديث ، وهو تركيب شرطي ، والنحاة^(٤) لا يرون أن الفاعل أو نائبه يأتيان جملة، ولكن

(١) انظر : إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ٥٥ / د . إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ٣٠٦ ، ٣١٠ ، ٣١١ / مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ٤٢ ، ٤٣ / د . عبد الستار الجوارى ، نحو الفعل ١٢ ، ٨٥ .

(٢) س : ٢ - ٨ . (٣) ن ٣ - ٢٧٢ .

(٤) انظر : التسهيل ٧٧ / شرح شذور الذهب ١٦٧ / همع الهوامع ١ - ١٦٤ / شرح التصريح ١ - ٢٦٨ / شرح ابن عقيل ١ - ١٤٢ .



بعضهم يجيز ذلك لوروده في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنْدَهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [يوسف : ٣٥] . ثم يرى بعضهم أن الفاعل هو ضميرُ البداء المفهوم من بدا ، أو ضمير السجن المفهوم من الفعل ، وبعض النحاة يجيزون ذلك مع أفعال القلوب إذا علق نحو : ظهر لي أقام زيد أم عمرو؟

ويمكن تأويل الفاعل في مثلنا على حذف فاعل يفهم من صفة الجملة المكونة للفاعل وتقديره (قول ، أو القول) ، وعلى هذا يكون تأويل الفاعل في الآية الكريمة هو (فكرة أو الفكرة) .

الرتبة بين الفاعل والمفعول به

أ - وجوب تقديم الفاعل :

يعرض النحاة حالات وجوب تقديم الفاعل على المفعول في مسألتين :

أولاهما: أن يخشى اللبس في الفاعل ولا قرينة تميز الفاعل من المفعول، ويوضح الأزهري ذلك في قوله : بأن يكونا مقصورين أو إشارتين أو موصولين أو مضافين إلى ياء المتكلم^(١) .

ثانيتها: أن يحصر المفعول بـ (إنما)، واختلفوا حول الحصر بـ (إلا): فأبو موسى الجزولي وجماعة من المتأخرين أوجبوا تأخير المفعول في هذه الحالة ، أما البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري فقد جوزوا تقديمه في هذه الحالة^(٢) .

ولم يوجد في نثر الجاحظ ما يؤيد ذلك إلا موضع واحد ، لأنه في قوله : استكتب رسول الله بعده معاوية بن أبي سفيان فكان أول من غدر في الإسلام بإمامه^(٣) ، فإن خيف اللبس بين الفاعل والمفعول لأنها علمان إلا أنه هناك قرينة وهو منزلة

(١) شرح التصريح ١ - ٢٨١ .

(٢) انظر : شرح التصريح ١ - ٢٨١ ، ٢٨٢ ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ١ - ١٤٨ .

(٣) س ٢ - ١٨٩ .

الرسول ، فهو المستكتب ، ومثل ذلك : ولولا ذلك لما ولي رسول الله ﷺ معاذ بن جبل (١) .

وأما قول الجاحظ: فأبوا إلا قتله (٢) ، فإنه وإن كان هناك حصر بإلا ، فإن الفاعل ضمير ، ولا بد من اعتماده على فعل ، فوجب تقديمه ليتصل بالفعل ، سواء وجدت (إلا) أم لا .

ولكن قوله : ولا يفعل ذلك إلا الصغيرُ القدر (٣) ، فهذه حالة وجوب لتقديم المفعول على الفاعل لانحصاره بـ(إلا) .

ب - وجوب تقديم المفعول :

كما ذكروا حالات وجوب توسط المفعول بين الفعل والفاعل ، وهي :

أولاً : أن يتصلَ بالفاعل ضميرُ المفعول ، ولا يجوز ذلك أكثرُ النحويين ، وإنما أجازهُ الأَخْفَشُ وابن جنبي وأبو عبد الله الطوال وابنُ مالك (٤) .

ثانياً : أن يحصرَ الفاعل بـ(إنما) ، وكذلك الحصر بإلا عند النحاة إلا الكسائي (٥) .

ثالثاً : أن يكون المفعول ضميراً ، والفاعل اسماً ظاهراً ، فيجب تقديمُ المفعول لأنه يحتاج إلى فعل يعتمد عليه ، وقد ظهر ذلك في (ثانياً) من هذا النمط . وهو في نثر الجاحظ .

وقد تقدم المفعولُ به على الفاعل في نثر الجاحظ في تسعة وسبعين موضعاً ، واختلفت مظاهر التقديم على النحو الآتي :

أولاً : منها ما قدم للاهتمام والتخصيص ، ويمثل ذلك قولُ الجاحظ : فعل ذلك

(٢) س ١٢-٢

(١) س ١-٢٩٦

(٣) س ١-٢٩٣

(٤) انظر : التسهيل : ٢٧ / شرح التصريح ١-٢٨٣ / شرح ابن عقيل ١-١٤٩ .

(٥) انظر المراجع النحوية السابقة .



حبيش بن دلجة^(١) ... ، والمفعول فيه هو اسم الإشارة (ذلك) ، وهو مقدم على الفاعل (حبيش) ، وذكر سبويه هذه الظاهرة في قوله : فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول ، وذلك قولك : ضرب زيداً عبد الله ، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً ، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه ، وإن كان مؤخراً في اللفظ ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً ، وهو عربي جيد كثير ، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهانهم ويعنيانهم^(٢) .

ثانياً : منها ما قدم للضرورة والوجوب ، وذلك مثل قوله : «أسعدك الله^(٣) ، بلغه أن زياد بن حفصة تبعه^(٤) ، خذلتها تميم^(٥)» ، والمفعول به هو الضمائر (كاف المخاطب ، وهاء الغائب للمفرد ، وهاء الغائب للمثنى) ، وقد اتصلت بالأفعال وتأخر الفاعل عنها ، ويقول ابن مالك : فإن كان المرفوع ظاهراً والمنصوب ضميراً لم يسبق الفعل ولم يحصر فبالعكس^(٦) أي : يجب أن يوصل المضمرة بالفعل ، ويتأخر الفاعل الظاهر عن المفعول^(٧) .

ثالثاً : يبدو أنه إذا كان الفاعل نكرة والمفعول به معرفة فيقدم المفعول به ، ولم أجد ذلك في نثر الجاحظ إلا من خلال قوله : ولا أظهر الشك في خبره إنساناً واحداً^(٨) ، فقد تقدم المفعول به (الشك) وهو معرفة ، وتأخر الفاعل (إنسان) وهو نكرة ، وكذلك قول الجاحظ : ولا يدفع ذلك صاحب خبر ولا حامل أثر ، حيث تقدم المفعول به المعرفة اسم الإشارة (ذلك) ، وتأخر الفاعل النكرة (صاحب)^(٩) .

(٢) الكتاب ١- ٣٤ . وانظر ١- ٨٨ ، ٨٩ .

(٤) ن ٢- ٢٩٢ .

(٦) التسهيل ٣٩ / وانظر المرقب ١- ٤٥ .

(٨) ع : ٨٤ .

(١) س ٢- ١٧ .

(٣) س ١- ٣٠١ .

(٥) ع : ٢٧ .

(٧) انظر شرح التصريح ١- ٢٨٥ .

(٩) س : ١- ٢٩٣ .

أما بقية حالات وجوب تقديم الفاعل ، أو تقديم المفعول به فلم ترد في نثر الجاحظ.

توسط خبر الأفعال الناقصة

انقسم النحاة^(١)، إزاء قضية توسط الخبر على النحو الآتي :

أولاً : أجاز البصريون توسط أخبار (كان) وأخواتها بين الفعل والاسم ، حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدأ ، ويعبر ابن مالك عن هذا الاتجاه في قوله : (وتوسيط أخبارها كلها جائز ما لم يمنع مانع أو موجب)^(٢) ، وتبع ذلك الفارسي وابن الدهان وابن عصفور^(٣) .

ثانياً : أما الكوفيون فقد منعه معلنين ذلك بأن الخبر فيه ضمير الاسم ، فلا يتقدم على ما يعود عليه ، وقد منعه ابن معط في ألفيته مع (دام) فقط .

ثالثاً : منعه بعضهم في (ليس) تشبيهاً لها بـ(ما) .

وقد رأى السيوطي^(٤) والأزهري^(٥) جواز ذلك .

ويلاحظ أن شبه الجملة التي وقعت خبراً لـ(كان) قد تقدمت على اسمها ، كما اتضح في الأنماط السابقة الخاصة بهذه الظاهرة ، وهي التاسع والعاشر والحادي عشر ، ومثالها : لم يكن لهم من الغناء ما يستحقون به مثلها^(٦) حيث تقدم الخبر شبه الجملة (لهم) على اسم (يكن) الاسم الموصول (ما) ، ومثل ذلك قوله : (لم يكن لأحد أن يقول ...) ^(٧) . حيث تقدم الخبر (لأحد) على اسم (يكن) المصدر المؤول (أن يكون) .

(١) انظر : التسهيل ٥٤ / المقرب ١ - ٩٦ ، ٩٧ / همع الهوامع ١ - ١١٧ / شرح التصريح ١ -

١٨٧ ، ١٨٨ / شرح ابن عقيل ١ - ١٠٠ .

(٢) التسهيل ٥٤ . (٣) المقرب : الموضوع السابق .

(٤) همع الهوامع : الموضوع السابق . (٥) شرح التصريح : الموضوع السابق .

(٦) س ٢ - ٢٠٧ . (٧) ع : ٢٠٩ .



تأخير خبر (كان) الجملة

إذا كان خبر (كان) جملة فإن النحاة يختلفون في وجوب تأخيره على أقوال :

يجوز التقديم والتوسط، وذكر ابن السراج أنه القياس، وإن لم يسمع^(١) وأيد ابن مالك هذا الاتجاه حيث يقول: (ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملة خلافاً لقوم)^(٢)، ويذهب إلى المنع في الفعلية الواقعة لضمير الاسم والجواز في غيرها، وذهب إلى ذلك ابن عصفور^(٣).

فإن كان معمولُ الخبر مرفوعاً فلا يجوز تقديم الخبر والمعمول متأخر عنه لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزء منه، وإن كان المعمول منصوباً يصح التقديم ولا يمتنع لأنه ليس بجزء من ناصبه لكونه فضلة، فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز بلا قبح إجماعاً؛ لأن العرب تتسع في الظرف والمجرور ما لا تتسع في غيرهما^(٤) ويرى أنه يجب تأخير الخبر مطلقاً، ولا يجوز تقديمه ولا توسيطه، سواء كان الخبر جملة اسمية أو فعلية^(٥).

وما جاء في نثر الجاحظ يتماشى مع الرأي الأخير؛ حيث تأخر الخبر في كل الحالات التي ورد فيها جملة سواء كانت اسمية أم فعلية أم تركيباً شرطياً، وسواء كان الاسم معرفة أم نكرة، كما هو مذكور في أقوال الجاحظ :

(كان أبو بكر قد سمى عائشة له^(٦)، كانوا إذا اجتمعوا للحرب دخنوا بالنهار^(٧)، قد يكون الرجل له بيعة في الحساب...)، وفيها يتضح تأخر الخبر الجملة عن اسم (كان).

(١) انظر: همع الهوامع ١- ١١٨ . (٢) التسهيل : ٥٤ .

(٣) انظر: المقرب ١- ٩٦ / همع الهوامع ١- ١١٨ .

(٤) انظر: المقرب ١- ٩٦، ٩٧ / همع الهوامع : ١- ١١٨ / شرح التصريح ١- ١٨٩ / شرح

ابن عقيل ١- ١٠٢ .

(٥) انظر: همع الهوامع : ١- ١١٨ . (٦) ع : ٢٥ . (٧) ن : ٣- ٢٢ .

تقديم خبر (ليس)

واختلف النحاة^(١) حول تقديم خبر (ليس) ، فمنعه بعضهم تشبيهاً لها بـ(ما) ، وجمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي والجرجاني وأكثر المتأخرين منهم ابن مالك^(٢) يمنعون تقديم خبرها، حيث قاسوها على «عسى» ، وخبر «عسى» لا يتقدم عليها اتفاقاً ، وهما يجتمعان في الجمود ، وهناك من أجاز هذا التقديم من قدماء البصريين والفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبيين وابن عصفور^(٣) من المتأخرين^(٤) ، ويذكر الزمخشري : وقد خولف في (ليس) فجعل من الضرب الأول - وهو أن يتقدم خبرها على اسمها لا عليها^(٥) - ولم يتقدم خبر (ليس) عليها في نثر الجاحظ ، ولكنه توسط بينها وبين اسمها ، وورد ذلك في اثنين وعشرين موضعاً ، يجمعها النمطان الخامس والسابع من دراسة (ليس) ، ومثالها : ليس للكاتب تقاضي فائته إذا أبطأ^(٦) . حيث تقدم الخبر شبه الجملة (للكاتب) علم اسم (ليس) وهو (تقاضي) ، وكذلك قوله: ليس لنا أن ندع^(٧) ، ليس لأمر الله مرد^(٨) ، وهذا يؤيد الرأي الذي ذهب إليه نحاة البصرة ومن تبعهم ، وما ذهب إليه الزمخشري سابقاً .

تعدد خبر الأحرف الناسخة

اختلف النحاة حول تعدد خبر الأحرف الناسخة ، فأبو حيان يذهب إلى المنع ويرى أن هذا هو الذي يلوح من مذهب سيبويه، وهو الذي يقتضيه القياس^(٩) ، ويبرر ذلك بأنها عملت تشبيهاً بالفعل، والفعل لا يقتضي مرفوعين، فكذلك هذه مع

(١) انظر: همع الهوامع : ١- ١١٧ / شرح التصريح ١- ١١٨ / شرح ابن عقيل ١ : ١٠٢ .

(٢) التسهيل : ٥٤ . (٣) انظر : المقرب : ١- ٩٥ .

(٤) المراجع النحوية السابقة . (٥) الفصل ٢٦٩ .

(٦) س ٢- ١٩١ . (٧) ع : ٢١٠ .

(٨) س : ١- ٢٨٥ .

(٩) التسهيل : ٦١ ، وفي الجني الداني تفصيل لذلك ص ٣٩٣ ، ٣٩٤ .

أنه لم يسمع في شيء من كلام العرب ^(١) .

ولكن ورد في نثر الجاحظ ما يؤيد تعدد خبر الحروف الناسخة، ومن ذلك قوله :
«إنه قريب مجيب فعال لما يريد» ^(٢) .

واسم «إن» هو ضمير الغائب المتصل البارز المنصوب (الهاء) ، أما الأخبار فهي
«قريب، مجيب، فعال» ، وكلها أخبار عن الله - سبحانه وتعالى - .

وكذلك قوله : « إن ذلك لبين في شمائلهم مفهوم في إشاراتهم » ^(٣) ولـ(إن) في
هذه الجملة خبران « الأول منها «لبين» ، والثاني «مفهوم» .

كما أن النحاة يقولون بأنه لا يجوز الإتيان بخبر واحد عن متعاطفين بتكرير «إن»،
فلا يقال : إن زيدا وإن عمراً منطلقاً ، من جهة أن الخبر حيثئذ يكون معمولاً
لعاملين ^(٤) . ولكن يجوز العطف على الاسم بدون تكرار «ان» وحيثئذ يلزم النصب
للمعطوف ^(٥) .

ما لا يكون في بنية خبر الأحرف الناسخة

ولا يكون خبر (إن) وأخواتها جملة طلبية، واختلف في جملة النهي، فيذكر السيوطي :
«وصحح ابن عصفور وقوعها خبراً هنا» ^(٦) . أما ابن عصفور فيذكر في المقرب :
«وما كان خبراً للمبتدئ فإنه يكون خبراً لها إلا الجمل غير المحتملة الصدق والكذب
وأسماء الاستفهام وكم الخبرية» ^(٧) أما ابن مالك فيذكر أنه ربما دخلت (إن) على
ما خبره نهي ^(٨) ، ومنع مبرمان وقوع الماضي خبراً لـ(لعل) فلا يقال : لعل زيداً
قام ^(٩) . كما منع الأخصش وقوع سوف خبراً لـ(ليت) فلا يقال: ليت زيداً سوف يقوم ؛

(١) انظر الكتاب : ٢- ١٣١ وما بعدها / الهمع ١- ١٣٥ .

(٢) الرسائل ١- ٣١٩ .

(٣) الرسائل ٢- ١٩٤ .

(٤) همع الهوامع ١- ١٣٥ .

(٥) المقرب ١- ١١٢ .

(٦) همع الهوامع ١- ١٣٥ .

(٧) المقرب ١- ١٠٦ .

(٨) انظر التسهيل ٦١ .

(٩) انظر الهمع ١- ١٣٥ .

لأن «ليت» لما لم يثبت، وسوف لما يثبت^(١)، واختص خبر (لعل) بجواز دخول (أن) فيه حملاً على (عسى)^(٢).

ومثل ذلك لدى الجاحظ قوله :

« ولعل قائلاً أن يقول ... »^(٣).

فخبر لعل (أن يقول) ، وهو مصدر مؤول .

تعدد خبر الأحرف الناسخة بالعطف

قد يتعدد خبرُ الأحرف الناسخة باستخدام أحرف العطف ، وقد ورد في صوِّ مختلفة .

من في نثر الجاحظ :

عطف الخبر المفرد على المفرد :

منه قول الجاحظ : ظن أنه الفاروق الأكبر في التدبير وابن عباس في العلم والتأويل^(٤).

الخبر الأول «الفاروق» وهو اسم مفرد معرف بالألف واللام ، ويعد علماً لعمر ابن الخطاب رضي الله عنه ، والخبر الثاني «ابن» ، وهو معرف بالإضافة .

عطف الخبر المفرد متعلق الجار على آخر مثله :

ومنه قول الجاحظ : « أن الضعف لهم شامل وعليهم غالب »^(٥).

وخبر «أن» هو الاسم المفرد النكرة «شامل»، وهو متعلق الجار والمجرور المتقدم «لهم»، والمعطوف عليه هو الاسم المفرد النكرة «غالب»، وهو متعلق الجار والمجرور المتقدم «عليهم» ، ويلاحظ أن المعطوف والمعطوف عليه مشتقان، فهما اسماً فاعل.

(٣) الرسائل ١ - ٣٠١ .

(٥) الرسائل ١ - ٣١٩ .

(١، ٢) انظر الهمع ١ - ١٣٥ .

(٤) الرسائل ٢ - ١٩١ .



عطف الخبر الجملة على الخبر الجملة :

«إنهم يضربون بالكاتب فيما بينهم المثل ويحكمون له بالبصيرة في الأدب على : معاشرة جرت بينهم»^(١) ، والخبر الأول لـ «إن» هو الجملة الفعلية المسندة ذات الفعل المضارع «يضربون» ، أما المعطوف على الخبر الأول فهو الجملة الفعلية المسندة ذات الفعل المضارع «يحكمون» .

وكذلك قوله : « وأنك سددت به كل خلل وحصنت به كل عورة »^(٢) .

وهو من قبيل عطف الخبر الجملة على آخر جملة إلا أن الفعلين في هذا المثال ماضيان وهما «سد ، حصن» .

العطف على أسماء الأحرف الناسخة :

اختلف النحاة في قضية العطف على أسماء الأحرف الناسخة، ويلخص ابن مالك هذه الآراء في قوله: «يجوز رفع المعطوف على اسم (إن) و«لكن» بعد الخبر بإجماع»^(٤) . لا قبله مطلقاً خلافاً للكسائي ، ولا بشرط خفاء إعراب الاسم خلافاً للفراء ، وإأن تُؤهم ما رأياه قُدر تأخير المعطوف، أو حذف خبر قبله، و(أن) في ذلك كـ(إن) على الأصح ، وكذا البواقى عند الفراء»^(٤) .

ويظهر اختلاف النحاة حول هذه القضية في العبارة السابقة كما يأتي :

أولاً : إن عطف على الاسم بعد الخبر جاز لك وجهان : النصب والرفع على الموضع .

ثانياً : يذهب الكسائي إلى أنه يجوز رفع المعطوف على الاسم قبل الخبر . ولكن ابن عصفور يذكر «وإن عطفت قبله فالنصب على اللفظ ليس إلا ... ثم يقول : ولا

(١) س ٢ - ١٩٧ . (٢) خ : ١ .

(٣) نحو قوله تعالى : ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣] .

(٤) التسهيل / ٦٦ وانظر شرح التصريح ١ - ٢٢٧ .

يجوز الرفع على الموضوع لأنه لم يتم الكلام ، فإن جاء شيء من ذلك فشاذا لا يقاس عليه»^(١) .

والمحققون من البصريين مجمعون على أن هذا الرفع بعد إتمام الخبر من قبيل عطف جملة على جملة ، أي أنه مبتدأ حذف لدلالة حرف الناسخ عليه^(٢) .

أو أنه مرفوع على ضمير الخبر المستتر فيه ، وذلك إذا كان بينها فاصل ، فهو من قبيل عطف مفرد على مفرد^(٣) .

والكسائي وتلميذه الفراء لم يشترطا عدم استكمال الخبر ، مستدلين بقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصْرَى وَالصَّدِيقِينَ﴾ [البقرة: ٦٢] فعطف «الصابئون» على محل ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ قبل استكمال الخبر^(٤) .

ومثل العطف على الاسم قبل استكمال الخبر في نثر الجاحظ قوله مع الحرف «إن»: « إن الكفر والإيمان مخلوقان في الإنسان مثل العمى والبصر »^(٥) الكفر «اسم ان» منصوب بالفتحة ، أما «الإيمان» فهو معطوف على الكفر قبل ذكر خبر «إن»، فيلزم النصب عند الجمهور ، أما الكسائي والفراء فيجيزان فيه الرفع . وكذلك منه قول الجاحظ :

« فإن الذهن الحديد والطبع الصحيح والإرادة الوافرة ينال في الأيام اليسيرة ويدرك... »^(٦) .

اسم «إن» في هذه الجملة «الذهن» ، وهو منصوب بالفتحة ، وقد عطف عليه معطوفان ، وهما «الطبع ، الإرادة» ، وذكرنا قبل أن يستكمل الخبر ، فهما يلزمان

(١) المقرب : ١ - ١١٢ .

(٢، ٣) انظر : الكتاب ٢ - ١٤٤ / التسهيل ٦٦ / شرح التصريح ١ - ٢٢٧ .

(٤) شرح التصريح ١ - ٢٢٧ وما بعدها . (٥) الرسائل : ٢ - ١٤ .

(٦) الرسائل ١ - ٢٩٥ .



النصب عند جمهور النحاة ، ويجوز فيها الرفع عند الكسائي والفراء .

وجاء ذلك مع الحرف « أن » في قول الجاحظ :

«لأن المتوحد بقراءتها والمتفرد بفهم معانيها لا يباهي نفسه ولا يغالب عقله»^(١) ،
اسم «إن» هو «المتوحد» منصوب بالفتحة ، أما المعطوف عليه فهو «المتفرد» .

وربما تقدم الخبر على الاسم والمعطوفات عليه، كما هو في قول الجاحظ: «وذلك أن للشباب سكرة وطماحا وقراعا وصوله»^(٢) فالخبر المتقدم هو شبه الجملة «للشباب» ، أما الاسم المتأخر «سكرة» وهو منصوب بالفتحة وقد عطف عليه الأسماء الثلاثة «طماحا ، وقراعا ، وصوله» .

العطف على معمولي الأحرف الناسخة

إذا عطفت جملة اسمية على جملة (إن) أو إحدى أخواتها فإن سبويه يذهب إلى أنه يجوز إجراء الجملة الثانية إعرابياً مجرى الأولى من حيث النصب والرفع ، وذلك حيث يقول :

«وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت إن زيداً منطلق وعمراً ظريف فحملته على قوله - وَجَلَّ - : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ [لقمان : ٢٧] . وقد رفعه قوم^(٣) ، أما رفع الركنين من قبيل عطف جملة على موضع جملة سابقة ، فهذا يفهم من قول سبويه السابق «وقد رفعه قوم» .

والذي أراه أن الجملتين تشتركان معاً في معنى الحرف الناسخ السابق لهما، وبذلك فإنهما يلزمان إعراباً واحداً ، حيث يجب نصب المبتدأ فيهما، كما يجب رفع الخبر . وإذا كان رفع للركنين في الجملة الثانية فلا بد أن يكون ذلك على سبيل الحال .

(١) الرسائل ١- ٣١٦ . (٢) الرسائل ١- ٢٩٤ .

(٣) الكتاب ٢- ١٤٤ .

ومما جاء في نثر الجاحظ يحمل هذه الظاهرة قوله :

« إن أقواهم ضعيفٌ وأنشطهم سئومٌ »^(١) .

فجملة « أنشطهم سئوم » معطوفة على الجملة الاسمية المنسوخة « أقواهم ضعيف » ، ويلزم أن ينصب المبتدأ ويرفع الخبر إشعاراً بوجود « إن » بعملها ، فالجملتان لا بد أنهما مشتركتان في معنى التوكيد الذي أفادته « إن » .

وربما كان أحد ركني الجملة المعطوفة مشتقاً ومقابله في الجملة المعطوف عليها فعلاً وذلك مثل :

« إن عقل الرسول يدل على مرسله ، واعتدال القناة يدل على حذف المثقف ، ومديحك الوزير راجع إلى من اختاره »^(٢) .

والجملة الاسمية المنسوخة هي « عقل الرسول يدل على مرسله » . وقد عطف عليها جملتان هما « اعتدال القناة يدل ... » ، و « مديحك الوزير راجع » والجملتان الأولى والثانية الخبر فيها جملة فعلية مسندة ، أما الثالثة فخيرها مشتق يعمل عمل الفعل .

إلحاق (ما) بالأحرف الناسخة

ذكر سيبويه^(٣) ظاهرة دخول « ما » على « إن وأن » ، فيلغي عملها ويهملان ، وحينئذ تكون « أن » مفتوحة الهمزة بمنزلة الذي ، وما بعدها صلة له ، كما أن « إن » مكسورة الهمزة تكون بمنزلة فعل ملغى عمله ؛ لأنها لا تعمل فيما بعدها حينئذ ، ولا تكون إلا مبتدأةً بمنزلة « إذا » . ويقول ابن مالك بعمل « إنما » قليلاً^(٤) .

(١) الرسائل ١ - ٣١٩ . (٢) الرسائل ١ - ٣٠٧ .

(٣) الكتاب ٣ - ٢٩ ، ١٣٠ ، ٢ - ١٨٣ وانظر في ذلك: الفصل ٢٩٢ / المقتضب ٢ - ٣٦٣ ، ١ /

٥٤ ، ٥١ / الإيضاح ١٢٧ / المقتصد : ١ - ٤١٤ / اللباب في علل البناء والإعراب ١ -

١٦٢ ، ١٦٣ / الهمع ١ - ١٤٣ ، ١٤٤ / شرح التصريح ١ - ٢٢٥ .

(٤) التسهيل ٦٥ .



وأما «كأنما» فهي بمنزلة «إنما» ، وحكمها كحكمها ، وكذلك «لعلما» بمنزلة «كأنما»^(١) ، ونهج ذلك ابن مالك ، وذكر إلغاء «لكنما»^(٢) .

وأما «ليت» ودخول «ما» عليها ففي أحكامها خلاف :

فسيبويه ذكر فيها الإعمال والإلغاء ، ولكنه يرجح الإلغاء ويستحسنه^(٣) .

وينسب إلى الزجاجي جواز الإعمال في جميع الأحرف إذا ألحقتها «ما»^(٤) ، ووافقه الزمخشري حيث يقول : «ومنهم من يجعل «ما» مزيدة ، ويعملها ، إلا أن الإعمال في «كأنما» و«لعلما» و«ليتما» أكثر منه في «إنما» و«أنما» و«لكنما»^(٥) .

وذهب الفراء إلى وجوب الإعمال في «ليت» و«لعل» ولم يجوز فيها الإلغاء^(٦) .

أما ابن مالك فيعمل «ليتما» ويهملها^(٧) ، وكذلك ابن عصفور^(٨) ، ويختار السيوطي جواز الوجهين - الإعمال والإهمال - في «ليتما» ووجوب الإلغاء في البواقي لعدم سماع الإعمال^(٩) .

وذكر السيوطي : « قال أبو حيان : ووقفت على كتاب تأليف طاهر القزويني في النحو ذكر فيه أن « ليتما » تليها الجملة الفعلية ، بل نقله أبو جعفر الصفار عن البصريين لكن الأخفش على سعة قال : إنه لم يسمع قط ليتما يقوم زيد ، ونقل أبو حيان عن الفراء أنه جَوَّزَ إيلاء الفعل ليت لأنها بمعنى «لو»^(١٠) .

وذكر الأزهري^(١١) بجانب طاهر القزويني المذكور لدى السيوطي ذكر ابن أبي

(٤) الكتاب ٢- ١٣٨ . (٥) التسهيل : الموضع السابق .

(٦) الكتاب ٢- ١٣٧ . (٧) شرح التصريح : ١- ٢٢٥ .

(٨) المفصل : ٢٩٣ . (٩) شرح التصريح : الموضع السابق .

(١) التسهيل ٦٥ . (٢) المقرب ١- ١١٠ .

(٣) همع الهوامع : ١- ١٤٤ . (٤) همع الهوامع : ١- ١٤٣ .

(١١) شرح التصريح : ١- ٢٢٥ .

الربيع مشاركاً له في هذا القول: «ونفى ابن عصفور إيلاء الجملة الفعلية لـ «ليتما»^(١). وما ورد في نثر الجاحظ حاملاً هذه الظاهرة حرفان فقط ، وهما «إنما» و«كأنما»، وقد وردا وبعدهما جملة اسمية وفعلية ، وقد درسا في مواضعهما من جملة التوكيد .

قضية المطابقة بين المنعوت والنعوت

ورد النعت في نثر الجاحظ مطابقاً للمنعوت في جميع جوانب المطابقة ، ويتضح ذلك في قوله : إن الزهن الحديد والطبع الصحيح والإرادة الوافرة يُنال في الأيام اليسيرة ويدرك في الدهور القصيرة ما لا تدركه العقول المخدوجة ، ولا الطباع المدخولة والإرادة الناقصة في الأيام الكثيرة والدهور الطويلة^(٢) حيث تتطابق النعوت (الحديد،الصحيح،الوافرة،اليسيرة،القصيرة،المخدوجة،المدخولة،الناقصة،الكثيرة،الطويلة) مع المنعوتات (الطبع،الإرادة،الأيام،الدهور،العقول،الطباع،الإرادة،الأيام،الدهور) في جوانب التعيين ، والعدد والنوع والإعراب مع ملاحظة معاملة جمع التكسير معاملة المفردة ، وهذا يتمشى مع ما يقوله النحاة^(٣) ، ويُجمع ابنُ مالك ذلك في قوله:ويوافق المتبوع في التعريف والتنكير ، وأمره في الأفراد وضديه ، والتذكير والتأنيث على ما ذكر في إعمال الصفة^(٤) .

حالة كون النعت معرفة والمنعوت نكرة

يجمع النحاة^(٥) على أن كون الموصوف إما أعرف من الصفة أو مساوياً لها ، ولكن ورد في نثر الجاحظ ما يمكن القول : بأن الصفة إذا كانت متوجهة إلى جزء من الموصوف فإنها يمكن أن تكون أكثر تعريفاً منه، وورد ذلك في قول الجاحظ : (أمره ألا يفرض إلا لأمرد بارع الجمال وحسن القدر)^(٦) ، حيث وصفت الصفتان (بارع ،

(١) المقرب : ١ - ١١٠ .

(٢) س ١ - ٢٩٥ .

(٣) انظر : المفصل ١١٦ / المقرب : ١ - ٢٢٠ / شرح شذور الذهب ٤٣٢ / همع الهوامع ٢ - ١١٦ / شرح ابن عقيل ٢ - ٤٥ وما بعدها .

(٤) التسهيل ١٦٧ .

(٥) ارجع إلى المراجع النحوية السابقة .

(٦) س : ٢ - ٢٠٨ .



حسن) والثانية النكرة (أمرد) ، ويلاحظ أن الصفتين تصفان جانباً معنوياً في الموصوف وهو (الجمال) وآخر مادياً وهو (القد) وهو ما يسمى بالنعته السببي ، ولكن النعت مضاف إلى ما فيه الألف واللام ، وليس عاملاً فيها أضيف إلى ضمير يعود على المنعوت . مع ملاحظة أن التركيب النعته لفظي ، وليس معنوياً حقيقياً ، حيث يكون بالصفة المشتقة .

(بل) ومدلول ما قبلها

يذهب نحاة البصرة^(١) إلى أن (بل) تقع بعد النفي والإيجاب ، وهي حينئذ تفيد الإضراب عن الأول والإيجاب للثاني ، أو تقرير حكم الأول من نفي أو نهي ، ويكون ضده من إثبات لما بعده ، أما نحاة الكوفة فيذهبون إلى عدم وقوعها بعد إيجاب ، وإنما يلزم وقوعها بعد النفي ، أو ما يجري مجراه ، وباستقراء (بل) في نثر الجاحظ وجدت أنها لم تقع إلا بعد النفي ، وهو في ذلك يتفق مع نحاة الكوفة ، ومثال ذلك عند الجاحظ : وليس للكاتب اشتراط شيء من ذلك بل يناله الاستبطاء عند أول الزلة وإن أكدي^(٢) ، وكذلك قوله : ليس ذلك أرادوا ، بل إنها أرادوا المتحرز به^(٣) .

مدلول حرف الجر (من) المصاحبة لأفعل التفضيل

اختلف نحاة حول معنى (من) المصاحبة لأفعل التفضيل ، فذهب سيبويه إلى أنها لا ابتداء الغاية، ولا تخلو من التبعية^(٤) ، وقال المبرد وجماعة هي لا ابتداء الغاية، ولا تفيد معنى التبعية^(٥) وكذلك الأخفش الصغير ، وذكر الهروي أنها تكون

(١) انظر: معاني الحروف ٩٤ / التسهيل ١٧٤ / مغني اللبيب ١ - ٩٦ / الجني الداني ٢٣٦ / همع الهوامع ٢ - ١٣٦ / الإتيان ٢ - ٢١٩ / شرح التصريح ٢ - ١٤٧ ، ١٤٨ / شرح ابن عقيل ٢ - ٥٩ .

(٢) س ٢ - ١٩١ . (٣) س : ٢ - ١٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٤ - ٢٢٥ .

(٥) انظر : مغني اللبيب ٢ - ١٥ / الجني الداني ٣١١ ، ٣١٢ .

للتبعض في هذا الموضع^(١)، ولكنني أرى أنها تفيد المجاوزة في هذا الموضع، واسم التفضيل يحمل في مدلوله هذا المعنى، ويتضح ذلك في قول الجاحظ: النابتة في هذا الوجه أكفر من يزيد وأبيه، فكفر النابتة تجاوز مقدار كفر يزيد و، ويمكن أن يلمس هذا المدلول في أقوال الجاحظ: (أخفه من كثيره^(٢))، أعظم من كفر من مضى^(٣)، أفضل من صاحب الخصلة^(٤)، وهذا المعنى مستمد من التركيب المكون من اسم التفضيل إلى جانب (من).

إضافة (كل) إلى اسم ظاهر

يذكر ابن مالك^(٥) جواز إضافة (كل) إلى ظاهر مثل الاسم الظاهر المؤكد، ويخرج ذلك على التوكيد، ولكن أبا حيان^(٦) يذهب إلى أن هذا يخرج إلى النعت، وورد ذلك في قول الجاحظ: (أن العجز كل العجز أن تعيد على خصمك...)، حيث أكد الاسم المفرد (العجز)، بلفظة التوكيد (كل) التي أضيفت إلى اسم ظاهر هو نفسه الاسم المؤكد (العجز)، ويتضح أن قول الجاحظ (كل العجز) يفيد الإحاطة والشمول، ولذا فإنه يكون توكيداً كما يذهب ابن مالك.

التأكيد بـ (جميع) دون إضافة

من النحاة من يذكر التأكيد بألفاظ التأكيد دون إضافتها، حيث يقول ابن مالك: (ولا يستغنى بنية إضافته خلافاً للفراء والزخشي^(٧))، كما يقول بمثل ذلك السيوطي في عبارته: (وأجاز الكوفية والزخشي الاستغناء بنية الإضافة في كل عن التصريح^(٨)). وما جاء في نثر الجاحظ يتفق مع الكوفية حيث أكد بلفظ (جميع) مفيدة شمولاً وإحاطة غير مضافة إلى الضمير، ومثل ذلك: ونقلوا جميعاً^(٩)، ...

(١) انظر: الأزهية ٢٣٢.

(٢) س ٢ - ١٩٥.

(٣) س ٢ - ٢٠.

(٤) س ٢ - ٣١.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢ - ١٢٣.

(٦) ع: ١٤٤.

(٧) التسهيل ١٦٤.

(٨) همع الهوامع ٢ - ١٢٣.

(٩) ع: ٨٩.



وكذلك : وأنا جميعاً ندعي الهندسة^(١) ، وكذلك : فيعانونها جميعاً ...^(٢) ، ويلاحظ أن هذه الظاهرة وردت في تأكيد الضمير دون الاسم الظاهر .

تأكيد المحذوف

اختلف النحاة^(٣) حول تأكيد المحذوف ، فأجازه الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر وابن خروف، ومنعه الأخفش والفارسي وابن جني وثلعب، كما رأى ابن مالك منع ذلك، حيث يقول: «ولا يحذف المؤكّد ويقام المؤكّد مقامه على الأصح»^(٤) .

وقد ورد مثل ذلك في قول الجاحظ : بل كلها في الكتاب والسنة ، وبجميع الأمة إليها أعظم الحاجة^(٥) ، حيث أفاد لفظ التوكيد (كل) وهو منسوب إلى الضمير (ها) إحاطة وشمولاً لمحذوف دل عليه ما سبق ، وهو ما ذكره الجاحظ في رسالته إلى (أبي عبد الله أحمد بن أبي داود الإيادي) في (الفتيا ، مما يجعلنا نخرجها على أنها تأكيد محذوف مؤكده المعلوم والسابق ذكره ، وهذا ينطبق مع ما ذهب إليه سيبويه ومن نحا نحوه في هذه القضية، ويختلف مع الأخفش وابن مالك ومن نحا نحوهما فيها ، فإذا التمسنا الجملة التي تسبق هذه وهي قول الجاحظ (وليست بحمد الله من باب الطفرة والمداخلة ، ولا من باب الجوهر والعرض بل كلها) ، تأكدنا من أن لفظ التأكيد (كلها) تؤكد محذوفاً يعود على اسم (ليس) المقدر بضمير الغائبة (هي) ، وتعود على ما سبق ذكره .

تأكيد النكرة بألفاظ التأكيد

اختلف النحاة في تأكيد النكرة، فيذهب أكثر البصريين إلى أن النكرة لا تؤكد بألفاظ التأكيد ؛ لأنها معارف ، فلا تتبع نكرة^(٦) ، وأجازه بعضهم مطلقاً ، واختار

(٢) س ٢ - ٢٠١ .

(١) ١ - ٢٦٦ .

(٣) انظر : همع الهوامع ٢ - ١٢٤ .

(٥) س ١ - ٣١٩ .

(٤) التسهيل : ١٦٥ .

(٦) انظر: المفصل ١١٣ / التسهيل ١٦٥ / همع الهوامع ٢ - ١٢٣ / شرح التصريح ٢ - ١٢٥ .

ابن مالك جواز تنكيرها إن أدى إلى فائدة وفاقاً للأخفش والكوفيين ، وذلك بأن تكون النكرة زمنًا محددًا^(١)، ولكن لم يرد في نثر الجاحظ تأكيد النكرة بألفاظ التأكيد، مما يؤيد فريق النحاة الذي ذهب إلى ذلك .

البدل

ذكر النحاة من أنواع البدل :

بدل البعض من الكل ، سواء كان الجزء البدل أقل من الباقي ، أو مساويًا له ، أو أكثر منه .

بدل الإضراب : وهو كالمعطوف بحرف المشاركة (بل) ، ويقصد متبوعه كما يقصد هو ، ويسمى بدل البداء أي الظهور .

بدل النسيان ، وبدل الغلط ، وبدل الكل من البعض .

ولكن لم ترد هذه الأنواع في نثر الجاحظ وما ورد منه إنما هو بدل الكل من الكل وبدل الاشتغال ، وقد فسر هذا في دراسة البدل^(٢) .

اقتران الجملة الاسمية الحالية بالواو

اختلف النحاة حول اقتران الجملة الاسمية التي تقع حالاً بالواو ، فاشتراط الفراء^(٣) ذلك حيث أوجب تصدر الجملة الاسمية الحالية بها ، سواء وجد الضمير العائد على صاحب الحال ، أم لم يوجد ، وضعف عنده مجرد الجملة من الواو ، وتابعه المبرد^(٤) في ذلك، أما الكسائي^(٥) فقد أجاز وقوع الجملة الاسمية الحالية غير

(١) انظر: التسهيل ١٦٥ / شرح التصريح ٢-١٢٥ .

(٢) انظر: الكتاب ٢-١٦ / التسهيل ١٧٢، ١٧٣ / المقرب : ١-٢٤٣ / همع الهوامع ٢-١٢٦ / شرح التصريح ٢-١٦٢، ١٦٣ .

(٣) انظر: معاني القرآن ١-٣٧٢، ٢-٨٣ / همع الهوامع ١-٢٤٦ .

(٤) انظر: المتقضب ٤-١٢٥ .

(٥) انظر: الرضى الاستراباذي : شرح الكافية : ١-١٠٥ .



مقرونة بالواو ، وقد غلب الجرجاني اقتران جملة الحال الاسمية بالواو ^(١) ، وقد تابع الزمخشري الفراء في اقتران جملة الحال الاسمية بالواو ، حيث يقول : (فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم : كلمته فوه إلى في ، وما عسى أن يعثر عليه في الندرة) ^(٢) ، أما (ابن هشام) فقد تابع الكسائي والفراء من بعده؛ حيث أجاز ورود الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام خلافاً للزمخشري ^(٣) ، وقدر النحويون (الواو) في هذا الموضوع (بإذ) ^(٤) .

ولعبد القاهر الجرجاني ^(٥) نظرة نحوية وبلاغية في هذه القضية ، فيرى :

أولاً : الجملة إذا كانت من مبتدئ وخبر فالغالب عليها أن تجيء مع الواو .

ثانياً : إذا كان المبتدأ من الجملة ضمير ذي الحال لم يصلح بغير الواو .

ثالثاً : إن كان الخبر في الجملة من المبتدئ والخبر ظرفاً ثم كان قد قدم على المبتدئ أكثر فيها أن تجيء بغير واو .

رابعاً : وقد يجيء ترك الواو فيما ليس الخبر فيه كذلك ، ولكنه لا يكثر .

ويعلل الجرجاني ^(٦) دخول الواو على الجملة الحالية بأنه يستأنف بها خبراً ولا يقصد إلى ضمها إلى الفعل الأول .

وباستقصاء الجملة الاسمية الواقعة حالاً في نثر الجاحظ ، وقد وردت في ثلاثين موضعاً ، تتوزع على الأنماط الثالث والرابع والخامس من دراسة الحال ، أجد أنها كانت مسبوقة دائماً بالواو، يمثل ذلك قول الجاحظ: ربما قام فيهم وعليه عمامته ^(٧) ،

(١) انظر: الجني الداني ٢- ١٥٥ .

(٢) المفصل : ٦٤ .

(٣) انظر: مغني اللبيب : ٢- ١٥٥ .

(٤) ارجع إلى : الكتاب ١- ٩٠ / مغني اللبيب ٢- ٣٥٩ / الجاني الداني : ١٦٤ / همع الهوامع : ٢٤٧- ١ .

(٥) انظر: دلائل الإعجاز : ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٧) ن : ٣- ٩٢ .

(٦) المرجع السابق ١٦٥ .

وكذلك قوله : قال الراجز وهو يمنح دلوه ^(١) ، وقوله : سمعتك وأنت تريدني ^(٢) ، وقوله : مر بمروان وهو يبني داره ^(٣) ، وفيها تتضح الجملة الاسمية (عليه عمامته ، هو يمنح دلوه ، أنت تريدني ، هو يبني داره) وهي واقعة حالاً ، وقد تصدرت بالواو ، وهو ما ذهب إليه الفراء والمبرد والزمخشري ، كما أنها لم ترد كذلك إلا وبها العائد أو الرابط الذي يربطها بصاحب الحال .

الجملة الحالوية الفعلية ذات الفعل الماضي

اختلف النحاة حول اقتران الفعل الماضي بقدر إذا وقع في الجملة الفعلية التي تقع حالاً ، حيث ذكر الفراء ^(٤) أن جملة الحال ذات الفعل الماضي لا بد أن تقترن بـ(قد) ظاهرة أو مقدره ، أما الأخفش والكوفيون ^(٥) فأجازوا ورودها بدون (قد) ، أما المبرد ^(٦) ، وابن السراج ^(٧) ، وغيرهما ^(٨) فقد أوجبوا دخولها على الماضي الواقع في جملة الحال ظاهرة أو مقدره ، وذكر ذلك المالقي ^(٩) ، والمرادي ^(١٠) ، وذكر ابن السراج : فأما المستقبل والماضي فلا يجوز إلا أن تدخل (قد) على الماضي فيصلح حينئذ أن يكون حالاً ، تقول : رأيت زيداً قد ركب ، أي ركباً ، فإنها صلح الماضي هنا لاتصاله بالحاضر فأغنى عنه ، ولولا ذلك لم يجز ، فمتى رأيت فعلاً ماضياً قد وقع موقع الحال ، فهذا تأويله ولا بد من أن يكون معه (قد) إما ظاهرة ، وإما مقدره لتؤذن بابتداء الفعل الذي كان واقعاً ^(١١) ، ومثل ذلك يوجد لدى عبد القاهر الجرجاني في نظره النحوية والبلاغية ^(١٢) .

(٢) س : ١ - ٢٤٦ .

(١) ن : ١ - ٤ .

(٤) انظر : معاني القرآن ١ - ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٨٢ .

(٣) ن : ٣ - ١٧٢ .

(٥) ارجع إلى : المقتضب ٤ - ١٢٣ ، ١٢٤ / الإنصاف في مسائل الخلاف م ٣٢ ، ١ / ٢٥٢ .

(٦) المقتضب ٤ - ١٢٠ ، ١٢٥ . (٧) الأصول في النحو ١ - ٢٦١ .

(٨) انظر : المفصل : ٦٤ / اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

(٩) رصف المباني : ٤١٧ . (١٠) الجنى الداني : ١٦٤ .

(١١) الأصول في النحو : ١ - ٢٦١ ، ٢٦٢ / الإيضاح : ١ - ١٧١ .

(١٢) دلائل الإعجاز : ١ - ١٦٢ .



وقد وردت الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي في نثر الجاحظ حالاً في سبعة عشر موضعاً ، منها خمسة عشر موضعاً كان الفعل الماضي فيها مسبوقةً بقد ، ويمثل ذلك النمطان السادس ، والتاسع من دراسة الحال ، ومثاله : فوجده قد انصرف ^(١) ، وكذلك قول الجاحظ : وقد سأل رجل بلالاً مولى أبي بكر - رضي الله تعالى عنه - وقد أقبل من الحلبة ^(٢) ، وقوله : فرجع وقد أقبل من الحلبة وقد عقد الكناني له جواراً ، وهي جملة ^(٣) فعلية فعلها ماضٍ ، وقد سبقته (قد) ، ولكن ورد في نثر الجاحظ الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ غير مسبوقةً بقد في موضعين : أحدهما صاحب الحال فيه مفعول به ، وهو قول الجاحظ : وجعل أزواج النبي أمهات المؤمنين ولم يلدن منهم أحداً ^(٤) ، والجملة الحالية فيه (ولم يلدن أحداً) جملة فعلية فعلها ماضٍ معنوياً (لم يلدن) مسبوقةً بالواو ، أما الثاني فصاحب الحال فيه يشترك بين الفاعل والمجرور ، وهو قوله : قال رجل منهم لصاحبه وكانا إما متزاملين وإما مترافقين ^(٥) والجملة الحالية فيه (وكانا إما متزاملين ...) تبين هيئة الفاعل (رجل) مع المجرور (صاحبه) ، وقد ذكرنا أن النحاة يقولون بدخول الواو على الفعلية إذا تصدرت بماضٍ ، والأكثر اقترانه حينئذٍ بـ(قد) . وقلنا : إن النحاة ^(٦) عدا الأخفش والكوفيين يقدرون (قد) إذا خلت الفعلية الحالية ماضية الفعل منها . وأعتقد أن هذا غير جائز ، فإن (قد) لا تصلح في مثل هذا الموضع ؛ حيث لا تدخل على (لم) ، كما أنها من الأصوب ألا تدخل على (كان) في مثل هذا الموضع كذلك ؛ لأنها تفيد الزمن الماضي البعيد ، و(قد) تفيد الماضي القريب من الحال ، لهذا يجوز أن يأتي الماضي في جملة الحال بدون (قد) ، بل هو واجبُ الخلو من (قد) في مثل هذين الموضعين ، وإذا

(٢) ن : ٢ - ٢٨٢ .

(١) ع : ٢٩ .

(٤) س ٢ - ٢٢ .

(٣) س : ٢ - ١٩٩ .

(٥) خ : ١٨ .

(٦) انظر : المقتضب ٤ - ١٢٣ ، ١٢٤ / المفصل ١٦٤ الأصول في النحو ١ - ٢٦١ ، ٢٦٢ /

الإنصاف في مسائل الخلاف : م ٣٢ .

كانت الحالية تفيد الزمن الحالي فهو حالي بالنسبة لزمن الجملة التي تصفها الجملة الحالية ، وهو مقترن بزمنها ، وقد وردت هذه في شعر عروة ابن أذينة ^(١) ، والنابغة الذبياني ^(٢) ، وليبد ^(٣) ، وعروة بن الورد ^(٤) .

-
- (١) انظر : الجملة العربية في شعر عروة بن أذينة : ٣٧١ .
 (٢) انظر : الجملة العربية في ديوان النابغة الذبياني : ٣٠٠ .
 (٣) انظر : الجملة العربية في ديوان ليبد : ٣٧٣ ، ٣٧٤ .
 (٤) انظر : البنية اللغوية لشعر عروة بن الورد : ٢٤٥ ، ٢٤٦ .



القسم الثاني

ظواهر نحوية وردت في نثر الجاحظ مخالفة لآراء النحاة

وردت بعض القضايا النحوية وقد ذكر النحاة رأيهم فيها ، ولكنها وردت في نثر الجاحظ مخالفة لأرائهم ، ويتضمن هذا القسم القضايا الآتية :

ضمير الفصل والمبتدأ والخبر المعرفتان

يقول الدكتور إبراهيم أنيس : « مما تتميز به الجملة الاسمية حين يكون كل من ركنيها معرفاً الميل إلى تأكيد المحكوم عليه فيها بضمير منفصل يقع بين الركنين »^(١) ، ولكن إذا بحثنا الواقع اللغوي عند الجاحظ نجد أن المبتدأ والخبر وردا معرفتين من خلال خمسة وثمانين موضعاً ، منها ثمانية وسبعون موضعاً لم يذكر فيها ضمير الفصل ، ويمثلها النمطان الرابع والخامس من الجملة الاسمية ، أما سبعة المواضع الأخرى فذكر فيها ضمير الفصل ويمثلها النمط السادس ، ويدل هذا على أن تأكيد المحكوم عليه بواسطة ضمير الفصل ليس واجباً كما هو في نثر الجاحظ .

الخبر التركيبي الشرطي

ذكر كثير من النحاة التركيب الشرطي خبراً للمبتدأ ، ذكر ذلك الفارسي^(٢) والزمخشري^(٣) - كما ذكرنا سابقاً^(٤) - وابن يعيش^(٥) ، كما ذكره السيوطي^(٦) ، ولو أنها قد جعلها من قبيل الجملة الفعلية على زعم أنه لا اعتبار للحروف التي تصدر الجملة ، ويقول السيوطي في ذلك : « وزاد الزمخشري وغيره في الجمل الشرطية ،

(١) من أسرار اللغة ٣٢٦ .

(٢) الإيضاح : ٤٣ .

(٣) الفصل : ٢٤ .

(٤) انظر مقدمة النمط السابع .

(٥) شرح الفصل : ١ - ٨٧ .

(٦) همع الهوامع ١ - ١٣ ، ٩٦ .

والصواب أنها من قبيل الفعلية ؛ لأن المراد بالصدر المسند أو المسند إليه، ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف»^(١).

ويلاحظ في نثر الجاحظ أنه يستخدم التركيب الشرطي مخالفاً قواعد النحاة في اقتران جملة الجواب بالفاء . ومن ذلك قوله :

«ذلك إن كان كفرًا كله فلم يبلغ كفر نابتة عصرنا وروافض دهرنا»^(٢) فالمبتدأ «ذلك» والخبر هو التركيب الشرطي «إن كان ... فلم يبلغ ...» والرباط ضمير الغائب في (كان ، كله ، يبلغ) .

وما يلفت النظر فيه هو اقتران جملة جواب الشرط بالفاء مع أنها ليست من المواضع التي ذكرها النحاة، وهي: «الجملة الإسمية، وأن يكون الفعل جامدًا أو طلبًا والطلب يشمل الأمر والنهي والتحضيض والعرض والدعاء والاستفهام ، أو كان شرطًا أو ماضيًا مقرونًا بـ(قد) لفظًا أو تقديرًا ، أو منفيًا بغير «لا» «ولم» أو مضارعًا مصحوبًا بـ(قد) أو بحرف تنفيس أو تعجبًا أو قسمًا أو مصدرًا بـ(رُبَّ) أو نداء»^(٣) .

فجملة التركيب الشرطي «فلم يبلغ» لم تكن من المواضع السابقة .

الفصل بين النعت والمنعوت

يذكر ابنُ عصفور^(٤) أنه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف إلا بجمل الاعتراض ، ثم يقول: ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة ، وقد توفر ذلك كله في نثر الجاحظ، ولكن ورد الفصل بين الصفة والموصوف في موضع واحد، وهو قوله: : لنا خصلتان جميعًا وافرتان فينا^(٥)، فالنعت (وافرتان) ، والمنعوت (خصلتان) ، وقد فصل بينهما

(١) همع الهوامع ١- ١٣ . (٢) الرسائل ٢- ١٨ .

(٣) انظر: التسهيل ٢٦٠، الارتشاف: ظ ٢٤٧، المقتصد ٢- ١٠٤٠، المقرب ١- ٢٤٧، همع الهوامع ٢- ٦٠، شرح التصريح ٢- ٢٥٠، الجملة الشرطية عند الهذليين ٨٤- ٨٧، ٤١٦- ٨١٨ .

(٤) انظر: المقرب ١- ٢٢٨ . (٥) س: ٢- ٢١ .



بالحال (جميعاً)، والحال تبين هيئة ضمير المتكلمين المجرور (نا) في قوله (فينا)، وبذا اعترض الحال الذي يبين هيئة اسم غير المنعوت بين المنعوت وبعته .

وربما تخرج (جميعاً) على أنها تأكيد أو حال للفاعل في اسم الفاعل (وافتان) وفي كلتا الحالتين يكون هناك فصل بين النعت وبعوته كذلك .

القسم الثالث

ظواهر نحوية وردت في نثر الجاحظ ولم ترد لدى النحاة

من خلال دراستي لنثر الجاحظ لغوياً ، لاحظت بعض الظواهر النحوية قد وردت في نثره ، ولكن النحاة لم يتعرضوا لها في دراساتهم ، ويحوي هذا القسم هذه القضايا .

الرابط بين الخبر الجملة والمبتدأ

قد يكون الرابط بين الخبر الجملة والمبتدأ دالتان وليس دالة واحدة ، ويكون ذلك في مثل قول الجاحظ : (أنتم لا تستطيعون)^(١) ، والخبر فيه هو الجملة الفعلية (تستطيعون) وتحمل دالتين رابطتين بينها وبين المبتدأ ، وهاتان الدالتان هما : (واو الجماعة ، والتاء التي دلت على الخطاب) ، وذلك لأن اللاحقة (واو الجماعة) التي تدل على جماعة الذكور لا تنطبق وحدها مع المبتدأ (أنتم) ، لأنها لا تحمل صفة المخاطبة ، فقد تكون للغيبة ، وقد تكون للحضور أو المخاطبة ، ولكن السابقة (التاء) هي التي أعطت صفة المخاطبة ، ولهذا فإن الرابط بين الخبر الجملة الفعلية والمبتدأ دالتان ، وليس دالة واحدة ، وعلى هذا يمكن القياس في نحو قوله : (الناس لم يعيبوا الضحك ولم يعيبوا المزح إلا بقدر)^(٢) ، حيث كان الرابط بين المبتدأ (الناس) ، والخبر (لم يعيبوا) دالتان وهما (واو جماعة الذكور ، وياء الغيبة) ، وذلك لكي ينطبق الخبر مع (الناس) في التشخيص ، وهو جماعة الغائبين ، ومثل ذلك يمكن ملاحظته في قول الجاحظ : (نحن نرغب إلى الله في صلاحه)^(٣) حيث النون دالة

(٢) خ : ٧ .

(١) ع : ٨٦ .

(٣) س : ١ - ٢٩٣ .



على جماعة المتكلمين ، وقوله : (هذه الرهبان تتخذ العصي)^(١) حيث التاء التي تدل على المؤنث .

مبني الخبر المنسوب بأحرف الجر

إذا كان خبر الجملة الاسمية متعلقًا به جار ومجرور (أي منسوبًا إلى مجرور بواسطة أحرف الجر) فإنه يلزم مبني الاشتقاق في أغلب أحواله ، وقد اتضح ذلك في الأنماط (الثالث ، والخامس ، والثامن عشر) من الجملة الاسمية البسيطة .

وتتضح هذه الملحوظة في أمثلة كثيرة تحملها هذه الأنماط ، فالخبر اسم فاعل في قول الجاحظ (هو معتمد عليها)^(٢) ، الأنصار وادعون في بيوتهم رافهون في ديارهم)^(٣) واسم مفعول في قوله : (الكلام موضوع على أصله)^(٤) ، وصيغة مبالغة في قوله : (هو ظنين في علي)^(٥) ، وصفة مشبهة في قوله (هو في ذلك مليح)^(٦) واسم تفضيل - وهو متعدد الأمثلة - في قوله : (أنا به أوثق)^(٧) ، العرب أوعى لما تسمع^(٨) ، بل ألاحظ في قول الجاحظ : (أمرها أيسر ومدة هيجها أقصر)^(٩) والخبر فيه نكرة مجردة ومبناه اسم تفضيل - ألاحظ أنه يتضمن جازًا ومجرورًا تقديرين ، فالتقدير (أمرها أيسر من غيرها ، ومدة هيجها أقصر من ذلك) .

وبعض الأخبار المتعلق بها الجار والمجرور ليست من مبني المشتقات ، بل مبناها مصدر ، وذلك في قول الجاحظ (هذا منهم جهل)^(١٠) ، وهو مولي لهلال بن عامر)^(١١) ، وإن كان فيهما معنى المشتق ، فيفهم الخبر الأول بأنه دال على الجهل ، أما الثاني فيحمل معنى اسم المفعول ، أو اسم الفاعل .

- | | |
|-------------------|--------------------|
| (١) ن ٣ - ٩٠ . | (٢) ن ٣ - ٩٠ . |
| (٣) ع : ٢٠٣ . | (٤) ع : ٢٠٩ . |
| (٥) ع : ١٤٤ . | (٦) ن : ٤ - ١٤ . |
| (٧) س ١ - ٣٠٦ . | (٨) ن : ٣ - ٢٦٦ . |
| (٩) س : ١ - ٢٨٤ . | (١٠) ن : ١ - ٢٠٧ . |
| | (١١) ن : ٣ - ٢٦٤ . |

قضية حذف الخبر

عرض سيويه حذف الخبر في قوله^(١) :

« وقد يجري هذا في زيد وعمرو على هذا الحد إذا كنت تخبر بأشياء أو توصي ، ثم تقول: زيد ، أي زيد فيمن أوصى به فأحسن وأكرمه^(٢) ، ويحذف الخبر جوازاً القرينة تدل عليه^(٣) .

أما حالات وجوب حذف الخبر فتتخصر فيما يأتي^(٤) :

أولاً : بعد لولا الامتناعية^(٥) .

ثانياً : في قسم صريح^(٦) .

ثالثاً : بعد واو المصاحبة الصريحة^(٧) .

رابعاً : قبل حال إن كان المبتدأ أو معموله مصدرًا عاملاً في مفسر صاحبها ، أو مؤولاً بذلك ، والخبر الذي سدت مسده مصدر مضاف إلى صاحبها لا زمان مضاف إلى فعله^(٨) .

وقد ورد الخبر محذوفاً في نثر الجاحظ موضع البحث في خمسة مواضع ، وهي مواضع وجوب ، منها قوله : (ولولا سوقك التي لا ينفق فيها إلا إقامة السلعة ،

(١) الرسائل ١ - ٣١٨ .

(٢) الكتاب : ١ - ١٤٤ .

(٣ ، ٤) انظر : الكتاب ٢ - ١٢٩ / الفصل ٢٥ / التسهيل ٤٤ ، ٣٥ / المقرب ٨٤ / شرح الكافية

١ - ١٠٣ / الإيضاح في شرح المفصل ١٣٤ / الهمع ١ - ١٠٤ / شرح التصريح ١ / ١٧٨ .

(٥) واشترط النحاة أن يكون الخبر مطلقاً نحو : لولا زيد لأكرمتك .

(٦) نحو : لعمرك لأفعلن ، أي : لعمرك قسمي .

(٧) نحو : كل رجل وضيعته ، كل صانع وما صنع أي موجود أن .

(٨) نحو : ضربي زيداً قائماً (فـضرب) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله ، زيداً مفعوله أما

(قائماً) فهو حال وهذه لا يصح أن تكون خبراً لأن الخبر وصف في المعنى والضرب لا

يوصف بالقيام



وإمامة البدعة، ودفع الصلابة، والنظر في صلاح الأمة لكانت هذه السلعة باثرة)، وفيه ورد المبتدأ (سوقك) بعد لولا الامتناعية، وخبره محذوف وجوباً وهو كون مطلق كما يشترط النحاة.

ومنه كذلك قول الجاحظ: (لعمرى إنها لتحيط بها وتشتمل)^(١) وكذلك قوله: «ولعمرى إنا لنجد في الصبيان من لو لقتته...»^(٢)، من مواضع حذف الخبر وجوباً، والتقدير: «ولعمرى قسماً» وكذلك قوله: «ولعمرى لقد كان في قوم قد ساسوا الناس سياسة...»^(٣).

ولقد لوحظ هذا في أبحاث الشعر الجاهلي عدا عروة بن الورد، وكانت نسبة ذكره أقل من نسبة حذف المبتدأ، وهذا ملحوظ في نثر الجاحظ كذلك.

وبهذا لم يذكر من الحالات التي ذكرها النحاة سوى حالتين وهما: بعد «لولا» الامتناعية، وفي قسم صريح.

وفي نثر الجاحظ موضع لحذف الخبر لم يذكره النحاة، ويبدو في قوله: (كل ذلك رغبة في قرب النبي)^(٤)، والجملة السابقة جملة اسمية، ابتدأت «بكل» فهو المبتدأ، وتم المعنى بقوله (رغبة)، وهي مصدر مفعول لأجله أحداث سابقة قام بها أبو بكر ﷺ، والمفعول لأجله لا يصح في موضع الخبر، لأن الخبر صفة، لذا فهناك خبر محذوف تقديره: (حَدَثَ)، ويكون جملة فعلية.

المطابقة في التشخيص:

لم يذكر النحاة حالة تطابق الخبر الجملة الفعلية للمبتدأ في التشخيص، وهو (الغيبة أو التكلم أو الخطاب)، حيث تلحظ الدالة على التشخيص في فعل الجملة الفعلية الخبر، ففي قول الجاحظ: (ونحن نرغب إلى الله في صلاحه)^(٥)، نلاحظ أن

(١) س ١ - ٢٦٣.

(٢) العثمانية ١٥.

(٣) العثمانية ١٨٦.

(٤) س ١ - ٢٩٣.

(٥) ع: ٢٩.

الفعل (نرغب) به سابقة تدل على جماعة المتكلمين ، وهي النون ، أما قوله : (هذه الرهبان تتخذ العصي)^(١) ، ففيه الفعل (تتخذ) به سابقة تدل على الغائبة وهي (التاء) ، وذلك لتطابق جملة الخبر مع المبتدأ في جانب التشخيص ، وهو (جماعة المتكلمين في الأول والغائبة في الثاني) ، ويتضح ذلك أكثر في قول الجاحظ : (أنتم لا تستطيعون)^(٢) حيث توجد السابقة التاء في الفعل (تستطيعون) لتدل على التشخيص (المخاطبة) ؛ حيث لا تدل واو الجماعة على ذلك، فهي دلالة على جماعة ذكور ، دون دلالة على مخاطبة أو تكلم .

تخصيص المبتدأ النكرة إذا كان الخبر شبه جملة

يلاحظ أنه إذا كان الخبر شبه جملة مقدمة والمبتدأ نكرة مؤخره فإن النكرة في هذه الحالة تكون إما مخصصة بالصفة أو منسوبة إلى المجرور، وقد وضحت ذلك سابقاً^(٣) ويؤيد ذلك أقوال الجاحظ: «له صوت رقيق ووجه عتيق»^(٤) ، لكل ذلك مكان يليق به^(٥) ، عندي - مد الله في عمرك - كتب سوى هذا الكتاب»^(٦) ، والمبتدأ فيها مخصص بالصفات، أما أقواله : «وفي هذه الخطبة - أبقاك الله - ضروب من العجب»^(٧) ، لكل زمان ضرب من المصلحة^(٨) ، له طبيعية في الحساب»^(٩) . المبتدأ فيها منسوب إلى المجرور بواسطة حرف الجر ، ولم يرد المبتدأ في نثر الجاحظ في المواضع الواحد والثلاثين غير مخصص أو منسوب إلى المجرور إلا في أربعة مواضع ، ولفظ المبتدأ فيها يدل على التحديد، وما التخصيص أو النسبة إلا تحديد ، وهذه المواضع تتمثل في أقوال الجاحظ: «للضحك موضع»^(١٠) ، وله مقدار»^(١١) ، للحزم»^(١٢) مقدار، وللاقتصاد مقدار»^(١٣) .

(١) ن: ٣- ٩٠ . (٢) ع: ٨٦ .

(٣) انظر النمط الثاني عشر من الجملة الاسمية البسيطة .

(٤) ع: ٢٨ . (٥) ن: ٢- ٧ . (٦) س: ١- ٣١٨ .

(٧) ن: ٢- ٦١ . (٨) ن: ١- ٧ . (٩) ن: ١- ٢٠٨ .

(١٠) خ: ٧ . (١١) ن: ١٣، ١٢، ١١ . (١٢) ن: ١- ٢٠٨ .



أما الذين درسوا هذا النمط من خلال شعر الجاهليين فيمكن أن أستنتج هذه الظاهرة لديهم على النحو الآتي :

عند النابغة الذبياني ذكرت الظاهرة في ثمانية وثلاثين موضعاً ، منها تسعة ^(١) عشر موضعاً كان المبتدأ فيها مخصصاً بالصفة (طبقاً لاستنتاجات الباحث) ، ولم يتعرض لما هو محدود بالنسبة ، حيث ذكر مثالا المبتدأ فيه منسوب مع النكرة غير المخصصة .

أما عند عروة بن الورد فقد ذكر الباحث الظاهرة في أربعة مواضع ، منها ثلاثة كان المبتدأ فيها مخصصاً بالصفة أو منسوباً إلى المجرور ^(٢) .

أما عند عروة بن أذينة فقد ذكرت الظاهرة في ثمانية وعشرين موضعاً ، منها ثلاثة عشر موضعاً المبتدأ فيها نكرة مخصصة بالصفة ، وطبقاً لاستنتاجات الباحث لم يذكر مواضع المبتدأ المنسوب إلى المجرور، حيث ذكر مع النكرة المجرور مبتدأً منسوباً إلى المجرور ^(٣) .

وفقاً لذلك أستنتج أن النكرة إذا وقعت مبتدأً فالأغلب أنها تخصص أو تنسب (أي تحدد) .

قضية ذكر (واو) بعد المبتدأ

وقد اختص الخبر حينئذ بأنه يكون تركيباً شرطياً ، ونموذج النمط حينئذ هو :

المبتدأ معرفة + و + الخبر تركيب شرطي :

ذكر هذا النمط في موضعين : أحدهما قول الجاحظ :

«العلم وإن كان حياة العقل ، كما أن العقل حياة الروح ، والروح حياة البدن فإن

(١) بناء الجملة العربية في ديوان النابغة (رسالة ماجستير - بآداب القاهرة) ١٠ ، ١١ .

(٢) البنية اللغوية لشعر عروة بن الورد (رسالة ماجستير - بآداب القاهرة) ٧٥ ، ٧٦ .

(٣) الجملة العربية في شعر عروة (رسالة ماجستير - بآداب القاهرة) ١٣ ، ١٤ .

حكمه حكم الماء وجميع الغذاء الذي إذا فضل عن مقدار الحاجة عاد ذلك ضرراً»^(١).
 والمبتدأ في الجملة السابقة هو الاسم المعرف بالألف واللام «العلم»، أما الخبر
 فهو التركيب الشرطي المسبوق بالواو «وإن كان حياة العقل، كما أن ... فإن حكمه».
 والربط بين المبتدأ والتركيب الشرطي الخبر هو ضمير الغائب المستتر في (كان)
 والظاهر في (حكمه)، ويتطابقان في الأفراد والتذكير والغيبة. ويختلف هذا النمط
 عن سابقه في وجود الواو سابقة لجملة الخبر، وقد درست هذه القضية تفصيلاً في
 بحث «جملة الشرط عند الهذليين» للباحث^(٢) ويقول: «وقد ذكر النحاة^(٣) معاني
 كثيرة للواو ولكنه لم يوجد بينها ما يعطي معنى الواو ودلالاتها في هذا الموضوع،
 ونظرة إلى ما ذكره الخضرى في حاشيته على شرح ابن عقيل^(٤): «زيد وإن كثر ماله
 فهو بخيل، فهي فيه زائدة على التحقيق لمجرد الوصل، أي وصل الكلام ببعضه.
 والواو للحال، أي زيد بخيل، والحال أنه كثر ماله، وقيل: شرطية حذف جوابها
 للدلالة عليه ببخيل، والواو للعطف على مقدار، أي: إن لم يكثر ماله وإن كثر فهو
 بخيل ولكن ليس المراد بالشرط فيه حقيقة التعلق إذ لا يعلق على الشرط ونقيضه
 معا؛ بل التعميم أي أنه ببخيل على كل حال».

ويمكن جعل «الواو» هذه للشمول والعمومية والتوكيد «وقد وجدت لدى ابن
 هشام وحده من النحاة معنى للواو يتلاءم مع الواو في هذا الموضوع، وهو قوله:
 «الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أن
 اتصافه بها أمر ثابت»^(٥).

(١) الرسائل ١ - ٣١٨.

(٢) جملة الشرط عند الهذليين - رسالة ماجستير: ١٢١ - ١٢٨.

(٣) انظر: الأزهية: ٢٤٠ وما بعدها - الجني الداني ١٥٣ وما بعدها - الإتيقان ٢ - ٢٠٣، وما بعدها.

(٤) حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ٢ - ١٠٨.

(٥) مغني اللبيب ٢ - ٣٤، وانظر الإتيقان: ٢ - ٣٠٥.



وهذا المعنى من أقرب المعاني إلى الواو في هذا الموضع ، فجملة التركيب الشرطي وإن كانت خبراً فهي في معنى الصفة ، لأن الخبر إنما هو صفة ، وبالتالي فإن الواو تفيد الإلصاق، أو تؤكد إصاق الخبر بالمبتدأ ، وهو ما استنتجته في مبحث «جملة الشرط عند الهذليين» ، وفي المثال السابق يؤكد الجاحظ إصاق كون أن حياة العقل بالعلم ، وهو المبتدأ مستخدماً في ذلك حرف «الواو» .

ويتضح ذلك في قوله : «هذا الكتاب - أرسدك الله - وإن حسن في عيني وحلا في صدري لي فليست آمن أن يعتريني فيه من الغلط ما يعترني الأب في ابنه والشاعر في قريضه»^(١) .

فالكاتب يؤكد إصاق معنى جملة الخبر وهي التركيب الشرطي «وإن حسن في عيني» بالمبتدأ وهو «هذا الكتاب» .

ولكنني أرى أن المعنى الذي استنتجته في بحثي المذكور ، وهو إفادة الشمول والعمومية والتوكيد ، أكثر إحاطة وشمولاً لمدلول الواو في هذا الموضع أو هذا النمط، وذلك لأن الجاحظ يريد أن يجعل مفهومه أكثر إحاطة، فيأتي بأقصى حالات الاحتمال التي تنفي أو تناقض المعنى المراد ، وذلك ليؤكد ، فبالرغم من حسن الكتاب في نظره ، وحلاوته في صدره ، إلا أنه يأمن أن يعتريه فيه من الخطأ ... ، ويتضح ذلك في المثال الأول فبالرغم من أن العلم حياة العقل ، فإن حكمه حكم الماء وجميع الغذاء للذي إذا فضل عن مقدار الحاجة عاد ذلك ضرراً .

ولذلك فإنني أذكر في مبحث جملة الشرط عند الهذليين «ودليلها أن تليها أداة شرط وجملة شرط فيها تناقض لمعنى سابق»^(٢) ، وهي في الوقت نفسه تؤكد هذا المعنى»^(٣) ويلاحظ وجود الرابط بين التركيب الشرطي والمبتدأ ، ولم يذكر هذا النمط في بحوث العصر الجاهلي .

(١) الرسائل ١ - ٣١٧ .

(٢) ويمكن أن أضيف بعد سابق قولي «أولا حق» .

(٣) جملة الشرط عند الهذليين ١٢٨ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

وقد ثبت في فكري وذهنني معنى الإحاطة للواو في هذا الموضع فيما بعد . فهي للإحاطة والشمول والتوكيد .

قضية الرتبة بين المفعول المسرح والآخر المقيد

يجمع النحاة على تقديم المفعول المسرح غير المقيد بحرف الجر على المقيد به ، ولكنهم يميزون هذا التقديم^(١) ، ومن أمثلة تقديم المجرور لدى الجاحظ قوله : بلغت لك مالم يبلغه أب بار ولا أم رءوم^(٢) ، والمفعول به المؤخر هو الاسم الموصول وصلته (مالم يبلغه أب) ، أما المجرور المقدم فهو شبه الجملة (لك) .

ومن حيث تقديم المجرور وتأخيرهُ على المفعول به الاسم في نثر الجاحظ لاحظت ما يأتي :

أولاً : إذا كان المفعول به ضميراً فإنه يقدم على الجار والمجرور ضرورة .

كما في قوله : نبهك التصفح لها على عيب قد أغفلته^(٣) ، فأتوه بخبز وزيتون^(٤) .

ثانياً : إذا كان المفعول به معرفة غير الضمير ، والمجرور معرفة ، فأيهما قدمت أو أخرت جائز ، ويؤيد ذلك قول الجاحظ : أتم نعمته عليك^(٥) ، أعاد المسألة عليه^(٦) ، حيث تقدم المفعول به ، وتأخر المجرور ، أما قوله : جمعنا إلى قليلنا كثيرهم^(٧) ، استعمل فيهم الأحقاد والدمن^(٨) ، فقد تقدم المجرور على المفعول به .

ثالثاً : إذا كان المفعول به نكرة فإن المجرور يتقدم عليها ، ويبدو ذلك في أقوال الجاحظ : كتبنا لك أحاديث كثيرة^(٩) ، احتلبوا به دما لا تطير رغوته^(١٠) ، نجعل

(١) التسهيل : ٨٤ / همع الهوامع : ١٦٨-١ / شرح التصريح : ١-٣١٤ .

(٢) خ : ٤ .

(٣) خ : ٣ .

(٤) ن : ٤-١٢ .

(٥) س : ١-٣٠٧ .

(٦) خ : ٥٥ .

(٧) س : ١-٣١٦ .

(٨) س : ٢-٢٠٧ .

(٩) خ : ٨ .

(١٠) س : ٢-٩ .



لكل قبيلة خطباء^(١)، وجعلوا في شاربه وسبّلته غالية^(٢)، لم نجد له أصلاً^(٣)، ويتضح فيها أن المفعول به نكرة، ولذا تقدم الجار والمجرور عليه.

رابعاً: إذا كان المفعول به اسماً موصولاً، فإنه يتأخر دائماً عن المجرور، ويتمثل ذلك في قول الجاحظ: بلغت لك ما لم يبلغه أب بار ولا أم رءوم^(٤)، أتبعنا كل كتاب بما يليه^(٥)، تذكر فيه ما رأت في أبيها^(٦)، شاهدنا بها ما غاب عنا^(٧)، ويزين في سمعك ما تقربنا به إليك^(٨).

وهذه الملاحظات الأربع مخالفة لما قال به النحاة من أن المفعول المسرح - أي المطلق الذي لم يتقيد بجار لفظاً أو تقديرًا كما في باب اختار - يتقدم على غير المسرح، أي المقيد بحرف الجر^(٩).

الدلالة على الحدث والمفعول به مصدر مؤول

لحظت أن المصدر المؤول الذي يتكون من (أن) المشددة المفتوحة الهمزة ومعموليهما، يكون مع الأحداث التي تدل معنوياً على الظن والحديث، أي ما يتصل بالتفكير، ويدل على ذلك أقوال للجاحظ: ذكرت أن قدر نفعه عظيم^(١٠)، ذكر أن بيت المال لا يحتمل ذلك^(١١)، زعمت أن من السنة ترك البراءة^(١٢)، حدثني أحمد بن المثنى أنهم كانوا يعمدون إلى الجراذق التي ترفع عن مائدته^(١٣)، علمنا أن إسماعيل صيره الله عربياً بعد أن كان أعجمياً^(١٤)، حسبت أن أقل ما عند الرجلين ألا يعودا إلى

- | | |
|---|----------------|
| (١) ن: ١-٣٠٦. | (٢) خ: ٥٨. |
| (٣) ع: ١٤٤. | (٤) خ: ٤. |
| (٥) س: ١-٣١٩. | (٦) ع: ٨٧. |
| (٧) س: ١-٣١٦. | (٨) س: ١-٣١٩. |
| (٩) انظر التسهيل ٨٤ / شرح التصريح: ١-٣١٣ / همع الهوامع ١-١٦٧. | (١٠) س: ٢-٢٠٧. |
| (١١) خ: ١. | (١٢) س: ٢-١٢. |
| (١٢) س: ٢-١٢. | (١٣) خ: ٥٧. |
| (١٤) س: ٢-٢٢. | |

مائدته أبداً^(١) ، رأيت أن من حصل السلامة من الدم فقد غنم^(٢) ، فحلف أنه إنما قال^(٣) ... ، توهم أنا قد تذاكرنا أمره^(٤) .

ومن الأمثلة السابقة تتضح الحديثية من الأفعال : (ذكر ، زعم ، حدث ، علم ، حسب ، رأى ، حلف ، توهم) ، وهذه مجمل الأفعال التي دار فيها كون المفعول به مصدرًا مؤولاً مع تكرارها ، وهي تدل على الظن والحديث ، أم تدور في فلك دائرة التفكير ، سواء كان ذلك ذكراً أم زعماً أم إخباراً بحدث أم علماً أم حساباً أم رؤية دالة على ظن أم حلفاً أم توهما .

أما المصدر المؤول الذي يتكون من (أن المصدرية + الفعل) فإنه يكون مع الأحداث التي تدل معنوياً على الطلب والإرادة ، أو ما يمكن أن نسميها تتصل بالمشاعر، ويدل على ذلك أقوال الجاحظ : رجوت أن يصيرَ إلى ما أملناه عندك من الإنعام على^(٥) ، سألت أن أكتب لك علة خباب^(٦) ، أراد الصحيحُ أن يفقأ عين الأعرور^(٧) ... ، أحببنا أن نصدر هذا الجزء^(٨) ، أحببنا ألا يكون مجموعاً^(٩) ، خافت أن يظن بها التشبيه^(١٠) ، شاء أن يزيد فيه^(١١) ، يكرهون أن يعرفوا^(١٢) وفي الأمثلة السابقة تتضح الحديثية من الأفعال «رجا، سأل، أراد، حب، خاف، شاء، كره»، وهذه مجمل الأفعال التي ذكر معها المفعول به مصدرًا مؤولاً من (أن والفعل) مع مراعاة تكرارها ، وكلها تدل على إرادة وطلب، أو ما يمكن تسميته : هي متصلة بالمشاعر الإنسانية ، سواء كان ذلك رجاء أم سؤالاً أم إرادة أم محبة أم خوفاً أم مشيئة أم كرهاً .

- | | |
|-------------------|--------------------|
| (١) خ : ٥٦ . | (٢) خ : ٤ . |
| (٣) ن : ٢ - ٢١٧ . | (٤) خ : ٥٥ . |
| (٥) س : ١ - ٣٠٣ . | (٦) خ : ٤ . |
| (٧) ع : ٩٠ . | (٨) ن : ٢ - ٥ . |
| (٩) ن : ٤ - ٥ . | (١٠) س : ٢ - ١٨ . |
| (١١) س : ٢ - ١٨ . | (١٢) ن : ٣ - ١٠١ . |



مبني المفعول به الثاني الجملة

إذا نصب فعلٌ مفعولين الثاني منهما جملة فإن أصلهما مبتدأ وخبر ، ولم يرد في نثر الجاحظ غير ذلك ، وذكر ذلك في ستة مواضع ، ومثال ذلك قولُ الجاحظ : رأينا علياً يروي عنه ، وكذلك قوله : لم نجد الناس احتاجوا إلى شاهد ، فالرؤية والوجدان بمعنى العلمية تقعا على مفعولين ، الثاني منهما جملة ، وهما (يروي عنه ، احتاجوا إلى شاهد) ، وقد مثل كل من المفعولين الأول والثاني جملة اسمية ، واطرد هذا في بقية المواضع .

قضية المطابقة بين اسم الأحرف الناسخة وخبرها

ورد اسم (إن، أن، كأن، لكن) متطابقاً مع خبرها في جانب الجنس ، والتشخيص (الغيبية والخطاب والتكلم) ، والعدد ، ولكنها يختلفان في الجانب الإعرابي ، وقد يختلفان في جانب التعيين (التعريف أو التنكير) ، ففي قول الجاحظ (كأنه البدر^(١)) ، يزعم أنه مخلوق^(٢) ، نجد المطابقة بين اسمي (كأن ، أن) وهما (هاء الغائب) من جانبٍ وخبريهما وهما (البدر ، مخلوق) من جانبٍ آخر في الأفراد والتذكير والتشخيص ، ولكنها يختلفان إعرابياً ، ويختلف الثاني منها تعييناً .

ويتضح ذلك فيما إذا كان الخبرُ جملة، حيث يوجد العائد الذي يربط الخبر بالاسم ويتطابق معه في جوانب التشخيص والعدد والجنس ، ومثال ذلك : إنهم يضربون بالكاتب فيما بينهم المثل^(٣) ، والخبر هو الجملة الفعلية (يضربون) ، وتتضمن رابطاً يربطها بالاسم ، وهو (واو جماعة الذكور) ، ويتطابق مع اسم (إن) ضمير الغائبين (هم) في التذكير والجمع والغيبية ، ويتضح ذلك في قوله: ولكنها تمجد ما تعرف^(٤) .

ولكن ورد خبر (إن ، وكأن) غير متطابقين مع اسميهما ، ويبدو ذلك في قول

(٢) س : ٢ - ١٩ .

(٤) ع : ١٤٩ .

(١) خ : ٥٤ .

(٣) خ : ٥٧ .

الجاحظ: إنه بقية هذا النسل^(١)، حيث اختلفا في جانب الجنس، فالاسم مذكر والخبر مؤنث، وكذلك قوله: وكأنه مرآة مجلوة^(٢)، حيث يذكر الاسم، ويؤنث الخبر. وبهذا يمكن القول أن ما دار في جانب المطابقة بين المبتدأ والخبر يدور مع اسم (إن) وخبرها.

وإذا كان المبتدأ أجزاء تجمع بين التذكير والتأنيث فإن الخبر يكون مذكراً، ويدل على ذلك قول الجاحظ: كنت أظن أن الرشاقة والحلم لا يجتمعان، وأن ظرف الإنسان وأصالة الرأي لا يفترقان^(٣)، والخبر في الجملتين مذكر، ودل عليه السابقة (الياء)، مع ملاحظة أن اسم (أن) في الجملة الأولى قد تكون من مؤنث فمذكر، وفي الجملة الثانية تكون من مذكر فمؤنث.

اختصاص اللام بين المشتق ومعموله

لاحظت أن اللام تكون بين المشتق ومعموله أو عامله، وأصلها منسوب ومنسوب إليه، أي أنه لو حذف اللام للزم كل من المشتق وعامله أو معموله الإضافة، وهي في ذلك مختصة بالعامل أو المعمول، ومثال ذلك: (شاهد عدل لأضداده^(٤))، ولا عجبى من مغلوب على عقله، مسخر لإظهار عيبه^(٥)، فإنه أفتح لجرمه، وأصح لبره^(٦). كما تختص اللام كذلك بدخولها على العامل أو المعمول إذا سبقا المشتق، ومن ذلك: (كان لسلطانه مدارياً^(٧))، وللضحك موضع، وله مقدار^(٨).

ويلاحظ أنه في حال حذف اللام تكون الإضافة بينهما.

- | | |
|---------------|---------------|
| (١) س: ٢-١٣. | (٢) خ: ٥٤. |
| (٣) س: ١-٢٩٣. | (٤) س: ٢-٢٠٩. |
| (٥) خ: ٣. | (٦) خ: ٥. |
| (٧) س: ٢-٢٠٦. | (٨) خ: ٧. |



مدلول حرف الجر (من)

المعاني التي وردت لحرف الجر (من) ولم تذكر لدى النحاة هي :

١ - أن تقع قبل مصدر حدوث الحدث :

وذلك نحو : وقع الوصف من القائل تقصيًّا ، والنعت من الواصف تألّفًا ، فالمجروران (القائل ، الواصف) هما مصدرًا حدوث الحداث (الوصف ، والنعت). ويتضح ذلك في الأقوال : يحتشم من تقليده الخطير من جلسائه (س : ٢ - ١٩٠) وافق هذا القول من الزهري (س : ٢ - ١٩٤) ، ظهرت له منهم (س : ٢ - ١٩٧) الشك منا فيه (س : ٢ - ٩) ، الخائف من زوال الغني (خ : ٢) حيث تسبق (من) الأسماء (جلساء، الزهري، ضمير الغائبين: هم ، ضمير المتكلمين: نا ، زوال الغني) وهي مصدر وقوع الأحداث .

٢ - الفصل بين الجزء والكل (كله) :

نحو : (ليس للكاتب اشتراط شيء من ذلك)^(١) ، ونلاحظ أن حرف الجر (من) قد فصل بين الجزء (شيء) . والكل له وهو (ذلك) ، فالشيء جزء ما يشير إليه اسم الإشارة (ذلك) ، ونجد ذلك واضحًا فيما يجمع بين الأجزاء وكيلايتها : النكتة من غلظك (س : ٢ - ١٨٨) ، الذروة القصوى من الصلف (س : ٢ - ١٩١) ، الواحد منهم (س : ٢ - ١٩١) ، مجلس من مجالسهم (خ : ٤٦) .

٣ - للتخصيص :

نحو : (وأنه ليبلغني أن رجلا من القصابين يكون في سوقه ...) ^(٢) ، وفيه نلاحظ أن حرف الجر (من) فصل بين الكلمتين (رجلاً ، والقصابين) ، ونجد أن كلمة (القصابين) تخصيص لكلمة (رجلاً) ، ويتضح هذا المدلول في : قوم من غير أهل خراسان (س ٢ - ٢٠٦) ، قوم من أهل خراسان (س ٢ - ٢٠٧) ، طائفة من الناس (س ٢ - ٢٠٨) .

(٢) س : ٢ - ٢٠٠ .

(١) س : ٢ - ١٩١ .

٤ - للفصل بين الواحد وجمعه :

نحو : لم أر صناعة من الصناعات إلا وقد يجمع أهلها غيرها إليها^(١) ، فالحرف (من) فصل بين المفرد (صناعة) وجمعه (الصناعات) ، ويتحقق ذلك في ، زمن من الأزمان (س ١ - ٣٣٨) ، زمن من هذه الأزمنة (س ١ - ٣٤٠) حال من الأحوال (س : ١ - ٣٦٧) ، ويمكن أن تؤدي في هذا الموضع مدلول الشمول مع ما بعدها وهما زائدان ، لأنه يمكن الاستغناء عنها وعن المجرور بها ، حيث يكون القول : (لم أر صناعة إلا وقد ...) ، ولكن الكاتب ذكرها مع جمع ما قبلها ليفيدا شمولاً ، ويفهم ذلك من بقية الأمثلة .

٥ - قبل تفصيل لمجمل سابق عليه (للتفصيل) :

نحو : حتى كان الذي كان من قتل عثمان رضي الله عنه ، وما انتهك منه ومن ضبطهم بالسلاح^(٢) ، وقد سبقت (من) قوله ، (قتل عثمان ، ضبطهم بالسلاح) ، وهما تفصيل لما سبق (من) ، وهو قوله : (الذي كان) ، ويبدو ذلك واضحاً في قوله : ولكن الناس كانوا على طبقات مختلفة ومراتب متباينة ، من قاتل ومن شاد على عضد ، ومن خاذل عن نصرته^(٣) ، وفيه يتضح أن حرف الجر (من) قد سبق تفصيلاً وهو (قاتل وشاد وخاذل) لمجمل سابق عليه وهو (طبقات مختلفة ومراتب متباينة) .

٦ - قبل مفسر لمبهم سابق عليه (مفسرة) :

نحو قوله : وما قد صار إليه الموالي من الفخر على العجم والعرب^(٤) ، فالاسم الموصول (ما) مبهم ، حيث لا يتضح معنوياً ، ولكن مجرور (من) قد فسره وهذا واضح في قوله (من الفخر على العجم والعرب) ، ويتضح هذا المدلول في أقوال

(٢) س : ٢ - ٧ .

(٤) س : ٢ - ٢٠ .

(١) س : ٢ - ٢٠١ .

(٣) س : ٢ - ٩ .



الجاحظ : بما أفادك من لطائف الخدع ، ونبهك عليه من غرائب الحيل^(١) ، أما ما سألت من احتجاج الأشحاء^(٢) ... ، وما يرجو من نفع ذلك له^(٣) ، إلى أن كان من اعتزال الحسن - عليه السلام - الحروب^(٤) ، قد عرفت - أكرمك الله - ما كان الناس فيه من القول بالتشبيه والتعاون عليه^(٥) ، لما جعل الله عندكم من حسن الاختيار والعلم بمنافع العباد^(٦) ، رجوت أن يصيرَ إلى ما أملناه عندك من الإنعام على والاسترهان لشكري^(٧) ، وفيها يتضح أن المجرور بحرف الجر (من) مفسر للاسم الموصول السابق له ، أو ما هو بمنزله ، وربما فسرت اسم إشارة ، كما هو في قوله : حبذا ذلك من خبر^(٨) . ف(من) في مثل هذه المواضع والسياقات فيها دلالةُ التبيين والتفسير والتمييز لمبهم سابقٍ .

٧ - للتعديّة :

نحو : يؤسوا من القهر^(٩) ، الفعلُ (يؤس) توصل إلى المفعول به (القهر) بواسطة حرف الجر (من) ، ويمكن أن نسمي هذا المدلول : ضرورة لأداء المعنى ، وحينئذ يدخل ضمنه قولُ الجاحظ : لا بد لمن التمس نفعه من مراجعته^(١٠) ، فالبد يلزمه (من) .

من مواضع فتح همزة (أن)

قد تفتح همزة (أن) وهي مع معموليها في موضع رفع خبر لاسم إشارة ، ومن ذلك قول الجاحظ : وذلك أن للشباب سكرة وطهاجًا^(١١) وقوله : وذلك أن أول

- | | |
|--------------------|-------------------|
| (١) س : ٢ - ١ . | (٢) خ : ٥ . |
| (٣) خ : ٥٥ . | (٤) س : ٢ - ١٠ . |
| (٥) س : ١ - ٢٨٣ . | (٦) س : ١ - ٢٩٢ . |
| (٧) س : ١ - ٣٠٣ . | (٨) خ : ٦٠ . |
| (٩) س : ١ - ٢٨٨ . | (١٠) خ : ١ . |
| (١١) س : ١ - ٢٩٤ . | |

ما تكلم به النبي ﷺ على المنبر^(١) ، وكذلك قوله : « وذلك أن أبا بكر أقام بمكة ما أقام النبي ﷺ »^(٢) وقوله : « وذلك أن المأمون أمر له بفرض »^(٣) .

كما أنها فتحت في موضع رفع خبر لاسم موصول . ومنه قول الجاحظ : « والذي دعاني إلى وضعه مع إشفافي منه وهيبتي لتصفحك له أي حين علمت أن الغالب على إرادتك ... »^(٤) .

ولم يذكر النحاة ذلك^(٥) بل عارضوا مثله ، وغاية ما ذكروه كما قلت سابقاً أن تقع «أن» في موضع خبر اسم معنى .

ويمكن اعتبار فتح همزة «أن» في المواضع السابقة لحذف لام تعليلية قبلها، ويكون التقدير : وذلك لأن للشباب سكرة ... وذلك لأن أول ما تكلم به ... وذلك لأن أبا بكر أقام بمكة ... ذلك لأن المأمون أمر له بفرض ... وذلك لأنني حين علمت أن الغالب ...

ويؤيد هذه النظرة أننا لو استكملنا عبارة الجاحظ الأخيرة نجد أنه يعطف على «أن ومعمولها قوله : «ولأنني حين أمنت عقاب الإساءة ووثقت بثواب الإحسان كان ذلك موجبا لوضعه ولم أستكره نفسي عليه»^(٦) فعطف عليها مستخدماً لام التعليل قبل المصدر المؤول من (أن) ومعمولها المعطوف على ما سبقه ، ويذكر الأزهري في المواضع التي يجوز فيها الفتح والكسر : «الموضع الثالث : أن تقع في موضع التعليل ، نحو : أنه هو البر الرحيم من قوله تعالى : «إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم» قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة أي «لأنه»،

(١) العثمانية : ٨٥ .

(٢) العثمانية : ١٠٤ .

(٣) الرسائل : ١ - ٢٩٤ .

(٤) الرسائل : ١ - ٣١٧ .

(٥) ارجع إلى : التسهيل : ٦٣ / الجمع : ١ - ١٣٧ وما بعدها / شرح التصريح ١ - ٢١٩ وما بعدها .

(٦) الرسائل : ١ - ٣١٧ .



وحرف الجر إذ أدخل على «أن» لفظاً تقديراً فتح همزتها ، فهو تعليل إفرادي ، ويقراً
الباقون من السبعة بالكسر على أنه تعليل مستأنف بياني، فهو في المعنى جواب سؤال
مقدر تضمنه ما قبله ، فكأنهم لما قالوا : إنا كنا من قبل ندعوه : قيل لهم : لم فعلتم
ذلك ؟ فقالوا : إنه هو البر الرحيم ، فهو تعليل جملي ^(١) .

والأكثر تأييداً لما استنتجته هو قول سيبويه : «جئتك أنك تريد المعروف إنها أراد
جئتك لأنك تريد المعروف، ولكنك حذفت اللام ههنا كما تحذفها من المصدر» ^(٢) .

إذن ، يمكن القول بفتح همزة (إن) إذا وقعت في معنى تعليلي حذف منه لام
التعليل ، فهو تعليل تقديري ، أو تعليل ملحوظ . وهو موضع جواز لكسر همزة
(إن) كذلك .

من مدلول الفعل اللازم :

ذكر النحاة ^(٣) علامات ودلائل للفعل اللازم ، درست من خلال النمط الرابع
في الجملة الفعلية ، ولكن ورد الفعل اللازم في نثر الجاحظ ليؤدي دلالة أخرى لم
يذكرها النحاة، وهي :

أن يدل على مشاعر نفسية داخلية ، ومن ذلك قول الجاحظ : «فضحك النبي ﷺ» ^(٤) ،
فالضحك دالة على حالة نفسية داخلية ومشاعر ذاتية، وكذلك قوله: غلا غليانه ^(٥) ،
تطيب نفسه ^(٦) ، وأولهما دلالة على الغيظ والحزن، وثانيهما دلالة على الفرح والسرور،
أما قول الجاحظ نعم الوكيل ^(٧) ، فهو تعبير عن مدح ، وهو خاص بالإنباء عن
مشاعر نفسية ذاتية ، وكذلك قوله : عز وجل ^(٨) دلالة على التعظيم .

(٢) الكتاب ٣- ١٢٦ .

(١) شرح التصريح : ١- ٢١٨ .

(٣) انظر : شرح شذور الذهب : ٣٥٥ / شرح ابن عقيل : ١- ١٦ وحاشية الخضري عليه /

شرح التصريح : ١- ٣١٠ .

(٦) خ : ٦ .

(٥) س : ٢- ٩ .

(٤) خ : ٦ .

(٨) س : ٢- ١٩ .

(٧) س : ٢- ٢٠٩ .

الفاء العارضة :

ذكر النحاة^(١)، أن الفاء تفيد الترتيب والاتساق، ويفسرون الترتيب على نوعين: أحدهما: الترتيب المعنوي، والآخر: الترتيب الذكري، ولكنني أرى أن الفاء تختص كذلك بدخولها على أدوات الشرط التي تتضمن مع تركيبها مدلولاً يكون عارضاً بالنسبة للحدث الأصلي، كأن يناقضه أو يعترض أحداثه أو استمرار حديثه، ويمكن أن تسمى بالفاء العارضة، ومثالها عند الجاحظ: على أنهم مجمعون على أنه ملعون من قتل مؤمناً متعمداً أو متأولاً فإذا كان القاتل سلطاناً جائراً أو أميراً عاصياً لم يستحلوا سبه ولا خلعه^(٢)، فالفاء وما بعدها معنى عارض بالنسبة لما قبلها، وقد وردت تحمل هذه الدالة بعد الجملة الاستفهامية والأمرية^(٣).

كما يعطف عليها بالواو في هذا الموضع، مثال ذلك: ولا يُصلّون أولاهن حتى تصبر الشمس على أعالي الجدران كالملاء المعصفر، فإن نطق مسلمٌ خُبط بالسيف، وأخذته العمْدُ، وشكَّ بالرماح، وإن قال قائل اتق الله أخذته العزة بالإثم^(٤)، فما بعد (الفاء) كلام عارض بالنسبة للمعنى الأول، واشترك معه باستخدام (الواو) في قوله: (وإن قال قائل...) وذلك لأن المعنيين بينهما مشاركة زمنية، ولم يشرك بين المعنى العارض وما سبقه من حدث حتى لا تتوهم الحالية.

قضية وقوع المصدر حالاً

يذكر النحاة أن الحال لما كانت وصفاً لصاحبها وإخباراً بها عنه وجب أن تتحد معه في المعنى، وقد جاء ذلك واضحاً في الصور الأولى والثانية والثالثة والرابعة من النمط الأول، أما الخامسة والسادسة منه - فعلى رأي النحاة - ليس هناك اتحاد في

(١) انظر: معاني الحروف: ٤٣ / المفصل: ٣٠٤ / التسهيل: ١٧٥ / مغني اللبيب: ١-١٢٨

/ الجنبي الداني: ٦١ / همع الهوامع: ٢-١٣٠ / شرح التصريح: ٢-١٣٨ .

(٢) س: ٢-١٥ . (٣) انظر: س: ٢-١٢، ١٤ .

(٤) س: ٢-١٧ .



المعنى مع صاحبها، ذلك أن الحال قد جاءت مصدرًا . وأجهد النحاة أنفسهم في مصير المصادر التي جاءت أحوالاً، وكما ذكر سيوييه: «قتلته صبرًا ، ولقيته فجاءة ومفاجأة ، وكفاحًا ومكافحة، ولقيته عيانًا ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضًا وعدوا ومشيًا، وأخذت ذلك عنه سمعا وسماعًا»^(١)، وما جاء منه بالألف واللام ، وذلك قولك: أرسلها العراك^(٢) ، وكذلك مررت بهم الجماء الغفير^(٣)، وما جاء منه مضافًا إلى معرفة وذلك قولك، طلبته جهديك^(٤) .

واختلف النحاة^(٥) حول تخريج هذه الأحوال: فذهب سيوييه^(٦) وجمهورُ البصريين إلى أنها مصادرٌ في موضع الحال مؤولةٌ بالمشتق ، وقال بعضهم : هي مصادر على حذف مضاف، وقيل هي مفاعيل مطلقة لأفعال سابقة من نوعها وعليه الكوفيون ، أي أنه منصوب على المصدرية، لكن الناصب عندهم لها الفعل المذكور وتأوله بفعل من نفس المصدر^(٧) ، وقيل هي مفاعيلٌ مطلقة لفعل مقدر من لفظها ، وذلك الفعل هو الحال ، وعليه الأخصسُ والمبرد .

ويذكر سيوييه أنه : (ليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع)^(٨) ، ولكن المبرد رأى بالقياس، واختلف النقل عنه^(٩) ، فنقل عنه قوم أنه أجاز ذلك مطلقًا ، ونقل عنه آخرون أنه أجازها فيما هو نوع الفعل . واستثنوا ثلاثة أنواع أجازوا القياس فيها ، أحدها^(١٠) : ما وقع بعد خبر قرن

(١) الكتاب : ١ - ٣٧٠ .

(٢) الكتاب : ١ - ٣٧٢ .

(٣) الكتاب : ١ - ٣٧٥ .

(٤) الكتاب : ١ - ٣٧٣ .

(٥) انظر : المفصل : ٦٢ / التسهيل : ١٠٧ / همع الهوامع : ١ - ٢٣٨ / شرح التصريح : ١ - ٣٧٣ ، ٣٧٦ / شرح ابن عقيل : ١ - ١٩١ ، ١٩٢ .

(٦) انظر : الكتاب : ١ - ٣٧٠ .

(٧) انظر : شرح ابن عقيل : ١ - ١٩٢ .

(٨) الكتاب : ١ - ٣٧٠ / وانظر : المفصل : ٦٢ .

(٩) انظر : المفصل : ٦٢ / همع الهوامع : ١ - ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(١٠) انظر : همع الهوامع : ١ - ٢٣٨ .

بالألف واللام الدالة على الكمال ، ويرى أبو حيان أن هذا النصب على التمييز ،
وثانيها^(١) ، ما وقع بعد خبر يشبهه به مبتدؤه ، وعده أبو حيان من باب التمييز ،
وثالثها^(٢) ما وقع بعد (أما) نكرة ، وذهب الأخفش إلى أنه مفعول مطلق مؤكد
لنصبه ، فإن وقع بعد (أما) معرفة فالحجازيون يرجحون الرفع ، وبنو تميم يوجبونه^(٣) .

أما ما ذكر في قول الجاحظ : قتله على هذا القول جهارًا غير ختل وعلانية غير
سر ، فإننا نلاحظ أن الحال تبين هيئة الحدث ذاته ، وإذا كان المصدر حدثًا ، والفعل
يشمل الحدثية ، ويجوز الإخبار عن الحدث بحدث ، اتضح لنا أنه يجوز أن يكون
الحال مصدرًا إذا كان مبيّنًا لهيئة الحدث . ومثل ذلك قول الجاحظ ، وقد مات
عطشا^(٤) ، فالنكرة (عطشا) حال تبين هيئة الحدث وهو الموت ، إذ التقدير حيثئذ
(حدث القتل جهارًا ، وقع الموت عطشا) ، فحدوث الحدث في كلا الموضعين قد
وصف بالنكرتين (جهارًا ، عطشا) فهما مبينان لهيئة حدوث الحدث .

(١) انظر مع الهوامع : ١- ٢٣٩ / شرح التصريح : ١- ٣٧٤ .

(٢) انظر : الكتاب : ١- ٣٨٥ . (٣) س : ٢- ١٢ .

(٤) خ : ٥٥ .



القسم الرابع

ظواهر نحوية ذكرها النحاة ولم ترد في نثر الجاحظ

يتضمن هذا القسم الظواهر النحوية التي ذكرها النحاة ، ولكنها لم ترد في نثر الجاحظ، وربما ذكر النحاة جزئيات عديدة للقضية الواحدة ، ولكن لم يرد في نثر الجاحظ منها إلا بعضُها .

العائد في الخبر الجملة

إذا كان الخبرُ جملةً فإن النحاة ذكروا عدة حالات لوجود العائد الذي يربط الخبر بالابتداء ، تنحصر في أربع :

أولها : حالة الاستغناء عن العائد : وذلك إن اتحدت جملة الخبر بالابتداء معنى ، هي أو بعضها ، أو قام بعضُها مقام مضاف إلى العائد ^(١) .

ثانيها : حالة الحذف جوازاً : «إن علم ونصب بفعل ، أو صفة ، أو جر بحرف تبعيض ، أو ظرفية ، أو بمسبوق مماثل لفظاً . ومعمولاً ، أو بإضافة اسم فاعل» ^(٢) . وبذكر السيوطي ^(٣) أنه يجوز الحذف في كل اسم له الصدر نحو: كم وأي وكل اسم لا يتعرف نحو : من وما ، وحكي هذا عن الفراء ، كما ذكر أن الكسائي يميز حذف المنصوب بفعل جامد كالتعجب ^(٤) ، ثم يقول السيوطي : والمختار من هذا كله الجوازُ بشرطين : أحدهما : وجود دليل يدل على المحذوف ، والثاني : ألا يؤدي إلى

(١) انظر : التسهيل : ٤٨ / همع الهوامع : ١ - ٩٦ / شرح التصريح : ١ - ٦٢ .

(٢) التسهيل : ٤٨ .

(٣) همع الهوامع : ١ - ٩٧ / وانظر : شرح التصريح : ١ - ١٦٢ .

(٤) نحو : أبوك ما أحسن ، أي أبوك ما أحسنه .

رجحان عمل آخر ، بأن يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه كما تقدم في: الرغيف أكلت منه ، وكأيهم ضربت (١) .

ثالثتها : حالة ضعف الحذف ، وتفهم من قول ابن مالك : «وقد يحذف بإجماع إن كان مفعولاً به والمبتدأ كل أو شبهه في العموم والافتقار ، ويضعف إن كان المبتدأ غير ذلك» (٢) .

رابعتها : حالة ما يغني عن العائد : قد يغني عن العائد في الجملة الخبر أشياء ، وهي (٣) : الإشارة (٤) ، ويقول السيوطي (٥) : وخصه ابن الحاج بكون المبتدأ موصولاً ، أو موصوفاً ، والخبر إشارة للبعيد ، أو تكرار المبتدأ بلفظه ومعناه (٦) ، أو عموم يشمل المبتدأ ، أو تشتمل الجملة على اسم أعم من المبتدأ (٧) ، أو عطف جملة فيها ضمير المبتدأ بفاء السببية على الجملة المخبر بها الخالية منه (٨) ، أو عطف الجملة المذكورة بالواو (٩) ، وأجازته هشام وحده (١٠) ، أو شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر (١١) ، أو وجود ضمير عائد على المبتدأ بدلاً من بعض الجملة المخبر بها (١٢) . وقد أجازته الأخفش .

(١) همع الهوامع : ١ - ٩٧ .

(٢) التسهيل : ٤٨ ، وانظر همع الموضوع السابق .

(٣) انظر: مغني اللبيب : ٢ - ٩٨ وما بعدها / همع الهوامع ، ١ - ٩٧ ، ٩٨ / شرح التصريح ١ - ١٦٥ .

(٤) نحو قوله تعالى : ﴿وَلِبَاسُ الْقَوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] .

(٥) همع : الموضوع السابق .

(٦) نحو : الحاقة ما الحاقة ... الآيتين ١ ، ٢ من سورة الحاقة .

(٧) نحو : زيد نعم الرجل .

(٨) نحو قول الشاعر : وإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق .

(٩) نحو : زيد قامت هند وأكرمها ، ومنع ذلك الجمهور (همع الهوامع ١ - ٩٨) .

(١٠) همع : الموضوع السابق . (١١) نحو : زيد يقوم عمرو وإن قام .

(١٢) نحو ، حسن الجارية أعجبتني هو .



ولم يذكر لدى الجاحظ شيء من ذلك، وكل ما ذكر سابقاً إنما هو وجودُ العائد الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ .

قضية حذف المبتدأ

ذكر (سيبويه) حذف المبتدأ من الجملة الاسمية في قوله : «هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً ، ويكون المبني عليه مظهرًا ، وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت : عبد الله وربي ، كأنك قلت : ذاك عبد الله أو هذا عبد الله ...»^(١) . وذكر مثل ذلك الزمخشري^(٢) ، وابن مالك^(٣) ، وغيرهما من النحاة^(٤) ، وحصر النحاة حالات وجوب حذف المبتدأ فيما يأتي :

أولاً : المخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح^(٥) ، أو ذم^(٦) ، أو ترحم^(٧) .

ثانياً : المخبر عنه بمصدر بدل من اللفظ بفعله^(٨) .

ثالثاً : المخبر عنه بمخصوص في باب نعم^(٩) .

رابعاً : المخبر عنه بصريح في القسم^(١٠) .

خامساً : بعد لا سيما إذا رفع مخصوصها .

سادساً : وكذلك كما في قول العرب : من أنت زيد ؟ أي مذكورك .

(١) الكتاب : ٢ - ١٣٠ وذكر كذلك في الكتاب : ١ - ١٤١ « ويجوز هذا أيضًا على قولك شاهدك، أي ما ثبت لك شاهدك » .

(٢) المفصل : ٢٥ . (٣) التسهيل : ٤٦ .

(٤) انظر : مغني اللبيب : ٢ - ١٥٢ / الهمع : ١ - ١٠٣ / شرح التصريح : ١ - ١٧٦ .

(٥) نحو : الحمد لله أهل المدح ، أي هو أهل المدح .

(٦) نحو : مررت بزيد الفاسق ، أي هو الفاسق .

(٧) نحو : مررت ببكر المسكين ، أي هو المسكين .

(٨) نحو : سمع وطاعة ، أي أمرى سمع وطاعة .

(٩) نحو نعم الرجل زيد ، أي هو زيد .

(١٠) نحو : في ذمتي لأفعلن ، أي يميني في ذمتي .

كما حصروا حالات جواز حذف المبتدأ فيما يأتي^(١) :

أولاً : في جواب الاستفهام^(٢) .

ثانياً : بعد وفاء الجواب أو الجزاء^(٣) .

ثالثاً : بعد إذا الفجائية^(٤) .

رابعاً : بعد القول^(٥) .

خامساً : في غير ذلك إذا كان هناك قرينة^(٦) .

وورد المبتدأ محذوفاً في نثر الجاحظ من خلال عشرة مواضع توزعت في الصور الآتية :

الصورة الأولى : بعد فاء الجواب أو الجزاء ، وذلك في قوله ، (من نهى عن لعن الملعون فملعون)^(٧) ، فقوله : (فملعون) جملة اسمية ، تصدرت بفاء الجزاء الواقعة جواباً للتركيب الشرطي ، و (ملعون) هو الخبر أما المبتدأ فمحذوف تقديره: (هو) . ويجوز أن ترد (فاء الجزاء) بعد (كل) النكرة العمومية ، كما هو في قول الجاحظ : وكل كاتب فمحكوم عليه بالوفاء ، ومطلوب منه الصبر على اللأواء^(٨) .

كما يجوز أن ترد بعد (أما) كما في قول الجاحظ: (فأما قاتله والمعين على دمه والمريد لذلك منه فضلال لا شك فيهم)^(٩) ، وموضعا حذف المبتدأ فيهما هما : (فمحكوم

(١) انظر: التسهيل ٤٦ / مغني اللبيب: ٢ - ١٥٢ / الهمع: ١ - ١٠٣ / شرح التصريح ١ / ١٧٦ .

(٢) نحو ، وما أدراك ماهيه نار . أي هي نار .

(٣) نحو : من عمل صالحاً فلنفسه . أي فعمله لنفسه .

(٤) نحو : خرجت فإذا السبع ... أي فإذا هو السبع .

(٥) نحو : وقالوا : أساطير الأولين : أي هي أساطير ... أو هذه أساطير ...

(٦) نحو : قوله تعالى : سورة أنزلناها . أي هذه ، براءة من الله أي هذه إلخ ...

(٧) الرسائل: ٢ - ١٤ . (٨) ٢ - ١٩١ . (٩) الرسائل: ٢ - ٩ .



عليه ، فضلال) ، والتقدير (فهو محكوم عليه ، فهم ضلال) .

ثانياً : بعد القول : كما هو في قول الجاحظ :

فقال : جامدة شاخصة لا تندي^(١) والتقدير : هي جامدة ... وكذلك قوله ، هذا الذي يقال له : شهيد الكرم^(٢) ، والتقدير : هو شهيد الكرم . وذلك في ستة مواضع .

ثالثاً : في مواصلة حديث مستأنف ، كقول الجاحظ : وصديق لنا آخر كنا قد ابتلينا بمؤاكلته ، والتقدير : وهذا صديق لنا آخر - ويمكن أن تقع هذه الحالة تحت (خامساً) في حالات جواز حذف المبتدأ السابقة .

وبقية حالات جواز الحذف أو حالات وجوب الحذف لم ترد في نثر الجاحظ ، ويلاحظ أن بعض الحالات لا تدخل ضمن بناء الجملة الخبرية .

قضية الرتبة بين المبتدأ والخبر :

يجب أن يسبق المبتدأ الخبر ، وذلك لأن المبتدأ هو المحكوم عليه ، فوجب ابتداء الجملة به ثم يتلوه المحكوم به عليه ، وهو الخبر ، ويقول في ذلك سيبويه : «الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما وهذا عربي جيد ، وذلك قولك : تميمي أنا ، ومشنوء من يشنوءك ، ورجل عبد الله ، وخز صفتك»^(٣) فأجاز تقديم الخبر كذلك . فهناك بعض الحالات يجوز فيها أن يتقدم الخبر ، وأخرى يجب أن يتقدم فيها .

وإذا كان سيبويه يقول : « وزعم الخليل - رحمه الله - أنه يستقبح أن يقول قائم زيد ، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم»^(٤) .

ويفسر السيرافي قول سيبويه بأنه « يريد أن قولك : قائم زيد قبيح إن أردت أن تجعل «قائم» المبتدأ ، و «زيد» خبره ، أو فاعله ، وليس بقبيح أن تجعل «قائم» خبراً

(١) البخلاء : ٩ . (٢) الكتاب : ٢ - ١٢٧ / وانظر المفصل : ٢٤ / التسهيل : ٤٧ .

(٣) الموضوع السابق . (٤) الكتاب : ٢ - ١٢٧ .

مقدمًا والنية فيه التأخير ، كما تقول ضرب زيدًا عمرو ، والنية تأخير زيد الذي هو مفعول ، وتقديم عمرو الذي هو فاعل»^(١) .

ولقد تابع الزمخشري سيبويه في ذلك^(٢) .

واتفق النحاة على جواز تقديم الخبر على المبتدأ ، ويحصر ابن مالك هذه الحالات في قوله: «ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية الخبر ، أو فاعلية المبتدأ ، أو يقرب بالفاء ، أو بإلا لفظًا أو معنى في الاختيار ، أو يكون لمقرون بلام الابتداء أو لضمير الشأن أو شبهه أو لأداة استفهام أو شرط أو مضام إلى إحداهما ، ويجوز نحو : في داره زيد إجماعًا وكذا : في داره قيام زيد ، وفي دارها عبد هند عند الأخصس»^(٣) .

أما حالات وجوب تقديم الخبر فقد حصر مواضعها كثير من النحاة^(٤) . ويمكن إجمالها فيما يأتي :

أولاً : أن يوقع تأخيرها في لبس ظاهر^(٥) .

ثانيًا : أن يقترن المبتدأ بـ(إلا) لفظًا^(٦) أو معنى^(٧) .

وعبر السيوطي عن ذلك في قوله : «أن يكون مسندًا إلى مقرون بأداة حصر لثلا يلتبس»^(٨) .

(١) هامش الكتاب رقم (٢) : ٢ - ١٢٧ .

(٢) المفصل : ٢٥ .

(٣) التسهيل : ٤٧ / وانظر : المفصل ، ٢٥ المقرب : ١ - ٨٥ ، ٨٦ الممع ١ - ١٠٢ ، ١٠٣ /

شرح التصريح : ١ - ١٧٤ .

(٤) المراجع السابقة .

(٥) نحو : في الدار رجل . فرجل مبتدأ مؤخر وجوبًا ، وعبر عن ذلك بعض النحاة بقولهم «أن يكون تقديمه مصححًا للابتداء بالنكرة» الممع ، ١ - ١٠٣ .

(٦) نحو مالنا إلا أتباع أحمد .

(٧) نحو : إنها عندك زيد .

(٨) الممع : ١ - ١٠٣ .



- ثالثاً:** أن يكون مسنداً إلى مقرون بالفاء ^(١) .
- رابعاً:** أن يكون مسنداً إلى مشتمل على ضمير ملابسه ^(٢) .
- خامساً:** أن يستعمل كذلك في مثل ؛ لأن الأمثال لا تتغير ^(٣) .
- سادساً:** أن يكون واجب التصدير ، كالأستفهام ^(٤) ، والمضاف إليه ^(٥) .
- سابعاً:** أن يكون «كم» الخبرية ، أو مضافاً إليها ^(٦) .
- ثامناً:** أن يكون اسم إشارة ظرفاً ^(٧) .
- تاسعاً:** أن يكون دالاً على ما يفهم بالتقديم ، ولا يفهم بالتأخير ^(٨) .
- عاشرًا:** أن يكون الخبر مسنداً دون (أمّا) إلى (أنّ) المفتوحة المشددة وصلتها ^(٩) .
- وجوز الفراء والأخفش ^(١٠) تأخير قياساً على المسند إلى أن المخففة ^(١١) .
- حادي عشر:** أن يكون تقديمه ضرورةً للابتداء بالنكرة ، وذلك كشبه الجملة .
- كما يمتنع تقديم الخبر بل يجب تأخيره في عدة حالات يمكن حصرها فيما يأتي ^(١٢) :

- (١) نحو : أما في الدار فزيد .
- (٢) نحو : في الدار صاحبها : إذ لو تأخر الخبر لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .
- (٣) كقولهم : في كل واد بنو سعد . (٤) نحو : أين زيد ؟ كيف عمرو ؟ .
- (٥) صبح أي يوم السفر ؟ .
- (٦) نحو : كم درهم مالك ، وصاحب كم غلام أنت .
- (٧) نحو : ثم زيد . وهنا عمرو ، ووجه تقديمه القياس على سائر الإشارات فإنه يقال هذا زيد ولا يقال : زيد هذا .
- (٨) نحو : لله درك ، فلو أخر لم يفهم منه معنى التعجب الذي يفهم من التقديم ومنه سواء على أقمت أم قعدت .
- (٩) نحو : وآية لهم أنا حملنا ، إذ لو أخر لالتبس بالمكسورة .
- (١٠) انظر الهمع : ١ - ١٠٣ . (١١) نحو : وأن تصوموا خير لكم .
- (١٢) انظر : المقرب : ١ - ٨٥ / همع الهوامع : ١ - ١٠٣ / شرح التصريح : ١ - ١٧٠ ، ١٧٣ .

أولاً: أن يُخشى من التباسه بالمبتدأ، كأن يكونا نكرتين، أو معرفتين متساويين في التخصيص، ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر^(١).

ثانياً: أن يخشى من التباس المبتدأ بالفاعل إذا تقدم الخبر وكان فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ^(٢).

ثالثاً: أن يقترن الخبر بـ(إلا) معنى^(٣) أو لفظاً^(٤).

رابعاً: أن يكون المبتدأ مما يستحق التصدير إما بنفسه بأن يكون له صدر الكلام^(٥)، أو مشبهها بما يستحق التصدير^(٦)، أو مستحقاً للتصدير بغيره، وهو إما أن يكون متقدماً على المبتدأ^(٧)، أو متأخراً عنه^(٨).

ومن خلال نثر الجاحظ لم يلحظ من الحالات السابقة سوى:

أولاً: حالة جواز تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبر شبه جملة، والمبتدأ معرفة، وتمثل هذا في النمط الحادي عشر من الجملة الاسمية بصورتيه:

(جار ومجرور + معرفة، ظرف + معرفة)، وورد هذا في اثنين وثمانين موضعاً.

ثانياً: حالة وجوب تقديم الخبر على المبتدأ، إذا كان الخبر شبه جملة والمبتدأ نكرة، وتمثل هذا في النمط الثاني عشر بصورتيه: (جار ومجرور + نكرة، ظرف +

(١) نحو: زيد أخوك، وأفضل منك أفضل مني: فإن كلامها صالح للوصف عن الآخر بخلاف ما إذا كان معه قرينة لفظية نحو: رجل صالح حاضر أو قرينة معنوية نحو: أبو يوسف أبو حنيفة.

(٢) نحو: زيد قام بخلاف ما إذا كان الخبر صفة نحو: زيد قائم أو كان فعلاً رافعاً لظاهر نحو: زيد قام أبوه، أو لضمير بارز نحو: أخواله قاما.

(٣) نحو: إنما أنت نذير، وتقديره: ما أنت إلا نذير.

(٤) نحو: وما محمد إلا رسول.

(٥) نحو: ما أحسن زيداً، من في الدار؟ من يقيم أقم معه، كم عبيد لزيد؟

(٦) نحو: الذي يأتيني فله درهم. (٧) نحو: لزيد قائم.

(٨) نحو: غلام من في الدار؟ مال كم رجل عندك.



نكرة) ، وورد في واحد وثلاثين موضعاً .

وكذلك إذا كان المبتدأ مصدرًا مؤولاً والخبر شبه جملة ، وتمثل في النمط الثالث عشر في اثني عشر موضعاً ، والنمط الثالث والعشرين في موضعين .

ثالثاً : بقية حالات جواز ووجوب تقديم الخبر لم ترد في نثر الجاحظ .

رابعاً : بقية أنماط الجملة الاسمية حافظت على الرتبة في ركنيها، حيث تقدم المبتدأ أو تأخر الخبر .

قضية الابتداء بالنكرة :

ومن خلال دراسة النحاة لظاهرة الابتداء بالنكرة ودراستها في نثر الجاحظ والشعر الجاهلي يتضح ما يأتي :

أولاً : أجمع النحاة على عدم الابتداء بالنكرة ، ويفهم ذلك من قول سيبويه : «رجل ذاهب ، لم يحسن حتى تعرفه بشيء فتقول : راكب من بني فلان سائر ، وتبيع الدار فتقول : حد منها كذا وحد منها كذا، فأصل الابتداء للمعرفة وضعف الابتداء بالنكرة ؛ إلا أن يكون فيها معنى النصب»^(١) ، ولا ابتداءً بنكرة لأنها مجهولة ، والحكم على المجهول لا يفيد غالباً إلا إن حصلت به فائدة ، كأن يخبر عنها بمختص بما يصلح للإخبار عنه مقدم نعت لمختص ظرف أو مجرور^(٢) .

ثانياً : يجوز الابتداء بالنكرة في بعض المواضع وقد حصرها النحاة فيما يأتي^(٣) :

أولاً : أن تكون النكرة وصفاً^(٤) .

(١) الكتاب : ٢- ٣٢٩ .

(٢) انظر : شرح التصريح : ١- ١٦٨ .

(٣) انظر : التسهيل / ٤٦ / مغني اللبيب : ٢- ٨٤ / المقرب : ١- ٨٢ / همع الهوامع : ١- ١٠١ / شرح التصريح : ١- ١٦٨ .

(٤) نحو : ضعيف عاذ بقرملة ، أي حيوان ضعيف عاذ بحيوان ضعيف . والقرملة = شجرة ضعيفة .

- ثانياً : أن تكون موصوفة بظاهر^(١) .
- ثالثاً : أن تكون موصوفة بمقدر^(٢) .
- رابعاً : إن كانت النكرة تتلو نفيًا^(٣) .
- خامساً : إن كانت تتلو استفهامًا^(٤) .
- سادساً : أن تكون عاملة: إما رفعًا^(٥) ، وإما نصبًا^(٦) ، وإما جرًا^(٧) .
- سابعاً : أن تكون دعاء^(٨) .
- ثامناً : تكون جوابًا^(٩) .
- تاسعاً : أن تكون واجبة التقديم كالأستفهام^(١٠) والشرط^(١١) .
- عاشرًا : أن تكون مصغرة^(١٢) .
- حادي عشر: أن تكون مثلًا^(١٣) ، إذ الأمثال لا تغير .
- ثاني عشر: أن تعطفَ على سائغ الابتداء كالمعرفة^(١٤) .

- (١) نحو : وأجل مسمى عنده ، ولعبد مؤمن خير من مشرك .
- (٢) نحو : السمن منوان بدرهم ، أي منوان منه .
- (٣) نحو : نحو ما رجل قائم ، وكذلك : فما خل لنا .
- (٤) نحو : أإله مع الله ! .
- (٥) قائم الزيدان .
- (٦) أمر بمعروف صدقة .
- (٧) نحو : غلام امرأة جاءني ، خمس صلوات كتبهن الله .
- (٨) نحو : سلام على الياسين ، ويل للمطففين . أنظر الكتاب ١ - ٣٣٠ / الفصل ٢٥ .
- (٩) نحو : درهم . في جواب ما عندك ؟ . (١٠) نحو : من عندك ؟
- (١١) نحو : من يقيم أقم معه .
- (١٢) نحو : رجيل جاءني .
- (١٣) نحو : ليس عبد بأخ لك .
- (١٤) نحو : زيد ورجل قائمان . ، قول معروف ومغفرة خير من صدقة .



ثالث عشر: أن يعطفَ عليها ذلك^(١)، أي مسوغ الابتداء كالمعرفة .

رابع عشر: أن يقصد بها عموم^(٢) .

خامس عشر: أن يقصد بها عجب^(٣) .

سادس عشر: أن يقصد بها إبهام^(٤) .

سابع عشر: أن يقصد بها خرق للعادة^(٥) .

ثامن عشر: أن يقصد بها تنويع^(٦) .

تاسع عشر: أن يقصد بها حصر^(٧) .

عشرين: أن يقصد بها الحقيقة^(٨) .

حاديًا وعشرين: أن يسبقها واو الحال^(٩) .

ثانيًا وعشرين: أن تسبقها فاء الجزاء^(١٠) .

ثالثًا وعشرين: أن تسبقها إذا الفجائية^(١١) .

رابعًا وعشرين: أن تسبق بـ(بيننا)^(١٢) .

خامسًا وعشرين: أن تسبق بـ(بيننا)^(١٣) .

(١) نحو: طاعة وقول معروف، أي أمثل من غيرها .

(٢) نحو: كل يموت . (٣) نحو: عجب لزيد .

(٤) نحو: ما أحسن زيدًا . (٥) نحو: شجرة سجدت ، وبقرة تكلمت .

(٦) نحو: فيوم لنا ويوم علينا . (٧) نحو: شيء جاء بك، أي: ما جاء بك إلا شيء .

(٨) نحو: رجل خير من امرأة . وثمره خير من جرادة .

(٩) نحو: سرينا ونجم قد أضاء . (١٠) نحو: إن ذهب عير فعير في الرهط .

(١١) نحو خرجت فإذا رجل بالباب . (١٢) نحو: بينا طفل سائر وقع في حفرة .

(١٣) نحو: بينا رجل يؤدي عمله في إخلاص كافأه مديره .

سادساً وعشرين : أن تسبق بـ(لولا) ^(١).

ثالثاً : ما ورد في نثر الجاحظ ممثلاً هذه القضية ثلاثة مواضع وهي :

أ- الابتداء بالنكرة العاملة نصباً، وتمثل هذا في الصورة الأولى من النمط الرابع عشر من الجملة الاسمية، ووردت في موضعين، حيث كان المبتدأ نكرة اسم تفضيل: (أكثر نفعاً ^(٢) ، أيين من ذلك ^(٣)) ، وقد نصب المميز في الثاني ، والواضح أن اسم التفضيل يعمل عمل الفعل .

ب - الابتداء بالنكرة المسبوقة بفاء الجزاء ، ويتمثل ذلك في الصورة الثانية من النمط الرابع عشر ، وذكرت في قول واحد هو قول الجاحظ : (كل من كان غيظه يفضل عن حلمه، وحاجته تفضل عن قناعته ، فواجب أن ينكشف قناعه ...) ^(٤) ، وسياقياً يلمس معنى الجزاء في الجملة الاسمية التي تلي الفاء ، كما ذكر في موضعين في الصورة الثانية من النمط التاسع عشر ، حيث ابتدئ بالنكرة الدالة على العموم، وقد تلتها (فاء) الجزاء ، نحو : (كل كلام خرج من التعارف فهو رجيع بهرج ولغو ساقط) ^(٥) .

ج- الابتداء بالنكرة الموصوفة بظاهر، وتمثل ذلك في الصورة الثالثة من النمط الرابع عشر، ووردت في موضعين، أحدهما: (ووجه آخر أن هذا الحديث لم يرو ...) ^(٦) . ومن خلال دراسة الجملة العربية في الشعر الجاهلي ورد لدي امرئ القيس ^(٧) الابتداءً بالنكرة ، حيث كانت صفةً لمحدوف ، وكذلك سبقتها لامُ الابتداء ، وواو الحال، وحيث أفادت التنويع، ولم يرد لديه ما ورد في نثر الجاحظ في الصور السابقة .

(١) نحو : لولا اصطبار لا ودي كل ذي مقعة .

(٢) س : ١ - ٣١٦ .

(٣) س : ٢ - ١١ .

(٤) س : ١ - ٢٨٨ .

(٥) ع : ١٥٨ .

(٦) بناء الجملة العربية في ديوان امرئ القيس : ٨١ ، ٨٢ ، ٨٥ .



وورد لدي عروة بن أذينة^(١) المبتدأ نكرة دالا على العموم ، وقد خلط الباحث بين إضافتها إلى المعرفة وإلى النكرة ، فلم يتضح العدد فيما هو مراد ومقصود . ولم تذكر هذه الظاهرة في بقية البحوث .

(إن) المخففة

ومما يلاحظ أنه لم ترد (إن) المكسورة الهمزة مخففة في نثر الجاحظ ، كما أنها لم ترد مخففة في الشعر الجاهلي ، مع مراعاة أن النحاة قد عرضوا هذه القضية ، فيذكر سيبويه^(٢) ، والزنجشري^(٣) ، أن (إن وأن) تخففان فيبطل عملهما ، ومن العرب^(٤) من يعملها ، ويجعل المكسورة أكثر إعمالا من المفتوحة ، ويوجب بعض النحاة أن يكون الفعل الواقع بعد المكسورة من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، أما الكوفيون فيجيزون غير ذلك ، ويلزمونها حينئذ اللام ، ولكن المالمقي^(٥) يذكر عدم إلزامها اللام .

وقد درست هذه القضية تفصيلاً في النمط الخامس عشر من (إن وأن) ، حيث وردت (أن) المفتوحة الهمزة مخففة .

إجراء القول مجرى الظن

اختلف العرب في إجراء القول مجرى الظن في نصب مفعولين ، وكما هو معلوم سابقاً فإن الجملة الفعلية بعد القول تكون على سبيل الحكاية ، فالقول لا يعمل في جزأها شيئاً ، أما الاسمية ففيها خلاف ، فبنو سليم^(٦) يجيزون ذلك مطلقاً ،

(١) الجملة العربية في شعر عروة بن أذينة : ١٦ .

(٢) انظر : الكتاب : ٢ - ١٣٩ . (٣) انظر : المفصل : ٢٩٧ .

(٤) انظر : المقرب : ١ - ١١٠ / وصف المباني : ١١٤ ، ١١٦ / مغني اللبيب : ١ / ٢٥ / الجنبي

الداني ٢١٧ ، ٢١٩ / همع الهوامع : ١ - ١٤٢ / شرح التصريح : ١ - ٢٣١ .

(٥) انظر رصف المباني : ١٠٨ .

(٦) سليم بالتصغير قبيلة من قيس عيلان ، وسليم أيضاً قبيلة من جذام من اليمن (شرح

التصريح : ١ / ٢٦٢) .

وغيرهم من العرب يوجب الحكاية ، ولا يميزون إجراء القول مجرى الظن إلا بشروط^(١) :

أولها : أن تكون صيغة القول (تقول) ، أي يكون الفعل مضارعاً مسنداً إلى تاء المخاطب ، وأجاز السيرافي الماضي المسند إلى تاء المخاطب (قلت) ، ومنهم من سوى فعل الأمر بالماضي^(٢) .

ثانيها : أن يكون مسبوقةً باستفهام .

ثالثها : أن يكون الاستفهام متصلاً بالفعل أو منفصلاً عنه بظرف أو مجرور أو مفعول .

واشترط السهيلي أيضاً في المضارع ألا يتعدى باللام^(٣) .

ولم يرد ذلك في نثر الجاحظ، وما ورد منه هو الجملة الاسمية بعد القول في قوله : فقال: ذلك لها شهادة^(٤) ، ووضح أنها على سبيل الحكاية .

قضايا خاصة بالحال

أولاً : عرض النحاة^(٥) قضية تقديم الحال على صاحبها على النحو الآتي :

حالة جواز التقديم والتأخير سواء كان مرفوعاً أو منصوباً، وبين البصريين والكوفيين في ذلك خلاف ، ولكنهم يتفقون على التقديم إذا كان مجروراً بحرف جر زائد .

(١) انظر : الكتاب : ١ - ١٢٣ وما بعدها / التسهيل : ٧٣ ، ٧٤ / الألفية : باب ظن وأخواتها / شرح شذور الذهب : ٣٧٨ - ٣٨١ / المقرب : ١ - ٢٩٥ / شرح التصريح : ١ - ٢٦٢ - ٢٦٤ / شرح ابن عقيل : ١ - ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٢) انظر : شرح التصريح : ١ - ٢٦٢ . (٣) الموضوع السابق .

(٤) خ : ٦ .

(٥) انظر : المقتضب : ٤ - ٣٠٠ / التسهيل ، ١٠٩ ، ١١٠ / همع الهوامع : ١ - ٢٤١ شرح التصريح : ١ - ٣٧٨ ، ٣٧٩ .



حالة وجوب التأخير : إذا كانت محصورة ما عدا الكسائي ، أو إذا كان صاحبها مجرورًا مع الخلاف في ذلك، أو كان صاحب الحال مجرورًا بالإضافة، أو كان المضاف عاملًا في الحال .

حالة وجوب التقديم : إذا كان صاحبها محصورًا ، وكذلك إضافته إلى ضمير ملابسها .

ولم يرد في نثر الجاحظ سوى الحالة الثانية .

ثانيًا : ذكر النحاة أن تقديم الحال على عاملها له ثلاث حالات :

حالة التقديم والتأخير ، إذا كان الفعل متصرفًا ، أو كان صفة تشبه الفعل المتصرف وفي الجملة الحالية المسبوقة بالواو خلافًا .

حالة وجوب تقديم الحال : إذا كان لها صدر الكلام .

حالة وجوب تأخير الحال : إذا كان العامل فعلاً جامدًا ، أو صفة تشبه الفعل الجامد، في هذا استثناء^(١) ، أو كان العامل مصدرًا مقدرًا بالفعل وحرف مصدرية ، أو يكون العامل اسم فعل ، أو يكون العامل لفظًا مضمناً معنى الفعل دون حروفه، كاسم الإشارة وفيه استثناء ، ولكن ذلك لم يرد في نثر الجاحظ .

ثالثًا : اجتماع الاسم وشبه الجملة حالاً .

إذا اجتمع اسم وظرف أو مجرور وكان كل منهما صالحًا للخبرية مع مبتدئ جاز أن يكون أحدهما حالاً والآخر خبرًا ، وإن تقدمت شبه الجملة على الاسم فإن سيويه^(٢) يختار الحالية الاسم ، وتبعه الكوفيون^(٣) في ذلك ، وإن لم يقدم اختيار خبرية الاسم^(٤) .

(٢) انظر : الكتاب : ٢ - ١٢٢ .

(٤) انظر : الكتاب : ٢ - ١٢٥ .

(١) المراجع السابقة .

(٣) انظر : همع الهوامع : ١ - ٢٤٣ .

ولم ترد هذه الظاهرة في نثر الجاحظ .

رابعاً : يجوز أن تتعدد الحال كما تعدد الخبر والنعت ^(١) ، وقد يكون تعدده لمفرد ، فقد ورد في نثر الجاحظ :إني لا عجب ممن ترك دفاتر علمه متفرقةً ماثوثةً ^(٢) . فالحالان (متفرقة ، ماثوثة) يبينان هيئة المفعول به (دفاتر) وقد يكون لمتعدد ، ولكنها لم ترد في نثر الجاحظ .

خامساً : يجوز حذف عامل الحال ^(٣) لقريظة حالية أو دليل حالي ، ويجب حذف العامل إذا كانت الحال سادة مسد الخبر ، أو مؤكدة لمضمون الجملة ، أو لبيان ازدياد أو نقص المقدار بتدرج ، أو ما ذكر بدلاً من اللفظ بالفعل ، ويجوز حذف الحال ما لم تنب عن غيرها، أو يتوقف المراد على ذكرها ^(٤) ، ولم ترد هذه الظواهر في نثر الجاحظ .

سادساً : أجرى النحاة العرب الأحوال المركبة مجرى الظروف المركبة ، وهي محفوظة لا يقاس عليها، وتبني على فتح الجزأين لتضمنها معنى العطف، أو لإضافتها، وحذف التنوين من الثاني للإتباع ^(٥) ، أو لجر الثاني باللام وتركيب الاسمين ، أو جره بـ (إلى) ^(٦) ، ولم ترد في نثر الجاحظ .

(١) انظر: المفصل ٦١ التسهيل : ١١١ / همع الهوامع : ١ - ٢٤٤ / شرح التصريح : ١ - ٣٨٧ .

(٢) س : ١ - ٢٤٦ .

(٣) انظر : المراجع السابقة / الكتاب : ١ - ٣١٧ ، ٣٤٣ .

(٤) التسهيل : ١١١ .

(٥) انظر : شرح شذور الذهب : ٧٥ .

(٦) انظر همع الهوامع : ١ - ٢٤٩ .



الفصل الثاني الجملة الخبرية بين الثبات والتغير



الفصل الثاني

الجملة الخبرية بين الثبات والتغير

للجملة العربية ملامح معينة، قد تستمر وتمتد عبر الأجيال اللغوية المتعاقبة، وقد تتغير وتختلف درجة تغيرها، ويبحث هذا الفصلُ درجة الثبات والتغير في هذه الملامح، فهناك سمات أساسية نجدها في الجملة العربية في الشعر الجاهلي، وتستمر أيضًا في نثر الجاحظ، وهناك سماتٌ اختلفت نسبتها بين الشعر الجاهلي ونثر الجاحظ، وهدفُ هذا القسم من الدراسة أن يوضح في ضوء البحث في الجملة الخبرية عند عدد من شعراء الجاهلية والجملة الخبرية عند الجاحظ اتجاهات التغير في الجملة الخبرية العربية حتى تلك الفترة.

وقد اعتمدت في ذلك على إثبات التراكيب اللغوية في الجملة الخبرية التي بحثت في الشعر الجاهلي موضع البحث، وما يماثلها في نثر الجاحظ، وإعدادها في جداول إحصائية، يمكن بواسطتها تتبع درجات الثبوت والتغير.

مع ملاحظة أن كثيرًا من التراكيب اللغوية المبحوثة في نثر الجاحظ لم تذكر في بحوث الشعر الجاهلي، ولا أستطيع الحكم عليها بأنها جديدة مستحدثة في نثر الجاحظ.

لهذا فإن الدراسة في هذا الفصل تتضمن:

أولاً: جداول إحصائية بالأنماط المستخدمة.

ثانيًا: ذكر الأنماط الثابتة نسبتها.

ثالثًا: ذكر الأنماط المتزايدة نسبتها.



رابعاً : ذكر الأنماط المتناقصة .

خامساً : ذكر الأنماط التي لم تسجل من قبل .

وأنبه إلى أن هذه الجوانب من البحث والمقارنة والتعقيب والاستنتاج ستثبت تبعاً لأقسام الجملة وموسعاتها في هذا البحث ، وقد انتظمتها الفصول السابقة ، حيث تدرس هذه الجوانب مجتمعةً لكل مضمون فصلٍ أو قسم من أقسام التوسيع ، ذلك على النحو الآتي :

أولاً : اتجاهات التغير والثبات في الجملة الاسمية :

تُدرس في هذا القسم من خلال الجداول الإحصائية التالية باستخدام الجملة الاسمية في الشعر الجاهلي الذي تناولته الدراسة بالبحث ، وفي نثر الجاحظ ، اتجاهات التغير - تزايداً أو تناقصاً - والثبات في استخدام أنماط الجملة الاسمية .

جدول إحصائي بأنماط الجملة الاسمية البسيطة المدروسة

النمط	النموذج	امرؤ القيس	لبيد	طرفة النابغة	عروة ابن الورد	عروة ابن أذينة	١٠-٨٠
١	معرفة + نكرة مجردة						٢٩
٢	معرفة + نكرة مخصصة						٢٣
٣	معرفة + نكرة منسوبة						٣٩
١ ، ٣ ، ٢	معرفة + نكرة	٢٧	٥٥	٦٢	٧٠	٣	٩١
٤	معرفة + معرفة	١٦	٣٩	١١	٢١	٥	٦٥

النمط	النموذج	امرؤ القيس	ليبد	طرفة	النابعة	عروة ابن الورد	عروة ابن أذينة	الجملة
٥	معرفة + معرفة منسوبة							٥
٦	معرفة + ضمير فصل + معرفة							٦
٧	معرفة + اسمية	١	١	٢	١	٢	١	١
	معرفة + مضارع						٣	٢١
	معرفة + لا + مضارع							٣
	معرفة + قد + مضارع							٢
	معرفة + ماض						١	٣٠
	معرفة + محولة							٦
	معرفة + فعلية		٢٧	٤٣	٢٤	٥١	٢	٤
معرفة + جملة		٢٨	٤٤	٢٦	٥٢	٤	٥	٦٣
٨	معرفة + تركيب شرطي	٢		١		١	١	٦
٩	معرفة + و + تركيب شرطي							٢
١٠	معرفة + جار ومجرور		١٢	١١			١١	٢٨
	معرفة + ظرف		١	٣				٣
	معرفة + شبه جملة	١١	١٣	١٤	١٨		١١	٣١
١١	جار ومجرور + معرفة		٢٧		١٣		٢٣	٨٠



الجملة الخبرية في نثر الجاحظ

النمط	النموذج	امرؤ القيس	ليبد	طرفة	النابعة	عروة ابن الورد	عروة ابن أذينة	الرقعة
	ظرف + معرفة		٥				٣	٣
	شبه جملة + معرفة		٣٢		١٣		٢٦	٨٣
١٢	جار ومجرور + نكرة		٥٢	٤٠	٣٥	٣	٢٨	٢٦
	ظرف + نكرة		٧	٧	٣	١		٥
	شبه جملة + نكرة	٣٠	٥٩	٤٧	٣٨	٤	٢٨	٣١
١٣	جار ومجرور + مصدر مؤول							١٢
١٤	المبتدأ نكرة عاملة + الخبر معرفة							٢
	فاء الجزاء + المبتدأ نكرة مجردة + الخبر							١
	مصدر مؤول							
	المبتدأ نكرة مخصصة + الخبر مصدر مؤول							٢
	المبتدأ نكرة + الخبر	١٢						٥
١٥	معرفة + معرفة نفس المبتدأ							٣
١٦	معرفة + معطوف + مثنى							٤
١٧	معرفة + مصدر مؤول							١١
١٨	مصدر مؤول + نكرة منسوبة							١
١٩	كل معرفة + ف + جملة اسمية							١

النمط	النموذج	امرؤ القيس	ليبد	طرفة	النابغة	ابن الورد	عروة ابن أذينة	عروة ابن الورد	الحلقة
	كل نكرة + ف + جملة اسمية								٢
	مبتدأ + ف + جملة إسمية								٣
٢٠	أما + معرفة + ف + جملة إسمية								٢
	أما + معرفة + ف + جملة فعلية								٣
	أما + معرفة + ف + تركيب شرطي								١
	أما + معرفة + ف + جملة								٦
	معرفة + حسب								١
٢١	حسب + باء + نكرة			١					١
٢٢	بحسبك + مصدر مؤول				٢				٢
٢٤	سواء + معرفة + معطوف				٤	١	٤		١
	سواء + فعلية + فعلية معطوفة								٢
	سواء + الخبر								٣
٢٥	مفرد معرفة + مثنى نكرة من جنسه								١
٢٦	معرفة جمع + نكرة مفرد								٢
٢٧	مؤنث معرفة + مذكر معرفة								١
٢٨	مبتدأ محذوف + خبر	٢١	٤٤	٢٠	٣٣	٤	٢١		١٠



النمط	النموذج	امرؤ القيس	ليبد	طرفة	النابعة	عروة ابن الورد	عروة ابن أذينة	الجملة الاسمية
٢٩	المبتدأ معرفة + الخبر محذوف	٨	٢٧	٩	١٧		٨	٥
٣٠	تعدد الخبر بدون عطف						٨	٢
	تعدد الخبر باستخدام العطف							٦
	تعدد الخبر						٨	٨
	الجملة الاسمية	١٨٣	٣١٣	١٩١	٢٦٨	٢٢	١١٣	٤٦٣

من خلال الجدول الإحصائي السابق يُلاحظ ما يأتي :

١ - أنماط ثابتة النسبة

أ - استخدام الجملة الاسمية :

ورد التعبير باستخدام الجملة الاسمية في شعر الجاهليين في سبعة وسبعين وتسعمائة موضع تمثل نسبة (٢٠ و ٢٠٪) تقريباً ، وهي في شعر عروة بن أذينة في ثلاثة عشر ومائة موضع تمثل نسبة (١٦٪) تقريباً ، أما في نثر الجاحظ فقد وردت في ثلاثة وستين وأربعمائة موضع ، أي بنسبة (١٧.٥ ٪) تقريباً ، وهذا يشير إلى تساؤل محدود في استخدام الجملة الاسمية من العصر الجاهلي إلى أواخر العصر الأموي ، فالعباسي الأول ، إلا أن الفارق ليس بالدرجة الملحوظة ، مما يجعلنا نهمله .

ب - المبتدأ معرفة + الخبر نكرة :

ذكر هذا النمط في نثر الجاحظ بنسبة (٢١ ٪) تقريباً بالنسبة إلى الجملة الاسمية ، كما ورد في الشعر الجاهلي بنسبة (٢٢ ٪) تقريباً ، مما يشير إلى ثبات شيوع هذا النمط من الجملة الاسمية ، كما أن وروده بهذه النسبة الكبيرة يتفق مع نظرة النحاة إليه أنه

النمط الأمثل للجملة الاسمية^(١) .

ج - الخبر جملة فعلية :

ذكر الخبر جملة فعلية في الشعر الجاهلي الذي تناولته الدراسة بالبحث في سبعة وأربعين ومائة موضع ، تمثل نسبة (١٥٪) تقريباً ، كما ذكر في نثر الجاحظ المبحوث في ثمانية وستين موضعاً ، أي بنسبة (١٤.٧٪) تقريباً ، مما يشير - كما نرى - إلى ثبات استخدام الجملة الفعلية خبراً للمبتدأ .

٢ - أنماط متزايدة النسبة

١ - اجتماع المعرفتين في الجملة الاسمية :

ورد المبتدأ والخبر معرفتين في نثر الجاحظ من خلال ثمانين موضعاً ، تمثل نسبة (١٧٪) تقريباً من الجملة الاسمية ، بينما ورد كذلك في الشعر الجاهلي في ثلاثة وتسعين موضعاً تمثل نسبة (٨.٥٪) تقريباً ، ويشير هذا إلى ميل المتحدث العربي في العصر العباسي الأول إلى تعريف ركني الجملة الاسمية أكثر من ميل الجاهلي إلى ذلك ، حيث تضاعفت النسبة في العصر العباسي الأول عنها في العصر الجاهلي .

ب - الخبر شبه جملة والمبتدأ معرفة :

يذكر النحاة أن حالة تقديم الخبر في هذا الموضع حالة جواز ، ويفهم ذلك من قول ابن مالك « ويجوز - أي تقديم الخبر - نحو في داره زيد إجماعاً^(٢) » . ولكن يلاحظ أن نسبة شيوع هذا النمط ليست بالقليلة ، وإنما هي كثيرة وممتدة منذ العصر الجاهلي إلى الجاحظ ، فقد ذكرت لدى لييد^(٣) في اثنين وثلاثين موضعاً ، وذكرت لدى النابغة^(٤) ، في ثلاثة عشر موضعاً ، وذكرت لدى عروة بن أذينة^(٥) في ستة عشر

(١) انظر هذا النمط في فعل الجملة الاسمية البسيطة .

(٢) التسهيل : ٤٧ .

(٣) الجملة العربية في ديوان لييد بن ربيعة (رسالة ماجستير بآداب القاهرة) ١٢ ، ١٣ .

(٤) بناء الجملة العربية في ديوان النابغة (رسالة ماجستير بآداب القاهرة) ٨ .

(٥) الجملة العربية في شعر عروة بن أذينة (رسالة ماجستير بآداب القاهرة) ١٢ ، ١٣ .



موضوعًا ، وذكرت لدى الجاحظ في ثلاثة وثلاثين موضعًا ، ولم يلحظها باحثو بناء الجملة العربية في شعر امرئ القيس وطرفة وعروة بن الورد ، وهذا يدل على أن شيوع هذا النمط وإن كان معقولاً في العصر الجاهلي فإنه قد ازداد في العصر العباسي من خلال نثر الجاحظ ، حيث تمثل نسبة استخدامه في الشعر الجاهلي المبحوث (٦.٥ %) تقريبًا ، أما لدى الجاحظ فهي (١٧.٥ %) تقريبًا ، مما يشير إلى امتداد استخدام هذا النمط من العصر الجاهلي إلى العباسي الأول ، ويشير كذلك إلى ازدياد نسبة استخدامه بالقياس إلى العصر الجاهلي ، حيثُ تزداد في نثر الجاحظ إلى ما يقرب من ثلاثة أضعاف استخدامه في العصر الجاهلي .

فإذا عدنا إلى شعر عروة بن أذنية في أواخر العصر الأموي نجد أن نسبة استخدامه لديه (٢٣ %) تقريبًا ، مما يؤكد ارتفاع نسبة استخدامه من العصر الجاهلي إلى الأموي فالعباسي الأول .

ج - الخبر شبه جملة :

أما من حيثُ ورود الخبر شبه جملة فإن نسبة ذكره كذلك تتقارب بين نثر الجاحظ (٣٣ %) تقريبًا ، والشعر الجاهلي (٢٨.٥ %) تقريبًا ، بينما تعلق في شعر عروة بن أذنية إلى (٥٧.٥ %) تقريبًا ، وهذه النسب تشير إلى ارتفاع نسبة استخدام شبه الجملة خبرًا .

٣ - أنماط متناقصة

١ - الخبر الجملة الاسمية :

يلاحظ أن الخبر الجملة الاسمية غير شائع استخدامه بين العصر الجاهلي ونثر الجاحظ ، حيث ذكر في شعر امرئ القيس ^(١) في موضع واحد ، وكذلك في شعر لبيد ^(٢) ، والنابعة ^(٣) ، وعروة بن أذنية ^(٤) ، أما في شعر كل من طرفة ^(٥) وعروة بن

(١) بناء الجملة العربية في ديوان امرئ القيس : ٧٧ .

(٢) الجملة العربية في ديوان لبيد بن ربيعة : ٧ .

(٣) بناء الجملة العربية في ديوان النابعة : ٦ .

(٤) الجملة العربية في شعر عروة بن أذنية : ٨ .

(٥) بناء الجملة العربية في ديوان طرفة بن العبد : ١١ .

الورد^(١) فقد ذكر في موضعين ، ولم يذكر في نثر الجاحظ^(٢) إلا من خلال موضع واحد ، وهذا تمثل نسبة استخدامه في الشعر الجاهلي المبحوث بالنسبة للجملة الاسمية (٧٣٪) تقريباً ، وفي نثر الجاحظ نسبته بالنظر إلى الجملة الاسمية (٢٢٪) تقريباً ، وعند عروة بن أذينة (٠.٨٪) وكلها نسب ضئيلة إلى حد كبير . أما نسبته بالنظر إلى الخبر الجملة بوجه عام فهي في الشعر الجاهلي المبحوث (٥٪) تقريباً ، وعند الجاحظ : (٦ و١٪) تقريباً .

ب - حذف المبتدأ :

ورد حذف المبتدأ في نثر الجاحظ في عشرة مواضع ، تمثل نسبة (٢٪) تقريباً بالنظر إلى الجملة الاسمية ، وورد في الشعر الجاهلي المدروس في اثنين وعشرين ومائة موضع ، تمثل نسبة (١٣٪) تقريباً ، ويشير هذا إلى بعد المتكلم العربي في العصر العباسي عن حذف المبتدأ عنه في العصر الجاهلي ، والميل إلى ذكره ، كما يشير إلى ميل التكلم بصفة عامة في العصرين الجاهلي والعباسي الأول إلى ذكر المبتدأ أكثر من ميله إلى حذفه ، وقد يكون اختلاف النسبة راجعاً إلى أن المادة الجاهلية من مستوى الشعر والمادة المأخوذة من كتب الجاحظ من مستوى النثر .

ج - حذف الخبر :

ورد الخبرُ محذوفاً في نثر الجاحظ في خمسة مواضع تمثل نسبة (١٪) تقريباً من الجملة الاسمية ، كما ورد في الشعر الجاهلي المبحوث في واحد وستين موضعاً تمثل نسبة (٦.٥٪) تقريباً ، ويدل هذا على ميل العربي كلما تقدم به العصرُ إلى البعد عن حذف الخبر ، والميل إلى ذكره ، وذلك بتناقص نسبة حذف الخبر عند الجاحظ إلى ما يمثل نسبة (١.٥٪) تقريباً من نسبة حذفه في الشعر الجاهلي المبحوث .

(١) البنية اللغوية لشعر عروة بن الورد : ٧٣ .

(٢) انظر : النمط السابع من الجملة الاسمية البسيطة .



كما تشير الدراسة الإحصائية إلى أن نسبة حذف الخبر أقل بكثير من نسبة حذف المبتدأ، حيث تصل إلى النصف عند كل من الجاحظ والشعراء الجاهليين، ويدل هذا على أن المتحدث لا يميل إلى حذف الخبر ميله إلى حذف المبتدأ، وذلك لأن الخبر موضع الإعلام في الجملة الاسمية، فهو يحمل المعنى المراد الإخبار به عن المبتدأ، وقد يكون المبتدأ معلوماً كأن يكون مدار حديث، ولكن الخبر لا يكون كذلك، وقد يكون الاختلاف بين النسبتين راجعاً إلى أن مستوى المادة اللغوية الجاهلية من مستوى الشعر، والمادة اللغوية المأخوذة من كتب الجاحظ من مستوى النثر.

د - الابتداء بالنكرة :

ذكر الابتداء بالنكرة دون تقديم الخبر في نثر الجاحظ في سبعة مواضع، تمثل نسبة (١.٥٪) تقريباً من مواضع الابتداء في الجملة الاسمية، كما لوحظ في الشعر الجاهلي عند امرئ القيس في اثني عشر موضعاً، تمثل نسبة (٧٪) تقريباً من مواضع الابتداء عنده، ولكن ذلك لم يلحظ في بقية بحوث الشعر الجاهلي.

ويشير هذا إلى أن مواضع الابتداء بالنكرة قد مالت إلى القلة في العصر العباسي الأول عنها في العصر الجاهلي، ومع ذلك فإن مواضع الابتداء بالنكرة تذكر بنسبة ضئيلة في العصرين إذا قيست بمواضع الابتداء بالمعرفة.

٤ - أنماط لم تسجل من قبل :

لاحظت أنماطاً تبين اتجاه الاستخدام اللغوي للمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، ولم تسجل في الدراسات السابقة، وهذه الأنماط هي :

١ - الإخبار عن المبتدأ المعرفة بالتركيب الشرطي المسبوق بالواو .

٢ - الإخبار بالمعرفة عن النكرة العاملة .

٣ - الابتداء بالنكرة المخصصة والإخبار عنها بالمصدر المؤول .

٤ - سبق فاء الجزاء للمبتدأ النكرة والإخبار عنها بالمصدر المؤول .

- ٥ - الإخبار بالمعرفة وهي المبتدأ المعرفة نفسه .
 - ٦ - الإخبار بالمشئى عن مبتدأ ومشارك له بواسطة أحرف المشاركة .
 - ٧ - الإخبار بالمصدر المؤول عن المبتدأ المعرفة .
 - ٨ - الابتداء بالمصدر المؤول ، والإخبار عنه بالنكرة المنسوبة .
 - ٩ - الابتداء بـ(كل) المنسوبة إلى النكرة أو المعرفة ، والإخبار عنها بالجملة الاسمية المسبوقة بالفاء .
 - ١٠ - الابتداء بالمعرفة بعد (أما) ، والإخبار عنها بالجملة الاسمية أو الفعلية أو التركيب الشرطي ، وقد سبقت الفاء الخبر .
 - ١١ - الإخبار بكلمة (حسب) عن المعرفة .
 - ١٢ - الإخبار عن (سواء) بالمعرفة والمشارك لها ..
 - ١٣ - الإخبار عن (سواء) بالجملة الفعلية والمشارك لها .
 - ١٤ - الابتداء بالمفرد المعرفة والإخبار عنه بمثنى نكرة من جنس المبتدأ .
 - ١٥ - الابتداء بالجمع المعرفة ، والإخبار عنه بالنكرة المفردة .
 - ١٦ - الإخبار بالمذكر المعرفة عن المبتدأ المؤنث المعرفة .
 - ١٧ - تعدد الخبر باستخدام أحرف المشاركة .
- ٥ - ملاحظات حول نسب الشيوخ في نثر الجاحظ :

أ - المطابقة بين المبتدأ والخبر :

ورد الخبر مطابقاً للمبتدأ في نثر الجاحظ في ستة وخمسين وأربعمئة موضع ، تمثل نسبة ٩٨.٥٪) تقريباً ، ولكنه ورد كذلك غير مطابق له في سبعة مواضع ، تمثل نسبة ١.٥٪) تقريباً ويشير هذا إلى ميل عصر الجاحظ إلى المطابقة بين المبتدأ والخبر ، وقد



كانت جوانب عدم المطابقة هي :

أولاً: في العدد، حيث ورد المبتدأ مفردًا والخبر مثنى في النمط الخامس والعشرين من خلال أربعة مواضع ، وكان الخبر يحمل معنى التفصيل والتفسير للمبتدأ كما كانت فيه صفة العددية ، ومثاله : الصبر صبران ... ، والحلم حلمان ...^(١) .

كما ورد المبتدأ جمعًا والخبر مفردًا في النمط السادس والعشرين من خلال موضعين ، وقد لوحظ أن المبتدأ فيها مصدر إحداث الخبر أو سبب له ، فالعلاقة بين المبتدأ والخبر علاقة تسببية ، ومثل ذلك : (هن تمام كل نعمة^(٢)) ، أضدادهن سبب كل فرقة^(٣) .

ثانيًا : في النوع أو الجنس ، حيث ورد المبتدأ مؤنثًا والخبر مذكرًا في النمط السابع والعشرين من خلال موضع واحد .

ثالثًا : قد لا يتطابق المبتدأ مع الخبر الثاني فصاعدًا إذا كانت الأخبار متعددة باستخدام حرف المشاركة ، ويمثل ذلك قول الجاحظ (هذه حاله وخاصته ومكانه وارتفاع قدره)^(٤) .

ب - تعدد الخبر :

ورد ذلك في ثمانية مواضع، منها موضعان تعدد فيهما الخبر بدون حرف مشاركة، وتمثل هذه نسبة (٠.٥ %) تقريبًا ، وستة مواضع تعدد فيها الخبر بواسطة حرف من أحرف المشاركة ، وتمثل هذه نسبة (١.٥ %) تقريبًا ، أي : إن نسبة تعدد الخبر تمثل (٢%) تقريبًا، ولكنها في الشعر الجاهلي لم تلاحظ ، ولوحظت في شعر عروة بن أذينة

(١) انظر فيها : الكتاب : ١ - ٢٣٤ ، ٢ / ٢٣٥ - ٢ / ٢٠٥ / معاني القرآن : ١ - ٣٩٠ ، ٣ / ٣٩١ - ١٥٩ .

(٢) س : ١ - ١٢٥ .

(٣) س : ١ - ١٢٦ .

(٤) ع : ٧٣ .

في ثمانية مواضع، وكانت بلا حرف مشاركة، وتمثل هذه نسبة (٧٪) تقريباً، مما يشير إلى تساؤل نسبة تعدد الخبر في العصر العباسي الأول .

ج - تقديم الخبر :

وبنسبة إحصائية وطبقاً لنتائج البحث من حيث احتساب أي من اسمي الجملة الاسمية مبتدأ من خلال تحليل الأنماط المختلفة يتضح أن المبتدأ قد ذكر متقدماً في ستة وثلاثين وثلاثمائة موضع ، أي بنسبة (٧٢.٥٪) تقريباً ، أما تقدم الخبر فقد ذكر في سبعة وعشرين ومائة موضع ، أي بنسبة (٢٧.٥٪) تقريباً ، ويشير هذا إلى أن العصر العباسي الأول ممثلاً في نثر الجاحظ كان لا يشيع تقديم الخبر على المبتدأ، ويميل إلى المحافظة على رتبة كل منهما.



ثانياً : اتجاهات التغير والثبات في الجملة الفعلية البسيطة :

يختص هذا القسم بدراسة اتجاهات التغير - سواء بالتزايد أو التناقص - واتجاهات الثبات في استخدام أنماط الجملة الفعلية البسيطة ، من خلال الجداول الإحصائية التي تتضمن الأنماط المستخدمة في الشعر الجاهلي الذي تناولته الدراسة بالبحث ، وكذلك المستخدمة في نثر الجاحظ .

جدول إحصائي بأنماط الجملة الفعلية البسيطة

النمط	النموذج	امرؤ القيس	ليبد	طرفة النابغة	عروة ابن الورد	عروة ابن أذينة	الرقعة
١	فعل + فاعل اسم						٨١
٢	فعل + مصدر مؤول						٥
٣	قد + فعل + فاعل						١٣
٤	كلام + حتى + فعل + فاعل						٥
٥	نفي + فعل + فاعل						٨
٦	فعل + جملة						١
٧	المجرور ليس مفعولاً به						١٦١
	المجرور مفعول به	٥٣	٣٧			٥٢	٢٣٢
	فعل + فاعل + مجرور				١١		٣٩٣
٨	قد + فعل + فاعل + جار ومجرور						١٧
٩	نفي + فعل + فاعل + جار ومجرور						٢٧

النمط	النموذج	امرؤ القيس	لييد	طرفة	النابغة	عروة ابن الورد	عروة ابن أذينة	الجملة
١٠	فعل + فاعل + مجرور + مجرور							٢٣
١١	نفي + فعل + فاعل + استثناء + مجرور							٨
	فعل لازم + فاعل	١٢٠	٦٣٦	٧٧	٥٣١		٧٥	٣٤٩
١٢	فعل + فاعل + مفعول به اسم	٢٠٠		١٥٨		٩	١٩٤	٢٩٢
١٣	فعل + فاعل + مصدر مؤول							٦٢
١٤	فعل + فاعل + جملة					٧		٦٤٩
١٥	فعل + مفعول به + فاعل	٥٨		٧٨		١٠		٧٩
١٦	مفعول به + فعل + فاعل	٢						١
١٧	حذف المفعول							١٥
١٨	نفي + فعل + فاعل + مفعول به							٤٠
١٩	قد + فعل + فاعل + مفعول							٢٨
٢٠	نفي + فعل + فاعل + مصدر مؤول							٤
٢١	قد + فعل + فاعل + مصدر مؤول							١٧
	متعد + فاعل + مفعول	٣١٣	٧٠٢	٢٣٦	٧٩٧	٢٦	٢٤٦	١٥٤٢
٢٢	فعل + فاعل + مفعول + مجرور					٧		٢٤٤
	المجرور ليس مفعولا							٢١٣



الجملة الخبرية في نثر الجاحظ

النمط	النموذج	امرؤ القيس	ليبد	طرفة	النابغة	عروة ابن الورد	عروة ابن أذينة	الرقعة
	المجرور مفعول به							١٢١
٢٣	فعل + فاعل + مفعول + مفعول اسم							٥٤
٢٤	فعل + فاعل + مفعول + مصدر مؤول							٩
٢٥	فعل + فاعل + مفعول + جملة							٦
٢٦	فعل + مفعول + فاعل + مفعول							٨
	فعل ينصب مفعولين							٥٧
٢٧	فعل + نائب فاعل							٤٤
	المجرور ليس مفعولاً به							١٥
٢٨	المجرور مفعول به							٣٦
	فعل + نائب فاعل + مجرور							٥١
٢٩	فعل + نائب فاعل + مفعول							٩
	فعل + نائب فاعل	٥١	١٢٠	٤٦	٩٠		١٦	٥٩
	فعل + نائب فاعل + مفعول	٧	١٠		٨		٢	٤٥
	فعل + نائب فاعل + مفعول + مفعول		٧		٦			
٣٠	فعل + فاعل + جار زائد ومجرور							٦
٣١	ف + مفعول به							٥

النمط	النموذج	امرؤ القيس	ليبد	طرفة	النابعة	عروة ابن الورد	عروة ابن أذينة	الرقعة
٣٢	أما + مفعول به							٣
	صيغة أفعال							٢٣٢
	فاعل							٧٣
	فعل							١٨٣
	انفعل							١٥
	افتعل							١٠٠
	تفعل							٧٥
	تفاعل							١٣
	استفعل							٦٤

١ - أنماط ثابتة النسبة :

- الاستخدام اللغوي للجملة الفعلية :

تزداد نسبة الاستخدام اللغوي للجملة الفعلية إلى حد كبير في كل من الشعر الجاهلي ونثر الجاحظ ، حيث تصل في الشعر الجاهلي إلى (٨٠ ٪) تقريباً ، وفي نثر الجاحظ تصل إلى (٧٩ ٪) تقريباً ، مما يشير إلى إقبال المتحدث على استخدام الجملة الفعلية .

وهي من حيث شيوعها في التعبير اللغوي تمثل أربعة أضعاف استخدام الجملة الاسمية تقريباً ، في كل من الشعر الجاهلي ونثر الجاحظ ، وهي نسبة كبيرة إذا ما قارنا الجملتين ببعضهما في التعبير الإنساني اللغوي .



كما تشير النسبتان السابقتان إلى ثبات استخدام الجملة الفعلية في التعبير الإنساني اللغوي من العصر الجاهلي إلى العصر العباسي الأول .

٢ - أنماط متزايدة النسبة :

الفعل المتعدي إلى واحد :

ذكر الفعل المتعدي إلى واحد في نثر الجاحظ في اثنين وأربعين وخمسة وألف موضع ، بإضافة الفعل المتعدي بواسطة حرف الجر ، وتمثل هذه نسبة (٦٣٪) تقريباً من مجموع الجملة الفعلية ، بينما ذكر في الشعر الجاهلي المبحوث في أربعة وسبعين وألفي موضع ، تمثل نسبة (٥٥٪) تقريباً من مجموع الجملة الفعلية ، وربما كانت هذه الزيادة من تأثير حديثة القول التي ذكرت في مواضع كثيرة ، كما سيذكر ، وتتم هذه النسبة نسبة ضالّة ذكر الفعل اللازم كما سيتضح من الدراسة في هذا القسم .

٣ - أنماط متناقصة النسبة :

١ - الفعل اللازم :

ورد الفعل لازماً في نثر الجاحظ فيما هو مجموعه تسعة وأربعون وثلاثمائة موضع ، تمثل نسبة (١٤.٢٪) تقريباً من مجموع الجملة الفعلية ، بينما ذكر في الشعر الجاهلي المبحوث في أربعمائة وألف موضع تمثل نسبة (٣٥.٥٪) ، ويشير هذا إلى أن نسبة استخدام الفعل اللازم في العصر الجاهلي أكبر بكثير من استخدامه في العصر العباسي الأول ، حيث تقل النسبة إلى (٤٠٪) من العصر الجاهلي ، وربما كان لذلك علاقة باستخدام الفعل المتعدي إلى واحد والمتمثل مفعوله في مقول القول كما اتضح سابقاً .

ب - الأفعال المتعدية إلى أكثر من مفعول :

بالنظر في أبحاث دراسة الجملة العربية عند شعراء العصر الجاهلي (امرئ

القيس^(١) وطرفة بن العبد^(٢) ، والنابغة الذبياني^(٣) ولييد بن ربيعة^(٤)) وعند عروة بن أذينة^(٥) في العصر الأموي يتضح ما يأتي :

١ - من خلال دراسات الجملة العربية في الشعر الجاهلي لوحظ أن الأفعال التي تعدت إلى المصدر المؤول عند الجاحظ استعملت هذا الاستعمال عند الجاهليين وهي (زعم - علم - حسب) ، وكان المصدر المؤول منسبًا من (أن المشددة المفتوحة الهمزة ومعمولها) ، مما يؤكد الاستنتاج السابق ، وهو استخدام المصدر المؤول بهذه الصيغة في المعاني التي تتصل بالظن والحديث ، وقد زيد على الأفعال الثلاثة في هذا الاستخدام (أيقن) عند امرئ القيس ، وطرفة والنابغة ، و (خال) عند طرفة والنابغة ، و (درى ، ورأى) عند طرفة ، وواضح أنها أفعال تدل كذلك على الظن والحديث .

٢ - الأفعال التي تذكر في كتب النحاة الشائعة وهي أفعال الظن واليقين والرجحان والتحويل والعطاء وأخواتها ، كانت موزعة في شعر الجاهليين ونثر الجاحظ .

٣ - من الأفعال الأخرى التي وردت ناصبة لمفعولين اسمين واشتركت بين الجاهليين والجاحظ : سقي عند كل من (لييد والنابغة وعروة بن أذينة) ، وسأل ومنع (عند النابغة) ، أما (أمر) عند الجاحظ فلم ترد في شعر الجاهليين .

وما ورد في الشعر الجاهلي دون الجاحظ هو حرم ، كتم ، نشد ، جزى ، خان ، دعا ، وقى (عن النابغة) وقات ، قرى ، من ، زاد ، نفص ، أبث ، جزى ، حذا ، قضى ، قرع ، جاز (عند عروة بن أذينة) وكفى (عند لييد) .

(١) بناء الجملة العربية في ديوان امرئ القيس : ١٣ - ٢٣ .

(٢) بناء الجملة العربية في ديوان طرفة بن العبد : ٩٠ - ١٠٠ .

(٣) بناء الجملة العربية في ديوان النابغة الذبياني : ٢٥ - ٤٤ .

(٤) الجملة العربية في ديوان لييد بن ربيعة : ٤٩ - ٥٦ .

(٥) الجملة العربية في شعر عروة بن أذينة : ٤٣ - ٥٠ .



٤ - من الأفعال التي وردت متعدية إلى اثنين باستخدام الزوائد : ما ورد لدى الجاحظ والجاهليين : أسمع ، أورث ، سمى ، قلد .

ما ورد لدى الجاحظ دون الجاهليين : أعلم ، أرى (ماض) ، خوف ، ولي ، عود ، عرف ، خبر ، استشهد ، جاوز .

ما ورد لدى الجاهليين دون الجاحظ : أجر ، أولى ، أعطى ، أورد ، أبلغ ، أجم ، أتبع ، أخبر ، نكح ، بلغ ، ذكر ، جلل ، ورث ، خبر ، ذكر ، غير ، صبح ، كلف ، استودع ، حاور ، ساقط ، جاهد ، جاحد .

وبهذا يكون الجاحظ مشتركاً مع الجاهليين في استخدام (الهمزة والتضعيف ، وألف المفاعلة ، وزيادة الهمزة والسين والتاء) في التعدية إلى المفعول الثاني .

٥ - لم يتعرض الباحثون لاستخدام حرف الجر المذكور في تعدية الأفعال إلى المفعول الثاني في الشعر الجاهلي .

وذكر بعض الأفعال متعدية إلى اثنين عند الجاهليين ، وهي متعدية إلى الثاني بالجار عند الجاحظ ، وهي : (أتبع ، ذكر ، سمى ، كفى) .

٦ - ذكر النحاة^(١) أفعالاً تتعدى إلى مفاعيل ثلاثة وتنحصر في : أعلم - أرى (باتفاق النحاة) - نبأ (عند سيوييه) - أنبأ - عرف - أشعر - أدرى (زادها هشام اللخمي) - خبر بالتشديد (زادها الفراء) - أخبر - حدث (زادها الكوفيون وتبعهم المتأخرون) - كالزنجشري وابن مالك - علم بالتضعيف (وزادها الحريري) - أرى الحلمية (زادها ابن مالك) - ظن - أحسب - أخال أزعم أوجد (زادها الأخفش وابن السراج) - استعطى (زادها الجرجاني) - أكسى (زادها بعضهم) .

(١) انظر : الكتاب : ١ - ٤١ / التسهيل : ٧٤ / الألفية : باب أعلم وأرى / همع الهوامع : ١ - ١٥٨ ، ١٥٩ / شرح التصريح : ١ - ٢٦٤ ، ٣٦٥ / شرح ابن عقيل ، ١ - ١٣٩ / شذا العرف : ٤٩ .

ولم ترد هذه الأفعال في نثر الجاحظ إلا ما جاء منها ناصباً لفعالين سواء أكان بنفسه أم بواسطة الجار .

ويبدو أن هذه الأفعال التي درسها النحاة تحت هذا العنوان كانت قليلة في شعر العصر الجاهلي المبكّر وقد وصلت إلى درجة العدمية في العصر العباسي الأول ، حيث لم تذكر في الشعر الجاهلي موضع البحث إلا عند شاعرين فقط ، وهما : لبيد بن ربيعة (في سبعة مواضع) ، والنابغة الذبياني (في ستة مواضع) ، بينما لم تذكر عند بقية الشعراء الجاهليين ، كما لم تذكر عند عروة بن أذينة ، وكذلك في نثر الجاحظ .

ج - الفعل المسند إلى المفعول :

ذكر الفعل المبني للمجهول في نثر الجاحظ في تسعة وخمسين موضعاً ، بنسبة (٢.٤٪) تقريباً ، بينما ذكر في الشعر الجاهلي موضع البحث في ثلاثة وعشرين وثلاثمائة موضع بنسبة (٨٪) تقريباً ، ويشير ذلك إلى تناسي هذه الظاهرة حيث تنخفض نسبتها إلى ما يقرب من (٣٠٪) من استخدامها في شعر العصر الجاهلي المبكّر .

٤ - أنماط لم تسجل من قبل :

هذه الأنماط لم تسجل من قبل ، وهي مستخدمة في الجملة الفعلية من خلال نثر الجاحظ .

١ - المجرور مفعول به للفعل والفاعل .

٢ - المجرور ليس مفعولاً به للفعل والفاعل .

٣ - المفعول به جملة .

٤ - حذف المفعول .



٥ - الفاعل مصدر مؤول .

٦ - المفعولان : أولهما اسم ، وثانيهما مصدر مؤول .

٧ - توسط الفاعل بين المفعول به الأول والمفعول به الثاني .

٨ - سبق الفاء للمفعول به مع حذف الجملة الفعلية .

٩ - سبق (أما) للمفعول به ، والجملة الفعلية محذوفة .

١٠ - فعل القول المتعدي :

وردت الحداثية قولاً متعدية إلى المقول في مواضع كثيرة في نثر الجاحظ تحصى في تسعة وأربعين وستمئة ، وتمثل نسبة (٢٦.٥ ٪) تقريباً من مجموع الجملة الفعلية ، كما تمثل نسبة (٦٥ ٪) تقريباً من مجموع الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي إلى واحد ، وهي نسبة كبيرة لحديثية واحدة ، وربما يرجع ذلك إلى أن الجاحظ جامعٌ لأقوال الآخرين ، فيصدر هذه النصوص المجموعة بحديثية القول لينسبها إلى غيره ، ولهذا فإننا نجد أن أكبر نسبة لهذه الظاهرة في كتابه (البيان والتبيين) ؛ لأنه مصدر مجموع في معظمه .

ثالثاً : اتجاهات التغير في الجملة الفعلية المحولة :

يتضمن هذا القسم دراسة الجملة الفعلية المحولة من حيث اتجاهات التغير والثبات في استخدام الأفعال الناقصة ، وذلك من خلال الجدول الإحصائي لأنماط الجملة الفعلية المحولة المستخدمة في الشعر الجاهلي الذي تناولته الدراسة بالبحث ، وكذلك المستخدمة في نثر الجاحظ .

جدول إحصائي بأنماط الجملة الفعلية المحولة

النمط	مبناه	امرؤ القيس	ليبيد	طرفة	النابعة	ابن عروة الورد	العدد
الأول	كان + معرفة + معرفة	٣	٨		١	٢	٣٨
الثاني	كان + معرفة + مصدر مؤول						٤
الثالث	كان + معرفة + معرفة منسوبة						٤
	كان + معرفة + معرفة						٤٦
الرابع	كان + معرفة + نكرة						٧٣
الخامس	كان + معرفة + نكرة منسوبة					١	٤٦
	كان + معرفة + نكرة	٥	٣١	٧	١٨		١١٩
السادس	كان + معرفة + مجرور	٥	٤	٢	٣		٥٣
السابع	كان + معرفة + جملة	٦	٢٨	٢	١٩		١٠٦
الثامن	كان + نكرة + جملة						١
التاسع	كان + شبه جملة + معرفة				١		٧



الجملة الخبرية في نثر الجاحظ

النمط	مبناه	امرؤ القيس	ليبد	طرفة	النابعة	ابن عروة الورد	الجملة الخبرية
العاشر	كان + شبه جملة + مصدر مؤول					٤	
الحادي عشر	كان + شبه جملة + نكرة	١	٢	٤		٢٤	
	كان + شبه جملة + الاسم		٦			٣٥	
الثاني عشر	شبه جملة + كان + معرفة	١				٥	
الثالث عشر	كان + شبه جملة + جملة					٢	
الرابع عشر	كان + فاعل					٤	
الخامس عشر	كان + مضارع					٤	
السادس عشر	كان + جار ومجرور					١	
	كان ناقصة	٢١	٧٧	١٣	٤٦	٣	٤١٣
	كان تامة	٣				٩	
	كان	٢٤	٧٧	١٣	٤٦	٣	٤٢٢
الأول	صار + معرفة + معرفة					٢	
الثاني	صار + معرفة + ضمير فعل + معرفة					١	
	صار + معرفة + معرفة					٣	
الثالث	صار + معرفة + نكرة					٦	
الرابع	صار + معرفة + نكرة منسوبة					٦	
	صار + معرفة + نكرة					٢	١٢

النمط	مبناه	امرؤ القيس	ليبد	طرفة	النابعة	ابن عروة الورد	الترتيب
الخامس	صار + معرفة + شبه جملة		١				٧
السادس	صار + معرفة + جملة						٣
السابع	صار + شبه جملة + معرفة					١	٣
	صار	٣	١			٣	٢٨
الأول	ليس + معرفة + معرفة						٢
الثاني	ليس + معرفة + شبه جملة						٢١
الثالث	ليس + معرفة + جملة	١					٤
الرابع	ليس + نكرة + شبه جملة						١
الخامس	ليس + شبه جملة + اسم مؤخر	٢	٧				٢٠
السادس	ليس + معرفة + إلا + خبر						١
السابع	ليس + شبه جملة + إلا + اسم مؤخر						٢
الثامن	ليس + معرفة + جر زائد + مجرور	١٤	١٥	٨	١٤		٨
التاسع	ليس + فعل						٦
العاشر	ليس + مصدر مؤول						١
	ليس	١٧	٢٢	٣٥	٢٦	٣	٦٦
الأول	ما زال + معرفة + نكرة			١	٤		١
الثاني	ما زال + معرفة + جملة	١	٢		١		٣



الجملة الخبرية في نشر الجاحظ

النمط	مبناه	امرؤ القيس	ليبد	طرفة	النابعة	ابن عروة الورد	الجاهل
الثالث	ما زال + معرفة + شبه جملة			١			٢
	ما زال	٢	٣	٤	٥		٦
	ما دام	٢		١	٢		٢
	أصبح	٣	٢٤	٢	٦		١
	أضحى	١	٣	٣	٥		
	أمسى	٣	١٠	١	٤		
	ظل	١١	٤	٤	٣	١	
	آمن			١			
	ما انفك			١			
	ما وني			٢			
	بات	٣	٦		٨		
	كاد		٣				١
	عسى						١
	أنشأ						١
	أوشك					١	
	جعل						
	جملة فعلية محولة	٦٩	١٥١	٦٨	١٠٥	١١	٥٣٢

١ - أفعال متزايدة الاستخدام :

أ - كان :

وردت (كان) في نصوص الشعر الجاهلي المبحوث في ثلاثة وستين ومائة موضع ، بنسبة (٤٠ ٪) تقريباً ، بينما ذكرت في نثر الجاحظ في اثنين وعشرين وأربعمئة موضع بنسبة (٨٠٪) تقريباً ، ومما يشير إليه النسبتان هو شيوع استخدام (كان) بدرجة ملحوظة في كل من العصرين الجاهلي والعباسي الأول بحسب بقية الأفعال الناسخة ، إلا أنه يجدر الإشارة كذلك إلى تضاعف استخدام (كان) في العصر العباسي الأول عنه في العصر الجاهلي ، ولذا فقد تعددت الأنماط في نثر الجاحظ حيث تصل إلى ستة عشر نمطاً غير ما تحويه من صور تندرج تحتها .

ب - صار :

ومن حيث استخدام (صار) فإن نسبته تهبط في الشعر الجاهلي المبحوث إلى (١.٧ ٪) تقريباً ، وفي نثر الجاحظ تصل إلى (٥ ٪) تقريباً ، مما يشير إلى تزايد استخدامها في نثر الجاحظ عنه في شعر العصر الجاهلي .

ج - استخدام الجملة الفعلية المحولة :

أما من حيث الاستخدام اللغوي للجملة الفعلية المحولة فهي تتزايد في العصر العباسي الأول عنها في العصر الجاهلي ، حيث كانت نسبة استخدامها في التعبير اللغوي في نثر الجاحظ (٢٠ ٪) تقريباً ، بينما هي (١٠ ٪) تقريباً في الشعر الجاهلي المبحوث مما يشير إلى تزايد استخدامها .

٢ - أفعال متناقصة الاستخدام :

أ - استخدم الفعل (ما زال) في الشعر الجاهلي الذي تناولته الدراسة بالبحث بنسبة (٣.٣ ٪) تقريباً ، بينما هي في النثر الجاحظي (١.٢ ٪) تقريباً ، مما يشير إلى تناقص استخدام الفعل (ما زال) من العصر الجاهلي إلى العصر العباسي حيث تهبط



نسبة استخدامه في نثر الجاحظ إلى ما يقرب من (٣٠٪) من استخدامه في نصوص الشعر الجاهلي المبحوث .

ب - ما دام :

أما الفعل (ما دام) فنسبة استخدامه في الشعر الجاهلي المدروس (١.٣٪) تقريباً ، بينما تهبط إلى (٠.٥٪) تقريباً في نثر الجاحظ ، وبذا تصل نسبة استخدامه في نثر الجاحظ إلى (٣٠٪) تقريباً من استخدامه في العصر الجاهلي المبحوث ، مما يشير إلى مدى تساؤل استخدامه من العصر الجاهلي إلى العصر العباسي الأول .

ج - الأفعال الدالة على التوقيت :

تشير النسبة إلى تناقص استخدام الفعل (أصبح) في النثر الجاحظي حيث تصل إلى (٠.٢٪) ، بينما هي في نصوص الشعر الجاهلي (٨.٥٪) تقريباً ، ويدل هذا على عدم الإقبال على الأفعال التي تدل على التوقيت في نثر الجاحظ ، والدليل على ذلك أن الأفعال (أضحى ، أمسى ، ظل ، بات) لم ترد في نثر الجاحظ ، بينما وردت في الشعر الجاهلي ، وإن كانت بنسب قليلة ، فنسبة أضحى (٣٪) تقريباً ، وأمسى (٤.٥٪) تقريباً وظل (٥.٥٪) تقريباً ، وبات (٤٪) تقريباً .

د - ليس :

وإذا اعتبرنا دراسة (ليس) في هذا المجال فإن نسبة استخدامها في العصر الجاهلي تصل إلى (٢٥٪) تقريباً ، وفي نثر الجاحظ تصل إلى (١١٪) تقريباً ، مما يشير إلى الانصراف عن استخدامها في العصر العباسي الأول ، وقد لحظت شيوع استخدام (لا) لأداء هذا المدلول ، فنسبة استخدام (ليس) في نثر الجاحظ يمثل (٤٤٪) تقريباً من استخدامه في الشعر الجاهلي المبحوث . ومما يجدر الإشارة إليه أن نسبة استخدام (ليس) مع حرف الجر الزائد أكثر شيوعاً في العصر الجاهلي ، إذ تصل نسبته به إلى ما يقرب من (٥٠٪) من نسبة استخدامها ، أما في نثر الجاحظ فتصل

نسبة هذا الاستخدام إلى (١٢ ٪) فقط ، وهذا يعطينا مؤشراً معيناً وهو استخدام (ليس) على الأصح وقد قرن خبرها بحرف الجر الزائد لتخرج من بين هذه الأفعال إلى أدوات النفي ، وتفيد توكيد النفي الحالي والإلصاق .

هـ - آمن - ما انفك - ما ونى :

ووردت الأفعال (آمن ، ما انفك ، ما ونى) في الشعر الجاهلي ولكن بنسب تدل على انقراضها ، حيث تصل هذه النسب إلى (٠.٢ ٪ ، ٠.٢ ، ٠.٥ ٪) تقريباً ، بينما لم ترد في نثر الجاحظ مما يؤكد هذا الانقراض في الاستخدام .

و - أفعال المقاربة والرجاء والشروع :

الحال كذلك مع أفعال المقاربة والرجاء والشروع ، فلم يذكر من أفعال المقاربة إلا (كاد) في خمسة مواضع في الشعر الجاهلي بنسبة (١.٢ ٪) تقريباً ، وفي موضع واحد في نثر الجاحظ بنسبة (٠.٢ ٪) تقريباً ، كما ذكر الفعل (أو شك) في موضع واحد جاهلي ، يمثل نسبة (٠.٢ ٪) تقريباً ، ومن أفعال الرجاء (عسى) في نثر الجاحظ بنسبة (٠.٢ ٪) ، وكذلك (أنشأ) من أفعال الشروع بنسبة (٠.٢ ٪) ، ولم يذكر في العصر الجاهلي ، مما يدل على مدى الانصراف عن استخدام هذه الأفعال وبخاصة أنه لم يرد غيرها مما يندرج معها تحت هذه الدلالات .



رابعاً : اتجاهات التغير في الجملة المؤكدة :

يختص هذا القسم بدراسة الجملة المؤكدة من حيث اتجاهات التغير - تزايداً أو تناقصاً، وكذلك اتجاهات الثبات في استخدام طرق التوكيد من خلال الجداول الإحصائية المذكورة .

جدول إحصائي

النمط	النموذج	امرؤ القيس	ليبد	طرفة	النابعة	ابن عروة	الورد
إن وأن							
الأول	إن + أن + معرفة + معرفة					٢	١٠
الثاني	إن + أن + معرفة + مصدر مؤول						٥
الثالث	معرفة + ضمير فصل + معرفة						٣
الرابع	معرفة + نكرة					١	٨
الخامس	معرفة + نكرة منسوبة						١٧
	اسم + خبر مفرد	١٥	٢٢	١٤	١٤	٣	٤٣
السادس	معرفة + ماض	١٦	١٧		١٦		٩٧
	معرفة + مضارع					١	٢٤
	معرفة + تركيب شرطي	٣			١		١٨
	اسمية		١		٢		
	معرفة + منسوخة						٤

النمط	النموذج	امرؤ القيس	ليبد	طرفة	النابعة	ابن عروة الورد	الرقعة
	معرفة + جملة	١٩	١٨		٢٩	١	١٤٣
السابع	نكرة + جملة						٦
الثامن	معرفة + شبه جملة	١	٣	٩	٢	١	٦
التاسع	شبه جملة + نكرة	١		١	١		٥
العاشر	شبه جملة + معرفة		٢				٣
الحادي عشر	مذكر + مؤنث						١
الثاني عشر	إن + الاسم + اللام + الخبر		٢		١٣	٢	٥
الثالث عشر	أن + معرفة + معطوف + خبر						٢
الرابع عشر	أن + معرفة + و + تركيب شرطي						١
الخامس عشر	أن مخففة	١			٤		٢
السادس عشر	لو + أن		٤				١
السابع عشر	لولا + أن						١
	إن و أن	٣٧	٥١	٣٧	٥٢	٥	٢١٩
كان							
	كان + معرفة + معرفة	٦	١٦		٦	١	١
	كان + معرفة مذكر + نكرة مؤنثة						١



الجملة الخبرية في نثر الجاحظ

النمط	النموذج	امرؤ القيس	ليبد	طرفة	النابعة	ابن عروة الورد	الجملة
	كأن + معرفة + نكرة منسوبة	٣٥	٤٦	١٥	٢٨	١	١
	كأن + معرفة + معرفة + نكرة						١
	+ معرفة + جملة	١٣	٣	٨	٨		
	+ معرفة + شبه جملة	١٢	١	٢	٣		
	كأن + نكرة + جملة		٢		١		
	كأن + شبه جملة + اسمها	٣	١		٢		
	كأن مخففة	١	٢		٢		
	كأنها						١
	كأن	٧٠	٦٩	٢٥	٥٠	٢	٥
	لكن						١١
	ضمير الفصل						١٣
	قد + ماض		١٣٦	٣٣	٦٩	٦	١٤٦
	التوكيد بالمصدر	٩	٨	٣	٢		٢٢
	الاستثناء المتصل						٣
	الاستثناء المنقطع						١
	نفي + فعلية + لا + معرفة أو نكرة						١٣

النمط	النموذج	امرؤ القيس	ليبد	طرفة	النابعة	ابن عروة	الورد
	نفي + فعلية + إلا + مصدر مؤول						٥
	نفي + فعلية + إلا + مجرور						٢٧
	نفي + اسمية + إلا + مجرور						١
	نفي + فعلية + إلا + فعلية						٤
	نفي + فعلية + إلا + و + اسمية						٥
	نفي + استثناء		١	٢٤	١٦	٦	٥٩
	إنما + معرفة + معرفة						٣
	إنما + معرفة + نكرة						٢
	إنما + معرفة + مجرور						٤
	إنما + ماض		٤	٤			١٦
	إنما + مضارع						٧
	حرف الجر الزائد		١٨		٢٤		١٥
	القسم	١٤	٧	١٧	٩		١٥
	التوكيد باللام	٤				٢	٢٢
	التوكيد اللفظي		٢		١		٦
	التوكيد المعنوي	٣	١٠	٨	٦		٢٨



الجملة الخبرية في نثر الجاحظ

النمط	النموذج	امرؤ القيس	لييد	طرفة	النابعة	ابن عروة الورد	الجملة الخبرية
	نفي						١
	مفرد + كل + ضمير مفرد		٦	٣	٥		١٠
	مفرد + كل + اسم مفرد						١
	مفرد + أجمع						١
	جمع + كل + ضمير جمع	٢					٢
	جمع + كل + ضمير مفرد						٢
	ضمير + ب + أجمع + ضمير						٣
	جمع + جميعاً			٢			٦
	توكيد المحذوف						١
	كلا	١	٤	٣	١		
	لا بد						٢
	البتة						٢
	لا محالة						١
	أبدًا						٤
	قط						٤
	التكرار المعنوي						١٤

النمط	النموذج	امرؤ القيس	ليبد	طرفة	النابعة	ابن عروة	الورد
	العطف المتناقض						١٠
	العطف للاحتواء						١٠
	بالتحديد اللفظي						٢
	التوكيد بالاعتراض						٦
	التوكيد بالتقديم						
	التوكيد						٦٤٨

١ - أدوات وأنماط ثابتة النسبة :

أ - استخدام الجملة المؤكدة :

نسبة استخدام التأكيد في التعبير اللغوي في الشعر الجاهلي الذي تناولته الدراسة بالبحث تمثل (١٨ ٪) تقريباً ، بينما هي في نثر الجاحظ تصل إلى (٢٠ ٪) تقريباً ، مما يشير إلى تقارب نسبة حاجة المتحدث في كل من العصرين الجاهلي والعباسي الأول إلى استخدام التأكيد في حديثه .

ب - استخدام (قد) مع الفعل الماضي :

ورد التركيب (قد + ماض) ليدل على التأكيد في الشعر الجاهلي المبحوث بنسبة (٢٩ ٪) تقريباً ، بينما ذكر في النثر الجاحظي بنسبة (٢٧ ٪) تقريباً ، مما يشير إلى الثبات النسبي في استخدام هذا التركيب منذ العصر الجاهلي إلى العصر العباسي الأول .



ج - استخدام المصدر في التأكيد :

استخدم المصدر في التأكيد في الشعر الجاهلي المبحوث بنسبة (٤.٥ %) تقريباً ، بينما استخدم في نثر الجاحظ بنسبة (٤ %) تقريباً ، مما يشير إلى ثبات استخدام المصدر كطريقة من طرق التأكيد بين العصرين الجاهلي والعباسي الأول .

د - استخدام حرف الجر الزائد :

ذكر حرف الجر الزائد للتأكيد في نصوص الشعر الجاهلي المبحوث بنسبة (٤ %) تقريباً، بينما ورد في نثر الجاحظ بنسبة (٣.٦ %) تقريباً مما يدل على ثبات استخدام حرف الجر الزائد في التأكيد منذ العصر الجاهلي إلى العصر العباسي الأول .

٢ - أدوات وأنماط متزايدة النسبة :**أ - استخدام (إن وأن) :**

نسبة استخدام (إن وأن) في نصوص الشعر الجاهلي المبحوث (٢٢ %) تقريباً، وفي نثر الجاحظ تمثل نسبة (٤٠ %) تقريباً ، وهذا يشير إلى تزايد نسبة استخدام (إن وأن) في التأكيد ، حيث تصل في نثر الجاحظ إلى ضعف ما وصلت إليه في نصوص العصر الجاهلي المبحوث تقريباً ، مما يشير إلى الإقبال عليها كأداتي تأكيد في العصر العباسي الأول .

ب - استخدام (إنما) :

كما ازدادت نسبة استخدام (إنما) في نثر الجاحظ عنها في نصوص الشعر الجاهلي المبحوث ، فلقد وردت في الشعر الجاهلي المبحوث بنسبة (١ %) تقريباً ، بينما هي في نثر الجاحظ بنسبة (٦ %) تقريباً .

ج - استخدام التأكيد اللفظي :

استخدم التأكيد اللفظي في الشعر الجاهلي الذي تناولته الدراسة بالبحث بنسبة (٠.٣٣ %) تقريباً ، بينما هو في نثر الجاحظ بنسبة (١ %) تقريباً ، مما يشير إلى مدى تزايد نسبة استخدامه في العصر العباسي الأول .

د - استخدام النفي والاستثناء :

من حيث استخدام النفي مع الاستثناء للتأكيد ، فقد ورد في بحوث العصر الجاهلي بنسبة (٦.٥٪) تقريباً ، بينما هو في نثر الجاحظ بنسبة (١٪) تقريباً ، مما يشير إلى مدى تزايد نسبة استخدامه في العصر العباسي الأول .

هـ - خبر (إن وأن وكأن) الجملة :

أما استخدام الخبر الجملة فإنه مذكور في الشعر الجاهلي بنسبة (٢٦٪) تقريباً ، وفي القرآن الكريم^(١) بنسبة (٤٧.٥٪) تقريباً، وفي نثر الجاحظ بنسبة (٦٧٪) تقريباً، مما يعطي مؤشراً بارتفاع استخدام هذا المبنى (مبني الجملة) في أخبار (إن ، أن ، كأن) وهو يمثل مع استخدام الاسم تناسباً عكسياً . كما أن هذا التزايد كان تدريجياً مع مرور الفترات اللغوية

٣ - أدوات وأنماط متناقضة النسبة :**أ - استخدام القسم :**

ذكر القسم في نصوص الشعر الجاهلي المبحوث بنسبة (٥٪) تقريباً ، بينما ورد في نثر الجاحظ بنسبة (٣٪) تقريباً ، مما يشير إلى تناقص استخدام القسم في العصر العباسي الأول.

ب - استخدام التأكيد المعنوي :

ورد التأكيد باستخدام ألفاظ التأكيد في نصوص الشعر الجاهلي المبحوث بنسبة (٣٪) تقريباً ، بينما ورد في نثر الجاحظ بنسبة (١٪) تقريباً ، وهي نسبة تصل إلى ثلث استخدامه في العصر الجاهلي ، مما يشير إلى مدى تناقص استخدامه في العصر العباسي الأول .

(١) انظر : أحمد عطا الله أحمد يوسف ، النواسخ الحرفية في القرآن ، رسالة ماجستير آداب الاسكندرية ١٩٧٩م .



ج - استخدام (كأن) :

بينما تصل نسبة استخدام (كأن) في العصر الجاهلي إلى (٢٤.٢ %) تقريباً ، فهي تهبط في نثر الجاحظ إلى (١ %) تقريباً ، مما يلفت النظر إلى مدى تضائل استخدام (كأن) في العصر العباسي الأول ، وأرى أن ذلك يرجع إلى مدى صفاء ذهن العربي الجاهلي ونقاؤه مما يدعوه إلى التأمل الذي يقوده إلى التشبيه المؤكد .

د - خبر الأحرف الناسخة اسماً :

من حيث الاستخدام الصيغي لخبر الأحرف الناسخة ، يلاحظ أن استخدام الاسم في خبر (إن ، أن ، كأن) يميل إلى الهبوط التدريجي منذ العصر الجاهلي حتى عصر الجاحظ ، فبينما استخدم في شعر العصر الجاهلي المبحوث بنسبة (٥٤ %) تقريباً من أخبار الأحرف السابقة ، ذكر في القرآن الكريم بنسبة (٣٧%) تقريباً^(١) ، وفي نثر الجاحظ بنسبة (٢٥%) تقريباً .

هـ - خبر الأحرف الناسخة شبه جملة :

وإن كان استخدام شبه الجملة خبراً للأحرف الناسخة (إن وأن وكأن) قليل في كل من الشعر الجاهلي المبحوث ونثر الجاحظ ، فإنها تتضاءل في نثر الجاحظ أمام نصوص الشعر الجاهلي المبحوث ، فلقد استخدمت شبه الجملة خبراً للأحرف الناسخة في نصوص الشعر الجاهلي بنسبة (١٢%) تقريباً ، بينما ذكرت في نثر الجاحظ بنسبة (٦%) تقريباً ، وهي تصل إلى نصف استخدامها في الشعر الجاهلي المبحوث . ومما يذكر فإن نسبة استخدامها خبراً للأحرف الناسخة في القرآن الكريم^(٢) تصل إلى (١٥ %) تقريباً ، مما لا يعطي خطأً بيانياً منتظماً لاستخدام شبه الجملة خبراً للأحرف الناسخة .

(١) انظر : النواسخ الحرفية في القرآن ، رسالة ماجستير ، آداب الإسكندرية ١٩٧٩ .

(٢) انظر : الموضوع السابق .

٤ - طرق وأنماط تأكيدية لم تسجل من قبل :

ومن خلال دراسة نثر الجاحظ لاحظت طرقاً للتأكيد ، وأنماطاً للجملة المؤكدة لم تسجل في الدراسات السابقة ، وهي :

أ - الفصل بين اسم (إن وأن) وخبرها المعرفتين بضمير الفصل وهو مذكورٌ في القرآن الكريم .

ب - الإخبار بالجملة عن اسم (إن وأن) النكرة .

ج - الإخبار عن اسم (إن وأن) المذكر بالاسم المؤنث .

د - الإخبار عن اسم (إن وأن) المعرفة بالتركيب الشرطي المسبوق بالواو .

هـ - التأكيد باستخدام ضمير الفصل .

و - ورود المستثنى جملة اسمية مسبوقة بالواو بعد نفي .

ز - نسبة لفظ (التأكيد) كل إلى اسم مفرد .

ح - تأكيد المحذوف باستخدام (كل) المنسوبة إلى ضمير .

ط - استخدام الألفاظ : ألبتة ، لا محالة ، أبداً ، قط في التأكيد .

ي - التأكيد بالتكرار المعنوي .

ك - التأكيد بالعطف المتناقض .

ل - التأكيد بالعطف للاحتواء .

م - التأكيد بالتحديد اللفظي .

ن - التأكيد بالاعتراض .

س - التأكيد بالتقديم .



٥ - ملاحظات حول استخدام طرق التأكيد من حيث الشيع: الاستخدام الوظيفي لطرق التأكيد بين نثر الجاحظ ودراسات الشعر الجاهلي المبحوث :

يبين هذا الجدول النسب الإحصائية لطرق التأكيد بين نثر الجاحظ ودراسات الشعر الجاهلي ، وهذا فيما أتبع من طرق التأكيد التي بحثت في الشعر الجاهلي ، مع ملاحظة أن هذه النسبة بين المؤكدات والنصوص موضع البحث :

طرق التوكيد	العدد في الشعر الجاحظ	النسبة المئوية تقريباً	العدد في الشعر الجاهلي	النسبة المئوية تقريباً
١- إن ، أن	٢١٩	%٨.٤	١٨٢	%٤
٢- كأن	٥	%٠.٢	٢١٦	%٤.٦
٣- قد + ماض	١٤٦	%٥.٦	٢٤٤	%٥.٢
٤- التأكيد بالمصدر	٢٢	%١	٢٢	%٠.٥
٥- النفي والاستثناء	٥٩	%٢.٣	٤٧	%١
٦- إنما	٣٢	%١.٢	٩	%٠.٢
٧- حرف الجر	١٥	%٠.٥	٤٢	%٠.٩
٨- القسم	١٥	%٠.٥	٤٧	%١
٩- التأكيد اللفظي	٦	%٠.٢	٣	%٠.١
١٠- التأكيد المعنوي	٢٨	%١	٢٧	%٠.٥

أ - شيوع استخدام أدوات التأكيد :

تختلف نسب شيوع استخدام أدوات التأكيد اختلافاً ملحوظاً إلى درجة تجعلني أقسم التأكيد إلى :

أدوات يشاع استخدامها ، وهي :

في الشعر الجاهلي موضع البحث (كأن ، وإن ، وأن ، وقد قبل الفعل الماضي) ، وذلك على الترتيب .

وفي نثر الجاحظ على الترتيب (إن وأن ، وقد قبل الفعل الماضي) .

أدوات تستخدم على نحو نادر ، وهي :

في الشعر الجاهلي على الترتيب (القسم ، النفي مع الاستثناء ، حرف الجر الزائد) .

وفي نثر الجاحظ (النفي مع الاستثناء ، إنما ، التأكيد بالمصدر ، التأكيد المعنوي) على الترتيب .

أدوات تستخدم بقلّة إلى درجة العدمية ، وهي بقية الأدوات الملحوظة في الجدول .

ب - الحروف القسمية :

ذكر القسم في نثر الجاحظ في خمسة عشر موضعاً ، باستخدام حرفين فقط من حروف القسم وهما :

الواو : وذكرت سابقة للفظ الجلالة (الله) في تسعة مواضع ، وسبقت (رب الكعبة) في موضع واحد ، وبذلك تكون الواو مستخدمة في عشرة مواضع تمثل نسبة (٦٧٪) تقريباً من الحروف القسمية المستخدمة .

اللام : وردت في خمسة مواضع ، وقد سبقت (عمري) ، وبذا تكون نسبتها (٣٣٪) تقريباً من الحروف القسمية المستخدمة ، وتلزم اللام هذا اللفظ دلالة على القسم .



ولم ترد الباء والتاء في نثر الجاحظ .

ولقد بذل النحاة جهداً كبيراً حول إثبات أن (الباء) أصل الحروف القسمية ، ثم تفرعت عنها الواو ، ثم التاء فرع للواو ، والواقع أن الأصل وما تفرع عنها لم يردا في نثر الجاحظ، وليس من المعقول أو المقبول أن نفترض أن جماعة لغوية كالعصر العباسي الأول قد أهملت الأصول ، واعتبرت الفروع اعتباراً كلياً ، ولكن ما يمكن أن نقبله هو أن هذه الحروف القسمية كلها أصول ، وأرى أن اختلاف المجموعات اللغوية المتحدثة باللغة العربية كان السبب الرئيسي في تنوع هذه الحروف القسمية، وشيوع بعضها عند بعض ، وإهمال بعضها عن آخرين .

ج - نسبة استخدام (أن ، إن) كأداتي تأكيد في نثر الجاحظ أكبر بكثير من استخدام كل من (كأن) ، و (لكن) ، فبينما ذكرت (إن وأن) في تسعة عشر ومائتي موضع ، أي بنسبة (٣٤٪) ، ذكرت (كأن) في خمسة مواضع ، تمثل نسبة (٠.٨٪) تقريباً ، أي تقل إلى نسبة (٢٪) تقريباً من استخدام (إن وأن) ، ووردت (لكن) في أحد عشر موضعاً ، تمثل نسبة (١.٧٪) تقريباً ، أي تهبط إلى نسبة (٥٪) تقريباً من استخدام (إن وأن) ، وهذا يشير إلى مدى شيوع استخدام العباسيين في العصر الأول لـ (إن + أن) كأداتي توكيد، ومدى ضآلة استخدام (كأن ولكن) كأداتي توكيد .

د - لهذا فإن عدد الأنماط التي وردت عليها (إن وأن) قد تعددت واتسعت، حيث وصلت إلى سبعة عشر نمطاً ، تندرج تحتها صور عديدة ، تصل مع صورها إلى واحد وثلاثين ، في حين أن (كأن) وردت في أربعة أنماط ، وخامس كانت مخففة فيه ، وذكرت (لكن) في ثلاثة أنماط فقط .

ويشير هذا إلى أن شيوع الاستخدام يدور معه اتساع استخدام الأنماط .

خامساً : اتجاهات التغير في طرق التعبير عن النفي :

تتنوع طرق التعبير عن النفي ، وبتنوع الطرق تتباين نسبة شيوعها عبر العصور المختلفة ، ويختص هذا القسم بدراسة اتجاهات التغير والثبات لكيفية التعبير عن النفي من خلال الجدول الإحصائي الآتي :

جدول إحصائي بطرق النفي

النموذج	امرؤ القيس	ليبد	طرفه	النابعة	عروة ابن الورد	عروة ابن أذينة	الجملة
لم + مضارع	٣٤	٧١	٥٦	٥٨	٧	٣١	٨٤
ما + ماض	٥	٢٠	١١	٢٣		١٤	١٠
نفي + لا + ماض	١	١	١		١	٢	١١
ما + مضارع	٧	١٩	١١	١٠		٣	١١
لا + مضارع مرفوع	١٧	٣٤	٥٠	٤٦	٢	٣١	٨٠
ناصب + لا + مضارع منصوب							١١
لا + جملة اسمية	٥	٢١		٢٣		٨	١٨
عطف (لا) على نفي سابق	٣		٣	٥	٣		٢٠
جار + لا + مجرور		٣					١
النفي الجزائي							١٥
غير		٢٥		٢٦		١٨	١١



النموذج	امرؤ القيس	ليبد	طرفه النابغة	عروة ابن الورد	عروة ابن أذينة	الجاهل
دون						٢
لما	١	٢				
لن		٥	١		٥	١
لم + مضارع مرفوع			١			
لن + مضارع مجزوم			١			
ما + جملة					٥	٢
	٧٣	٢٠١	١٣٥	١٩١	١٣	١٠٧
						٢٦٧

١ - طرق للنفي متزايدة النسبة :

- استخدام (لا) :

(لا) أداة مرنة ، تأتي قبل الفعل الماضي إما معتمدةً على نفي سابق ، وإما غير معتمدة عليه ، كما ترد قبل الفعل المضارع في صور رفعه وجزمه ونصبه ، كما تأتي قبل الجملة الاسمية ، وترد كذلك لتؤدي معاني النفي السابق باستخدام أحرف المشاركة ، كما ترد قبل الاسم بعينه أو المفرد ، وهذه الصور تظهر لنا مدى مرونتها . هذا بالإضافة إلى مدى شيوعها فقد ذكرت في الشعر الجاهلي في تسعة عشر ومائتي موضع ، أي بنسبة (٣٧٪) تقريباً ، بينما ذكرت في نثر الجاحظ في واحد وأربعين ومائة موضع ، أي بنسبة (٥٣٪) تقريباً ، وعند عروة بن أذينة بنسبة (٤٠٪) تقريباً . ويشير هذا إلى أمرين :

أولهما : أن استخدام (لا) أداةً للنفي في كل من العصرين الجاهلي والعباسي الأول أكثر شيوعاً من غيرها من أدوات النفي .

ثانيهما : أن استخدام (لا) في العصر العباسي الأول وكذلك في العصر الأموي أكثر شيوعاً من استخدامها في العصر الجاهلي ، وربما أدى سهولة النطق «بلا» ومرونتها في التعبير المنفي إلى شيوع استخدامها .

ويبدو أن (لا) هي التطورُ النهائي لألفاظ أدوات النفي، فهي تتكون من وحدتين صوتيتين ، وهما (اللام) المتبوعة بحركة طويلة ، ونجد أن الوحدة الصوتية (اللام) قد وجدت في كل أدوات النفي السابقة باستثناء (ما) ، كما أنها وجدت في أداة النفي الجزئي (إلا) ، مما يدل على أن (اللام) شكلت الاستعمال الأساسي في النفي .

٢ - طرق للنفي متناقضة النسبة :

أ - استخدام (ما) :

وردت (ما) سابقةً للفعل الماضي والفعل المضارع ، وقد سبقت الماضي في الشعر الجاهلي في تسعة وخمسين موضعاً ، أي بنسبة (٥٧٪) تقريباً من نسبة استخدام (ما) ، والنسبة الباقية وهي (٤٣٪) سبقت فيها (ما) الفعل المضارع ، أما في نثر الجاحظ فقد سبقت الماضي في عشرة مواضع ، تمثل نسبة (٩١٪) تقريباً من نسبة استخدام (ما) ، بينما سبقت المضارع فيما يقرب من (٩٪) فقط ، ويشير هذا إلى مدى تضاؤل نسبة استخدام (ما) قبل المضارع في العصر العباسي الأول ، وقصرها تقريباً على سبقها للفعل الماضي .

ومن حيث استخدام (ما) أداةً للنفي فإن نسبته في الشعر الجاهلي (١٨٪) تقريباً ، بينما هي في نثر الجاحظ (٥٪) تقريباً ، ويشير هذا إلى تضاؤل استخدام (ما) أداةً للنفي في العصر العباسي عن استخدامها في العصر الجاهلي .



ب - استخدام (لم) :

اختصت (لم) بالفعل المضارع ، ووردت معه في سبعة وعشرين ومائتي موضع في الشعر الجاهلي المبحوث ، أي بنسبة (٣٦٪) تقريباً من مجموع الجملة المنفية ، وفي نثر الجاحظ وردت في أربعة وثمانين موضعاً ، تمثل نسبة (٣١.٥) تقريباً من مجموع الجملة المنفية ، وهو كما نلمس نسبةً متقاربةً من حيثُ درجةُ الشروع ، كما أنهما اشتركا في استخدام (لم) قبل المضارع استخداماً وظيفياً نحوياً ، حيث جازمت (لم) الفعل المضارع ، إلا من موضع واحد ذكرت فيه (لم) رافعة للفعل المضارع عند طرفة بن العبد^(١) .

ولا نغفل أن نسبة استخدامها عند عروة بن أذينة تتقارب من ذلك ، حيث تصل إلى (٣٠٪) تقريباً ، مما يؤكد درجة ثبات استخدامها في النفي .

ج - استخدام (لن) :

وردت (لن) في الشعر الجاهلي في أحد عشر موضعاً ، تمثل نسبة (١.٥٪) تقريباً من مجموع الجملة المنفية ، بينما هي وردت في نثر الجاحظ في موضع واحد^(٢) خارج عن مجال النثر المبحوث ، وإنما ورد في موضع آخر من النثر المبحوث . ويشير هذا إلى مدى تساؤل استخدام (لن) كأداة نفي في العصر العباسي الأول ، بحيث تصل إلى درجة العدمية . واختصت (لن) بالفعل المضارع حيث جاءت سابقة له وناصفة إياه ، ووردت جازمة للفعل المضارع في موضع واحد عند طرفة بن العبد^(٣) .

د - استخدام (لما) :

اختصت (لما) بالفعل المضارع ، ولكنها لم ترد في نثر الجاحظ ، بل وردت في الشعر الجاهلي في ثلاثة مواضع تمثل نسبة (٠.٤٪) ، وهي نسبة ضئيلة إلى حد كبير

(١) انظر : بناء الجملة العربية في ديوان طرفة ، رسالة ماجستير آداب القاهرة ص ١٢٥ .

(٢) س : ١ - ٢٧٣ .

(٣) انظر : بناء الجملة العربية عند طرفة : ١٢١ .

فلو استحضرننا عدم وجودها في العصر العباسي الأول ممثلاً في نثر الجاحظ لدعانا هذا إلى الشك في وجودها واستخدامها كما تخيله النحاة لها ، بل يدعوننا هذا إلى الظن بأن أصل (لم) هو (لما) ، ثم تلاشى هذا النطق الثقيل الذي يظهر فيه تضعيف الميم ، ثم الإتيان بحركة طويلة، مما يصعب النبر في هذا الموضع أثناء مواصلة الحديث ، وشاع هذا النطق المخفف (لم) .

ويؤكد ذلك عدم ورودها في شعر عروة بن أذينة كما يتضح من الجدول السابق، وهو شاعر أموي .

هـ - استخدام (غير) :

ذكرت (غير) للتعبير عن النفي المطلق في الشعر الجاهلي في واحد وخمسين موضعاً، تمثل نسبة (٩.٥ ٪) تقريباً من مجموع الجملة المنفية ، بينما استخدمت في نثر الجاحظ في أحد عشر موضعاً تمثل نسبة (٥ ٪) تقريباً ، ويشير هذا إلى الاتجاه إلى التقليل من استخدامهما في العصر العباسي الأول عنه في الشعر الجاهلي .

بينما ذكرت بنسبة كبيرة في شعر عروة بن أذينة؛ حيث وصلت إلى (١٧ ٪) تقريباً، وهذا لا يعطي خطأ بيانياً منتظماً لاستخدام (غير) في النفي منذ العصر الجاهلي إلى العصر العباسي الأول .



سادساً : اتجاهات التغير في النعت :

يتضمن هذا القسم دراسة أنماط النعت من حيث درجات الاستخدام اللغوي واتجاهات التغير والثبات من خلال الجدول الإحصائي لأنماط النعت في الشعر الجاهلي الذي تناولته الدراسة بالبحث وفي نثر الجاحظ والمقارنة بينهما .

جدول إحصائي بالنعت

النموذج	امرؤ القيس	ليبيد	طرفة النابغة	عروة ابن الورد	عروة ابن أذينة	الجملة الخبرية
النعت باسم الفاعل			٨٤		٥٤	٦٧
نكرة + اسم فاعل	١					١٨
معرفة + اسم فاعل						٤٩
النعت بصيغ المبالغة						٢
نكرة + صفة مشبهة						١٧
معرفة + صفة مشبهة						١٥
النعت بالصفة المشبهة					٦٨	٣٢
نكرة + اسم مفعول						٦
معرفة + اسم مفعول						١٢
النعت باسم المفعول					١٣	١٨
نكرة + اسم تفضيل						٨

النموذج	امرؤ القيس	ليبد	طرفة	النابعة	عروة ابن الورد	عروة ابن أذينة	الجاهظ
معرفة + اسم تفضيل							٣
النعث باسم التفضيل							١١
النعث بالعدد المشتق							٦
النعث بالمصدر		٣	٢	٢		٤	٣
النعث بالمنسوب		٢	١	١		٥	٢
النعث بالاسم الموصول	٢	٧	٨	٨		٧	١٠
علم + لقب							٣
النعث بسوى وغير	١٠		٩	١١		٥	٣
النعث بمثل						٧	١
نكرة + جملة فعلية	٨٣	٦٢	١٠٤	١١٥	٢٠	١٢٤	٣٤
نكرة + فعلية محولة	٥						١
نكرة + تركيب شرطي	٦		٨			٦	٢
نكرة + اسمية	٣٧	٢٣	٨	٢٥	٨	٣٣	٢
نكرة + اسمية منسوخة	١٠		٢				٣
نعث + شبه جملة	٢	٤٥	٢١	١٨			٢٠



النوع	امرؤ القيس	لبيد	طرفة النابغة	عروة ابن الورد	عروة ابن أذينة	الجاهلي
نعت سببي		٧			٩	١
تعدد النعوت			٢٩		٣٨	٩
النعت بذوي وفروعها	١٠	١٧	٧	٤	٥	

١ - أنماط ثابتة النسبة :

١ - النعت بالأسماء غير المشتقة :

ذكر النعت بالمفردات الأخرى نحو (المصدر ، والاسم المنسوب ، والاسم الموصول ، واللقب ، وسوى وغير ، ومثل ، وذوي وفروعها) في الشعر المبحوث في سبعة وثلاثين ومائة موضع ، تمثل نسبة (١٠ ٪) تقريباً ، أما في نثر الجاحظ فقد ورد ذلك في اثنين وعشرين موضعاً بنسبة (١٠ ٪) تقريباً ، والنسبة بين العصرين الجاهلي والجاحظ واحدة ، كما أنها تتضاءل إلى حد كبير بالنسبة لاستخدام المشتقات فهي تصل إلى نسبة (٣٣ ٪) في العصر الجاهلي من استخدام المشتقات ، ونسبة (١٦ ٪) في نثر الجاحظ .

٢ - أنماط متزايدة :

أ - النعت بالمشتقات :

ورد النعت بالمشتقات في الشعر الجاهلي المبحوث في ستة وتسعين وثلاثمائة موضع ، تمثل نسبة (٣٠ ٪) تقريباً من مجموع النعت المذكور بالبحوث ، أما في نثر الجاحظ فقد ذكر في ستة وثلاثين ومائة موضع ، أي بنسبة (٦١.٥ ٪) تقريباً ، وبالمقارنة بين النسبتين يلاحظ أن درجة استخدام النعت بالمشتقات في نثر الجاحظ قد ازداد إلى ضعف درجة استخدامه في العصر الجاهلي ، مما يشير إلى مدى شيوعه في

العصر العباسي الأول ، وأرى أن ذلك يعود إلى أن المجتمع اللغوي في العصر العباسي الأول قد أدرك أن المشتقات ما هي إلا صفات في الأساس لموصوف ، لذا فقد كانت أحق بالاستعمال في النعت .

ب - النعت بشبه الجملة :

رابعاً : ذكر النعت بشبه الجملة في العصر الجاهلي في ستة وثمانين موضعاً تمثل نسبة (٦.٥ ٪) تقريباً ، بينما تصل في نثر الجاحظ إلى (٩ ٪) تقريباً حيث ذكر في عشرين موضعاً ، والنسبة في الاستخدام شبه متقاربة حيث تقل قيمة الفرق في حال ضآلة الأصل ، ويمكن القول بأن الإقبال على استخدام شبه الجملة في النعت في كل من العصرين الجاهلي والعباسي الأول قليل .

٣ - أنماط متناقصة النسبة :

أ - النعت باستخدام الجملة :

أما النعت باستخدام الجملة فهو شائع بدرجة ملحوظة في الشعر الجاهلي المبحوث ، فقد ذكر في ثمانية عشر وخمسة مائة موضع ، أي بنسبة (٥٢ ٪) تقريباً ، أما في نثر الجاحظ فذكر في أربعين موضعاً بنسبة (١٨ ٪) تقريباً ، وبهذا يظهر مدى تضاؤل استخدام الجملة نعتاً في العصر العباسي الأول عنه في العصر الجاهلي ، حيث تصل إلى نسبة (٣٠ ٪) تقريباً من نسبة استخدامها في الشعر الجاهلي المبحوث .

كما يجدر الإشارة إلى أن استخدام الجملة نعتاً في شعر عروة بن أذينة يصل إلى نسبة (٤٣ ٪) تقريباً ، مما يشير إلى هبوط الخط البياني لاستخدام الجملة نعتاً من العصر الجاهلي فالأموي فالعباسي الأول .

ب - النعت السببي :

أما من حيث النعت السببي فإن نسبته تتضاءل إلى حد كبير ، بحيث يمكن القول إنها تكاد تصل إلى العدمية ، فلقد ذكر في العصر الجاهلي في سبعة مواضع تمثل نسبة أقل من (١ ٪) ، بينما ذكر عند الجاحظ في موضع واحد تصل نسبته إلى أقل من



النصف في المائة، مما يشير إلى انصراف عصر الجاحظ عن مثل هذا النعت ، وأرى أن هذا الانصراف كان نتيجة صعوبة فهم النعت السببي ، حيث تقع الصفة بين الكل وجزئه ، وتصف الجزء الذي يأتي بعدها .

سابعاً : اتجاهات التغير في البديل :

يختص هذا القسم بدراسة اتجاهات التغير والثبات في الاستخدام اللغوي للبديل وأنواعه التي ذكرها النحاة في كتبهم ، وذلك من خلال الجدول الإحصائي الآتي :

الجاحظ	عروة ابن أذينة	النابعة	ليبيد	نوع البديل
٤١	٥	٩	٤	بديل كل من كل
٢			٥	بديل اشتغال
	٤	٦		بديل بعض من كل



ذكر النحاة^(١) أنواعاً عديدة للبدلية تصل إلى سبعة وهي : بدل الكل من الكل ، وبدل البعض من الكل ، وبدل الاشتغال ، وبدل الإضراب ، وبدل النسيان ، وبدل الغلط ، وبدل الكل من البعض ، بل يذكر النحاة أنه قد يبدل فعل من فعل ، أو جملة من جملة ، أو جملة من مفرد ، ولكنه لم يرد في نثر الجاحظ من كل هذه الأنواع سوى اثنتين هما :

أولاً : بدل الكل من الكل، ذكر في واحد وأربعين موضعاً يمثل نسبة (٩٥.٥٪) من مجموع البدلية المذكورة ، وهي نسبة كبيرة يكاد يتلاشى بجوارها النوع الآخر من البدل بينما ذكر هذا النوع من البدل في دراسات الشعر الجاهلي التي تعرضت للبدل في ثلاثة عشر موضعاً تمثل نسبة (٥٤.٥٪) من مجموع البدلات المذكورة بها ، وهي نسبة تشير كذلك إلى مدى شيوع هذا النوع من البدل في العصر الجاهلي وأرى أنه ظل يشيع استخدامه حتى أصبح سائداً في عصر الجاحظ .

ثانياً : بدل الاشتغال :

ذكر في نثر الجاحظ في موضعين ، أي بنسبة (٥.٥٪) ، كما ذكر في دراسات الشعر الجاهلي في خمسة مواضع بنسبة (٢٠٪) ، وإن كانت النسبة في العصر الجاهلي ضئيلة فإنها تتضاءل إلى حد كبير وملحوظ في العصر العباسي الأول ، مما يشير إلى تدرج الابتعاد عن هذا النوع من البدل ، ومما يذكر أنه لم يرد في شعر عروة بن أذينة ، وقد كان من شعراء في العصر الأموي .

ولكن ذكر في دراسات الشعر الجاهلي والأموي نوع آخر من البدل وهو بدل البعض من الكل ، وذكر في عشرة مواضع تمثل نسبة (٣١٪) من البدل المذكور ، ولكنه لم يرد في نثر الجاحظ .

(١) انظر : الكتاب : ٢-١٦ (المفصل : ١٢٢ / التسهيل : ١٧١ ، ١٧٣ / المقرب : ١-٢٤٣ / شرح شذور الذهب : ٤٣٦ / همع المهوامع : ٢-١٢٥ / شرح التصريح : ٢-١٥٥ / شرح ابن عقيل : ٢-٦١ .

وتشير هذه الدراسة إلى أن الاتجاه منذ العصر الجاهلي متجهًا إلى العصر العباسي الأول كان يشيع استخدام بدل الكل من الكل على سبيل التحديد والتخصيص والإبانة ، ويستخدم إلى حد ضئيل بدل الاشتغال على سبيل التحديد والتخصيص والإبانة لجانب من جوانب المبدل منه ، ثم يتناسى نهائيًا أنواع البدل الأخرى ولذا فإننا نجد أن النحاة^(١) يختلفون حولها .

(١) انظر : المراجع السابقة .



ثامناً : اتجاهات التغير في التعليل :

يتضمن هذا القسم دراسة التعليل ونسبة شيوع طرقه في نثر الجاحظ من خلال الجدول الإحصائي الآتي :

جدول إحصائي بطرق التعليل

الجاهظ	النموذج	الصورة
	(لام التعليل)	
٤٤	جملة معللة + لام التعليل + معلل به	الأولى
٥٣	جملة معللة + اللام + مصدر مؤول معلل به	الثانية
١	اللام + معلل به + جملة معللة	الثالثة
٤	معلل به + رابط + لام + اسم إشارة + معلل	الرابعة
١	تعدد العلل به + رابط + لام + إشارة + معلل	الخامسة
٢	معللة + معلل به + تعليل المعلل به	السادسة
١١	معللة + لام + مضارع منصوب	السابعة
٢	معللة + لام + مصدر مؤول	الثامنة
٣	نفي + كون + لام + مضارع	التاسعة
٢	معلل + كي + مضارع منصوب	
٢	معلل + لكي + منصوب	
٦	معلل + حتى + معلل به	

الصورة	النموذج	الجاحظ
	التعليل بالمصدر	٢١
	التعليل المعنوي	٩
		١٥٨

إذا كانت وسائل التعبير عن التعليل تختلف في نثر الجاحظ بين الأداة ، وصيغة المصدر، والعلاقة المعنوية ، فإنها تختلف كذلك في درجة شيوعها واستخدامها على النحو الآتي:

١ - اللام :

ذكرت اللام أداةً للتعليل في نثر الجاحظ في ثمانية عشر ومائة موضع ، تمثل نسبة (٧٥٪) تقريباً من وسائل التعليل ، وهي نسبة كبيرة تشير إلى مدى شيوع اللام وسيلةً من وسائل التعليل في نثر الجاحظ .

٢ - كي :

ذكرت في أربعة مواضع في نثر الجاحظ تمثل نسبة (٢.٥ ٪) تقريباً ، وهي نسبة ضئيلة إذا قورنت بنسبة شيوع اللام .

٣ - حتى :

ذكرت في نثر الجاحظ في ستة مواضع تمثل نسبة (٤ ٪) تقريباً ، وهي كذلك نسبة ضئيلة بمقارنتها باللام .

٤ - المصدر :

ذكر لأداء مدلول التعليل في واحد وعشرين موضعاً ، تمثل نسبة (١٣ ٪) تقريباً ، وهذه النسبة تضعه في المرتبة الثانية من حيث الشيوع باعتبار وسائل التعليل .



٥ - التعليل المعنوي :

ذكر في تسعة مواضع بنسبة (٥.٥ ٪) تقريباً ، ويتضح من العلاقات المعنوية بين الجمل التي تدل على التعليل .

وهذه النسبة الإحصائية تشير إلى شيوع استخدام اللام أداةً للتعليل ، وأرى أن سبب شيوع اللام هو مرونتها في الاستخدام التعبيري أو الوظيفي للمتكلم ، فإنها يمكن أن تحل محل وسائل التعليل كلها ، ويذكر بعدها المعلن به مباشرة ، في حين أن طبيعة (كي ، وحتى) أن يسبق الفعل المضارع فقط ، وطبيعة المصدر هو الانتساب إلى المعلن به بواسطة أحرف الجر أو الإضافة ، أما التعليل المعنوي فيحتاج إلى جهد ذهني في الفهم والاستنتاج ، لهذا شاعت اللام واتسع استخدامها في التعليل .

تاسعاً : اتجاهات التغير في الحال :

يتضمن هذا القسم دراسة اتجاهات التغير والثبات في استخدام أنماط الحال بين العصر الجاهلي - من خلال الشعر الجاهلي الذي تناولته الدراسة بالبحث - والعصر العباسي الأول - من خلال نثر الجاحظ ، وذلك بالاستعانة بالجدول الإحصائي الآتي :

جدول إحصائي بالحالية

النمط	النموذج	امرؤ القيس	ليبد	طرفة	النابغة	عروة ابن الورد	عروة ابن أذينة	الجملة الخبرية
	الفاعل معرفة + الحال مشتقة نكرة	٣٧					٧١	١٨
	المفعول معرفة + الحال مشتقة نكرة							١
	المجرور معرفة + الحال مشتقة نكرة							١
	معرفة + جامد نكرة	٣						٥
	الحدث + مصدر نكرة	٩	٦	٣			٢٥	٤
	المفعول + جامد تكرر نكرة	١						١
الأول	معرفة + الحال نكرة مفردة	٣١	٣٢	٣٥	٤٤			٥
الثاني	معرفة + الحال (معرفة + ف + معرفة)							١
الثالث	معرفة + (و + جملة اسمية)	٣١	٥	٥	٢٥	١٦	٢٥	٢٠
الرابع	نفي + فعلية + إلا + و + اسمية							١
الخامس	فعلية + و + اسمية							٩



الجملة الخبرية في نثر الجاحظ

النمط	النموذج	امرؤ القيس	ليبد	طرفة	النابغة	عروة ابن الورد	عروة ابن أذينة	الجملة الخبرية
السادس	معرفة + و + قد + ماض	٢١				٦	١٥	١٣
السابع	معرفة + و + ماض			٦			٢	٢
الثامن	معرفة + مضارع	٣١	٨	١٧	١٦			٥
التاسع	معرفة + قد + ماض		٤					٢
العاشر	فعلية + الحال شبه جملة	٦	١٠					٣
الحادي عشر	صاحب الحال نكرة							٢

بدراسة الجدول الإحصائي السابق يتضح ما يأتي :

١ - أنماط ثابتة النسبة :

ـ استخدام شبه الجملة حالاً :

وردت شبه الجملة حالاً في الشعر الجاهلي المبحوث في ستة عشر موضعاً ، أي بنسبة (٣٪) تقريباً ، أما في نثر الجاحظ فقد تمثل ذلك بنسبة (٢.٥٪) تقريباً ، حيث ذكرت في ثلاثة مواضع ، مما يشير إلى ثبات اتجاه استخدام شبه الجملة حالاً ، كما تشير تلك النسبتان إلى مدى الانصراف عن التعبير عن الحال باستخدام شبه الجملة في كل من العصرين الجاهلي والعباسي الأول .

٢ - أنماط متزايدة النسبة :

أ - الجملة الحالية :

ذكرت الحال جملةً في الشعر الجاهلي المبحوث في مائتي موضع ، تمثل نسبة (٤١.٥٪) تقريباً ، بينما ذكرت في نثر الجاحظ في اثنين وخمسين موضعاً ، أي بنسبة (٤٦.٥٪) تقريباً ، مما يشير إلى تزايد استخدام الحال جملةً ، وإن كان معامل التغير قليلاً .

ب - الحال جملة اسمية :

ومما يجدر الإشارة إليه أن درجة استخدام الجملة الاسمية حالاً في الشعر الجاهلي المبحوث تمثل نسبة (٤٨٪) تقريباً ، بينما هي في نثر الجاحظ تمثل نسبة (٥٧.٥٪) تقريباً من الجملة الحالية ، مما يشير إلى تزايد استخدام الجملة الاسمية حالاً في نثر الجاحظ ، ولا بد أن يفهم العكس في استخدام الجملة الفعلية حالاً .

٣ - أنماط متناقصة النسبة :

ـ الحال غير الجملة أو شبه الجملة :

ذكرت الحال غير جملة ولا شبه جملة في الشعر الجاهلي المبحوث في سبعة ومائتي موضع بنسبة (٥٥٪) تقريباً ، كما أنها وردت كذلك في نثر الجاحظ في ستة وخمسين



موضوعًا ، تمثل نسبة (٥٠.٥٪) تقريبًا ، مما يشير إلى تناقص استخدام الحال ، وهي كذلك ، وإن كان فرق النسبتين ليس كبيرًا .

٤ - أنماط لم تسجل من قبل :

لاحظت في نثر الجاحظ أنماطًا للحال لم تسجل في الدراسات السابقة ، وهي :

- أ- صاحب الحال معرفة ، والحال معرفة ففاء فمعرفة .
- ب- الحال تتكون من الجملة الاسمية المسبوقة بالواو بعد أداة الاستثناء (إلا) ، أو بدونها .
- ج- صاحب الحال نكرة .



خاتمة البحث

بحث (الجملة الخبرية في نثر الجاحظ) يعتمد على عينة من كتب الجاحظ (رسائل الجاحظ في جزأين، والبخلاء، والبيان والتبيين في أربعة أجزاء ، والعشانية) قوامها ١١ ٪ تقريباً من المادة التي هي من أقوال الجاحظ ، وقد لاحظت أن هذه العينة قد تضمنت كل الأنماط والصور التركيبية التي وردت عليها الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ، مما يشير إلى أن حجم هذه العينة كان معقولاً وسليماً، وثبت هذا بالنظر في كل نصوص الجاحظ من غير صفحات العينة أيضاً .

وقد استخدم البحثُ المنهجَ الوصفي الذي يعتمد على التحليل ، حيث عنى بتوصيف الجملة الخبرية من خلال نثر الجاحظ إلى أنماط تشترك في ألفاظها التركيبية، وربما تضمنت الأنماط صوراً داخلية تختلف باختلاف هذه الألفاظ التركيبية ، من أنواع المعرفة مثلاً، أو نوع الفعل، أو غير ذلك، مع تحليل هذه الأنماط لغوياً ونحوياً .

واستخدم البحثُ كذلك المنهج التاريخي ، وذلك بتتبع أنماط الجملة الخبرية من حيث درجات أو نسب استخدامها بين العصر الجاهلي من خلال دراسات بناء الجملة العربية التي تمت في دواوين امرئ القيس ، ولبيد ، وطرفة بن العبد ، والنابغة الذبياني ، وعروة بن الورد وبين نثر الجاحظ ممثلاً العصر العباسي الأول ، مع الإشارة إلى ما تم بحثه من النواسخ الحرفية في القرآن الكريم ، وبناء الجملة في شعر عروة بن أذينة في أواخر العصر الأموي .

ولما كانت الجملةُ الخبريةُ تعني الإخبار عن اسم ، فقد قسمتها إلى قسمين ، أولهما ما حقق معنى الإخبار لذاته دون إضافات أخرى، وسميته بالجملة الخبرية البسيطة، وثانيهما ما أضيف فيه معنى آخر إلى معنى الأخبار من توكيد ، أو نفي ، أو تعليل ، أو تبعية ، أو تخصيص دلالي ، وسميته بالجملة الخبرية الموسعة .

واتضح من خلال الدراسة الوصفية التحليلية أن النمط الأمثل في الجملة الاسمية البسيطة هو ما كان المبتدأ فيه معرفة والخبر نكرة ، كما أنه يمكن أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين، ويكثر ذلك في قول الجاحظ ، كما قد يفصل بين المبتدأ المعرفة وخبره التركيب الشرطي بالواو ، ويجزى بالمعرفة عن النكرة المشتقة العاملة ، ويبدأ بالنكرة التي تتلو في الجزاء ، كما قد يكون الخبر المبتدأ نفسه وينسب إلى غير ما نسب إليه المبتدأ ، وقد يجزى بالمشئى عن مفردين متشاركين ، ويبدأ بالمصدر المؤول دون تأخير ، ويفصل بين المبتدأ الدال على عموم وخبره الجملة الاسمية بفاء الجزاء ، كما تفصل بين المبتدأ المعرفة وخبره الجملة - اسمية أو فعلية أو تركيباً شرطياً - إذا وقعا بعد (أما) ، وتقع (حسب) مبتدأً وخبراً حسب موقعها من الكلام ابتداءً أو إخباراً ، ويجزى عن (سواء) بمفردين متشاركين، وقد يجزى عن المفرد بمثنى من جنسه ، كما يجزى عن الجمع بمفرد تعليلي له ، أو مصدر إحدائه، وقد لا يتطابق الخبر مع المبتدأ في التانيث ، ويتعدد الخبر إما بالمشاركة أو بدونها .

كما اتضح في دراسة الجملة الفعلية البسيطة أن المجرورات قسمان: أحدهما: ما لا تقع عليه مفعولية الحدث وإنما جاء ليؤدي معنى آخر كزمان الحدث أو مكانه أو آتته أو سببه أو غير ذلك ، وثانيهما ما وقعت عليه حدثية الحدث واستلزم الفعل حرف جر خاصا بمعناه للوصول به إلى هذا الإحداث ، لذا جعلت هذه الأنماط مشتركة بين اللازم والمتعدي، كما لاحظت أن الأفعال التي تنصب ثلاثة مفعولين لم تستخدم في نثر الجاحظ موضع البحث ، كما قد يكون الفاعل جملة ، ويكثر المفعول به جملة للقول في نثر الجاحظ ، وقد يجذف المفعول به ، وقد يزداد قبله حرف جر ، وقد يجذف الجملة الفعلية ويبقى المفعول به بعد الفاء ، أو بعد (أما) .

كما لاحظت أن نسبة الاسم إلى غيره يدخل في نطاق الإخبار به أو عنه ، لذا جعلت النسبة باستخدام أحرف الجر أو الإضافة في الجملة الخبرية البسيطة، حيث لم يفيدا معنى غير معنى الابتداء أو معنى الإخبار .



ولاحظت من خلال دراسة الجملة المؤكدة في نثر الجاحظ أن طرق التأكيد منها ما يختص بتأكيد الجملة الاسمية نحو: إن، وأن، وكأن، ولكن، وضمير الفصل، ومنها ما يختص بتأكيد الجملة الفعلية، نحو: قد والمصدر، ومنها ما يشترك بين تأكيد الاسمية والفعلية، نحو النفي مع الاستثناء، وإنما، وحرف الجر الزائد والقسم، واللام، والتأكيد اللفظي، ومنها ما يؤكد الاسم ذاته، نحو: التأكيد المعنوي، واللفظي كذلك، ومنها ما يؤكد المعنى، نحو: استخدام بعض الألفاظ، مثل: لا بد، ألبتة، لا محالة، أبداً، قط، ليس وما النافيتين، وألفاظ اليقين والتأكيد، وكذلك استخدام التشبيه، والتكرار المعنوي إما بنفس المعنى أو المناقض المنفي أو ذكر المرادف، والتأكيد بالعطف المتناقض، أو العطف للاحتواء، أو التحديد اللفظي باستخدام بعض الألفاظ، مثل: بعيني، أو هذا، أو غير ذلك، أو التأكيد بالجملة الاعتراضية، أو التقديم.

كما اتضح من خلال البحث أنه قد لا يتطابق خبر (إن وأن وكأن) مع اسمها في الجنس، كما أن خبر إن المكسورة همزتها يختص بدخول لام التأكيد عليه، وهناك أنماط خاصة بأن المفتوحة همزتها، نحو: تخفيف الهمزة، ووقوعها بعد لو، ولولا، كما أن حرف الجر الزائد يدخل على خبر ليس، وما، وحسب، وعلى فاعل (كفى)، ولم يرد إلا الواو واللام من حروف القسم.

ولاحظت من خلال دراسة النفي، أن طرق النفي في نثر الجاحظ تنحصر فيما ينفي الحدث في الزمن الماضي البسيط أو الماضي الاستمراري المتعلق بزمن حدث آخر، أو فيما يؤكد النفي في الزمن الماضي بالإضافة إلى تقريره من الحال، أو فيما ينفي الزمن الحالي المقترن بزمن حديث التكلم، أو المستقبل المباشر، أو المستقبل القريب، وكذلك فيما ينفي مضمون الخبر بالنسبة للمبتدأ في الحال، أو جنس المبتدأ، أو فيما يفيد النفي الجزئي، أو النفي المطلق.

ويتضح أن (لا) أداة نفي مرنة تدخل على الفعل الماضي فتنفيه في الزمن الماضي إذا سبقه نفي، كما تجعله صالحًا للاستقبال، كما تدخل على المضارع فتنفيه في المستقبل المباشر، أو تنفيه في المستقبل المتوسط أو البعيد إذا سبق بأداة نصب، وتدخل على الجملة الاسمية فتنفي مضمون الخبر عن المبتدأ، وتستخدم في المشاركة بين المنفيين .

واتضح من دراسة التبعية أن العطف هو المشاركة بين الشئيين في الحديثية وتوجههما إلى حدث واحد بمدلول معين تحدده أداة المشاركة، ولكنني آثرت تسميته بالمشاركة، فهو مصطلح أكثر دقة، ولاحظت أنه إذا أشرك بين اسمين ظاهرين فقد لا يتكرر حرف المشاركة، وإذا أشرك بين اسم منفي وجملة منفية فإن الاسم ينفي باستخدام (لا)، وقد لا يكرر حرف التحقيق (قد)، أما النفي فلا بد من تكرار أدواته، وقد لا تتكرر الجملة الفعلية إذا أشرك مع معمولها، ويجب استخدامها الإشراف إذا أريد تفسير مجمل، وإذا أشرك بين الفعل الماضي والمضارع فيستخدم (ثم)، وقد يشرك بين الضمير والاسم الظاهر. كما أن الأنماط التي ورد عليها النعت تختلف بين: نعوت تشترك بين المعرفة والنكرة، ونمطان خاصان بالمنعوت المعرفة، وهما النعت بالاسم الموصول، ونعت العلم باللقب، وأنماط خاصة بالنكرة، وهي . باستخدام سوى وغير، ومثل، وذو وفروعه، والجملة، وشبه الجملة، وقد تتعدد النعوت باستخدام أحرف المشاركة أو بدونها.

ولاحظت من خلال دراسة التعليل، أنه إما أن يكون باستخدام الأدوات الوسيطة: كلام التعليل، أو الفاء، أو كي، أو حتى، وإما أن يكون باستخدام الصيغة (المصدر)، وإما باستخدام العلاقة المعنوية بين جملتين أو أكثر، وهي السببية .

وقد يرد في الجملة الخبرية بعض الصيغ أو التراكيب التي تتدخل في التحديد الدلالي للمعنى المستفاد من الجملة الخبرية: كتوضيح إبهام، أو بيان هيئة، أو تحديد زمان أو مكان، وجمعت هذه الدلالات فيما أسميته: التخصيص الدلالي في الجملة



الخبرية، وكلها معان موسعة، ولاحظت أن الحال إذا كانت بصيغة المصدر فهي تبين هيئة الحدث، وقد يكون صاحب الحال الفاعل، أو المفعول به أو هما معاً أو الحدث، أو المجرور، وقد يكون الفاعل مع المجرور وكلها معارف، وقد يكون نكرة والحال جملة وقد يكون الحال مفردة نكرة مشتقة أو مصدرًا أو جامدة، وقد تكون معرفتين متشاركتين، وقد تكون جملة اسمية مسبوقه بالواو، أو فعلية فعلها ماضٍ مسبق بقد والواو، أو بأحدهما دون الآخر، أو فعلها مضارع خال من الواو وقد، وقد تكون شبه جملة.

ومن خلال دراسة الدلالة الزمنية وجدت أنها تنحصر في ثلاثة أقسام، فمنها ما يستخدم فيه الفعل والتراكيب الفعلية للدلالة على الزمن الماضي القريب أو البعيد، أو الماضي البعيد المتصل بزمن الحدث التالي له، أو القريب الممتد إلى الحاضر، أو الماضي المستمر أو المتجدد، أو الشروعي المستمر أو المتجدد أو المستمر المتصل بالحاضر أو الحدث التالي له، أو الماضي المستمر أو المتجرد المنتهي بزمن الحدث التالي له، وكذلك للدلالة على الزمن الحالي، أو الحالي التجديدي، أو الحالي الاستمراري، أو ما يؤكد كلا منها، أو ما ينفي كلا منها، أو ما يثبت الزمن المستقبلي، أو ما يعلل أثناءه، أو ما ينفي فيه، أو ما يثبت غاية فيه، أو ما يفيد المستقبل القريب من الزمن الحالي، أو الماضي المستمر باستمرار زمن حدث آخر، أو ما ينفي الزمن الحالي، أو ما يدل على الزمن الحالي المستمر في المستقبل، ومنها ما يستخدم الاسم والتراكيب الاسمية سواء أكان ذلك باستخدام الأسماء غير المعدودة الدالة على الزمن، من ظروف معرفة أو مبهمة، أو عامة، أو ما يقوم مقام الزمن، أم أسماء فيها معنى الزمن، أم كان باستخدام الظروف المعدودة، أو التراكيب الاسمية، ومنها ما يستخدم في التتابع الزمني كقرائن المشاركة زمنيًا، وقرائن المغايرة زمنيًا، وكذلك القرائن الاقترانية.

ومن خلال استخدام المنهج التاريخي في تتبع ظواهر الجملة الخبرية اتضح أن

هناك أنماطاً ثابتة نسبتها ، كاستخدام الجملة الاسمية في التعبير اللغوي ، واجتماع المبتدأ المعرفة والخبر النكرة ، والخبر الجملة الفعلية ، وكذلك الاستخدام اللغوي للجملة الفعلية ، واستخدام الجملة المؤكدة ، وقد مع الفعل الماضي ، والمصدر في التأكيد، وحرف الجر الزائد، والنعت باستخدام الأسماء غير المشتقة، واستخدام شبه الجملة حالاً .

واتضح من البحث أن هناك أنماطاً متزايدة النسبة نحو : اجتماع المعرفتين في الجملة الاسمية ، واجتماع المبتدأ المعرفة والخبر شبه الجملة ، وورود الخبر شبه جملة ، واستخدام الفعل المتعدي إلى واحد ، واستخدام الجملة الفعلية المحولة وكل من كان وصار ، والتأكيد باستخدام إن ، وأن ، وإنما ، والتكرير اللفظي ، والنفي مع الاستثناء ، وورود خبر الأحرف الناسخة المؤكدة جملة ، واستخدام (لا) في النفي ، والنعت باستخدام المشتقات ، وبشبه الجملة ، وورود الحال جملة ، وبخاصة وورودها جملة اسمية .

واتضح كذلك من البحث أن هناك أنماطاً متناقضة النسبة ، نحو : الخبر الجملة الاسمية، وحذف المبتدأ وكذلك الخبر، والابتداء بالنكرة، واستخدام الفعل اللازم، والأفعال المتعدية إلى أكثر من مفعول ، واستخدام الأفعال : ما زال وما دام ، وما دل على التوقيت ، وليس ، وأض ، وما انفك ، وما ونى ، وأفعال المقاربة والرجاء والشروع ، واستخدام القسم والتأكيد المعنوي ، وكأن ، وورود خبر الأحرف الناسخة اسماً أو شبه جملة ، واستخدام (ما) ، لم ، ولن ، ولما ، وغير ، والنعت باستخدام الجملة ، والنعت السببي، وعدم استخدام بدل البعض من الكل وبدل الإضراب ، وبدل النسيان ، وبدل الغلط ، وبدل الكل من البعض ، أو ما يذكر من أنواع البدل الأخرى ، وورود الحال اسماً .

كما درست قضايا المطابقة بين المبتدأ والخبر ، وتعدد الخبر ، وتقديمه باستخدام المنهج الإحصائي .



ويلاحظ أن نسب الثبات أو التزايد أو النقصان تتفاوت من ظاهرة إلى أخرى وقد ثبت ذلك من خلال الدراسة ، كما أن هناك أنماطاً وظواهر نحوية لم يثبت دراستها من قبل، ومن خلال دراسة القضايا النحوية الخلافية بين آراء النحاة ونثر الجاحظ وجدت أن هناك ظواهر نحوية لحظتها في نثر الجاحظ ولكنها لم تذكر لدى النحاة في وضوح القاعدة النحوية ، وهي :

- من مواضع حذف الخبر سبق المبتدأ المفعول لأجله ، ويكون الخبر المحذوف حيثئذ جملة فعلية يحددها المفعول لأجله ^(١) .

- قد يرد الفعل اللازم دالاً على مشاعر داخلية نفسية .

- وردت الأفعال (أمر - سقي - سأل - منع) ناصبة لمفعولين .

- قد يحذف المفعول به للتهويل من شأنه .

- من معاني أفعال أن ترد بمعنى فعل ، إظهار الحديثية ، الإعطاء ، وربما سبق الإعطاء بطلب ، المبالغة .

- من معاني فعل: صيرورة الشيء شيئاً آخر، الانتقال بالحدث من الذات إلى غيره، إلباس الفعل مدلولاً آخر ، الإعطاء .

- قد تأتي افتعل بمعنى فعل ، وكذلك صيغة تفعل ، وتأتي صيغة تفاعل لتدل على تحويل الحدث من الغير إلى الذات .

- إذا كان المفعول به مصدرًا مؤولاً منسبًا من (أن) مشددة النون مع معموليها فإن الحديثية تدل على التفكير والحديث غالباً ، أما إذا كان منسبًا من (أن) مخففة الهمزة والفعل المضارع فإنها تتصل بالمشاعر الإنسانية من انفعال وإرادة وغير ذلك غالباً .

(١) وهو قول الجاحظ : كل ذلك رغبة في قرب النبي (ع : ٢٩) .

- إذا كان المبتدأ محذوفاً فإن الخبر يكون نكرة .
- إذا حذف الخبر فإن المبتدأ يكون معرفة .
- لاحظت أن اللام تكون بين المشتق ومعموله وتلزم المعمول إذا سبق المشتق .
- من مدلول (من) كحرف جر ولم يذكر لدى النحاة : أن تقع قبل مصدر حدوث الحدث ، الفصل بين الجزء وكله ، التخصيص ، الفصل بين الواحد وجمعه ، أن تذكر قبل تفصيل لمجمل سابق عليه ، وقبل مفسر لمبهم سابق ، وأن تذكر للتعديّة، أو تكون ضرورة لأداء المعنى .
- قد يختلف اسمُ (إن) وخبرها في التذكير والتأنيث ، وكذلك (كأن) .
- إذا كان اسم (إن) أجزاء (أي معطوفات) تجمع بين المذكر والمؤنث فإن الخبر يكون مذكراً .
- تفتح همزة (إن) إذا وقعت مع معموليها خبراً لاسم إشارة ، ويمكن احتساب ذلك للتعليل .
- إذا خفت (أن) فإنها ترد بعد زعم أو ظن أو قول أو استثناء بغير .
- إذا وقع بعد أداة الاستثناء جملة في اجتماع نفي واستثناء فإن هذه الجملة تتعلق بأحد مكونات الجملة الأولى . فقد تكون لوصف فاعلها أو مفعولها أو تكون خبراً ثانياً أو غير ذلك .
- إذا أكد بالنفس والعين فإنها يضافان إلى ضمير يطابق المؤكد في النوع والعدد والتشخيص (الحضور والغيبة والتكلم) ، والجانب الأخير يغفله النحاة .
- إذا أكد بأجمع مضافاً إليها ضمير يعود على المؤكد يلزم جرهما بالباء .
- ورد النعت مطابقاً للمنعوت في جوانب المطابقة التامة ، ولكن إذا كان النعت



لا يتوجه إلى المنعوت جميعه ، وإنما إلى جانب مادي أو معنوي فيه ، فإن جانب التعيين لا يتوفر حينئذ .

- جاء النعت منفصلاً عن المنعوت بحال للتوكيد في نثر الجاحظ في موضع واحد .

- إذا كانت المشتركات تفيد تفسيراً فإن الجاحظ يكرر حرف المشاركة .

- قد يختلف المشتركان في جانب التذكير والتأنيث .

- إذا شورك مع منفي فإن النفي يتكرر باستخدام (لا) النافية .

- قد لا يتكرر حرف التحقيق (قد) مع المشارك الثاني .

- قد يشترك الخبر الجملة مع الخبر المفرد .

- قد يشترك مثبت مع منفي .

- قد يعطف على معمول الجملة الفعلية دون تكرارها .

- قد يعطف المضارع على الماضي باستخدام (ثم) .

- إذا أشرك مع الضمير المجرور اسم فإنه يلزم إعادة الجار ، أما إذا أشرك مع

الاسم الثاني فلا يلزم إعادة الجار .

- قد لا يتطابق المبتدأ مع الخبر الثاني فصاعداً إذا كانت الأخبار مشتركة بأحرف

المشاركة .

- تختص الفاء بدخولها على أدوات الشرط التي تتضمن مع تركيبها مدلولاً

عارضاً بالنسبة للحدث الأصلي ، وذلك حتى لا يتوهم الحالية ، ولهذا فقد يعطف

عليها بالواو في هذا الموضع .

- إذا كانت الحال مبينة لهيئة الحدث كانت مصدرًا .

- لم تأت الحال للنكرة في نثر الجاحظ إلا مع الجملة الحالية المقترنة بالواو .

- ورد عند الجاحظ الحال من الاسم المجرور بالجر ، ونائب الفاعل ، ومن الحدث ومن الفاعل والمجرور مشتركين في الحالية .

- إذا كان المصدر صفة لمحذوف كان حالاً ، فإذا ظهر الموصوف جاز أن يكون المصدر حالاً وغير حال موافقاً سبويه ومستتجاً ذلك منه .

كما اتضح من البحث أنه توجد ظواهر نحوية اختلف الجاحظ فيها مع النحاة، وهي:

- ورد المبتدأ والخبر في نثر الجاحظ معرفتين دون الفصل بالضمير في ثلاثة وسبعين موضعاً ، بينما فصل بينهما بالضمير في ستة مواضع فقط ، على غير ما يقوله د . إبراهيم أنيس من ميل العرب تأكيد المبتدأ في هذا النمط بضمير منفصل .

- إذا اجتمع مفعول به اسم ظاهر وآخر مجرور فإنه :

* إذا كان المفعول به معرفة غير ضمير والمجرور معرفة فأيهما قدمت جائز .

* إذا كان المفعول به نكرة فالمجرور يتقدم عليه .

* إذا كان المفعول به اسماً موصولاً فإنه يتأخر دائماً .

- لم يرد الفعلان (زعم وعلم) في نثر الجاحظ إلا مع مصدر مؤول منسبك من (أن) المشددة همزتها ومعموليتها .

- قد يفصل بين (أما) التفصيلية والفاء اللازمة في جوابها بمنصوب لفعل محذوف يفسره مقتضى الحال ، وليس - كما يقول النحاة - يفسره ما بعد الفاء .

- إذا كان خبر (كان) جملة فإنه يلزم تأخيره موافقاً في ذلك بعض النحاة ومخالفاً الآخرين .

- ورد خبر (كان) شبه الجملة متقدماً على اسمها مخالفاً بذلك نحاة الكوفة .



- قد يتقدم خبر (ليس) على اسمها مخالفاً في ذلك كثيراً من النحاة ، وورد ذلك في عشرين موضعاً ، أما تقدم خبر ليس عليها فلم يرد في نثر الجاحظ ، مرجحاً في ذلك رأى أكثر النحاة .

- ورد خبر (ليس) جملة فعلية فعلها ماض واسمها ليس ضمير الشأن مخالفاً في ذلك أقوال النحاة .

- ورد خبر (كان) ماضياً بدون سبق (قد) .

- ورود (عسى) مسنداً إلى الضمير ، وخبره فعل ماض (١) .

- تفيد (من) المصاحبة لاسم التفضيل مدلول المجاوزة على غير ما يقوله النحاة إنها للتبعيض أو لابتداء الغاية .

- لم يضاف (ذو) وفروعه إلى ضمير أو مشتق كما يذكر بعض النحاة ، كما لم يضاف إلى علم .

- لم تضاف المشتقات إلى معمولها وهي معرفة .

- قد تضاف (كل) إلى اسم ظاهر هو الاسم المؤكد نفسه متفقاً مع ابن مالك .

- قد يؤكد بأجمع دون لفظ (كل) مخالفاً بذلك الجمهور .

- يؤكد بلفظ (جميع) دون إضافة ضمير إليه يعود على المؤكد متفقاً في ذلك مع الكوفية والزمخشري دون بقية النحاة .

- قد يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه في نثر الجاحظ موافقاً لمجموعة من النحاة ومخالفاً لمجموعة أخرى .

- لم يؤكد النكرة في نثر الجاحظ وفاقاً لبعض وخلافاً لآخرين .

(١) وهو : فعساه أراد التفضيل في القسمة (خ : ٦٢) .

- لم تكن (أجمع) عند الجاحظ مخالفاً للنحاة الذين يميزون ذلك .
- لم تعطف ألفاظ التوكيد على بعضها موافقاً أكثر النحاة .
- لم يتقدم المفعول له في نثر الجاحظ على عامله موافقاً في ذلك ثعلب .
- لم يرد عند الجاحظ جر المفعول له مع استيفاء الشروط مخالفاً في ذلك النحاة .
- ورد النعت تالياً للمنعوت في نثر الجاحظ، فحافظ على علاقة الرتبة بين المنعوت ونعته.
- إشراك الجملة مع الجملة قد يكون فيه معنى السببية كما يذكر النحاة ، وقد لا يؤديها مخالفاً لهم .
- لم ترد (حتى) في نثر الجاحظ عاطفة موافقة الكوفيين في ذلك ، مع ملاحظة أن البصريين يذكرون أن العطف بها قليل ، وأنه إن جاز أن تكون عاطفة وجارة فالجر أحسن .
- لم تأت (بل) في نثر الجاحظ إلا بعد نفي متفقاً في ذلك مع الكوفيين ومختلفاً مع البصريين في كونهم يذكرونها بعد إيجاب ونفي .
- لم ترد (لا) حرف مشاركة في نثر الجاحظ ، وإنما ذكرت بعد حرف المشاركة (الواو).
- لم يرد في نثر الجاحظ المشاركة باستخدام (لكن ، أو ليس ، أو أي ، أو هلا ، أو إلا ، أو أين أو لولا أو متى ، أو كيف) بعد نفي موافقاً في ذلك أكثر النحاة .
- لم ترد الجملة الاسمية حالية في نثر الجاحظ إلا مقرونةً بالواو موافقاً في ذلك الفراء ومخالفاً كثيراً من النحاة .
- قد ترد الجملة الفعلية ماضية الفعل حالاً وهي خالية من (قد)، بل قد ترد وهي واجبة الخلو منها مخالفاً نحاة البصرة عدا الأخفش .



- ومن الظواهر النحوية التي ذكرها النحاة ولكنها لم ترد في نثر الجاحظ :
- ذكر النحاة حالات ذكر العائد والاستغناء عنه، وجواز حذفه، وضعف حذفه، وما يغني عنه ، فيما إذا كان الخبر جملة ، ولكن لم يرد في نثر الجاحظ سوى وجود العائد .
- ذكر النحاة أن الفعل اللازم قد يكون على وزن فعَل الذي وصفه على فاعيل ، وأن يكون على وزن (فَعَلَ) ووصفه (فاعيل) ، وأن يكون موازناً لافعلل وأفعللل .
- اختلف النحاة العرب في إجراء القول مجرى الظن في نصب مفعولين ، ولكن ذلك لم يرد في نثر الجاحظ .
- يذكر (ابن هشام) قسمًا من الأفعال يتعدى فيه الفعل لواحد بنفسه تارة ، ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار ، ولم يرد منه شيء لدى الجاحظ .
- قد يتعدى الفعل اللازم باستخدام التضمين النحوي ، وهو أن تشرب كلمة لازمة معنى كلمة متعدية فتتعدى تعديتها ، وكذلك بتحويل اللازم إلى باب نصر لقصد المبالغة ، ولم يردا في نثر الجاحظ .
- لم ترد الأفعال (حجا ، عد ، هب) دالة على الظن .
- لم يرد في نثر الجاحظ الأفعال (ألفي - درس - تعلم بمعنى أعلم جامدة) ناصبة لمفعولين .
- لم ترد الأفعال (أصار - هب - رد - ترك - تحذ - اتخذ) ، واختلف النحاة في تعدي الثلاثة الأخيرة، وجعلوا المنصوب الثاني حالاً وكذلك: (تيقن شعر، درس، تبين ، أصاب، اعتقد ، تمنى ، ردى ، هب بمعنى حسب) ناصبةً لاثنتين .
- من معاني أفعال : صيرورة شيء ذا شيء ، الدخول في شيء مكاناً كان أو زماناً ، السلب والإزالة ، التعرض ، الاستحقاق .

- من معاني فعل : صيرورة شيء شبه شيء ، التوجه إلى الشيء ، اختصار حكاية الشيء ، قبول الشيء .
- من معاني تفعل : التجنب ، ومطاوعة (فاعل) لصيغة (تفاعل) ، كما ترد بمعنى الصيرورة حقيقة ، واختصار حكاية الشيء .
- لم ترد الأفعال الناقصة : أضحى ، أمسى ، ظل ، آمن ، عاد ، آل ، رجع ، حار ، استحال ، تحول ، ارتد ، ما جاء ، قعد ، ما برح ، ما فتى ، ما انفك ، ما فتأ ، ما أفتأ ، ما ونى ، ما رام ، ما فتؤ .
- لم ترد لدى الجاحظ : مجيء كان زائدة ، حذف (كان) والتعويض عنها بالأداة (ما) ، حذف آخرها تخفيفاً ، حذفها مع اسمها وبقاء خبرها ، حذف (كان) مع اسمها وخبرها بعد (أما) و (إن الشرطية) .
- اختلف النحاة في ظاهرة تقديم الخبر على الأفعال الناقصة المنفية بها ، ولكنها لم ترد في نثر الجاحظ مما يتضمن تأييد رأي الذين يرون المنع ، كما لم يتوسطها الخبر .
- عرض بعض النحاة دخول الواو على خبر كان وأخواتها إذا كانت جملة ، ولم يرد ذلك .
- ذكر النحاة (لا ، إن ، لات) عاملة عمل ليس ، ولكن ذلك لم يرد في نثر الجاحظ .
- لم يرد لدى الجاحظ الأفعال (كرب ، أوشك ، هلهل ، ألم ، أولى ، اخلولق ، حرى ، طفق ، هب ، جعل ، علق ، أخذ ، قام ، أقبل ، قرب ، شرع ، قارب ، طار ، انبرى ، نشب ، ابتداء ، عبأ) .
- لم ترد (متى ، لعل بلغاتها ، كي ، حتى) حروفاً جارة .
- قد يتقدم معمول المضاف إليه على المضاف مراداً به النفي ، كما يذكر ابن مالك ، ولكن ذلك لم يرد في نثر الجاحظ .



- قد يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث . ولكن ذلك لم يلحظ .
- لم يرد إضافة الاسم إلى مرادفه ، والموصوف إلى صفته ، والصفة إلى موصوفها .
- لم يرد مما ينوب عن المصدر : ضميره ، هيئته ، عدده ، وقته ، ما الاستفهامية ، ما الشرطية ، آله ، نوعه ، كما لم يرد اجتماع مصدرين أو أكثر .
- لم تخفف (إن) المكسورة الهمزة عند الجاحظ ، وكذلك عند الشعراء الجاهليين الذين بحث شعرهم .
- لم ترد كأن مخففة في نثر الجاحظ ، بينما خففت في الشعر الجاهلي .
- لم يرد (من والكاف) حرفي جر زائدين عند الجاحظ .
- لم يؤكد بالعين وبكلا وكلتا عند الجاحظ .
- لم يرد ما وازن كل من كتع وبصع وبتع .
- لم يرد التوكيد باستخدام (عامة) في نثر الجاحظ ، وذكر السيوطي غرابته وإغفال أكثر النحاة له .

المصادر والمراجع

المصادر

اعتمدت في هذه الدراسة على اختيار عينات ممثلة لنثر الجاحظ ، ولذا فقد كان الاعتماد على الكتب الموثقة المحققة له ، أما تلك الكتب المنسوبة إلى الجاحظ ، ويشك الباحثون في نسبتها فلم أستق منها شواهد في هذا البحث ، أعني بذلك كتاب :
- التاج في أخلاق الملوك ، تحقيق أحمد زكي بولاق ١٩١٤ ، وتحقيق فوزي عطوي ، بيروت ١٩٧٠ .

أما المصادر التي اعتمدت عليها فهي :

- البخلاء ، تحقيق طه الحاجري ، دار المعارف بمصر ، د . ت . وقد اعتمدت عليه في استقاء الشواهد .

- البرصان والعرجان والعميان والجولان ، تحقيق محمد مرسي الخولي ، القاهرة ، دار الاعتصام : ١٩٧٢ .

- البيان والتبيين ، لهذا الكتاب عدة طبعات ، أهمها : تحقيق حسن السندوبي ، ثلاثة أجزاء ، القاهرة ١٩٣٢ . تحقيق د . جميل جبر ، بيروت ١٩٥٩ المطبعة الكاثوليكية ، بمكتبة آداب القاهرة ، ومعه ما أسماه المحقق (أهم الرسائل) وقد اعتمدت في هذا البحث على : تحقيق عبد السلام هارون ، أربعة أجزاء لجنة التأليف ١٣٨١ هـ .

- التربيع والتدوير ، نشره وحققه شارل بلات ، دمشق ١٩٥٥ .

- الحنين إلى الأوطان ، صححه طاهر الجزائري ، مصر ١٣٣٣ هـ .



- الحيوان ، ط . السعادة ١٩٠٧ ، ط . المطبعة الحميدية ١٣٢٣ هـ ، ط . الحلبي ١٩٤٥ م .

- الدلائل والاعتبار على الخلق والتدبير ، حلب ١٩٢٨ .

- رسائل الجاحظ ، جزآن ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بمصر والمثنى ببغداد ، ١٩٦٥ . وقد اعتمدت عليه في استقاء الشواهد . ويشمل الجزء الأول رسائل (مناقب الترك ، المعاش والمعاد ، كتمان السر وحفظ اللسان ، فخر السودان على البيضان ، في الجد والهزل ، في نفي التشبيه ، في كتاب الفتيا ، إلى أبي الفرج بن نجاح الكاتب ، فصل ما بين العداوة والحسد ، صناعات القواد) ، ويشمل الجزء الثاني رسائل : (في كتاب الحجاب ، مفاخرة الجواري والغلمان ، كتاب القيان ، ذم أخلاق الكتاب ، كتاب البغال ، الحنين إلى الأوطان) .

- رسالة استنجاز الوعد ، القاهرة ١٣٢٤ هـ .

- رسالة إلى الفتح بن خاقان في مناقب الترك وعامة جند الخلافة ، القاهرة ١٣٢٤ .

- رسالة برأيه في معاوية والأمويين نشرها السيد عزت العطار الحسيني . مصر ١٩٤٦ .

- رسالة بيان مذاهب الشيعة ، القاهرة ١٣٢٤ .

- رسالة تفضيل النطق على الصمت . القاهرة ١٣٢٤ هـ .

- رسالة في الحاسد والمحسود . مصر ١٣٢٤ هـ .

- رسالة في فضائل الترك . مصر ١٩٢٨ مكتبة آداب القاهرة .

- سلوة الحريف بمناظرة الربيع والخريف . قسطنطينية ١٣٠٢ هـ . مكتبة آداب القاهرة .

- طبقات المغنين (ضمن مجموعة) مصر ١٣٢٤ هـ .
- العثمانية . تحقيق عبد السلام هارون ، الخانجي بمصر . د . ت ، وقد اعتمدت عليه في استقاء الشواهد .
- العرافة والزجر والفراسة ، أوروبا ١٩٠٨ مكتبة آداب القاهرة .
- العشق والنساء (ضمن مجموعة) مصر ١٣٢٤ .
- فخر السودان على البيضان . القاهرة ١٣٢٤ هـ .
- كتاب ثلاث رسائل : (في الرد على النصاري ، في ذم أخلاق الكتاب ، في القيان) نشره يوشع فنكل ، القاهرة ١٩٢٦ م .
- كتاب القول في البغال ، حققه شارك بلات ، مصر ١٩٥٥ .
- كتاب مفاخر الجوارى والغلمان ، تحقيق شارل بلات ، بيروت ١٩٥٧ .
- مجموعة رسائل الجاحظ : نشره بأول كروس وطه الحاجرى ، القاهرة ١٩٤٣
طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر .
- المحاسن والأضداد ، مصر ١٩١٢ ، لبنان ١٩٥٧ ، مكتبة العرفان ، والدار القومية للطباعة والنشر ، وتحقيق فوزى عطوى بيروت ١٩٦٩ .
- مدح التجار وذم عمل السلطان ، القاهرة ١٣٢٤ هـ .
- الوكلاء (ضمن مجموعة) : مصر ١٣٢٤ هـ .



المراجع

- إبراهيم إبراهيم بركات : الجملة الشرطية في شعر الهذليين - رسالة ماجستير - جامعة القاهرة ١٩٧٧ .
- د . إبراهيم أنيس : أسرار اللغة - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٧٥ .
- د . إبراهيم السامرائي : الفعل زمانه وأبنيته - مطبعة العاني - بغداد ١٩٦٦ ، مباحث لغوية ، مكتبة الأندلس ، بغداد ١٩٧١ .
- إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧ .
- أحمد أمين : ضحى الإسلام ، القاهرة ١٩٥٢ ، ط ٧ ، الناشر مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٤ .
- أحمد راتب النفاخ : فهرس شواهد سيبويه ، دار الإرشاد ، بيروت ١٩٧٠ .
- أحمد عبد الستار الجوارى : نحو الفعل ، المجمع العلمي ، بغداد ١٩٧٤ .
- أحمد عطا الله أحمد يوسف : النواسخ الحرفية في القرآن ، رسالة ماجستير ، آداب الإسكندرية ١٩٧٩ م .
- أحمد ماهر محمود : أساليب النفي في القرآن ، الإسكندرية ١٩٧٠ .
- أحمد مصطفى المراغي : علوم البلاغة ، المكتبة المحمودية ، الطبعة السادسة ، القاهرة ١٩٧٢ .
- أحمد الهاشمي : جواهر البلاغة ، المكتبة التجارية ، الطبعة الثانية عشرة ، القاهرة ١٩٦٠ .

- الأزهرى : خالد بن عبد الله - شرح التصريح ، المطبعة الأزهرية ، ط ٣ : ١٣٤٤هـ - ١٩٢٥ م .
- الإستراباذي : رضي الدين محمد بن الحسن - شرح كافية ابن الحاجب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٣١٠ هـ .
- الأشموني : نور الدين أبو الحسن على الأشموني الشافعي - شرح الأشموني على الألفية - مطبعة السعادة ، القاهرة ١٩٥٥ م .
- ابن الأنباري : أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) .
- أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجة العطار ، دمشق ١٩٥٧ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ط ٢ : ١٩٥٣ .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، تحقيق د . طه عبد الحميد ، جزآن ، القاهرة ، دار الكاتب العربي ١٣٨٩ ، ١٩٦٩ م .
- ابن باب شاذ : أبو الحسن طاهر بن أحمد (ت ٤٦٩ هـ) - شرح المقدمة النحوية ، تحقيق د . محمد أبو الفتوح شريف ، القاهرة ١٩٧٨ .
- بلات (شارل) : الجاحظ ، ترجمة إبراهيم الكيلاني ، دمشق ١٩٦١ .
- البغدادي : عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣ هـ) - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ١٩٦٧ .
- د . تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية ، القاهرة : ١٩٥٨ م ، اللغة العربية معناها ومبناها ، القاهرة : ١٩٧٣ م .



- ابن الجوزي : النشر في القراءات العشر ، دمشق ، مطبعة التوفيق : ١٣٤٥ هـ .
- ابن جنبي : أبو الفتح عثمان بن حني (ت ٣٩٢ هـ) .
- الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، القاهرة ١٩٥٢ - ١٩٥٦ م .
- سر صناعة الأعراب ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، الجزء الأول ، مطبعة
الباي الحلبي ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .
- المحتسب ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ، القاهرة ١٩٦٩ م .
- الجواليقي : أبو منصور موهوب بن أحمد (ت ٥٤٠ هـ) .
- المعرب من الكلام الأعجمي ، تحقيق أحمد شاكر ، القاهرة ١٣٦١ هـ .
- الجوهري : أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري .
- الصحاح ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، القاهرة ، ١٣٣٧ هـ .
- ابن الحاجب : الكافية في النحو ، بيروت ، د . ت .
- د . حجازي : محمود فهمي حجازي .
- علم اللغة العربية ، الكويت ، ١٩٧٣ .
- المدخل إلى علم اللغة ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- اللغة العربية عبر القرون ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- الحملاوي : الشيخ أحمد الحملاوي ، شذا العرف في فن الصرف ، مؤسسة
الحلبي ، القاهرة ١٩٦٥ م .
- أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق مصطفى النحاس ،
رسالة دكتوراه ، جامعة الأزهر ، ومخطوط بدار الكتب بالمنصورة رقم ١٤٠ .

- نحو التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، دار الكتب ، ٦٣ نحو .
- ابن الخشاب : أبو عبد الله أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب .
المرتلج ، تحقيق على حيدر ، دمشق : ١٩٧٢ م .
- الخطيب القزويني : جلال الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٧٩٣ هـ) .
الإيضاح ، تحقيق وتعليق لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية بالأزهر ، مطبعة
السنة المحمدية بالقاهرة ، د . ت .
- ابن دريد : أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت ٣٢١ هـ) .
الاشتقاق ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة : ١٩٥٨ م .
جمهرة اللغة ، طبعة حيدر آباد ، الدكن : ١٣٤٤ هـ .
- الدينوري : أحمد بن داود .
الأخبار الطوال ، تصحيح ملاد يمبر جرجاي ، ليدن ١٨٨٨ م .
- د . الراجحي : عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث ، الإسكندرية
١٩٧٧ م .
- الرماني : أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ) .
معاني الحروف ، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة : ١٩٧٣ م .
- الزبيدي : أبو بكر محمد بن الحسن الأشبيلي (ت ٣٧٩ هـ) .
الواضح في علم العربية ، تحقيق د . أمين على السيد ، دار المعارف ١٩٧٥ م .
- الزجاج : أبو إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل (ت ٣١٠) .
معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق د . عبد الجليل عبده شلبي ، بيروت ١٩٧٣ .



إعراب القرآن المنسوب إليه ، تحقيق إبراهيم الإبياري ، القاهرة ١٩٦٣ - ١٩٦٤
المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة .

- الزجاجي : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧) .

الجملة : تحقيق ، أبو شنب ، باريس ١٣٧٦ هـ .

كتاب اللامات ، تحقيق مازن المبارك ، دمشق ١٩٦٩ م .

الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، القاهرة ١٩٥٩ م .

الزنجشري : جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد (ت ٥٣٨ هـ) .

الكشاف عن حقائق التنزيل ، وعيون الأقاويل ، مطبعة بولاق ، ١٢٨١ هـ .

المفصل في علم العربية ط ٢ ، دار الجيل بيروت .

- ابن السراج : أبو بكر بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦ هـ) .

الأصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، بغداد ١٩٧٣ .

- السكاكي : أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن علي (ت ٦٢٦ هـ) .

مفتاح العلوم ، ط ١ ، القاهرة ١٩٣٧ .

- السندوبي : (حسن) .

أدب الجاحظ ، القاهرة ، ١٩٢٨ .

- سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠) .

الكتاب ، خمسة أجزاء تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة الهيئة المصرية العامة

للكتاب ٦٦ - ١٩٧٥ م .

- ابن سيده : المخصص ، القاهرة ، مطبعة بولاق ، ط ١ ، ١٣١٧ ، ١٣٢١ هـ .

- السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الشافعي (ت ٩١١ هـ) .
 الإتيقان في علوم القرآن ، أربعة أجزاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م .
 شواهد المغني ، دمشق ، لجنة التراث العربي .
 المزهري في علوم اللغة ، تحقيق أحمد جاد المولى وآخرين .
 همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، جزآن ، بيروت ، دار المعرفة .
 الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق أحمد محمد قاسم ، القاهرة ١٩٧٦ .
 - شفيق جبري : الجاحظ معلم العقل والأدب ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
 - الشلوبيني : أبو علي عمربن محمد بن عمر بن عبد الله (ت ٦٤٥) .
 التوطئة ، تحقيق يوسف أحمد المطوع ، دار التراث القاهرة ، ١٩٧٣ .
 - الصبان : حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، القاهرة ط .
 أولى .
 - صدر الدين الكنغراوي : الموفى في النحو الكوفي ، دمشق ، د . ت .
 - ضياء عبد الرحمن حمودي : الجملة العربية في شعر عروة بن أذينة ، رسالة
 ماجستير آداب القاهرة : ١٩٧٨ .
 - طالب محمد إسماعيل : بناء الجملة العربية في ديوان طرفة ، رسالة ماجستير ،
 آداب القاهرة : ١٩٧٨ .
 - د . طه الحاجري : الجاحظ ، حياته وآثاره ، دار المعارف بمصر ١٩٧٦ .
 - عبد الله على الجمال : الموصولات وصلة الموصول في القرآن الكريم ، رسالة
 ماجستير آداب القاهرة ١٩٥٧ .



- عبد الجليل العاني : الجملة العربية في ديوان النابغة الذبياني ، رسالة ماجستير جامعة القاهرة ١٩٧٨ هـ .
- د . عبد الحكيم بليغ : النثر الفني وأثر الجاحظ فيه ، ط ٢ القاهرة ، لجنة البيان العربي ١٩٦٩ هـ .
- د . عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ١٩٥٧ هـ .
- عبد القادر حسين : أثر النحاة في البحث البلاغي ، القاهرة ، ١٩٧٠ هـ .
- عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة ، نشره وعلق عليه السيد محمد رشيد رضا ، ط ٥ ، القاهرة دار المنار ١٣٧٢ هـ .
- دلائل الإعجاز . ت السيد محمد رشيد رضا . ط ٥ . دار المنار ١٣٧٢ هـ .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، رسالة دكتوراه آداب القاهرة ، ١٩٧٦ م .
- العسكري : أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت ٤٠٠ هـ) .
- الفروق في اللغة ، ط . أولي ، بيروت ، ١٩٧٣ م .
- ابن عصفور : على بن مؤمن .
- المقرب ، جزءان ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى ، عبد الله الجبوري ، بغداد مطبعة العاني ١٩٧١ - ١٩٧٣ م .
- شرح جمل الزجاج ، تحقيق صاحب جعفر أبو جناح رسالة دكتوراه مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة - ١٩٧١ م .
- العسكري : - اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق خليل الحسون ، رسالة دكتوراه ، آداب القاهرة ، ١٩٧٦ م .

التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق على محمد البجاوي مطبعة الحلبي القاهرة
١٩٧٦ .

- على بن عثمان : شرح تلخيص الأساس على متن البناء ، القاهرة ، د . ت .
- العيني : بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (ت ٨٥٥ هـ) .
- شرح الشواهد الكبرى - المقاصد النحوية - على هامش خزانة الأدب .
- ابن فارس : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ) .
- الصاحبي في فقه اللغة ، تحقيق مصطفى الشويمي ، بيروت ١٩٦٣ .
- الفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، معاني القرآن ، ثلاثة أجزاء ، الأول تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار دار الكتب ١٩٥٥ .
- الثاني : تحقيق د . محمد على النجار ، الدار المصرية للتأليف والنشر ١٩٦٦ .
- والثالث : تحقيق د . عبد الفتاح إسماعيل شلبي الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٧٢ .

- الفيروز أبادي : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي الشيرازي .
- القاموس المحيط ، أربعة أجزاء ، ط ١ ، المطبعة الحسينية ، القاهرة ١٣٣٠ هـ .
- القالي : أبو علي إسماعيل .
- الأمالي وذيله والنوادر ، دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٦٦ م .
- فيكتور شلحت اليسوعي : النزعة الكلامية في أسلوب الجاحظ ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٦٤ .
- قيس إسماعيل الأوسي : الجملة العربية في ديوان امرئ القيس ، رسالة
ماجستير جامعة القاهرة ١٩٧٨ .



- كرد علي : أمراء البيان، القاهرة ١٩٤٨ .
- المالقي : أحمد بن عبد النور (ت ٧٠٢ هـ) .
- وصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط ، دمشق ١٩٧٥ .
- ابن مالك : أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت ٦٤٥) .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة ١٩٦٧ م .
متن الألفية .
- المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥) .
- المقتضب : تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٤ هـ .
- الكامل : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته دار نهضة مصر ١٩٥٦ .
- مجهد جيجان الديلمي : الجملة العربية في ديوان لييد ، رسالة ماجستير ، آداب القاهرة، ١٩٧٧ .
- محمد الأنطاكي : المحيط في أصوات العربية ونحوها ، ط ١ ، بيروت ١٩٧٢ م .
- الشيخ محمد الخضري : حاشيته على شرح ابن عقيل للألفية ، القاهرة ، المطبعة الـ ١٣٢٠ هـ .
- د . محمد عيد : النحو المصفى ، مكتبة الشباب ، القاهرة ١٩٧٥ .
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن القاهرة ١٩٧٣ م .
- محمد المبارك : الجاحظ و فن القصص في البخلاء ، دمشق ١٩٤٠ .

- المرادي : حسن بن قاسم بن عبد الله (ت ٧٤٩هـ) .
- الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط ١، حلب ١٩٧٣ .
- مصطفى إبراهيم على : البنية اللغوية لشعر عروة بن الورد ، رسالة ماجستير جامعة القاهرة ١٩٧٨ .
- مصطفى النحاس : تطور المعنى الوظيفي لأدوات النفي في اللغة العربية رسالة دكتوراه ، مخطوط بأداب القاهرة .
- ابن مضاء القرطبي : أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي (ت ٥٩٢هـ) .
- الرد على النحاة ، تحقيق شوقي ضيف ط ١ ، القاهرة ١٩٤٧ م .
- ابن منظور : أبو الفضل جمال الدين بن مكرم (ت ٧١١هـ) .
- لسان العرب ، القاهرة ١٣٠١ هـ .
- د . مهدي الخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه ، بيروت ١٩٦٤ .
- في النحو العربي قواعد وتطبيق ، القاهرة ١٩٦٦ .
- النحاس : أبو جعفر أحمد بن محمد .
- شرح أبيات سيبويه ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، ط ١ النجف ١٩٧٤ .
- الهروي : علي بن محمد (ت ٤١٥هـ) .
- الأزهمية في علم الحروف ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، دمشق ١٩٧١ م .
- ابن هشام الأنصاري : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١هـ) .



مغني اللبيب عن كتب الأعراب وحاشية محمد الأمير المالكي المصري المطبعة
الشرفية بمصر، ط ١، سنة ١٣٢٨ هـ .

شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، المكتبة
التجارية، ط ٨، ١٩٦٠ م .

- ياقوت الحموي : معجم الأدياء، نسخ وتصحيح د . . مرجليوث ط ٢ مطبعة
هندية بالموسكي بمصر ١٩٣٠ .

- ابن يعيش : موفق الدين ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) .

شرح مفصل الزمخشري، تعليق مشيخة الأزهر، القاهرة د . ت .

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	تقديم
٧	مقدمة البحث
٢١	تمهيد : الجملة الخبرية بن النحاة والبلاغيين وهذا البحث
	الباب الأول : الجملة الاسمية البسيطة
٣٣	الفصل الأول : الجملة الاسمية البسيطة
٣٣	الجملة الاسمية
٣٩	الدراسة الوصفية والتحليلية لأنماط الجملة الاسمية البسيطة
٤١	النمط الأول : المبتدأ معرفة + الخبر نكرة
٤٣	النمط الثاني : معرفة + نكرة مخصصة
٤٤	النمط الثالث : معرفة + نكرة منسوبة
٤٧	النمط الرابع : معرفة + معرفة
٥١	النمط الخامس : معرفة + معرفة منسوبة
٥٢	النمط السادس : معرفة + ضمير فصل + معرفة
٥٣	النمط السابع : معرفة + جملة



- ٦٠ النمط الثامن : معرفة + تركيب شرطي
- ٦٢ النمط التاسع : معرفة + و + تركيب شرطي
- ٦٢ النمط العاشر : معرفة + شبه جملة
- ٦٤ تقديم الخبر : الحادي عشر (شبه جملة + معرفة)
- ٦٦ الثاني عشر : شبه جملة + نكرة
- ٦٨ الثالث عشر : جار ومجرور + مصدر مؤول
- ٦٩ الرابع عشر : الابتداء بالنكرة
- ٧١ الخامس عشر : معرفة + معرفة نفي المبتدأ
- ٧١ السادس عشر : مفرد معرفة + معطوف + الخبر مثنى نكرة
- ٧٢ السابع عشر : معرفة + مصدر مؤول
- ٧٣ الثامن عشر : مصدر مؤول + نكرة منسوبة
- ٧٤ التاسع عشر : المبتدأ + الخبر (فاء + جملة اسمية)
- ٧٥ العشرون : أما + معرفة + الخبر (فاء + جملة)
- ٧٨ الحادي والعشرون : معرفة + حسب
- ٧٩ الثاني والعشرون : حسب + الخبر (الباء + مجرور نكرة)
- ٨٠ الثالث والعشرون : بحسبك + مصدر مؤول
- ٨١ الرابع والعشرون : سواء + الخبر
- ٨٣ الخامس والعشرون : مفرد + مثنى من جنسه

- ٨٤ السادس والعشرون : جمع + مفرد اسم معنى
- ٨٤ السابع والعشرون : مؤنث + مذکر
- ٨٦ مواضع الجملة الاسمية البسيطة
- ٩١ الفصل الثاني : الجملة الفعلية البسيطة
- ٩٣ الجملة الفعلية
- ٩٧ أولا : الفعل اللازم
- ٩٧ الأول : فعل + فاعل اسم
- ٩٨ الثاني : فعل + مصدر مؤول
- ٩٩ الثالث : قد + فعل + الفاعل
- ٩٩ الرابع : كلام + حتى + فعل + فاعل
- ١٠٠ الخامس : نفي + فعل + فاعل
- ١٠٠ السادس : فعل + جملة
- ١٠٣ ثانيا : أنماط تشترك بين اللازم والمتعدي
- ١٠٣ السابع : فعل + فاعل + جار ومجرور
- ١٠٤ الثامن : قد + فعل + فاعل + جار ومجرور
- ١٠٥ التاسع : نفي + فعل + فاعل + جار ومجرور
- ١٠٦ العاشر : فعل + فاعل + مجرور + مجرور
- ١٠٧ الحادي عشر : نفي + فعل + فاعل + استثناء + مجرور



- ١٠٨ ثالثا : أنماط الفعل المتعدي إلى واحد
- ١٠٨ الثاني عشر : فعل + فاعل + مفعول به اسم
- ١٠٩ الثالث عشر : فعل + فاعل + مصدر مؤول
- ١١٠ الرابع عشر : فعل + فاعل + جملة
- ١١٢ الخامس عشر : فعل + مفعول به + فاعل
- ١١٣ النمط السادس عشر : مفعول به + فعل + فاعل
- ١١٣ السابع عشر : حذف المفعول
- ١١٤ الثامن عشر : نفي + فعل + فاعل + مفعول به
- ١١٤ التاسع عشر : قد + فعل + فاعل + مفعول به
- ١١٥ العشرون : نفي + فعل + فاعل + مصدر مؤول
- ١١٥ الحادي والعشرون : قد + فعل + فاعل + مصدر مؤول
- ١١٨ رابعا : نمط يشترك بين المتعدي إلى واحد وإلى اثنين
- ١١٨ الثاني والعشرون : فعل + فاعل + مفعول به + جار ومجرور
- ١١٩ خامسا : أنماط التعدي إلى مفعولين بنفسه
- ١١٩ الثالث والعشرون : فعل + فاعل + مفعول اسم + مفعول اسم
- ١٢٠ الرابع والعشرون : فعل + فاعل + مفعول اسم + مصدر مؤول
- ١٢٠ الخامس والعشرون : فعل + فاعل + اسم + جملة
- ١٢١ السادس والعشرون : فعل + مفعول + فاعل + مفعول

- ١٢٦ تحليل أنماط المتعدي إلى مفعولين
- ١٣٦ سادسا : الجملة الفعلية ذات الفعل المسند إلى المفعول
- ١٣٦٧ السابع والعشرون : فعل + نائب فاعل
- ١٣٩ الثامن والعشرون : فعل + نائب فاعل + مجرور
- ١٤٠ التاسع والعشرون : فعل + نائب فاعل + مفعول به
- ١٤١ تحليل أنماط المسند إلى المفعول
- ١٤٤ الثلاثون : فعل + فاعل + مفعول مجرور والجار زائد
- ١٤٦ الحادي والثلاثون : المفعول به محذوف
- ١٤٧ الثاني والثلاثون : ف + مفعول به + مصدر مؤول
- ١٤٨ الثالث والثلاثون : أما + فعلية محذوفة + مفعول به + ف + اسمية
..... منسوخة
- ١٤٩ صيغ الأفعال الزائدة ودلالاتها
- ١٥٧ مواضع الجملة الفعلية البسيطة
- ١٧١ الفصل الثالث : الجملة الفعلية المحولة
- ١٧٣ الجملة الفعلية المحولة
- ١٧٧ قضية حديثها
- ١٧٨ كان
- ١٨٠ النمط الأول : كان (يكون) + معرفة + معرفة
- ١٨١ الثاني : كان (يكون) + معرفة + مصدر مؤول



- الثالث : كان (يكون) + معرفة + معرفة منسوبة ١٨٢
- الرابع : كان (يكون) + معرفة + نكرة ١٨٣
- الخامس : كان (يكون) + معرفة + نكرة منسوبة ١٨٣
- السادس : كان (يكون) + معرفة + مجرور ١٨٤
- السابع : كان (يكون) + معرفة + جملة ١٨٥
- الثامن : كان + نكرة + جملة ١٨٦
- التاسع : كان + شبه جملة + معرفة ١٨٦
- العاشر : كان + شبه جملة + مصدر مؤول ١٨٧
- الحادي عشر : كان + شبه جملة + نكرة ١٨٧
- الثاني عشر : شبه جملة + كان (يكون) + معرفة ١٨٨
- الثالث عشر : كان + شبه جملة + جملة ١٨٩
- الرابع عشر : كان + فاعل ١٨٩
- الخامس عشر : كان + مضارع ١٩٠
- السادس عشر : كان + جار ومجرور ١٩٠
- أمور خاصة بكان ١٩١
- صار ١٩١
- النمط الأول : صار + معرفة + معرفة ١٩٢
- النمط الثاني : صار + معرفة + ضمير فصل + معرفة ١٩٢

- الثالث : صار + معرفة + نكرة ١٩٢
- الرابع : صار + معرفة + نكرة منسوبة ١٩٣
- الخامس : صار + معرفة + شبه جملة ١٩٣
- السادس : صار + شبه جملة + معرفة ١٩٣
- السابع : صار + شبه جملة + معرفة ١٩٤
- مازال ١٩٤
- النمط الأول : ما زال + معرفة + معرفة ١٩٥
- الثاني : ما زال + معرفة + جملة ١٩٥
- الثالث : ما زال + معرفة + شبه جملة ١٩٦
- مادام ١٩٦
- أصبح ١٩٧
- ليس ١٩٧
- النمط الأول : ليس + معرفة + معرفة ١٩٨
- الثاني : ليس + معرفة + شبه جملة ١٩٨
- الثالث : ليس + معرفة + جملة ١٩٨
- الرابع : ليس + نكرة + شبه جملة ١٩٩
- الخامس : ليس + شبه جملة + اسم مؤخر ١٩٩
- السادس : ليس + معرفة + إلا + خبر ٢٠٠



- السابع : ليس + شبه جملة + إلا + اسم مؤخر ٢٠١
- الثامن : ليس + معرفة + جار زائد + خبر مجرور ٢٠١
- التاسع : ليس + فعل ٢٠٢
- العاشر : ليس + مصدر مؤول ٢٠٢
- ما ٢٠٣
- أحكام نحوية خاصة بالجملة الفعلية المحولة أفعال المقاربة ٢١٣
- أولا : أفعال تدل على قرب وقوع الفعل ٢١٣
- ثانيا : أفعال تدل على الرجاء ٢١٤
- ثالثا : أفعال تدل على الشروع في الفاعل ٢١٦
- مواضع أنماط الجملة الفعلية المحولة ٢١٨
- الفصل الرابع : دلالة النسبة في الجملة الخبرية ٢٢٣
- أولا : النسبة بأحرف الجر ٢٢٩
- حروف النسبة ٢٢٩
- أولها : ما يجز الظاهر والمضمر ٢٣٠
- أ- ما وضع على حرف واحد ٢٣٠
- الباء ٢٣٠
- اللام ٢٣٤
- ب- ما وضع على حرفين ٢٣٨

- ٢٣٨ من
- ٢٤٢ عن
- ٢٤٤ في
- ٢٤٦ جـ- ما وضع على ثلاثة أحرف
- ٢٤٦ إلى
- ٢٤٨ على
- ٢٥٢ ثانيهما : ما لا يجر إلا الظاهر
- ٢٥٢ أ- ما لا يختص بظاهر معين
- ٢٥٢ الكاف
- ٢٥٣ ثالثها : ما يجر ظواهر ومضمرة خاصة
- ٢٥٣ رب
- ٢٥٩ ثانيا : النسبة بالإضافة
- ٢٥٩ الإضافة ، جزءاها
- ٢٦٠ العمل النحوي للإضافة
- ٢٦١ العامل في جر المضاف إليه
- ٢٦١ الحروف المقدره في الإضافة
- ٢٦٢ الإضافة في نثر الجاحظ
- ٢٦٢ أولا : الإضافة المحضة



- أ- غير اللازم للإضافة ٢٦٣
- ب- ما لازم الإضافة غالبا ٢٦٤
- ج- اللازم للإضافة ٢٦٥
- الظروف ٢٦٥
- غير الظروف ٢٦٩
- ثانيا : الإضافة غير المحضة ٢٧٤
- اسم فاعل + معرفة ٢٧٥
- صيغة مبالغة + معرفة ٢٧٦
- اسم مفعول + معرفة ٢٧٦
- مصدر + معرفة ٢٧٧
- اسم تفضيل + معرفة ٢٧٧
- قضايا نحوية خاصة بالإضافة ٢٧٨

الباب الثاني : الجملة الخبرية الموسعة

- الفصل الأول : الجملة المؤكدة ٢٨٣
- أولا : تأكيد الجملة الاسمية ٢٨٤
- أ- باستخدام (إن ، أن) ٢٨٤
- النمط الأول : معرفة + معرفة ٢٨٥
- الثاني : معرفة + مصدر مؤول ٢٨٦

- ٢٨٦ النمط الثالث : معرفة + ضمير فصل + معرفة
- ٢٨٨ الرابع : معرفة + نكرة
- ٢٨٨ الخامس : معرفة + نكرة منسوبة
- ٢٨٩ السادس : معرفة + جملة
- ٢٩٢ السابع : نكرة + جملة
- ٢٩٣ الثامن : معرفة + شبه جملة
- ٢٩٣ التاسع : شبه جملة + نكرة
- ٢٩٤ العاشر : شبه جملة + معرفة
- ٢٩٤ الحادي عشر : مفرد مذكر + مفرد مؤنث
- ٢٩٥ الثاني عشر : إن + اسمها + اللام + خبرها
- ٢٩٧ الثالث عشر : كلام + أن + معرفة + معطوف + خبر مثنى
- ٢٩٨ الرابع عشر : كلام + أن + معرفة + و + تركيب شرطي
- ٢٩٩ الخامس عشر : كلام + أن مخففة + محذوف + قد + ماض
- ٣٠٠ السادس عشر : لو أن + ..
- ٣٠٣ السابع عشر : لولا أن + ..
- ٣٠٤ قضايا خاصة بإن وأن
- ٣١٤ ب - باستخدام (كأن)
- ٣١٤ مدلولها ، أصلها البنائي



- ٣١٦ صورها : الأولى : كأن + معرفة + معرفة
 ٣١٦ الثانية : كأن + مذكر + مؤنثة
 ٣١٧ الثالثة : كأن + معرفة + نكرة منسوبة
 ٣١٧ الرابعة : كأن + (معرفة + نكرة منسوبة معطوفة) + نكرة
 ٣١٧ الخامسة : كأنها + معرفة + شبه جملة
 ٣١٨ جـ - باستخدام (لكن)
 ٣١٨ مدلولها
 ٣١٩ أصلها البنائي
 ٣٢١ أنماطها : الأول : كلام + لكن + معرفة + فعلية فعلها ماض
 ٣٢١ الثاني : كلام + لكن + معرفة + فعلية فعلها مضارع
 ٣٢١ الثالث : كلام + لكن + معرفة + شبه جملة
 ٣٢٢ د - باستخدام ضمير فصل
 ٣٢٣ ثانيا : تأكيد الجملة الفعلية
 ٣٢٣ أ - باستخدام قد مع الماضي
 ٣٢٥ ب - التأكيد بالمصدر
 ٣٣٠ ثالثا : ما يؤكد الاسمية والفعلية على السواء
 ٣٣٠ أ - اجتماع النفي والاستثناء
 ٣٣١ صورها الأولى : نفي + فعلية بها المستثنى منه + إلا + مستثنى متصل .

- ٣٣٢ الثانية : نفي + فعلية بها المستثنى منه + مستثنى منقطع
- ٣٣٣ الثالثة : نفي + فعلية تخلو من المستثنى منه + إلا + اسم
- ٣٣٤ الرابعة : نفي + فعلية خالية من المستثنى منه + إلا + مصدر مؤول .
- ٣٣٥ الخامسة : نفي + فعلية خالية من المستثنى منه + إلا + مجرور
- ٣٣٥ السادسة : نفي + جملة اسمية + إلا + مجرور
- ٣٣٥ السابعة : نفي + فعلية + إلا + فعلية
- ٣٣٦ الثامنة : نفي + فعلية + إلا + و + اسمية
- ٣٣٦ ب - التأكيد باستخدام (إنما)
- ٣٣٨ أنماطها : الأول : إنما + جملة اسمية
- ٣٣٩ الثاني : إنما + جملة فعلية
- ٣٤٠ ج - التأكيد بحرف الجر الزائد
- ٣٤٠ صورته : الأولى : ليس + اسمها + الباء + خبرها مجرور
- ٣٤٠ الثانية : كفى + الباء + اسم + اسم منصوب
- ٣٤١ الثالثة : ما + اسم مرفوع + الباء + مجرور
- ٣٤١ الرابعة : حسب + الباء + مجرور
- ٣٤٢ د - التأكيد بالقسم
- ٣٤٢ أولا : والله
- ٣٤٤ ثانيا : ورب الكعبة



- ٣٤٤ ثالثا : لعمرى
- ٣٤٦ هـ- التأكيد باللام (صوره الخمس)
- ٣٤٧ و- التأكيد اللفظى
- ٣٤٨ صوره : الأولى : ضمير رفع متصل + ضمير رفع منفصل
- ٣٤٨ الثانية : ضمير رفع مستتر + ضمير رفع منفصل
- ٣٤٨ الثالثة : ضمير رفع متصل + ضمير نصب متصل + ضمير رفع منفصل
- ٣٤٩ رابعا : تأكيد الاسم ذاته
- ٣٤٩ التأكيد المعنوي
- ٣٤٩ ما يفيد دفع التوهم
- ٣٥٠ ما يفيد الشمول والإحاطة
- ٣٥١ صور تأكيد المفرد بها
- ٣٥٢ صور تأكيد الجموع بها
- ٣٥٤ قضايا تتعلق بالتأكيد المعنوي
- ٣٥٥ خامسا : تأكيد المعنى
- ٣٥٥ أ- باستخدام بعض الألفاظ
- ٣٥٧ ب- التأكيد بالتشبيه
- ٣٥٨ ج- التأكيد بالتكرار المعنوي
- ٣٥٩ د- التأكيد بالعطف المتناقض

- هـ- التأكيد بالعطف للاحتواء ٣٦٠
- و- التأكيد بالتحديد اللفظي ٣٦١
- ز- التأكيد بالجمل الاعتراضية ٣٦١
- ح- التأكيد بالتقديم ٣٦٢
- مواضع جملة التأكيد ٣٦٥
- الفصل الثاني: (التعبير عن النفي) ٣٧٣
- أولا: نفي الفعل في الزمن الماضي ٣٧٤
- لم + مضارع مجزوم ٣٧٤
- ما + ماض ٣٧٦
- جملة منفية + لا + ماض ٣٧٦
- ثانيا: النفي في الزمن الحالي ٣٧٧
- ما + مضارع ٣٧٧
- جار + لا + مجرور ٣٧٨
- ثالثا: النفي في الزمن المستقبل ٣٧٩
- لا + مضارع مرفوع ٣٧٩
- ناصب + لا + مضارع ٣٨٠
- لن + مضارع ٣٨١
- رابعا: نفي مضمون الخبر بالنسبة للمبتدأ ٣٨٢



- ٣٨٢ ما ، ليس ، إن + جملة اسمية
- ٣٨٦ أحكامها النحوية
- ٣٩٠ النفي المعطوف (عطف لا على نفس سابق)
- ٣٩٢ خامسا : النفي الجزئي (كلام مثبت + أداة استثناء + مستثنى)
- ٣٩٢ مفهوم الاستثناء لدى النحاة
- ٣٩٣ أركان الاستثناء
- ٣٩٤ عامل النصب في المستثنى
- ٣٩٤ صورته
- ٣٩٧ سادسا : النفي المطلق
- ٤٠٠ مواضع النفي
- ٤٠٥ الفصل الثالث : (التبعية)
- ٤٠٥ أولا : المشاركة (عطف النسق)
- ٤٠٦ أنماط المشاركة : الأول : مفرد + حرف مشاركة + مفرد
- ٤٠٨ الثاني : فعلية + مشاركة + فعلية
- ٤٠٩ الثالث : فعلية + حرف مشاركة + اسم
- ٤١٠ الرابع : اسمية + حرف مشاركة + اسمية
- ٤١١ الخامس : وجوب الإشراف
- ٤١١ السادس : ماض + ثم + مضارع

- ٤١٢ السابع : ضمير رفع + حرف مشاركة + اسم ظاهر
- ٤١٣ الثامن : ضمير مجرور + حرف مشاركة + اسم مجرور
- ٤١٤ أدوات المشاركة ومدلولاتها في نثر الجاحظ
- ٤٢٦ ثانيا : النعت
- ٤٢٧ النعت الحقيقي
- ٤٢٧ أولا : نعوت تشترك بين المنعوت المعرفة والنكرة
- ٤٢٨ أ - النعت باسم الفاعل
- ٤٢٨ ب - النعت بصيغ المبالغة
- ٤٢٩ ج - النعت بالصفة المشبهة
- ٤٢٩ د - النعت باسم المفعول
- ٤٣٠ هـ - النعت باسم التفضيل
- ٤٣٠ و - النعت بالعدد المشتق
- ٤٣١ ز - النعت بالمصدر
- ٤٣١ ح - النعت بالمنسوب
- ٤٣٣ ثانيا : نمطان خاصان بالمنعوت المعرفة
- ٤٣٣ ثالثا : أنماط وصفية خاصة بالمنعوت النكرة
- ٤٣٣ الأول : باستخدام سوى وغير
- ٤٣٣ الثاني : باستخدام مثل



- ٤٣٣ الثالث : باستخدام (ذي) وفروعه
- ٤٣٤ الرابع : النعت بالجملة
- ٤٣٦ الخامس : نعت النكرة بشبه الجملة
- ٤٣٧ النعت السببي
- ٤٣٨ تعدد النعوت
- ٤٤٠ مواضع النعت
- ٤٤٢ ثالثا : البدل
- ٤٤٢ الأول : بدل كل من كل
- ٤٤٥ الثاني : بدل الاشتغال
- ٤٤٧ مواضع البدل
- ٤٥١ الفصل الرابع : (التعليل)
- ٤٥١ أولا : باستخدام الأدوات الوسيطة
- ٤٥١ ١- لام التعليل
- ٤٥٧ ٢- الفاء
- ٤٥٧ ٣- كي
- ٤٥٩ ٤- حتى
- ٤٦٠ ثانيا : باستخدام المبني (الصيغة)
- ٤٦٢ ثالثا : باستخدام العلاقة المعنوية

- ٤٦٤ مواضع التعليل
- ٤٦٧ الفصل الخامس : (الوسائل النحوية للتخصيص الدلالي)
- ٤٦٩ أولا : التمييز
- ٤٧٠ ١ - تمييز المفرد
- ٤٧٤ ٢ - تمييز النسبة
- ٤٧٦ مواضع التمييز
- ٤٧٧ ثانيا : الحال
- ٤٧٨ أنماطها : الأول : معرفة + مفردة نكرة
- ٤٨٣ الثاني : معرفة + الحال (معرفة + ف + معرفة)
- ٤٨٤ الثالث : معرفة + الحال (و + جملة اسمية)
- ٤٨٥ الرابع : نفي + فعلية + إلا + الحال (و + جملة اسمية)
- ٤٨٦ الخامس : فعلية + الحال (و + جملة اسمية)
- ٤٨٦ السادس : معرفة + الحال (و + قد + ماض)
- ٤٨٨ السابع : معرفة + الحال (و + ماض)
- ٤٨٨ الثامن : معرفة + الحال (جملة فعلية فعلها مضارع)
- ٤٨٩ التاسع : معرفة + الحال (قد + ماض)
- ٤٩٣ العاشر : فعلية + الحال (شبه جملة)
- ٤٩٣ الحادي عشر : صاحب الحال نكرة



- ٤٩٩ مواضع الحال
- ٥٠١ ثالثا : الدلالة الزمنية
- ٥٠٣ القسم الأول : الفعل والتراكيب الفعلية الدالة على الزمن
- ٥٠٣ ١ - الماضي المجرد من الضمائم
- ٥٠٤ ٢ - قد + ماض
- ٥٠٥ ٣ - (اسم موصول ، أو نكرة عامة ، حيث ، همزة التسوية) + ماض .
- ٥٠٦ ٤ - (كان ، قد كان) + ماض
- ٥٠٧ ٥ - ما نافية + ماض
- ٥٠٨ ٦ - ماض + الآن
- ٥٠٩ ٧ - كان + مضارع
- ٥٠٩ ٨ - أنشأ + مضارع
- ٥٠٩ ٩ - ما زال + مضارع
- ٥١٠ ١٠ - قد + كان + مضارع
- ٥١٠ ١١ - كان + قد + ماض
- ٥١١ ١٢ - كان + س + مضارع + إذ
- ٥١١ ١٣ - قد + صار + اليوم
- ٥١١ ١٤ - مضارع مجرد من الضمائم
- ٥١٢ ١٥ - لام + مضارع

- ٥١٢ ١٦ - ما + مضارع
- ٥١٣ ١٧ - لا + مضارع
- ٥١٣ ١٨ - ليس + مضارع
- ٥١٤ ١٩ - لم + مضارع
- ٥١٥ ٢٠ - لا يزال
- ٥١٥ ٢١ - س + مضارع
- ٥١٥ ٢٢ - أن + مضارع
- ٥١٦ ٢٣ - لن + مضارع
- ٥١٦ ٢٤ - كي + مضارع
- ٥١٧ ٢٥ - لام التعليل + مضارع
- ٥١٧ ٢٦ - حتى + مضارع
- ٥١٩ أفعال ذات دلالة زمنية
- ٥٢٠ القسم الثاني : الاسم والتراكيب الاسمية
- ٥٢٠ أولا : باستخدام أسماء دالة على الزمن غير معدودة
- ٥٢٧ ثانيا : استخدام الظروف المعدودة
- ٥٢٨ ثالثا : استخدام التراكيب الاسمية
- ٥٥٣ رابعا : أسماء دالة على المكان
- ٥٥٦ مواضع التعبير عن المكان



- الباب الثالث : الجملة الخبرية بين آراء النحاة والواقع اللغوي ٥٥٩
- الفصل الأول : الجملة الخبرية بين آراء النحاة والجاحظ ٥٦١
- أولا : الجاحظ والقضايا النحوية الخلافية ٥٦١
- اجتماع المعرفتين في الجملة الاسمية ٥٦٣
- الخبر شبه الجملة ٥٦٦
- دخول الفاء على خبر (كل) المضاف ٥٦٦
- تعدد الخبر ٥٦٨
- الرتبة بين الفاعل والفعل ٥٦٩
- الفاعل جملة ٥٧٠
- الرتبة بين الفاعل والمفعول به ٥٧٣
- توسط خبر الأفعال الناقصة ٥٧٤
- تأخير خبر (كان) الجملة ٥٧٥
- تقديم خبر (ليس) ٥٧٥
- تعدد خبر الأحرف الناسخة ٥٧٥
- العطف على أسماء الأحرف الناسخة ٥٧٨
- العطف على معمولي الأحرف الناسخة ٥٨٠
- لحاق (ما) بالأحرف الناسخة ٥٨١
- قضية المطابقة بين المنعوت والنعته ٥٨٣

- ٥٨٤ (بل) ومدلول ما قبلها
- ٥٨٤ مدلول حرف الجر (من) المصاحب لأفعل التفضيل
- ٥٨٥ إضافة (كل) إلى اسم ظاهر
- ٥٨٥ التأكيد بجميع دون إضافة
- ٥٨٦ تأكيد المحذوف
- ٥٨٦ تأكيد النكرة بألفاظ التأكيد
- ٥٨٧ البدل
- ٥٨٧ اقتران الجملة الاسمية الحالية بالواو
- ٥٨٩ الجملة الحالية الفعلية ذات الفعل الماضي
- ٥٩٢ ثانياً : ظواهر نحوية وردت عند الجاحظ مخالفة لآراء النحاة
- ٥٩٢ ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر المعرفتين
- ٥٩٢ الخبر التركيب الشرطي
- ٥٩٣ الفصل بين النعت والمنعوت
- ٥٩٥ ثالثاً : ظواهر نحوية وردت عند الجاحظ ولم ترد لدى النحاة
- ٥٩٥ الرابط بين الخبر الجملة والمبتدأ
- ٥٩٦ مبني الخبر المنسوب بأحرف الجر
- ٥٩٧ قضية حذف الخبر
- ٥٩٨ المطابقة في التشخيص



- ٥٩٩ تخصيص المبتدأ النكرة إذا كان الخبر شبه جملة
- ٦٠٠ قضية ذكر (واو) بعد المبتدأ
- ٦٠٣ قضية الرتبة بين المفعول المسرح والآخر المقيد
- ٦٠٤ الدلالة على الحدث والمفعول به مصدر مؤول
- ٦٠٦ مبني المفعول به الثاني الجملة
- ٦٠٦ قضية المطابقة بين اسم الأحرف الناسخة وخبرها
- ٦٠٧ اختصاص اللام بين المشتق ومعموله
- ٦٠٨ مدلول حرف الجر (من)
- ٦١٠ من مواضع فتح همزة (أن)
- ٦١٢ من مدلول الفعل اللازم
- ٥١٣ الفاء العارضة
- ٦١٣ قضية وقوع المصدر حالا
- ٦١٦ رابعا : ظواهر نحوية ذكرها النحاة ولم ترد لدى الجاحظ
- ٦١٦ العائد في الخبر الجملة
- ٦١٨ قضية حذف المبتدأ
- ٦٢٠ قضية الرتبة بين المبتدأ والخبر
- ٦٢٤ قضية الابتداء بالنكرة
- ٦٢٨ (إن) المخففة

٦٢٨ إجراء القول مجرى الظن
٦٢٩ قضايا خاصة بالحال
٦٣٥ الفصل الثاني : الجملة بين الثبات والتغير
٦٣٦ أولا : اتجاهات التغير والثبات في الجملة الاسمية البسيطة
٦٤٨ ثانيا : اتجاهات التغير والثبات في الجملة الفعلية البسيطة
٦٥٧ ثالثا : اتجاهات التغير والثبات في الجملة الفعلية المحولة
٦٦٤ رابعا : اتجاهات التغير والثبات في الجملة المؤكدة
٦٧٧ خامسا : اتجاهات التغير والثبات في طرق التعبير عن النفي
٦٨٢ سادسا : اتجاهات التغير والثبات في النعت
٦٨٧ سابعا : اتجاهات التغير والثبات في البدل
٦٩٠ ثامنا : اتجاهات التغير والثبات في التعليل
٦٩٣ تاسعا : اتجاهات التغير والثبات في الحال
٦٩٨ خاتمة البحث
٧١٣ المصادر والمراجع
٧٢٧ الفهرس



- السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الشافعي (ت ٩١١ هـ) .
 الإتيان في علوم القرآن ، أربعة أجزاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م .
 شواهد المغني ، دمشق ، لجنة التراث العربي .
 المزهري في علوم اللغة ، تحقيق أحمد جاد المولى وآخرين .
 همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، جزآن ، بيروت ، دار المعرفة .
 الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق أحمد محمد قاسم ، القاهرة ١٩٧٦ .
 - شفيق جبري : الجاحظ معلم العقل والأدب ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
 - الشلوبيني : أبو علي عمربن محمد بن عمر بن عبد الله (ت ٦٤٥) .
 التوطئة ، تحقيق يوسف أحمد المطوع ، دار التراث القاهرة ، ١٩٧٣ .
 - الصبان : حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، القاهرة ط .
 أولى .
 - صدر الدين الكنغراوي : الموفى في النحو الكوفي ، دمشق ، د . ت .
 - ضياء عبد الرحمن حمودي : الجملة العربية في شعر عروة بن أذينة ، رسالة
 ماجستير آداب القاهرة : ١٩٧٨ .
 - طالب محمد إسماعيل : بناء الجملة العربية في ديوان طرفة ، رسالة ماجستير ،
 آداب القاهرة : ١٩٧٨ .
 - د . طه الحاجري : الجاحظ ، حياته وآثاره ، دار المعارف بمصر ١٩٧٦ .
 - عبد الله على الجمال : الموصولات وصلة الموصول في القرآن الكريم ، رسالة
 ماجستير آداب القاهرة ١٩٥٧ .

- عبد الجليل العاني : الجملة العربية في ديوان النابغة الذبياني ، رسالة ماجستير جامعة القاهرة ١٩٧٨ .
- د . عبد الحكيم بليغ : النثر الفني وأثر الجاحظ فيه ، ط ٢ القاهرة ، لجنة البيان العربي ١٩٦٩ .
- د . عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ١٩٥٧ .
- عبد القادر حسين : أثر النحاة في البحث البلاغي ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة ، نشره وعلق عليه السيد محمد رشيد رضا ، ط ٥ ، القاهرة دار المنار ١٣٧٢ هـ .
- دلائل الإعجاز . ت السيد محمد رشيد رضا . ط ٥ . دار المنار ١٣٧٢ هـ .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، رسالة دكتوراه آداب القاهرة ، ١٩٧٦ م .
- العسكري : أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت ٤٠٠ هـ) .
- الفروق في اللغة ، ط . أولي ، بيروت ، ١٩٧٣ م .
- ابن عصفور : على بن مؤمن .
- المقرب ، جزءان ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى ، عبد الله الجبوري ، بغداد مطبعة العاني ١٩٧١ - ١٩٧٣ م .
- شرح جمل الزجاج ، تحقيق صاحب جعفر أبو جناح رسالة دكتوراه مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة - ١٩٧١ م .
- العكبري : - اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق خليل الحسون ، رسالة دكتوراه ، آداب القاهرة ، ١٩٧٦ م .



التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق على محمد البجاوي مطبعة الحلبي القاهرة
١٩٧٦ .

- على بن عثمان : شرح تلخيص الأساس على متن البناء ، القاهرة ، د . ت .
- العيني : بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (ت ٨٥٥ هـ) .
- شرح الشواهد الكبرى - المقاصد النحوية - على هامش خزانة الأدب .
- ابن فارس : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ) .
- الصاحبي في فقه اللغة ، تحقيق مصطفى الشويمي ، بيروت ١٩٦٣ .
- الفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، معاني القرآن ، ثلاثة أجزاء ، الأول تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار دار الكتب ١٩٥٥ .
- الثاني : تحقيق د . محمد على النجار ، الدار المصرية للتأليف والنشر ١٩٦٦ .
- والثالث : تحقيق د . عبد الفتاح إسماعيل شلبي الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٧٢ .

- الفيروز أبادي : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي الشيرازي .
- القاموس المحيط ، أربعة أجزاء ، ط ١ ، المطبعة الحسينية ، القاهرة ١٣٣٠ هـ .
- القالي : أبو علي إسماعيل .
- الأمالي وذيله والنوادر ، دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٦٦ م .
- فيكتور شلحت اليسوعي : النزعة الكلامية في أسلوب الجاحظ ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٦٤ .
- قيس إسماعيل الأوسي : الجملة العربية في ديوان امرئ القيس ، رسالة
ماجستير جامعة القاهرة ١٩٧٨ .

- كرد علي : أمراء البيان، القاهرة ١٩٤٨ .
- المالقي : أحمد بن عبد النور (ت ٧٠٢ هـ) .
- وصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط ، دمشق ١٩٧٥ .
- ابن مالك : أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت ٦٤٥) .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة ١٩٦٧ م .
متن الألفية .
- المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥) .
- المقتضب : تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٤ هـ .
- الكامل : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته دار نهضة مصر ١٩٥٦ .
- مجهد جيجان الديلمي : الجملة العربية في ديوان لييد ، رسالة ماجستير ، آداب القاهرة، ١٩٧٧ .
- محمد الأنطاكي : المحيط في أصوات العربية ونحوها ، ط ١ ، بيروت ١٩٧٢ م .
- الشيخ محمد الخضري : حاشيته على شرح ابن عقيل للألفية ، القاهرة ، المطبعة الـ ١٣٢٠ هـ .
- د . محمد عيد : النحو المصنفى ، مكتبة الشباب ، القاهرة ١٩٧٥ .
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن القاهرة ١٩٧٣ م .
- محمد المبارك : الجاحظ و فن القصص في البخلاء ، دمشق ١٩٤٠ .



- المرادي : حسن بن قاسم بن عبد الله (ت ٧٤٩هـ) .
- الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط ١، حلب ١٩٧٣ .
- مصطفى إبراهيم على : البنية اللغوية لشعر عروة بن الورد ، رسالة ماجستير جامعة القاهرة ١٩٧٨ .
- مصطفى النحاس : تطور المعنى الوظيفي لأدوات النفي في اللغة العربية رسالة دكتوراه ، مخطوط بأداب القاهرة .
- ابن مضاء القرطبي : أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي (ت ٥٩٢هـ) .
- الرد على النحاة ، تحقيق شوقي ضيف ط ١ ، القاهرة ١٩٤٧ م .
- ابن منظور : أبو الفضل جمال الدين بن مكرم (ت ٧١١هـ) .
- لسان العرب ، القاهرة ١٣٠١ هـ .
- د . مهدي الخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه ، بيروت ١٩٦٤ .
- في النحو العربي قواعد وتطبيق ، القاهرة ١٩٦٦ .
- النحاس : أبو جعفر أحمد بن محمد .
- شرح أبيات سيبويه ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، ط ١ النجف ١٩٧٤ .
- الهروي : علي بن محمد (ت ٤١٥هـ) .
- الأزهمية في علم الحروف ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، دمشق ١٩٧١ م .
- ابن هشام الأنصاري : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١هـ) .

مغني اللبيب عن كتب الأعراب وحاشية محمد الأمير المالكي المصري المطبعة
الشرفية بمصر، ط ١، سنة ١٣٢٨ هـ .

شرح شذور الذهب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، المكتبة
التجارية ، ط ٨ ، ١٩٦٠ م .

- ياقوت الحموي : معجم الأدياء ، نسخ وتصحيح د . . مرجليوث ط ٢ مطبعة
هندية بالموسكي بمصر ١٩٣٠ .

- ابن يعيش : موفق الدين ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) .

شرح مفصل الزمخشري ، تعليق مشيخة الأزهر ، القاهرة د . ت .



الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	تقديم
٧	مقدمة البحث
٢١	تمهيد : الجملة الخبرية بن النحاة والبلاغيين وهذا البحث
	الباب الأول : الجملة الاسمية البسيطة
٣٣	الفصل الأول : الجملة الاسمية البسيطة
٣٣	الجملة الاسمية
٣٩	الدراسة الوصفية والتحليلية لأنماط الجملة الاسمية البسيطة
٤١	النمط الأول : المبتدأ معرفة + الخبر نكرة
٤٣	النمط الثاني : معرفة + نكرة مخصصة
٤٤	النمط الثالث : معرفة + نكرة منسوبة
٤٧	النمط الرابع : معرفة + معرفة
٥١	النمط الخامس : معرفة + معرفة منسوبة
٥٢	النمط السادس : معرفة + ضمير فصل + معرفة
٥٣	النمط السابع : معرفة + جملة

- ٦٠ النمط الثامن : معرفة + تركيب شرطي
- ٦٢ النمط التاسع : معرفة + و + تركيب شرطي
- ٦٢ النمط العاشر : معرفة + شبه جملة
- ٦٤ تقديم الخبر : الحادي عشر (شبه جملة + معرفة)
- ٦٦ الثاني عشر : شبه جملة + نكرة
- ٦٨ الثالث عشر : جار ومجرور + مصدر مؤول
- ٦٩ الرابع عشر : الابتداء بالنكرة
- ٧١ الخامس عشر : معرفة + معرفة نفي المبتدأ
- ٧١ السادس عشر : مفرد معرفة + معطوف + الخبر مثنى نكرة
- ٧٢ السابع عشر : معرفة + مصدر مؤول
- ٧٣ الثامن عشر : مصدر مؤول + نكرة منسوبة
- ٧٤ التاسع عشر : المبتدأ + الخبر (فاء + جملة اسمية)
- ٧٥ العشرون : أما + معرفة + الخبر (فاء + جملة)
- ٧٨ الحادي والعشرون : معرفة + حسب
- ٧٩ الثاني والعشرون : حسب + الخبر (الباء + مجرور نكرة)
- ٨٠ الثالث والعشرون : بحسبك + مصدر مؤول
- ٨١ الرابع والعشرون : سواء + الخبر
- ٨٣ الخامس والعشرون : مفرد + مثنى من جنسه



- ٨٤ السادس والعشرون : جمع + مفرد اسم معنى
- ٨٤ السابع والعشرون : مؤنث + مذكر
- ٨٦ مواضع الجملة الاسمية البسيطة
- ٩١ الفصل الثاني : الجملة الفعلية البسيطة
- ٩٣ الجملة الفعلية
- ٩٧ أولاً : الفعل اللازم
- ٩٧ الأول : فعل + فاعل اسم
- ٩٨ الثاني : فعل + مصدر مؤول
- ٩٩ الثالث : قد + فعل + الفاعل
- ٩٩ الرابع : كلام + حتى + فعل + فاعل
- ١٠٠ الخامس : نفي + فعل + فاعل
- ١٠٠ السادس : فعل + جملة
- ١٠٣ ثانيا : أنماط تشترك بين اللازم والمتعدي
- ١٠٣ السابع : فعل + فاعل + جار ومجرور
- ١٠٤ الثامن : قد + فعل + فاعل + جار ومجرور
- ١٠٥ التاسع : نفي + فعل + فاعل + جار ومجرور
- ١٠٦ العاشر : فعل + فاعل + مجرور + مجرور
- ١٠٧ الحادي عشر : نفي + فعل + فاعل + استثناء + مجرور

- ١٠٨ ثالثا : أنماط الفعل المتعدي إلى واحد
- ١٠٨ الثاني عشر : فعل + فاعل + مفعول به اسم
- ١٠٩ الثالث عشر : فعل + فاعل + مصدر مؤول
- ١١٠ الرابع عشر : فعل + فاعل + جملة
- ١١٢ الخامس عشر : فعل + مفعول به + فاعل
- ١١٣ النمط السادس عشر : مفعول به + فعل + فاعل
- ١١٣ السابع عشر : حذف المفعول
- ١١٤ الثامن عشر : نفي + فعل + فاعل + مفعول به
- ١١٤ التاسع عشر : قد + فعل + فاعل + مفعول به
- ١١٥ العشرون : نفي + فعل + فاعل + مصدر مؤول
- ١١٥ الحادي والعشرون : قد + فعل + فاعل + مصدر مؤول
- ١١٨ رابعا : نمط يشترك بين المتعدي إلى واحد وإلى اثنين
- ١١٨ الثاني والعشرون : فعل + فاعل + مفعول به + جار ومجرور
- ١١٩ خامسا : أنماط التعدي إلى مفعولين بنفسه
- ١١٩ الثالث والعشرون : فعل + فاعل + مفعول اسم + مفعول اسم
- ١٢٠ الرابع والعشرون : فعل + فاعل + مفعول اسم + مصدر مؤول
- ١٢٠ الخامس والعشرون : فعل + فاعل + اسم + جملة
- ١٢١ السادس والعشرون : فعل + مفعول + فاعل + مفعول



- ١٢٦ تحليل أنماط المتعدي إلى مفعولين
- ١٣٦ سادسا : الجملة الفعلية ذات الفعل المسند إلى المفعول
- ١٣٦٧ السابع والعشرون : فعل + نائب فاعل
- ١٣٩ الثامن والعشرون : فعل + نائب فاعل + مجرور
- ١٤٠ التاسع والعشرون : فعل + نائب فاعل + مفعول به
- ١٤١ تحليل أنماط المسند إلى المفعول
- ١٤٤ الثلاثون : فعل + فاعل + مفعول مجرور والجار زائد
- ١٤٦ الحادي والثلاثون : المفعول به محذوف
- ١٤٧ الثاني والثلاثون : ف + مفعول به + مصدر مؤول
- ١٤٨ الثالث والثلاثون : أما + فعلية محذوفة + مفعول به + ف + اسمية
..... منسوخة
- ١٤٩ صيغ الأفعال الزائدة ودلالاتها
- ١٥٧ مواضع الجملة الفعلية البسيطة
- ١٧١ الفصل الثالث : الجملة الفعلية المحولة
- ١٧٣ الجملة الفعلية المحولة
- ١٧٧ قضية حديثها
- ١٧٨ كان
- ١٨٠ النمط الأول : كان (يكون) + معرفة + معرفة
- ١٨١ الثاني : كان (يكون) + معرفة + مصدر مؤول

- الثالث : كان (يكون) + معرفة + معرفة منسوبة ١٨٢
- الرابع : كان (يكون) + معرفة + نكرة ١٨٣
- الخامس : كان (يكون) + معرفة + نكرة منسوبة ١٨٣
- السادس : كان (يكون) + معرفة + مجرور ١٨٤
- السابع : كان (يكون) + معرفة + جملة ١٨٥
- الثامن : كان + نكرة + جملة ١٨٦
- التاسع : كان + شبه جملة + معرفة ١٨٦
- العاشر : كان + شبه جملة + مصدر مؤول ١٨٧
- الحادي عشر : كان + شبه جملة + نكرة ١٨٧
- الثاني عشر : شبه جملة + كان (يكون) + معرفة ١٨٨
- الثالث عشر : كان + شبه جملة + جملة ١٨٩
- الرابع عشر : كان + فاعل ١٨٩
- الخامس عشر : كان + مضارع ١٩٠
- السادس عشر : كان + جار ومجرور ١٩٠
- أمور خاصة بكان ١٩١
- صار ١٩١
- النمط الأول : صار + معرفة + معرفة ١٩٢
- النمط الثاني : صار + معرفة + ضمير فصل + معرفة ١٩٢



- الثالث : صار + معرفة + نكرة ١٩٢
- الرابع : صار + معرفة + نكرة منسوبة ١٩٣
- الخامس : صار + معرفة + شبه جملة ١٩٣
- السادس : صار + شبه جملة + معرفة ١٩٣
- السابع : صار + شبه جملة + معرفة ١٩٤
- مازال ١٩٤
- النمط الأول : ما زال + معرفة + معرفة ١٩٥
- الثاني : ما زال + معرفة + جملة ١٩٥
- الثالث : ما زال + معرفة + شبه جملة ١٩٦
- مادام ١٩٦
- أصبح ١٩٧
- ليس ١٩٧
- النمط الأول : ليس + معرفة + معرفة ١٩٨
- الثاني : ليس + معرفة + شبه جملة ١٩٨
- الثالث : ليس + معرفة + جملة ١٩٨
- الرابع : ليس + نكرة + شبه جملة ١٩٩
- الخامس : ليس + شبه جملة + اسم مؤخر ١٩٩
- السادس : ليس + معرفة + إلا + خبر ٢٠٠

- ٢٠١ السابع : ليس + شبه جملة + إلا + اسم مؤخر
- ٢٠١ الثامن : ليس + معرفة + جار زائد + خبر مجرور
- ٢٠٢ التاسع : ليس + فعل
- ٢٠٢ العاشر : ليس + مصدر مؤول
- ٢٠٣ ما
- ٢١٣ أحكام نحوية خاصة بالجملة الفعلية المحولة أفعال المقاربة
- ٢١٣ أولا : أفعال تدل على قرب وقوع الفعل
- ٢١٤ ثانيا : أفعال تدل على الرجاء
- ٢١٦ ثالثا : أفعال تدل على الشروع في الفاعل
- ٢١٨ مواضع أنماط الجملة الفعلية المحولة
- ٢٢٣ الفصل الرابع : دلالة النسبة في الجملة الخبرية
- ٢٢٩ أولا : النسبة بأحرف الجر
- ٢٢٩ حروف النسبة
- ٢٣٠ أولها : ما يجز الظاهر والمضمر
- ٢٣٠ أ- ما وضع على حرف واحد
- ٢٣٠ الباء
- ٢٣٤ اللام
- ٢٣٨ ب- ما وضع على حرفين



- ٢٣٨ من
- ٢٤٢ عن
- ٢٤٤ في
- ٢٤٦ جـ- ما وضع على ثلاثة أحرف
- ٢٤٦ إلى
- ٢٤٨ على
- ٢٥٢ ثانيهما : ما لا يجر إلا الظاهر
- ٢٥٢ أ- ما لا يختص بظاهر معين
- ٢٥٢ الكاف
- ٢٥٣ ثالثها : ما يجر ظواهر ومضمرة خاصة
- ٢٥٣ رب
- ٢٥٩ ثانيا : النسبة بالإضافة
- ٢٥٩ الإضافة ، جزءاها
- ٢٦٠ العمل النحوي للإضافة
- ٢٦١ العامل في جر المضاف إليه
- ٢٦١ الحروف المقدرة في الإضافة
- ٢٦٢ الإضافة في نثر الجاحظ
- ٢٦٢ أولا : الإضافة المحضة

- أ- غير اللازم للإضافة ٢٦٣
- ب- ما لازم الإضافة غالبا ٢٦٤
- ج- اللازم للإضافة ٢٦٥
- الظروف ٢٦٥
- غير الظروف ٢٦٩
- ثانيا : الإضافة غير المحضة ٢٧٤
- اسم فاعل + معرفة ٢٧٥
- صيغة مبالغة + معرفة ٢٧٦
- اسم مفعول + معرفة ٢٧٦
- مصدر + معرفة ٢٧٧
- اسم تفضيل + معرفة ٢٧٧
- قضايا نحوية خاصة بالإضافة ٢٧٨

الباب الثاني : الجملة الخبرية الموسعة

- الفصل الأول : الجملة المؤكدة ٢٨٣
- أولا : تأكيد الجملة الاسمية ٢٨٤
- أ- باستخدام (إن ، أن) ٢٨٤
- النمط الأول : معرفة + معرفة ٢٨٥
- الثاني : معرفة + مصدر مؤول ٢٨٦



- ٢٨٦ النمط الثالث : معرفة + ضمير فصل + معرفة
- ٢٨٨ الرابع : معرفة + نكرة
- ٢٨٨ الخامس : معرفة + نكرة منسوبة
- ٢٨٩ السادس : معرفة + جملة
- ٢٩٢ السابع : نكرة + جملة
- ٢٩٣ الثامن : معرفة + شبه جملة
- ٢٩٣ التاسع : شبه جملة + نكرة
- ٢٩٤ العاشر : شبه جملة + معرفة
- ٢٩٤ الحادي عشر : مفرد مذكر + مفرد مؤنث
- ٢٩٥ الثاني عشر : إن + اسمها + اللام + خبرها
- ٢٩٧ الثالث عشر : كلام + أن + معرفة + معطوف + خبر مثنى
- ٢٩٨ الرابع عشر : كلام + أن + معرفة + و + تركيب شرطي
- ٢٩٩ الخامس عشر : كلام + أن مخففة + محذوف + قد + ماض
- ٣٠٠ السادس عشر : لو أن + ..
- ٣٠٣ السابع عشر : لولا أن + ..
- ٣٠٤ قضايا خاصة بإن وأن
- ٣١٤ ب - باستخدام (كأن)
- ٣١٤ مدلولها ، أصلها البنائي

- ٣١٦ صورها : الأولى : كأن + معرفة + معرفة
 ٣١٦ الثانية : كأن + مذكر + مؤنثة
 ٣١٧ الثالثة : كأن + معرفة + نكرة منسوبة
 ٣١٧ الرابعة : كأن + (معرفة + نكرة منسوبة معطوفة) + نكرة
 ٣١٧ الخامسة : كأنها + معرفة + شبه جملة
 ٣١٨ جـ - باستخدام (لكن)
 ٣١٨ مدلولها
 ٣١٩ أصلها البنائي
 ٣٢١ أنماطها : الأول : كلام + لكن + معرفة + فعلية فعلها ماض
 ٣٢١ الثاني : كلام + لكن + معرفة + فعلية فعلها مضارع
 ٣٢١ الثالث : كلام + لكن + معرفة + شبه جملة
 ٣٢٢ د - باستخدام ضمير فصل
 ٣٢٣ ثانيا : تأكيد الجملة الفعلية
 ٣٢٣ أ - باستخدام قد مع الماضي
 ٣٢٥ ب - التأكيد بالمصدر
 ٣٣٠ ثالثا : ما يؤكد الاسمية والفعلية على السواء
 ٣٣٠ أ - اجتماع النفي والاستثناء
 ٣٣١ صورها الأولى : نفي + فعلية بها المستثنى منه + إلا + مستثنى متصل .



- ٣٣٢ الثانية : نفي + فعلية بها المستثنى منه + مستثنى منقطع
- ٣٣٣ الثالثة : نفي + فعلية تخلو من المستثنى منه + إلا + اسم
- ٣٣٤ الرابعة : نفي + فعلية خالية من المستثنى منه + إلا + مصدر مؤول .
- ٣٣٥ الخامسة : نفي + فعلية خالية من المستثنى منه + إلا + مجرور
- ٣٣٥ السادسة : نفي + جملة اسمية + إلا + مجرور
- ٣٣٥ السابعة : نفي + فعلية + إلا + فعلية
- ٣٣٦ الثامنة : نفي + فعلية + إلا + و + اسمية
- ٣٣٦ ب - التأكيد باستخدام (إنما) .
- ٣٣٨ أنماطها : الأول : إنما + جملة اسمية
- ٣٣٩ الثاني : إنما + جملة فعلية
- ٣٤٠ ج - التأكيد بحرف الجر الزائد
- ٣٤٠ صورته : الأولى : ليس + اسمها + الباء + خبرها مجرور
- ٣٤٠ الثانية : كفى + الباء + اسم + اسم منصوب
- ٣٤١ الثالثة : ما + اسم مرفوع + الباء + مجرور
- ٣٤١ الرابعة : حسب + الباء + مجرور
- ٣٤٢ د - التأكيد بالقسم
- ٣٤٢ أولا : والله
- ٣٤٤ ثانيا : ورب الكعبة

- ٣٤٤ ثالثا : لعمرى
- ٣٤٦ هـ- التأكيد باللام (صوره الخمس)
- ٣٤٧ و- التأكيد اللفظي
- ٣٤٨ صوره : الأولى : ضمير رفع متصل + ضمير رفع منفصل
- ٣٤٨ الثانية : ضمير رفع مستتر + ضمير رفع منفصل
- ٣٤٨ الثالثة : ضمير رفع متصل + ضمير نصب متصل + ضمير رفع منفصل
- منفصل
- ٣٤٩ رابعا : تأكيد الاسم ذاته
- ٣٤٩ التأكيد المعنوي
- ٣٤٩ ما يفيد دفع التوهم
- ٣٥٠ ما يفيد الشمول والإحاطة
- ٣٥١ صور تأكيد المفرد بها
- ٣٥٢ صور تأكيد الجموع بها
- ٣٥٤ قضايا تتعلق بالتأكيد المعنوي
- ٣٥٥ خامسا : تأكيد المعنى
- ٣٥٥ أ- باستخدام بعض الألفاظ
- ٣٥٧ ب- التأكيد بالتشبيه
- ٣٥٨ ج- التأكيد بالتكرار المعنوي
- ٣٥٩ د- التأكيد بالعطف المتناقض



- هـ- التأكيد بالعطف للاحتواء ٣٦٠
- و- التأكيد بالتحديد اللفظي ٣٦١
- ز- التأكيد بالجمل الاعتراضية ٣٦١
- ح- التأكيد بالتقديم ٣٦٢
- مواضع جملة التأكيد ٣٦٥
- الفصل الثاني: (التعبير عن النفي) ٣٧٣
- أولا: نفي الفعل في الزمن الماضي ٣٧٤
- لم + مضارع مجزوم ٣٧٤
- ما + ماض ٣٧٦
- جملة منفية + لا + ماض ٣٧٦
- ثانيا: النفي في الزمن الحالي ٣٧٧
- ما + مضارع ٣٧٧
- جار + لا + مجرور ٣٧٨
- ثالثا: النفي في الزمن المستقبل ٣٧٩
- لا + مضارع مرفوع ٣٧٩
- ناصب + لا + مضارع ٣٨٠
- لن + مضارع ٣٨١
- رابعا: نفي مضمون الخبر بالنسبة للمبتدأ ٣٨٢

- ٣٨٢ ما ، ليس ، إن + جملة اسمية
- ٣٨٦ أحكامها النحوية
- ٣٩٠ النفي المعطوف (عطف لا على نفس سابق)
- ٣٩٢ خامسا : النفي الجزئي (كلام مثبت + أداة استثناء + مستثنى)
- ٣٩٢ مفهوم الاستثناء لدى النحاة
- ٣٩٣ أركان الاستثناء
- ٣٩٤ عامل النصب في المستثنى
- ٣٩٤ صورته
- ٣٩٧ سادسا : النفي المطلق
- ٤٠٠ مواضع النفي
- ٤٠٥ الفصل الثالث : (التبعية)
- ٤٠٥ أولا : المشاركة (عطف النسق)
- ٤٠٦ أنماط المشاركة : الأول : مفرد + حرف مشاركة + مفرد
- ٤٠٨ الثاني : فعلية + مشاركة + فعلية
- ٤٠٩ الثالث : فعلية + حرف مشاركة + اسم
- ٤١٠ الرابع : اسمية + حرف مشاركة + اسمية
- ٤١١ الخامس : وجوب الإشراك
- ٤١١ السادس : ماض + ثم + مضارع



- ٤١٢ السابع : ضمير رفع + حرف مشاركة + اسم ظاهر
- ٤١٣ الثامن : ضمير مجرور + حرف مشاركة + اسم مجرور
- ٤١٤ أدوات المشاركة ومدلولاتها في نثر الجاحظ
- ٤٢٦ ثانيا : النعت
- ٤٢٧ النعت الحقيقي
- ٤٢٧ أولا : نعوت تشترك بين المنعوت المعرفة والنكرة
- ٤٢٨ أ- النعت باسم الفاعل
- ٤٢٨ ب- النعت بصيغ المبالغة
- ٤٢٩ ج- النعت بالصفة المشبهة
- ٤٢٩ د- النعت باسم المفعول
- ٤٣٠ هـ- النعت باسم التفضيل
- ٤٣٠ و- النعت بالعدد المشتق
- ٤٣١ ز- النعت بالمصدر
- ٤٣١ ح- النعت بالمنسوب
- ٤٣٣ ثانيا : نمطان خاصان بالمنعوت المعرفة
- ٤٣٣ ثالثا : أنماط وصفية خاصة بالمنعوت النكرة
- ٤٣٣ الأول : باستخدام سوى وغير
- ٤٣٣ الثاني : باستخدام مثل

- ٤٣٣ الثالث : باستخدام (ذي) وفروعه
- ٤٣٤ الرابع : النعت بالجملة
- ٤٣٦ الخامس : نعت النكرة بشبه الجملة
- ٤٣٧ النعت السببي
- ٤٣٨ تعدد النعوت
- ٤٤٠ مواضع النعت
- ٤٤٢ ثالثا : البدل
- ٤٤٢ الأول : بدل كل من كل
- ٤٤٥ الثاني : بدل الاشتغال
- ٤٤٧ مواضع البدل
- ٤٥١ الفصل الرابع : (التعليل)
- ٤٥١ أولا : باستخدام الأدوات الوسيطة
- ٤٥١ ١- لام التعليل
- ٤٥٧ ٢- الفاء
- ٤٥٧ ٣- كي
- ٤٥٩ ٤- حتى
- ٤٦٠ ثانيا : باستخدام المبني (الصيغة)
- ٤٦٢ ثالثا : باستخدام العلاقة المعنوية



- ٤٦٤ مواضع التعليل
- ٤٦٧ الفصل الخامس : (الوسائل النحوية للتخصيص الدلالي)
- ٤٦٩ أولاً : التمييز
- ٤٧٠ ١ - تمييز المفرد
- ٤٧٤ ٢ - تمييز النسبة
- ٤٧٦ مواضع التمييز
- ٤٧٧ ثانياً : الحال
- ٤٧٨ أنماطها : الأول : معرفة + مفردة نكرة
- ٤٨٣ الثاني : معرفة + الحال (معرفة + ف + معرفة)
- ٤٨٤ الثالث : معرفة + الحال (و + جملة اسمية)
- ٤٨٥ الرابع : نفي + فعلية + إلا + الحال (و + جملة اسمية)
- ٤٨٦ الخامس : فعلية + الحال (و + جملة اسمية)
- ٤٨٦ السادس : معرفة + الحال (و + قد + ماض)
- ٤٨٨ السابع : معرفة + الحال (و + ماض)
- ٤٨٨ الثامن : معرفة + الحال (جملة فعلية فعلها مضارع)
- ٤٨٩ التاسع : معرفة + الحال (قد + ماض)
- ٤٩٣ العاشر : فعلية + الحال (شبه جملة)
- ٤٩٣ الحادي عشر : صاحب الحال نكرة

- ٤٩٩ مواضع الحال
- ٥٠١ ثالثا : الدلالة الزمنية
- ٥٠٣ القسم الأول : الفعل والتراكيب الفعلية الدالة على الزمن
- ٥٠٣ ١ - الماضي المجرد من الضمائم
- ٥٠٤ ٢ - قد + ماض
- ٥٠٥ ٣ - (اسم موصول ، أو نكرة عامة ، حيث ، همزة التسوية) + ماض .
- ٥٠٦ ٤ - (كان ، قد كان) + ماض
- ٥٠٧ ٥ - ما نافية + ماض
- ٥٠٨ ٦ - ماض + الآن
- ٥٠٩ ٧ - كان + مضارع
- ٥٠٩ ٨ - أنشأ + مضارع
- ٥٠٩ ٩ - ما زال + مضارع
- ٥١٠ ١٠ - قد + كان + مضارع
- ٥١٠ ١١ - كان + قد + ماض
- ٥١١ ١٢ - كان + س + مضارع + إذ
- ٥١١ ١٣ - قد + صار + اليوم
- ٥١١ ١٤ - مضارع مجرد من الضمائم
- ٥١٢ ١٥ - لام + مضارع



- ١٦ - ما + مضارع ٥١٢
- ١٧ - لا + مضارع ٥١٣
- ١٨ - ليس + مضارع ٥١٣
- ١٩ - لم + مضارع ٥١٤
- ٢٠ - لا يزال ٥١٥
- ٢١ - س + مضارع ٥١٥
- ٢٢ - أن + مضارع ٥١٥
- ٢٣ - لن + مضارع ٥١٦
- ٢٤ - كي + مضارع ٥١٦
- ٢٥ - لام التعليل + مضارع ٥١٧
- ٢٦ - حتى + مضارع ٥١٧
- أفعال ذات دلالة زمنية ٥١٩
- القسم الثاني : الاسم والتراكيب الاسمية ٥٢٠
- أولا : باستخدام أسماء دالة على الزمن غير معدودة ٥٢٠
- ثانيا : استخدام الظروف المعدودة ٥٢٧
- ثالثا : استخدام التراكيب الاسمية ٥٢٨
- رابعا : أسماء دالة على المكان ٥٥٣
- مواضع التعبير عن المكان ٥٥٦

- ٥٥٩ الباب الثالث : الجملة الخبرية بين آراء النحاة والواقع اللغوي
- ٥٦١ الفصل الأول : الجملة الخبرية بين آراء النحاة والجاحظ
- ٥٦١ أولا : الجاحظ والقضايا النحوية الخلافية
- ٥٦٣ اجتماع المعرفتين في الجملة الاسمية
- ٥٦٦ الخبر شبه الجملة
- ٥٦٦ دخول الفاء على خبر (كل) المضاف
- ٥٦٨ تعدد الخبر
- ٥٦٩ الرتبة بين الفاعل والفعل
- ٥٧٠ الفاعل جملة
- ٥٧٣ الرتبة بين الفاعل والمفعول به
- ٥٧٤ توسط خبر الأفعال الناقصة
- ٥٧٥ تأخير خبر (كان) الجملة
- ٥٧٥ تقديم خبر (ليس)
- ٥٧٥ تعدد خبر الأحرف الناسخة
- ٥٧٨ العطف على أسماء الأحرف الناسخة
- ٥٨٠ العطف على معمولي الأحرف الناسخة
- ٥٨١ لحاق (ما) بالأحرف الناسخة
- ٥٨٣ قضية المطابقة بين المنعوت والنعته



- ٥٨٤ (بل) ومدلول ما قبلها
- ٥٨٤ مدلول حرف الجر (من) المصاحب لأفعل التفضيل
- ٥٨٥ إضافة (كل) إلى اسم ظاهر
- ٥٨٥ التأكيد بجميع دون إضافة
- ٥٨٦ تأكيد المحذوف
- ٥٨٦ تأكيد النكرة بألفاظ التأكيد
- ٥٨٧ البدل
- ٥٨٧ اقتران الجملة الاسمية الحالية بالواو
- ٥٨٩ الجملة الحالية الفعلية ذات الفعل الماضي
- ٥٩٢ ثانياً : ظواهر نحوية وردت عند الجاحظ مخالفة لآراء النحاة
- ٥٩٢ ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر المعرفتين
- ٥٩٢ الخبر التركيب الشرطي
- ٥٩٣ الفصل بين النعت والمنعوت
- ٥٩٥ ثالثاً : ظواهر نحوية وردت عند الجاحظ ولم ترد لدى النحاة
- ٥٩٥ الرابط بين الخبر الجملة والمبتدأ
- ٥٩٦ مبني الخبر المنسوب بأحرف الجر
- ٥٩٧ قضية حذف الخبر
- ٥٩٨ المطابقة في التشخيص

- ٥٩٩ تخصيص المبتدأ النكرة إذا كان الخبر شبه جملة
- ٦٠٠ قضية ذكر (واو) بعد المبتدأ
- ٦٠٣ قضية الرتبة بين المفعول المسرح والآخر المقيد
- ٦٠٤ الدلالة على الحدث والمفعول به مصدر مؤول
- ٦٠٦ مبني المفعول به الثاني الجملة
- ٦٠٦ قضية المطابقة بين اسم الأحرف الناسخة وخبرها
- ٦٠٧ اختصاص اللام بين المشتق ومعموله
- ٦٠٨ مدلول حرف الجر (من)
- ٦١٠ من مواضع فتح همزة (أن)
- ٦١٢ من مدلول الفعل اللازم
- ٥١٣ الفاء العارضة
- ٦١٣ قضية وقوع المصدر حالا
- ٦١٦ رابعا : ظواهر نحوية ذكرها النحاة ولم ترد لدى الجاحظ
- ٦١٦ العائد في الخبر الجملة
- ٦١٨ قضية حذف المبتدأ
- ٦٢٠ قضية الرتبة بين المبتدأ والخبر
- ٦٢٤ قضية الابتداء بالنكرة
- ٦٢٨ (إن) المخففة



٦٢٨ إجراء القول مجرى الظن
٦٢٩ قضايا خاصة بالحال
٦٣٥ الفصل الثاني : الجملة بين الثبات والتغير
٦٣٦ أولا : اتجاهات التغير والثبات في الجملة الاسمية البسيطة
٦٤٨ ثانيا : اتجاهات التغير والثبات في الجملة الفعلية البسيطة
٦٥٧ ثالثا : اتجاهات التغير والثبات في الجملة الفعلية المحولة
٦٦٤ رابعا : اتجاهات التغير والثبات في الجملة المؤكدة
٦٧٧ خامسا : اتجاهات التغير والثبات في طرق التعبير عن النفي
٦٨٢ سادسا : اتجاهات التغير والثبات في النعت
٦٨٧ سابعا : اتجاهات التغير والثبات في البدل
٦٩٠ ثامنا : اتجاهات التغير والثبات في التعليل
٦٩٣ تاسعا : اتجاهات التغير والثبات في الحال
٦٩٨ خاتمة البحث
٧١٣ المصادر والمراجع
٧٢٧ الفهرس